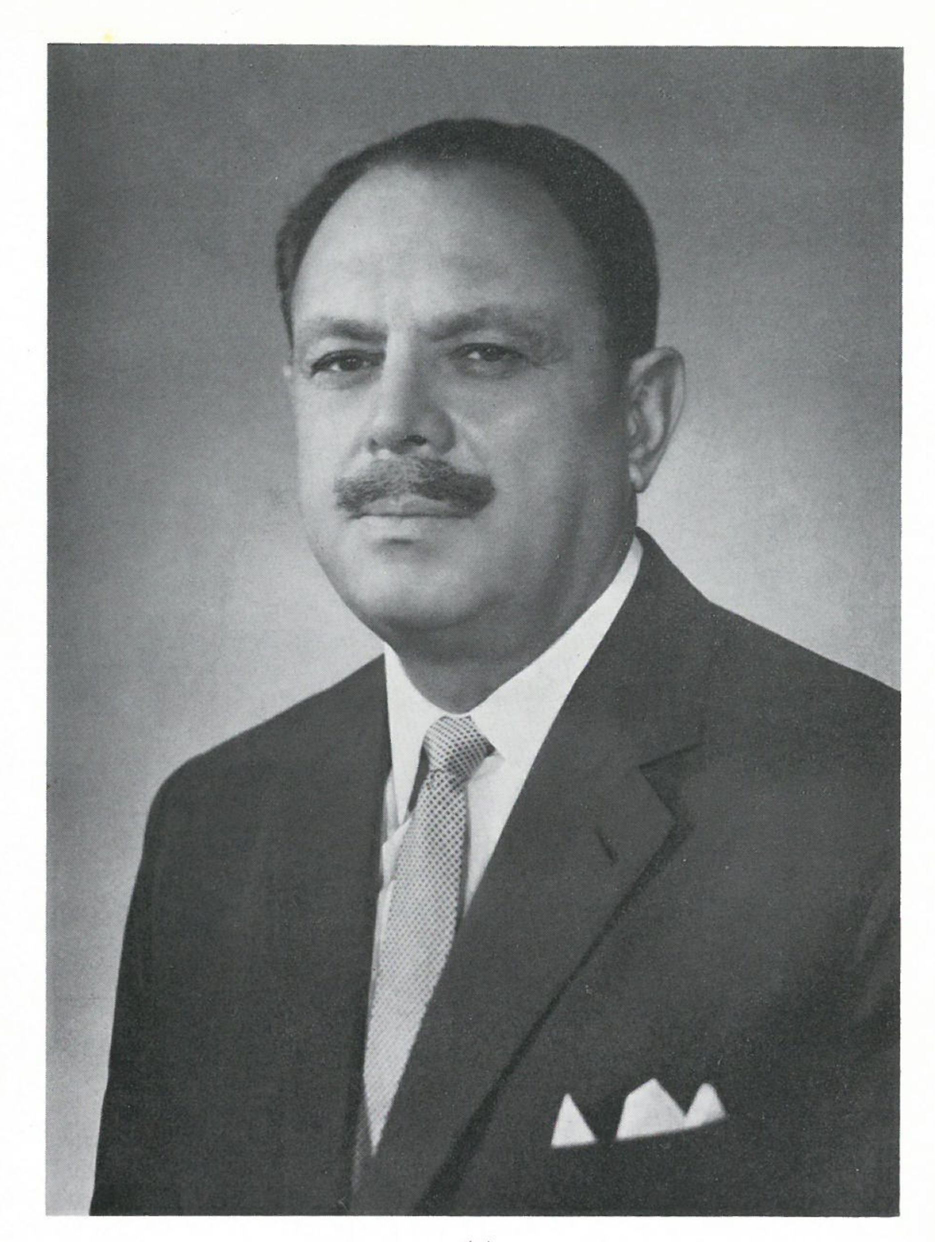
محمد
أيوب خان
رئيس جمهورية باكستان

أصدقاء لا سادة

سيرته السياسية بقلمه



المؤلف

أصدقاء لا سادة

سيرته السياسية بقلمه

محمد أيوب خان

رئيس جمهورية باكستان

« إنّ الناس في الدول النامية يسعون الى الحصول على
المساعدات ، ولكن على أساس من الاحترام المتبادل :
انهم يريدون أن يكون لهم أصدقاء لا سادة »

نقله إلى العربية

الدكتور عمر فرّوخ

عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة
عضو المجمع العلمي العربي ، في دمشق

الناشر

مكتبة لبنان

ساحة رياض الصلح - بيروت

١٩٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ اللهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حتى
يُغَيِّروا ما بأنْفُسِهِم

صدق الله العظيم

الاهداء

الى أولئك الذين كافحوا في سبيل بناء

باكستان

دولة تقدّميّة حديثة

والى

أولئك الذين دافعوا عنها

وأبلَوْا في ذلك بلاء حسنا

Originally published in English under the title of
FRIENDS NOT MASTERS : A Political Autobiography
by Mohammad Ayub Khan, President of Pakistan

طبع في لبنان
على مطابع « المطبعة » فؤاد بيبان وشركائه
جونيه

فصول الكتاب

فهرس الصور

المقدّمة

ان هذا الكتاب منطوق من حيث الأساس؛ فبعد ان حددت نطاقه ورؤوس موضوعاته سألت نفراً من الأصدقاء أن يعدوا عدداً من الأسئلة تتناول موضوعات الفصول المختلفة . بدأت جلسات الأسئلة والأجوبة في حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٤ ثمّ استمرّت الى آخر ذلك العام . وقد بلغ التسجيل الصوتي لهذه الجلسات ثلاثين ساعة نسخت على تسعمائة صفحة أو تزيد . وحصلت على النسخة الكاملة في بعض أشهر عام ١٩٦٥ . ومنذ ذلك الحين وأنا اراجعها وأنقّح ما فيها في الحين بعد الحين .

ليس في العادة أن يترجم الانسان لنفسه (يكتب تاريخ حياته) وهو لمّا يزل في منصبه . فالى جانب القيود المفروضة عليه من جراء شعوره بالتبعة، ثمّت خطر الانزلاق الى ان يعلل كل وجه من أوجه نجاحه في الأمور ويضفي عليه شيئاً من الخيال . من اجل ذلك دعنا نقول إن كل فضل في كل ما حقّقناه من الاستقرار السياسي او الإنماء الاقتصادي يرجع الى اولئك الذين كانوا يعاونونني في تنفيذ الاصلاحات المختلفة . قد أكون انا قد أبديت عدداً من الآراء ، ولكن هذه الآراء نُخلت ثم وُضعت موضع العمل بها على يدي زملائي في الحكم وعلى يد رجال في دوائر الدولة المختلفة وهبوا انفسهم للعمل . ثم إنّ المساندة والتعاون اللذين اسداهما اليّ الشعب الباكستاني قد ساعدا على النهوض من ذلك التدهور الاجتماعي والسياسي الذي كنّا فيه في اثناء العقد الخامس من هذا القرن الى هذا المستوى الحاضر من الازدهار والتطوّر .

إنّ هذا السرد يتناول الاحداث حتى انتخابات الرئاسة في عام ١٩٦٥، مع العلم بان ثمت اشارات أكثر تأخراً في الزمن، وخصوصاً في الفصل الذي يتّصل بالشؤون الخارجية . وفي اثناء تحرير النسخة المخطوطة استفدت من عدد من الملاحظات المدوّنة ومن الوثائق، أما الملابسات وتفاصيل الحوار فقد اعتمدت فيها في الأكثر على الذاكرة . قد يكون هنالك شيء من الخطأ في التذكّر او في التفاصيل التاريخية او في غيرها ، ولكنّ هذا كلّه لا يؤثر في الاتّجاه العام (للكتاب) .

لقد قرّرت أن أقوم بهذا العمل من غير ان ادرك مدى الزمن ومقدار الجهد اللذين سيتطلّبهما ذلك العمل . ثم إنني لم اعلم أن الاشخاص الذين اخترتهم لإعداد الأسئلة والاجوبة يمكن أن يكونوا ملحفين الى هذا الحد ؛ ومع ذلك فان العمل ظل شائقاً ومفيداً .

لقد حاولت ان اكون متجرداً قدر الامكان حينما كنت اعيد النظر في الماضي وأعلل عدداً من التطورات البارزة التي أثّرت في تاريخ باكستان . إنّ هذا التاريخ لا يزال في طور التشكّل، ولكني اعتقد أنه قد اتخذ سَمْتَهُ وأنه قد وصل الى مرحلة يستطيع الانسان ان يقف فيها ثم يلتفت الى الوراء ليستجليَ الصورة الكاملة . وأرجو ان يشرح هذا السرد شيئاً من الطريقة التي بسطت بها عدداً من آرائي وأن يساعد على قدر أكبر من التفاهم الذي حاولت ان احققه (بين فئات الشعب المختلفة) منذ أصبحت رئيساً لجمهورية باكستان .

ولقد حاولت ان تكون روايتي للأحداث صريحة وواقعية، وأن تتجه الى المشكلات والوقائع اكثر من اتجاهها الى الرجال البارزين (في البيئة الاجتماعية). على انه كان لزاماً عليّ أن أعمد هنا وهنالك الى ابداء رأيي وتبيان مقدار نفر من الرجال الذين كانوا يتولّون شؤون البلاد قبل الثورة . وكل الذي قلته كان المقصود منه أن استشهد به على تفسيري للاحوال السياسية (التي سادت يومذاك) لا لأسيء الى شعور احد من اولئك الرجال، وارجو أن يُفهم ما قلته في هذا الشأن على هذا الوجه الذي قصدته .

إنّ كتابي هذا قصة للكفاح – للكفاح الذي يحاول ان يحمل الناس على

تقبل الآراء الجديدة . وكل من يتصدّى لأن يكون رائداً في ميدان الآراء يجب ان يكون مستعداً لأن يواجه النقد والمقاومة . وقد قاسيت من هذين كثيراً ، ولكنّ ايماني بالحاجة الى هذه التبديلات التي حاولت ان احققها في حياة البلاد الاجتماعية والسياسية، وبصحة هذه التبديلات، ما زال شديداً وطيداً كما كان من قبل . لقد نلنا حريتنا بعد عهد طويل من السيطرة علينا ترك فينا تَرِكَةً ثقيلة من الآراء والعادات العتيقة . وقد كانت المشكلة أن نبدّل هذه الآراء والعادات ثم نتبدّل بها وعياً أكثر قرباً واوثق صلة بحقائق حاضرنا . وإني لأستطيع أن أقول بأننا قد حققنا تقدّماً في عدد من الميادين، لكنّ هذا لم يحملني على التردد في الاقرار بوجوه من النقص . إن التقدّم سير طويل مجهد ومملوء بأوجه من التجربة والخطأ .

لقد نظرت الى المشاكل كرجل باكستاني مسلم آسيوي . إن باكستان غاية أمانيّ ، إنها حياتي . إن لمحة من السعادة ألقيها على وجوه الشعب تهزّني طرباً وتنعشني . وأما اذا كان في عيونهم ظل من القلق فان ذلك يشجيني . لقد استيقظت في الليالي من نومي لأرى اذا كانت تلك النقرات على زجاج النوافذ هي نقرات حبّات المطر التي طال انتظارها . وانني لأشعر بالحر يلفح احشائي حينما يقع نظري على الحقول التي ايبستها ريح السموم . إن تربة باكستان تفتنني لأنها تربتي . إنني جزء منها .

لقد وقفت كل لحظة من حياتي على خدمة أمّتي ، ولم يستول اليأس عليّ في لحظة من تلك اللحظات . إن باكستان مقدّر لها ان تنشيء لنفسها مزايا خاصة بها فيما يتعلق بالاخلاق والاجتماع والفكر والسياسة، وكل جهودي كانت متّجهة الى تحقيق هذا الهدف . ومع ان من الممكن ان نستفيد من اختبار الآخرين، فان علينا ان نبحث عن حلول خاصة بنا (لمشاكلنا) وان نعمل على سلامة انفسنا . لقد حاولت دائماً ان اعمل كل ما في وسعي بطريقة عملية، ولكن باعتدال، وانا مدركٌ القيودَ التي تفرضها علينا الحال التي نحن فيها فرضاً . ولم ارضَ يوماً ان اعرض مشاكلنا على الشعب مخففة بشيء من العاطفة . إن فينا نحن وجهاً من اوجه الضعف هو حبّنا لكل ما هو عاطفي وانفعالي، وهذا ما احب انا ان أتجنبه . وكثيراً ما نظن أن ما هو عاطفي

إنما هو مثاليّ . اما المثالي، فيما يتعلق بنا، فيجب ان يكون استنباط التفهّم العقلي للحياة . ثم يجب ألا نسمح لبعد نظرنا أن تخيم عليه امجاد الماضي . إن علينا أن نتوفر باهتمامنا كله على الحاضر بكل ما فيه من اوجه التعقيد وعلى المستقبل بكل ما فيه من الآمال . إن حظّنا الحاضر من الحياة ، فيما يبدو، هو ان ننتقل من ازمة الى ازمة . فلا يجوز ان يكون لنا (في الحياة ، اذن) نصيب من الراحة أو التراخي .

إن المشكلة الاولى لنا، في حياتنا الداخلية، كانت في أن ننشىء مؤسسات سياسية واجهزة مستقرّة للحكم . هذه المؤسسات والأجهزة يجب ان تصاغ بحيث توافق أسلوب تفكيرنا وتوافق مزاجنا وحاجاتنا . ولم يكن السبيل الى ذلك سهلاً . ففي السنوات الأولى كانت المعالجة لهذه الأمور قائمة على اعتبارات شخصية، وقلّما نظر الناظر الى مشاكلنا من الزاوية القومية . وهذا ، بلا ريب، قد أخر الاسراع (في حلّ المشاكل) . والنظام السياسي الذي كنا قد ورثناه لم يكن له صلة بأحوالنا البتة . فكانت النتيجة أن أسيء استعمال هذا النظام ثم استغلّ في سبيل غايات محدودة (شخصية) . وكان لا بدّ من ثورة تقيم مكان هذا النظام نظاماً تتراءى فيه تقاليد الشعب وتتحقق فيه آماله .

انا لا استطيع أن أزعم أن النظام الجديد قد لقي قبولاً لدى الناس كلهم ، ولكنّه قد رسخ الآن وبدأ الناس يدركون فوائده . ولا يزال علينا ان ننمّي في نفوسنا معنى قومياً يحملنا على ان نترفّع عن (المنازع) الشخصية والأقليمية وان نستنبط اسلوباً ناضجاً لمعالجة مشاكل البلاد .

ولقد كان حرصي — بصفتي مسلماً — منصبّاً على ان اوحّد اهل باكستان على هدىً من ايمانهم ومن عقيدتهم . هذه العقيدة تتجلى لي في عدد من المبادىء الراسخة : في وحدانية الله، وفي المساواة والاخوّة بين الناس، وفي بلوغ مستوى سام في الحياة، وفي التمسك بأركان الاسلام . إن بيئتنا الاجتماعية ممزّقة بعدد من أسباب الانشقاق اشدّها اثراً ذلك الذي يفصل بين الطبقات المثقّفة (تثقيفاً حديثاً غربياً) وبين الجماعات المكتفية بالتقليد . ومن المهم جداً ان يعاد التفاهم والتعاون بين هذين الفريقين . وهذا شيء يمكن ان

يتم بتأويل صحيح لتعاليم الاسلام ثم بتطبيقها تطبيقاً عاقلاً في حل مشاكلنا الحاضرة . وما لم يحدث ذلك فان الشقّة (بين الفريقين) ستزداد ثم تعمل على أن تعزل الجماعات الدينية المقلّدة عن الطبقات المثقّفة تثقيفاً حديثاً غربياً فيؤدي ذلك الى ابتعاد الآخرين عن الاسلام .

اما في معالجة الشؤون العالمية فقد نظرت الى المشاكل نظرة رجل آسيويّ. إن علينا في (بادىء الأمر) ان نهيّىء لأنفسنا مكاناً يساعدنا على التمتع بالقوة والاحترام في الاسرة الآسيوية . ذلك ما تمليه علينا مصالحنا القومية . وهذا هو الذي يدفعنا الى الاستمرار في العمل على ان يسود السلم والاستقرار في هذا الجزء من العالم . ولقد استطعنا أن نقيم علاقات عادية بجميع جاراتنا — باستثناء الهند، مع الأسف — مع الاحتفاظ بصلاتنا التقليدية بالدول الغربية وبالولايات المتحدة الاميركية خاصة . إننا كنا نعمل في هذا الشأن بقدر ما تمليه علينا مصالحنا وبالقيود التي تنوء بها طاقاتنا السياسية والاقتصادية . ولقد وهبنا انفسنا للسلم لأن السلم وحده هو الذي يتيح لنا الزمن الذي نحتاج اليه للتطوّر . وجهدنا منصرف اليوم الى أن نبقى خارج فلك الخلافات بين الدول الكبرى . وهذا هدف نستطيع أن نحققه بمعاملتنا مع الآخرين بأمانة واستقامة .

لقد جرت ، منذ عام ١٩٦٥ ، حوادث خطيرة، ولكنني لم اعالجها في هذا الكتاب لأن عدداً منها لا يزال يؤلف جزءاً من حاضرنا القريب مما لا يسمح لنا بعدُ بتعليله تعليلاً مجرداً من الهوى . وانا أرجو أن تتاح لي فرصة أخرى أعالج فيها تلك الحوادث .

وأرى لزاماً عليّ أن أتوجه بالشكر الى نفر من الناس على ما لقيته من المساعدة منهم في وضع هذا الكتاب . وعليّ ايضاً أن أقرّ بالفضل لحكومة باكستان على تلطّفها بالسماح لي بأن أرجع الى الوثائق في وزارة الشؤون الخارجية وفي قسم رئاسة الوزارة في سبيل الوصول الى عدد من التفاصيل لإتمام هذا الكتاب .

راولبندي، ٢٨ / ٢ / ١٩٦٧ المشير محمد ايوب خان

كلمة للناقل

لم يكن نقل هذا الكتاب **أصدقاء لا سادة** ، من اللغة الانكليزية الى اللغة العربية ، عملاً سهلاً : ان هذا الكتاب يضم جوانب من البحوث مختلفة منها البحوث السياسية والحقوقية والادارية والاقتصادية الى جانب البحوث المحلية في باكستان والهند مما يحتاج الى معرفة الالفاظ الفنية والتعابير العلمية الدائرة في هذه البحوث المختلفة . ثم هنالك مقدرة الكاتب في اللغة الانكليزية، فان عدد الالفاظ والتعابير في هذا الكتاب تفوق ما يمكن ان ينهض به رجل واحد. ولا اذكر انني في اثناء مطالعاتي وفي خلال نقلي لعدد من الكتب – ومنها واحد في الفلك – قد اضطررت الى الرجوع الى القواميس بقدر ما كنت مضطراً الى ذلك في نقل هذا الكتاب . اضف الى ذلك امتلاك المؤلف لناصية الأساليب الانكليزية . ثم ان المؤلف يمتلك ناصية اسلوب اللغة الانكليزية بكل روعته وبلاغته ؛ ولقد وجدت من الصعوبة مسايرته مسايرة اسلوبية في الكتابة .

وهنالك صعوبة عامة لا بد من ذكرها ، هي بعد الشقة عادة بين المؤلف وبين القارىء : في نشوة التأليف لا يفكر الكاتب احياناً الا في التعبير الدقيق عما يجول في نفسه، وقلما يفكر في اثناء ذلك بمستوى القراء الذين سيصل اليهم كتابه . من اجل ذلك وجدت حتماً عليّ ان اعالج هذه النقطة عملياً بأن اضع الآراء في التعابير التي تصل واضحة قدر الامكان الى افهام جميع طبقات القراء ما امكن ايضاً .

وبقيت صعوبة شديدة جداً : هي أن هذا الكتاب اعلان لعقيدة وبسط

لسياسة ومعالجة لصلة بين الدول . وان واضع الكتاب سيحاسب على كل ما في كتابه – في النسخة الاصلية وفي النسخة المنقولة – من اجل ذلك كان لزاماً علي ان اكون يقظاً في نقل كل جملة، بل في صوغ كل تركيب ، بل في اختيار كل لفظة .

ومع ان هذا الكتاب يعالج اموراً اقرب الى الشرق الأقصى ، فان فيه أشياء كثيرة كأنها قد قصد بها الشرق الأدنى وبلاد العرب من الشرق الأدنى خاصة . ان الأمور التي كانت تشكو منها باكستان – ولا تزال تشكو من بعضها – هي الأمور التي كنا نحن دائماً نشكو منها او من مثلها . وان الدواء الذي نجع في معالجة هذه الادواء في باكستان ليس غريباً عن الدواء الذي يمكن أن تعالج به أدواؤنا نحن . ان التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلمي والفني هو تخلف تَشرَك فيه بعض بلادنا بعضها الآخر . نحن الذين خرجنا كلنا من استعمار صحيح الى استقلال سياسي يجب ان نضم الى استقلالنا السياسي استقلالنا الاقتصادي والفني والعلمي . فالتقدم في ميدان السياسة وحده لا يحمي من التخلف في ميداني الاقتصاد والعلم، ولكن التقدم في ميداني الاقتصاد والعلم يمكن ان يحمي التقدم السياسي ويحمينا من التخلف السياسي أيضاً .

نحن العرب أيضاً قد خسرنا كثيراً في اثناء نهضتنا السياسية، لميلنا الى معالجة الأمور معالجة سهلة بعيدة عن التنظيم الصحيح ولأننا نسيء التقدير في الحسبان في عدد من اعمالنا ، ثم لإننا نذهب مع العاطفة اكثر من سيرنا على هدى العقل، ولأننا نغرم بالجدل النظري : بالنزاع في المبادىء وبالاغراق في وضع القواعد العامة، ثم ننتقل من قواعد عامة الى قواعد اكثر عموماً او أقل عموماً بينما نغفل الجوانب العملية البناءة او نتغافل عنها . ثم ان علينا ألا ننسى أن تهذيب الأمم والشعوب، مع الأسف، لا يتم الا في الأزمنة المتطاولة .

وان الذي يطالع هذا الكتاب بإنعام نظر ويتفطن للآراء المصوغة ببراعة نادرة يدرك ان المؤلف قد اصاب كثيراً من مواطن الضعف في حياتنا السياسية (في كل مكان) . ولعل نفراً كثيرين من القراء سيعجبون لتلك

الصراحة التي يعالج بها المؤلف عدداً من قضايانا — أقصد من قضايانا نحن الشرقيين في آسية وفي افريقية . ويحسن ان نعلم ان المؤلف يرى في رأس وسائل الاصلاح جرأة رجل السياسة على حمل التبعة بإيمان واخلاص وتفان في سبيل البلد الذي يحيا فيه .

. . .

وفي حياة الشعوب الناقهة — الخارجة حديثاً — من مرض، من الاستعمار، مزالق كثيرة : فالشعارات والاحزاب الدمقراطية والوعي والتقدمية والعلمانية والاكتفاء الذاتي والاستقلال والتحرر والالقاب العسكرية والدرجات العلمية والألفاظ والتعابير الدالة على المدارك السياسية كلها كلام براق يدور على الألسنة دوراناً واحداً، ولكن مؤداها في حياة الأمم والشعوب ليس واحداً . ولا ريب، عند كل انسان وعند كل جماعة، في ان عملاً صامتاً يزيد الشعب الضعيف قوة على قوته خير من الصراخ الذي يذهب بشيء من قوة ذلك الشعب من غير ان يرهب احداً من اعدائه الأقوياء .

وبعد ، فهذا كتاب قد عالج موضوعات عندنا نحن أشياءٌ شبيهةٌ بها ، فعسى ان نستفيد منه .

١٦ ربيع الأول ١٣٨٧
٢٤ / ٦ / ١٩٦٧

١

عهد الصبا

كثيراً ما سألني الناس ان اكتب احداث حياتي . وكيف يستطيع الانسان ان يفعل ذلك وهو لمّا يزل في غمرة تلك الاحداث ؟ ثم ان في الكتابة لجمهرة القراء شيئاً من الزهو، وهذا امر مجانب لطبيعتي . ان جميع احداث حياتي وجميع ما فعلته في حياتي ، انما كان استجابة لداعي الواجب ، لقد عملت في صمت وعلى غاية من الهدؤ، ولم ادون مذكرات متصلة لما مر بي من وجوه الاختبار قط .

انني ما زلت متصلاً اتصالاً وثيقاً بجهاز الدولة منذ عام ١٩٥١ حينما اصبحت قائداً عاماً للجيش الباكستاني، ثم لم ازل المسؤول الاول عن ادارة دفة الحكم منذ ثورة تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨ . ولقد حدث في خلال هذه المدة احداث كثار كان منها ما يسيء وكان منها ما يسر . ولعله من الخير ان اعيد سرد هذه الاحداث . على ان المشكلة الكبرى كانت في ان اجد الوقت الكافي لأقوّم ذلك الماضي . ثم اجمعت امري على ذلك في فترة من الاستجمام القهري، حينما كنت في بلدة مُري، بعد العملية الجراحية التي اجريت علي في حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٤ .

لقد كانت حياتي شغلاً شاغلاً ابداً، مكتظة بالاعمال ، مزدحمة بالاحداث . ومن الفترات القليلة التي قضيتها في غير عمل مقصود اذكر ساعة من امسية قضيتها خالياً بنفسي، انتحي ركناً في باحة دار الضيافة في كوكس بازار . كنت هادئاً في جلستي مستغرقاً في السكون الساجي حولي،

وكانت امواج البحر في المدى البعيد تكرّ، بلا صوت مسموع ، على الشاطىء اللين من خليج البنغال . تلك كانت لحظة هدأ فيها عني صخب الحياة . وفي ما عدا لحظات قصار من مثل هذه ، كانت الحياة تنوء باعباء ثقال قاسية .

كان مولدي في قرية ريحانة، في الرابع عشر من ايار (مايو) من عام ١٩٠٧، وكان هذا اليوم آخر أيام رمضان والاسرة كلها تستعد للاحتفال بعيد الفطر في اليوم التالي . ولقد كان لأبي أربعة اولاد من زوجته الأولى التي كانت قد انتقلت الى رحمة الله، ثم كنت انا ولده الأول من زوجته الثانية . وريحانة قرية صغيرة متعددة اوجه الجمال ، على نحو خمسين ميلاً من راولبندي، شمالاً، في باكستان الغربية . وهي محاطة بسلسلة منخفضة من الهضاب المتموجة ، وبمنحدرات جبال هملايا المكسوة باشجار الصنوبر تتراءى منها على الأفق البعيد . ولقد كان اسلافي قد هاجروا من بلاد الأفغان الى هذه البقعة .

ومن أقدم ذكرياتي ذكرى تتصل بطائر تعود ان يرفع صوته كل يوم مع بزوغ الفجر . كان صوته هذا ايذاناً بالذهاب الى المدرسة، ومعنى ذلك ان أسحب من فراشي سحباً، ثم اغسل وجهي بسرعة ، ثم أربعة اميال على ظهر البغل . ولا ازال الى اليوم تعتريني رعشة كلما سمعت صياح هذا الطائر .

أما امي فكانت امرأة نقية القلب، قضت كل حياتها في هذه القرية، وكانت تعيش في بيت اسلافنا المتواضع، الى أن فارقت هذه الدنيا، باذلة كل ما في وسعها لمساعدة سكان القرية . كانت امرأة ذات عزيمة وهمة قعساء، وقد ظلت تمتلك وعيها الكامل حتى آخر ايامها . واني لا ازال اذكر مولد اخي الأصغر . كنت يومذاك ابن عامين ونصف عام . ورأيت هذا الطفل يرقد بجانب أمي . امسكت عصا واردت ان اخبطه بها ، ولكني أبعدت عنه . لقد كان يؤلمني جداً ان ارى طفلاً آخر يرقد الى جانب امي . على انني قضيت بعد ذلك وقتاً طويلاً حتى استطعت ان اتغلب على هذا الشعور . وها أناذا الى اليوم لا ازال اذكر ذلك اليوم بوضوح تام .

ومع أنني كنت متعلقاً بأمي تعلقاً شديداً ، فان والدي هو الذي كان له

أعظم الأثر في تركيز طباعي وفي استشرافي لوجوه الحياة وفي موقفي من الحياة نفسها . كان والدي ضابطاً برتبة عقيد في خيالة هودسن هورس . كان رجلاً قوي البنية مديد القامة، كما كان وجوده في القرية يوحي بالرهبة والاحترام معاً . ولكني انا اتذكره صديقاً بالغ اللطف شديد التقوى عطوفاً . وكذلك كان ذا عقل واع للأمور وعالماً باحوال الناس، وكنت دائماً اجد قدراً كبيراً من الرضا العقلي وانا بقربه . ثم كان له شعور غامر بالقومية الاسلامية . ولكن ذلك الشعور كان قوياً . واذكر في احدى المناسبات، في عام ١٩١٩ او ١٩٢٠ ، أن جاء إليه عالم فقيه من إهل منسهرة فقال له : إن الهند دار حرب . ان الحكام في هذه البقعة من العالم كفار فيجب ان نهاجر من هنا . فقال له والدي : « يا مولاي وسيدي، إن امنيتي الوحيدة أن أموت في ظل العلم الاسلامي، ولكن اين نجد هذا العلم ؟ ليس في يومنا هذا بلد مسلم حر . ان جميع البلاد الاسلامية تحكمها الدول المستعمرة » .

وكان والدي عظيم التقوى ، ما ترك صلاته يوماً . ثم كان يتهجد في صلاته طويلاً . أذكر انني انتبهت مرة من نومي في منتصف الليل فرأيته منتصباً بقامته المديدة بازاء فراشي يحرك شفتيه بدعوات صالحات . لقد عرفت انه كان يدعو لي ولكني لم اتحرك في فراشي مخافة ان اقلق اطمئنانه .

ومن والدي عرفت اكثر تاريخ اسرتي . نحن ننتمي الى قبيلة تارين التي تحكم اجزاء من مقاطعتي هزارا وكيمبل بور والتي كافحت السيخ والبريطانيين كفاحاً مريراً طويلاً . هذه القبيلة كانت تسكن بيشين (وهي اليوم في بلوجستان) ، وكانت يومذاك جزءاً من الدولة الأفغانية .

ولقد زاد في افتتاني بأسرتي ما عرفته من تفاصيل حياة رجل من اسلافنا كان اسمه السردار محمد خان تارين . لقد كان ذا شجاعة وبأس عظيمين، وذا خلق متين وعقل راجح . كان الابن البكر للسردار نجيب‌الله خان تارين، ثم اصبح حاكم المقاطعة واستقر في بلدة كل‌دهري . واستطاع عدد من القبائل في تلك المقاطعة منها الكجار والدالازاك والجودون وعثمان زي، أن تخلق له متاعب كثيرة ، ولكنه استطاع ان يبسط سلطانه عليها بعد القضاء على ثوراتها . وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر واجهته غزوات السيخ .

ففي عام ١٨٢٢ دخل هري سنغ نلفا حاكم كشمير السيخي مقاطعة هزارا ليهزم سردار تارين ، ولكن محاولته باءت بالخيبة . هذه الخيبة اثارت المهراجا رانجيت سنغ فغزا هزارا بجيش عظيم . ووقع السردار محمد خان في الأسر وحمل إلى مدينة لاهور . حينئذٍ اشتراه هري سنغ (من رانجيت سنغ) بخمسين الف روبية وحمله الى روات في مقاطعة راولبندي . وجهد هري سنغ في أن يحمل السردار محمد خان على ان يقبل بحكم السيخ على مقاطعته فرفض باباء، فألقى في بئر جافة وأطعم الخبز الذي يكثر فيه الملح ولم يعط ماء حتى مات صبراً من الجوع والعطش ولكنه لم يقبل ان يلين لطلب السيخ .

ولما حاول الانكليز ، فيما بعد، أن يحتلوا هزارا قاومهم اسلافنا ايضاً . ولكن الانكليز قبضوا على رب الأسرة وعلى مساعديه وحملوهم اسرى الى قلعة الله آباد . ولقد رأيت قبورهم هنالك في عام ١٩٢٦ . ولقد قيل لي ان رب الأسرة قد قتل بطلق ناري افرغ في فمه . اما سائر مساعديه فقد عذبوا عذاباً أليماً .

وكان أبي يعيل أسرة كبيرة ، كان دخله من راتبه في الجيش ومن الأرض التي يملكها محدوداً . ولكنه عقد العزم على أن أتعلم أنا تعليماً كافياً، حرص على أن أتلقى مبادىء الاسلام ومبادىء الفكر الاسلامي، ورجا ان اصبح حافظاً للقرآن الكريم . واختار والدي شيخ القرية ليكون لي معلماً، وفي اليوم الأول الذي ذهبت فيه الى المسجد (لتعلم القرآن) ملأت البيتَ فرحةٌ عظيمة . كان لي في ذلك اليوم من العمر اربع سنوات واربعة اشهر وأربعة أيام . وزعت الحلوى على الناس وعهد بي الى رعاية الشيخ . ولكن التجربة لم تنجح، فان القليل الذي حفظته من القرآن في الشهرين أو الثلاثة الأشهر التي قضيتها في عهدة الشيخ كان ينقصه الاداء والتلفظ الصحيح . والفقيه لم يحب مسلكي لأنني كنت اريد ان اعرف معنى ما كنت اتعلم . ففي مناسبة من مثل هذه المناسبات صفعني الشيخ فرددت اليه الصفعة . ولم يكن في ردي هذا شيء من الذوق فانتهت به صلتنا انتهاء مفاجئاً .

بعدئذ ارسلت الى قرية ثانية تدعى كوكا تبعد ميلين عن قريتنا . وكان في قرية كوكا هذه شيخ عجوز آخر وهو شيخ عجوز كان منظره يملأني

باحترام كبير له وبرهبة كبيرة منه . وقضيت في صحبة هذا الفقيه مدة استطعت ان اتعلم منه في اثنائها ما يستطيع طفل مثلي ان يتعلمه . غير ان ابي اقتنع بعد هذا كله بأنه ربما كان في امكاني ان اتعلم اشياء كثيرة ولكن لم يكن من الممكن ان أصبح من حفظة القرآن الكريم . بعدئذٍ قرّ رأي الأسرة على ان الوقت قد حان حتى انتقل الى مدرسة نظامية، فأدخلت مدرسة في قرية سراي صالح التي تبعد أربعة اميال عن بيتنا في ريحانة . ولقد كان الأمر الرتيب الشاق ان أوقظ من نومي يوماً بعد يوم وان احمل على ظهر بغل في الصباح الباكر . ولقد تعودت امي وضع «حرفيتي» مع سائر كتبي المدرسية بالاضافة الى ما كانت تسميه وجبة طعامي في كيس اعلقه الى جنبي . كانت الطريق ملتوية متعرجة رائعة الجمال ، ولكن سرج البغل والاجراس المعلقة في عنقه لم تترك لي سوى فرص قصيرة للتمتع بمنظر الحقول الواسعة المترامية وبمشهد الغمائم الرقيقة المتعلقة بأطراف التلال . وكنت أعود الى البيت في نحو الساعة الثالثة من بعد الظهر جائعاً تعباً . ومن حسن الحظ أن جدتي اقنعت والدي بأن انتقل الى مدرسة في هري بور وبأن يسمح لي بأن اسكن معها في «درويش» على مقربة من المدرسة .

لم أكن تلميذاً براقاً ولم اجد في الدراسة من المتعة ما يغمرني بها غمراً . لقد كنت احب ان اعيش طليقاً خارج جدران البيت والمدرسة . وكان لي قريب يَتَكلَّفُ بتربية الصقور والكلاب السلوقية ، فكان ذلك مبرراً (في نظري) لأن أتسلل من المدرسة لأعتني بصقوره . فكان من نتيجة ذلك انني لم انجح في امتحان الصف السادس حينما كنت في الحادية عشرة من عمري. وعلم والدي ما كان يجري فعزّرني بضربات هان ازاءها علي فيما بعد حضور الدروس . ثم استطعت ان اتم دراستي وان احصل على شهادة من الدرجة الثانية بلا جهد كبير . ولم اكن عظيم البراعة في الرياضيات والهندسة. والجبر كان احسن ما افهمه (من الرياضيات) . اما مواد الدراسة التي كنت اكب عليها بشوق فكانت الجغرافية واللغات الثلاث الانكليزية والفارسية والأوردية . ولم يكن في المدرسة منهاج للألعاب، ولكنني كنت اجد وقتاً للترويح عن النفس بألعاب منها لعبة كبادى و«كلي دندا» ولعب الكلة . وفيما بعد

تعلمت لعبة الهوكي .

أما ركوب الخيل فكان حبه في دمي، ولكن التمرين الوحيد الذي كنت قد اكتسبته في ذلك كان انتقالي على ظهر البغل في صباح كل يوم الى المدرسة . في تلك الأيام كان الجيش يشتري صغار الخيل (المهار) من اصحاب المزارع، وكان في عهدة ابي عدد كبير منها . وفي يوم من الأيام، وقد كنت في الثامنة او التاسعة من عمري فككت مهراً صغيراً ، من غير ان استأذن والدي ، وركبته وسرت الى قرية مجاورة لأزور أختي . وقد كانت الطريق الى تلك البقعة من الأرض في سفوح التلال وكانت صلبة وعرة، وفيما انا منحدر على سفح احدى التلال خرج فجأة من دغل صغير طائر كبير يخفق بجناحيه . فأجفل المهر تحتي وعدا . ولما زلت عن ظهره علقت رجلي اليسرى في الركاب . وجرني الحصان بين الأشجار على الأشواك مسافة طويلة . ومن حسن الحظ ان انحلت علاقة الركاب وانفصل الركاب كله وافلتت منه قدمي . غير اني بقيت ملقى على الأرض فاقد الوعي ساعات طوالاً . ولما وصل الفرس الى الاسطبل بلا فارس وكان احد الركابين مفقوداً انطلق الباحثون عني على خطة موضوعة حتى اهتدوا الى مكاني بين الأدغال وانا لا أزال فاقد الوعي . ولو ان الحصان جرى بي مجروراً خلفه بضع دقائق أخر للاقيت حتفي . كانت عظامي سليمة ولكن ظهري كان قد كشط الجلد عنه في مواضع كثيرة . وبقيت بعد ذلك ستة أشهر لا استطيع النوم الا على صدري .

وفي الجملة فان حياة المدرسة كانت ممتعة . كان المشرفون على المدرسة من السيخ، وكان المعلمون كثيري العطف علينا بالغي اللطف بنا، ما عدا المعلم سوجهان سنغ فقد كان فظاً قاسي القلب . انه لم يكن في حاجة الى مبرر ولا الى سبب مشروع حتى يبدأ بضرب التلاميذ كلهم، بما فيهم عريف الصف. وكثيراً ما كنت انا ذلك العريف . ومهما كان يجري في الصف من سوء، فان العريف كان اول من يعاقب على ذلك السوء . ولا أزال اذكر يوماً شديد البرد والمطر لم يحضر فيه المعلم سوجهان سنغ ، فرجونا الله كلنا ان يكون قد مات . واختار الصف ان يبعث بي لأرى ماذا حدث له . لقد وجدته يجيل

النظر في انقاض منزله الذي تهدم من اثر المطر، وكان يبدو وافر النشاط كعادته ، مع شيء يسير من الهم البادي . ابلغته قلق تلاميذ الصف بسبب تخلفه عن الحضور الى المدرسة واقترحت ان يحضر جميع التلاميذ لمساعدته في اعادة بناء المنزل . غير انه رد اقتراحي بقسوة وامرني ان ارجع الى المدرسة. ففعلت ذلك وكلي رغبة في ان انقل الى رفاقي ذلك الخبر المفرح في اسرع ما يمكن . ولم يستطع معلمنا هذا ان يحضر الى المدرسة خمسة عشر يوماً متوالية، فشعرنا في اثناء ذلك بأنه قد ازيح عن صدرنا كابوس شديد .

والسيخ اناس واسعو الصدر . ولقد وجدت في شكل عبادتهم وفي أغانيهم باللغة البنجابية ما يستأثر بالنفس . ولا ازال اتذكر شطراً استأثر بلبي في ذلك الحين :

الحياة مشهد رحيب من الألوان ، يرى الانسان جانباً كبيراً منه ثم لا يزال يشعر بالرغبة الملحة الى أن يرى اكثر مما رأى .

لقد تعلمت في المدرسة شيئاً بالغ الأهمية ، هو ان الانسان يجب الا يحكم على انسان آخر ببلده ولا بلونه ولا بنسبه . ولقد كنت انا طوال حياتي لا اعير هذه الأمور اهتماماً ، حتى لقد كان من اركان الايمان في نظري ان قيمة الانسان ما يحسنه . وفي مرة من المرات ، بعد مدة طويلة ، وجدت من الواجب علي ان اخير اخاً من اخوتي — وهو مقدم في الجيش — وكان قد ارتكب مخالفة خطيرة، بين ان يستعفي من منصبه وبين ان يحال الى المحكمة العسكرية . فاستعفى من منصبه .

حينما كنت لا ازال في المدرسة كان ابي كثيراً ما يسألني : اتحب ان تذهب الى عليكره ؟ وما كان لي علم بعليكره ولا بالمكان الذي هي فيه . ثم انه اخبرني انها جامعة اسلامية مشهورة في المقاطعات المتحدة ، على مسافة من دلهي . كانت جامعة عليكره مؤسسة تعليمية اسلامية اسسها مسلمون وانفقوا عليها اموالاً طائلة . ولقد اراد لي والدي ان اذهب الى عليكره حتى اتعلم ان اسلك سلوكاً اسلامياً سليماً . فما أن علم اني اجتزت امتحان المدرسة الثانوية البريطانية، في عام ١٩٢٢، حتى امرني بأن اذهب الى عليكره . ولقد كان يستعجل الأمر حتى انه بعث بي الى هنالك قبل بدء العام الدراسي بشهر كامل.

لما وصلت الى عليكره، وكان معي خادم واحد، وجدت مجموعة للسكن تتألف من اربعة مساكن خالية وفي موضع يعرف باسم منتو سيركل ، وكانت في ناحية نائية معزولة . لقد كان المكان في الواقع غابة موحشة . وفيما عدا الحراس في الأنزال لم يكن يألفنا في ذلك المكان الا بنات آوى والكلاب العاوية وعدد من الوحوش الضارية . وسألنا حراس المكان عن الموضع الذي نستطيع ان نجد فيه ما نتخذه فراشاً، ففتحوا لنا غرفة من الغرف فوجدنا فيها عدداً من الفرش (بضمتين) لم يكن لواحدة منها حزام يمسك الفراش الى السرير . واخبرَنا الحراسُ ان الطلاب اذا ارادوا الرجوع الى بلادهم استلوا الأحزمة من الفرش وربطوا بها أمتعتهم المرزومة . وهكذا كان علينا ان ننام على هذه الفرش وأرجلنا تتدلى من الجوانب . وبقينا هنالك وحدنا تقريباً . وكان على الخادم أن يسافر مسافة بعيدة في كل يوم ليجلب لنا ما نتخذ منه طعاماً . ثم اقترح علي الخادم ان نعود الى بلدنا ما دامت الجامعة لن تفتح ابوابها قبل شهر آخر . لقد كان بودي ان افعل ذلك، ولكن لم تكن لدي الشجاعة الكافية لأواجه بها الرجل الشيخ (والدي) واقنعه بأن رجوعي لم يكن لأنني هربت من عليكره . فقلت للخادم : « لا، يا سيدي، لا استطيع ان اعود » . واستمررت في البقاء الى أن فتحت الجامعة ابوابها، وكنت في اثناء ذلك قد بدأت اشعر ان حبي للناس وللجامعة قد اخذ يزيد يوماً بعد يوم .

كانت جامعة عليكره نسيج وحدها في كثير من الأمور . لقد لقيت فيها شباناً من جميع انحاء الهند ومن البلدان الافريقية . كانوا يمثلون اوجهاً متفاوتة من التراث الاجتماعي ويتكلمون لهجات مختلفة ولغات كثيرة . ولكن كان عليهم كلهم ان يؤهلوا انفسهم في الجو المهيمن على جامعة عليكره. غير ان نفراً منهم وجدوا الحياة هنالك قاسية مرهقة فهربوا منها . اما الذين استطاعوا ان يصمدوا فتمتعوا بشعور غامر من المساواة والأخوة والصداقة . ثم كان ثمة نفر من الذين لم يكونوا يريدون مغادرة ذلك النعيم من أمثال اسلام صاحب الذي كان هو في الصف العاشر بينما كان له ابن في الصف التاسع . لقد كان دائماً يتقدم الى الامتحانات النهائية . وحينما اتفقت لي معرفته كان

١. والد المؤلف الرائد ميرداد خان



٢. المؤلف حينما كان برتبة ملازم بعد تخرجه من كلية سندهرست ١٩٢٩

قد سقط في الامتحانات تسع مرات متوالية، وكان يقول : « انني هنا الوحيد الذي يتقدم الى الامتحانات من غير دافع شخصي » . هذا المكان كانت له روعته الخاصة به . ولم يكن يؤلمني فيه سوى قصور واحد : ان نبرتي في لفظ اللغة الأردية كانت على شيء من الغرابة، واحياناً كنت لا افرق في الكلمات بين المذكر والمؤنث . وسبب ذلك انني كنت في اسرتي اتكلم اللهجة الهندوكية المتفرعة من اللغة البنجابية . من أجل ذلك كان نفر من الطلاب يتندرون بكلامي وان كنت لم ادر سبباً لتندرهم هذا . وربما حملني هذا احياناً على ان اشعر بشيء من الألم، ولكن لفظي في الأردية تحسن تدريجاً ثم الف رفاقي لفظي هذا .

ان حفظ النظام والرقابة على السلوك كانا في جامعة عليكره ملقيين على عاتق الطلاب انفسهم . وكان الاحتكاك الحقيقي في هذا الشأن بين المعلمين والطلاب قليلاً جداً . ان المعلمين كانوا يرأفون بالطلاب ويحرصون على مساعدتهم، ولكن جل اهتمامهم كان محصوراً في تلقين العلم . اما الواجبات اليومية، ومنها النظر في شؤون الطعام والملبس والمسلك ، فكان يعهد بها الى الطلاب الكبار . وكان هؤلاء يتشددون في أمر السلوك القويم ويقسون على كل طالب لا يحافظ على المثل العليا والخلق الكريم المتوارث في جامعة عليكره . على أنه كان ثمة قدر كبير من « الشيطنة » اشهر اشكالها ان يقوم نفر من الطلاب في منتصف الليل فيقلبون فراش احدهم ويلقون عليه نفسه شيئاً من المواد الملوثة . وعلمت متى سيصل الدور الي، وكان ذلك يخيفني . غير ان نومي في العادة خفيف ، ففي بعض الليالي نبهني صوت ضئيل فاستيقظت لأجد أربعة طلاب او خمسة من رفاقي يحملون الدلاء ويقفون قريباً من فراشي ، فما أمهلتهم ان وثبت على واحد منهم ولطمته بأشد ما استطيع . ثم رفست الذي يليه . ولم يكن هؤلاء ينتظرون ذلك مني فهدأوا من روعي وقالوا لي اني واحد من عصبتهم فلا حاجة الى ان اخلق لهم متاعب .

انا لا اعرف القـدر الذي استفدته من الدراسة الجامعية ، ولكن الذي اعرفه انني تعلمت كيف استطيع ان اعيش مع جماعات ذوي اصول مختلفة وذوي وراثات مختلفة وكيف استطيع ان ادرك الأمور من وجهات نظرهم .

ولقد ظلت جامعات عليكره مكاناً احب التردد اليه .

ولقد اتيح لي فيما بعد ان اساعد جامعة عليكره حينما كنت مرافقاً عسكرياً للمقيم البريطاني في حيدر اباد الدكن، في عام ١٩٣١ . في ذلك الحين كان السير راس مسعود نائب الرئيس في جامعة عليكره فجاء الى حيدراباد ليحصل على منحة من النظام (السلطان) . وقد كان نظام حيدراباد شديد الخضوع للنفوذ البريطاني فلم يجسر ان يهب شيئاً بلا موافقة من المقيم البريطاني . وجاء السير راس ليقابل المقيم ولكن المقابلة لم تكن ودية . ثم جاء مرة ثانية واتفق لي ان اجتمعت به، وأثر فيّ اخلاصه في سبيل جامعة عليكره تأثيراً شديداً . وكان المقيم البريطاني قد بدأ يتململ من إلحاح السير راس ، فوجدت المناسبة لأضع في اذنه كلمة اخدم بها جامعة عليكره فقلت للمقيم البريطاني : « لعلك تظن ان هذا الرجل يسبب لك الازعاج من عند نفسه . لا، انه مخلص في سبيل هذه المؤسسة التي اقامها جده ثم انفق ابوه فيها جميع عمره . ونظام حيدراباد رجل يهدر امواله هدراً، فلماذا لا تجعله يعمل عملاً طيباً في سبيل غاية نبيلة » ؟ وفي النهاية وافق المقيم العام فنالَ السير راس مسعود هبة من نظام حيدر اباد » . في هذه الاثناء نشأت بيننا صداقة متينة، وكثيراً ما كنت أذهب لزيارته ؛ ومع انه كان اسن (مني) كثيراً فانه كان يلقاني باحترام كبير . وكتبت اليه مرة ان بين المسلمين افراداً كثيرين ذوي استعداد صحيح للجندية، وأن على جامعة عليكره ان تشجع هؤلاء على الالتحاق بفصائل التدريب . وفي الواقع ، انني حثثته على ان يجعل جامعة عليكره تأخذ على عاتقها تدريب شبان يصلحون لخدمة امتهم في الجيش .

في اواخر ايامي في عليكرة زارت الجامعة لجنة برئاسة الجنرال سكين الذي كان المساعد العام لقائد الجيش . وكان في اللجنة اثنان او ثلاثة من الضباط الهنود . وجاءت اللجنة تبحث عن شبان يصلحون ضباطاً في الجيش، وقد كانت الشكوى كبيرة من ان الهنود ما كانوا ممثلين تمثيلاً كافياً في الجيش . عقد الجنرال سكين مع مستشاريه اجتماعاً عاماً في منتدى ستراشي ، وكان ذلك في اوائل عام ١٩٢٦، وكنت انا يومذاك عضواً في فصيلة التدريب فسألني الجنرال سكين قائلاً : « أتحب ان تلتحق بالجيش ؟ » فأجبته : بكل

تأكيد ، انني اريد ان التحق بالجيش » . ثم سألني ثانية عن سبب رغبتي هذه . فلما شرحت له ماضي اسرتنا ومآتي والدي في الجندية اقترح عليّ أن اقدم طلباً بذلك . بعدئذ طلبت الى مقابلة القائمقام ثم مقابلة حاكم المقاطعة. وكانت المقابلة الأخيرة للامتحان في سملا حيث كان المقر الصيفي لهيئة اركان الجيش .

كان الماجور داين رئيساً للكلية المتوسطة في جامعة عليكره فأعدني لامتحان ساندهرست ولقد جرى ذلك بطريقة غريبة : كنت يوماً خارجاً من غرفة الصف فابتدرني الماجور داين في الممر قائلاً : « الا تزال هنا ؟ » ثم صرخ في وجهي : « أوَلم اطلب منك ان تغادر المعهد حالاً ؟ » بوغتّ بالسؤال ، ولكني رددت قائلاً : « انك لم تطلب مني ذلك، ولماذا تطلب هذا الطلب ولأية غاية ؟ » وجاء الآن دوره في اظهار الدهشة . دعا ثلاثة طلاب او اربعة ليعرف منهم اسمي وحالي فأدرك وشيكاً انه قد تشابه الأمر عليه، ذلك ان طالباً آخر يشبهني كان قد طرد من الجامعة . عقدت الحيرة لسان الماجور داين ثم اراد ان يجد مناسبة يترضّاني بها . دخل علينا ذات يوم في اثناء درس الشريعة ووقف في وسط الغرفة . كان « لشيخنا » بطن عال ولحية كبيرة مسترسلة يبدو بها كما لو كان سانتا كلوس وقال : « يا سيدي الفقيه : « اتتلطف بالتوقف عن الدرس لحظة ؟ » ثم التفت اليّ وقال : « اود ان اعتذر اليك من الخطأ الأبله الذي ارتكبته انا في الحديث الذي سقته معك منذ ايام » . وعرض الماجور داين علي ان يعدني لامتحان ساندهرست . ثم بدأ يفرد لي ساعتين او ثلاث ساعات من وقته في كل يوم مدة ثلاثة اشهر او اربعة وابدى اهتماماً شديداً بي، وربما كان يأتي في سبيل ذلك الى غرفتي او يأخذني الى بيته .

وفيما بعد، في حزيران (يونيو) من عام ١٩٢٦، اخبروني أنني كنت من الذين وقع عليهم الاختيار للذهاب الى ساندهرست، وبطبيعة الحال امتلأت بذلك فرحاً (كما شعرت بشيء من الارتياح اذ لم ابق مجبراً على التقدم في الجامعة الى امتحان شهادة بكالوريوس في الآداب) . والى جانب شعوري الشخصي (بالتخلص من كابوس الامتحان في الجامعة) وتحقق رغبتي في

الالتحاق بالجيش، وضح لي ان ثمة في مراتب الجيش عدداً ضئيلاً جداً من الهنود وعدداً اشد ضئالة منه من المسلمين . وعلمت ايضاً انه اذا جاء الاستقلال فلا بد يومئذٍ من الدفاع عنه، وان تدريبي العسكري في ساندهرست يمكن ان يكون في المستقبل نافعاً لوطني .

كان الجزم بالذهاب الى ساندهرست مني انا . أما والدي فكان يؤثر ان اتم تحصيلي الجامعي ثم اختار مهنة حرة . غير ان امراً واحداً كان يقلقه، ذلك هو النفقات الباهظة التي احتاج اليها للتدريب في ساندهرست . كانت تلك النفقات خمسة وعشرين الف روبية . وكان ابي يستغل مزارعه استغلالاً طيباً، ولكن كان له بضعة اولاد غيري لا يزالون يحتاجون الى تحصيل العلم، ولم يكن من اليسير عليه ان يخصني بهذا المبلغ الكبير . ولقد كان رده على هذه الحال الطارئة مثل ردوده في العادة؛ قال لي : انه سيبيع مزارعه وجميع ما يملك حتى يتيح لي ان احقق ما أطمح اليه . ومن حسن الحظ انني اظهرت كفاية في ساندهرست مكنتني من الحصول على عدد من المنح المدرسية اغنت ابي عن التضحية التي كانت من قبل ضرورية .

٢

اولى أيامي في الجيش

— ١ —

ابحرت الى انكلترة في تموز (يوليو) من عام ١٩٢٦ . ولا ازال اذكر ما كان يعتلج في نفسي من الفرح يوم صعدت الى الباخرة راولبندي من بومباي في طريقي الى ساندهرست . كان ذلك في فصل الرياح الموسمية (المانسون)، وما كدنا نغادر المرفأ حتى اشتدت علينا العاصفة . واصيب عدد كبير من الركاب بدوار البحر . واصبت به مثلهم، ولكنني حملت فراشي وصعدت به الى ظهر السفينة حيث بقيت ثلاثة ايام بلياليها الى ان بلغت السفينة بنا ثغر عدن . بعدئذٍ تبدل كل شيء تبدلاً مفاجئاً غريباً : راق الجو وهدأ البحر فنعمنا برحلة ممتعة .

كنا نحن الذين وقع علينا الاختيار للمجيء الى ساندهرست ستة نفر أبحرنا كلنا معاً من الهند . ولما وصلنا الى انكلترة كانت الكلية العسكرية لم تفتح ابوابها بعد فقضينا عشرة ايام في فندق صغير اسمه «ديوك اوف يورك». وكان المشرف على الفندق سيدة عجوز فحزمت امرها على ان تحملنا على ان نحسن السلوك، فألقت علينا عظات في ما ينبغي ان نعمل وفي ما لا ينبغي ان نعمل، ثم جعلت تجمعنا كلنا في عشية كل يوم لالقاء عظة جديدة . واذكر انني توهمت يومذاك انه كان علينا ان نكون حذرين جداً في انكلترة وان نكون قويمي السيرة جداً .

لم اكن أأمل ان تكون الحياة امراً يسيراً في ساندهرست، ولكنها كانت

اصعب واشد مما تخيلت . وفي اول الأمر كنت استبعدت ان تكون لي قدرة على احتمالها، غير انني سرعان ما حملت نفسي على تعودها . وكانت لي طاقة بدنية ممتازة فسرعان ما استطبت الحياة في ساندهرست على كثرة ما فيها من الاجهاد، كما اصبحت اجد متعة في الاميال الخمسة عشر التي كنت اقطعها ماشياً . وفي الاسبوعين الاولين من اقامتنا في ساندهرست أقام لنا الطلاب الكبار مباراة في الرماية . ولقد تولانا العجب من براعتهم ومقدرتهم على اصابة الأهداف . ولكننا استطعنا في مدى شهرين ان نباريهم في الرماية وان نفوز عليهم . ومع أن الحياة كانت قاسية جداً هنالك، فقد كانت لها ايضاً لحظاتها المرحة . كان لي جندي يقوم بخدمتي اسمه كنغ ، وقد كان حقاً « جندياً قديماً » في كثير من احواله . ففي يوم من الايام لبثنا في الاستعراض العسكري الى نحو التاسعة مساء، وبعد العشاء استلقيت على فراشي وانا في بزتي العسكرية . لقد كنت متعباً جداً فسرعان ما استغرقت في النوم . وفي الصباح التالي جاء كنغ فوجدني على تلك الحال مستغرقاً في النوم وانا في بزتي العسكرية . أيقظني بعنف وقال لي بصوت متهدج : « يا سيد خان ، انك لن تصلح ابداً ان تكون ضابطاً » . ثم جذبني من فراشي وساعدني على أن اعد نفسي للاستعراض الاول (من ذلك اليوم) .

كانت ساندهرست تضم احياناً عدداً كبيراً من الطلاب العسكريين الهنود فكان بعضنا دائماً في رفقة بعض ، وكذلك كنا كلنا نشعر باننا نعتبر كما لو كنا من اقوام دنيا . أجل، ان البريطانيين لم يكونوا يأخذون بالتمييز العنصري بصورة ظاهرة، كما هي الحال في عدد من البلاد ، ولكنهم لم يكونوا اقل من غيرهم شعوراً بفارق اللون بين البشر . في تلك الأيام كانوا ينظرون الى كل من يأتي من البلاد التي تخضع لسلطانهم على انه ادنى منهم قدراً ، وهذا ما كان يثير في نفسي المرارة والغضب . ان المأساة التي كنا نعانيها لأننا من الشعوب المستعبدة كانت تتراءى لنا في جو الحرية في انكلترة أشد وخزاً وإيلاماً . لقد كانت صِلاتي بالبريطانيين رسمية في الغالب، وكنت بطبعي ميالاً الى التكتم والبعد عن المخالطة، غير ان العزلة التي ضُربت علينا في ساندهرست لم تكن تتيح لنا الاختلاط بالبريطانيين . وكان بيني وبين جماعة من اترابي

(الانكليز) شيء من المرح والضحك والتغالب، ولكن لم يكن بيننا تفاهم صحيح قط .

وفي ساندهرست كنت الاجنبي الاول الذي رفع الى رتبة عريف واعطي شريطتين . كان رئيس العرفاء في فرقتنا قد قال لي بصوته الأجش : « يا سيد خان، يجب ان تذهب الى مكتب القائد في الساعة العاشرة والنصف » . ان القائد كان برتبة لواء، والسيد خان المسكين كان تلميذاً في المدرسة الحربية . وكنت لا ازال اتساءل عما فعلت وعما ينتظرني من الحظ العاثر حين سرت سيراً عسكرياً الى غرفة القائد . وكان المواجه لي من وراء المنضدة القائد اللواء ببزته الرسمية ثم نائب القائد، وكان برتبة عقيد، ثم قائد فرقتي . وقفت في حال استعداد ، وانا طالب صغير ، مضطرب البال تدور بي الأرض، حتى خاطبني القائد بنبرة جافية فقال : « سيدي الطالب العسكري أيوب خان، سنضع فيك ثقتنا العظيمة، ونرجو ان تكون اهلاً لهذه الثقة . ولقد خالفنا اليوم عادتنا الموروثة وقررنا ان نمنحك شريطتين ونجعلك عريفاً . وها نحن نفعل ذلك في هـذا اليوم على سبيل التجربة لنرى اذا كان طلاب المدرسة العسكرية من الاجانب يستطيعون ان يقوموا بعبء هذه التبعة » . لقد اصبت بالذهول اذ لم ادر ما التبعات التي ينتظر مني ان انهض باعبائها . ثم ظهر لي ان الثقة التي وضعت فيّ بذلك الاسلوب المهيب كانت تنحصر في ان بنادق الطلاب يجري عليها التفتيش مرة في كل يوم . اما بندقيتي فستكون معفاة من ذلك . ثم لن يكون لي امرة على احد . لقد كانت رتبة «عريف» لي رتبة شرفية ولم تحمل الي سلطة عـلى الطلاب البريطانيين . ذلك كان المجموع الاكبر لتلك الثقة التي وضعت فيّ . وبينما كنت اقوم بتنفيذ هـذه التبعات كانت بندقيتي تشكو من الاهمال ! اما الطلاب الآخرون فكانوا دائماً يصقلون بنادقهم فيخلعون على مواسيرها لمعاناً عظيماً . وفي يوم من الايام جاء فجأة الخبير المكلف بفحص بنادقنا ، فحكم عـلى معظم البنادق بالعطل لان التنظيف المتوالي والحف بمادة الصقل المعدنية قد اتلفا بيت الزناد وعطلا شيئاً من حركته . اما بندقيتي انا ، فمع ان شيئاً من الوسخ كان ظاهراً عليها ، فانها كانت لا تزال صالحة للاستعمال .

في ساندهرست قضينا عموماً وقتاً شيقاً . كان لنا اجازات كثيرة . وكثيراً ما كان نفر منا — واكثرهم من الطلاب الهنود — يسافرون الى اوروبا، غالباً الى فرنسا وسويسرة . ولم اتخذ لي اصدقاء حميمين من هؤلاء الطلاب . كنت اعرف نصيراً وبهونسله ونكر ونفراً آخرين . وكان جودري الذي اصبح فيما بعد القائد العام للجيش الهندي في الفصيلة التي كنت أنا فيها . انه كان طالباً طيباً ذكياً مجداً، ولكن لسبب ما لم يتقبله الطلاب العسكريون الهنود بطيبة نفس .

كان عملي في الامتحانات مرضياً وجئت في المرتبة الستين بين مائة وثلاثة وعشرين طالباً . على ان قيمة المرء (في الحياة العسكرية) إنما هي في ما ينجزه من اعمال وفي ما يحقّقه من المقدرة على الإمرة والقيادة . كنت الاول بين الطلاب العسكريين الهنود . ولعل هذا الامتياز كان راجعاً الى انني كنت عريفاً !

وبينما كنت اقضي اجازة في سويسرة ، قبل نحو شهر من اعلان نتائج الدراسة التي كنا نتابعها في ساندهرست، تلقيت من امي رسالة تخبرني فيها ان ابي قد توفي . وكشفت لي امي ايضاً ان ابي كان قد توفي قبل ثلاثة اشهر قبل ان اتلقى الرسالة — في ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٢٧ . كان ذلك خبراً مؤلماً لي، وبعد مدة عرفت ما كان قد جرى . أصيب ابي بالماء السوداء في عينيه فعمي او كاد، غير انه التمس رجلاً يكتب له رسائله الي باستمرار مرة في كل اسبوع . وكان قد اوصى ، اذا وافاه الموت، الا اخبر بذلك حتى اكون قد انتهيت من دراستي في ساندهرست، وان تستمر الرسائل الي مرة في كل اسبوع .

لقد حزنت لموت ابي حزناً شديداً الا انني ادركت مدى التبعة التي أُلقيت على عاتقي بعد ان اصبحت رأساً للاسرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالصغار من اخوتي واخواتي . فذهبت الى الضابط الذي كان يتولى الاشراف على نفر منا نحن الطلاب الاجانب ونشدت نصحه . فاتصل الضابط بوزارة الهند التي اتصلت بدورها بوزارة الحربية . وجاءني التأكيد بان نتائجي (في الامتحان) كانت مَرْضية وانني سأدخل الجيش . واعطيت اجازة مداها ستة اسابيع فاصبح بامكاني ان اعود الى وطني . اقلعت على سفينة اسمها

نيوراليا . وانا اتذكر الآن مرحلة السفر بين عدن وبومباي : كان البحر كأنه بحيرة صناعية من الهدوء والصفاء . وطوال النهار كنت انظر الى الأسماك من كل نوع ولون تثب خارجة من الماء — وكأنها تلهو وتلعب — ثم تعود غاطسة فيه من غير ان تحدث رشاشاً . وفي الليل كنت اقف على ظهر السفينة فيبدو لي ان يداً ساحرة قد نسجت على وجه المحيط اضواء جمة في نظام عجيب . وفي موقفي هذا ، في هدأة الليل وبين الظلال المختلفة الساجية على وجه البحر، كانت ذكرى وفاة ابي تراودني وتلقي بكلكلها على نفسي .

قضيت اجازتي مع اسرتي . وبعد ذلك أُرسلت الى فرقة بريطانية، فرقة الرماة الملكية، وكانت قد اتخذت مركزها في امبالا في شرقي البنجاب . تلك كانت فترة تجربة للضباط الشبان قبل ان يلتحقوا بالجيش الهندي، كما كانت للضباط البريطانيين فرصة سانحة لتعلم اللغة الاردية قبل ان ينتقلوا الى وحدة من الجيش الهندي . وافراد فرقة الرماة الملكيين كانوا يجمعون من لندن ومما حولها . ومع انهم سكان مدن فانهم كانوا جنوداً صالحين . ولقد اثر في نفسي ما بلغوا اليه من الدرجة السامية في التقيد بالنظام تأثيراً شديداً، كما اثر فيّ سلوكهم الرتيب في احوال قاسية من المناخ ومن طبيعة الارض . ان الضباط البريطانيين كانوا مجموعاً نشيطاً ، ولقد عشنا معاً عيشاً مرضياً جداً . كان كبار الضباط فيهم ذوي مقدرة ، فاستطعت ان يكون لي بينهم اصدقاء طيبون ، ولما انتقلت الى الجيش الهندي كتب عني الضابط المشرف علي انه يمكن ان يكون مني ضابط صالح في الجيش .

في مطلع خدمتي العسكرية اتفق لي حادث طريف . في كل عام كانت وحدة من وحدات الفرقة تقوم بمناورة يفرضها قائد الفرقة . والغاية من هذه المناورة اختبار مقدرة قائد الوحدة . كنا يومذاك في اورانك اباد في جنوبي الهند، وكنت انا في السنة الثالثة من الخدمة العسكرية، في الاغلب . عهد اليّ بقيادة قوات « العدو » . وكان يجب القيام بمناورتين . قاد ضابطنا القائد القوات « الوطنية » . وفي المناورتين استطعت ان اقوم بحركة تطويق حوله وان احول بينه وبين قواته وافسد عليه خططه . وبعد المناورتين جمعنا قائد الفرقة في مؤتمر للتعليق على المناورات ولتبيان مواضع الخطأ ومواضع

الصواب في سلوك كل كتيبة . ثم التفت اليّ وقال : «لا بد لي من كلمة ثناء على قائد قوات «العدو» . على ان قائدنا الضابط لم ينس لي هذه (الهزيمة التي انزلتها به في المناورات) ، ولم ينظر بعدها الى عمل من اعمالي بعين الرضا . وبدلاً من ان يعد تلك المناورات مباراة رياضية ، جعل يتتبع سقطاتي . وقضيت بعد ذلك عامين قاسيين حقاً .

كان اول التحاق لي بالجيش الهندي في الكتيبة الاولى من الفوج الرابع عشر من فرقة البنجاب، وكانت تلك الكتيبة قد جمعت من وحدة من وحدات رنجيت سنغ ، وكان السيخ يسمونها كتيبة (شيردل – بفتح الدال : اي كتيبة الأسود) . وفيما بعد كنا نحن نسميها كتيبة (شيردل–«بكسر الدال : قلب الأسد» . وكان في هذه الوحدة – مثل ما كان في سائر وحدات الجيش الهندي البريطاني – جماعات او فئات من سكان الهند : من البتان ومن مسلمي البنجاب ومن السيخ ومن الدوغرا بنسب متساوية . وكان معي نفر كثيرون من الضباط الهنود فيهم العقيد خورشيد الذي اصبح فيما بعد حاكم اقليم الحدود الشمالية الغربية (بباكستان الغربية) . وكان فيهم ايضاً العقيد أ. س. ب. شاه دهلون الذي اصبح فيما بعد جنرالاً في الجيش الهندي . وسرعان ما صرت اتوقع شيئاً من النفرة بين المبتدئين من الضباط الانكليز وبين الكبار من الضباط الهنود . ففي الناحية السياسية كان الاتجاه يسير نحو منح الهند استقلالها، وبطبيعة الحال نشأ بين الفريقين شيء من سوء التفاهم ومن الشكوك في سلوك بعض الفريقين نحو الفريق الآخر . وكان الضباط الهنود يبدون اهتماماً عظيماً بتلك التطورات . وحينما خطا حزب المؤتمر خطوته الاولى في سبيل التحرر ، بدأنا نحن المسلمين نفكر في ما يمكن ان يكون نصيبنا . ان التحرر كان معناه ، عندنا نحن المسلمين ، التحرر مع الانكليز ومن الهندوس معاً .

هذا الوعي السياسي والتأزم النفسي الذي تبعه كانا قاصرين على الضباط ، اما افراد الجيش فكان كل فريق منهم يشعر شعور ضباطه هو . اما بين الجند فكان الاحتكاك عادة على الترقيات في الرتب العسكرية . على ان الجيش بقي الى حين التقسيم (استقلال باكستان عن الهندوس) وحدة

مجموعة الاطراف . حتى ان الفتن الاولى لم تؤثر في افراد الجيش العاديين الا بعد ان وضح للجميع انه ستنشأ دولتان مستقلتان بعد انسحاب البريطانيين من الهند، وان الجيش ايضاً سيصبح جيشين .. وحينما بدأ التقتيل الذي لا هدف له، في وقت التقسيم، لم يكن الشعور الديني شديد التوتر بعد . واكثر ما كان يخشى في ذلك الحين ان يلتحم الفريقان في قتال دائر، ولكن أمكن تلافي مثل هذا القتال .

ان سوء الظن بين الضباط الانكليز والضباط الهنود قد تبدى، قبل الحرب (العالمية الثانية) ، في اشكال مختلفة وكان ينشأ، فيما دل عليه اختباري، في كثير من الاحيان ، وفي ظاهره على الاقل، من حوادث تافهة : كان ثمت شيء من الاضطراب يبرز في صالة الطعام ، لأن الضباط البريطانيين لم يكونوا يسمحون لنا بتناول الأطعمة التي نرغب نحن فيها، وخصوصاً « الكري » الذي ما كان يقدم لنا الا في ايام الاثنين والخميس والاحد . ثم كان ثمت شقاق فيما يتعلق بالموسيقى، فقد كنا نحن نرغب في ان يكون في النادي اسطوانات هندية الى جانب الاسطوانات الغربية . وفي احدى مراحل التطور في ذلك الشقاق دعا نفر من السيخ والهندوس الى عقد اجتماع للبحث في مقاطعة نفر من الضباط البريطانيين . ولقد حثثتهم على الا يلجأوا الى المماحكة في مثل هذه الامور الصغائر . غير ان هذه الصغائر استطاعت ان تخلق حولنا جواً من التوتر المستمر، وان كان في حقيقته تافهاً جداً .

— ٢ —

وبرغم هذه الخلافات فان الجيش الهندي كان حسن التدريب كما كان قوة ضاربة منظمة فامكن توسيعه بسرعة بعد ان اعلنت الحرب في ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٣٩ . كنت مع نفر من اصدقائي نلعب التنس في بلدة بنو على الحدود الشمالية الغربية حينما جاءت الاخبار بان المانيا قد اجتاحت بولونيا، وادركنا ان هذا معناه حرب عالمية . ثم ما عتّمنا ان تفرقنا .

واخذ الجيش ينمو ويتكاثر بسرعة بسبب مشاغله في الشرق الاوسط والشرق الاقصى ، فارسلوا بي الى نيودلهي لتجميع فيلق اقليمي . ثم قصدت

كلية الاركان في بلدة كويتا . وبعد ان اتممت دورتي هناك عينت في مقر القيادة العامة بدلهي بصفة ضابط اركان . ونقلتي التالية كانت الى مقر قيادة الفيلق ١٥ في براكبور في ضواحي كلكتا حيث كنت اعمل في دار الحاكم اضع الخطط للدفاع عن الهند في وجه الغزو الياباني . وفي اثناء تجوالي في تلك المنطقة بجوها الحار الرطب وجدتني اشعر بالملل والضيق بذلك الجزء من الهند . ولكن بعد سنوات لما ذهبت الى باكستان الشرقية لاتولى منصب قائد المنطقة فيها شغفت بها شغفاً عظيماً .

وفي نحو الوقت الذي دخل الفيلق الخامس عشر منطقة اركان لقتال اليابانيين ، عهد اليّ بمنصب نائب القائد في الكتيبة الاولى في فوج اسام . وكان قسم من هذا الفوج يتألف من رجال قبائل ناغا ، وهي القبائل التي عانت الأمرين خلال الحرب وبعدها . تقدمنا الى بورما وسرعان ما اشتبكنا (مع اليابانيين) في قتال عنيف ونحن نقطع نهر « شن دوين » ونتقدم الى نهر اراوادي . ولما قطعنا نهر اراوادي شققنا طريقنا الى مندلاي . وكان القتال شديداً مريراً وبالسلاح الأبيض في الغابات . وكان المطر متتابعاً ، وكنا نلجأ الى احجار الثعالب حين تبتل خيامنا . ولم نكن ، حتى في تلك الاجحار ، ننجو من لسع البعوض . وكنا نقضي وقتنا في تنفير البعوض عنا وفي معالجة مواضع لسعاتها على اجسامنا . والشيء الوحيد الذي انقذنا من ذلك كان مطهر د.د.ت. اما جرايات الطعام فكانت وافية، ولكن الفراريج المجمدة من نتاج اوسترالية والتي القتها علينا ذات صباح مشرق ثلاث طائرات من طراز داكوتا لاقت منا ترحيباً خاصاً . غير اننا علمنا فيما بعد ان هذه الفراريج كانت في طريقها الى كتيبة بريطانية هدية لمناسبة عيد الميلاد . ولقينا الويل من الاستفسارات والاستجوابات، ولكننا لم نستطع ان نفعل شيئاً، فقد فات الاوان .

كان اليابانيون يهاجموننا يوماً بعد يوم وليلة اثر ليلة، وكثيراً ما كنت ارى عشرات من الجثث متناثرة حولي . وفي ذات يوم بعد الظهر كانت المدافع تزأر من كل جانب، واذ بي ارى رجلاً في بزة غريبة (غير عسكرية، وهو في ميدان القتال) ، وهو متخذ طريقه اليّ . ثم تبين انه جندي اميركي قد

حصل على اجازة مداها خمسة عشر يوماً ولكنه يبحث عن اثر ياباني يحمله معه في اجازته للذكرى . وكان يشعر انه اذا لم يكن معه مثل هذا الأثر فلا فائدة له من الاجازة . وتذكرت ان معي علماً يابانياً صغيراً فأخرجته من جيبي واعطيته لذلك الأميركي . فكان سروره بذلك لا يوصف حتى انه ترك لنا سيارته الجيب لنستكمل بها عدتنا من وسائل النقل !

مكثت في بورما ثمانية عشر شهراً قبل ان أُنقل الى منطقة الحدود الشمالية الغربية في الهند ، في ربيع عام ١٩٤٥ . وهنالك عهد اليّ بالأمرة على الكتيبة الخامسة عشرة البنجابية التي كانت تتخذ مراكزها في لاندي كوتل عند ممر خيبر . وبينما كنت انا بعيداً في هذا المكان نقل الفيلق الذي كنت فيه من قبل (الأول من الرابع عشر بنجاب) الى الملايا فوقع هنالك اسيراً في ايدي اليابانيين . وصعقت لما بلغني الخبر . وقد انخرط نفر من ضباطنا من افراد تلك الفرقة الأسيرة في الجيش الوطني الهندي، وهو جيش عمد اليابانيون إلى تشكيله .

ولما انتهت الحرب ارسلت الى مركز تدريب الفرقة في فيروزبور لأعيد تشكيل كتيبتي الاولى . وكان قد عاد نفر من اولئك الاسرى الى هنالك فوجدت انهم لا يزالون في حال بائسة من الناحية البدنية ومن الناحية النفسية . لقد كانوا قد اصبحوا هياكل عظيمة، وكانت آثار سوء المعاملة بادية على وجوههم . ثم لاحظت ايضاً انهم اصبحوا كثيري المكر كثيري الشكوك في كل شيء ، كما كانوا حذرين من كل انسان شديدي التحفظ في كل ما يقولونه .

كانت الحرب بالاضافة اليهم، وبالاضافة الينا ايضاً، قد انتهت . ومع ذلك فاننا لم نكن ندرك في ذلك الحين ان كفاحاً آخر — كفاحاً في هذه المرة من اجل استقلالنا نحن — في سبيل ان يبلغ ذروته . كنت في ذلك الحين رئيساً لمجلس انتقاء الجند في ديهرادون ، وكان عملنا انتقاء الضباط للّجان الدائمة في الجيش البريطاني الهندي . وقد كان عدد الراسبين في عملية الانتقاء كبيراً جداً لأن مستوى المؤهلات المطلوبة كان عالياً كثيراً . كان الجو السياسي قد بدأ في ذلك الحين يسيطر على الجيش ايضاً حتى ان نفراً من الضباط الهندوس

والسيخ اخذوا يتهمونني بأنني اتعمد الحيلولة بين بني قومهم وبين ان يصبحوا ضباطاً نظاميين في الجيش . وفي الواقع أنه لم يكن لي في اجتماعات مجلس الانتقاء، حتّى بصفتي رئيساً، الا صوت واحد، ككل عضو آخر . وهكذا لم اكن قادراً بنفسي على ان اقبل مرشحاً ليكون عضواً في اللجان الدائمة للجيش او ان ارفض قبوله . وبرغم هذه التهمة المنفرة فانني كنت اجد متعة شائقة في الخدمة الصادقة في مجلس الانتقاء هذا ومِراناً عظيماً واختباراً في معرفة طبائع الناس .

غير ان المدة التي قضيتها في مجلس الانتقاء كانت كالهدوء الذي يسبق العاصفة . فمن غير سابق انذار انفجرت فظائع الفتن الدينية . وقد تدهور الوضع الطائفي في البنجاب بسرعة . وبعد ان اعلن نائب الملك خطة التقسيم في الثالث من حزيران (يونيو) من عام ١٩٤٧ طرأ على الوضع شيء من التحسن . ولكن سرعان ما عاد السيخ فأثاروا الاضطرابات العنيفة احتجاجاً على تقسيم البنجاب من الناحية القومية كما ورد في خطة التقسيم . لقد كانوا يأملون ان يقيموا دولة منفصلة لأنفسهم بعد ان يقصوا المسلمين من المناطق السيخية . وفي يوم الثلاثاء في الثاني والعشرين من تموز (يوليو) قرر اعضاء مجلس التقسيم ان يشكلوا قيادة عسكرية خاصة يبدأ عملها في اول آب (اغسطس) لحماية اهل سيالكوت، وكجرا نوالا، وسيخوبور، وليالبور، ومونتيغومري، ولاهور، وأمرتسار، وكوردا سبور، وهوشياربور، وجلندر، وفيروزبور، ولودهيانا — هذه المقاطعات المدنية في البنجاب تبلغ من المساحة اكثر من ٢٩,٠٠٠ ميل مربع . ثم عين اللواء «ريس» قائداً عسكرياً لهذا الغرض . وكذلك قرر مجلس التقسيم انه بعد الخامس عشر من آب (اغسطس) يتولى اللواء «رئيس» السيطرة على العمليات العسكرية لقوات الدولتين الجديدتين في هذه المنطقة (مقاطعة البنجاب) .

رجا مجلس التقسيم ان يكون انشاء هذه القوة العسكرية لتخطيط الحدود عاملاً على الاطمئنان والاستقرار في البنجاب . ولكن اعضاء هذا المجلس لم يحسبوا حسابهم للداهية التي كان مقدراً لها ان تعم منطقة البنجاب كلها . ان الاضطرابات التي بدأها السيخ تطورت فجأة واتخـذت شكلاً عنيفاً

وخطيراً كان بلا ريب نتيجة منهاج مدروس . كان للسيخ منظمة حسنة التدريب اخذت تهاجم المسلمين وتطردهم باتجاه باكستان وذلك بان تنقل فرقاً سريعة من الرجال المسلحين من مكان الى آخر . وحدث الاصطدام الاول في الرابع من آب (اغسطس) من عام ١٩٤٧ في ماجيثيا من مقاطعة امرتسار . فقد حوصرت قريتان مسلمتان واحرقتا عن آخرهما فهلك فيهما عدد كبير من الانفس . ومن هنالك تحول السيخ الى تاران حيث قاموا بمذبحة عامة في المسلمين . وفي الرابع عشر من آب (اغسطس) نزع سلاح رجال البوليس في البنجاب الشرقية، وخاصة في امرتسار، فكان ذلك علامة للتحريق والتذبيح في المناطق الاسلامية .

وكان توجيه الانتقاد الى القوى العسكرية على الحدود معقولاً ومقبولاً، وقد تناولني انا جانب كبير من هذا الانتقاد . غير انني كنت قد دفعت الى موقف حرج جداً، ذلك انني كنت من خارج المنطقة وكان عملي استشارياً بحتاً . ولم يكن معي مساعدون ولا كان تحت امرتي احد . ولكن اذا نحن تركنا هذا جانباً، فان قوة الحدود ما كانت قادرة على ان تحول دون هذه المذابح . ان السير فرانسس تيوكر قد وصف عجز قوة الحدود البنجابية في كتابه «ما دامت الذاكرة تسعفنا (١)» فقال :

ان حديثنا مع الجنرال ريس في امبالا في اوائل آب (اغسطس) دل على انه لم يكن ثمت شك في أن البنجاب الشرقية ستنفجر حتماً عند الاخذ بحكم لجنة تحديد الحدود (٢) . ففي الحادي عشر من آب (اغسطس) علمنا انه جرى، في اليوم السابق، في امرتسار نهر من الدماء ، وكانت كلكتا قد شهدت في تلك الليلة نفسها اضطراباً ما تعودت ان تشهد مثله من قبل . ولقد اضطر رجال البوليس ورجال الجيش الى ان يطلقوا النار . وبينما كنا نعلم ان بمقدورنا ان نكبح جماح كلكتا كنا ايضاً على مثل اليقين بان امرتسار لن تكون الا

---

(١) Sir Francis Tuker, «While the Memory Serves»

(٢) Boundary Commission's award
بحث قبل التقسيم لتحديد الحدود بين باكستان والهند .



٣. المؤلف (الرابع من اليمين في الصف الأول) حينما كان سكرتيراً خاصاً للمقيم البريطاني في ولاية حيدراباد سنة ١٩٣١ . المناسبة هي حفلة زواج نواب لوهارو (السابع من اليسار) . وعلى يسار النواب يبدو المقيم البريطاني وهو سر تيرنز كيز

شرارة النار التي ستشعل ألسنة اللهب في شمال البلاد . ولقد كانت الادارة المحلية عاجزة عن ان تمارس الحكم الذي تسلط عليه الرعاع ، لانها لم تكن بعد قد نظمت ولا جعلت من القوة بحيث تضطلع بالعبء المقبل، كما كان الجيش يفعل اذا فجأته الامور . ولو انها كانت قد نظمت لكانت المهمة التي القيت على عاتق قوة الحدود اهون كثيراً، ذلك لان موقف الموظفين المدنيين المحليين وموقف رجال البوليس بالاضافة الى كل شيء آخر هو الذي جعل مهمة قوة الحدود منذ البدء عسيرة النجاح الى ابعد الحدود . ان الادارة في جميع اقطار الهند كانت تتعثر على انقاض الهيبة التي كان البريطانيون قد بنوها لها في القرن السابق . وفي شرقي البنجاب خاصة كانت تلك البقية الباقية من الهيبة قد زالت قبل الخامس عشر من آب بمدة طويلة، اذ قتلتها النزعة الطائفية واجهز عليها تسلط الرعاع .

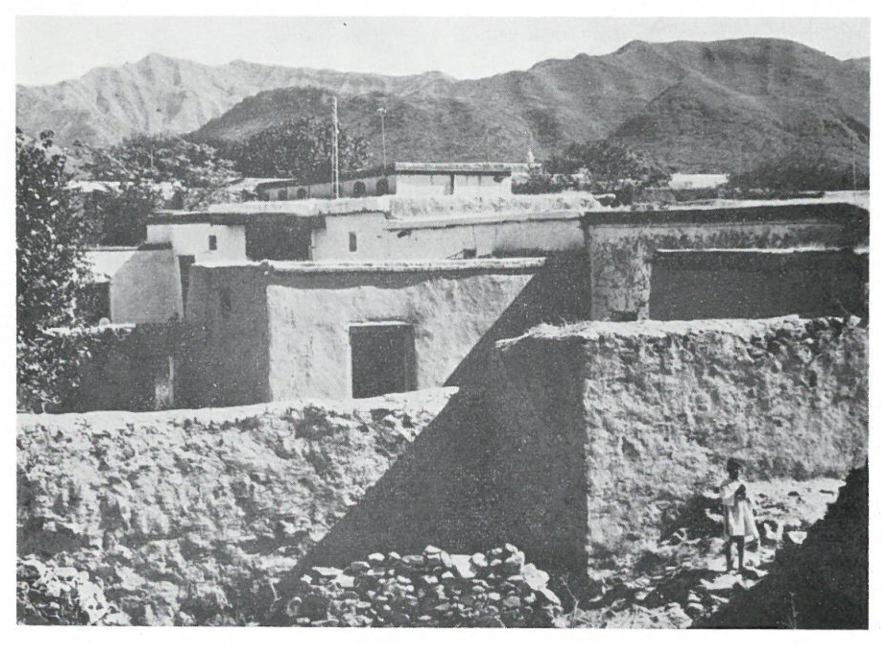
وهنالك اشارة اخرى الى المصاعب التي اعترضت قوة الحدود اوردها Pendral Moon في كتابه : فرق واخرج، Divide and Quit اذ قال :

« لقد وجدت انه قد كانت هنالك ثقة ظاهرة في مشروع قوة الحدود . اما انا فلم استطع ان اشاطر احداً الرأي في هذه الثقة . ان السيخ كانوا عازمين على ان يهاجموا المسلمين حالما تسنح لهم الفرصة . ولو كانت قوة الحدود فعلاً قوية وقادرة على كبح جماح المتهورين لانتظروا حتى تنتهي مهمتها وتنسحب ؛ ولو كانت فاقدة القوى لتجاهل السيخ وجودها . لقد اتفق لي، في اثناء سفري من دلهي الى بهاوالبور، أن أسمع رأياً في هذه القوة من عقيد شاب من السيخ كان يشاطرني الغرفة في القطار . كان هو نفسه يقول إنه سينضم الى هذه القوة، ولكنه كان كثير الشك في قدرتها على حفظ الامن. كان يرى ان قسماً كبيراً من افراد هذه القوة سيصابون بعدوى هذه الجرثومة الطائفية وسيتبين انه لا يمكن الاعتماد عليهم . وكان يشك في ان يكون بامكان المشاة الآليين ايضاً ان يقوموا باعمال عسكرية في المناطق الريفية في ابان الرياح الموسمية . ووافقته على رأيه هذا موافقة تامة » .

ان مجلس الدفاع المشترك الذي انعقد في لاهور يوم الجمعة في التاسع والعشرين من شهر آب (اغسطس) قد اقرّ في آخر الامر حل قوة الحدود .



٤ – أ. قرية ريحانة كما تبدو من بعيد



٤ – ب. ريحانة (ويبدو في مؤخرة الصورة القسم العلوي من المسكن الذي كان يقيم به المؤلف ايام طفولته)

وقد جاء وصف اجتماع مجلس الدفاع المشترك في كتاب الفه ألان كامبل – جونسون اسمه « مهمه مع مونتباتن » جاء فيه :

« كان مونتباتن أمس في لاهور ليرئس مجلس الدفاع المشترك الذي حضره محمد علي جناح عضواً عاملاً ، وكان ذلك مثار استغراب كل انسان . وبعد مناقشة طويلة قرّ الرأي على تسريح قوة الحدود . ولم يوجه الى الجنرال ريس من الجانبين الا شيء ضئيل من الشكر على جهوده في تنفيذ مهمة لا موازٍ لها في صعوبتها . ولم تكن الحكومة تدعم قوة الحدود دعماً صحيحاً ولا كانت صحافة الفريقين تؤازرها. فسرعان ما اصبح موقف قوة الحدود وموقف قائدها يتعرضان بسرعة لحرج شديد . ومن الجانب الآخر اخذ الجنود النظاميون المدربون يشعرون بنزعة الولاء الطائفي اكثر من شعورهم بالانضباط العسكري » .

لقد استشهدت باقوال هذين المؤلفين لأدل على ان قوة الحدود كان محكوماً عليها بالفشل منذ البداية . كانت وسائل النقل المتوفرة لديها قليلة . كان بامكان هذه القوة ان تندفع الى المكان الذي يهاجم، وحينما تصل جنودها اليه يكون ذلك المكان قد نهب واحرق، ويكون المسلمون فيه قد ذُبّحوا . وفي آخر الأمر كان كل ما تستطيع تلك القوة ان تفعله هو ان تجعل الطرق مأمونة للاجئين (يتدفقون عليها متجهين الى باكستان) . وكان تحقيق هذه الغاية يتم باقامة حراسة متنقلة على الطرق العامة الرئيسية وعلى خطوط السكة الحديدية .

تلك كانت اشقى فترة من حياتي . انني لم ارَ من قبل شيئاً، مثل هذا، فظيعاً ولا وحشياً : كان الاطفال والنساء تشوه ابدانهم ، وكان الابرياء من الناس يذبحون بلا رحمة . وكان يخيل الى الرائي ان الصفات الانسانية كلها قد تناثرت وان بناء الثقافة والحضارة قد تقوض في تلك الاسابيع المريعة . ولقد زلزلت ثقتي بالطبيعة الانسانية ، وكثيراً ما كنت اتساءل واقول في نفسي : « ما يستطيع احدنا ان يفعل حتى يجعل هذا الجنون يقف عند حد ؟ » واستطعت بعد مشاق كثيرة ان انقذ عدداً من المسلمين من امرتسار ومن سواها . كان ثمت بقعة ضيقة بين الطريق العامة التابعة لوزارة النقل وبين

خط السكة الحديدية في امرتسار . وكانت هذه البقعة يسكنها المسلمون . هذه الجماعة من المسلمين كان يحيط بها السيخ الذين احتلوا مراكز افضل في بيوت ذوات طبقتين يستطيعون منها ان يتصيدوا كل من يحاول ان يغادر تلك البقعة . واستطعت انا ان ارتب سفر قطارين وآتي بعدد من الجنود لحراسة افراد تلك الجماعة عند مغادرة بقعتهم الى مواطنهم الجديدة في باكستان . ولا ازال اذكر مهندساً من مهندسي سكة الحديد كان لي نعم العون . وكذلك استطعنا ان ننقل عدداً من الاسرى من سملا وذهرادن وامبالا . وعملية النقل هذه طالت نحو ثلاثة اسابيع . وكان ألطاف قادر (الذي اصبح فيما بعد فريقاً) (Lieutenant General) ايضاً هنالك في ذلك الحين وقام بقسطه في عمليات الترحيل . وكتبت الى رئيس الوزارة الجديد لياقت علي خان انه من الممكن ان يبلغ اللاجئون الى باكستان مليوناً او اكثر قليلاً . وقد رجوت ان تقوم سلطة مركزة لتنظيم مخيمات اللاجئين . ولكن لم يكن احد يدرك في ذلك الوقت ان عدد اللاجئين يمكن ان يقفز الى ثمانية ملايين او تسعة .

— ٣ —

ومن فظائع التقسيم في البنجاب رجعت الى وزيرستان لاتولى إمرة فرقة من الجنود . وانا اعرف تلك الناحية جيداً . كانت آخر مرة ارسلت فيها الى هنالك قد اتخذت مركزاً في ميرعلي في وزيرستان . كان معي في ذلك الحين كتيبة بلا تدريب، وكان من الضروري قطع طريق طولها عشرون ميلاً حتى تستطيع القوافل ان تنتقل من رازمك الى بنو . كان معنى هذا حراسة مرتفعات الجبال حتى لا يتعرض رجال القبائل باطلاق النار على تلك القوافل. ثم حملت الجنود على تعود سماع الرصاص كأنهم في معركة حقيقية بان اطلق الرصاص فوق رؤوسهم من البنادق والمترليوزات . وفي مدى اسبوعين اصبح لدي كتيبة حسنة التدريب ومستعدة لان تقوم بالخدمة العسكرية الفعلية في الاراضي الصعبة المسالك .

ان الاثر الباقي في نفسي — وكان اثراً يحمل على الحزن — من جميع حملاتنا المختلفة في منطقة الحدود الشمالية الغربية انها كلها كانت عقيمة

لا نفع منها . لقد كانت مضيعة للوقت ومهلكة للجنود ولم تحقق في الواقع شيئاً قط . ولما تأسست باكستان كان ثمت عدد كبير من الفرق العسكرية ومن الكشافة ومن المتطوعين كلهم مجمدين على تلك الحدود . وكل ما فعلوه انهم كانوا يسببون الازعاج لرجال القبائل ويقفون هدفاً ظاهراً لرجال تلك القبائل . ولم يكن بالامكان تحقيق شيء من النجاح في هذا الجزء من باكستان طالما كانت الاحوال باقية على ما هي عليه .

كان ثمت شيء واحد معقول ينبغي عمله، وذلك هو ان نسحب جنودنا من الحدود الشمالية الغربية، وهذا الذي حدث بالفعل . عُينت لذلك لجنة برئاسة الضابط القدير، الفريق السير فرانسس تيوكر . ثم ان اللجنة لما درست القضية اوصت بسحب الجيش من منطقة وزيرستان . هذا الاقتراح الجريء المعقول جاء قبل ان تنشأ دولة باكستان . ولما تشكلت الحكومة الجديدة في باكستان اقرت النتائج التي توصلت اليها تلك اللجنة وقررت العمل بها .

وعهد اليّ بالجانب الاكبر من خطوات الانسحاب . لقد كان الجنود متمركزين على تلك الحدود طوال المائة عام التي سلفت ، وكل انسحاب من هذا النوع يكون دائماً عسيراً وشديد الخطورة ايضاً . وقبل الانسحاب ببضعة ايام أُطلقت النار على عدد من جنودي فقتل نفر منهم . فبلغ مني الغضب مبلغاً عظيماً وعزمت على الاقتصاص من رجال القبائل بسرعة وشدة . ولم تكن نتيجة عزمي ان وقفت وجهاً لوجه امام رجال القبائل الغاضبين فقط، ولكن ايضاً امام قائد الفرقة الذي اقلقه عزمي ايضاً، ثم امام « المقيم السياسي » الذي اعلن لي ان عملي سيكون خارجاً عن المألوف . عندئذ اجتمعت برجال القبائل واوضحت لهم رأيي : لقد اخبرتهم انه لا يجوز لهم ابداً ان يقتلوا جنودنا الذين هم مسلمون مخلصون مثلهم، وان مثل هذا القتل شيء لا معنى له . ثم اكدت على ان هؤلاء الجنود هم حماة باكستان التي هي الآن وطنهم كما هي وطني . بعدئذ اوضحت لهم اننا سننسحب من وزيرستان، ولكن اذا اصيب رجل من رجالي بضرر او اذا اطلقت عليهم النار فانني سأرد بالهجوم عليهم . لقد ادركوا ما عنيته ؛ وقد كنت سعيداً لاننا حينما انسحبنا كان رجال القبائل ورؤساؤهم يحرسون لنا رؤوس التلال . لقد

وضعوا اعلاماً بيضا على جميع النقاط المهمة، وساعد جميع رؤوساء القبائل في هذا الامر . واستطعنا نحن ان نقوم بانسحابنا بنظام ونجاح .

اما اليوم فقد تبدلت الاحوال في مناطق الحدود تلك وحققنا نحن هناك تقدماً كبيراً : فهنالك اليوم مئات من المدارس واميال تلو اميال من الطرق المعبّدة، وهنالك مستشفيات وكليات . ومما يدعو الى الامل العظيم ان رجال القبائل انفسهم يطلبون باستمرار توسيع هذه الاعمال العمرانية ، وسياستي في كل ذلك واضحة : اننا لا ندخل عليهم اراضيهم ما لم يطلبوا ذلك منا . فاذا سألونا ان نفعل اسرعنا الى اعمار تلك الاراضي . هذا الموقف منا قد ادى الى نتائج باهرة واحدث تغييراً اساسياً في مناطق الحدود الشمالية الغربية .

ولكن كان يحول بيننا وبين كل ما نريده من الخير لمناطق الحدود الشمالية الغربية مشكلة من المشاكل الجزئية التي تواجه دولة باكستان الجديدة . لقد كان بيننا وبينها طريق طويلة وعرة، ومنذ مطلع حياة الاستقلال كنا نصطدم بالصعاب : ان ملايين من المشردين البائسين كانوا يتدفقون (من الهند) الينا، ثم ان منابع نهر البنجاب ، ذلك النهر الذي يروي (باكستان الغربية) كانت في الهند . تانك كانتا عقبتين من العقاب التي اعترضتنا دائماً .

اما فيما يتعلق بي، فان المشكلة الكبرى التي دعيت الى ايجاد حل لها كانت تأليف الجيش الباكستاني وتدريبه . ولقد شغلني ذلك بضع سنوات ، اولاً حينما كنت قائد منطقة شرقي باكستان، ثم حينما اصبحت مساعداً للقائد العام، واخيراً حينما اصبحت القائد الاعلى لجيشنا . وقبل ان اسرد شيئاً مما خبرته من ذلك في هذه المناصب على نحو من التفصيل اود ان اذكر على غاية من الوجازة حالة ذلك الجيش قبل التقسيم مباشرة وبعد التقسيم .

كان لنا نحن الضباط المسلمين في الجيش الهندي البريطاني حسّ فطري بالعمل العظيم الذي كان يتولاه القائد الاعظم محمد علي جناح ليضمن قيام دولة باكستان، ولكننا لم نكن نعرف سائر الشخصيات التي كانت تشترك في ذلك الكفاح السياسي معرفة صحيحة . وبما ان العمل في الجيش كان يفرض علينا ان نظل بعيدين عن ميدان السياسة فقد كنا الى حد بعيد نجهل

رجال السياسة كما كان رجال السياسة يجهلون امرنا .

وحينما ظفرنا بالاستقلال ادركنا انه سيكون لنا دولة مستقلة . وبطبيعة الحال اصبحت قضية الجيش ومعرفة ما اذا كان الجيش سيقسم ايضاً قضية من القضايا الكبار . ومع انه لم يكن لي صلة مباشرة في قسمة الجيش فانني كنت مقتنعاً منذ البداية بانه يجب ان يكون لنا جيشنا الخاص بنا في باكستان ، كما يجب ان يكون جيشنا هذا جيشاً من الطبقة الاولى حتى يستطيع الدفاع عن وطننا . وعرض عليّ الجنرال كريابا ، وكان اعلى الضباط الهنود مرتبة في الجيش، العملَ على بذل الجهد لبقاء الجيش بلا قسمه . لقد اراد ان يكون ثمت جيش واحد للهند ولباكستان ، وقد ظن انه من الممكن ان اتفهم وجهة نظره وأُعجَب بها . غير انني اخبرته ان جيشاً واحداً يقوم بالخدمة في بلدين مستقلين امر بعيد عن الادراك . ان الجيش اداة السيادة وترس الدفاع عن اهل الوطن، وانه لا يمكن ان يكون للجيش وجود اذا كان غريباً عن تفكير اهل الوطن وعن مقتضى ارادتهم . ثم قلت له : « يجب ان يكون لنا جيشنا الخاص بنا حتى يحقق لنا سياستنا ويحفظ علينا استقلالنا » .

عندئذٍ انشىء مجلس لقسمة القوات المسلحة . وكان يمثل باكستان في هذا المجلس ثلاثة منا، هم رضا واكبر ولطيف . واذكر ان اكبر جاء اليّ ذات يوم في دهرادن وقال لي : هنالك اتجاه في ان يكون للجيشين مؤسسة موحدة لتدريب الجنود . فاخبرته ان مثل هذه المؤسسة لا يمكن ان تحقق الهدف المقصود . من الواضح انه لن يكون للجيش الباكستاني في اول الامر الوسائل التي تسهل عليه عمل التدريب واننا ربما اضطررنا ايضاً الى تدريب جنودنا في العراء ، ولكن لا بد لنا من مواجهة جميع الصعاب حرصاً على ان يكون لنا مؤسساتنا الخاصة بنا لتدريب جيشنا منذ الآن . يجب ان يكون لنا جيشنا الخاص بنا، ويجب ان يكون لهذا الجيش مؤسساته الخاصة به وجميع العوامل التي تساعد على صيانته ونمائه . لقد كان المستقبل جلياً امام عينيّ : لقد برز الى الوجود شعبان فيجب ان يكون لكل شعب منهما اداة سلطته . والدول المستقلة لا يمكن ان يشرك بعضها بعضاً في وسائل السلطة . ولقد كان في يوم من الايام شيء من الظن بان الهند وباكستان يمكن، برغم

انقسامها، ان تعيشا على حب ووفاق . غير ان نفراً قليلين من الناس كانوا يدركون ان زعماء الهنود كانوا يَحيكون في الخفاء مخططات اخرى . ولم يكن هؤلاء بعيدين كل البعد عن التعاون مع باكستان فقط، بل كانوا عازمين في انفسهم على ان يخلقوا لها المصاعب .

وفيما سوى هذه النصيحة لم يكن لي يد في قسمة القوات المسلحة . ولكن، كما سبق لي ان قلت، كنت انا الذي واجه المشاكل التي خلّفها التقسيم . وسابسط هنا هذه المصاعب . فقبل كل شيء لم يكن في الجيش الهندي البريطاني وحدة ما تامة من الجنود المسلمين تبلغ في العدد الى ان يكون منها كتيبة، بينما كان هنالك في ذلك الجيش وحدات كثيرة تامة من الهندوس والكوركا تبلغ الى ان يتألف منها فرق كاملة . ولما انتهت الحرب مع اليابان وجاء التقسيم كان جنودنا المسلمون يعودون من وحداتهم في الهند متفرقين جماعات صغيرة . وفي بعض الأحيان لم يكن معهم سلاح، وفي بعض الاحيان الاخرى كان عليهم ان يشقوا طريقهم الينا شقاً . وعلى هذا كنا مضطرين الى ان ننشىء جيشنا قطعة قطعة وكِسرة كسرة وكأنا نحاول أن نحل لغزاً او ان نعيد تجميع صورة قد ضاع من اجزائها عدد كبير . كان عندنا افراد بلا تدريب، وافراد على شيء من التدريب، وافراد ذوو تدريب كامل؛ وكان هؤلاء جميعاً قد جاءوا الينا من وحدات عسكرية مختلفة ومن مناطق جغرافية متباعدة . ثم كان علينا نحن ان ننظم هؤلاء كلهم في وحدات مقاتلة ووحدات احتياط وفي فرق وفيالق .

ولم يكن هذا كلّ ما في الامر . كان البريطانيون قد جعلوا من المناطق التابعة اليوم لدولة الهند الجديدة قاعدة لغزو الملايو (واستردادها من اليابانيين) . فكانت جميع المؤن العسكرية والمنشآت مخزونة في جنوبي الهند، وكذلك كانت معظم الجيوش هنالك . ولقد كانت حصة باكستان من هذه المؤن والمنشآت، بموجب اتفاقية التقسيم، حمولة مائة وستين قطاراً حديدياً من المعدات والاسلحة . ولكن عدداً قليلاً من هذه القطر الحديدية وصل الى باكستان . والقطر التي قدر لها ان تصل كانت مملوءة بالحجارة وبالمعدات التالفة .

وهكذا كان جيشنا سيء العدة سيء التنظيم الى حد بعيد . ثم أُلقيت عليه

في الحال مهمة تدبير أمر اللاجئين الذين كانوا يتدفقون الى باكستان بالملايين . ثم سرعان ما اضطر الى الاشتباك مع الجيش الهندي على ارض كشمير . في كل هذه الحقبة لم تكن لنا وحدات عسكرية صحيحة التنظيم ولا كان عندنا معدات صالحة ولا شيء من الذخائر يستحق الذكر . وكانت حالنا في ذلك سيئة الى درجة اننا في السنوات الاولى لم نكن نسمح لكل جندي الا بخمس طلقات في سبيل التدريب كل عام ! ولكنني كنت منذ اللحظة الاولى التي ولدتْ فيها باكستان موقناً بشيء واحد هو ان بقاء باكستان كان مرهوناً بانشاء جيش صحيح التدريب صحيح العدة صحيح القيادة . لقد كنت عازماً على ان اصنع هذه الدرع العسكرية لوطني، ولقد استطعت ان انجح بمعونة اولئك الرجال الذين وهبوا انفسهم في سبيل باكستان .

وها انا اليوم لا ازال على اعتقادي الاول وهو انه لولا هذا الجيش لما استطاعت باكستان ان تصارع العواصف اذا هبت في وجهها ولا ان ترد الهجمات التي شنت عليها . وان هذا الجيش وراء شعب باكستان هو الضمان الاكيد بان اعداءنا لن يقوَوْا على اضعافنا .

لقد كان تشكيل الجيش وتدريبه واعداده وتجهيزه والبحث له عن الضباط والافراد الصالحين وخلق المستوى المعنوي الرفيع والمحافظة على هذا المستوى، كل ذلك كان من الاعمال البالغة في الصعوبة في الاحوال التي سبق لي سردها . غير انها كانت ايضاً اعمالاً تتحدى بذل الجهد وإن كانت تجعل بذل الجهد في ذلك العمل الشاقّ شائقاً لذيـذاً . وفي رأيي ورأي جميع اخواني الباكستانيين ان كل شيء قد تبدل في وطننا بعد ان نلنا حريتنا في الرابع عشر من آب (اغسطس) من عام ١٩٤٧ . لقد اصبح فيه لنا دواع جديدة لحب الحياة وحب العمل كما اصبح فيه حض ملحّ لنا على ان نبذل من الجهد اقصى ما في طاقتنا . لقد كنت اكافح في سبيل وطني الحر المستقل، ولم تعترضني في ذلك صعوبة لم يكن تذليلها ممكناً ولا تضحية كنت اجدها اكبر مما اقدر عليه . ويبدو لي انه من المستحيل ان ابالغ في وصف التبديل الذي طرأ على حياتي كلها وعلى استشراف الحياة نفسها بعد ان ولدت دولة باكستان .

٣

في الجيش (١٩٤٨ - ١٩٥٠)

كنت قائد لواء غاردي في وزيرستان ، في الشهر الأول من عام ١٩٤٨ ، حينما صدر اليّ امر بالانتقال الى شرقي باكستان لأتولى منصب قائد المنطقة . انا لا استطيع ان اقول إنني كنت شديد الحماسة في التطلع الى مستقبلي هناك ، فما ألِفت الجو مرة في تلك الناحية . ثم جبهتني مشكلة شخصية خاصة هي أن أجد ترتيباً مناسباً لمعيشة الأسرة في راولبندي حتى يستطيع الأولاد ان يستمروا في متابعة دراستهم . ولم يستطع الجيش ان يسدي اليّ معونة في هذا الشأن فاضطررت الى أن اجعل اسرتي في ملحق لبناء كان يستخدم في الواقع مسكناً للخدم . وبعد ان امنّت لأسرتي السكن هناك حزمت حقيبتين او ثلاث حقائب وسافرت الى باكستان الشرقية . تلك الايام كانت ايام محنة لوطني ، وكان العمل في منصبي الجديد مرهقاً . وقد قضيت نحو عامين في باكستان الشرقية .

والحكومة المحلية التي كان اتصالي بها كثيراً كانت حكومة حديثة العهد قليلة عدد الموظفين . ولكنّ سيئتها الحقيقية انها كانت ضعيفة من الناحية السياسية وغير صالحة . ولم يكن هناك جيش ، وكل ما كان لنا هناك كتيبتان من المشاة . وقد كان في احدى هاتين الكتيبتين ثلاث فصائل من الجنود المسلمين والفصيلة الرابعة من الهندوس كانت قد نقلت (بعد التقسيم) الى الهند . اما الكتيبة الثانية فكان فيها في الأصل مجموعة من السيخ وأخرى من الدوغرا ، وكل ما بقي لنا منها فصيلتان من الجنود المسلمين .

اما المرافق واللوازم فكانت ضئيلة جداً : لم يكن عندنا في مركز أركان الحرب طاولة ولا كرسي ولا سجلات ، بل لم يكن عندنا شيء على الاطلاق ولا خريطة لباكستان الشرقية أيضاً . على اننا اخذنا في ترتيب امورنا شيئاً فشيئاً .

وكان حول مطار تيج كاون ومطار كرمي توله عدد من الأكواخ المشادة من القصب يرجع عهدها الى أيام الحرب العالمية الثانية . ولم يكن ثمة مكان يمكن ان يصلح مسكناً للضباط فأقمنا لهم على عجل ترتيبات تساعد على السكن شبيهة بالاكواخ ؛ لقد كانت هذه في حالة سيئة وكانت تَكِفُ (يقطر الماء من سقوفها) باستمرار اذا هطل المطر غزيراً ، ولم يكن من النادر ان ترى الضابط ينقل سريره من ركن الى آخر في الكوخ حتى يتحاشى البلل . وفي موسم الرياح الشمالية الغربية كانت الريح تقتلع سقوف الأكواخ قلعاً وتفتح عليهم مثل افواه القِرَب فتبلهم وتشردهم ، فاذا ما اصبحوا بحثوا عن السقوف المتطايرة ، وربما عادوا بقطع منها واجزاء . ولكن ما لبثت الحال ان تحسنت بمرور الأيام فوضعت الخطط لبناء مساكن ثابتة لجميع افراد اللواء . وكان من الضروري ان تقام مساكن لعدد من الوحدات قرب داكا لتكون على اهبة لمساندة السلطة المحلية اذا دعت الحاجة . ثم اختيرت مواقع اخرى . وكانت الصعوبة في ايجاد اراض مرتفعة لا تغرقها المياه في ايام الرياح الموسمية . وبعد بحث طويل استطعت ان اهتدي الى موقعين صالحين فوافقتْ قيادة الاركان العامة على اختيارهما . وبنينا معسكراً قرب داكا ومعسكراً آخر على ارض عالية قرب كوميلا . وقد اصبح هذان المعسكران بعد ذلك ضاحيتين ثابتتين جميلتين .

لم تك دلائل المستقبل تشير الى الاستقرار ، فان حدودنا كانت مهددة دائماً بالعدوان من الجانب الهندي ، وسرعان ما اشتبكنا في قتال مع الهند في كشمير . وبنتيجة ذلك لم يكن بامكاننا ان نأتي بنجدات لدعم مراكزنا العسكرية في باكستان الشرقية . ثم ان هذه المنطقة كانت في حال بائسة من التخلف ، اذ كانت قبل التقسيم محرومة من جميع انواع العناية ، مع العلم بأن هذه المنطقة كانت تتمتع بخصائص عظيمة للتصنيع وللمشاريع العامة .

اما المسلمون فلم يكونوا يملكون رؤوس الأموال للقيام بشيء من ذلك . واما تجارة (الخيش) الجوت – وكانت تبلغ نحو تسعين مليون جنيه في العام – فكانت في ايدي « المرواري » الهندوس من الذين كانوا ينقلون ارباحهم الى بلدانهم في الهند . والطريق الوحيدة الصالحة في تلك الناحية، وفيما بلغ اليه علمي ، كانت في منطقة بابنا على مدى ثلاثين ميلاً . ثم كانت هنالك طريق تمتد من جسّور شمالاً ، وشيء يشبه الطريق من المطارات حول داكا الى نارينكنج . وفيما عدا هذه لم يكن في تلك الناحية كلها طرق جديرة بالذكر . أجل ان الطرق النهرية كانت بطبيعة الحال موجودة، ولكنها كانت بطيئة لا تفي بالمراد . وكذلك كان هنالك من قبل طريق جيدة للسكة الحديدية، ولكنها كانت قد تلقّت في اثناء الحرب شيئاً كبيراً من القصف حتى ان القاطرات والحافلات كانت قد أصبحت في حالة تلف كامل وكانت في حاجة الى تجديد تام .

وكنت اشعر بحسرة كبيرة وانا ارى ان كلكتا قد ازدهرت بسبب (تصدير المواد الخام التي تمتلىء بها باكستان الشرقية ثم لا يوجد معمل واحد للتصنيع في جميع تلك المقاطعة (باكستان) الشرقية . تلك كانت على كل حال خطيئتنا نحن، ذلك لانه كان لمسلمي تلك المقاطعة من قبل الاستقلال صوت جدُّ مسموع في السياسة وان تلك المقاطعة قد وهبت الحياة السياسية رجالاً من امثال فضل الحق والسهروردي وناظم الدين كانوا متصلين بجهاز الحكم في منصب بعد منصب . ولقد تولوا كلهم مقام رئاسة الوزارة للبنغال يوم كانت لا تزال موحدة (قبل التقسيم)، ولكنهم كلهم كانوا غير قادرين على ان يخدموا بلادهم بشيء . على أننا يجب ان نقر بأن المطلوب كان عسير التنفيذ جداً .

كان الخاجا ناظم الدين رئيساً للوزراء في البنغال حين قصدتها لأتولى منصب قائد الموقع هناك . وكان ناظم الدين رجلاً تقياً ذا تاريخ حافل بالعمل السياسي ، ولكن كان من العسير عليه ان يبتّ في امر . لقد اجتمعت به في مكتبه مراراً : كنت ارى طلعة مهيبة وراء اكداس من الأوراق الرسمية تحجب جسمه الى طرف انفه . ويعتقد الكثيرون ان لرئيس الوزراء طريقة خاصة به لحل المشاكل : ذلك ان كل ملف فيه اوراق تنطوي على قضية تحتاج الى فصل ،

على وجه ما، كان يُدفع بهدوء تحت تلك الاكداس ثم يبقي الملف هنالك حتى تُحل القضية من تلقاء نفسها بمرور الزمن . ولقيت في تلك الأيام نورالأمين وحميد الحق جودري . كان جودري في ذلك الحين وزيراً للمالية في الحكومة المحلية . ونورالأمين اوحى منظره اليّ بأنه رجل ذكي قوي الملاحظة وعلى شيء من المعرفة بتسيير الادارة . أما حميد الحق فكان معروفاً بأنه رجل ماهر، ولكن كان يوحي بأنه رجل يقف في عرض الطريق ليصد كل تطور، ذلك انه كان يعارض مجيء المسلمين من خارج باكستان الشرقية ليقيموا فيها صناعة ما . واصيب نفر كثيرون من الذين حاولوا توظيف رؤوس اموالهم هناك بخيبة امل فعادوا الى الهند وفضل غيرهم ان يتجه الى كراتشي . ويحسن ان ازيد هنا انه لم يكن من اليسير ان يقيم الانسان صناعة في تلك الناحية : لم يكن في تلك الناحية قوة محركة (كهرباء مثلاً) ولا وسائل نقل . حتى الأرض كان من العسير ان يحصل الانسان على بقعة منها تفيده .

لقد كنت ادرك ان سداً عقلياً قد اقيم في وجه الغرباء عن تلك الناحية . وذلك كان عائقاً كبيراً لوصول التحرك الشعبي وانتقال رؤوس الأموال الى باكستان الشرقية . اما في باكستان الغربية فان وجهات النظر كانت مختلفة : لم يكن في باكستان الغربية عامل عاطفي او سياسي يخلق نفرة من الناس القادمين افراداً او جماعات من الهند الجديدة نفسها . ان عدداً عظيماً من اللاجئين المسلمين جاءوا الى باكستان الغربية من المقاطعات المتحدة الهندية ومن بومباي وسائر المدن الهندوسية بعد الاستقلال ثم استطاعوا ان يقوموا بدور فعال في تصنيع البلد . ومثل هذا حدث في القوات المسلحة وفي الادارات العامة فقد دخل فيها كلها عدد عديد من اللاجئين .

في الوقت الذي استقلت فيه باكستان كان ثمة في باكستان الشرقية رجل باكستاني شرقي واحد في الادارة المدنية العليا، فاقتضى ذلك ارسال موظفين من باكستان الغربية او من بين اللاجئين الى الحكومة المحلية (في باكستان الشرقية) . فكان هؤلاء الموظفين يُنظر اليهم هنالك ، حتى بين الطبقات المتعلمة ، على أنهم دلائل على التدخل الغريب . اما ابنـاء الطبقة الوسطى النابعة حديثاً في تلك المنطقة فقـد بدأوا يشعرون بشيء من الضيم من

مواطنيهم ابناء باكستان الغربية . لقد رأوا انفسهم مقصرين، عن اخوانهم في مناصب الدولة وفي الاعمال كلها، وخصوصاً في الأعمال التجارية . ثم وجدت الزعامة المحلية نفسها مدفوعة الى موقف حرج جداً . ولقد كان بامكان ابناء باكستان الشرقية ان يواجهوا تلك المشاكل بحزم، وذلك بأن يكشفوا عن اسباب تقصيرهم هذا ثم يعملوا على خلق طبقة اجتماعية واقتصادية رديفة صالحة تسندها مؤسسات تعليمية وفنيـة حتّى يتيحوا لشبان المنطقة ان ينافسوا اخوانهم من سائر انحـاء الوطن بالمقـدرة والكفاية . ولقد كان هذا العمل يقتضي تفكيراً رصيناً وتفانياً شديداً في بذل الجهد، ولم يكن شيء من هذا متوقع الحدوث . اما السبيل الأخرى التي اختيرت فكانت خلق جو من الضغط السياسي والإنحاء باللوم على باكستان الغربية . ووجد نفر من محترّفي السياسة ان تلك السبيل كانت اوطأ مسلكاً واكثر تأثيراً في جمهور الناس . وهكذا انقلبت الحياة السياسية في المنطقة الى نمط من الهياج السياسي اقلقني وحزّنني في وقت معاً . ولقد كنت ارى ملء عينيّ ان المتزعمين سيستطيعون يوماً ما ان يستغلوا عواطف الناس .

ولقيت سهروردي في ذلك الحين لقاء كشف لي عن ذهنيته . كنا في حفلة اقيمت في نادي كرزن في داكا . فقدمني بعض الحاضرين اليه . وكانت تلك اول مرة ألقاه فيها . وخاطبني سهروردي بطريقته المنمقة الخاصة وقال لي : « يا سيدي الجنرال، لقد اصدروا امراً بابعادي . افلا يعلمون اني استطيع ان اقضي على ناظم الدين بمثل لمح البصر ! » فقلت له : « ياسيدي سهروردي ، لماذا لا تدع باكستان الشرقية وشأنها ؟ أليس فيها مشاكل كافية حتى تأتي انت وتزيد في تلك المشاكل ؟ » اما الذي رد عليّ به فلا استطيع ان اعيده لأن الرجل قد مات، ولكن ذلك الجواب كان كافياً للدلالة على ما كان ينويه لاستغلال الحال السائدة في باكستان الشرقية . وبما ان سهروردي كان من رؤوس المتزعمين في السياسة في باكستان الشرقية فلقد وضح لي ان الضغط الناجم من الهياج السياسي لن يخف وشيكاً . وحرصت على أن يكون لي اصدقاء من ابناء باكستان الشرقية وكنت أتحدث اليهم بصراحة تامة . وأرى لزاماً عليّ ان اقول ان كل واحد منهم بمفرده كان

يوافقني على ان الحكومة لم تحقق من الأعمال الإنشائية شيئاً وان جميع الجهود تنصرف الى السياسة .

كان همي الأول هو تدريبَ الشبان من ابناء باكستان الشرقية على الخدمة العسكرية اذ وجدت الأقليم يخلو تماماً من المؤسسات التعليمية والتدريبية للمراحل العالية . واحزنني ان ارى بلداً كثير السكان لا يخرج الا هذا العدد الضئيل من الرجال الذين يتمتعون بالمستوى العلمي . وبحثت في هذا الأمر مع اعضاء الحكومة المحلية وحضضتهم على البدء بانشاء مدارس رسمية إلزامية حيث يتاح للاذكياء من اليافعين ان يتلقوا علماً يساعد على العناية بعقولهم واجسامهم واخلاقهم . ورجوت الخاجا ناظم الدين مراراً وأثرت مع نورالأمين جدالاً طويلاً في هذا الشأن . ويبدو لي أنهما قد فهما تماماً ما كنت اقوله، ولكنهما كانا لا يريدان ان يعملا شيئاً في هذا السبيل او انهما كانا لا يقدران على ذلك . وما كنت ادري ما الشيء الذي كانا يخافانه. لعلهما كانا يظنان ان ردة الفعل على تأسيس هذه المدارس لن تكون مشجعة على المضي في هذا الموضوع . اذكر مثلاً ان مقالاً صدر في جريدة مولانا اكرم خان « آزاد » يحمل فيها الكاتب على التفكير بانشاء مدارس مجانية للأغنياء على حساب الفقراء . لقد كان هنا، في باكستان الشرقية اربعون مليوناً من المسلمين — وهو اكبر تجمع اسلامي في العالم في مثل هذه الرقعة الضيقة — ولم يكن يعمل فيها شيء لخلق العبقريات الضرورية لحكم بلد حر . وظللت اضرب على هذا الوتر ، وتر الحاجة الى انشاء مؤسسات التعليم والتدريب ؛ لكن نفراً من محترّفي السياسة وجدوا ان زعزعة ثقة الناس بالحكومة ونشر الشكوك بين الناس كان أكثر فائدة لهم وأقرب ربحاً .

والذي اثار استغرابي اكثر من كل شيء آخر كان النقص الكبير في الرجال من ذوي المؤهلات الصحيحة للقيادة . كانت هيئة انتقاء الجيش تزور باكستان الشرقية مرة كل ستة اشهر . ففي البدء لم تجد الهيئة للفصل الأول او للفصلين الأولين سوى اربعة او خمسة من الشباب ممن يمكن قبولهم في الكلية العسكرية، ولكن هؤلاء كانوا في الاكثر من اسر من اللاجئين . ولما استنفدت الهيئة الشبان الصالحين من هؤلاء عمدت الى الانتقاء من ابناء الناحية . وكانت

اللجنة تسر حينما تستطيع انتقاء شاب او شابين قريبين من المستوى المطلوب . وكثيراً ما نصحت لهيئة الانتقاء ان تأخذ الشبان على علاتهم والا فان الناس هنالك سيزعمون ان اللجنة كانت متحيزة او انها تتشدد في تطبيق القواعد والشروط . وكان ثمة شيء من الخطأ بالغ الخطورة في نظام التعليم : كان لا بد من الامساك بالشبان وتثقيفهم وتربيتهم على المنهاج الصحيح .

ولا ادري لماذا لم استطع ان اجد صدى لرغباتي عند الزعماء السياسيين في باكستان الشرقية . كنت اقول لاصدقائي : اطلبوا من حكومتكم ان تفعل شيئاً، والا فانكم ستظلون متخلفين . اذهبوا اليها وجادلوا عن حقكم . اذهبوا وناقشوا رجال باكستان الغربية اذا كانوا يفعلون ما يناقض مصلحتكم . اذهبوا وغالبوا الحكومة المركزية حتى تحصلوا على حقوقكم . افعلوا ذلك بكل وسيلة، ولكن احرصوا ايضاً في الوقت نفسه، على ان يتلقى فتيانكم وفتياتكم علماً صحيحاً ويتدربوا تدريباً صحيحاً يستطيعون بهما ان يضطلعوا باعباء التبعات العامة كسائر مواطنيهم وكسائر الناس . ولكن لا تدعوا الجدال يذهب بكم بعيداً . وبعد، فان البشر بشر اينما كانوا . وان اخوتكم في باكستان الغربية اذا بدأوا يشعرون بأنكم تفسدون مساعيهم وتخلقون شقاءهم بإلحاحكم بالنقد عليهم وبالضغط السياسي فان عملكم سيكون حينئذ مضراً بوحدة هذا الوطن . أستحلفكم بالله الا تخرجوا بخلافاتكم وجدالكم من نطاق العقل والمنطق .

انا لم استطع ان افهم ما اذا كان هذا الضغط الهائج في باكستان الشرقية نتيجة تراكم امور صغار من مثل شكوى شخصية او مظلمة فردية او اذا كان مظهراً لداء ابعد غوراً في النفوس . كثيراً ما كنت اسمع شكاوى يبثها ابناء باكستان الشرقية من ابناء باكستان الغربية الذين يعملون في الادارات المدنية في الحكومة المحلية (في باكستان الشرقية) . كانت التهمة ان ابناء باكستان الغربية كانوا مستبدين يأخذون الأمور بعنف، وان جميع مواقفهم تدل على الاستعلاء . اما انا فقد رأيت كثيرين من هؤلاء الموظفين في عملهم في هذه المنطقة . والذي أراه انهم يعملون بجد ويحرصون على خير المنطقة وصلاحها . ولا ريب في ان عاداتهم ونمط حياتهم كانت مختلفة من عادات

أهل المنطقة . والرجل العادي من ابناء باكستان الشرقية كان ذا ميل الى ألا ينصف هؤلاء الموظفين ولا أن يتطلب فهم اهدافهم . ومن عادة الرجل من أهل باكستان الغربية ان يجيب على السؤال اليسير بصوت أجش من غير ان يدرك انه بذلك قد يسيء الأدب مع الناس . كان المرحوم رجا غضنفر علي خان صديقاً لي وسفيراً لباكستان في ايران مدة طويلة . والايرانيون اناس لطفاء جداً، والسيد رجا كان يجب ان يكون قد تشرب اوجهاً كثيرة من عاداتهم وثقافتهم . فلما عاد الى باكستان قلت له : «كيف حالك، يا سيدي رجا ؟» فرد علي قائلاً : «بخير، لقد رجعت الى بلدي وانا آمل ان انال شيئاً من الحنان . ولكن كلما لقيت رجلاً نفر في وجهي . انك تريد ان تبحث عن شيء والجواب الوحيد الذي يرجع اليك هو بكل تأكيد «هه».» فقلت له عندئذ : «يا سيدي رجا، يبدو عليك انك قد فقدت شيئاً من خصالك القومية، يبدو اننا نحن هنا لا نبالي بهذه الأمور» .

فلعل المبالغة في الصراحة عند ابناء باكستان الغربية في آداب السلوك، اذن، هو الذي كان ينحرف بابناء باكستان الشرقية عنهم .

وأنست اذني مع الايام بسماع الأغاني البنغالية . ومع ان اذني لم تكن موسيقية، فان هذه الأغاني كانت تعمل في نفسي عمل السحر . وقلت لصديق لي من ابناء باكستان الشرقية مرة : «لكم غناء عذب محبب الى النفس كثيراً . وانا اتمنى على الله ان لو كان قد جعل فيكم نصف تلك العذوبة في انفسكم» . غير انني وجدت أنك اذا نفذت مرة الى قلب احد ابناء باكستان الشرقية، فان حبه يمتلك لبك . اما المشكلة التي ثارت في الأيام الأولى بعد استقلال باكستان فهي ان ابن باكستان الشرقية وجد نفسه في ذلك الحين منعزلاً فأراد ان يكون له جماعة خاصة به من ابناء ناحيته الأقربين . ولكم قلت لأبناء باكستان الغربية : «لماذا لا تجتمعوا الى اخوتكم ؟ ادعوهم الى ان يزوروكم في بلدكم وحدثوهم ولو في اثناء تناول كوب من الشاي . وسيعرف حينئذ بعضكم بعضاً من الناحية الانسانية على الأقل، ومن ذلك سينشأ بينكم رباط من الصداقة والحنان والتفاهم .»

وابناء باكستان الغربية لم يكونوا ملائكة ولا مبشرين بالمعروف . ان

معظمهم كان من الموظفين في دوائر الدولة، وهم كانوا يحسون في انفسهم انهم قد حرموا وسائل تلك الراحة النسبية التي كانت لهم في باكستان الغربية. وكانوا كلهم ابناء اسر من الطبقة الوسطى، وكانت لهم التزامات مختلفة نحو اسرهم (التي جاؤا بها معهم او خلّفوها في النصف الآخر من وطنهم). والسفر بين جناحي الوطن الجامع كان شاقاً وغالي الثمن. وكثيرون منهم كان يثيرهم ما كانوا يرونه في باكستان الشرقية من قلة الكفاية (للقيام بالأعمال)؛ ولم يحاولوا ان يكتموا نفرتهم من التوظف هناك. والمظهر الشديد الغرابة، بلا ريب، هو انه بينما كان الباكستاني الشرقي في داكا يظن ان الموظفين من باكستان الغربية مظهر لنوع من انواع الاستعمار، كان ابناء باكستان الغربية غير راغبين ولا سعداء في ان يكونوا اداة لهذا «التسلط» المتوهّم. واذكر انني قلت مرة لأحدهم (من إبناء باكستان الشرقية) مازحاً: «لماذا لا تثير شيئاً من الشغب السياسي عليّ انا ايضاً وتلقي بي خارجاً؟ انك تعلم حق العلم بأنني لن اقاومك ابداً! وبعدُ، فان كثيراً من اطايب الحياة لا تزال متوفرة في الجيش وفي الادارة المدنية ولجميع الناس ايضاً. والحياة اليوم هنالك لا تحمل شبهاً لما كانت عليه في مطلع ايام الاستقلال، يوم لم يكن ثمة بعد الا قدر قليل من الامكانيات للتعليم وللسكن وللترتيبات الصحية. ولكن مع الأيام نشأ في نفوس اولئك الذين حُملوا جبراً من باكستان الغربية ليكونوا موظفين في باكستان الشرقية حبٌّ عظيم لتلك الناحية؛ وهم لا يزالون الى اليوم يتذكرون تلك الأيام الخوالي وقلوبهم تفيض بالحنين الى تلك الأيام.

لنرجع الى الكلام على الحياة في الجيش في تلك الأيام. كنت أشغَل نفسي دائماً بالتنقل في كل منطقة وفي كل جانب من منطقة أتعرّف الطرق التي يحتمل ان يسير الغزو الياباني عليها الى باكستان الشرقية واضع الخطط في اثناء ذلك للدفاع عنها. وكذلك كنت في الوقت نفسه مهموماً بالحالة الداخلية فيما يتعلق بالنظام والأمن. ولم يكن بالامكان ان يكون لدي قوى كافية لمعالجة الموقف حينما كانت الاضطرابات تحدث على نطاق واسع. ان قوى الشرطة — وقوامها ستون الف رجل — كانت تتألف من عناصر غير

متجانسة: كان بعضهم من افراد الشرطة في باكستان الغربية، ولم يكونوا معودين التقيد التام بالنظام؛ حتى الضباط الكبار ايضاً لم يكونوا في حال مرضية. ورجال السياسة لم يحرصوا مرة على استكمال عدة الأمن. وقد كانت النتيجة انتشار قدر كبير من السخط الشديد ومن العجز البيّن.

واشتدت الأزمة ثم انفجر الاضطراب في داكا في الثالث عشر من تموز (يوليو) من عام ١٩٤٨. في ذلك الوقت كنت في دورة تفتيشية مع ذاكر حسين المفتش العام لقوى الشرطة. كنا ننزل في دار ضيافة في بلدة ميمنسنغ حينما قرع في غرفتي جرس التلفون من داكا واخبرت ان رجال الشرطة يطوقون دوائر الحكومة وبيت رئيس الوزراء. وقد شوهد ايضاً نفر من رجال الشرطة قرب الأمانة العامة للادارة المدنية. وافرغ رجال الشرطة الرصاص من البنادق ثم اتخذوا موقفاً دفاعياً. كان الوضع غريباً جداً: كان عليّ من جانب ان اهدىء من روع رئيس البوليس الذي كنت انزل ضيفاً عليه — كما كنت من الجانب الآخر اعالج موقف رجاله الجانحين الى الفتنة. واخبرت قائد الكتيبة ان يوجه انذاراً الى رجال الشرطة هؤلاء وان يحول دون ركونهم الى الطيش. وطال الجدل مع رجال الشرطة ولكن استحال اقناعهم بالرجوع الى صفوفهم النظامية. وبعد فترة خاطبني قائد الكتيبة بالتلفون وقال لي ان رؤساء الفتنة لم يبدوا استعداداً للاستجابة الى حكم العقل؛ وكلما قاربناهم بالمعروف كانوا يزدادون عنفاً على الجيش. وهكذا لم يكن بدّ من اتخاذ الاجراء. فقلت لقائد الكتيبة ان يقوم بعمل عسكري ضد العصاة، على ان يستخدم اقل قدر من القوة. كانت قوة الشرطة قد اتخذت مراكزها الدفاعية وسط المدينة، وكان ثمة خطر كبير في اطلاق النار لئلا يصاب بالرصاص الطائش نفر من المدنيين. ولم يكن امامنا سبيل الا مهاجمة العصاة فعُهد الى فصيلة من فرقة البنجاب بمعالجة الموقف؛ واضطر رجال الفرقة الى اطلاق النار فوق مجال من الارض العراء ذرعها نحو ثلاثمائة يرد ثم تقدموا عبرها الى اتخاذ مراكز دفاعية. وقتل من رجال الشرطة رجل او اثنان فيهما زعيم الفتنة وجرح نحو اثني عشر شخصاً. ومن حسن الحظ

ان اخمدت الفتنة وتمت السيطرة على الموقف وزال خطر امتداد الفتنة الى سائر انحاء المنطقة .

وفي مناسبة اخرى ايضاً قمت بمثل هذا العمل ولكن بتأييد من قوى الأمن المدنية (التي كانت في المرة السابقة تتولى الفتنة) . استدعاني الخاجه ناظم الدين رئيس الوزراء وأخبرني انه لا يتمتع في مجلس النواب الا بكثرة اربعة اصوات فقط . وكان يخشى ان يفقد تأييد المجلس جملة لأن فضل الحق كان قد جيّش الطلاب الذين كانوا يلقون الرعب في قلوب انصار ناظم الدين؛ وقد رغب اليّ في ان احول بين الطلاب وبين مهاجمة قاعة مجلس النواب. وكان المنتظر مني ان اعتذر عن القيام بهذه المهمة لأنها في الحقيقة من مهام رجال الشرطة . غير انني كنت قلقاً من جراء امر واحد : اذا اسقطت الوزارة في مثل تلك الحال فان الاضطراب والتمرد سينتشران انتشاراً واسعاً. فعهدت الى مجموعة من المشاة، بقيادة المقدم بيرزاده، لتكون على اهبة الاستعداد لاسداء المعونة للشرطة المرابطة على مقربة من مجلس النواب اذا دعت الحاجة الى ذلك . وافتتحت الجلسة وشرع رئيس الوزراء في القاء خطابه الذي وصفه لي بأنه خطاب مهم جداً . وفي خارج القاعة كان الطلاب يهتفون هتافاً يضج بالتحريض والانتقام . وكان فضل الحق (١) يعلم بما في جعبته، فكان يطل برأسه بين الحين والحين من نوافذ القاعة ويهتف بالطلاب بالصرخة تلو الأخرى ويجدد حماستهم فيستأنفون الصراخ والأناشيد المهيجة. واستمرت الحال على هذا المنوال الى نحو الساعة الخامسة بعد الظهر حين وصل اليّ خبر بالتلفون مفاده ان الطلاب قد وصلوا في تدافعهم الى مقربة من مراكز الجنود وان الحال تنذر بالاصطدام .

كان الفصل شتاء ، وبدأ الظلام يزحف على الأفق . وقد كان اشد ما يقلقني ان يقتحم الطلاب مركز الجنود فيضطر الجنود الى اطلاق النار . وهذا ما كنت اريد أن اتلافاه بأية حال . وعزمت على ان اذهب بنفسي الى

(١) احد زعماء المعارضة حينئذ ، في باكستان الشرقية .

مجلس النواب . لم يسبق لي ان رأيت مثل تلك الفوضى ، فان رئيس الوزراء كان يخطب في مجلس مصطخب هائج، بينما كان الطلاب في الخارج يصولون ويجولون . وكان عبيد الله ضابط البوليس هو المكلف بواجب المحافظة على الأمن حينئذٍ فقلت له : « لماذا لا تقوم بعمل ما فتبعد هؤلاء الفتية من مبنى المجلس ؟ » فقال لي : « يا سيدي، اذا انت امرتني بذلك فعلته، ولكني لن أقوم بعمل بناء على امر هؤلاء السياسيين » . فأذهلني جوابه وقلت له : و« لماذا ؟ » فشرح لي ذلك قائلاً : « ان من عادة هؤلاء ان يطلبوا مني ان افرق مظاهرات الطلاب، ثم يعودون في اليوم التالي ويطلبون فتح تحقيق في الحادث ويلقون علي اللوم، فلا يتحملون هم تبعة ما يأمرون به أبداً » . ولذا كان يصر على ان يتلقى امراً مكتوباً . لقد اتضح لي ان الروح المعنوية بين رجال الشرطة متدنّية جداً . ذهبت عندئذٍ الى مجلس النواب واتصلت برئيس الوزراء وقلت له : لقد بدأ الظلام يخيمٌ ، وهؤلاء الطلاب قد اصبحوا قريبين جداً من مراكز جنودي » . فقال لي: « وما تطلب مني ان افعل ؟ » فنصحته بأن يفض الجلسة ويذهب الى بيته . فاحتج بشدة قائلا : «كيف استطيع ان افعل ذلك وانا لم اتمّ خطابي الهام بعد» . ولا ريب في انه رأى بوادر الابتسام على وجهي فقال جادّاً : « لا بأس، أمهلني خمس دقائق » . ثم تركني ودخل الى قاعدة الاجتماع وتكلم مع رجل هناك وعاد اليّ يقول : « حسناً، انا مستعد ان اذهب الى بيتي . ولكن قل لي كيف استطيع ان اغادر هذا المكان ؟ » عندئذٍ طلبت من الرائد بيرزاده ان يأتي بسيارة رئيس الوزراء الى الباب الخلفي من مجلس النواب واستطعنا ان « نهرِّب » رئيس الوزراء من باب المطبخ . وبعد ان قمت بهذا العمل خرجت الى الطلاب واخبرتهم ان العصفور قد طار . فانفجروا ضاحكين ، واذا الموقف الذي كان لدقيقة خلت متأزماً ينذر بالخطر ينقلب الى جو من المرح . خرج فضل الحق ومعه محمد علي (بوكرا) الذي كان في صفوف المعارضة ثم حاولا معاً ان يثيرا الطلاب من جديد . فتقدمت من محمد علي وربتّ على كتفه وقلت له : اتريد ان تصيبك رصاصة هنا؟ فرد علي بقوله : « انت فظ » . لم اكن أحب ان يعود الاضطراب من جديد ، فطلبت منه بحزم أن يعود هو ايضاً الى بيته .

كان محمد علي يسيطر على خمسة اصوات في مجلس النواب . ذهب الى رئيس الوزراء وهدده بأنه سيسحب ثقته من الوزارة . استدعاني رئيس الوزراء ، وبعد ان شكر لي ما فعلته في سبيل انقاذ الموقف قال لي : « انك قد ازعجت محمد علي، وان هذا سيسبب سقوط وزارتي » . فاقترحت عليه ان يستدعي محمد علي وساحاول انا ان اشرح ملابسات القضية . فلما حضر محمد علي قمت اليه وعانقته وقلت له : « لقد كنت اداعبك ، وما كان لك ان تحمل ذلك على محمل الجِد . وانا كنت قد سئمت منهم ولم ارد ان ازداد تورطاً في المشاحنات الداخلية » . فظهر الرضا على وجه محمد علي وافترقنا صديقين حميمين .

في هذه الاثناء كنت ابحث عن مكان لاقامة المكتب الفرعي لمجلس اركان الحرب . ومدينة داكا لم يكن فيها ما يصلح لذلك . ورأيت دار القضاء الأعلى موافقة، ولكن لم يكن من السهل ان نقنع سادة المحكمة العليا بأن يتنازلوا لنا عن جزء من البناء الذي هو لهم . غير ان قاضي القضاة السيد محمد أكرم كان رجلاً عظيم التفهم للأمور . وقد كان نفر من القضاة في المحكمة التي يرئسها هو يقيمون في الخيام ، ولكنهم بلغوا من اللطف الى ان سمحوا لنا بأن نحتل من البناء الجانب الذي كنا نحتاج اليه . اذكر انني كنت مرة راجعاً الى دار المحكمة العليا (حيث كان المركز الفرعي لمكتب اركان الحرب) فأبصرت فضل الحق يحرض الطلاب على ان ينطرحوا ارضاً ليحولوا دون انعقاد المحكمة العليا، فتطلعت من نافذة السيارة وسألت عن جليّة الأمر . رآني فضل الحق وادرك ، فيما يبدو، ملامح الشر على وجهي . التفتَ الى الطلاب بهدوء ونصح لهم بأن يخلوا المكان . وهكذا يجب ان اقر بأن الحياة في تلك الايام لم تكن تخلو من لحظاتها المعقودة بالإثارة والقلق ولا من لحظاتها المملوءة بالتفكهة .

وقبل ان تنتهي مدة خدمتي في باكستان الشرقية كنت قد انشأت فيها قوة صالحة من الأنصار (الحرس المدني المسلح) . وقد ايدني في تنفيذ هذا المشروع عزيز أحمد الأمين العام الأول للحكومة المحلية . كان يعتقد معي ان مثل

هذه القوة المسلحة يمكن ان تنشر روح النظام في الجماهير . ثم انه اقنع اركان الحكومة المحلية بأن يرصدوا المبلغ اللازم لهذا المشروع . وكذلك نشأت الفرقة العسكرية لبنغال الشرقية في ايامي . وكانت تلك هي المرة الأولى التي التحقَ فيها جماعة من اهل هذه الناحية بوحدة عسكرية مقاتلة . وقد استطعت ايضاً ان اؤسس فرقة الرماة في باكستان الشرقية، وهي فرقة من رجال الشرطة، كما كنت قد أدخلت نظاماً يتيح لضباط الشرطة ان يتلقَّوْا تدريباً حربياً . هذه الفرقة حققت لتلك الناحية خيراً كثيراً وأصبح ضباط الشرطة يجدون في انفسهم ثقة بأنفسهم وشيئاً من الزهو .

غادرت باكستان الشرقية في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٤٩ وأنا حزين . لقد كنت قد اصبحت مغرماً بأهل تلك المنطقة كما كنت ايضاً قد عرفت مشاكل المنطقة نفسها، هذه المنطقة التي أسدت اليّ عوناً كبيراً فيما بعد .

نُقلت من باكستان الشرقية الى مقر القيادة العامة في راولبندي . وكان الجنرال غريسي هو القائد العام في ذلك الحين، وكان الجنرال روس ماكاي رئيس اركان الحرب؛ وعُيّنت انا نائباً للقائد العام. وكان القسم الذي توليت رئاسته يتناول القيام على الاعاشة وعلى تجنيد الضباط والجند والعناية الطبية وتنظيم الرواتب والتقاعد والانضباط .

من المشاكل التي واجهتني في منصبي الجديد واحدة تتعلق بقوات كشمير الحرة . كان القتال قد توقف بموجب اتفاق وقف اطلاق النار . وكان لا بد من ان يكون لهذه القوات الحرة نظام معمول به وأن تُجعل هي ايضاً جيشاً نظامياً . كانت هذه القوات تتألف من نحو خمسين الفاً من الرجال الذين يحملون السلاح . وقد كان هؤلاء على درجات مختلفة من المستوى العسكري، ولم يكن ثمة قانون من قوانين الجيش ينطبق عليهم . وجرت بين مجلس اركان الحرب وبين حكومة كشمير الحرة مراسلات كثيرة فيما يتعلق بهؤلاء الرجال المسلحين . وكان هناك رجل يدعى شاه يرئس حكومة كشمير الحرة، وكانت له صلة بالقوات العسكرية التابعة للدولة . كان هذا الرجل اصمّ وكان يحمل

آلة كبيرة مساعدة للسمع ترافقه حيث يذهب . ثم كان هذا الرجـــل يصر على ان تكون القوات المقاتلة في كشمير الحرة خاضعة للقانون المعمول به في الجيش البريطاني ، وكانت حجته ان القوات المحاربة التابعة للدولة والتي يستخدمها البريطانيون يجب ان تكون خاضعة، حيث كانت، للقانون المعمول به في الجيش البريطاني لا للقانون المعمول به في الجيش الهندي . كدت اتميّز من الغيظ حينما بلغني عن هذا الرجل ما بلغني ، ورأيت من المفيد ان اتكلم معه في الموضوع . وقد اخبرت الرجل ان البريطانيين ذهبوا الى غير رجعة وأخذوا معهم قانون الجيش البريطاني ، وان عندنا الآن قانوناً واحداً هو قانون الجيش الباكستاني، وأن مما يؤدي الى تنظيم أصحّ ان يطبق هذا القانون على قوات آزاد كشمير (كشمير الحرة) ايضاً . ولاحظت ان هذا الرجل كلما اراد الاّ يسمع شيئاً مد يده بهدوء واخرج اداة السمع من اذنه . وحادثته مدة طويلة من غير ان أقدر على انتزاع جواب واحد منه . وكلما سألته أموافق هو على ما اقول تطلّع اليّ بوجه جامد وكأنه يدعي انه لم يسمع شيئاً. وفي آخر الأمر اخضعت قوات كشمير الحرة لقانون الجيش الباكستاني .

كان غريسي لطيفاً للغاية، كما كان عارفاً بالأمور والناس ، فترك لي حرية العمل في احوال كثيرة . اما روس ماكاي فكان ضابطاً من ضباط اركان الحرب دقيقاً في عمله وذا تاريخ حافل بالأعمال العسكرية، وقد كانت نصائحه في هذا الشأن عوناً لي كبيراً . كان ذا رأي ثاقب ووقوراً رزيناً . لم يكن للجيش قانون خاص يتعلق بالرواتب وبالتقاعد، وكانت جميع العلاوات والمكافآت الاضافية المخصصة لأفراد الجيش على خدماتهم الجديرة بالتقدير قد استولت عليها الحكومة . وهكذا لم يبق بالامكان اسناد رتب الشرف او منح جوائز مالية لسائر جنود الجيش .

وخضت معركة قاسية مع وزارة المالية واحتجت الى سبع سنوات حتى استطعت ان احلّ عدداً من هذه المشاكل . كنت آخذ الاقتراح الى وزارة المالية ورجائي الوحيد لأركانها قولي «ارجوكم، قولوا نعم او قولوا لا، ولكن ارجوكم ان تقولوا شيئاً» . غير انني كنت كمن يصرخ في واد . ولم

يكن دائماً من السهل ان اصل الى كبار المسؤولين الذين كانوا فيما يبدو مشغولين ببناء جدران من الصمت حول انفسهم . ولم يكن بد من أن يكتفي صاحب الحاجة بمقابلة وكيلٍ لمستشاري المالية . ويبدو ان كل الأعمال كان يعهد بها الى امثال هؤلاء الذين هم على هذا المستوى والذين كانوا لا يُلقون بالاً الى منطق الأمور ولا يشعرون بإلحاح المطالب الضرورية . وخُيل اليّ ان شودري محمد علي — وكان يومذاك الأمين العام لحكومة باكستان — يمكن أن يساعدني على حل عدد من المشاكل الصعبة، ولقد كان على شيء من الخبرة بأمور الجيش، اذ كان مرة مستشاراً مالياً لأدارة الجيش المالية قبل أيام الاستقلال . لم اتصل به كثيراً في هذا الشأن، ولكن مبلغ علمي انه لم يحرك ساكناً في يوم من الأيام ليساعدنا على حل مشاكلنا .

اننا اذا تحرينا الحقيقة وجدنا ان العوامل التي كانت تحفظ تماسك الجيش الباكستاني قليلة جداً . ولقد كنا نشعر دائماً في مجلس اركان الحرب أننا اذا فجأتنا ازمة حقيقية فسنجد انفسنا مقصرين في معالجتها تقصيراً فاضحاً . وغبر بي زمن طويل كنت اذكّر فيه رجال الدولة في كراتشي بأن حالة الجيش ليست على ما يرام . ان الرجل الذي سيدعى في يوم من الأيام الى ان يضحي نفسه في سبيل الوطن يجب ان يشعر بشيء من الطمأنينة في حاضره . ان احوال خدمته العسكرية على الاقل يجب ان تكون مستقرة . وما لم يؤمن له هذا الاستقرار فانه لن يستطيع ان يهب نفسه بطيبة خاطر لعمله في الجندية . ثم هنالك حاجة الى ان نجزم في القضايا العليا المهمة والمتعلقة بمستقبل الجيش جزماً واضحاً، وبغير هذا لا نستطيع ان نبدأ تنظيم امورنا . لقد ورثنا قوة عسكرية صالحة لأيام الحرب تشتمل على عناصر مقاتلة ممتازة ولكنها مدربة تدريباً ناقصاً . حتى إن عدداً كبيراً من الضباط كانوا قد جندوا ليخدموا فترات قصيرة وفي احوال طارئة ، ولذلك كان تدريبهم قليلاً جداً ؛ هذا الى انهم لم يكونوا على علم بما يجب ان تكون عليه الخدمة العسكرية في زمن السلم .

لم يكن عندنا وحدة عسكرية تتألف كلها من جنود مسلمين : فقد كان

البريطانيون يعدون المسلمين عنصراً خطراً في الجيش، فكانوا يوزعونهم في وحدات مختلفة . فكانت النتيجة ان اكثر هؤلاء الجنود لم يكونوا يعرف بعضهم بعضاً، كما كانت هذه الوحدات لا يسودها شيء من روح التعاون والعمل الموحد مما زاد في تعقيد المشكلة العامة المتصلة بقلة انتظام الجنود وقلة انضباطهم . واعترف بأنني اتخذت عدداً من الخطوات المرتجلة لمعالجة هذه المشكلة . فسَرَتِ الأخبار في صفوف الجيش بأنني رجل أوثر ان ارعى ما للجند من طاقة بدنية ومن قدرة على مدى تحمل المشاق الجسدية. وكان لهذا اثره المجدي . اما عدم الانضباط بين الضباط فكان يستدعي المزيد من الصرامة . فشعرت انني قد لا احظى باستجابة من قائد القوات العام؛ ولذا قررت ان اؤجل تنفيذ ذلك الى وقت مؤات . ثم أنشأت مدرسة لتدريب الضباط وبدأت السعي لانشاء الكلية الحربية . وكان انشاء جيش صحيح للمستقبل يجب ان يقوم على ايجاد مؤسسات صحيحة للتدريب يتخرج فيها ضباط يتقيدون بالانضباط ، ويتحلّوْن بالاخلاص والولاء وفقاً للمتطلبات في زمن السلم .

بقيت في منصب مساعد القائد العام نحو عام واحد . وقد وهبني ذلك اختياراً من اثمن ما يمكن ان يناله انسان، اذ جعلني وجهاً لوجه امام القضايا الأساسية في تنظيم الجيوش واتاح لي فرصة للاطلاع على سير الأمور في الأدارة المركزية للدولة . وبرغم جميع المصاعب وجميع اوجه النقص التي كنا نشعر بها فقد كان ثمة امر واحد يعزيني ويدخل الاطمئنان على نفسي : لقد كان قد اصبح لنا جيش حديث النشأة يشتمل على عناصر انسانية — على افراد من الجند — هم في المرتبة الأولى من الجندية . لقد قيض الله تعالى لنا فرصة عظيمة لننشىء جيشاً خاصاً بنا، يعمل في سبيل وطننا . وقد فعلنا !

٤

قائداً أعلى للجيش

— ١ —

كان ثمة تكهنات كثيرة فيما يتعلق بامكان تعيين رجل باكستاني قائداً عاماً للجيش بعد انتهاء مدة الجنرال غريسي . وكان غريسي نفسه يود أنْ لو جددت مدته في قيادة الجيش ، ولكن الشعور بضرورة وجود رجل باكستاني على رأس الجيش الباكستاني كان يتزايد يوماً بعد يوم . ولعل هذا كان وراء امتناع غريسي عن اصدار امره للجيوش الباكستانية بالتحرك الى كشمير — كما كان يرغب القائد الأعظم (محمد علي جناح) في عام ١٩٤٧ — بغير موافقة من اللورد مونباتن الذي كان القائد الأعلى (للجيشين الباكستاني والهندي) . ويقال ان القائد الأعظم كان قد ادخل شيئاً من التعديل على موقفه هذا بعد الوساطة التي قام بها اوتشنلك، ولكن غريسي لم يستطع في أثناء ذلك ان يزيد في حب الناس له، (هذا الحب الذي لم يكن كبيراً) .

اذكر انه قبل تعيين قائد عام باكستاني للجيش الباكستاني بمدة طويلة، جاء رئيس الوزراء لياقت علي خان الى راولبندي . كان حينذاك في راولبندي مؤتمر لقادة الفرق، وقد جئت انا من باكستان الشرقية لأحضر ذلك المؤتمر. في ذلك الحين قام رئيس الوزراء بدعوة الضباط الكبار في الجيش وخطب فيهم في نادي دار الضيافة . وفي آخر خطابه قال ان الرأي قد اجمع على أن يعين رجل باكستاني لقيادة الجيش الباكستاني . ولقد ذكر ان الحكومة لم

تختر بعد الشخص الذي سيتولى قيادة الجيش، ولكن من الممكن جداً ألاّ يكون ذلك الشخص ارفع الضباط الحاليين رتبة . ويبـــدو انه كان بقوله هذا يود ان يتلمّس ردة الفعل الممكنة في نفوس الضباط فيما لو اختير لقيادة الجيش ضابط ليس من اصحاب اعلى الرتب . وسأل لياقت علي خان عدداً من الضباط رأيهم ثم التفت اليّ، وكنت قاعداً في آخر المكان أخيراً، وقال : « يا جنرال ايوب خان ، أتريد ان تقول شيئاً ؟ » فقلت : « ياسيدي، اذا جاز لي ان اقول شيئاً، فانني أقول — مع احترامي لكل رأي آخر — ان هذا السؤال ما كان يجوز ان يسأل . ان النظام العسكري بسيط واضح . نحن الضباط نعمل في الخدمة العسكرية ما وسعتنا قدرتنا ثم نترك لرؤسائنا أن يحكموا على أعمالنا . وكل ما حكموا به فعلينا ان نتقبله، سواء اكان موافقاً لهوانا أو غير موافق له . وكل من لا يستطيع أن يقبـــل بذلك الحكم فليترك الجيش وينصرف لشأنه .

وُيخيّل اليّ ان اسم الجنرال رضا واسماء نفر قليلين آخرين من ذوي الرتب الرفيعة في الجيش كانت بين الاسماء التي تردد ذكرها فيما يتعلق بهذا المنصب . وكذلك كان الحديث يدور كثيراً حول الجنرال افتخار، وكان ضابط صالحاً، وقد كان ثمة اعتقاد بأن البريطانيين كانوا يؤثرونه لهذا المنصب . ولكن مما يؤسف له أنه لقي مصرعه هو والجنرال شيرخان في حادث طائرة في جونجشاهي . كان الجنرال افتخار رجلاً ضيق الصدر لا يحسن معاملة الناس ولا ادري كيف كان يمكن ان يسير في قيادة الجيش، ولكنني واثق من انه كان سيواجه صعوبات كثيرة .

في الوقت الذي انتقلتُ فيه الى راولبندي لتولي منصب نائب القائد العام كان اللغط باسم القائد العام المقبل قد اصبح على كل لسان . حتى ان زوجتي ايضاً سألتني مرة او مرتين عن الذي يتجه اليه الرأي في تولي هذا المنصب . واذكر انني كنت اقول لها : « ثقي تماماً انني لا اعرف ، ولكنني اعرف من نفسي انني سأتعاون تعاوناً وثيقاً مع كل رجل سيأتي الى قيادة الجيش العليا ». ثم ان الناس بدأوا يكثرون من سؤالي انا عن ذلك . ووجدت ان أفضل السبل

الى تجنب اللغط هو ان انصرف في اجازة فاصطحبت زوجتي واولادي واعتكفت مدة شهرين عند مرتفعات شانغلاكالي حيث السكون الساجي والهواء العليل .

وأخيراً، في ليلة من ليالي أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٥٠ اتصل بي ضابط من وزارة الدفاع بالتلفون وأخبرني ان الاختيار قد وقع عليّ لمنصب القائد العام . وأدركت الآن كل الادراك ثقل التبعة التي ألقيت عليّ وسألت الله تعالى أن يهبني القوة والقدرة على ان انهض بهذا العبء الثقيل . لقد كان ذلك من الخطورة بمكان في بلادنا . فبعد فترة تبلغ نحو مائتي عام يعود الى تولي الجيش المسلم في شبه القارة الهندية قائد مسلم . كنت اعلم ان ما ورثه الجيش من تقاليد وقيم ستستمر مدة طويلة . فحزمت امري على ان انشىء لجيشنا هذا اسمى المعايير للسلوك وللعمل الفني وفي جميع صلاتي بجميع الناس . كنت أعلم انني سيعهد اليّ بمهمة تنظيم جيش فتي حديث . كان ذلك تحدياً عظيماً وفرصة ثمينة (لخدمة وطني) . كان همي الأول أن أنفخ في رجال القوات المسلحة روح الثقة بالنفس والاعتزاز : يجب ان يتعلموا الاعتماد على أنفسهم وأن يعرف كل واحد منهم ان الترقي في المناصب يجب ان يستند الى الجدارة وحدها . ولكن سرعان ما وضح لي أن تحقيق ذلك كان أشد صعوبة مما كنت اتخيل .

وتلقى الجنرال غريسي اعلان النبأ بنفس طيبة . وعينت انا في اول الأمر في منصب « نائب القائد العام » حتى يتاح لي التعرف على طبيعة العمل عن كثب . وذهبت الى ألمانيا والى انكلترا في زيارات قصيرة لأدرس تنظيم المؤسسات العسكرية .

ثم تسلمت منصبي برتبة قائد عام في السابع عشر من كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥١ . ولم يقل لي الجنرال غريسي شيئاً كثيراً وهو يودعني، ولا كان ثمة حاجة الى عمل شيء كثير عند تسليم هذا المنصب وتسلمه، لأن من يتولى هذا المنصب يجب ان يبدأ كل شيء من جديد وان يمضيّ فيه على عهدته هو . غير انه ذكر لي شيئاً غامضاً بعض الغموض هو أن في الجيش

جمعاً من انصار حزب تركيا الفتاة . وحرصت على ان اعرف ماذا عنى بذلك، ولكنه لم يفصح بل قال ان ثمة جماعة غريبي الطباع من امثال اكبر خان . وبعد شهرين او ثلاثة كشفت مؤامرة اكبر خان التي اصبحت تعرف فيما بعد بمؤامرة راولبندي .

عرفت بأمر المؤامرة من رئيس الوزراة لياقت علي خان . كان في ذلك الحين يقوم بحملة انتخابية فاستدعى اسكندر مرزا واستدعاني وطلب إلينا أن نلقاه في محطة السكة الحديدية في سردكودها . استدعاني من لاهور واستدعى اسكندر مرزا من كراتشي . ووصلت أنا قبل اسكندر مرزا بنحو ساعة ونصف . وأحسست ان رئيس الوزراء كان قلقاً قليلاً . وكان ذلك على غير عادته، فهو رجل متزن هادىء الطبع ، ولم يسبق أن ظهرت عليه علامات الغضب . وسألني عن اسكندر مرزا وقال : « ماذا حدث لهذا اللعين، ولماذا لم يحضُر الى الآن ؟

كان الوقت نحو الظهر حينما وصل اسكندر مرزا . ودعانا رئيس الوزراء الى ان نتناول معه طعام الغداء، وقد كان في اثناء ذلك كله يتكلم معنا بصورة طبيعية و في موضوعات عَرَضية في الأكثر . ولما فرغنا من الطعام مال بجسمه قليلاً الى الوراء مستلقياً وقال : أيها السيدان ، سأفضي اليكما بخبر سوء . لقد بلغني ان انقلاباً عسكرياً للاطاحة بالحكومة يدبره نفر من ضباط الجيش وانه سينفذ قريباً جداً » . فبادرته بالسؤال عن تفاصيل المؤامرة، فناولني النص الكامل للتقرير الذي كان قد تلقاه من جوندريكهر الذي كان في ذلك الحين حاكماً لمقاطعات الحدود الشمالية الغربية . واقترحت انا ان نمضي في التثبت من حقائق التقرير قبل محاولة القيام بعمل ما .

وذهبت انا واسكندر الى بشاور لنقابل الحاكم ثم لنرى ضابط الشرطة الذي نقل اليه التقرير ولنرى ايضاً المخبر الذي رفع التقرير . تحدثت مع الحاكم ثم مع ضابط الشرطة كياني . ولم يشأ كياني هذا ان يكشف اسم المخبر. وبينما كنت أنا اسائل كياني في الأمر كان اسكندر مرزا يلح بالاسئلة على المخبر . ووضح لي وشيكاً ان فتنة كانت تدبر في الخفاء . كان احد المتآمرين

العميد صدّيق خان الذي كان مدة في الوحدة العسكرية التي كانت تحت امرتي وكان يتولى قيادة فرقة « بنو » . وكان صدّيق هذا رجلاً قليل الثبات مندفعاً معَ عاطفته نزقاً . فأرسلت اليه طائرة احضرته ثم قلت له : « يا صديق، قل الصدق والا فانني سأعلقك من رجليك منكوساً » . فأنكر صديق كل علم له بالمؤامرة وادعى ان التقرير افتراء محض . وسمحنا له ان يعود الى « بنو». فلما وصل الى مقره اتصل بالتلفون بالعقيد ارباب في « ثل » واخبره بأن السر قد ذاع . تبين فيما بعد ان العقيد ارباب كان احد المتآمرين . فتحققتْ عندئذٍ شكوكي بأن مؤامرة خطيرة كانت تعد في الخفاء .

ولما وصلنا الى هذا الحد كان قد اجتمع لدينا من التفاصيل ما يكفي، فرجعنا ورفعنا الى رئيس الوزراء ما وصلت أيدينا اليه، فقرر ان نبدأ بتدبر الأمر حالاً . فنقلت التفاصيل كلها الى مدير الشرطة العام قربان علي خان فألقي القبض في تلك الليلة نفسها على جميع الضباط والمدنيين الذين كان لهم ضلع في المؤامرة . وكان أول ما خطر لي أن أشكل محكمة عسكرية للنظر في القضية، ولكن الصعوبة كانت في ان نفراً من المدنيين كانوا ايضاً مشتركين في المؤامرة، فقرر رئيس الوزراء ان تؤلف محكمة مدنية خاصة وان تجري المحاكمة سراً للحيلولة دون تسرب اسرار الدولة الى الجمهور . وجرت المحاكمة في سجن حيدراباد وعهد المتهمون الى سهروردي بأمر الدفاع عنهم .

كان سهروردي رجلاً معقد النفس : يحب مباهج الحياة وحانات الليل، جم النشاط شديد العراك . وكان في المحكمة يجد لذة عظيمة في التهجم على الضباط الذين استدعتهم المحكمة شهوداً في القضية . ولقد شعرت أنه يتخطى كل الحدود في استجواب الشهود . ومع ذلك فلم يتأثر القضاة بما كان . ولم يكن في وسعي انا ان افعل شيئاً في ذلك الحين . وبعد ان ثبتت التهمة على المتآمرين وحكم عليهم استطاع سهروردي وأنصاره ان يقنعوا الحكومة القائمة ، وبعد بضع سنوات ، بأن تطلق سراحهم . كان ذلك على كل حال حقاً من حقوق الحكومة، وما كان من حقي أن أعترض . على ان الذي لم اكن اغتفره هو ان سهروردي كان فظاً في استجواب ضباط الجيش غير مترفع

عن شيء، من غير ما حاجة الى ذلك .

وبعد امد ، حينما كنا معاً عضوين في الوزارة وأثيرت قضية المؤامرة في احدى الجلسات، علق سهروردي على ذلك بكلام . عندئذ التفت اليه وقلت له إنه كان قد اساء اساءة كبيرة الى الجيش في اثناء المحاكمة وأنه لم يكن مخلصاً لباكستان . فبُهتَ ولم يَحِرْ جواباً . ثم لما كان على وشك ان يصبح رئيساً للوزارة اتفق اني كنت في كراتشي . دعاني اسكندر مرزا وقال لي : « اننا سنكلف سهروردي بتأليف الوزارة، وبحكم توليه منصب رئاسة الوزارة سيكون ايضاً وزيراً للدفاع ، وأنت تعلم انه ربما سيصفي معك الحساب. واقترح ان نجتمع نحن الثلاثة . وجاء سهروردي الى قصر الرئاسة . فأخبرته انني اعرف شعوره نحوي، ولا ريب ايضاً في انه يعرف شعوري نحوه . على انني، وانا القائد العام للجيش، سأطيع كل امر شرعي قانوني يصدر الي وانفذه . على أنني ارجو في الوقت نفسه الا يكون ثمة تدخل في شؤون الجيش الداخلية . فتقبل سهروردي هذه التسوية وهز يدي عليها مصافحاً . ويجب علي ان اقول انه لم يتدخل مرة في شؤون الجيش، وانني كلما كنت آتي اليه كنت اجد عنده اذناً مُصغية واستعداداً للبت في الأمور .

— ٢ —

كانت مؤامرة راولبندي عميقة الجذور، فلقد نبتت في تربة من النقمة والشكوك ثم نمَتْ وترعرعت بعوامل كثيرة . كان ثمة قلق كثير بين الضباط من جراء فيضٍ من الترقيات السريعة المتلاحقة من الرتب الدنيا الى الرتب العليا، فانعقدت آمال كثيرة على مناصبَ لم يكن من حق الكثيرين ان يرقَوْا اليها . لقد كان كل ضابط يشعر انه ما لم يصبح قائداً عاماً للجيش، فان حياته كلها تكون قد ضاعت عبثاً . وكان ذلك امراً عجباً، ذلك ان رجالاً ذوي اعتبار، منهم العميد ومنهم الجنرال، لا ينفكون يتذمرون ويندبون حظوظهم كأن كلاً منهم نابليون، ولو نابليون شقي...

كنت احدث نفسي دائماً بأنه لولا الاستقلال لكنت اجد نفسي سعيداً

لو قيّض لي ان ارقى الى رتبة عميد فقط . حتى بعد الاستقلال كان بالامكان ان اعد نفسي ناجحاً في الحياة العسكرية لو بلغت رتبة لواء . ان الهمة عادة تسمو في الجيش الى ان يصبح صاحبها قائداً لوحدة ثم مقدّماً ثم يسرّح من الخدمة . ولكن هذا البخس للمناصب العسكرية هو الذي ولّد في النفوس هذه الآراء والآمال العجيبة .

ثم كان القتال في كشمير . بدأت حملة غير نظامية . والجنود والضباط ساروا اليها من تلقاء أنفسهم مع شيء يسير جداً من التوجيه من مجلس اركان الحرب ومع شيء كثير جداً من التبعة الملقاة على عاتق الضباط الصغار .

اما سبب النقمة في رأيي فكان عجز الحكومة عن تصريف الأمور تصريفاً صحيحاً . فلما صودرت اوراق أكبر خان وجدت فيها مقالة مطولة تتهم رئيس الوزراء وسائر اركان الحكومة بقلة الكفاية وبالعجز عن البت في الأمور . وكانت غاية اكبرخان ان يوجد نوعاً من الحكم اكثر صلاحاً . وكان هو ضابطاً شجاعاً يتمتع بمقام مرموق في الجيش، ولكنه كان عظيم الطموح ومحدثاً مقنعاً . وكذلك كان يعرف الطريق الى قلوب الناس ولكنه ألْقى شبكته فوق مقدار طموحه كثيراً .

ومعَ انه لم يخطر لي مرة أن اكبر خان يمكن ان يعد مؤامرة، فانني كنت أشعر في نفسي بشيء من الشك يحوم حوله . كنت اعرف شيئاً من طموحه وشيئاً من تاريخ اسرته ومن ميوله السياسية أيضاً . وحينما كنت القائد العام، وكان يجب ان ارفع نفراً من الضباط الى رتبة لواء ، ومنهم أكبر خان، فكرت كثيراً في ما يحسن أن افعل به . ثم قررت ان ابعث به الى الأركان العامة ليتولى رئاسة الاركان . وقد فعلت ذلك حتى يظل قريباً من عيني بعيداً عن الإمرة المباشرة للجنود . ثم لاحظت انه مع كونه رئيساً للأركان كان كثير الاهمال لواجباته يقضي قسماً كبيراً من وقته في كشمير الحرة يجتمع بالسودهان وغيرهم . وعهد اليه بعمل او عملين فلم ينجز واحداً منهما في وقته . أخبرته مثلاً أن يتدبر امر الحصول على المواد الغذائية القليلة عندنا، وخصوصاً من المعلّبات التي كان جنودنا في بلاد العدو يحتاجون اليها،

فكان يتجنب الاتصال بي . فقلت في نفسي : اما ان يكون هذا الرجل عاجزاً لا كفاية له واما انه هو لا يَكْلَف بهذا العمل عازف عنه، واما ان فكره مشغول بعمل آخر . لقد كان ذلك مني نوعاً من الحدْس(١) بما كان سيأتي .

لقد سقطت قصة المؤامرة عليّ وعلى جميع رجال الجيش وذوي الرأي الناضج سقوط الصاعقة . ان هيبة الجيش قد اصيبت بلطمة شديدة . كان الجيش قد ورث تركةً عظيمة من الطاعة والولاء، ومن الشعور بالواجب ومن الشعور الوطني، كما ورث خضوعاً تاماً للسلطة المدنية . ولم يكن احد ليتخيلَ أنه اذا دُفعت البلاد الى موقف حرج فان الاداة العظيمة للاستقرار يمكن ان تكون قابلة للتفسخ بهذا الشكل . ولقد كان يقشعر بدني كلما ذكرت ما كان يمكن ان يحدث للجيش وللبلاد لو ان تلك المؤامرة قد نجحت . كان يمكن ان تنجح في احد امرين : اما ان تنجح نجاحاً سريعاً تاماً لا صدام فيه بين القوات المسلحة لأن المتآمرين كانوا سيلقون القبض عليّ وعلى كبار ضباط الجيش المخلصين قبل ان نستطيع ان نقوم نحن بعمل ما مقابل . وربما تقبل الجيش او لم يتقبل هذا التبديل، فتكون النتيجة على كل حال فترة من الفوضى الجائحة . واذا كان اكبر خان واعوانه على شيء كبير من الذكاء فانهم يستطيعون حينئذ ان يثبتوا في مراكزهم وان يسيطروا على الموقف . أما الاحتمال الآخر فهو أن يكون نفر منا قد استطاعوا ان يتنسموا الفتنة قبل هبوبها ويحركوا الجيوش ليقطعوا الطريق على المتآمرين . فتكون النتيجة في هذه الحال صداماً بين وحدات الجيش الباكستاني . ولو قدر لذلك ان يحدث لزحف الجيش الهندي واخترق حدودنا، وهذا ما كنت اخشاه اشد الخشية . وأفقْتُ من صدمة هذا الخيال وأكببت بجهدي على استرداد كرامة الجيش وكفايته وثقة رجاله بأنفسهم . ولما تم لنا ذلك بدأت أشعر ان الجيش سيستعيد مكانته في عيون ابناء باكستان .

---

(١) كان اكبر خان هذا قد حوكم من قبل في محكمة خاصة وحكم عليه . وبعد ان قضى مدة الحكم عاد فأصبح مواطناً عادياً .

درسنا سوابق الضباط وتخلصنا من الذين كانت تحوم حولهم الشبهات . وتشددنا في النظام وقمنا بحركة تدريب واسعة، وكنت انا اتنقل باستمرار بين الوحدات المختلفة للاطمئنان على سير التدريب وعلمت يقيناً ان السرطان قد استُئصِل، ولكن بقي هنالك اوجه من النقص لا بد من تلافيها . والذي كان يبدو مثل التناقض انني كنت، بوجه ما، شكوراً على ان ما يشغَلني كان كثيراً جداً واني كنت استغرق في هذا العمل حتى اكاد ان انسى فيه نفسي، ذلك لأن تدهور الحياة السياسية والادارية في باكستان كان يبعث على الأسى والإشفاق . كانت كراتشي مرتعاً للدسائس . وكان من لطف الله بنا ان مجلس اركان حرب الجيش كان في راولبندي . وكثيراً ما كنت ارجع من زياراتي لكراتشي مهموماً محزوناً أقول في نفسي : يا ترى، ما الذي سيحدث لهذا الوطن، لماذا لا ينصرف الناس الى شؤونهم بشيء من حسن القصد، ولماذا لا يستطيعون أن يتعاونوا على الخير؟ لمَ هذا الشقاق وهذه الخلافات والمنازعات؟ ولم كل هذا الشر والحقد ؟ ان الناس كلهم مشغولون بتهديم بعضهم بعضاً . وقد كنت أبقى ثلاثة أيام او اربعة حتى أستفيق من هول ما كنت أرى في كراتشي . ثم كنت اقول في نفسي : لندع كراتشي وشأنها ، وها نحن هنا، ولنعملْ على تدريب الجيش . ولم يكن لي مهرب من تلك الأخيلة السود إلا الى الجد في العمل والا الى حض الجنود على مواصلة السعي .

كان عليّ – وانا القائد العام – ان اذهب في طلب حل المشاكل الى كراتشي . وكنت اطلب من اسكندر مرزا، وكان وكيل وزارة الدفاع، اذا كان يريد أن يحيل هذه المشاكل الى رئيس الوزراء . وكان دائماً يرى ان أذهب بنفسي لمقابلة رئيس الوزراء . فأصبح ذلك لي عملاً رتيباً متعباً : اولاً، حتى استطيع ان اقنع رئيس الوزراء بأن يقطع في الأمر ثم حتى اشرح لوكيل وزارة الدفاع خطة متابعة العمل . وفي بعض الأحيان كان اسكندر مرزا يحرص على ان يرجع مع رئيس الوزارة الى النظر في عدد من الأمور التي جرى البتّ فيها . كنت مرة عند رئيس الوزراء فابديت رغبة في أنه من الأوفق ان يكون وكيل وزارة الدفاع حاضراً معنا . فقال لي لياقت علي خان

(رئيس الوزراء) : « يمكنك أن تأتي به معك اذا شئت، ولكن يجب ان تعرف أنني لا احبه » . وفيما بعد كنت دائماً آتي بصحبة اسكندر مرزا فحسنت الصلة بينهما .

وفي عام ١٩٥١، حينما حشد الهنود على طول الحدود الفاصلة بيننا قوات كبيرة، أصبح لياقت علي خان كثير الميل الى خوض حرب، وكان يقول : « لقد سئمت تنقلات جنودهم النذيرة لنا بالشر . دعنا نفصل الأمر بيننا بالقتال » . فعرضت عليه ، قبل ان يحزم أمره على الحرب، أن يُدخل في حسابه رأي الذين يديرون دفة القتال ثم قلت : ان لدينا ثلاث عشْرةَ دبابة فيها من الوقود ما يكفي للسير بها أربعين او خمسين ساعة لمجابهة الجيش الهندي . ولم يكن رجال السياسة على هذا الرأي وحدهم، بل كان جنودنا معهم ايضاً، يتحرقون الى تصفية الحساب مع الهند . وكان واجبي ان ارد هؤلاء كلهم عن عزمهم . ولقد فعلت ، والحمد لله . كان رئيس الوزارة رجلاً حصيف الرأي بعيد النظر في كبريات الأمور وكان يردد النظر في ما له وما عليه في جميع المواقف في منجى من التأثر العاطفي . ولم يقطع قط أمراً بعجلة او ارتباك .

ومع الأيام ازداد اعجابي برئيس الوزراء ازدياداً عظيماً: كان له قلب لوذعي وكانت له جرأة نادرة، ولم يخرج به شيء عن طوره . وكان يقتدي بالقائد الأعظم محمد علي جناح في اخلاصه للوطن، وكان يعمل بصمت وهو راضٍ مطمئن . وكان يميل الى العزلة ــ وكل انسان في مثل موقفه هذا يميل الى العزلة ــ وفي بعض الأحيان كنت أجد في نفسي شعوراً بأن اعتماده عليَّ يزيد شيئاً فشيئاً . لقد كنت امحضه النصح في المشاكل التي كان يستشيرني في حلها . ولكنني لاحظت انه كان كثير التأثر بآراء جودري محمد علي .

وكان لياقت علي خان في أيامه الأخيرة يواجه تحديات من نواح كثيرة . ولما زاد تأثر السياسة بالنزعات الاقليمية وجد نفسه مضطراً الى ان يزيد اعتماده على جماعة اللاجئين . وكان التوتر في البنجاب يتعاظم بسبب الخصومة التي كانت تتعاظم بين نواب ممدوت وبين ميان ممتاز دولتانا .

أما الرابطة الاسلامية ــ وهي الحزب الحاكم ــ فكانت في حال شديدة من الاضطراب والارتباك . كانت القيادة العليا واللجنة العاملة في يد حفنة صغيرة من الناس ، ولم يكن لهذا الحزب بناء تنظيمي معين . والخلافات بين المقاطعات كانت قد بدأت تدب، بينما المطالب من باكستان الشرقية كانت تتوالى وتزداد إلحاحاً . وبدا لي وكأن الحوادث ستسبق لياقت علي خان . كان بصره قد أخذ يضعف ، وقد لاحظت أنه اذا اراد ان يقرأ ورقة امسك بها ثم جعلها على زاوية معينة . وكذلك كان اعوانه يتباطأون ويترددون في اتخاذ القرارات الحاسمة .

ويبدو لي، على كل حال، ان هذا التفكك كان قد بدأ قبل زمن، منذ أيام القائد الأعظم (محمد علي جناح)، على يد أناس مثل جودري خليق الزمان الذي كان يتحدى سلطة القائد الأعظم .

وبعد بضعة أشهر من محاكمة المشتركين في مؤامرة راولبندي اغتيل رئيس الوزراء بينما كان يلقي خطاباً في حفل عام، وكان ذلك في راولبندي نفسها في اليوم السادس عشر من شهر تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥١ . أما سبب الاغتيال فلم يعرف قط . في ذلك الحين كنت في احدى عيادات لندن أُداوى من الزُحار (الديزنطاريا) . ولقد كان مضى علي خمسُ سنوات او ستٌّ وانا اعاني هبوطاً في درجة الحرارة . وكانت قد اجريت لي عملية استئصال الزائدة الدودية، في عام ١٩٥١، ثم اصابني اضطراب في الجهاز الهضمي . واذكر ان حبيب ابراهيم رحيم تولا، مندوبنا السامي في لندن ، اتصل بي بالهاتف وانا في المستشفى ونقل اليَّ الخبر المفجع . وسقط عليَّ الخبر سقوط الصاعقة كأنه نعي شخص يخصني انا، لأنني كنت أكِنُّ للياقت علي خان احتراماً ومحبة . وكنت اعلم ايضاً ان موته كان خسارة عظيمة لبلادي .

وسَرعان ما ادركت انه ما من احد من زملاء الرئيس الراحل كان قادراً على ان يسد الثغرة التي ثلمها موته . وساءت الأحوال في جميع انحاء البلاد بسرعة . فشهدنا فصلاً محزناً من تاريخ بلادنا . واستمرت الحال البائسة على هذا المنوال بضع سنوات .

ولما رجعت الى باكستان اجتمعت بنفر من اعضاء الوزراة في كراتشي — برئيس الوزراء خاجا نظام الدين وجودري محمد علي ومشتاق احمد كرماني وغيرهم . لم يذكر أحد من هؤلاء لياقت علي خان ولم اسمع من احد منهم كلمة عطف او اسف . حتى الحاكم العام غلام محمد بدا لي وكأنه مثلهم لم يكن يدرك عظم الخسارة التي مُنِيَ بها الوطن بفقد رئيس قدير محنك على يد فاتك أثيم . غير انني صرت اتعجب من وجود اناس تبلغ القسوة وبرودة الدم فيهم الى هذا الحد . والذي يبدو ان كل واحد من هؤلاء كان يشعر في نفسه ان موت لياقت علي خان قد فسح له مجالاً ليرقى في مناصب الدولة، ذلك لأن انتهاء حياة الرئيس الراحل كانت بدءًا لحياتهم السياسية . فاشمأزت نفسي منهم وتأججت فيها الثورة عليهم . لعلي كنت فظاً في ما أقول، ولكن اتضح لي ان هؤلاء جميعاً كانوا يشعرون بأنه قد ازيح من طريقهم شخص لو بقي على قيد الحياة لظلوا هم كلهم في قبضة يده ولغابوا بعد ذلك وشيكاً عن مسرح الحياة السياسية . ان ميدان السياسة قد خلا لهم الآن ليسرحوا فيه ويمرحوا . ان اغتيال رئيس الوزراء قد آلم النفوس ايلاماً لا يوصف . ثم انتشرت في الجو ضروب الاشاعات وحامت الشكوك حول نفر من اعضاء الوزارة ومن ذوي المراتب العالية بأنهم كانوا ضالعين في الجريمة . وانا لم اصدق لحظة واحدة ان احد هؤلاء كان متصلاً بطريق مباشرة او غير مباشرة بالاغتيال، ولكنني اعلم ان السيدة لياقت علي خان لا تزال تعتقد ان الحكومة لم تبدِ جُهداً في البحث عن ملابسات الاغتيال ولا هي حاولت ان تناقش المجرمين الحساب . ورأيت التقرير الذي رفعه خبير استدعي من سكوتلنديارد (دائرة البحوث الجنائية في بريطانيا) ولم اجد فيه قرينة تدل إلا على ان الجريمة كانت من عمل فرد واحد . ولو كان ثمة تآمر او دسٌ لكشف عنه بلا ريب . ان امثال هذه الأمور لا تخفى طويلاً .

كنت اعتقد في ذلك الحين ان السيد لياقت علي خان سيكون زعيماً مِدْرَهاً وقائداً نشيطاً للبلاد . وكنت آمل ان يفرض نفوذه ويسحق جميع الدسائس . ومن المؤسف حقاً أنه لم يعش طويلاً حتى يستطيع ان يقود البلاد ويوجهها التوجيه السوي .

— ٣ —

كلا هذين الحادثين المؤسفين : مؤامرة راولبندي واغتيال رئيس الوزارة، حدثا في الأشهر القليلة الأولى من اضطلاعي بمنصب القائد العام . وقد بدأتُ اعداد العدة لتنظيم الجيش بعد كشف موامرة راولبندي مباشرة . ان الفوضى السياسية التي تلت مقتل رئيس الوزراء جعلتني على يقين بأننا لا ينبغي أن نضيع وقتاً لأعادة بناء الجيش بناءً صحيحاً، ذلك الجيش الذي هو الاداة الوحيدة للابقاء على البلاد موحدة وللدفاع عنها في وجه كل عدوان . وكانت الهند تنظر الى هذه التطورات المؤسفة بعين الرضا . وقد علمت فيما بعد من الشيخ عبدالله ان البنديت نهرو قد أخبره بأن باكستان ستتفسخ في مدى عامين . وكان البانديت نهرو يحاول في ذلك الحين ان يصل الى اتفاق مع الشيخ عبدالله باعتبار ان باكستان ستزول من الوجود ككيان سياسي في وقت قريب ...

ان جميع المؤسسات التي كنا قد ورثناها من أيام ما قبل الاستقلال وجميع تلك التي كنا نحن قد اقمناها بعد الاستقلال كانت كلها تتحطم واحدة بعد واحدة . كان الناس قد اخذوا يفقدون الحماسة التي أبدَوْها بادىء ذي بدء، اذ وجدوا أنفسهم محاطين بالمشاكل من غير ان يكون ثمة احد يولي تلك المشاكل عناية صادقة . لقد كان الجميع مشغولين بتمثيل ادوارهم في تلك المأساة السياسية المبكية المضحكة . فما من جهاز اداري في البلاد إلاّ اسْتُغِلّ لاغراض سياسية ذاتية .

كل هذا كان يشدد من عزائمي للابقاء على الجيش بعيداً عن السياسة . ومعَ ان كبار الضباط كانوا على علم بما يجري في ميدان السياسة، فأني لم اكن اسمح لهم بمناقشة الأمور السياسية .

واول عمل من الأعمال التي قمت بها، وانا قائد عام للجيش، أنني انشأت مجلس التخطيط الذي أصبح الرئيس فيه الجنرال يحي نائب رئيس الأركان العامة . وقد كنت اعهد الى هذا المجلس بعدد من المهمات لدراستها.

ولم يكن احد منّا يوفّر لنفسه أو يدّخر وسعاً، اذ قبل ان ينتهيَ العمل الذي يكون مكبّاً عليه، يلفت نظره عمل آخر مستجدّ .

كان سلاحنا الأساسي الانسان ذاته . وهذا ما كنت احرص على أن يعرفه زملائي . كان علينا قبل كل شيء ان نحل مشاكله وان نزيل العوائق من طريقه ، سواء أكانت تلك العوائق شخصية او مسلكية، قبل ان يصبح لهذا السلاح قدرة فعالة . كان علينا ان نهيىء له ظروفاً ملائمة لمزاولة حياته العسكرية: علينا ان نرى فيه القدرة الخلاقة، وان نمكنه من تعليم اولاده ومن الحصول على اسباب العلاج الطبي، والحصول على الطعام واللباس والمسكن. وكلما قل قلقه من هذه الناحية زادت رغبته في عمله وزادت كفايته الفعالة . ومع انه مضى عليّ وقت غير قصير قبل ان استطيع حل المشاكل المالية التي سبق لي ان ذكرتها، فاننا خطونا خطوات واسعة في انشاء حقول للزراعة ولتربية الأنعام الحلوبة، كما استنبطنا الطرق الناجعة لتربية المواشي من الغنم والبقر . وكذلك أنشأنا مراكز لتحسين نسل الخيل . وهكذا استطعنا ان نعد طعاماً صحيحاً كافياً لكل فرد من افراد الجيش . ثم انشأنا مراكز طبية ومستشفيات جديدة وجعلنا فيها اطباء وممرضات من ذوي الكفاية والخبرة، وبذلت عناية فائقة بالمحاربين القدماء وبعيالهم اذ اخذنا ننفق عليهم من المبالغ المتجمّعة من استثمار الأموال التي كانت قد رُصِدَتْ، بعد الحرب (العالمية الثانية) وقبل التقسيم، للقيام بالمشاريع الإنشائية . فحتى عام ١٩٦٤ كان يُنفَقُ على المحاربين القدماء وعيالهم، في سبيل التعليم والترفيه اكثر من مليونين ونصف مليون من الروبيات في كل عام . ولكي نستطيع اجتذاب الشبان اقمنا عدداً من الكليات والمدارس العسكرية لتأهيل الجنود . ثم انشأنا سلسلة من المدارس العامة لاعداد الطلاب لتلك المدارس العسكرية . ولقد كان لهذه الاصلاحات تأثير كبير مباشر في ازدياد عدد المجندين وفي رفع الروح المعنوي فيهم .

كان همي الأول على كل حال تدريب الجيش على أسس صحيحة . كان العمل يجري بشكل رتيب جداً وبارهاق شديد، وكنا نطلب من الموظفين

عملاً كثيراً لا نهاية له؛ وكثيراً ما كان هؤلاء يجهلون الغاية مما كانوا يعملون، ولكنهم كانوا يطيعون ويتقيدون بالأوامر . فهل كان هذا هو الطريق الأمثل ليعطونا أفضل ما كانوا يستطيعون القيام به ؟ كان النظام الذي نتبعه والقواعد التي نسير عليها لا تزال تتفق مع حاجاتنا كما كانت في اثناء الحرب العالمية، ولكن تلك كلها اصبحت عتيقة المنوال . فالجيش مثلاً لم يكن منظماً على اساس يمكنه من ان يدافع عن البلاد، بل كانت الغاية من تنظيمه ان يكون قوة متحركة للعمل في الحملات على البلاد الأجنبية . ذلك كان امراً معقولاً في أيام الجيش الهندي القديم يوم كانت الغاية من هذا الجيش ان يكون عنصراً مساعداً للجيش البريطاني في تحقيق المصالح البريطانية والمحافظة عليها .

وقد ورثنا نحن من ايام الاستعمار البريطاني ست فرق من المشاة وكتيبة مدرعة وعدداً قليلاً من المنشآت العسكرية ومراكز التدريب . ذلك هو كل ما كنا نملك يوم نلنا الاستقلال . وربما راعتك هذه الأعداد وانت تقرأها على الورق، والحقيقة ان ما كنا نملك يومذاك لم يزد على تشكيلات عسكرية مشوهة ووحدات تنقص معداتها نقصاً فاضحاً . ولما رفضت الهند ان تعطينا نصيبنا من السلاح والعتاد والمؤن (لأن هذه كانت كلها مخزونة في المناطق التي أصبحت تحت الحكم الهندي عند التقسيم) زادت بذلك مشاكلنا وتعقدت.

وكانت قيادات الجيش، بعد الحرب العالمية الأولى، قد قامت ببحوث واسعة وبدلت تنظيماتها تبديلاً يتفق مع الأسلحة الجديدة التي كانت قد ظهرت ومع متطلبات الزمن . اما نحن فلم نستطع ان نفعل شيئاً بعد استقلالنا مباشرة لأن مشاكلنا الأخرى كانت اكثر إلحاحاً . وفيما عدا الأسس التي ظللنا نجري عليها زمناً ، والتي كانت قد اصبحت عتيقة بالية، كنا نعاني نقصاً كبيراً في وسائل التدريب وفي المؤن والتجهيزات . ثم أن خزينة البلاد كانت عاجزة عن القيام بالنفقات اللازمة لسد النقص في انشاء الوحدات العسكرية الضرورية ولاعادة النظر في تنظيم الجيش وتسليحه . وبدأت أنعم النظر في بناء وحدات الميدان وتنظيمها حتى أجعلها متعادلة الأجزاء ولأزيد سرعة تحركها وليكون لديها ذخيرة وافرة . ولجأت الى التقليل من عدد الجنود حيث

وجدت ذلك ممكناً . وفي الوقت نفسه، اعدنا النظر في نظام مدارسنا (الحربية) ومراكز التدريب والمستودعات والتموين والتجهيز . وفي هذه الناحية حقق مجلس التخطيط فوائد جليلة . كان مجلس التخطيط يدرس المشاكل دراسة تحليلية ثم يرفع اليّ الاقتراحات مباشرة، وهكذا استطعنا أن نقضي على العمل الرتيب المرهق وعلى الشكليات المعقدة التي كانت المعاملات والمراسلات تتبعها في تنقلها بين دوائر الوزارة .

واول ناحية من نواحي اعادة تنظيم الجيش كانت في الانتقال من التأكيد على المعرفة الفنية للحرب الى فهم أساليب القتال . فالمهم هو تنمية المقدرة على تطبيق مبادىء الحرب : وضع الخطط وادارة المعارك .

اما نظام الحرب الذي ورثناه من ايام الاستعمار فلم يكن فيه الا جانب يسير من الابتكار والابداع، فالولاء كان قد أصبح مرادفاً للطاعة العمياء، اللهم الا محاولات يسيرة من التأمل والنقد . وقد كان المقصود من كل هذا النظام المتعلق بالتدريب والترقية «انتاج» جنود مطبوعين بطابع واحد . ويجب ألاّ نستغرب اذا لم نرَ ابتكاراً او شيئاً جديداً على الاقل يظهر في أثناء مراحل هذا التدريب وهذه الترقيات . وأسوأ من هذا اننا كنا نعتمد المذاهب الحربية وأساليب القتال المستوردة من البلاد الأجنبية اعتماداً كلياً . ومما كنا نلاحظه بأسىً، فيما يتعلق بأساليب تدريبنا، ان رجالنا المعروفين بأنهم ولدوا قناصين كانوا يصبحون، بعد ان يقضوا ستة أشهر في الجيش، جنوداً عاجزين عن مزاولة فنون الحرب . لقد كانوا، في تلك الأشهر الستة، يفقدون سعة حيلتهم ومرونتهم وبراعتهم فلا يحسنون بعدها فن الحرب . فكأننا كنا نقتل فيهم كل ما كانوا قد أُوتوا من براعة ومهارة .

كان ضباطنا على جانب عظيم من الهمة والذكاء، ولكن كانت تنقصهم الرأفة والعاطفة، فكانت النتيجة ان صلاتهم بجندهم كانت قائمة على قاعدة جافية من الإمرة والطاعة . وخطر لي ايضاً ان نتبنى مبدأ لضم عدد من الضباط البارزين الى مهن أخرى على امل ان يكتسبوا جانباً جديداً من الاختبار وسَعة الأفق . وعلمت أن جميع الخطط التي يمكن ان نطورها لاعادة تنظيم

الجيش يجب أن تكون ملائمة لطبيعة عمل الجيش وللأحوال الجغرافية لأبناء البلاد ولخصائصهم القومية ولمزاجهم أيضاً، بالاضافة الى ان تكون تلك الخطط قائمة على نظرية صحيحة . وفوق ذلك فان جميع آرائنا ومؤسساتنا يجب ان تكون ضمن طاقتنا . فالغاية هي أن نقيم توازناً بين أجزاء الجيش ونزيد في الذخيرة وفي كفاية جنودنا في المعارك بأقل ما يمكن من النفقات .

وقد درسنا الأسس المتعلقة بالعمليات الحربية وبالفن العسكري لاعادة تنظيم الجيش درساً وافياً شاملاً لنصل الى عناصر جديدة في فن الخطط وفي تنظيم الجيش . وكل عنصر من هذه العناصر خضع بين ايدينا لاختبار أساسي في احوال قاسية وواقعية في الوقت نفسه . وكل اصلاح تطور تحت انظارنا بطريقة تجريبية ثم صيغ في شكله النهائي على أساس النتائج التي حصلنا عليها في اثناء التجارب الحقيقية .

كان الجيش البريطاني يعتمد في تجهيزه على مصانع حربية ضخمة تنتج له الذخائر والأسلحة . أما نحن فكان علينا ان نتعلم ان نعمل بما لدينا من موارد محدودة في كل شيء . لقد جعلنا فرقة المشاة اسرع حركة واسرع تنقلاً، وبالتالي اعظم فعالية، ولو ان بناءها الاساسي ظل على حاله كما كان، ذلك لأننا كنا لا نزال نعتمد الأسلحةَ المألوفة في ذلك الحين . ولقد زادت طاقة الفرقة من اطلاق النار نحو تسعة أطنان في الدقيقة، باعتبار اطلاق جميع الاسلحة للنار معاً بالمعدل المألوف . وقد حققنا شيئاً من الوفر في التقليل من موظفي الادارة ثم استطعنا ان نزيد في قدرة الفرقة على الحركة بالاستغناء عن عدد من التجهيزات التي ليست ضرورية، وذلك باستخدام وسائل للشحن اكثر اقتصاداً . وبفضل هـذه التبديلات غدت قوة المشاة اشد فتكاً واسرع . نعم، هذا الاصلاح اقتضى وقتاً طويلاً، ولكنني لا ازال اذكر نشوة الفرح التي تتولاني وانا اشهد الكتيبة التي انشأناها، على سبيل التجربة، بقيادة كِل نواز . تلك التجربة قررت التنظيم المقبل لجميع وحدات الجيش . فالنظرية الاساسية هي ان يكون الدفاع عن موقع او الهجوم عليه

قائماً على قوة النار لا على اجساد البشر . وبذا نبدو وكأننا اخذنا باسلوب للحرب غير مهدد، وعلى نطاق واسع .

اما اساليب مراكز التدريب فكانت قديمة ايضاً لا تصلح لهذا الزمن . ولم نكن قد أخذنا بعدُ بالأساليب التي استجدت بعد الحرب الأخيرة . والصعوبة الكبرى (التي كانت تعترضنا في الاصلاح) ان كل مركز تدريب كان قد صمم على ان يكون مستقلاً بنفسه في عمل كل ما يحتاج اليه الجيش . وقد ادّى ذلك الى انواع غير متناسقة من النتاج والى تبديد جهود المتمرنين على الأعمال . والمشرفون على هذه المراكز كان ينتظر منهم ان يشرفوا على امور كانوا هم أنفسهم لا يعرفون عنها الا القليل . ثم ان وجود سلسلة من المراكز الصغيرة زاد ، بلا ريب، في الأعمال التي كانت من قبل كثيرة متراكمة وقليلة الجدوى . من اجل ذلك قررت ان اوحّد التمرين على هذه الأعمال : جمعت المراكز الصغيرة في وَحَدات كبيرة حباً بالتوفير واتخذت لذلك اساساً هو نوع الصناعات في هذه المراكز والمتطلبات العامة من هذه المراكز نفسها . فما كان من الصناعات يحتاج الى براعة فائقة وقدرة فنية وجهد كبير، عهد بالاشراف على التمرين فيه الى من هم أصلح الناس للبلوغ به الى هذه الغاية .

ومن هنا نبتت فكرة ضم بعض الوحدات العسكرية الى بعض باعتبار تقاليدها وطبقاتها والمناطق التي تنتمي اليها . فمن نتائج ذلك اصبحت وحدة البلوج ووحدة البنجاب الثامنة ووحدة بهاولبور وحدة جديدة واحدة هي وحدة البلوج . وكذلك الوحدة الجديدة لقوة الحدود ضمت الى نفسها رماة الحدود ووحدة البتان والوحدة القديمة لقوات الحدود . ثم ان الوحدات الأولى والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة البنجابية أصبحت الوحدة البنجابية الجديدة . اما الوحدة التي كانت قد انشئت حديثاً في البنغال الشرقية فقد ابقيت بكيانها وبتشكلها . ولقد كنت اعلم ان هذه التغييرات ستثير الاعتراضات والاحتجاجات . ان الوحدات القديمة التي خسرت كياناتها لم يكن رجالها مسرورين، وهذا امر معقول . ولكننا استطعنا بالأناة

والصبر ان ننجح في اقناع الضباط بالنظريات الجديدة . ويتحتم علي ان اقول ان الضباط قد استجابوا (لهذه النظريات الجديدة) استجابة فائقة بعد ان تخلوا عن شكوكهم السابقة، فكانت النتائج فوق كل ما كنا نأمل . والفضل في ذلك كله يرجع الى الضباط والجنود والى روحهم العالية في التسامح والتكيف لمقتضيات البيئة المتطورة، وخصوصاً فيما يتعلق بمسائل دقيقة من العادات والتقاليد الموروثة وبأزياء الملابس .

في هذه الأثناء كان نظام التدريب كله يخضع لتبديل اساسي . فقد نُقحت كتب التعليمات كما بدل ترتيب المنشآت حتى تستجيب لمطالب انتاج اوفر واسرع . ان الجوانب النظرية والعملية للتدريب كانت تعالج بأوجه من المعالجة لا صلة لاحدها بالآخر . لقد جمعنا نحن التدريب الصناعي والتدريب العسكري في سلك واحد . قد ينسى بعض الناس ان التدريب العملي (في الجندية) والمعرفة لا يمكن الحصول عليهما الا بالخدمة، وان الاختبار يتغلب على الصعاب؛ فان محور دولاب الجهاز الحربي والتكنيكي لا يمكن الاستعاضة عنه بدراسات نظرية محضٍ او تدريب جامعي مستقل . وقدرنا شيئاً فشيئاً على ان نصل الى التوازن الصحيح بين التعليم الجامعي وبين التدريب العملي في الجيش . ولقد حمل الضباط في جميع المراتب التي كانوا فيها تبعة الاشراف على تدريب الذين كانوا تحت امرتهم .

ومن صعوبات نظام التدريب عندنا أننا كنا نحاول تدريب الضباط الأحداث على جميع مستويات القيادة بالاضافة الى اننا كنا نتيح لكل فرد منهم التخصص في الموضوع او في السلاح الذي يؤهل نفسه له . وكان على الضابط قبل كل خطوة نحو الترقية ان يعود حيناً الى الدراسة . وهذا حول الوحدة الى معسكر مؤقت واضاع على الضباط جانباً جوهرياً من فائدة وجودهم في الخدمة الفعلية، تلك الخدمة التي هي في الحقيقة القسم الأساسي من تدريبهم .

أما وسائل التحركات العسكرية التي كانت بتصرف جيشنا فلم يكن لنا منها في مطلع حياتنا في الاستقلال شيء يذكر . على اننا نجحنا فيما بعد في

التنسيق بين الآراء والمذاهب وبين الوسائل التي يمكن ان تقتضيها كل حرب قد نتعرض لها، من حيث نوع تلك الحرب ومن حيث المدة التي تدوم فيها . وكان جل اعتمادنا في ذلك على موارد الثروة القومية وعلى استغلال القوى الكامنة في القطاعات الصالحة للدفاع ولأن تكون مركزاً للتجارة معاً . وقد بذلت الجهود للحصول على توحيد للانماط اكبر في الانتاج للاشياء التي تتطلبها القوات المسلحة، كما عدلت شروط ذلك حيث تقتضي الحاجة للملاءمة بين القدرات المحلية وبين قوانين الصنعة . وكذلك أعيد النظر في تنظيم المنشآت والمستودعات الضرورية للتحركات العسكرية، وفي بنائها ايضاً، للملاءمة بينها وبين الحاجات الراهنة والحاجات المقبلة او المحتملة لجيش الميدان الذي كان قد اعيد تنظيمه .

كل هذا العمل المتصل بتنظيم الجيش قد نفذ على ضوء مبادىء اساسية معينة تتعلق بالدفاع . وكان همنا الأول الدفاع عن باكستان ضد كل اعتداء محتمل من جانب الهند . ولقد كنا نعلم ان الحرب ضد الهند ستكون حرباً قومية بكل معنى الكلمة، وان الهند ترمي الى التوسُّع والسيطرة وبسط النفوذ . وعلى هذا كانت الهند تعد باكستان عدوها الأول . اما هدفنا نحن من الدفاع فلم يكن احتلال الهند لأن ذلك يكون نقضاً صريحاً لفكرة التقسيم (التي طلبناها نحن). وانما كان هدفنا ان نجعل الهند تدرك ان لا جدوى لها من مناصبتنا العداء .

ان قوى الهند العسكرية ستظل دائماً أكبر من قوانا . فهدفنا ان ننشىء قوة رادعة ذات قدرة هجومية ودفاعية كافية، كافية على الأقل لأن تشل هجوم الجيش علينا . والهند تستطيع ان توجه قواتها نحو حدودنا بغير انذار، فعلينا اذن ان يكون لنا جيش على أهبة الاستعداد لينزل الى الميدان بعد لحظات من صدور الأوامر اليه . وفي الأحوال التي نحيا نحن فيها لا نكاد نجد معنى لجيش موزع في المناطق المختلفة . ثم ان تجييش جيش وتنظيمه من اجل مثل هذه الغاية يقتضي وقتاً طويلاً جداً .

وكان لنا في ذلك كفاح مرير امتد عدة سنوات . ولكن في آخر الأمر استطعنا ان نعد جيشاً واعياً كفوءاً قادراً على الوقوف في وجه كل تحدّ . ان

النظرية الجديدة التي استنبطناها للقتال، واعادة تعليم الضباط والجند وتدريبهم، كل ذلك قد جعل من الجيش الباكستاني قوة يحسب لها الحساب؛ ثم جعله قادراً على ان ينازل جيشاً اكثر منه عدداً وعُدة اضعافاً كثيرة . وبرغم تقلب صروف الدهر وبرغم الضغط الذي تولده الأحداث السياسية، فان الجيش الباكستاني قد ظل محتفظاً بتقاليده الوطنية . ثم تطور تدريجاً حتى أصبح اداة استقرار في حياة الوطن . ورجائي واعتقادي انه سيظل الى الأبد كذلك : اداة ماضية وقوة يُعْتَدُّ بها في السلم والحرب .

ان هذا يجب الا يعني انني بينما كنت ابني جيش باكستان (البري) كنت اتجاهل اخويه : الاسطول البحري وقوة الطيران، فقد كان لي جهد كبير في بنائهما حتى اصبحا على ما هما عليه الآن . ان تطوير الطيران الحربي في باكستان كان من اكبر همي لأن الدفاع عن باكستان هو في اساسه دفاع بري–جوي كما هي الحال في جميع البلاد القارية البعيدة عن البحار .

٥

السياسة (١٩٤٨ - ١٩٥٠)

لقد خضنا نهراً من الدماء حتى أدركنا الاستقلال .

كان الناس يُقتلعون من جذورهم اقتلاعاً ثم يشردون ويشتتون كاوراق الشجر تذروها رياح التعصب الذميم والغرور الطائش . كانوا يداسون ثم يسحقون تحت اقدام الهوس الديني . مئات الالوف من الرجال والنساء والاطفال كانوا يذبحون وتقطع اوصالهم، فغرقت شبه القارة الهندية في بحار من دماء الحرب الاهلية وما كان الذي وقانا وحفظنا إلا ذلك الفيض من ايمان شعبنا بما قدره الله لنا، ايماننا بمستقبلنا وبالمثل الاعلى الذي حرصنا على نيله وذلك ان يكون لنا وطن خاص بنا .

ما زال موقف الهند من باكستان عدائياً صلباً . فقد ارادت ان تقتلنا في مهدنا يوم ولدنا . لقد ابت علينا ما كان نصيبنا من الموارد المالية ثم خانت العهد الذي قطعته لنا فلم تبعث الينا بما كان نصيبنا من المؤن والمعدات . ثم انها شغلتنا بالحرب من اجل كشمير . وحينما صدر الامر بوقف اطلاق النار كان علينا ان ندافع عن حدود تمتد خمسمائة ميل على ارض غاية في الوعورة . واتخذت الهند منا موقف العدوان المستمر فكان علينا ان نستنزف مواردنا المحدودة لكي نجيش جيشاً ونمده بما يحتاج اليه من سلاح وعتاد ليكون قادراً على كبح اطماع الهند .

اما في المجال السياسي فلم يكن لنا دستور يلائم حياتنا ويقوّم مسالكنا .

كنا نعمل في حياتنا السياسية بموجب قانون الاستقلال الهندي لعام ١٩٤٧ . ولما كان الرابطة الإسلامية (الحزب الحاكم يومذاك) كثرة في المجلس التشريعي المركزي، فان الحكومة كان بامكانها ان تصرف الامور . لكن القائد الأعظم (محمد علي جناح) الذي عمل على تأسيس باكستان باخلاص لا يدانى انتقل الى رحمة الله سنة ١٩٤٨ قبل ان يضع للبلاد دستوراً . فلو كان قد سن دستوراً وهو على قيد الحياة لتقبله منه الناس اجمعين .

اما لياقت علي خان الذي خلف القائد الاعظم فبدلاً من ان يكمل الطريق في وضع الدستور ويثبت اركان حزبه في العاصمة فإنه شرع في الانتخابات العامة في المقاطعات لسبب لا اعرف كنهه . ولعل الذي ثبط عزمه عن الاهتمام بسن الدستور هو ذلك الفتور الذي استقبل به الناس التقرير الذي وضعته اللجنة الاولى للمبادىء الاساسية . واظن انهم قالوا له يومذاك انه كان بامكانه ان يفوز بالاغلبية في المقاطعات وعندئذ يستطيع ان يحوز كثرة في العاصمة . ولكن مركزه ضعف كثيراً بنتيجة الاوضاع السياسية التي كانت سائدة يومذاك في البنجاب . فقد كان لياقت علي خان قد قرر ان ينصر ميان ممتاز دولتانا — رئيس وزراء الاقليم حينئذ — ضد نواب ممدوت(١) بسبب مخالفات قانونية وذلك بموجب قانون تجريد الاهلية لتولي المناصب الحكومية والتمثيلية (٢) . وقد عملت الصحف على تضخيم ذلك كله وخلقت حول لياقت علي خان جواً عدائياً . واثار خصوم لياقت علي خان ومعهم الصحف حملة شديدة على زوجته — وكانت، بلا ريب سيدة فاضلة، اذ كانت تعمل جاهدة على تحسين حال المرأة حتى تبلغ حقها في مساواة الرجل كي تستطيع ان تؤديَ قسطها في خدمة المجتمع . على ان القصد الحقيقي من مهاجمتها كان احراج موقف زوجها لا غير .

ان الذين جاءوا الى منصب رئيس الوزراء بعد لياقت علي خان لم يكونوا على مستوى التبعة . انهم لم يكونوا يدركون حقيقة المشاكل التي كانت تواجه البلاد،

---

1 — Chief Minister of West Punjab Province.

2 — PRODA = Public and Representative Offices Disqualification Act 1949.

ولم تكن لهم الجرأة على حل تلك المشاكل لو كانوا يدركون حقيقتها . وكان كلما جاء واحد منهم زاد في تلك الفوضى التي كانت تتخبط بها البلاد من قبل، اذ كان كل واحد منهم يجرب اسلوباً جديداً للحكم . ولقد كانت تلك الاساليب كلها غير قابلة للتطبيق، فبدأت البلاد تنحدر بسرعة نحو الفوضى . وضعفت سلطة الحكومة المركزية تدريجاً وفقدت القدرة على تصريف امور الدولة بعاملين احدهما الضغط السياسي المتوالي والذي كان يقوم به محترفو السياسة في مجلس النواب ، وثانيهما القوة النسبية المتزايدة لحكومات الاقاليم، تلك الحكومات التي كانت في الواقع تمسك بخناق الحكومة المركزية . ووقعت السلطة المركزية في حيرة من جراء المطالب المتناقضة لتلك الاقاليم، اذ كان بامكان اي اقليمين ان يتواطئا على ارغام الحكومة المركزية على النزول عند مشيئتهما .

كانت الفترة التي مرت بين مقتل لياقت علي خان وبين عام ١٩٥٨ فترةً عصيبة قاسية . لم تكن الحكومة المركزية في نزاع دائم مع حكومات الأقاليم فحسب، بل كانت الدسائس تحاك في قلب الحكومة المركزية نفسها ايضاً : موظف مدني كان قد أصبح وزيراً للمالية في بدء عهد الاستقلال يُرقي نفسه لمنصب « الحاكم العام » ؛ وموظف آخر جعل من نفسه بين ليلة وضحاها وزيراً للمالية . ولم يكن ذلك ليتطلب اكثر من ان يبدل الموظف رقعة على باب غرفته... وكان محترفو السياسة يعوّلون بطبيعة الحال على رجال الادارة . ولكن سرعان ما اصبح للاقوياء من رجال الادارة انفسهم مطامح سياسية ايضاً . وبدا ان كلاً من هؤلاء كان يحاول ان يحيط نفسه بعديد من الانصار ثم يحصر همه في الوصول الى مطامعه الشخصية ولو انتهت البلاد بذلك الى حافة الهاوية .

وبلغ الفساد مداه في عام ١٩٥٤ حينما تذرع الحاكم العام غلام محمد بحجة تدهور الاحوال الاقتصادية والاضطرابات في البنجاب ليقيل وزارة خاجا ناظم الدين . وبينما كان خاجا ناظم الدين مشغولاً بمحاولات يائسة لتجميع الاغلبية في مجلس النواب او كان – كما قيل – يتضرع الى ملكة انكلترة لتنقذه،



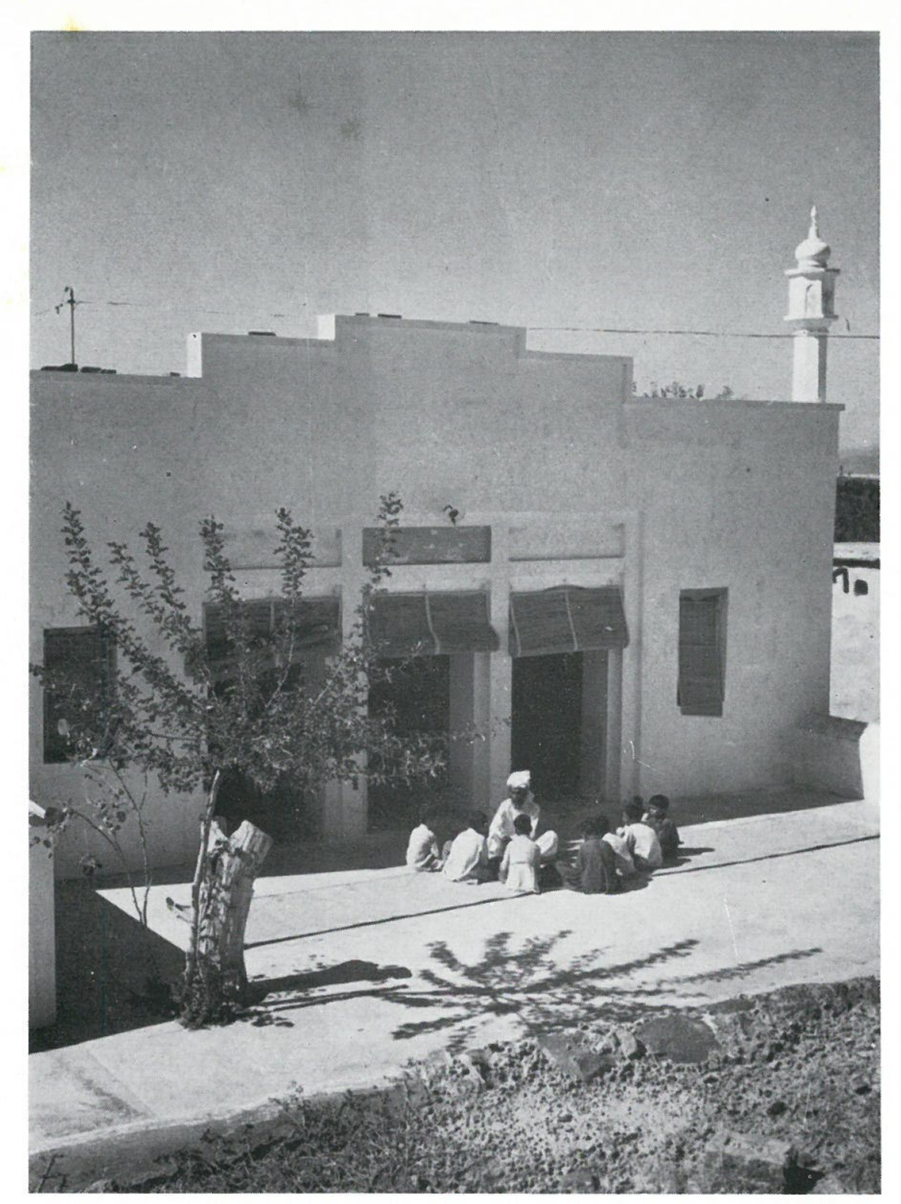


٥. منظران للمنزل الذي كان يقيم به المؤلف في ريحانة

فاجأه الحاكم العام بتعيين محمد علي بوكرا رئيساً للوزارة . وقد قبل نفر من الذين كانوا وزراء في وزارته ان يتولـَوْا الوزارة في وزارة محمد علي بوكرا بلا إحجام، ان لم نقل بلهف . وبدأ محمد علي بوكرا حياته في هذه الوزارة في كنف غلام محمد . ولما نالت وزارته الثقة فكر في ان يتخلص من سيطرة الحاكم العام . وقد شجعه نفر من امثال فضل الرحمن وهاشم كزدار وعبد الستار بيرزاده على ان يثبت وجوده ويفرض نفسه . وكانوا يقولون له : انك ان لم تفعل ذلك لاقيتَ مصير من سبقك . وقد ظن هؤلاء ان علاج هذه الحال لا يكون الا بالحدّ من سلطة الحاكم العام إذ لا يتسنى هذا الا بتعديل قانون الاستقلال الهندي لعام ١٩٤٧ .

انني لا ازال اذكر ذلك بوضوح، فقد اتفق ان كنت في ذلك اليوم في كراتشي، فقصدت رئيس الوزراء لأكلمه في بعض الشؤون . وشعرت يومذاك بحركة دائمة يروح الناس من حوله ويَفِدون ويدخلون ويخرجون؛ ثم تبين لي ان من الصعوبة بمكان ان ابحث مع رئيس الوزراء في امر، وما كان البحث معه في يوم من الايام سهلاً . ومن الغريب انه كان في مثل تلك الغمرة من المواقف الجادّة يرفع، مثلاً، قلماً او شيئاً ما من صدر زائريه ويسأله : « من اين اشتريت هذا ؟ » لقد كان كالطفل في امور كهذه، بقطع النظر عن هذه النزعة الطفولية . كانت حول قصره حركة غريبة تملأ الجو، فسألته عن سبب هذه الحركة الغريبة . فلقد كنت اعرف ان اولئك الذين كانوا حوله ليسوا من الذين يتعجلون فعل الخير . فأخبرني بكل هدوء ان زملاءه يرغبون في تعديل قانون الاستقلال الهندي كي يتاح لهم الحدّ من سلطة الحاكم العام .

وفي منتصف الليل طُبعت توصية بهذا الشأن ثم وضعت نسخة منها في صندوق كل نائب في المجلس الوطني . واجتمع المجلس في الصباح في جلسة اعمال تشريعية قبل موعد انعقاد الجلسات العادية ثم طلب الاعضاء الغاء البنود ٩، ١٠، ١٠أ، ١٠ ب و١٧ من قانون الاستقلال الهندي، وهكذا جُرِّد الحاكم العام من حقه الذي خوله السلطة على إقالة وزارة ناظم الدين . واستُدعي باقرار التوصية ثم جرى التصويت عليها في مدى عشر دقائق فقبلت . كان



٦. مسجد ريحانة حيث تعلم المؤلف تلاوة القرآن الكريم

الحاكم العام في ذلك الحين في مدينة ابوت أباد يقضي فترة نقاهة بعد مرض ألمّ به .

وذكرت ذلك مرة للمرحوم مولوي تميز الدين خان، وكان في حينه رئيساً لمجلس النواب، وقلت له : انكم تكثرون الكلام على الاخلاق السياسية . فما تقول في تعديل الدستور من غير ان تخبروا الحاكم العام الذي كان في البلاد آنذاك والذي كان قد عين – فيما ارجح – بأغلبية الاصوات في الجمعية ؟ فان لم تكونوا راضين عنه فقد كان بامكانكم ان تخلعوه . ولكن لم تكن لكم الشجاعة الأدبية لتفعلوا ذلك . وبدلاً من ذلك لجأتم الى الخديعة والكيد . والتعديل لم يَعْنِ مجرد الحد من سلطة فرد، وانما ادّى الى تحطيم السلطة نفسها » . فاجابني تميز الدين بأن « مثل هذه الأمور لا تخـلو من سوابق » . فقلت : « وكذلك أحوال المجرمين لا تخلو من سوابق ، ولكنك بهذا المقياس لا تستطيع ان تُبَرّئ المجرمين » .

لم يكن غلام محمد بالرجل المتخاذل الذي ينام على الضيم، فقد كان قوي الشكيمة شديد العراك ، لا يخشى احداً، وكان يومذاك مريضاً، وكان كلامه لا يكاد يفهم . ولا بد من ان يكون قد قال في نفسه : « لا بأس، اذا كان هذا الذي بدر منكم تحدياً، فانني سأرد لكم الصاع صاعين » .

على اثر ذلك ذهبت الى الولايات المتحدة مع رئيس الوزراء محمد علي بوكرا ومعنا السير ظفرالله خان وجودهري محمد علي . وتلقى رئيس الوزراء رسالة من الحاكم العام تطلب منه الرجوع الى باكستان فوراً . وشعرت ان عاصفة ستهب وشيكاً ؛ ادركت ان الشيخ سيشنها حرباً شعواء وانه سيقيل رئيس الوزراء . وتولّت الحيرة رئيسَ الوزراء ايضاً فألغى رحلته الى كندا . ثم عزمنا نحن ايضاً على ان نعود بأسرع ما يمكن . ولما وصلنا الى لندن لم نجد في ذلك اليوم طائرة متجهة شرقاً ، فلم يكن بد من ان نستأجر طائرة خاصة نرجع بها الى كراتشي .

وفي مطار لندن وردني خبر بأن الحاكم العام يريد محادثتي بالتلفون . ولم استطع ان افهم ما كان يقول فأعطيت سماعة التلفون الى اسكندر مرزا . وكلما

استطعنا ان نتبيّنه من الحديث انه كان عليّ أنا ان اعود الى باكستان فوراً، ولم تكن له رغبة في عودة احد غيري . وزاد قلق رئيس الوزراء مما سيحدث له بعد رجوعه . وبعد جُهد جهيد اقنعته بان يرافقنا في العودة الى الوطن . وكان يسألني دائماً سؤالاً واحداً : « اتضمن لي اذا عدت الا يُلقى القبض علي ؟ » لم استطع ان اضمن له شيئاً من ذلك، ولكنني كنت اقول له ان ذلك مستبعد . فيعيد علي السؤال قائلاً: « واذا أُلقي القبض عليك انت ايضاً ؟ » فاقول له: « لا بأس، فستكون حينئذٍ في صحبتي »...

وفي اثناء الطريق قلت لاسكندر مرزا ولجودهري محمد علي : « ليس من الحكمة ان نأخذ رئيس الوزراء معنا لمقابلة الحاكم العام مباشرة بعد وصولنا الى كراتشي : ان المقابلة بينهما قد تخلق وضعاً حرجاً » . ثم اتفقنا على ان يذهب بعضنا الى بيت الحاكم العام ويقنع الشيخ بأن يلزم حدود العقل ثم يحاول الوصول الى اتفاق بينه وبين رئيس الوزراء . وكذلك اتفقنا على ان يذهب رئيس الوزراء اولاً الى بيته وان ينتظر هنالك حتى تأتيه اشارة منا . فتظاهر محمد علي بوكرا بالشجاعة، ولكني اعتقد انه كان في قرارة نفسه خائفاً مرتعباً . وكان قد ارسل رسالة من لندن يطلب فيها ان يكون في استقباله حرس من الجيش . وكنت انا ايضاً قلقاً جداً . وبما انني كنت اعرف مزاج الحاكم العامّ فقد كنت قلقاً من ان يأتي عملاً طائشاً يمس بهيبة البلاد . فلو ان إجراءً متطرفاً اتخذ في هذا الشأن لأساء الى سمعتنا . كان المخرج الوحيد من هذا المأزق هو ان نسعى الى التقريب بين الحاكم العام وبين رئيس الوزارة . وذهب اسكندر مرزا وجودهري محمد علي وانا معهما الى بيت الحاكم العام، بينما ذهب رئيس الوزراء برفقة نفر آخرين الى بيته هو .

كان الحاكم العام طريحاً في فراشه في الطابق الأعلى، اذ كان يشكو من ارتفاع ضغط الدم ويتألم من وجع في الظهر اضطره الى الرقود مستلقياً على ظهره على لوح من الخشب. ولما دخلنا عليه كان يتميز من الحنق وهو يرغي ويزبد. ولكن من حسن الحظ اننا لم نكن نفهم منه ما كان يقول . وتجرأ جودهري محمد علي فقال شيئاً، ولكنه تلقى جوابه شتماً وسِباباً . ثم قال اسكندر مرزا

شيئاً فكان حظه كزميله من السباب والشتم . ورجوناه ان يتيح لمحمد علي فرصة ثانية، فكان جوابه زمجرة ورعداً : « اغربوا عني ، اخرجوا من هنا لا شأن لكم بهذا، لا لا لا » . لقد كان كل همه ان يسكتنا ويصرفنا .

وسرنا من غرفة نومه في صف واحد : اسكندر مرزا في المقدمة يتبعه جودهري محمد علي، وكنا انا في المؤخرة . ولم اكد اخطو الخطوة الاخيرة في الغرفة حتى جذبت الممرضة الساهرة عليه طرف سترتي . والتفت الى الحاكم العام فاذا به انسان آخر . ذلك الشيخ المريض — الذي كان منذ لحظة يستشيط غضباً — ينظر الي بوجه تشعّ اساريره بالبِشر ثم لا يلبث حتى يقهقه ضاحكاً . فقلت في نفسي : « يا لك من شيخ خبيث ! » ثم اومأ الي بطرف عين براقة ان اقعد على طرف السرير . ثم سحب من تحت وسادته وثيقتين كتب فيهما شيئاً معناه : أنا ، غلام محمد ، كذا وكذا ، بناء على هذا وذاك وذلك، وبناء على السلطة المخولة لنا على كيت وكيت، (اعهد) الى الجنرال ايوب خان وآمره بان يسن دستوراً للبلاد في مدى ثلاثة أشهر . نظرت الى تلك الورقة ثم قلت في نفسي : « ويحك يا هذا، لقد قضيت انت ثمانية اعوام لا تهتم بشيء، وها انت تريد مني ان اضع دستوراً في ثلاثة اشهر ! » اما الوثيقة الثانية فمؤداها انني قبلت المهمة . وبعد بضع ثوان كانت الوثيقتان في يدي .

وفيما انا انظر الى هاتين القُصاصتين من الورق كانت مشاعري كلها تصرخ : « لا » . ثم التفتُّ اليه وقلت : « انك لعلى ضلال، واراك ستُلحق بالبلاد ضرراً عظيماً . انا مشغول بانشاء جيش وطني ، وان لنا عدواً، ان لنا في الهند عدواً لا يرحم . لعلنا لا نرغب في ان نكون اعداء للهند، ولكن الهند تصر على ان ترانا كذلك . انا استطيع ان اسدي لبلادي خدمة اجدى بممارستي مهنتي . انا اعتقد انني استطيع ان اقوم بعمل ما مُجْد ، ولكنّك بحالتك الذهنية هذه قد تأتي عملاً مضراً بمصلحة البلاد في المستقبل » . فكان جوابه قذفاً ثقيلاً من السباب، ولكنني كنت قد عقدت العزم على الا اغمس يدي في عمل طائش مثل هذا .

وبينما كنت انا أُمتَحنُ بهذه المحنة ، كان محمد علي بوكرا يجتمع بمستشاريه، وكانوا يقولون له بأن الحاكم العام لا يستطيع ان يمسه بسوء في حال من الاحوال . ووجدنا صعوبة كبيرة في اقناع محمد علي بوكرا بالمجيء الى بيت الحاكم العام . ووصل الحاكم العام ورئيس الوزراء في آخر الأمر الى شيء من التفاهم وعُقد بين الاثنين نوع من الهدنة . وهكذا استطعنا ان نتجنب — لفترة ما — ازمة حادة . ولو انني عدلت عن رأيي (وقبلت بالاشراف على وضع دستور) لكان التاريخ في بلادنا قد اتخذ مجرى آخر ، ولما استطعنا ان يكون لنا جيش يستحق الاسم، ولكان العامل الوحيد في استقرار الاحوال قد انعدم او شُلّ شللاً تاماً .

كانت بلادنا حتى ذلك الحين بلا دستور ، ذلك ان التقرير الأول الذي وضعته لجنة المبادىء الاساسية وتقدم به لياقت علي خان لم ينل حظوة عند الناس . واحتاج خاجا ناظم الدين ستة عشر شهراً حتى ينشر تقريراً ثانياً . ولم يكن حظ التقرير الثاني أحسن من حظ التقرير الأول . ثم تولى محمد علي بوكرا هذه المهمة فاصطرع معها عامين او يزيدان من غير جدوى اذ لم تتفق الكلمة على المبادىء الاساسية لدستور جديد حتى بعد مرور سبع سنوات على الاستقلال .

كانت الجمعية التشريعية قد فقدت اعتبارها في أعين الناس ، وكان المطالبون بحلها يكثُرون يوماً بعد يوم . وفي نحو ذلك الوقت،كان سهروردي — الذي كان قد قاد « الجبهة المتحدة » الى نصر مؤزّر في الانتخابات الاقليمية بباكستان الشرقية — قد اذاع بياناً في زوريخ (بسويسرة) يشير فيه على الحاكم العام بأن يحل الجمعية التشريعية لانها لم تعد تمثل احداً، على الاقل فيما يتصل بباكستان الشرقية . وكذلك اشار باجراء انتخابات جديدة للجمعية التشريعية من بين اعضاء الجمعيتين الاقليميتين .

واخيراً حلت الجمعية التشريعية في الرابع والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٤، ثم سألني الحاكم العام ان اشترك في الوزارة التالية برئاسة محمد علي بوكرا فقبلت على مضض ، ولكنني اوضحت رأيي

للحاكم العام قائلاً ان همي الأول سيكون العمل من اجل بناء الجيش . وكان قصدي من قبول هـذا المنصب ان احول بين السياسيين وبين الجيش . كانت الوزارة مرتبكة لا رئيس لها، وقد علمت ان رجال السياسة اخذوا يوجهون انظارهم الى الجيش مؤملين ان يغرزوا أظافر اطماعهم في قطعاته لبلوغ مآربهم . في هذه الفترة رفعت منهاجي الى الوزارة لاعادة تنظيم الجيش وذلك في وثيقة كنت قد أعددتها من قبل . وسأفصل القول في هذه الوثيقة بعد قليل .

وتألفت الجمعية التشريعية الجديدة في حَزيران (يونيو) من عام ١٩٥٥ . وكان سهروردي قد انضم الى وزارة محمد علي بوكرا في كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٥٤ واصبح من اشد انصار الوحدة الاقليمية (١) ؛ والواقع انه هو الذي وضع مشروع الوحدة الاقليمية وطرحه على الجمعية التشريعية . وقد رمى المشروع الى توحيد اقاليم الحدود الشمالية الغربية والبنجاب والسند وبلوجستان ومناطق الحدود والأمارات في وحدة ادارية واحدة هي باكستان الغربية . إن وجود الأقاليم على اساس لغوي او جنسي انما كان تسهيلاً للسياسيين الطامحين والطائشين حتى يتمادَوا في مناوراتهم على حساب المصالح الاقتصادية والحربية للمنطقة . أما الغاية من المشروع فكانت وضع حد لهذا كله والاتاحة لجميع باكستان الغربية ان تتطور وتزدهر على وتيرة واحدة . ولكن لما عُيّن جودري محمد علي رئيساً للوزراء، في آب (اغسطس) من عام ١٩٥٥، ووصل الى هذا المنصب على اكتاف حزب الجبهة المتحدة، لم يكترث بمشروع الوحدة واقترح ان يوزع المشروع على الناس لتنوير الرأي العام . اما سهروردي فقد وجد نفسه مغلوباً على أمره لا يقدر على شيء ، ثم افلتت من يده فرصة لتولي رئاسة الوزارة . ذلك ان الحاكم العام الذي كان قد جاء به الى الوزارة قد انصرف في اجازة مرضية وحل محله اسكندر مرزا وكيلاً . ولكي يُقـاوم اسكندر مرزا نفوذَ سهروردي بنفوذ آخر اخـذ يستميل

---

(١) الوحدة الاقليمية الواحدة « One Unit »

فضل الحق ، ناسياً انه كان قبل عام واحد قد عدّ فضل الحق في الخونة . وهكذا بدأ الوضع السياسي عجيباً غريباً يزداد غرابة يوماً بعد يوم .

واستطاع جودري محمد علي ان يتم الدستور وان يعلنه في الثالث والعشرين من آذار (مارس) من عام ١٩٥٦ . ولكن هذا الدستور كان دستور يأس وقنوط ، ذلك ان رئيس الوزراء كان لشدة حرصه على الخلود في التاريخ، باعتباره واضعاً للدستور، قد تقبل الأخذ بجميع وجهات النظر . ولذا فان ما حصلت عليه البلاد لم يكن دستوراً، بل كان خليطاً من آراء غريبة ونظريات اجنبية مما سبق له ان اثار الفوضى في البلاد، فان الدستور حين وزع السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزارة والاقاليم انما نسف نقطة ارتكاز السلطة، ولم يترك لأحد من اولئك قدرة على السيطرة .

ومن سخرية القدر ان صانع هذا الدستور كان ضحيته الأولى . ففي غضون تلك الأيام ابصرته مرة في مكتبه في حال من اليأس والقلق . وكان حينئذٍ وزيراً للدفاع ايضاً، وكنت قد ذهبت اليه لأعرض عليه عدداً من المشاكل المتعلقة بالدفاع . وفي اثناء الحديث قال لي : « ان حزبي قد تخلى عني . لقد انتهى كل شيء » . فألقيت على سمعه عدداً من كلمات التشجيع ، ولكن هذه الكلمات لم تُدخل على قلبه شيئاً من العزاء . ثم قال: «لا، لا، ان هذا من الخطورة بمكان . لماذا لا تحل مكاني وتنقذني من هذا الإشكال ؟ » فقلت له: « اسمع ، لا تتحدث اليّ في هذه الأمور . حدث بها رئيس الجمهورية وحاول ان تجد مخرجاً معقولاً من هذا الارتباك .»

كان اسكندر مرزا في ذلك الحين قد اخذ بزمام الأمور، لانه كان قد انتُخب باجماع الآراء اولَ رئيسٍ للجمهورية في ظل دستور عام ١٩٥٦ ؛ واستطاع بما اوتي من دهاء ان يستغل هذا الدستور لحبك الدسائس للمساومات السياسية . ولم يكن احد بعد ذلك يعرف الى اي حزب ينتسب هذا والى أي حزب ينتسب ذاك . كانت القضية دائماً قضية تسميات ومظاهر : يكون احدهم عضواً في الرابطة الاسلامية اليوم ثم يصبح غداً من الجمهوريين ؛

و« خونة » الأمس يصبحون وزراء اليوم، لا فرق بينهم الا كالفرق بين الغراب والغراب .

وفي ايلول (سبتمبر) أخلى جودري محمد علي مكانه لسهروردي الذي استطاع ان ينال حظوة عند اسكندر مرزا . وظهر سهروردي مرة ثانية على مسرح السياسة وعاد يؤيد مشروع الوحدة الأقليمية واكد لباكستان الشرقية بنعومته المعهودة انه بعودته الى الحكم قد نالت باكستان الشرقية ٩٨٪ من الحكم المحلي ؛ وان المناداة بالحكم المحلي – تلك المناداة التي حملته الى الحكم – انما كانت شعوذة سياسية . وبعد عام واحد او يزيد، في تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٥٧ ، أُقيل سهروردي وجيء إلى مكانه برجل جديد هو جوندريكر . وتشبث جوندريكر بمنصبه تسعة وخمسين يوماً كلها نحس وشقاء . ثم جاء على الأثر ملك فيروز خان نون .

اما في باكستان الغربية فقد تولى الدكتور خان صاحب رئاسة الوزارة، وذلك بفضل تضافر الجهود التي بذلها الرئيس مرزا ورئيس الوزراء جودري محمد علي والحاكم كرماني، قبل فترة يسيرة من وضع مشروع الوحدة الاقليمية موضع التنفيذ . ثم كانت الانتخابات النيابية في باكستان الغربية، في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٦، فظفرت الرابطة الاسلامية فيها بكثرة غالبة فشجعها ذلك على ان تطلب باقالة رئيس الوزارة . ولكن حاكم الاقليم لم يوافق على ذلك . ولما استقال الوزراء الذين يمثلون الرابطة الاسلامية في وزارة الدكتور خان صاحب حل محلهم بين ليلة وضحاها خصومهم السياسيون من اعضاء الرابطة الاسلامية انفسهم .

وتابع الدكتور خان صاحب طريقه في الحكم ثم ألّف ، في نيسان من عام ١٩٥٦، حزباً سماه الحزب الجمهوري يضم عدداً من الأعضاء الذين انشقوا عن الرابطة الاسلامية . ولقد تجلى انعدام الانضباط الحزبي وفقدان التعاون بين اعضاء هذه الاحزاب في التراشق بضروب التهديد وباللجوء الى الضغط السياسي . وكان اعضاء تلك الاحزاب ينتقلون من حزب الى حزب ويتحولون من مبدأ الى آخر لأتفه الاسباب . حتى ان الاحزاب

كانت يتهم بعضها بعضاً بخطف نفر من النواب وباستعمال القوة معهم لحملهم على الدخول في حزب دون حزب .

وكان موقف الحزب الجمهوري من قضيتين هامتين في سياسة باكستان الغربية يقوم على ترجيح الدوائر الانتخابية المنفصلة وعلى توحيد الاقليم في وحدة ادارية واحدة . غير ان الدكتور خان صاحب ما لبث ، تحت تأثير الضغط السياسي من جانب اسكندر مرزا وسهروردي – وكانا يريدان الاحتفاظ بالتوازن السياسي الذي كان سائداً آنذاك في الحكومة المركزية وفي باكستان الشرقية – أن رجع عن وعده فيما يتعلق بقضية الناخبين . اما حزب الرابطة الاسلامية الذي كان يريد اسقاط وزارة الحزب الجمهوري فقد وضع يده في يد حزب العوامّ الوطني بحجة انه يريد الغاء الوحدة الادارية (في باكستان الغربية) .

وانتقل نفر كثيرون من الحزب الجمهوري الى الرابطة الاسلامية فأصبحت الرابطة الاسلامية بذلك صاحبة الكثرة الغالبة في مجلس النواب . ولكن ردة الفعل في نفس اسكندر مرزا تبدت في رغبته في تطبيق الفصل ١٩٣ (من الدستور) في باكستان الغربية، ومعنى هذا ان يعمد الحاكم العام الى اقالة الوزارة وان يتولى الحكم بنفسه مباشرة . وكان من نتيجة ذلك انه بعد شهرين، وحين انتهى الحكم المباشر ، عاد الحزب الجمهوري فتولى السلطة من جديد برُغم انه كان قد هُزم داخل البرلمان . غير ان الدكتور خان صاحب كان قد استقال من رئاسة الحزب وُعين مكانه سردار عبد الرشيد . وقطع الجمهوريون لحزب «العوامّ الوطني» وعداً من جديد بابطال مشروع الوحدة الأقليمية حتى يفوزوا بأصواته في الجمعية التشريعية . وقد كانت احدى نتائج ذلك ان الاتحاد الذي اقامه حزب العوام والرابطة الاسلامية والجمهوريون قد انشق داخل الجمعية التشريعية المركزية؛ وفي باكستان الغربية اضطُر السردار عبد الرشيد الى ان يستقيل من رئاسة الوزارة ومن رئاسة الحزب الجمهوري معاً بعد ان عاد حزب العوامّ الوطني فسحب مساندته له ثم ضم صوته الى حزب الرابطة الاسلامية المعارض، على اساس برنامج غامض للاصلاح . عندئذٍ

حل محل السردار رشيد في رئاسة الوزارة مظفر علي خان قزِل باش وهو ثالث رئيس وزراء اقليمي من الجمهوريين في باكستان الغربية .

اما في باكستان الشرقية فقد حدثت ازمة خطيرة، في آخر آذار (مارس) من عام ١٩٥٨، حينما عمد حاكم الاقليم فضل‌الحق فأقال وزارة عطاء الرحمن خان . في تلك الليلة عمد اسكندر مرزا الى اقالة الحاكم فضل‌الحق نفسه . وبعد عطاء الرحمن جاء الى الوزارة أبو حسين سركار . غير انه أُقيل من الوزارة بعد اثنتي عشْرة ساعة فقط من توليه منصبه، واعيد عطاء الرحمن . وكما كان سلوك حزب العوام في باكستان الغربية كان سلوكه في باكستان الشرقية — اذ كان يقوم بدور هدّام فتارة ينتصر لوزارة وتارة يخذلها . من ذلك مثلاً انه سحب مساندته لوزارة حزب العوام نفسها فما لبثت ان سقطت في التاسع عشر من حزيران (يونيو) . فجاءت على الاثر وزارة «للجبهة المتحدة». وفي اليوم نفسه انتقل حزب العوام من صفوف الجبهة المتحدة الى صفوف الرابطة الاسلامية فأدى هذا الانتقال الى سقوط وزارة الجبهة المتحدة . فارتبك الوضع السياسي حتى اضطر رئيس الجمهورية الى ان يعلن تطبيق الفصل ١٩٣ (من الدستور ، والقاضي بتولي الرئيس الحكمَ مباشرة) وذلك في الرابع والعشرين من شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٥٨ . وبعد شهرين أُعيد عطاء الرحمن مرة اخرى الى رئاسة الوزارة . ثم طلعت الجمعية التشريعية الاقليمية بقرار فحواه ان رئيس الجمعية « مختل العقل » ... وعندها ثارت مشاجرة ادت الى موت نائب الرئيس شاهد علي في الثاني والعشرين من ايلول (سبتمبر) .

وفي منتصف عام ١٩٥٨ كانت البلاد تعاني كلها ضائقة اقتصادية شديدة . وكأن التبذير والانفاق بـلا حساب كانا من ديدن الحكومات المتعاقبة ، فكانت اعتماداتنا الاجنبية تتناقص بنحو ثلاثين او اربعين مليون ربية في كل شهر . وهبط الاحتياطي من العملة الاجنبية الى اربعماية وعشرين مليون روبية كان منها ١٤٠ مليون روبية غير قابلة للتحويل . ومعنى ذلك انه لو استمرت الحال على هذا المنوال نحو عشرة اشهر اخرى (لاستنفدنا كل اعتماداتنا

الاجنبية) ولأصبحت عملتنا بلا قيمة على الاطلاق ثم ادى ذلك الى افلاس كامل والى انهيار نظامنا المصرفي انهياراً تاماً .

وفي غضون هذه الفوضى لم ينقطع الكلام على وجوب اجراء انتخابات عامة بموجب دستور عام ١٩٥٦ . وعين موعد هذه الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٥٧ ثم أُجِّل الى عام ١٩٥٨ . واستغل رئيس الجمهورية جميع نواحي الضعف في هذا الدستور فكشف عن عيوب كل من كانت له صلة بحياة البلاد السياسية وعن مخازيه . ولم اكن احسبه جادّاً في رغبته في اجراء الانتخابات : انما كان يبحث عن فرصة سانحة ليعطل الدستور او يلغيَه . والواقع انه كان يمهد السبيل الى ذلك . اما رجال السياسة، وخصوصاً اولئك الذين أُقصوا عن الحياة السياسية، فقد وجدوا في تلك الانتخابات العامة اغراء كافياً ليقوموا في طول البلاد وعرضها بحمَلات للدعاية ظاهرها طلب التأييد السياسي وباطنها ارهاب خصومهم . وقد كان ابرز الشخصيات في هذا الميدان خان عبد القيوم خان الذي كان يتطوف في البلاد ينفث العداوة ويزرع الفتنة . وكان يقول علناً، اذا لم يفز حزبه في الانتخابات فان انهاراً من الدماء ستجري في كل مكان . وكان من اصحابه الحميمين شقيقي سردار بهادور خان وراجا غضنفر علي خان .

كان خان عبد القيوم خان قد جنّد حرساً خاصاً للرابطة الاسلامية يتألف من ستين الف رجل . كان هؤلاء يسيرون في مواكب فيطوفون الشوارع وهم يلبسون البِزات العسكرية ويعتمرون الخوذ الحديدية ويحملون البنادق . وفي العشرين من ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٥٨ حظرت الحكومة قيام منظمات عسكرية او شبه عسكرية تابعة للافراد او للجمعيات كما حظرت ارتداء البزّات العسكرية . ثم اعلن رئيس الوزراء ملك فيروز خان نون ، في الثالث والعشرين من ايلول (سبتمبر)، انه من غير الممكن ان تجريَ انتخابات حرة صحيحة في البلاد اذا كان لكل حزب سياسي جيشه الخاص به . على ان قيوم خان لم يرتدع ، بل جاء الى كراتشي في ذلك اليوم نفسه فاستقبله الوف من اتباعه وانصاره (بتشكيلاتهم العسكرية) وتحدّوْا اوامر الحكومة في هذا

الشأن . ثم اتخذت اللجنة التنفيذية للرابطة الاسلامية قراراً، في الثامن والعشرين من ايلول (سبتمبر) ، تعلن فيه انها ستسقط الحكومة ، اذا اقتضى الأمر ، بوسائل غير دستورية .

وازداد الموقف تعقيداً حينما انتهز خان « قلات» فرصة هذه الفوضى الطامّة وبدأ بالتآمر لفصل قلات عن باكستان . وقد قيل يومذاك بشيء من الجِد إن الذي شجعه على ذلك كان اسكندر مرزا الذي كان يعد العدة لانزال الضَربة القاضية . غير أنه أُلقي القبض على خان قلات في السادس من تشرين الاول (اكتوبر) وجُرِّد من جميع رتبه وامتيازاته .

والاخطر من ذلك كله ان نفراً من محترفي السياسة ، من امثـــال قيوم خان، غدَوا يقومون باتصالات بأفراد معينين من رجال القوات المسلحة : كانوا ينشرون بينهم الاشاعات المختلفة ليقيموا حاجزاً بين كبار الضباط وليوجدوا خلايا من ضباط الجيش تؤيدهم في الوصول الى ما يطمحون إليه .

ولقد كنت ارى بوضوح — من وجهة نظري كجندي — ان الانتخابات العامة ستكون حرباً قائمة، وسيكون ثمت من جراء ذلك ايضاً اضطرابات واسعة في جميع انحاء البلاد . اما السلطة المدنية التي كانت تئن تحت وطأة السياسيين المحترفين فستعجز عن ان تعالج الموقف بنجاح . واما الجيش فسيُضطر ، سواء شاء ام لم يشأ، الى التدخل لأن القضية في نهاية الامر ستصبح قضية المحافظة على النظام والأمن في البلاد .

اما الجيش فلا يمكن إلا ان يتأثر بالاحوال المحيطة به، كما انه ليس من المعقول الا ينفعل الضباط ، والجنود ايضاً ، بتلك الاحوال من جراء هذه العنعنات السياسية والمكائد والفساد أو بالعجز البادي في كل ميدان من ميادين الحياة . ان لهؤلاء الضباط والجنود اهلاً واقارب، وهم يقرأون الصحف، ولهم صلاتهم بسائر الناس . ثم ان الجيش ، وهو جيش وطني قومي، لا يملك نفسه من الاستجابة لتفكير الشعب . ولقد كنت ارى ان كثيرين من الضباط والجنود قد تملكهم اليأس والقنوط ، وغالباً ما كانوا يسمعون الناس وهم

يقولون : « انتم ، يا رجال الجيش، عليكم ان توفّوا الوطن حقه . ولا يسوغ لكم وانتم ترَوْنَ البلاد يستشرى فيها الفساد ان تُخلدوا إلى النعيم !» ما كنت انا وحدي ملوماً، بل كان كل فرد يلبس هذه البزّة العسكرية ملوماً . وكثيراً ما كان يأتي اليّ اناس اجلهم واحترمهم فيقولون لي : « يمكنك ان تنقذ الوطن من هذه الحال، ولكن يبدو انك لست مستعداً لأن تغامر في هذا الأمر » . وبعض اصحابي قال لي ذلك بصراحة افصح . وكنت دائماً اقول لهؤلاء : « وما عساي ان افعل . لست انا المسؤولَ عن هذا الفساد . يمكنكم ان تحاسبوني على الامور التي انا مسؤول عنها » .

وبينما كانت الاحوال تزداد سوءاً كان الناس يأتون اليّ اكثر فاكثر فيخاطبونني بمثل هذه النبرة . وقد كنت ارى اليأس يتجلى في عيونهم . وحيثما ذهبت — وقد كنت كثير التنقل من معسكر الى معسكر للتفتيش — وكلما اجتمع الناس حولي ، كنت أرى في نظراتهم هذا اليأس ذاته . ان الشعور بهذا الفساد الخلقي كان قد رشَح الى الجماهير وبدأ الناس يقول جهاراً : « ألا رجل ينقذ هذا الوطن ! » هذه الاشارة كانت واضحة الدلالة : ان الجيش وحده كان قادراً على أداء هذه المهمة . انه المنظمة المدربة على الطاعة والانضباط، وهو وحده القادر على ان يعين البلاد على الثبات في وجه المحنة . ولم يكن يبدو تحسن على تلك الاحوال، ولكنني كنت دائماً آمل ان ينهض فينا رجل كُفُؤ لهذه المهمة . وكنت قد عقدت العزم بيني وبين نفسي على ان اكون اول من يؤيده وينصره . وكنت ولا ازال آمل ذلك وارجوه .

وثمة شيء آخر كان يقلقني وهو انه لو انزلق الجيش في المعترك السياسي ، مما يبدو انه لا مفر منه، فكيف يخرج من ذلك المعترك . ان العالم الخارجي سينظر الى تدخل الجيش على انه انقلاب عسكري، وهو ما يحدث في عدد من البلاد، عندئذ سيحط ذلك من مكانة باكستان وسمعتها . ان الجيش المنظم تنظيماً صحيحاً والمدرب على النظام والطاعة لَيَنْفُرُ من ان يكون آلة في يد الطامحين الى السلطة السياسية . ولكن في تلك الاحوال السائدة كان الجيش وحده قادراً على ان يصحح تلك الاوضاع وان يرد البلاد الى حياتها الطبيعية .

اما فيما يتصل بي فكنت كأنما اعرّض ولدي وفلذة كَبدي لمخاطر لا تُعرف عُقباها ؛ فكنت انصح بالصبر والاناة . ولقد كنت احسب ان اسكندر مرزا قد يستطيع ، لو شاء ، ان يجد مخرجاً من الفوضى التي جر البلاد اليها . ولكنه كان يشعر انه معرّض للخطر ، وانه خسر مكانته في أعين الشعب . لقد كان يعمل وينعم في جو من الدسائس . فقد حدثني في عدة مناسبات في ذلك العهد ، وكنت ادرك من حديثه انه كان قانطاً مهموماً . وكنت اقول له إنّ عليه ان يقوم بقيادة بناءة اذا كان يريد انقاذ البلاد .

ولا غروَ ، فقد كنت أنا ايضاً في حال من التوتر والقلق في ذلك الحين ، ذلك لأنني جعلت اسجل مذكراتي اليومية ؛ وهذا ما لم اكن قد تعودته من قبل . كان مفتتح مذكراتي في الثاني من نوار (مايو) من عام ١٩٥٨ ، في اثناء زيارتي للولايات المتحدة . اما مختتمها فكان في السادس من ايلول (سبتمبر) من ذلك العام نفسه . وفي ما يلي مختارات من تلك اليوميات التي دلت على سوانح افكاري ومشاغلي في تلك الفترة من الزمن .

٢ نوار (مايو) ١٩٥٨ .

لعبت الغولف مع الجنرال ناثان توينتغ (General Nathan Twining) والجنرال عمر برادلي في ساحة برننغ تري غولف . لَشَدّ ما كان اعجابي بما تحلّى به الجنرال برادلي من وقار وتواضع ؛ فهو شيخ في السابعة والستين من العمر ولا يزال قوياً شديد المراس . لقد لعب شوطاً شاقاً من ثمانين ضربة . اما الجنرال توينتغ فكان ايضاً لاعباً ماهراً جداً . وفي اثناء اللعب لم يفتر توينتغ عن التحدث الى عمر برادلي على القوات المسلحة في باكستان بحمية بالغة . وقال لي انه لا يستطيع ان يفهم سياسة وزارة الخارجية الاميركية حيال الهند . بعد هذا اخبرني انه سيقيم لي مأدبة غداء في الخامس من نوار يحضُرها جميع رؤساء الجيش ، وان هذه المأدبة ستهيّىء الفرصة للحديث بصورة غير رسمية عن مشاكلنا . ثم زاد على ذلك قوله إنه يَوَدُّ مني ان اتكلم بكل صراحة وبكل بساطة ممكنة .

٥ نوار

اجتمعت برؤساء الجيش في مأدبة الغداء . شرحت لهم المشاكل المتصلة بسلامة بلادنا والمشاكل المتصلة بالمساعدات العسكرية .

وفي المساء لقيت ألن دالس وشكرته لإحاطته اخيه — وزير الخارجية الاميركية — علماً بمشاكلنا .

٦ نوار

خطبت في اعضاء لجنة الشؤون الخارجية بمبنى الكونجرس . حلّلت امامهم اسباب الاضطراب في الشرق الاوسط والخطر الذي يمكن ان ينجم من كل مساعدة تقدم للهند ما لم تضمن الهند انها ستسلك سلوكاً حسناً وتحل منازعاتها معنا على اسس العدل والشرف . وقد حاولت ان ابدّد الوهم العالق في اذهانهم من ان الهند تقوم بانشاء جيش كبير خوفاً من الصين ومن ان الهند لا تبيّت عدواناً لباكستان ؛ ولقد سألوني اسئلة دقيقة جداً .

استقلَلْت الطائرة في تلك الليلة الى الباسو Elpaso فورت بلس Fort Bliss وشهدت مناورة للصواريخ الموجهة ضد الطائرات . ومن الواضح ان المدافع المضادة للطائرات لم يبقَ لها فائدة . وحريٌّ بنا ان نحصل على مثل هذه الصواريخ ذات الاثر الفعال مائة بالمائة ضد كل شيء طائر مهما بلغت سرعته .

وفي الليل سافرت الى نيويورك .

٨ نوار

نزلت ضيفاً على الأمير علي خان . وكان علي خان قد دعا كابوت لودج الى طعام الغداء . كابوت لودج هو الشخص الذي حمل الولايات المتحدة على بذل المساعدات للهند . كان لي معه نقاش طويل . اظن انه اخذ يشعر في آخر الامر بشيء من الشك في حكمة التوصيات التي قدمها بهذا الشأن .

٩ نوار

سافرت الى انكلترة .

١٣ نوار

قصدت لاهاي لأزور السيدة لياقت علي خان . بدت مرتاحة ، ولكنها كانت شديدة القلق من جراء الوضع السياسي في باكستان . كانت تظن ان الحل الوحيد هو الحكم الحازم في البلاد مدة عشر سنوات .

١٤ نوار

ذهبت الى بروكسل (بلجيكة) لأرى امجد علي . شاهدت المعرض العالمي في بروكسل . الروس يَخْطُون خطوات عظيمة في الميادين الفنية والتقنية وسيكونون بعد بضع سنوات الأوائل بين الأمم .

١٨ نوار

وصلت الى كراتشي . قرأت في الصحف الحكم الصادر في قضية كرماني (١) . وكانت الملاحظة التي ابداها القاضي فيما يتعلق بفيروز نون محزنة للغاية . سيكون لنا من ذلك صدمة جديدة في العالم الاجنبي وستزيد تلك الصدمة في الفساد المنتشر بين الناس .

٢١ نوار

غادرت كراتشي الى بندي (راولبندي) بالقطار السريع (Tezgam) في العشرين من نوار . وكنت سأصل الى بندي مساء الحادي والعشرين؛ ولكنني نزلت في جيهلم ولقيت اعظم(٢)، وقد ذكر لي شيئاً عن اشاعة انتشرت في مدينة ابوت اباد فحواها ان الجنرال والعميد قد اعتقلا . وصرفت الاشاعة بابتسامة لانها كانت سخيفة . ولو كان لهذه الاشاعة ظل من الحقيقة لكان رئيس الاركان الذي اتصلت به بالتلفون من كراتشي قد اخبرني بها . وفي بندي وصلتْ الى اذني اشاعات اخرى ، فأخبرت بها زوجتي فقالت لي انها كانت تسمع اخباراً شتى فلا تعيرها اهتماماً . تلك كانت حالها دائماً،

(١) مشتاق احمد كرماني ، من رجال السياسة السابقين ، كان حاكماً لباكستان الغربية ، واتهم بالفساد السياسي فحكم عليه بتجريده من حق التمثيل السياسي مدة معلومة .

(٢) جنرال اعظم خان ، كان احد قادة الجيش الباكستاني حينئذٍ .

ففي وقت المحن كانت تبدي شجاعة عظيمة وضبطاً للنفس وتحرص كل الحرص على ألا يبدر منها ما يوحي اليَّ بشيء من القلق . وانا اشعر انه لولا هذه الرفيقة الحكيمة البعيدة النظر لمَا كان بامكاني ان احقق في الحياة ما استطعت تحقيقه . هذا التحرر من الهموم وهذا التخلص من القلق فيما يتعلق بالحياة البيتية وبالعناية بأسرة كبيرة هما من اكبر نعم الله على الانسان . ولولا ذلك لما استطاع انسان ان يبلغ ذروة طاقته الخلاقة . لقد اخبرتني زوجتي خلاصة صغيرة من هذه الاشاعات، ذلك ان نفراً من كبار الضباط اتهموا بانهم عملاء للهند . ولقد تبين لي عندئذٍ مدى ما يذهب اليه الناس للنَّيل من الآخرين في سبيل اغراض شخصية . ولقد كنت اعجب من سلامة نية بعض الناس عندنا ومن سرعة تصديقهم لما يقال، اذ يبدو لي انهم كانوا على استعداد لأن يقبلوا كل شيء حتى الافتراء على اعظم المخلصين من رجالهم . وهذه ، بكل تأكيد، أمارة على قلة النضج او على نوع من انواع الانحطاط الخلقي . انا من المتفائلين خَلْقاً، ولكن هذه الاشاعات هزتني بعنف وآلمتني ايلاماً شديداً . ماذا يكون من امرنا لو اشتبكنا مع عدونا في حرب ثم اخذت الأمور تنتقل من سيء الى اسوأ، وبدأ ذلك العدو ينشر بين جموع المدنيين مثل هذه الاشاعات عن الجيش ؟ لا ريب في ان العواقب ستكون وخيمة. فاننا سنخسر الحرب قبل ان نطلق رصاصة واحدة ؛ فيا هول مصابنا .

٢٢ نوار

سألت الجنرال موسى عن هذه الاشاعات . اخبرني انه جرى بحث عن مصدرها فتبين ان مروجيها هم نفر من محترفي السياسة في مدينة ابوتاباد .

الواقع ان موعد الانتخابات يقترب . ومحترفو السياسة يريدون العودة الى الحكم بكل وسيلة . وهم يعلمون في قرارة نفوسهم انهم لو عادوا الى الحكم لما كان بامكانهم ان يفعلوا شيئاً سوى اثارة القلاقل من جديد في هذا الوطن . وحينئذٍ سيجدون الجيش وسيجدونني لهم بالمرصاد . من اجل ذلك تراهم يعدّونني عدوهم الأول لأنني اقوم بواجبي على الوجه الصحيح . ان ضمائرهم قد خربت الى حدٍ انهم يستسهلون، في سبيل الحصول على شيء

من المغانم السياسية، ان يهدموا الجيش الذي هو السور الوحيد لحمايتهم .

انني من اولئك الذين خدموا الديمقراطية ، لانني اعتقد انها خير انظمة الحكم، اذا عرفنا ان نطبقها تطبيقاً صحيحاً . لقد رفضت ان اتولى السلطة حين عرضها علي المرحوم غلام محمد اذ كنت آمل ان ينهض احد من رجال السياسة فيبدي من الروح الوطنية والتضحية والحميّة ما يأخذ بيد الشعب الى مدارج العلى . ولكن البلاد جربتهم كلهم فوجدتهم مقصرين عاجزين . وانا واثق الآن من انه لو تركت لهم البلاد لما اصابنا منهم الا الدمار . ويبدو لي ان علينا ان نأخذ بنظام للحكم يستمر نحو جيل من الدهر ويُعِدّ البلاد للحياة الديمقراطية ويحسم العديد من مشاكلنا الكبرى . ففي ظل الدستور الحالي ليس لأحد سلطة ما، اللهم الا هدم النظام والانضباط وإلحاق الأذى بالناس؛ ولن يسعد محترف السياسة الا اذا استمر متشبثاً بكرسيه في الحكم، دعك من قدرته على فعل الخير . بل انه لو شاء ان يفعل خيراً لوقف اتباعه دونه أَثَرَةً منهم وانانية ثم حالوا بينه وبين الخير الذي كان بامكانه ان يفعله .

وفي غضون ذلك اتخذنا بعض الاجراءات للقضاء على تلك الاشاعات .

٢٧ نوار

ألقيت خطبة في ضباط المركز (Station officers) حول زيارتي للولايات المتحدة، وحول « اسس الدفاع عن باكستان » .

اول حزيران (يونيو)

حضرت مؤتمراً عن شؤون كشمير رأسه رئيس الوزراء فيروز خان نون وحضره ثلاثة وزراء سابقون، ولو امكن الصبر قليلاً لجلبوا وزيرين آخرين .

ظننت ان هذا التدبير قد اتُّخذ ليتيح لهؤلاء فرصة يستطيع فيها بعضهم ان يصفي حساباته السياسية مع بعض . ولكنهم بدلاً من ان يفعلوا ذلك اصغَوا اليّ بانتباه وبتفهم . ثم سألوني فقالوا: ما يجب علينا ان نفعل فيما يتعلق بكشمير وقطع الهند لاقنية المياه . قلت : اما من الناحية العاطفية فيجب ان يكون الرد هجوماً على الهند، بكل تأكيد . اما اذا اتبعنا العقل فالجواب غير ذلك ، وشرحت لهم الاسباب .

٦ حزيران

عقدت اجتماعاً مع قادة الفيالق وقادة الفرق .

٧ حزيران

لقد شكلنا لواءً تجريبياً جديداً، ونحن ننتظر بفارغ الصبر ما سيكون من امر تنظيم وحداتنا في المستقبل . ان آراء كثيرة تتكشف لنا . والفكرة الأساسية هي ان ننشىء منظمات ثم نطورها حتى تستطيع ان تدافع عن بقعة ما من الأرض باطلاق نيران (كثيرة) لا بتضحية جنود كثيرين . يجب ان تكون النتائج سارّة . في هذه الاثناء ، طلبت القيام بدراسات عن الطريقة التي نستطيع بها ان نستخدم مشاة سيارين ومدرعات في فرقة المدرعات .

٩ حزيران

اخبرني وكيل وزارة الدفاع ان الحكومة قررت تمديد خدمتي سنتين اثنتين، وان هذا القرار سيعلن عند الظهر . اما ما حدث وما كان من ردّة فِعْلٍ في نفسي فقد ورد في البرقيتين التاليتين :

برقية مؤرخة في ٩ / ٦ / ١٩٥٨ من السيد فيروز خان نون رئيس وزارة باكستان الى القائد العام للجيش الباكستاني :

« يسرني انك قبلت ان تظل قائداً عاماً لجيوشنا عامين آخرين . انت لا تزال شاباً في الخمسين من العمر مع انك ناضج جداً في الاختبار وفي البراعة العسكرية . ان باكستان في هذا الوقت العصيب لا تستطيع ان تستغني عن جهودك؛ وانا واثق من ان وسائل الدفاع عن هذا الوطن ستكون في مأمن بين يديك كما كانت من قبل » .

جواب القائد العام

« شكراً على رسالتكم وتقديركم وتشجيعكم على تمديد خدمتي . اما فيما يتعلق بي شخصياً، فانني كنت سأسعد في اعتزال الخدمة كما اسعد في خدمة هذا الجيش العظيم الذي كان بناؤه مطمح حياتي كلها . وعلى كل فاني ما ازال آكل خبزه منذ ثلاثين عاماً، وكل ما فيّ من قيمة فمن فضله . من

اجل ذلك ثق انني ساواصل جُهدي في سبيل الجيش، وانني من ورائه في سبيل البلاد » .

١٣ حزيران

ذهبت الى بيشاور بالطائرة وفتشت كتيبة المساندة (Support Battalion) وكتيبة مدفعية الهاون (Mortar Battalion) ومع انهما كانتا تملكان قوة نارية عظيمة ، وخصوصاً النار المضادة للدبابات، فقد رأيت ان وسائل النقل فيها كانت اكثر كثيراً مما يجب، نحو مائة وخمسين مركبة ونيّف . ان مثل هذا القدر من وسائل النقل يشغَل حيزاً من الطريق يمتد ثلاثين ميلاً . لذا ينبغي ان ندرس هذه الناحية حتى نعرف كيف نقلل من وسائل النقل الفائضة .

١٤ حزيران

ذهبت الى وادي كاغان طلباً للاستجمام . قضيت الليل في شوغران، وهو موقع جميل ذو مناظر طبيعية خلابة . خرجت الى النزهة . تسلقت الى ارتفاع الف ومائتي قدم . لم ارهق نفسي لأن ذلك اليوم كان اول ايامي على تلك المرتفعات .

١٥ حزيران

وصلت الى ناران ومكثت فيها اربعة ايام . خرجت لصيد السمك، ولكن قضيت معظم الوقت في قراءة كتاب « الرجال الذين حكموا الهند (١) » .

تسلقت الى بحيرة سيف الملوك، فقضيت ساعتين وخمس عشرة دقيقة حتى تسلقت ألفين وخمسمائة قدم ثم مشيت اربعة اميال . كان ذلك اشق شيء عرفته في حياتي ، ولكن البراعة في ذلك ان ينتقل الانسان ببطء . وعلى كل، فان المنظر كان يستحق هذا الجُهد .

٢١ حزيران

عقب عودتي من كاغان علمت ان تهديد غلام عباس باختراق خط وقف اطلاق النار، بمجموعات كبيرة من المتطوعين، قد خلق وضعاً خطيراً

(١) The Men Who Ruled India

بالنسبة للامن والنظام . وقد عـُهـِدَ إلى رئيس الجمهورية – وكان في هذه الأيام يستجم في ناثيا كلي – ان يقابل غلام عباس ويشير عليه بخطة العمل . وعلمت شيئاً هالني جداً، وهو ان الرئيس قد اشار بعدم اتخاذ اجراءٍ ما ضد غلام عباس واتباعه حتى يصلوا الى خط اطلاق النار وعندئذٍ يبادر الجيش الى اعتقالهم من غير لجوء الى القوة !... اتصلت برئيس الجمهورية بالهاتف واحتججت على هذا القرار غير الحاسم ، وطلبت منه انه اذا كان لا بد من اتخاذ اجراء على هذا الغِرار فيجب ان تقوم به السلطات المدنية في باكستان وفي كشمير الحرة (آزاد كشمير) فاجتمع مجلس الوزراء للبحث في توصياتي فأقرها . ان المشكلة التي ينطوي عليها عملي هي انني لست مسؤولاً عن تدبير امور الجيش فحسب، بل عن امور كثيرة ايضاً تتعلق بسلامة البلاد . ولم يكن ذلك كله بالأمر الضروري لو ان رجال الحكومة عندنا كانوا كلهم من ذوي الخلق المتين والسيرة الحسنة .

٢٤ حزيران

حضرت اجتماع اللجنة الفرعية للوزارة بصدد مصنع العتاد الحربي في بلدة « واه » .

٢٨ حزيران

ذهبت الى ناثياكلي لأقابل رئيس الجمهورية . واجتمعت ايضاً بنواب قِزِل باش رئيس الوزراء باقليم باكستان الغربية وتناقشنا طويلاً بشأن مستقبل شرطة الحدود . وكان هؤلاء نحو ثمانية وخمسين الفاً في باكستان الشرقية وباكستان الغربية او قريباً من ثلاث فرق عسكرية . وكنت ارى ان هؤلاء يجب ان يظلوا قوة مدنية وان يوضعوا تحت قيادة ضباط من الجيش حتى يمكن تدريبهم تدريباً فنياً فيكونوا حينئذٍ حرّاساً للحدود أحسن نفعاً . بهذه الطريقة يتسنى لهؤلاء في ايام السلم ان يؤدوا خدمة افضل للسلطة المدنية ثم يكونوا في ايام الحرب على استعداد للعمل تحت اشراف الجيش . هذا هو الحل الأقرب الذي يضمن مصلحة البلاد . ولكن نواب قزل باش بعد ان وعد بتنفيذ ذلك عاد فرجع عن وعده . وهكذا كان عليّ ان اكاشفه بالحقيقة

وان أشُقّ عليه في الحديث . على ان الذي كان يقلق نواب قزل باش هو مصير ضباط الشرطة الخمسين الذين سينتهي عملهم . وحباً بحل هذه المشكلة تقرر تشكيل لجنة تتألف من وكيل وزارة الدفاع ومن الأمين العام للحكومة الأقليمية ومن ممثل عن مقر القيادة العامة للبحث في هذا الشأن . وعلى ذكر هذا الموضوع فانني اذكر انني كنت اواجه مشكلة شبيهة بهذه مع حكومة باكستان الشرقية . ومهما كان ، فانني عازم على اقناع الحكومتين بالعمل على ما هو الأصلح في النهاية . ان باكستان لا تستطيع ان تستغني عن هذه الثروة الانسانية اذا نشبت الحرب . وفي الواقع ، ان رجال الشرطة يمكن ان يكونوا حينئذٍ عاملاً قوياً حاسماً .

٣٠ حزيران

شرعت مؤخراً بمطالعة كتب مفيدة . فبالاضافة الى كتاب « الرجال الذين حكموا الهند(١) » قرأت كتاب غونتر « في قلب روسية الحاضرة(٢) »، ومقالتي الكابتن وينس عن نماذج من الحرب (النووية) المحدودة(٣) »، و« لغز مشروع شليفن(٤) »٠ هاتان المقالتان دفعتانا الى التفكير والى اعادة النظر في المدارك التنظيمية والمبادىء العسكرية التي نسير عليها .

انني اضيع وقتاً طويلاً في الاجابة على رسائل التهنئة بالأعياد وبالمناسبات الأخرى، وانا افعل ذلك حتى لا اجرح شعور الآخرين . ان جانباً من هذه الرسائل يمس العاطفة مساً رفيقاً، اذ يبدو ان لأصحابها ثقة مطلقة بي، وهذا ما يحدو بي الى التواضع فادعو الله ان يهبني من القوة ما يجعلني خليقاً بالقيام بما ينتظرونه مني .

٤ تموز (يوليو)

حضرت اجتماعاً في دار الحكومة في لاهور كان فيه رئيس الجمهورية

(١) The Men Who Ruled India
(٢) Inside Russia Today
(٣) Pattern of Limited (Nuclear) War
(٤) The Riddle of the Schlieffen Plan, Published in RUSI Journal

ورئيس الوزراء (في الحكومة المركزية) ورئيس الوزراء (في الحكومة الأقليمية) وسائر وزراء باكستان الغربية . وقد دعا رئيس وزراء الاقليم الى هذا الاجتماع ليستوضح اموراً منها حركة غلام عباس في جماعات من المتطوعين لاجتياز خط وقف اطلاق النار، ومنها طيش الاحزاب السياسية لخلق المشاكل في البلاد في سبيل اسقاط الحكومة، ومنها تزايد التوتر الطائفي في البلاد . وكنت مهتماً جداً بالقرار الذي سيتخذ فيما يتعلق بحركة غلام عباس لأن هذا القرار سيحال في آخر الأمر الى الجيش لتنفيذه . وكان ذلك القرار أن يُعامل غلام عباس واتباعه بالحزم وان يحال بينهم وبين اجتياز خط وقف اطلاق النار لئلا يثيروا الاضطراب في البلاد .

١٣ تموز

عقدت جلسة لرؤساء اركان الجيش اثيرت فيها قضايا هامة . واثار امير البحر (الاميرال) جودري مسألة اسس الدفاع عن باكستان للمرة الثانية، تلك المسألة التي كانت لجنة الدفاع الوزارية قد اتخذت فيها قراراً، وكان امير البحر جودري قد وافق على ذلك القرار في الجلسات السابقة . تلا ذلك مناقشة حادة . ارسلت الى الحكومة رسالة تتضمن ما حدث .

١٤ تموز

اقلعت بالطائرة من كراتشي في الساعة الرابعة والربع صباحاً مع رئيس الجمهورية في طائرته الفيكونت الى طهران في طريقنا الى اسطنبول لحضور الاجتماع الذي سيعقده هنالك رؤساء الدول المسلمة لحلف بغداد . اجتمعت بالجنرال هدايت رئيس اركان الجيش الايراني لازيل بعض الشكوك التي كانت تساوره بصدد مشاكل التخطيط . في اثناء هذا الاجتماع استُدعي رئيس الاركان ثم أُخبر بأنه وصل من قائد موقع خانقين ما يفيد وقوع انقلاب في العراق، وان القائم بهذا الانقلاب عقيد تسانده عناصر موالية لجمال عبد الناصر وعناصر شيوعية . واخبر ايضاً ان الأمير عبد الاله خال الملك قد قُتل وسُحلت جثته في شوارع بغداد، كما ان القصر الملكي والسفارة البريطانية قد حرقا . وكانت الجماهير تهتف فرحة مرحة . كانت صور

جمال عبد الناصر مرفوعة في كل مكان . اما الأخبار عن مصير الملك ومصير نوري السعيد فكانت متضاربة . وكان يبدو ان نوري السعيد قد نجا بنفسه، الا ان قصره قد حرق ؛ كما قيل ان الملك كان معتقلاً .

كان ذلك خبراً خطيراً محزناً . ومع ذلك تابعنا طريقنا الى اسطنبول، ولكن بقلوب يملأها الحزن . وبينما كنا نقترب من اسطنبول تلقت طائرتنا اشارة بالهبوط في انقرة . وفي انقرة استقبلنا رئيس جمهورية تركيا والسيد مندريس. وكانت الجلسة اشبه بمناحة . وكان الاتراك مضطربين جداً بتلك الاخبار التي تلقّوْها من بغداد . وقد اكدوا لنا ما كنا قد سمعناه في طهران . كان لدى سفيرهم في بغداد جهاز ارسال لاسلكي فاستمر يخبرهم بما يجري ساعة فساعة . ولكن رواياته عن الحالة كانت غامضة ولم يكن بامكان رجاله ان يغادروا السفارة ليتحققوا من الأحداث لأن المدينة كانت في هياج واضطراب .

تناولنا طعام الغداء مع رئيس الجمهورية جلال بيار . كانت المأدبة عارية من الرسميات ، حضرها شاه ايران ورئيس جمهوريتنا ومندريس وزورلو . عقدت جلسة تناول البحث فيها الحالة في لبنان والعراق وبحث فيها مستقبل حلف بغداد .

وقد اعجبني من الشاه احاطته بحقيقة الموقف وتحليله لذلك الموقف .

١٥ تموز

اجتمعنا في القصر الجمهوري ، في الساعة الثانية عشرة، وقد خيم علينا جو كئيب بسبب الحالة في العراق . كانت الاخبار قد وردت بمقتل نوري السعيد وبسحل جثته في شوارع بغداد . كذلك عاملوا رجلاً كان قد صنع الكثير من اجلهم .

١٦ تموز

قرر رؤساء الدول الاسلامية الثلاث تأجيل اجتماعات الحلف التي كان مقرراً عقدُها في لندن . غير انني كنت ارى عقد اجتماعات الحلف حتى نستطيع ان نتابع تطورات الوضع .

١٩ و٢٠ تموز

ان الاتراك ذوو حساسية شديدة فيما يتعلق ببعض مناطق بلادهم، ولكنهم تلطفوا فسمحوا لي بالتجول في شبه جزيرة غاليبولي وزيارة بعض مواقع المعارك في اثناء الحرب العالمية الاولى . على ان هذا التجوال كان مجهداً اذ اني قطعت ثمانمائة ميل في يومين على طرق وعرة، ولكن السفرة كانت مفيدة وممتعة جداً . ففي بعض الاماكن لا تزال آثار الخنادق ترى الى اليوم .

اول آب (اغسطس)

عدت الى باكستان . زرت دائرة اللوازم في ميثاس، في قلعة اتوك وفي تشيرات . ان تدريب هذه الوحدة — وهي التي ستكون لها منافع جمة في ايام الحرب — يجري على قدم وساق . بدا كل فرد فيها متحمساً، لاسيما الضباط الصغار . كلهم يودون ان لو يقضون العمر هنا .

ولكي نجعل لهذه الوحدة القدرة على العمل وراء خطوط العدو مسافات بعيدة ترانا نسعى لأن نحصل على نوع معين من الطائرات تحمل ستة اشخاص وتستطيع ان تقلع ثم تحط في مساحات ضيقة .

انتقلت الى مردان بعد الظهر لاقابل قادة المناطق في فرقة البنجاب الجديدة ممن اجتمعوا لحضور المؤتمر السنوي لمركز الفرقة . ولقد توسمت في الضباط وعياً ويقَظة، ووفاقاً وتآلفاً بينهم .

١٥ آب

شهدت تمارين الفرقة الثانية عشرة في « مري »، اعجبني مستواهم العام في اتقان الفنون المسلكية، ها هم ضباطنا يجيدون القيام بعملهم فعلاً .

١١ آب

جاءني يوماً موظف مدني ليسألني عن امر يتعلق بتنظيم فصائل طلاب الكلية الحربية . كان مغموماً جداً . صور لي صورة كئيبة للادارة المدنية التي كانت تتردّى بسرعة بسبب فساد السياسة الحزبية . كان يرى ان للكثرة من الموظفين المدنيين شأناً في تفشي هذا الفساد .

١٥ آب

ذهبت الى لاهور لأشهد عرضاً لفصيلة من المشاة تحمي جبهة عرضها اربعة آلاف يرد وفقاً لنظرية جديدة . بحثنا في تنظيم كتيبة على اساس جديد .

زرت ايضاً قزل باش في مكتبه . وافق على منح قطع من الارض للفائزين باوسمة الشجاعة وعلى منح قطع من الأرض لتربية المواشي .

زرت كتيبة ركه في شنكياري . يبدو ان افرادها يتقدمون تقدماً مرضياً، غير انهم لا يزالون في حاجة الى مائة وست بنادق اضافية لكل فصيلة .

ثم زرت مدرسة المغاوير . كان التقدم الذي يحرزونه مرضياً .

٢٠ آب

قمت بتفتيش المدرسة العسكرية الباكستانية في كاكول .

٢٣ آب

طرت الى نوشيهرا وشهدت عرضاً شائقاً جداً للدفاع ضد الدبابات . كان الهجوم على كتيبة من الدبابات . لا ريب في ان هذا النوع من البنادق سلاح مضاد للدبابات شديد الفتك، ولكنه يحتاج الى مهارة فائقة حتّى يمكن استخدامه بصورة فعالة .

٢٦ آب

سجلت رسالة عن المشير مونتيغومري لاذاعتها من راديو باكستان .

٢٨ آب

اجتمع الأمين العام لوزارة الدفاع والامين العام لحكومة باكستان الغربية وممثلون عن الاركان العامة وممثلون عن الشرطة للبحث في اعداد شرطة الحدود على اسس حربية ولتسريح ضباط الشرطة الذين يزيدون عن الحاجة .

رجال الشرطة يحاولون بطبيعة الحال اثارة الاعتراضات والعراقيل . اما محترفو السياسة فكانوا يتجنبون اتخاذ قرار حاسم قد يضايق رجال الشرطة، لأنهم ربما كانوا يأملون عوناً كثيراً من رجال الشرطة في الانتخابات المقبلة . اعتقد ان رجال الشرطة يُعَدّون عاملاً قوياً في الفوز في الانتخابات . وكانت

تعليماتي تقضي بمواصلة الجهد والمثابرة بصبر للوصول الى الغاية المنشودة . قد يقتضي ذلك وقتاً طويلاً، ولكن سلامة البلاد ايضاً تقتضي اعداد هذه القوة اعداداً عسكرياً .

تصلني تقارير مقلقة عن الضائقة الاقتصادية وعن سوء الادارة من جراء التدخل السياسي وعن اليأس والقنوط وفقدان الثقة بالزعامة السياسية في البلاد، بما في ذلك رئيس الدولة نفسه . والرأي السائد انه ليس لأحد هؤلاء من الأمانة والنزاهة والوطنية ما يمكنه من استئصال الفساد واقتلاع الشر، ذلك لأن عملاً كهذا يقتضي الامانة والحزم . وكاد الاعتقاد يعم بين الناس بأنني انا والجيش معي انما نقعد عن اداء واجبنا لانقاذ الشعب من هؤلاء الطغاة.

ولا ريب في ان هذا الاعتقاد الخطر كان قائماً على الجهل بواجبات الجيش. ولكن الناس اذا تملكهم اليأس فإنهم لا يتركون وسيلة الا توسلوا بها .

انني اعجب اذا كانوا لا يدركون انه لولا ابتعادي عن السياسة لَما كان لهم اليوم هذا الجيش، ولولا هذا الجيش لاضاعوا الاستقلال منذ زمن .

٣ ايلول (سبتمبر)

تردني اخبار مقلقة بان مساعدات ضخمة تقدمها الولايات المتحدة ودول غربية اخرى الى الهند . ان هذه المساعدات ستخفف الضغط عن موارد الهند المحلية فتتمكن الهند بذلك من استخدام هذه الموارد في اندفاع طائش لتكديس السلاح ضدنا وبالتالي لزيادة المصاعب التي تواجهنا .

٦ ايلول

زرت كراتشي . بحثت مع وزارة الاسكان في المشاكل المتعلقة باملاك النازحين . ثم بحثت مع امين وزارة الدفاع في قائمة المشتريات التي اعدها المدير العام لوزارة الدفاع . اقنعته بضرورة التعجيل في المشتريات والمبيعات .

١٣ ايلول

شهدت استعراض التخرج .

١٤ ايلول

حضرت احتفال المتطوعين للجيش وتجنيدهم .

١٥ ايلول

قصدت لاهور بالطائرة في الساعة الخامسة والنصف صباحاً . شهدت العيد المئوي لفرقة البنجاب العاشرة . عدت بعد الغداء .

١٨ ايلول

سافرت الى المناطق الشمالية . اجتمعت بالمندوب السياسي (Political Agent) والرئيس الاداري المقيم .

٢٠ ايلول

قصدت نهر كوبيز اصيد السمك .

٢١ ايلول

عدت الى « كلكيت » (١) (Gilgit)

٢٢ ايلول

سافرت الى « ھُنزا » (٢)

٢٣ ايلول

توقفت في ھُنزا . وصلتني تقارير من رئيس الاركان ينبئني فيها بتجدّد الهياج السياسي في كراتشي .

٢٤ ايلول

عدت الى « كلكيت » . تناولت طعام الغداء على مائدة امير نكر (Mir Nagar) . وصلتني رسالة مفصلة من رئيس الاركان عن نشاط حزب الرابطة الاسلامية . اخبرت رئيس الاركان بعدم التورط بمهمة كبيرة من غير موافقته المسبقة .

٢٥ ايلول

عدت الى راولبندي في الساعة العاشرة والربع (قبل الظهر) .

---

(١) بلدة صغيرة تقع في أقصى الشمال في باكستان الغربية .

(٢) هنزا (Hunza) إمارة صغيرة تقع على الأصقاع الجبلية شمال باكستان ، وهي ذات مناظر جذابة ومُناخ لطيف وهواء عليل ، يقصدها السياح للاستجمام والمتعة .

٦

الانقلابُ الـثورَة

وبعد لأي دُقت الساعة، وآن الأوان . لم يبق بالامكان تأجيل الاضطلاع بالتبعة . كان ذلك في الرابع من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨ . وبينما كنت استقر في حافلتي من القطار الحديدي كنت اعلم أنّ عهداً من العهود يقترب من نهايته . كنت قاصداً كراتشي حيث كانت فصول المهازل السياسية تدنو من الختام . كان الرئيس اسكندر مرزا قد بعث يخبرني قبل بضعة ايام ان الحالة اصبحت لا تطاق وانه قد حزم امره على علاجها علاجاً حاسماً .

كنا نأمل منذ سنين ان يتنبه القادة السياسيون الى تبعاتهم الثقال . وكان بين هؤلاء رجال من الوطنيين ومن ذوي المواهب والكفايات من رفاق القائد الأعظم (محمد علي جناح) ومن المقربين اليه، شهدوا بانفسهم كيف استطاع القائد الأعظم ان يقود الكفاح — في سبيل استقلال باكستان — بنظر ثاقب وحكمة ودراية ثم بحمية وعزم لا يتزعزعان . ثم رأوا بعد ذلك كيف حاول لياقت علي خان ان يسيّر دفة الحكم في ذلك الخِضَمّ المضطرب، بما عهد فيه من أناة وحكمة وشجاعة وثبات . كان كل واحدٍ من اولئك الساسة يفلح برهة في ارتقاء سدة الحكم ويبلغ فيها اعلى المدارج ثم لا يلبث أن يهويَ من عليائه ليتخبط في حضيض الدس والمؤامرات .

وصلت الى كراتشي في الخامس من تشرين الأول . وكان يحيي وحميد ونفر آخرون من الضباط قد سبقوني . ذهبت لأقابل اسكندر مرزا . وجدته قاعداً في حديقة القصر مهموماً كئيباً قانطاً فقلت له :

— هل عزمت على شيء، يا سيدي ؟

— نعم !

— أوتظن ان ذلك ضرورة لا بد منها ؟

— أجل، انه ضرورة لا بد منها .

ولما رأيت ما كان هو عليه من العزم آسفني ان تكون البلاد قد وصلت الى هذه الحالة اليائسة التي تتطلب ذلك الاجراء الشديد . لم يكن يسرني ان اغمس يدي في هذا الأمر، ولكن لم يكن ثمة مهرب من ذلك : بذل الجُهد للمرة الأخيرة في سبيل إنقاذ البلاد .

كان قد انضم الى الحكومة المركزية، قبل ذلك بايام، ثلاثة وزراء واربعة وزراء دولة فاصبح عدد الوزراء في تلك الحكومة ستة وعشرين وزيراً في محاولة لتدعيم الحكومة الائتلافية المتداعية التي كانت تتألف من اعضاء من حزب العوام ومن حزب الرابطة الاسلامية برئاسة ملك فيروز خان نون . وتلا دخول هؤلاء في الوزارة نزاع مشين حول توزيع الحقائب الوزارية . وفي السابع من تشرين الأول (اكتوبر) في الساعة الواحدة بعد الظهر اعيد توزيع الحقائب . وما هي الا برهة حتى استقال اعضاء حزب العوام . ثم اعلن توزيع جديد للحقائب في السابعة مساء . ولكن في تلك الساعة كانت السلطة المركزية قد تداعت وانهارت فأسدل الستار عليها في الساعة الثامنة، حين بادر اسكندر مرزا فقام بحركة درامية ألغى بها الدستور واعلن الحكم العسكري في جميع باكستان . ثم اقال الوزارة المركزية والوزارات المحلية وحل الجمعية التشريعية المركزية والجمعيتين الاقليميين . ثم عينني انا حاكماً عسكرياً .

منذ تلك الساعة لم يبق للعواطف مكان في تسيير الأمور . امّا وقد لزم القيام بهذا العمل، فينبغي أداؤه الآن على خير وجه . رسمنا خطة بسيطة ثم وضعناها موضع التنفيذ . ونصحت انا للجنرال اسكندر مرزا ان يطلع رئيس الوزارة على واقع الحال . وظن اسكندر مرزا ان لا حاجة الى ذلك لأنه ما كان يشك في شرعية ذلك العمل . ولكنني قلت له : « انا اريد منك شيئين تكتب بهما اليّ : اولهما انني سأطبق الحكم العرفي؛ وثانيهما رسالة تبعث بها الى رئيس الوزارة تعلمه انك اتخذت هذا القرار، وان الوزارة قد أُقيلت وان الدستور قد أُلغي وأن الحكم العرفي قد اعلن، وانك قد

عهدت اليّ بالاشراف على تطبيق الحكم العرفي » . وقد كتب الرسالة الى ملك فيروز خان نون بلا تردد . ولكنه لم يكن، فيما يبدو، شديد الرغبة في توجيه رسالة الي يفوضني فيها بالاشراف على تطبيق الحكم العرفي . لقد اردت منه ان يكتب تلك الرسالة الى رئيس الوزارة حتى يتحمل هو جميع التبعة المترتبة على قراره، فلقد كان قد قرر — بصفته الرئيس الدستوري للحكومة — ان تسيير الدولة على اساس دستوري قد توقف منذ تلك اللحظة . فقلت له : لقد قمت الآن بعمل ما على الأقل، وانا اعتقد ان ما قمت به هو الصواب . ولكنني اريد منك تفويضاً خطياً . فتلوّم وتردد ثم عاد فاعطاني الرسالة التي طلبتها، ولكن بعد يومين او ثلاثة ايام .

ان الثورات في العادة تقتضي إعداداً طويلاً مجهداً وتخطيطاً مفصلاً واجتماعات سرية وتحركات عسكرية في طول البلاد وعرضها . اما ثورتنا فلم يكن لنا وقت كاف للاعداد لها، فأدرناها كما لو كانت عملية عسكرية . والذي حدث هو اننا حركنا لواء واحداً من ألوية الجيش او لوائين على الأصح ، لواء من المشاة ولواء آخر من المدفعية كانا يعسكران في كراتشي . بذلك كان تحت تصرفنا عدد كاف من الجند لمعالجة الموقف عند اعلان الاحكام العرفية . ولكننا ، من باب الاحتياط، اصدرنا امراً للواءٍ اضافي بالانتقال من كويتا الى جنك شاهي في ضاحية كراتشي . تلك كانت جميع الاحتياطات العسكرية التي اتخذناها . ان الجيش كان مستعداً دائماً لما يمكن ان يطرأ على غير انتظار . وعند الاضطلاع بعمل مثل هذا لا ينبغي ان يكون ثمة مجال للفشل . فلو ان احداً تحدى الحكم العرفي في بقعة ما من البلاد لتطور الموقف تطوراً خطيراً جداً . من اجل ذلك كنت قد أمرت اللواء الاضافي بالانتقال الى جنك شاهي . وفي ليلة الثورة اخبرنا القائد العام والقادة المحليين بما حدث وطلبنا منهم ضمان الأمن والنظام . ذلك كان كل ما فعلناه . ثم عكفنا بعد ذلك على بناء الجهاز الاداري للحكم العرفي وعيّنا واجبات رجال هذه الجهاز . اما الصلة بين الجيش وبين الادارة المدنية فقد نشأت تدريجاً .

لقد عملنا ما في وُسعنا لضمان نجاح العملية : والمسألة الآن هي الى اي

حدّ يمكن ان نمضي في هذه العملية . لقد كان شعوري الخاص انه لو بدت مقاومة ما ، لكانت تلك المقاومة شكلية ولأمكننا القضاء عليها بسرعة . ولم يخطر لي قط انه سيكون هنالك ضرورة لاستخدام القوة ابداً . كان الناس قد ضاقوا بالحال ذَرْعاً وكانوا ينتظرون تبدل تلك الحال بفارغ الصبر . ثم انهم كانوا يحترمون الجيش احتراماً كبيراً .

في فترة من الفترات تحدث نفر من الساسة في امكان الأخذ بالأنظمة التي كان معمولاً بها خلال الفترة الأولى للحكم العرفي في لاهور عام ١٩٥٣ . تلك الأنظمة كانت تقضي بمعاقبة اولئك الذين كانوا مسؤولين عن اختلال النظام واضطراب الامن . لقد فكرنا في ان يكون ذلك اول ما نعمل به ، وبذا تكون لنا من السلطة ما نقدر به على ان نحاكم محترفي السياسة الذين كانوا قد جروا البلاد الى شفير الهاوية . وقلت انا في ذلك الحين « لا ، لا يجوز لنا ان نفعل ذلك » . لقد كنت في الواقع راغباً في ان تستقر الأمور بسرعة وان يستمر الناس في اعمالهم حتى يتمكنوا من بناء الوطن من جديد ويعيدوا الى الشعب استقراره وامنه . لقد اردت ان تنخفض درجة الحرارة بأسرع ما يمكن . فحين فرضنا الحكم العسكري فرضناه وكأنا نضغط على زر كهربائي. ثم اخذت الأمور تسير سيراً عادياً ، وما ذلك الا لإن الشعب كان سليم الطوية ولأننا كنا نملك جهازاً إدارياً صحيحاً . من اجل ذلك لم اشأ ان اطبق الحكم العرفي لأعاقب به نفراً من الناس على ماضي سيئاتهم . ولو اننا فعلنا ذلك لضاعت جميع جهودنا عبثاً .

كانت البلاد تحتاج الى الجهود الايجابية للسير بها قُدُماً وللنهوض بمرافقها وبناء اقتصادها بحيث تكون قوة دينامية فعالة . لم اكن أرى جدْوًى في تبديد ما لدينا من قوة محدودة من الأيـدي العاملة بخلق جو من الضغط والارهاب ، بدلاً من استخدام مصادر الثروة في العمل البنّاء . وكذلك وضح لي أنه اذا كان للحكم العرفي جدوى فلا بد من تمكين اجهزة الدولة من استعادة هيبتها ومن ممارسة مَهامّها على خير وجه .

ولذا فان اول شيء فعلته في صبيحة الليلة التي اعلن فيها الحكم العرفي انني دعوت الى اجتماع يحضره جميع الأمناء العامّون في الحكومة المركزية



٧ . منزل المؤلف في قرية ريحانة حاليا



٨. المؤلف مع والدته في قرية ريحانة سنة ١٩٦٣

وشرحت لهم ما حدث وبينت لهم ما يجب عليهم هم ان يفعلوا . ثم وضعت بين ايديهم موجزاً عاماً لسياستنا المقبلة . غير انني لاحظت ان واحداً او اثنين منهم قد بدا عليهما الامتعاض، فنهرتهما غاضباً . بعد ذلك ثاب هذان الى رشدهما سريعاً ؛ ثم انصرف الجميع وشيكاً الى اعمالهم . وبدأنا العمل بمجلس الامناء العامّين ، وواصل المجلس عمله مدة شهرين .

سبق لي ان قلت إنه في اليوم الذي تولى فيه الجيش السلطة امرنا بعض الجند بالانتقال الى بعض المراكز الحساسة تحسباً لما قد يقع من اضطراب . غير ان وَحدة او وحدتين تلقتا بالتلفون اوامر مضادّة . وكان من المفروض صدور هذه الأوامر من سكرتير وزارة الدفاع الى قائد اللواء . ومنذ تلك اللحظة بدأ الشك يساور نفوس رجال الجيش : لقد اخذ بعضهم يرتاب ببعض، ولم يكن احد يدري من ذا الذي كان يحاول ان يزرع الشك في النفوس .

انا اعتقد ان هؤلاء قد استنتجوا ان اسكندر مرزا قد تمَلّكه الرعب، فقد رشح الينا أن زوجته ما فتئت تخاصمه وتقرّعه طول الوقت وتقول له : انك ارتكبت خطأ كبيراً وان عليك ان تصلح هذا الخطأ بالتخلص من ايوب خان . وحاول اسكندر مرزا ، بوساطة رجال الاستخبارات وبوساطة غيرهم ايضاً، ان يعرف مواقع الجند في المراتب الحساسة كما حاول ان يعرف خطة الجيش حول كراتشي .

كان اول عمل يجب ان اقوم به في هذا الشأن هو، بطبيعة الحال، ان أذهب الى باكستان الشرقية حيث يعيش الجانب الاكبر من شعبنا . ولكن اسكندر مرزا لم يبد ارتياحاً لذلك ؛ وقد حذرني قائلاً : « كن حذراً فان ثمة نفراً كثيرين يريدون سفك دمك » . فقلت له : « لا بأس، فانني قد تعوّدت ذلك » .

اجتمعتْ في داكا جموع غفيرة فقمت فيهم خطيباً . واعتقد أن اسكندر مرزا اصبح بعد هذا يتوجس خيفة . وكان قد سبق لي ان اخبرته بجلية الأمر فقلت : « أصغ اليَّ، إن الأحوال قد تغيرت — فان ثورة قد نشبتْ.

انك انت الذي اثرتها وانك انت الذي عهدت اليّ بادارة البلاد . وليس الذي حدث ثورة عادية ؛ وسيكون في هذه البلاد تغيير حقيقي واساسي معاً . تلك هي سياستي . فلا تدع الفزع يتملّك قلبك . ان التبعة على عاتقي انا ، وعليّ انا ان انهض بهذا العبء ، ولذلك حزمت امري على ان آخذ ببعض الاصلاحات الأساسية، فارجو منك ان تبتعد عن الدس والمكائد . ولا حاجة بك الى هذه المكائد ما دمت انا مصمّماً على تأييد سلطتك ومنحك الولاء الكامل . عندئذ قال لي : « اذن، هذا حسن » . فقلت له : « حسناً » . غير اننا ما زلنا نتلقّى اخباراً مفادها ان زوجته لا تفتأ تقرأ على اذنه وتحرضه على القضاء عليّ بسرعة .

وحين عدت من باكستان الشرقية، وحطّت بنا الطائرة في مطار موريبور ، جاء اليّ اللواء شير بهادر وقال لي : «سيدي، في اثناء غيابك اتّصل الرئيس اسكندر مرزا (بالتلفون) بعميد الجو مقبول الرب بسلاح الجوي الباكستاني وسأله : « هل انت مخلص لهذه البلاد » فاجاب : « نعم انا مخلص » .

— هل انت مخلص لي بصفتي رئيساً للبلاد ؟

— نعم، وانا مخلص لك ايضاً .

— هل تتلقى، اذن، الأوامر مني حتى لو كان في تنفيذها خطر على حياتك ؟

فأجابه عميد الجو قائلاً : يا سيدي، أريد ان اعرف ما هي تلك الأوامر.

وعندها قال اسكندر مرزا :

« اريد منك ان تذهب لإلقاء القبض على ثلاثة من قادة الجيش، هم الجنرال يحيى والجنرال شير بهادر والجنرال حميد » .

غير ان قائد الجو مقبول الرب تردد وحاول ان يكسب الوقت، فقال له : هل لي أن آتي اليك ؟ ألا تريد ان تصدر اليّ هذا الأمر خطياً ؟

وقلت للجنرال شير بهادر : « لا تحمل هذا على محمل الجد » . ذلك انني

في الواقع ما كنت اريد انفجار الأزمة — ومع ذلك فانني كنت اعلم ان اسكندر مرزا قادر على ارتكاب هذه الحماقة . لقد كانت هذه حماقة لأنها كانت ستؤدي فوراً الى نزاع بين قطعات الجيش، وحينئذ لا يعلم عواقب ذلك الا الله . وكأن اسكندر مرزا لم يدرك انه لو حرك ساكناً فيما يتعلق بالجيش وبقيادة الجيش لكان اول ما سيقوم به الجيش هو ان يقضي عليه هو .

قلت مرة لاسكندر مرزا : « أصغ، يا رجل . ما هذا الذي انت مقدم عليه . لقد علمت انك تصدر الأوامر بإلقاء القبض على ضباط الجيش ! » وحاول ان يطمئني فقال : « لقد ضللوك ؛ وليس للخبر اساس من الصحة » . ولكنني عدت فانذرته وقلت : « إياك وهذه الألاعيب والمكائد . كن حذراً، انك تلعب بالنار . ثم لا حاجة بك الى كل هذا . نحن على استعداد لأن نمنحك ولاءنا الأكمل ، فلمَ تعمد الى هذه الشرور ؟ »

في هذه الأثناء جاءني الخبراء القانونيون في الجيش وقالوا : « ما دام الدستور قد ألْغي والحكم العرفي قد اعلن، وما دام رئيس الحكم العرفي قد عُيِّنَ فلم يبق اذن حاجة الى منصب رئيس الجمهورية . وقد كانوا يرون ان هذا هو الوضع القانوني . ولكنني قلت لهم : « يا صحب، ارجو منكم الآن الا تخلقوا لي مشاكل جديدة . لا تقلقوني، فليس في هذا الأمر من جدوى .

أظن ان قاضي القضاة منير(١) كان معنا حينما نوقشت هذه الفكرة . وكان منير قبيل الثورة يقدم لاسكندر مرزا مشورات في بعض الأمور . فاستدعيته ورأيت ايضاً ان اقابل اسكندر مرزا . ثم سألت العقيد قاضي ان يَعْرِضَ وجهة نظره . كان رأيه ان منصب رئيس الدولة لم يبق له مبرر في التنظيم الجديد . فخالفه منير . فقلت للعقيد قاضي : « انا اوافق منيراً على رأيه . هذا هو الرأي النهائي . اقبلوا ذلك على انه القرار الأخير » . عندئذ قلت لقاضي إن بامكانه ان ينصرف . وكنت ارجو ان يطمئن اسكندر مرزا الى ما انتهى اليه الوضع . لقد كنا من قبل صديقين حميمين فقلت في

(١) Chief Justice Munir

نفسي : ما لم يأت اسكندر مرزا امراً بيّن الخطأ، فليس من الوفاء ان امَسّه بسوء . ولكن بعد ايام قليلة جاء اليّ القادة العسكريون وقالوا : « ان هذا الرجل لم يعد يطاق » . فقلت : « وما يحملكم الآن على ان تقولوا هذا القول ؟» فسردوا على مسمعي عدداً من الأمثلة مؤداها ان اسكندر مرزا كان يخاطب بالتلفون فلاناً وفلاناً ليورّطهم في امور جمّة .

في خلال ذلك كله كان الناس يزدادون تذمراً من بقاء اسكندر مرزا على مسرح السياسة، ويرون انه ما دامت الدسائس مستمرة فانّ القيام بعمل نافع او بنّاءٍ ضرب من المحال . والتفت اليّ مساعديّ وقالوا لي : « يبدو ان مشكلتك انك لا تريد ان تذهب الى رجل كان صديقاً لك فتقول له إنه كان خائناً غداراً . ولكن هذا شيء فوق الصداقة الشخصية، ونحن ننصح لك مخلصين ونرجوك ان تدرك معنا اننا لا نستطيع ان نحتمل هذا الرجل اكثر مما فعلنا » . فقلت لهم : « حسناً، ولكن اتركوني يوماً او يومين لأنعمَ النظر في هذا الأمر » . وكنت آمل ان يثوب هذا الرجل الى رشده ويرجع عن غيه ثم تهدأ في صحبي، في الوقت نفسه، سَورة الغضب . ولكن الضجة علت في مقر القيادة وبين سائر ضباط الجيش . وكان الجميع يقولون : « ان هذا الرجل سيفسد كل ما تصنع » ؛ وقد كان خوف هؤلاء ان يفقد الناس ثقتهم بالسياسة التي نتبعها وان يضطرب حبل الأمن في البلاد ، وحينئذ ستذهب جهودنا في سبيل الاصلاح سدى . واخيراً قلت لهم : « اذا كانَ هذا ما ترون فانني سأذهب اليه واقول له ذلك . « فقالوا : « لا ، يجب الا تذهب انت، بل نحن الذين سنذهب ونقول له ذلك بالنيابة عنك » .

وذهب اليه ثلاثة من الجنرالات — الجنرال برقي والجنرال أعظم خان والجنرال شيخ — ونقلوا اليه عني انني آسف جداً وانه هو لم يكن حكيماً في تصرفه في كثير من الأمور . ثم أخبروه ان من الواضح ان الناس لا يحبونه ؛ وانهم هم، اي الضباط ، لن يستطيعوا الاطمئنان اليه . ثم قالوا : « والآن، ما العمل ؟ ان مصلحة باكستان مهددة، وعليك ان تدرك ذلك » . ويبدو أنه ادرك خطورة الحال فوقّع وثيقة يتنازل فيها عن السلطة .

كان المندوب السامي الاسترالي اللواء كوثورن صديقاً قديماً لاسكندر مرزا ، فسألني عن المكان الذي يمكن ان يذهب اليه اسكندر مرزا . فقلت له انه ينوي ان يذهب الى انكلترا . وكانت المشكلة ان نهيّىء له ترتيبات للسكن في انكلترا وان تتيسر له طائرة في موعد قريب . وفي مدى اربعة ايام او خمسة لم نستطع ان نجد له مكاناً على طائرة ، ثم خشِينا ان يثور الناس ويتدهور الوضع إن هو بقي في كراتشي . فرغبنا اليه ان ينتقل الى كويتا ، فقبل ونقلناه الى هنالك بالطائرة . وسألني كوثورن اذا كان بالامكان ان يقابله . فقلت له : « بامكانك ان تذهب اليه وتراه كما يمكنك ان ترافقه اذا شئت، فانه ليس معتقلاً او حبيساً » . واعتقد ان كوثورن ذهب الى مطار كراتشي وقابله . وحينما سافر اسكندر مرزا الى انكلترا اضطر الى ان ينتظر بضع ساعات في مطار موريبور فاتيح لنفر كثيرين من اصدقائه ان يقابلوه ويودعوه .

لقد آلمني جداً ان اتخذ هذا القرار ، كما آلمني ما حل باسكندر مرزا . ولكن من سوء الحظ أن اسكندر مرزا لم يستطع ان يخلص لأحد . فمن الناس من يعتقد ان ثقتي باسكندر مرزا كانت في غير موضعها ؛ وكثيراً ما كان الناس يعجبون كيف انني لم ادرك ان مرزا ليس بالرجل الذي يمكن ان يعمل على تحقيق اغراض الثورة . غير ان المعروف انه حين كان سكرتيراً لوزارة الدفاع كان يحسن حسم الأمور، كما كان سريعاً في تصريفها كفؤاً، اللهم إلا اذا كانت له مصلحة ذاتية . من اجل ذلك كان لنا مبرر للأمل في انه سيستطيع بمساندتنا ان يدير دِفّة الحكومة بصورة فعالة . ولقد كان على كل حال اكثر خبرة من غيره ممن نعرف من رجال السياسة . وكنا جربنا كل رجال السياسة فلم نجد فيهم من يَصْلُحُ لهذه المهمة . فلم يبق لنا غيره من بين المدنيين .

لذا لبثت اثق باسكندر مرزا مدة طويلة ، حتى بعد ان فقد كل انسان ثقته به . إن ذلك كان من طبعي : ان بامكاني ان اواجه اشد الصعاب في حياتي ، ولكنني اكره ان اكون فظاً او قليل المجاملة . فانا استعين بالصبر والاناة . ولذا فان القرارات التي اتخذناها في مثل هذه الأمور كانت تأتي في بعض

الأحيان بطيئة . على انني الآن واثق من شيء واحد على الأقل، هو ان اسكندر مرزا اراد، وهو مخلص في ذلك، ان يسلك السبيل المستقيم ؛ وقد كان له من الشجاعة ما يمكّنه من مجابهة النتائج المنتظرة من الاصلاحات التي كنا ننوي القيام بها . لكنني لم ارَ ان بقاءه في منصبه في ذلك الحين كان يجدينا نفعاً ، ذلك لأنه لم يكن ليستطيعَ تقبل التغييرات التي فرضتها الثورة .

قلت مرة لرجال الصحافة في اثناء الحكم العرفي : « انني مضطر الى العجلة : هناك امور كثيرة ينبغي القيام بها وليس ثمة وقت كاف للقيام بها » . من اجل ذلك كنت ارى أنه بدلاً من ان اعمل انا كل شيء بنفسي وانا مسلح بسلطـات مطلقة، ان يعمل الشعب بنفسه لنفسه ؛ وان من الخير للناس ان يفطنوا الى ذلك بسرعة، بل من الخير للبلاد ان نسارع الى تمكينهم من معالجة مشاكلهم بأنفسهم . وهذا هو السبب الذي يحدو بي الى التعجيل في انهاء الحكم العرفي وإلى العودة الى الحياة الدستورية . لقد كانت الحاجة إلى عدد من وجوه الاصلاح ملحّة جداً؛ والحكم العرفي لم يكن الا قاعدة او وسيلة لتحقيق ذلك الاصلاح . ومن الحق ان يقال، لو ان احداً قاوم هذا الاصلاح لكنا اتخذنا في شأنه تدابير مشددة . ولكن من حسن الحظ اننا لم نحتجْ قط الى مثل تلك التدابير .

خذ مثلاً على ذلك كيف صرح الناس بأموالهم المدّخرة، بعد ان كانوا يكتمونها تهرباً من دفع الضرائب عليها . لقد صرحوا بألف وسبعمائة مليون روبية . وسألت واحداً من رجال الأعمال : « لماذا فعلت ذلك ؟ » فقال لي : « لقد رأيتك في بعض صورك تشير باصبعك هكذا، ورأيت في الوقت نفسه شفتيك مزموتين هكذا . فقلت في نفسي هذا رجل لن يتركنا وشأننا . انه سيجيء باحثاً عنا اذا لم نذهب نحن عن طيبة خاطر اليه . وهكذا عقدنا اجتماعاً وقررنا ان نكون جادّين . وعلى كل فاننا كنا ندفع ثلاثة وثلاثين بالمائة من دخلنا ضريبة في مقابل خمسة وسبعين بالمائة تجب على ارباحنا . وكنا نستطيع ان نهرب بالباقي بسهولة، ولذلك كنا ننتهز الفرصة من قبل » . ثم اضاف قائلاً : « ومع انك لم تحرك اصبعك في وجوهنا، فان تلك الصورة قد فعلت فعلها فينا » .

٧

الحكم العرفي[1]

كان للثورة هدف قريب واهداف اخرى بعيدة .

اما الهدف القريب فكان العودة بالأجهزة المدنية والدستورية في الدولة الى الاستقرار . كانت هذه الاجهزة قد اصبحت عقيمة مرهقة لما اعتورها من سوء الاستعمال ومن الاستغلال، ولذلك اصبحت في حاجة الى حماية وحصانة . ولم تكن تلك الحصانة ممكنة الا في ظل حكم عسكري قادر على ان يرد اليها المعنى المقصود منها اصلاً حتى يتاح لها ان تعمل في نطاق إطارها الدستوري . في اثناء هذه الفترة كان الجيش قد وزع في عدد من المراكز الحساسة التي يمكنه ان يتوجه منها ليعمل حيث يدعوه الواجب . وقد كان الناس في اول ايام الثورة يستغربون ويدهشون اذا رأوا وحدات من الجيش في الأماكن العامة لأنهم لم يألفوا ذلك من قبل . ان المعنى المقصود من الثورة يقتضي ان يحل محل السلطة المدنيّة الراهنة سلطة عسكرية او على الأقل سلطة « خاصة » . والواقع ان هذا التبديل بين السلطتين قد حدث ، ولكنني كنت حريصاً على ألا يكون أثر ذلك ظاهراً امام العيون . ولقد كان من الضروري جداً ان يظل الجيش متوارياً عن مسرح الحياة العامة لأن هذا المسرح ليس مكاناً له في الفترات العادية من حياة البلاد . ولو ان الجيش تدخل تدخلاً مباشراً في الادارة المدنية لما نُتج من ذلك سوى التردّي اكثرَ فاكثر في الفساد وفي تفكك السلطة المدنية . ثم ان هذا كان يجعل انسحاب الجيش

فيما بعد من الحياة العامة ، الى حيث يقضي عليه الواجب ان يكون ، امراً صعباً للغاية . ولم اشكّ قط في ان الجيش قد كان مقضياً عليه بالتفسخ لو انه تدخل في تسيير الادارة المدنية او لو انه انغمس في شؤون البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

اما الاهداف البعيدة للثورة فكان من بينها القيام بالاصلاحات الرئيسية التي ترمي الى ازالة الفوضى ومحو الفوارق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد . وكانت غاية هذه الاصلاحات ان تبلغ الى وضع دستور صحيح للبلاد والى عودة الحياة الدستورية السليمة . وقد اقترح عليّ بعضهم مرة ان يُوضع للبلاد – في اثناء القيام بهذه الاصلاحات – دستور موقت، او ترتيب قريب صالح للعمل، قبل التوصُّل الى اقرار الدستور النهائي . غير أنني رأيت في تلك الخطوة شيئاً خطيراً . ان الحكم العرفي هو في الواقع دستور تقريبي صالح للعمل، وقبل إلغاء الحكم العرفي يجب ان يكون للبلاد إطار دستوري دائم . فقلت في نفسي : « اذا وضع الدستور فيجب ان يكون في شكله النهائي » .

لم احتجْ الى اكثر من ستة اشهر حتى احقق الأهداف المباشرة القريبة . فقد كان البناء الأساسي للادارة المدنية سليماً قديماً : وكل ما كنا في حاجة اليه هو الشعور بشيء من الثقة المُتبادَلة، وبشيء من الحرية في العمل كيلا تقلقنا اعتبارات طارئة غريبة فتصرفنا عما نحن بصدده . والحق ان المؤسسات المدنية كلها استجابت لدواعي الواقع الجديد بشكل يحمل على الاعجاب ثم بدأت تقوم بعملها الصحيح بمهارة وتجرد قبل ان يمضي وقت طويل . غير ان شعوراً كان يسود الجيش مؤدّاه ان الأمور لا تسير بسرعة كافية، وان المدنيين لم يكونوا يستجيبون للدواعي الجديدة بالسرعة المطلوبة، وان عامة الناس كانوا قد بدأوا يشعرون بأنهم أصيبوا بخيبة أمل .

فقلت لهم : « أصغوا إلي : لقد تعودتم العمل بنظام تنفق عليه البلاد آخر فلس تدخرّه. لقد زُوِّدتم بكل وسيلة ممكنة وبالسلاح ، فاذا جاء وقت العمل عملتم بدقة تامة لأن حياة هذا الوطن مرتبطة بعملكم هذا الذي

تعملونه . ومع كل العناية المبذولة لكم في التدريب وكل التسهيلات في الحصول على المعدات فان الانتقادات التي توجه اليكم بعد كل مناورة او تمرين عسكري كثيرة جداً . فعلى الانسان ان يكون صبوراً في مثل هذه الأمور . ان حياتكم منظمة على نهج دقيق، بينما الموظف المدني اذا وصل الى رتبة الفصل في الأمور أحسن عمله، ولكنه مضطر الى ان يعمل في نطاق قانون عام موضوع وامام انظار الرأي العامّ . وقد يضام انسان، فاذا اراد الموظف المدني ان يزيل عنه الضيم فانه قد لا يستطيع ان يفعل ذلك بسرعة، اذ ينتظر منه ايضاً ان يتقيد باحكام القانون المعمول به . ان عليه – بطبيعة الحال – ان يعمل بما يوحيه اليه ضميره، ولكنّ عليه ايضاً ان يأخذ بعين الاعتبار جميع المتطلبات وجميع القيود التي يفرضها القانون . ثم ان الادارة المدنية لا تسير بأقصى سرعتها ، بل تسير بنحو سبعين بالمائة من طاقتها العادية . ونحن لا نستطيع ان نطالب بالمزيد من الضغط على الادارة المدنية ، اذ يجب ألا ننسى ان شكاوى الناس ليست في جميع الأحوال محقّة، وان من الناس من يطالب بأكثر ما يستحق » .

كان الضباط يسمعون هذا الكلام فيسكتون ، ولكنهم في الواقع لم يكونوا يقتنعون . ذلك لأن الشيء الذي لم يستطيعوا ان يفهموه هو ان العمل في الادارة المدنية يخضع لقيود من القانون ويُحسب فيه حساب الاتجاهات المتآلفة والمتنافرة في الرأي العام . انا اريد ان اهمس في اذن هؤلاء الضباط امرين من نتائج العمل الحازم السريع الذي قمنا به منذ اليوم الأول من الثورة . لقد اصدرنا يومذاك أمرين عسكريين : الأول منها قضى بأن الغش في المواد الغذائية جريمة، واما الأمر العسكري الثاني فقد فرض على الاتجار في السوق السوداء غرامة فادحة . فكانت نتيجة ذلك ان الاوقية من الحلاوة اصبحت تباع بروبية ونصف روبية، وبطل غش الأطعمة تماماً . ولكن في مدى اسبوعين نَفِدت المؤن من الأسواق فأصيبت الأسواق بالركود . وكانت حماسة (الناس) لتحديد الأسعار في اول الأمر بالغة جداً، ولكن جميع الناس عدّوا ذلك فرصة فَمَضَوْا يشترون الأدوات الفخارية وادوات المائدة ويشترون الساعات وغيرها بالأسعار المحدودة . ولما بيعت البضائع المتوفرة

لم يبق ثمة بضائع جديدة تنزل الى الأسواق، ولم يكن للتجار رغبة في بذل رؤوس اموالهم من جديد ثمناً لبضائع اسعارها في السوق المحلية محدودة بقانون .

اذكر مرة اننا عقدنا اجتماعاً لكبار الضباط في الجيش، فرفع الضباط اليّ تقريراً يبسطون لي فيه كيف ان كل شيء في البلاد يعتوره الخلل والفساد. وكان الجنرال موسى، القائد العام، حاضراً يومذاك فسألته قائلاً : «أيعبر هذا التقرير عن رأيك انت ايضاً ؟ » فقال : « نعم ، كلنا نشعر هذا الشعور » . فقلت له: « انت تعلم ان هذا التقرير رفع اليّ في هذا الصباح وانا أتناول قدحاً من الشاي . فلما قرأته خيّل الي ان باكستان تقترب من نهايتها . ثم اتفق ان تناولت احدى جرائد الصباح وقرأت فيها ان رجلاً ايطالياً تنبأ بأن القيامة ستقوم غداً . ان العلم بقيام القيامة عند الله . اما الذي أعرفه انا فهو ان باكستان موجودة وانها ستستمر، وليس في مقدور احد ان يعترض سبيل تقدمها .

كان وقع ذلك شديداً على ضباط الجيش، ولكنني اردت ان أريَهُمْ انه لا يجوز لهم ان ينتظروا منا المعجزات . كان هؤلاء مرتاحين جداً الى الحماسة التي اظهرها الشعب عند حدوث الثورة، ثم بدأوا يشعرون بشيء من القلق حينما أخذت هذه الحماسة تَفْتُر . ان الناس يريدون دائماً ان يَرَوُا النتائج سريعاً، فحينما نشأت باكستان ظن الناس انه لن تبقى لهم مشاكل بعد ذلك في حياتهم . وكذلك لما حدثت الثورة ظنوا ان كل شيء سيتغير بين ليلة وضحاها . ان الثورة كانت نتيجة منطقية افضت اليها الأحداث المتعاقبة في هذه البلاد، ولم يكن معناها حلاً لجميع المشاكل، لكنها حدثت حتى تتيح فرصة للناس لأن يحاولوا حل مشاكلهم بطريقة جدية واقعية . على ان هذه الفرصة المتاحة يجب ان ينتهزها الناس . فكان عليهم ان يَجِدّوا في العمل وان يتفانَوْا فيه ويصبروا عليه . وليس الصبر فضيلة يكتسبها الأنسان بسهولة ، ولا بذلُ الجهد في العمل أمراً يتعوده المرء بلا جِدّ ولا تعب .

لم أكن ابتغي نتائج مسرحية تبهر عيون الناس من غير ان يكون لها قيمة

حقيقية . ان حماسة الشعب كان من الممكن ان تظل في الذروة لو انني عمدت بين حين وآخر الى اتخاذ اجراءات مثيرة او متطرفة . واعتقد ان بين الناس من كان يأمل ان يرى لهذا العهد الثوري ادواراً مسرحية مثيرة . ولو انني استجبت للاغراء وانحدرت الى تألّف الجماهير في ما تدعوهم اليه اذواقهم، لانحرفت بالنشاط القومي الى مجار سلبية تبعد بنا عن الغرض الذي قصدناه من الثورة . من اجل ذلك وطنت النفس على ان اواجه قدراً من التذمر بين الناس وقدراً من التشاؤم بين ضباط الجيش انفسهم . وهكذا عزمت على ان انهج في عملي سبيل الاعتدال والتعقل، من غير ان اجانب تلك الأهداف البعيدة المدى التي نَشِبت الثورة من اجلها .

ان الوعي الذي كان يتبدى في رِدة الفعل عند الشعب قد بدّل شيئاً من التوقيت الذي كنت قد وضعته على جدول الأعمال للقيام بالاصلاحات المختلفة . كنت اشعر ان بامكاني تنفيذ برنامجي للاصلاح تنفيذاً كاملاً في خلال عامين، وحينئذ فقط يكون الجو قد اصبح مؤاتياً لوضع الدستور . ولقد كانت رَغبتي الأولى القيام بالاصلاح الزراعي لحل مشكلة اللاجئين . ثم كانت هنالك الاصلاحات المتعلقة بالادارة وفي حقل التربية والتعليم . وكذلك كان نظام المحاكم يحتاج الى تعديل وتنقيح كما كانت الحاجة ماسّة الى تنظيم الأوقاف . ونمط الحياة كله في البلاد ، في جانبه الاجتماعي وجانبه السياسي ، كان في حاجة الى التنظيم من جديد على اسس ديموقراطية حتى يُتاح للشعب ان يشترك في شؤون البلاد بطريقة بناءة مفيدة .

كنت اعلم جيداً ان اهداف الثورة لا يمكن ان تتحقق بالقوة . اننا، بلا ريب، نحتاج الى الانضباط والتقيد بالنظام حتى نحتاط لأولئك الذين يخرقون القانون، ولكن يجب ان تكون للشعب الحرية في التفكير وفي العمل كما يتراءى له . فالاتجاهات الاجتماعية لا يمكن ان تتبدل بوسائل القهر، ذلك ان القهر يثمر المقاومة فنحتاج في كل مرة الى ان نزيد في الضغط على الناس . وليس لذلك سوى نتيجة واحدة هي اشد ضروب الظلم والتمادي في استخدام القوة مما لا يقف عند حد . ان الاتجاهات الاجتماعية يمكن ان تتبدل وان

توضع على السبيل القويم بطريقة واحدة هي الاقناع والتعليم . لقد استطعنا في اول عهد الحكم العرفي ان نضع للناس مثلاً عُليّاً وان نريَهم كيف يمكن تحقيقها، ولكن الصحيح في الحياة ان نجعل الناس يتعلمون الاضطلاع بأعمالهم من تلقاء انفسهم .

في ذلك الحين كان بعضهم يقول لي إنني كنت اعامل محترفي السياسة — اولئك الذين كانوا سبب مصائب البلاد — بلين واعتدال اكثر مما يجب، فان الحيلولة بين هؤلاء وبين النشاط السياسي فترة من الزمن ليس بالعلاج الشافي لأن هؤلاء، اذا سنحت لهم الفرصة من جديد، فإنهم سيردّون على الضربة التي وجهت اليهم . ليعلمِ المعترض انني لم اكن بسياسيّ تلك اعالج قضية افراد . لقد كان بالامكان ان اصفّي نفراً من الناس بالطريقة المألوفة، ولكن ذلك ما كان ليقضيَ على الضعف المتأصل في احوالنا الاجتماعية والسياسية والتي لم يكن اولئك الأفراد من محترفي السياسة الا مظاهر لها . وما دامت هذه الاحوال سائدة ، فانه اذا خلا مكان احد السياسيين فيها، بسبب من الأسباب وبطريقة من الطرق، فان سياسياً آخر سيأخذ مكانه وسيسلك السلوك نفسه .

ان استخدام وسائل القسوة والعنف في معاملة الأفراد تخلق سابقات من القسوة والعنف وتؤدي الى انتقام والى ثار سياسي لا تنتهي حلقاته . ان هدفي هو **حلّ** المشاكل **لا الانتقام** من الافراد . وان الارهاب — والارهابَ السياسي خاصة — اذا بدأ في بلد، فلن يتسنى لأحد استئصاله بعد ذلك من نفوس الناس، لأنه سيظل متغلغلاً فيها . واذا بدَتْ بوادر الثار على شعب من الشعوب فانها تحك طلاء المدنية عن سلوكه فتتيح منفذاً لأحطّ غرائزه البهيمية والفطرية . والغدر السياسي يترك على جسم الشعوب نُدبة لا تزول .

لقد كان بالامكان ان تتجه الثورة في طريق مسدود لا سبيل الى التراجع منه . ولم اكن اطمح الى ان اتظاهر امام الملأ بقدرتي على إقامة الدليل على الاجادة في تدبير الأمور ، ولكنني كنت احرص على ان اهيىء احوالاً

وانشىء مؤسسات تبرهن على مقدرة البلاد على ان تدير نفسها بنفسها . والشيء الضروري هو ان نساعد الناس على ان يروا ما لهم من مصلحة في اهداف الثورة حتى تسير امور البلاد بقوة الاندفاع في تلك الأمور نفسها . فعلى الشعب ان يدرك منافع الثورة وان يكتسب القدرة على المساهمة في معالجة شؤون نفسه .

— ٢ —

بعد اعلان الحكم العرفي مباشرة حدّدت الصلة بين السلطات المدنية والسلطات العرفية لأجنّب (القائمين على الحكم) سوء التفاهم وتشابك الصلاحيات مما يؤدي عادة الى اختلاط الأمور وضياع الجهود . واعلنت يومذاك بصراحة ان الاشراف على الادارة المدنية يقع على عاتق الحكام الاقليميين، وان من اختصاص هؤلاء ان يأخذوا على «عاتقهم قيام الموظفين الخاضعين لهم بتصريف الأمور في اقاليمهم بطريقة يتجلى فيها الاخلاص والكفاية والأمانة والسرعة» . وقد ابقيت البناء الاداري كما كان من قبل . على انني اخترت وزارة ثم عمدت من طريق التوفيق بين القوانين العرفية وبين المجرى العادي للإدارة المدنية في الاقليمين (باكستان الشرقية وباكستان الغربية) الى وضع المنهاج الذي اقتضته الثورة موضع العمل .

ان الدور الأساسي للحكم العرفي هو ان يساند السلطة المدنية لتصبح قادرة على ان تستقر وان تضطلع بحل المشاكل الجديدة التي ستنشأ من جراء القيام بالاصلاحات المختلفة . هذه المساندة غايتها ان تسن انظمة عرفية تسد النقص في القوانين العادية وان تساعد على القيام بالتفتيش الاداري وعلى ان تقوم بالحراسة في المناطق التي يخشى نشوب الاضطراب فيها . وكذلك يجب انشاء محاكم خاصة ومحاكم مستعجلة حيث تدعو الحاجة . اما النظر في القضايا المرفوعة ضد الحكم العرفي والقضايا المتعلقة بالنشاط المعادي للدولة او للمجتمع فينبغي النظر فيها عادة في المحاكم العسكرية . ويجب ان تتوالى الاجتماعات بين حاكمي الاقليمين من جهة وبين المشرفين على الحكم العسكري من جهة ثانية ليستنير بعضهم بآراء بعض وليهتدي بعضهم ببعض ويتعاونوا .

وقد عرف الضباط العسكريون من اخوانهم (في الادارة المدنية) ان اعظم مساعدة يقدمونها هي ان يدركوا حقيقة الأحوال التي يعمل فيها الموظفون المدنيون، وان يتبينوا القيود الاقتصادية والعوامل الأخرى التي تَغُلُّ يد الموظف المدني وان يحترموا نزعات الشعب وآراءه .

كانت السنوات الأولى، من وجوه كثيرة، اخصب السنين ثماراً، فلقد تمتع ذلك العهد بمساندة الشعب مساندة واسعة في جميع انحاء البلاد، كما وجد ذلك العهد مُعيناً وحافزاً في الحماسة التي ابداها الشعب كله . فكل اجراء اتخذناه لَقِيَ استجابة مباشرة لدى الناس . واستفدت انا من هذه الحال استفادة تامة بأن نفذت منهاجي الاصلاحي من غير ان اضيع وقتاً ما .

وكثيراً ما كنا نجتمع في مجلس الوزراء في تلك الأيام . ولا ازال اذكر اجتماعنا الأول في السابع من تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨ . كان النهار قد انتصف لما بدأنا الاجتماع . استعرضت امام اخواني ما كانت عليه الحال قبل السابع من تشرين الأول من عام ١٩٥٨، ثم استعرضت المشاكل التي كانت تواجهنا . وقد كان اولَ ما يجب علينا فعله ان نعيد الاستقرار الى الحياة الاقتصادية في البلاد . ففي الأيام الماضية كان البحث في الشؤون الاقتصادية يجري على اساس او في نطاق محلي ضيق لا على اساس اقتصادي او مالي محض .

والمشكلة الثانية التي واجهتنا هي النقص في المواد الغذائية : لقد كنا نملك اراضي كافية وايدياً عاملة وافية حتى يكون لنا اكتفاء ذاتي فيما يتعلق بالغذاء . والذي كان ينقصنا هو القيادة الحكيمة والادارة المنظمة . فاقمنا لجنة للاصلاح الزراعي، وكان علينا ان نضع نظاماً لملكية الأرض اكثر عدلاً واجزل نفعاً . وكذلك كان نظام التربية والتعليم عندنا يحتاج الى عنايتنا . وكان هدفنا ان نرسم برنامجاً مخطوطاً يوافق حاجات الشعب ويهبنا مواطنين صالحين نافعين . ولقد كان من الضروري ان نخص التربية والتعليم بقدر اكبر من العناية فنضعَ اساساً لاختيار اولئك الطلاب الذين كنا نريد لهم متابعة الدراسة العالية .

وكان توطين المهاجرين واللاجئين (الذين رحلوا الى باكستان منذ ايام التقسيم) قد تأخر كثيراً . وكان من الضروري ان نحل هذه المشكلة بما يتفق مع حال هؤلاء كلهم وبما يوافق طاقتنا الاقتصادية .

وبان لي أن الدوائر المدنية كانت مزدحمة بالموظفين، وكانت رواتب هؤلاء اقل مما يجب، فكان من الضروري اعادة تنظيم الادارة المركزية والادارات المحلية . ولم يكن ثمة بد من تأليف لجنة تنظر في رواتب الموظفين و (كفاية) الموظفين ولجنة اخرى للنظر في اعادة تنظيم الجهاز الحكومي . وكذلك كان يجب علينا ان نتخلص من الموظفين الذين لا كفاية فيهم . وهذا، بطبيعة الحال، كان يقتضي اتخاذ تدابير قاسية، ولكن لم يكن من ذلك بُدّ في سبيل ايجاد ادارة سليمة .

بعدئذٍ شرحت لأركان الوزارة طبيعة الحكم العرفي، ان الحكم العرفي ليس اداةً للاستبداد او العقاب، انه تدبير تستطيع الحكومة في ظله ان تتولى سلطات استثنائية لتنجز عدداً من وجوه الاصلاح الاساسية . لقد كانت البلاد تحتاج الى ادارة سليمة والى نظام اقتصادي مستقر ومستوى للمعيشة معقول . وكان العهد الجديد عازماً على تحقيق هذه الاهداف . كان علينا أن نعود بالتجارة وبالأسواق الى الاستقرار . وكان في نفوس رجال الأعمال شيء من الخوف فكان من الأهمية بمكان ان نرد الثقة الى نفوسهم .

وقد علمت في اثناء هذا الاجتماع ان نفراً من التجار الذين كان في حوزتهم بضائع مهربة قد سلموا هذه البضائع الى الدوائر المختصة قبل انتهاء المهلة القانونية؛ فتقرر الا تفرض عقوبات على هؤلاء التجار وان تعاد اليهم بضائعهم بعد استيفاء الرسم الجمركي عليها . وفي عدد من المناطق فرضت السلطات العسكرية على الناس دفع المتأخر من ضريبة الدخل المتوجبة عليهم خلال خمسة عشر يوماً . ولكن (الخبراء) اخبروني ان نفراً ممن ينطبق عليهم هذا الأمر سيضطرون الى بيع املاكهم التجارية حتى يستطيعوا الوفاء بما عليهم . وادركت ان هذا التدبير سيكون قاسياً جداً، لذلك طلبت تمديد هذا الأجل ثلاثة اشهر اخرى .

وكذلك بحثنا قضية استرداد مبالغ النقد الأجنبي التي يملكها الرعايا الباكستانيون في الخارج خلافاً للقانون . وأردت انا ان يكون ثمة نظام معين نستطيع بموجبه ان نسترد تلك المبالغ . وشكلت لجاناً للتثبت من سلوك الموظفين في الوزارات المختلفة وفي الحكومتين الاقليميتين . وكذلك اردت ايجاد دائرة يكون عملها مكافأة الموظفين المدنيين الصالحين والنافعين . غير أنني اخبرت زملائي في الوزارة الا يبذلوا للشعب وعوداً عريضة حتى ينالوا بها عنده شعبية رخيصة . يجب ان نخبر الناس ان صعوبات جمة تواجهنا وان عليهم هم الا ينتظروا منا اجتراح المعجزات . فالمعجزات لا تتحقق الا اذا جدّ كل واحد منهم وبذل قصارى جهده في سبيل البلاد .

لقد بالغت المراجع المختصة بنشر البلاغات عن الموقوفين بموجب القانون العرفي مما أدّى الى احداث ذعر في البلاد . ونسي كثيرون ان جهودنا يجب ان تكون مصروفة الى العودة بالبلاد الى حالها العادية لا الى ان نقر في اذهان الناس اننا سنعاقب على كل زلة صغيرة بقسوة شديدة . ثم كان علينا ان نوجد وسيلة عملية (عادلة) لاستعراض قضايا جميع الذين جرى إلقاء القبض عليهم بموجب التدابير الاحتياطية التي وضعت بعد اعلان الحكم العسكري .

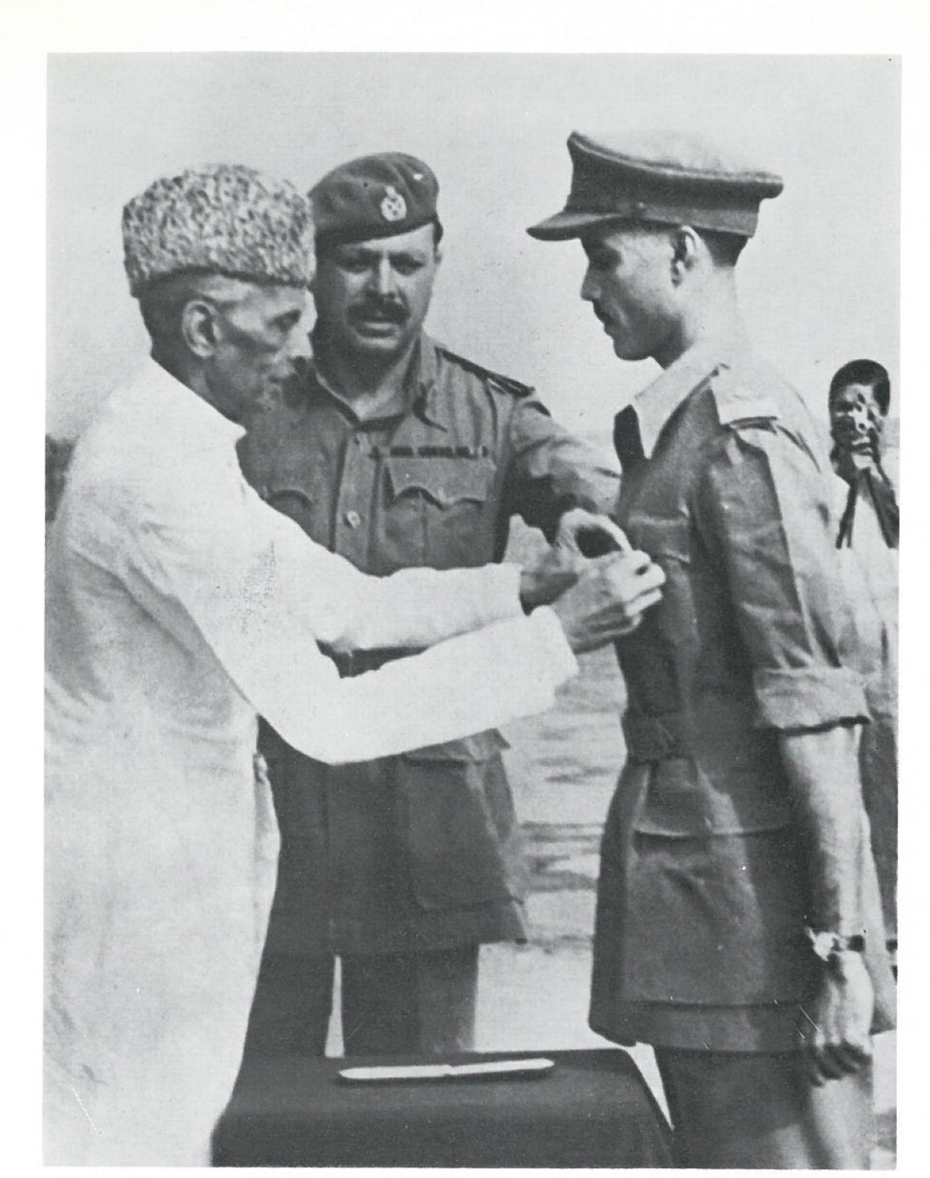
على ان الذي كان يستأثر باهتمامنا في ذلك الحين يمكن ان يستنتج من هذه المختارات من المذكرات التي كنت أدونها عقبَ المناقشات في الاجتماعات الوزارية .

اول تشرين الثاني (نوفمبر)

أكّدت على ضرورة التشديد في مراقبة الشؤون التالية . ناقشنا سياسة توظيف اموال «اتحاد تنمية الصناعة الباكستانية»(١)، ثم قررنا انه لا يجوز لهذه المؤسسة ان ترتبط باتفاقات مقبلة تقتضي انفاق مبالغ ضخمة على شراء

---

(١) Pakistan Industrial development Corporation وهي مؤسسة مستقلة أقامتها الحكومة الباكستانية بغية تنمية الصناعة في البلاد .



٩. مع القائد الاعظم محمد علي جناح وكان المؤلف حينئذ قائداً لمنطقة باكستان الشرقية بمدينة داكا سنة ١٩٤٨

المعامل والمصانع قبل الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة . وجرياً مع الفكرة التي كنت قد ابديتها في الوثيقة التي وضعتها في عام ١٩٥٤، كنت ادرس النهج المقبل للمؤسسات والاستقلال الذاتي لها . وكانت الاجراءات العادية في دواوين الدولة تنؤ بقيود شديدة، ثم كانت تلك الاجراءات شديدة التعقيد ايضاً . اما الحاجة الى التنمية الزراعية والاقتصادية فقد اقتضت انشاء مؤسسات خاصة تتمتع بسلطة واستقلال كافيين لتنظيم العمل المتعلق بها . هذه المؤسسات المستقلة استقلالاً داخلياً يجب ان تعين لها واجبات خاصة محددة وان تمنح الوسائل التي تمكنها من القيام بهذه الواجبات وان يتضاءل التدخل في عملها الى اقصى حد ممكن . تلك هي الوسيلة الوحيدة التي تحول دون عرقلة سير العمل في هذه المؤسسات بصورة طبيعية . وكذلك يجب ان تكون هذه المؤسسات قد بدأت عملها قبل وضع الدستور حتى نضمن استمرار التنمية من غير ان يعرقل تطورها تقلّبُ السياسة.

٦ تشرين الثاني

ذكرت في الاجتماع الوزاري ان علينا ان نبدأ ببناء ضريح القائد الأعظم محمد علي جناح . رغبتُ الى السيدة فاطمة جناح(١) ان تعاون اللجنة التي تألفت لهذا الغرض .

كانت الوزارات التي توالت من قبل قليلة الرغبة في اعطاء رخص لاصدار جرائد يومية ومجلات اسبوعية . وفي بعض الأحيان كانت الرخص تعطى لأفراد لا يملكون الوسائل الكافية لاصدار صحيفة، فكانت النتيجة أن أخذ هؤلاء يتعيّشون بالتسلط على كرامات الناس . من اجل ذلك لم يكن ثمة بدٌّ من ان ننشىء صحافة سليمة تقدُر مسؤوليتها .

وكذلك كان ثمة حاجة الى ان ينشأ مجال للتعارف بين الموظفين المدنيين والموظفين العسكريين ، فوجدنا من النافع انه اذا انتهى الشبان المدنيون من التدريب الخاص بهم في المؤسسات العلمية ان يلتحقوا بالجيش مدة شهرين

---

(١) شقيقة المغفور له القائد الأعظم محمد علي جناح (توفيت في ١٩٦٧/٧/٨) .

١٠. المؤلف يترأس اول اجتماع لمجلس الوزراء يوم ٢٧ اكتوبر ١٩٥٨



او ثلاثة اشهر . إن ذلك يتيح لهم فرصة للاطلاع على نظام العمل في الجيش وان يُفيدوا من نظام الانضباط في الجيش .

٤ كانون الأول (ديسمبر)

ذكرت في مجلس الوزراء ان علينا ان نشرح سياستنا المقبلة فيما يتعلق بقضية جمّو وكشمير . وعلينا ايضاً ان ننظر في الخطوات المقبلة التي يجب ان نتخذها في سبيل ايجاد تسوية عادلة وشريفة لهذا النزاع . فاذا ما فُضّ هذا النزاع حسب رغبة الشعب، فان السلام سيسود حينئذٍ في تلك المنطقة .

يجب ان يُعَدّ الناس لتقبل الاصلاح الزراعي، فليس ثمة مبرر للمخاوف من تنفيذ الاصلاح الزراعي لأن هذا الاصلاح سيجري على اسس علمية وواقعية، وان الدولة ستنفذ ذلك بالعدل فيما يتعلق بجميع الفرقاء .

وكذلك ذكرت في الاجتماع الوزاري انني أُعد الخطاب الذي سأوجهه الى الشعب بواسطة الاذاعة في يوم مولد القائد الأعظم محمد علي جناح، في الخامس والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) وسأنتهز هذه الفرصة لأذكر الناس بالتبعات الملقاة عليهم . اننا نحاول ان نبدأ حياتنا من جديد . يجب ان يتضح في ذهن الجميع ان العهد الجديد لم يتسلم السلطة في البلاد من اجل كسب مغانم شخصية . والمنجزات ستكون بحسب الجهود التي تبذل على الصعيدين الفردي والجَماعي . اما من حيث اننا افراد فيجب علينا ان نلجأ الى التحليل الذاتي لنعرف مواطن الضعف ومواطن القوة في انفسنا . واما من حيث اننا مجموع فيجب علينا ان نتجنب كل ما من شأنه ان يلحق الضرر بمصالح هذا الوطن . اذ يجب علينا ان ندافع عن باكستان لا من ناحية وجودها وكيانها المادي فحسب، بل بمقاومة الأفكار المعادية لباكستان ايضاً .

اريد ايضاً ان اقدم للناس صورة عن الدستور المقبل . ان العهد الجديد كان حريصاً على ان يكون ثمة شكل من الحكم يمثل الشعب تمثيلاً تاماً ويقوم على نظام ديموقراطي يسهُل على الناس فهمه والعمل به، اذ علينا ان نجنب البلاد هزات السياسة وعدم الاستقرار . فاذا حُلت المشاكل الكبرى

ونُفذت الاصلاحات الأساسية قمنا بعد ذلك مباشرة بدعوة كبار رجال القانون في البلاد لوضع الدستور، وستكون حينئذٍ جميع رغبات الشعب وامانيه موضع العناية التامة، على شرط ان يكون ذلك كله موافقاً لمصلحة البلاد .

وسنعمد الى وضع منهاج نبسط فيه سياستنا الخارجية واهدافها . وسنحدد صِلاتنا بالدول على ضوء متطلباتنا في الدفاع الوطني وفي الانماء الاقتصادي . وعلينا ايضاً ان نأخذ بعين الاعتبار ما تفرضه علينا السياسة ووضعُ بلادنا الجغرافي . وسنحافظ على صداقة الدول الصديقة لنا ثم نستمر في البحث عن دول جديدة نقيم بيننا وبينها صداقة جديدة، ولاسيما الدول المجاورة .

٢٤ كانون الأول

طلبت من مساعديّ القيام بدراسة موضوعية للشكل المقبل لحلف بغداد .

٣١ كانون الأول

ألمحت في الاجتماع الوزاري ان الأخذ بأحرف الكتابة الرومانية وسيلة لكتابة جميع اللغات الباكستانية قد يساعد على محو الأمية وقد يؤدي الى استنباط لغة مشتركة . ان في البلاد اوقافاً كثيرة يمكن ان تشرف الدولة على ادارتها ثم تنفق ريعها على تحسين احوال الناس . وكذلك يحسن ان تجمع الدولة الزكاة ثم تعيد توزيعها على المحتاجين .

رغبت الى اللجنة التي أُلّفَتْ لاختيار موقع العاصمة المركزية الجديدة ان تعجّل في اتمام عملها . يجب ان تنقل العاصمة من كراتشي لأن هذه المدينة رطبة الهواء سقيمة المناخ . ثم هي واقعة تحت نفوذ رجال الأعمال مما يؤدي الى تسرب الفساد الى اجهزة الدولة .

١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩

هناك شكاوى ملحّة ترد من بعض انحاء البلاد تتصل بما لحقها من اهمال . وكان سبب ذلك ان الادارة الاقليمية لم تنفصل بعد عن الادارة المحلية . فيجب علينا ان نلجأ الى المزيد من اللامركزية ومن السلطات الأدارية .

ان الاصلاحات الادارية والسياسية يجب ان تثبت في صلب النهج الدستوري للبلاد . ويحسن ان نهتم بذلك منذ الآن . على اننا يجب ان نفصل منذ الآن في ما اذا كان من الاصلح للبلاد ان يكون نظام الحكم فيها نيابياً او رئاسياً ، واي نوع من انواع المجالس التشريعية يجب ان يكون في البلاد، وما نسبة التمثيل الشعبي في هذه المجالس التشريعية . وما دمنا نحن قد اقررنا مبدأ الانتخاب العام لجميع البالغين ، فعلينا ان نسن نظاماً يمكّن الناس من ان يمارسوا حقهم في التصويت بفهم وحكمة .

وهكذا اخذت الأيام تمر . لقد انعشنا الإجهزة المدنية في الادارة . ثم عاد الجيش الى ثكناته . وكذلك استطعنا ان ننفذ الاصلاحات واحداً بعد آخر، ولكن بقي علينا ان نصطرع مع المشاكل السياسية المستعصية في البلاد .

٨

الاجراءات الاساسية

١٩٥٨ – ١٩٦٠

— ١ —

قلت في وثيقة عام ١٩٥٤(١) : « لا يمكن ان نستفيد شيئاً الا اذا قمنا بالاصلاح الزراعي على اساس علمي . ان امتلاك مساحات كبيرة من الأرض الزراعية لا يمكن ان يبرَّر بوجه، كما ان الحصول على قطعة ارض بلا ثمن لا مبرر له ايضاً » . لما أعلن الحكم العرفي في تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨ كنت على بيّنة من النهج الذي ساتبعه في تنفيذ الاصلاحات المختلفة . وكنت قد اخبرت اسكندر مرزا قائلاً : ها هي الثورة قد قامت، وسيكون ثمة تغيير اساسي ، ولن نسمح لأحد ان يعترض سبيلها الحتمي .

وفي السابع عشر من شهر تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨ اصدرت بياناً قلت فيه : « يبدو ان في بعض النفوس إشفاقاً من انه اذا ألغي الحكم العرفي فان النظام القديم سيعود بما كان يصحبه من الشرور والمصائب، وان كل ما حققناه من الخير سيضيع . دعوني اؤكد لكل واحد منكم ان الحكم العرفي لن يبقى دقيقة واحدة اطول مما يجب، ولن يُلغى ابداً قبل ان يحقق الغاية التي اعلن من اجلها . والغاية منه كانت ان نزيل تلك الفوضى السياسية

(١) أنظر الفصل العاشر .

والاجتماعية والاقتصادية والادارية التي سادت في البلاد من قبل . فيجب ان نعود بالبلاد الى فترة من النقاهة إنْ لم نستطع ان نرد اليها الصحة الكاملة . ثم يجب ان نقوم بعدد من الاصلاحات الأساسية . والقيام بكل هذه الأمور يحتاج الى بقاء الحكم العرفي .

وسردتُ عدداً من الاصلاحات في قائمة ثم سألت زملائي: أي اصلاح في رأيكم اصعب تنفيذاً ؟ فأجابوا كلهم بأنه الاصلاح الزراعي . قلت: « حسناً، لنبدأ اذن بالاصلاح الزراعي » . فتألفت لجنة للاصلاح الزراعي في الثامن عشر من شهر تشرين الأول من عام ١٩٥٨ . وقد تناول الاصلاح ما بين سبعة آلاف وثمانية آلاف أسرة . وبما انني كنت أعلم مدى تعلق الناس بالأرض، فانني لم اشك قط بما ساواجهه من مقاومة . غير انني كنت واثقاً من انني اذا استطعت ان اضع هذا الاصلاح موضع التنفيذ فسيسهل تنفيذ الاصلاحات الباقية .

كان الوضع في باكستان الغربية في ذلك الحين، وفيما يتعلق بالأراضي الصالحة للاستغلال، كما يلي: كان اكثر من خمسين بالمائة من اراضي اقليم البنجاب واقل قليلاً من اراضي اقليم الحدود الشمالية الغربية واكثر من ثمانين بالمائة من اراضي اقليم السند ملكاً لبضعة آلاف اسرة من الملاكين الذين لا يعملون في الأراضي الزراعية التي يملكونها . ان المعلومات التي استطعنا الحصول عليها في هذا الشأن كانت تدل على ان عُشراً من واحد بالمائة (اي واحداً بالألف) من اصحاب الأراضي كان لهم خمسة عشر بالمائة من مجموع الأراضي المزدَرعة . وكان كل واحد من هؤلاء يملك ارضاً تزيد مساحتها على خمسمائة فدان(١) . وعلى الجانب الآخر من هذه الموازنة كان هنالك خمسة وستون بالمائة يملكون ايضاً خمسة عشر بالمائة من الأرض ويقلّ ما يملكه كل واحد منهم عن خمسة أفدنة . ومن مجموع المساحة الجغرافية كلها (نحو ١٩٨،٦٠٠،٠٠٠ فدان) كانت الأراضي المزدَرعة (والتي

(١) المقياس في الأصل الانجليزي بالأكر «Acre» ، والأكر يقل عن الفدان قليلا .

يعرف عنها انها قابلة للزراعة) نحو ٦٢،٠٠٠،٠٠٠ فدان . اما الأراضي التي لم تدخل في هذا التعداد فكانت صحاري ومساحات خاصة . على ان التخمين يدل على ان من « المساحات الخاصة » نحو ٢٣،٠٠٠،٠٠٠ فدان من الأراضي صالحة للزراعة ، وهذا يجعل مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة في باكستان الغربية خمسة وثمانين مليون فدان . غير ان التشريعات التي أُقرّت في ايام الحكومات التي تعاقبت في البنجاب، وفي منطقة الحدود الشمالية الغربية والسند من قبل، لم تساعد على تنمية الزراعة في تلك المقاطعات تنمية تذكر .

ثم ان للقوانين والأنظمة التي تسري على ملكية الأرض واستغلالها اثراً مباشراً على الانتاج وتقرير الوضع الاجتماعي لأولئك الذين يزاولون الزراعة. وهكذا نجد اتصالاً وثيقاً بين الاصلاح الزراعي وبين التطور الاقتصادي والاجتماعي . فالسبب الرئيسي في قلة الانتاج الزراعي وفي تقاعس سكان الريف عامة انما يُعزى الى النقص في التنظيم الأساسي لمرافقنا الزراعية وإلى سوء التوافق في الشروط والأحوال التي يجري عليها استغلال الأرض في الأغراض الزراعية .

ومنذ عهد الاستقلال ومحترفو السياسة عندنا يحاولون اصطناع حل او حلول لهذه المشكلة ولكنهم لم يفلحوا في شيء . فقد كان الهدف الرئيسي من القيام بما يسمى الاصلاح الزراعي في باكستان الغربية قبل الثورة الابقاء على امتيازات مالكي الأراضي(١) لا ان يتيحوا شيئاً من الحقوق للمستأجرين العاملين في زراعة تلك الأراضي . ان مالكي الأراضي قد عطلوا كل محاولة لإعادة توزيع الأراضي توزيعاً فيه شيء من العدل بما كان لهم من النفوذ على الأحزاب السياسية . فحتّى الاصلاحات المعتدلة التي كانت قد أُقرت في عام ١٩٥٢ في البنجاب ألغاها ملك فيروز خان نون رئيس الوزارة الجمهوري في سنة ١٩٥٣ . ولا ريب في ان تركيز السلطة على هذه الصورة في يد مالكي الأرض قد عاق الشعب عن ممارسة الأنظمة السياسية بحرية تامة .

(١) ويعرفون في باكستان باسم « زميندار » Zamindar

هذا الى جانب العواقب السيئة الأخرى في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي؛ فلم يكن ثمة مجال لممارسة الديموقراطية ما دام كبار الملاكين للأراضي يتمتعون بالحماية في الدوائر الانتخابية ثم لا يشعرون بشيء من ضغط الرأي العام.

ان اسراف السياسيين في وعودهم للناس لم ينتج الا آمالاً كاذبة ومخاوف لا مبرر لها . وهذا زاد في توتر الصلات بين مالكي الأراضي وبين العاملين في الأراضي وخلق شكوكاً كثاراً فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المقبلة للطرفين كليهما . وهذا بدوره ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي وتضاؤله .

قلت مرة للسيد اختر حسين حاكم باكستان الغربية، والذي كان مرشحاً لرئاسة لجنة اصلاح الاراضي : «انني لا اقصد ان يكون الاصلاح الزراعي تدبيراً ثأرياً . ان ما كنت افكر فيه هو ان ازيل التفاوت الاجتماعي : لقد كنت اريد ايجاد سياسة حكيمة لملكية الأراضي تضمن، من جانب واحد، قدراً اكبر من العدل في سدّ الحاجات واتاحة الفرص وتوازن المستوى الاجتماعي ثم تعمل، من جانب آخر، على زيادة الانتاج الزراعي ورفع مستوى المعيشة وعلى توزيعٍ للدخل الناتج من الأرض اكثر انصافاً» .

ان الاصلاحات الزراعية كانت تمثل حلقة اساسية في سلسلة التدابير التي كنت قد اقترحتها . ولن يتسنى لنا نظام ديمقراطي صحيح اذا كان سكان الريف يعيشون عيشة العبيد . والتصويت في مثل هذه الحال لا معنى له على الاطلاق ما دام نفر قليلون من مالكي الأراضي يهيمنون على الدوائر الانتخابية ويسيطرون عليها . وقد دلنا الاختبار – حتى حينما كنا نأخذ بنظام الانتخاب المباشر – على أنّ التصويت كان يخضع لإرادة اربعة او خمسة من الزعماء في كل منطقة ، ولن يتسنى الحد من نفوذ مالكي الأراضي الا اذا قسمنا المساحات الكبيرة ثم جعلنا للمساحة التي يجوز للفرد الواحد ان يملكها حدّاً اقصى . ولكننا رأينا ان من الضروري ايضاً لهذه الطبقة التي ستنشأ من اعادة توزيع الأراضي ان تحصر همها كله في استغلال الارض وان تتخذ استغلال الأرض عملاً يستغرق وقتها كله . وبهذا نستطيع ان نساعد على تكوين طبقة وسطى سليمة .

وحاولتُ ان اعرف مقدار الدخل الكافي الذي تستطيع ان تعيش به أُسرة في الريف عيشةً مَرْضيّةً اذا كانت تعمل في الأرض عملاً فيه جهد صحيح . ثم أردت ان اعين الحد الأقصى لملكية الارض على مستوى يتيح لأسرة، تحصر كل جهدها في الآرض، دخلاً كافياً يتضمن ايضاً رأس مال لتجديد (وسائل الزراعة) وتطويرها .

وكذلك علمت بالاختبار ان الأرامل والعوانس في عدد كبير من الأسر يتخلّين عن نصيبهنّ من الأرض للذكور في الأسرة . واذا كانت حصة الذكر من الأرض قليلة ضئيلة فانه غالباً ما كان يستأثر (لنفسه) بحصة الاناث ويَحرمهن من حصتهن . ومعنى هذا انه كان يجب ان نسن قانوناً يسمح لربّ الأسرة من مالكي الأراضي ان يورث العيال (الاشخاص الذين كان بيته يضمهم وكان هو ينفق عليهم) والارامل قطعاً من الأرض على ان يكون هذا التوريث مقيداً بحد أعلى . من اجل ذلك اقررنا حداً اعلى قدره ثمانية عشر الف وحدة لهذه الغاية . وقد حددنا مساحة الوحدة بحسب خصوبة الأرض، ولذا كانت الوحدة تختلف في المساحة بين منطقة ومنطقة. وهذا التدبير ايضاً ساعد على زيادة توزيع الارض بين افراد الأسرة الواحدة . هذه بعض الآراء التي أُبديت والتي أُتخذت اساساً لتقدير الحد الأعلى لمساحة الأرض التي يجوز للفرد ان يُحرزها . على اننا قد راعينا في ذلك ان تكون مساحة الوحدة، اي قطعة الأرض في حوزة الفلاح او المزارع، من السّعة بحيث يتسنى معها استخدام الفلاحة الآلية وتحسين صنوف الأسمدة والبذار .

ان متطلبات العدالة الاجتماعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية ليست في كل حين واحدة . وهكذا كانت المهمة التي ألقيتها على عاتق اللجنة شاقة جداً . ثم انني طلبت من اللجنة ان تفرُغ من مهمتها هذه وان ترفع تقريراً بها اليّ للموافقة بأسرع ما يمكن . وبرغم تعقد هذه المهمة فان اللجنة استطاعت ان تضع تقريراً شاملاً في مدى ثلاثة اشهر فقط .

ومن اهم النتائج التي توصلتْ اليها اللجنة هي أن الأرض – باعتبار عدد السكان في الريف – لم تكن تتيح لأصحابها الا فرصاً اقتصادية محدودة .

وملكية الأرض في مناطق كثيرة لم تكن موزعة توزيعاً عادلاً . وبما ان فرص العمل في غير الأراضي الزراعية كانت نسبياً نادرة، فان ازدحام السكان على الأراضي الصالحة للزراعة كان يزداد باطّراد . ثم ان ازدياد السكان ونظام الأرث قد ادّيا الى تجزئة ما في حوزة الفلاح او المالك من الأرض اجزاء صغيرة لا يتسنى استغلالها اقتصادياً . وبرغم توفر الأيدي العاملة ، فان اصحاب الأراضي الواسعة لم ينمّوا مزارعهم في أغلب الأحيان تنمية سريعة متواصلة، ثم كانوا لا يستغلون قدراً كبيراً من الأراضي الزراعية الى الحد الأقصى . ثم ان القائمين على زراعة الأرض لم يكونوا يتمتعون بضمانات وافية: لم يكونوا ينالون مكافآت توازي الجهود التي كانوا يبذلونها؛ والقيام بالمشاريع الجديدة كان مفقوداً تماماً، ولم يكن ثمة توظيف لرؤوس الأموال في الزراعة لأن مثل هذا التوظيف لم يكن عملاً مربحاً .

وعمدت اللجنة الى تلافي هذا النقص فأوصت بالأخذ بتدابير معينة على اعتبار انها الحد الأدنى لبرنامج الاصلاح الزراعي . وبعد ان درست الحكومة توصيات اللجنة دراسة وافية اعلنت مقرراتها في الرابع والعشرين من كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٩ .

وفي ما يلي ايجاز لبعض تلك المقررات الأساسية: لا يجوز لأحد ان يمتلك أكثر من خمسمائة فدان من الأراضي المروية او الف فدان من الأراضي غير المروية — الا في حالات استثنائية قليلة تتعلق بالأفراد (الذين كانوا يملكون مساحات اعظم عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ) . ان مالكي الأراضي الذين تستردّ الحكومة أراضيهم الزائدة عن الحدّ الأقصى ثم توزّعها على المستأجرين واصحاب الحقوق فيها تعوّضهم الحكومة بسندات قابلة للتوريث وللتحويل بنسبة اربعة بالمائة على ان تسدد قيمتها في مدىً خمسة وعشرين عاماً، على اساس ثابت بحسب عدد الوحدات المملوكة . ثم تتاح الفرصة للمستأجرين الذين يعملون على الأرض حتى يتمكنوا من شرائها بثمنها موزعاً اقساطاً على خمسة وعشرين عاماً . وقد اخذ بعين الاعتبار احوال المستأجرين العاملين في الأراضي المزدحمة بالسكان كضمان حيازة الأرض

للمستأجرين وللعاملين فيها ، ودفع تعويض للذين يخرجون من الأرض التي يعملون فيها ومنع الزيادة في إيجار الأرض ومنع استيفاء مبالغ لا يقرها القانون سواء أكانت تلك المبالغ عينية في شكل رسوم مالية او نوعية كالقيام بعمل او بخدمة بلا مقابل . ثم حُظر تقسيم الأراضي اجزاء تقل عن الحد الادنى الضروري للاستغلال الاقتصادي ثم أُلزِم المزارعون بحكم القانون بتجميع ما في حوزتهم من مساحات صغيرة في قطع يفي محصولها بحاجاتهم .

واهم ما في هذه المقررات كان فرض حد متدن من الملكية الفردية . وقد ادى هذا الى تحطيم احتكار الثروة الزراعية المتأتية من ملكية الأرض التي كان يستأثر بها نحو ستة آلاف مالك من مالكي الأراضي في باكستان الغربية . وهذا بدوره قلل من الغبن والحيف اللذين كان الفلاح يعاني منهما ، ثم شجع الفلاّح على المزيد من استثمار الأرض، كما اغرى اصحاب رؤوس الأموال باستثمار اموالهم في وجوه الزراعة استثماراً منتجاً .

لقد ساعدتْ هذه الاصلاحات على ازالة الظلم الاجتماعي والغبن الاقتصادي وعلى اقامة اقتصاد زراعي متطور . فالى جانب العدالة الاجتماعية التي آمنّا بها كنت أرى أن القيام بهذه الاصلاحات أمر ضروري للحفاظ على هذا النظام وعلى المثل التي نعتز بها والتي جاءت بباكستان الى الوجود دولة حرة .

ان معالجتنا لهذه المشكلة لم تكن مستمدة من العاطفة، فقد رأيت ان الزراعة — حتى بعد ان نقوم بالاصلاحات المفروضة — يجب ان تبقى مهنة وافرة الكسب خليقة بالاحترام حتى تجتذب اصحاب المواهب وتستهويهم ليجعلوا منها وسيلتهم الوحيدة لكسب معاشهم . ويجب ان يضمن العمل في الزراعة مستوى للمعيشة قريباً من المستوى الذي يحصل عليه الناس من العمل في المهن الأخرى . ولم تكن رغبتي القضاء على النظام الراهن، بل تحسينه حتى يستطيع ان يتيح فرصاً عديدة للقيام بالمشاريع وحتى يخلق قيادة حكيمة بين الذين وهبوا انفسهم للحياة الزراعية . اما اصحاب الأراضي فقد عوملوا معاملة حسنة عادلة فيها ضمان لمصلحتهم . ثم ان التعويض الذي تناوله

على الجانب الذي وزع من اراضيهم على صغار المزارعين كان كافياً حتى يمكنهم من ان يوفقوا بين امكانياتهم المستجدة وبين الأحوال المتبدلة، من غير صعوبة كبيرة .

كانت هذه الاصلاحات انعتاقاً للفلاحين ودستوراً لضمان حقوقهم . لقد فعلنا في سبيلهم، وفي الأحوال التي كانت محيطة بنا، اقصى ما كنا نستطيع ان نفعله . ولأول مرة اعترفت الدولة بجهدهم باعتباره عاملاً خطيراً في الانتاج في باكستان الغربية . ومنذ ذلك الحين تسنّت لهم الضمانات الوافية وجميع الحوافز التي تدفع الى العمل المثمر وزيادة المحصول الزراعي.

كثيراً ما كنت اخرج لصيد الطيور في اقليم السند وكنت اجد في وقت من الأوقات كثيراً من الطيور لأن تلك المنطقة كانت تتيح للطيور اماكن للاحتماء . كنت ترى ادغالاً في اوساط الحقول، وكان الفلاح يدور بمحراثه حول هذه الأدغال ولا يكلف نفسه عناء اقتلاعها . اما اليوم وبعد ان حاز الفلاح حقوقاً في الأرض، فإنك لا ترى شيئاً من تلك الادغال البتة، ذلك ان الفلاح الآن لا يفرط بشبر من ارضه ليتركها ادغالاً غير مثمرة.

إن زوال طبقة الاقطاعيين — من أولئك الذين يؤجرون اراضيهم ويعكفون على نعومة الحياة في المدن، أو يمارسون نفوذاً سياسياً واسعاً في ظل النظام الاقطاعي السالف — قد آذن ببدء عهد جديد في باكستان الغربية . ستنشأ في المستقبل طبقة وسطى جديدة قوية، وسيكون لها اثر ظاهر في الانتخابات المقبلة وفي سائر مظاهر الحياة الأخرى . وان تفتيت الملكيات الزراعية الكبرى سيؤدي الى تجمُّع الملكيات الزراعية الصغرى في أيدي الطبقة الوسطى، وسيكون هذا حافزاً لتحسين الزراعة ولزيادة الانتاج .

غير ان اشد الآثار الثورية الناتجة من الاصلاحات الزراعية كانت في ميداني القيادة السياسية والقيادة الاجتماعية . وبما ان الجانب الأكبر من السكان يعيشون في الريف ، فان هؤلاء هم الذين ينبغي ان يوفروا للبلاد الحافز السياسي والتوجيه الصحيح حالما يتحررون من مظالم العهود السالفة . لقد كانت الحواضر والمدن تسيطر على سائر انحاء البلاد سيطرة لا تتناسب

مع عددهم او خبرتهم او مواهبهم . غير أنّ هذه الاصلاحات ستساعد في النهاية على توازنٍ عدْلٍ بين سكان المدن وسكان الريف .

لقد دلت الاحصاءات المتوفرة لدينا على ان مليوني فدان، من اصل مليونين وسبعمائة الف فدان مما رده الملاكون الى الدولة، انما كانت في حوزة اكثر من ستة آلاف شخص ممن يمتلكون من الارض اكثر من الحد الاقصى . وتوفرت مساحة قدرها نصف مليون فدان نتيجة لالغاء نظام الاقطاع المعروف باسم «جاكير» . ثم ان هنالك تسعة ملايين فدان جمعت بنتيجة إلغاء قاعدة التجزئة . ولا تزال العملية مستمرة .

اما في باكستان الشرقية فان محترفي السياسة قد جاءوا باصلاحات تقوم على ان من حق كل شخص ان يعطى قطعة ارض . وهكذا فتتوا المنطقة كلها قطعاً صغيرة باللجوء الى طرق متطرفة سمّوها اصلاحات وبالتهديد بالعقاب الصارم ثم قضَوْا على الطبقة الوسطى قضاءً مبرماً . فكان من نتيجة ذلك ان انعدمت الرغبة الحقيقية في استغلال الأرض .

ان الوزارة التي ألّفها حزب الرابطة الاسلامية هي التي سنت هذه القوانين ثم وعدت بدفع التعويضات الى ارباب الاراضي . ولكن لما جاءت وزارة حزب العوامّ(١) الى الحكم سنت قانوناً قضى باسترداد (٢) جميع الأراضي الزراعية اعتباراً من يوم صدور القانون . ولم يكن في باكستان الشرقية سجلات للاراضي بسبب «التسوية الدائمة» التي عُمل بها خلال العهد البريطاني . من اجل ذلك لم يكن احد يعرف ماذا يملك الآخرون، وعلى هذا لم يُدفع تعويض الى احد .

ان لجنة الضرائب — وهي التي شُكّلت في باكستان الشرقية عام ١٩٥٨ — قد اقتضت تعديلاً لقانون تملك الأراضي واستئجارها لسنة ١٩٥٠ . وقد

---

(١) حزب العوام أو عصبة العوام Awami League

(٢) افترض القانون ان ملكية الأراضي إنما تعود في الأصل الى الحكومة ، وان للحكومة ان تستردها ممن كانت في حيازتهم ، فالأراضي إذن آلت ملكيتها الى الحكومة او استردت «Resumed»

استطعتُ بموجب هذا التعديل ان ارفع الحد الاقصى للاراضي «الخاصة» (التي يستغلها اصحابها ولا يؤجرونها) من ثلاثة وثلاثين فداناً الى نحو مائة وعشرين فداناً . ولا ريب في ان مائة وعشرين فداناً من ارض باكستان الشرقية تعطي محصولاً وافياً اذا جدّ صاحبها في عمله . فان الارض هنالك خصبة طيّعة . وبموجب هذا التعديل نفسه جعل الحد الادنى لمساحة الأرض التي تضمن الـ «كفاف من العيش» أو ترقى إلى الاستقلال الاقتصادي ثلاثةُ افدنة وثمانية افدنة على التوالي .

في هذه الأثناء كنت احث حكومة باكستان الشرقية على انجاز سجلات للأراضي بأقصى ما يمكن من السرعة وعلى البدء بدفع التعويضات الى ارباب الأراضي الذين « استردت » منهم الأرض: لقد كان ينبغي ان يحصل هؤلاء على شيء يستطيعون به بدء حياتهم الاقتصادية من جديد وان يصبحوا مواطنين نافعين .

ولقد سألني نفر من الناس عما اذا كنا سنستطيع تطبيق الزراعة الآلية واستعمال السماد الجيد والبذار المؤصّل من طريق التعاونيات الزراعية . والجواب على ذلك هو انه اتضح لنا من تجاربنا ان الزراعة التعاونية لا تصلح في نطاق نظامنا الاجتماعي، انها يمكن ان تنجح فقط في النظام الشيوعي . وقد قام الهنود بتجارب فيما يتعلق بالتعاونيات الزراعية، فقسموا الأراضي حصصاً جعلوا كل حصة منها ثلاثين فداناً فلم يحصلوا الا على نتائج محزنة . وليس من الممكن ان نحصل على نتائج مرضية من التعاونيات في احوال مشابهة لأحوال بلادنا الا اذا لجأنا الى تدابير قهرية .

اما الفكرة القائلة بان لكل فرد ان يملك ارضاً فلا معنى لها، اذ ليس لدينا ارض كافية حتّى نعطي كل مواطن قطعة منها . ان بالامكان ان نوسع اسس الملكية الزراعية، ولكن لا بد من وجود طبقة من الناس تهتم بالأرض وتبذل في استغلالها الجهد والمال على اساس اقتصادي متطور . فاذا انت قضيت على هذه الطبقة فكأنك قد قضيت على الوزة التي تبيض في كل يوم بيضة من ذهب... ان نحو ستين بالمائة من الدخل (القومي) في باكستان

يأتي من الزراعة؛ وفي ظل الاصلاحات التي قمنا بها اصبح ارباب الأراضي – وهم اناس نشأوا على الكسل – يعملون في اراضيهم بجهد اكبر ويكسبون منها مبالغ اكبر . ثم انهم الآن يستخدمون الآلات الزراعية والاسمدة الكيماوية والبذار المؤصل . وعندنا اليوم طبقة بأكملها اذا هي انهت تحصيلها الجامعي ثم عادت الى العمل في الأرض، فانها ستساعد حينئذٍ على اقامة مجتمع زراعي راق .

ليس من السهل تشجيع الناس على استغلال اموالهم وجهودهم في الزراعة، ففي المناطق البعلية تفرض الحكومة ضريبة على الأرض ثابتة . اما في مناطق الاقنية بالسند فان هذه الضريبة تتفاوت بحسب نوع المحصول وبحسب الاسعار الرائجة . وبكلمة ثانية، ان (الفلاح) الذي يعمل بجد اكبر وينتج محصولاً اوفر يتوجب عليه للدولة ضريبة أعلى . من اجل ذلك تفكر الحكومة اليوم في ان تسن نظاماً تصبح به الضريبة على الأرض المروية ثابتة . فاذا تم هذا فان الفلاح حينئذٍ سيجهد حتّى يستخرج من ارضه اكبر محصول ممكن .

على ان التعاونيات قد تكون مفيدة في باكستان، ولاسيما في مجال التسليف الزراعي . وانا أودُّ ان ارى التعاونيات المالية في كل مجلس اتحادي تحل محل المرابين في القرى، وان كان هؤلاء – لحسن الحظ – قد انقرضوا الآن . ولكن مكانهم الذي خلا بانقراضهم لا يزال الى اليوم خالياً . على ان التسهيلات لاقراض اهل القرى أمر مشكل . فالحل، اذن، ان تؤسس المجالس الاتحادية فروعاً للتوفير خاصة بها ثم تضع الترتيبات للتعاون على اقراض الأموال لاهل القرى .

لولا الاصلاح الزراعي لكان النص في الدستور الجديد على الحياة الديمقراطية نوعاً من التضليل . سل فلاحاً من اولئك الذين ما زالت اسرهم تفلح قطعة من الأرض منذ اجيال متطاولة كيف استطاعت هذه الاصلاحات ان تبدّل وجهة نظره الى الحياة . لقد كان هذا الفلاح يكد ويجهد كما كان اسلافه من قبل . ولكن ما كان له ولا لأحد من اسلافه ان يقول إن هذه الأرض هي ارضه . ان الاصلاح الزراعي قد بدل حاله فأصبح اليوم يفتخر

بأن هذه القطعة من الأرض التي يعيش عليها هي ملك له !

ان نمط حياتنا الاجتماعية والسياسية كله قد اخذ يتبدل . فالوزراء الذين كانوا يتوصلون الى الحكم لأن لهم ثروة واسعة واملاكاً شاسعة لن يستطيعوا بعد اليوم ان يعودوا الى الحكم . وزعامة الشعب لن تكون بعد اليوم قائمة على ما يملكه الرجل من الأراضي الواسعة بل على قيمته الاجتماعية والأنسانية. لقد أُسدل الستار الآن على ذلك المشهد المحزن الذي كان يمثل الصراع بين الفقر المدقع والثروة الفاحشة، مما ساد في المناطق الزراعية زمناً طويلاً .

ان كثيراً مما كنت عازماً على القيام به كان ذا اثر في حياة ذوي النفوذ في البلاد وفي حياة الجماهير . كان على الناس كلهم ان يكونوا على بينة من ضرورة التغيير والتبديل، ومع انهم قد ينفرون من ذلك في اول الامر فان عليهم ان يساندوه وان يحاولوا ان يحافظوا عليه في المستقبل . واظن انني نجحت في ذلك الى حد كبير . ان كل اصلاح يمكن أن يضر بالمصالح المكتسبة، ومعظم اصلاحاتي تناولت القضاء على المصالح المكتسبة . ان ستة آلاف من ارباب الأراضي في باكستان الغربية قد خسروا من جراء الاصلاح الزراعي مليونين وسبعمائة الف فدان من الأرض . وكان الناس من قبل يقتل بعضهم بعضاً في النزاع على قطعة من الأرض، ولكن ها هم اليوم يتخلّون عن ثلاثة ملايين فدان من غير ان يحركوا ساكناً .

— ٢ —

لقد وصفتُ المذابح التي اعقبت التقسيم . في ذلك الحين كنت قد قررت تقديراً تقريبياً ان مليون مسلم سيلجأون من الهند الى باكستان، ومع ذلك فقد كان هذا الرقم يقلقني لانني كنت اشك كثيراً في مقدرة جهازنا الأداري على الاضطلاع بمشكلة من هذا الحجم . غير ان الذي حدث فعلاً هو ان تسعة ملايين لاجيء تدفقوا إلينا من الهند . ان استمرار عداوة الهندوس والسيخ للمسلمين والعزل الاقتصادي والاجتماعي والاضطهاد السياسي للمسلمين والتطبيق العنيف لقوانين تبادل السكان في الهند المستقلة قد ادى

الى هجرة من افظع الهجرات التي عرفها التاريخ — هجرة تتصل اتصالاً مباشراً بالدوافع السياسية — فكل شخص من ستة اشخاص كان مهاجراً او لاجئاً . وكان السياسيون في العهود السالفة يعمدون الى ابقاء مشكلة اللاجئين حية ماثلة للعيون حتى يستغلوها في نيل مآربهم السياسية .

في عام ١٩٥٤ اقرّت الحكومة وضع خطة لدفع تعويضات عن املاك اللاجئين التي تركها اصحابها في الهند . وفي خلال الفترة بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٨ لم تفعل الحكومة شيئاً في هذا المجال سوى سن تشريع لتسجيل تلك الاملاك وللتحقّق من مطالب المدعين ، وسوى انشاء لجنة لتسلم هذه المطالب . وفي شباط (فبراير) من عام ١٩٥٨ اقر مجلس النواب قانوناً يقضي بتسوية المطالب المتعلقة بالأراضي الزراعية تسوية دائمة . ولكن الحكومة — طوال عهدها من قبل — لم تتخذ خطوة عملية لوضع هذا القانون موضع التنفيذ .

ان الخطأ الاساسي الذي ارتكبته الحكومات السابقة ، والذي ارتكبته حكومتنا ايضاً في اول عهدها، هو العمل على اساس افتراضٍ مؤداه أنْ يُصرف النظر عن الكارثة العظمى التي نزلت بالناس وعن نزوح اعداد غفيرة من السكان عن اراضيهم في حال من الفوضى . ولقد كنا نود من قبلُ ان نحدد ما تركه كل لاجيء مسلم في الهند من اموال واملاك وان نقدّر مبلغ التعويض الذي يجب ان يتلقاه ذلك اللاجيء في باكستان عوضاً عما فاته . غير ان كل محاولة من هذا القبيل كانت عبثاً باطلاً، إذ سرعان ما ادركنا انه يستحيل علينا ان نحدد التعويض الذي يتوجب لكل لاجيء — وهو لا يحمل مستندات البتّة — وخصوصاً اذا كان لاجئاً من المناطق الهندية التي لم تدخل في الاتفاق الرسمي الذي عقد بين باكستان والهند بصدد املاك اللاجئين . اما الحل الذي رأيته معقولاً فهو ان نمكّن كل لاجيء من ان يجد سبيلاً جديداً للرزق من غير ان نتكلم عن امر التعويضات كلاماً لا مستند له . وبعـــد، فمن ذا الذي يستطيع ان يدفع تعويضات بعد تلك الكارثة الفادحة التي اضطر خلالها تسعة ملايين من الناس الى ان ينزحوا

من ارضهم وديارهم وينجوا بارواحهم ؟ ثم انظر بعد الى ذلك الى العبء الذي كان سيلقى على عاتق الجهاز الاداري في البلاد ! ان الجهاز الاداري كله في باكستان الغربية قد شل شللاً تاماً مدة طويلة لأنه حاول ان يحل هذه المشكلة . وجاء محترفو السياسة في آخر الامر بحل يشبه المهزلة، او قل هو المهزلة نفسها . كان مؤدى حلهم هذا انه اذا استطاع رجل ان يأتي بشخصين يشهدان أنه كان يملك نصف الهند — مثلاً — فان على حكومة باكستان أن تقبل تلك الشهادة . ثم يعود هذا الرجل فيشهد لذينك الشخصين بأن النصف الآخر من الهند كان لهما . ولقد اوجبوا على حكومة باكستان ان تقبل هذه الشهادة ايضاً . وهكذا فتح هذا الحل بابي الغش والفساد على مصراعيهما .

انا لا ألوم اللاجئين المساكين، ولكن ذلك الحل المقترح ما كان ليُؤدي الا إلى إفسادهم وإلى فساد البيئة التي كانوا يريدون الاندماج فيها . ففي مرة واحدة استطعنا ، وبشيء من الصعوبة ، ان نحصل من الهند على عدد من القيود تتعلق باولئك الذين لجأوا الى باكستان . واجرينا مقارنة جزئية فتبين لنا ان مطالب اللاجئين (فيما يتعلق بأملاكهم التي خلفوها في الهند) لم تصح الا بنسبة سبعة ونصف في المائة فقط ، فأصيبت وزارة الاسكان عندنا بذهول . من اجل ذلك كان من الواضح ان نكتفي بأن نتيح لهؤلاء اللاجئين ان يبدأوا حياتهم في باكستان من جديد . نعم، ان توطين اللاجئين قد تأخر بضع سنين بسبب العجز والفساد والحزبية السياسية؛ ولكنني كنت عازماً على القيام بالاصلاحات الزراعية وعلى تخفيض عدد الاقطاعيين وكبار الملاكين . فلو اننا اتبعنا سياسة توطين اللاجئين كما سارت عليها الحكومات السابقة لخلقنا في البلاد طبقة جديدة من الاقطاعيين والملاكين، وهو ما لم اردهُ قط .

وفي خلال ثلاثة اشهر من اعلان الحكم العرفي، اخذنا نمهد السبيل لإسكان اللاجئين فاصدرنا قانوناً في الرابع من كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٩، ثم اتبعناه بانظمة اخرى اهمها النظام رقم ٨٩ والمؤرخ في ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦١ . لقد قضى هذا النظام بتصنيف المستحقين

للأراضي الزراعية وجعلهم درجات، وذلك في سبيل اعداد طلبات جديدة للاستحقاق بالنسبة الى ما سبق للاجئين ان طالبوا به . فكل طلب لم يزد على الف وخمسمائة وحدة انتاج (١) كان يلبى تلبية تامة . اما اذا زاد على اربعة آلاف وحدة مثلاً فكان يترك منه لصاحب الطلب ٢،١٥٠ وحدة ثم تضاف اليه علاوة تبلغ عشرة بالمائة مما زاد على اربعة آلاف .

كان مؤدى هذه المعادلة ان تخفيضاً كبيراً قد فرض على الذين ادّعوا ملكية كبيرة . نعم ان هذا التدبير كان عرفياً ، ولكنه كان تدبيراً عادلاً جداً في مثل الاحوال التي كنا نعيش فيها . وقد راجعت حساب ذلك مع نفر كثيرين من اصحاب العلاقة فأقرّ كثيرون منهم بأنهم الآن — وقد انتهى الامر — قد نالوا ثلاثة اضعاف ما كانوا قد تركوه في الهند من املاك !... غير ان كبار الملاكين خسروا من جراء ذلك كثيراً، وحتى نتيح لهؤلاء شيئاً من الإنصاف سمحنا لهم ان يشتروا اراضي زراعية على الا تزيد تلك الاراضي على ستة وثلاثين الف وحدة انتاج، وهو الحد الاقصى الذي كان نظام الاصلاح الزراعي يسمح به . وكان ثمن تلك الأراضي رمزياً: عشر روبيات لوحدة الانتاج الواحدة تدفع اقساطاً صغيرة . تلك هي الطريقة التي عالجنا بها مشكلة اللاجئين كما كانت في الوقت الذي جئنا فيه الى الحكم . ولنقارنْ هذا بما كان سيبقى للآجيء من ارضه فيما لو بقي في الهند — ثلاثين فداناً فقط !

ولكن بالاضافة الى التعويض بموجب هذا المنهاج اتخذنا خطوات مباشرة لزيادة معدل توطين اللاجئين في « مستعمرات » في المدن نفسها ولتوفير وسائل السكنى والترتيبات الصحية لاكبر عدد ممكن من اولئك اللاجئين الذين لا بيوت لهم . وقد وضعت انا الحجر الاساسي لبناء «مستعمرة كورانكي» على مقربة من كراتشي في شهر كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٥٨، وفي مدى خمسة اشهر استطعنا بناء خمسة عشر الف مسكن . وكذلك انشأنا مثل هذه الاحياء السكنية شمال كراتشي وفي «مستعمرة»

(١) Produce Index Unit

محمد بور في داكا (بباكستان الشرقية) .

وبرغم هذا كله لم تنته القصة ، ذلك لأن الهند استمرت في خطتها المرسومة لطرد المسلمين من مواطنهم وبيوتهم موجة بعد موجة نحو حدود باكستان ، وخصوصاً في الجانب الشرقي من باكستان . ثم كثر الكلام في الهند على تبادل السكان . وانني لا ازال اعجب مما كان يمكن ان يدور بخاطر الهند آنذاك ومما كان يمكن ان يكون القصد من عملها الأهوج هذا . انني اتمنى وارجو الله ان يدرك زعماء الهند ما كان في عملهم ذلك من البربرية فيضعوا حداً لهذه المعاملة الوحشية التي يعاملون بها ابناء وطنهم .

— ٣ —

اعلنت الحكومة البريطانية عن مشروعها لاستقلال الهند وباكستان في الثالث من حزيران (يونيو) من عام ١٩٤٧ ، على ان يوضع هذا المشروع موضع التنفيذ في الرابع عشر من شهر آب (اغسطس) من العام نفسه . وفي الوقت الذي ورثت الهند فيه عاصمة عامرة في دلهي الجديدة كان على باكستان ان تبحث عن مكان لتقيم عليه حكومتها المركزية . ولم يكن لنا متسع من الوقت نستطيع في اثنائه ان نختار لنا مركزاً ثابتاً دائماً . كانت الحاجة ملحّة لايجاد مكان تتوفر فيه مرافق السكن . ولما تلفّتنا حولنا لم نجد مكاناً افضل من كراتشي . واظن ان راولبندي ورد ذكرها ايضاً في ذلك الحين ، ولكن راولبندي لم يكن فيها من وسائل السكن إلاّ قليل . وعلى كل فلقد رُؤي يومذاك أن تُتخذ راولبندي مقراً لقيادة الجيش الباكستاني .

من اجل ذلك عمدت حكومة السند الاقليمية الى اخلاء الاماكن التي كانت تحتلها دوائرها في كراتشي ؛ وهنا اقيمت مكاتب بدائية للادارة المركزية ، غير ان بيوت السكن والمرافق الاخرى كانت ناقصة نقصاً كبيراً . واقيمت في كراتشي اكواخ موقتة على عجل في احياء مختلفة من المدينة لتكون مكاتب الحكومة المركزية . اما فيما يتعلق بالتسهيلات للسكنى فان الحال كانت اسوأ لأن الموظفين في حكومة السند لم يُخلوا البيوت التي كانوا

يسكنونها . من اجل ذلك جُعل عدد من الثكنات الكبيرة مساكن موقتة . ولقد احدث ذلك بطبيعة الحال نفوراً في نفوس الموظفين لأنهم لم يكونوا قادرين على ان يقوموا بواجبهم على وجهه الاكمل في مثل تلك الاحوال .

كراتشي هي المرفأ الوحيد في باكستان الغربية ، وهي قائمة على الممر الدولي للطيران ، وقد كانت قبل الاستقلال مركزاً للشركات التي تعمل في تجارة الاستيراد والتصدير . وبعد الاستقلال هاجر نفر كثيرون من ذوي المال والمقدرة التجارية من بومباي وكاثياورا وغيرهما من مدن الهند الى كراتشي فتطورت واصبحت وشيكاً المركز الرئيسي للتجارة والصناعة في باكستان كلها . ثم توالت موجات اللاجئين على كراتشي واتسع نطاق التصنيع فيها فنما سكانها بسرعة بينما أخذت الأحوال المعيشية فيها تسوء . تخيل مدينة كانت تعد في عام ١٩٤١ مائتين وخمسين الف نسمة فزاد تعداد سكانها في عام ١٩٥١ على مليون نسمة — ثم دل الاحصاء في عام ١٩٦١ على أن السكان قد قاربوا مليونين . والمدينة بموقعها ذات مناخ (رطب) يبعث الخمول في النفس ويمتص النشاط والقدرة من الأجسام . فاذا اضفنا ذلك الى الأحوال غير الصحية التي كانت تسود في جميع انحاء المدينة ادركنا الأثر السيء الذي تركته تلك المدينة على صحة الموظفين . وقد اصبح رجال الادارة كلهم ، بعد سنوات قليلة فقط ، يبدون منهوكي القوى .

وكذلك اصبحت المدينة نفسها مركزاً للسياسات الهوجاء ، اذ وجد محترفو السياسة انفسهم قادرين على ان يجمعوا حولهم — بمساعدة من سماسرة الصناعة والتجارة — جموعاً من الرعاع يشددون بهم الخناق على الحكومة . وجاء وقت كان اجتماع كبير واحد يضم نفراً من الغوغاء كافياً لأن يقرر مصير الحكومة الراهنة . ثم ان استمرار الصلة بين التجار والموظفين كان مما يؤدي الى افساد الذمم فتلوث كثيرون منهم بهذا الفساد . ولم ينج الوزراء في الحكومة المركزية ايضاً من الأنغماس في فساد الادارة المحلية في مدينة كراتشي .

ومنذ الأيام التي سبقت الثورة كانت الحكومة المركزية تفكر في نقل

الدواوين الى مكان اصح مُناخاً، وقد ذُكرتْ بهذه المناسبة بلدة كاداب(١) القريبة من كراتشي . ولم يُتخذ في ذلك الحين قرار حاسم بهذا الشأن لأن الحكومة يومذاك كانت اضعف من ان تقاوم رغبة اصحاب المصالح الشخصية ، اولئك الذين سيسلبهم نقل العاصمة من كراتشي نفوذهم السياسي الناتج من تدخلهم في شؤون الأدارة .

في شباط (فبراير) من عام ١٩٥٩ عينتُ لجنة برئاسة الجنرال يحي للبحث في اصلاح مدينة كراتشي لتكون عاصمة دائمة لباكستان من ناحية الموقع الجغرافي ووسائل النقل والدفاع عنها ووفرة الأرض الزراعية المحيطة بها . وطلبت من اللجنة ، اذا رأت ان كراتشي غير صالحة، ان توصي بموقع آخر تنشأ عليه عاصمة صالحة . وقامت هذه اللجنة بدرس وافٍ ودقيق لهذه المشكلة فأجمعت على ان كراتشي لا تصلح عاصمة . ثم درست اللجنة مواقع مختلفة في باكستان الشرقية وباكستان الغربية واوصت بأن تنشأ العاصمة في هضبة بوتوار قرب راولبندي . ووافقت على ذلك وسُميت العاصمة الجديدة اسلام اباد .

تقع العاصمة الجديدة على نحو سبعة اميال من راولبندي على سفوح جبال ماركالا، وهي تنتشر على مساحة قدرها ثلاثمائة وخمسون ميلاً مربعاً من هضبة بوتوار وتتألف من سطوح مدرجة تدرجاً طبيعياً ومن مروج يتفاوت ارتفاعها من الف وسبعمائة قدم الى الفي قدم (نحو ٥٠٠ — ٦٠٠ متر) فوق سطح البحر وتنتهي بسلسلة جبلية . ولهذا الموقع تاريخ حافل، فقد كان من اقدم الأماكن التي سكنها الانسان، اذ يرقى تاريخها الى نحو اربعمائة الف عام، كما تدل بقايا العصر الحجري لحضارة صوحان(٢) والتي عثر عليها السير مورتيمر هويلر في هضبة بوتوار . اتخذ سكان هذا الجزء من العالم، فيما بعد، مقراً لسلطتهم في تكسيلا على الجانب الآخر من سلسلة جبال ماركالا . وكان السبب الذي حمل هؤلاء البوذيين (كما حمل

---

(١) Gadab

(٢) Sohan Culture

اليونان من بعدهم) على اختيار هذا الجانب من التلال مقراً لهم هو ان هذا الجانب يحتوي على مياه دائمة التدفق . من اجل ذلك كان اولَ ما فعلتهُ اني امرت ببناء خزان راول(١) لأعيد الى تكسيلا احوال العيش التي كانت سائدة فيها قبل خمسة وعشرين قرناً . وهكذا عدنا الى تكسيلا التي كانت مركزاً مرموقاً من مراكز الحضارة والعلم قبل فجر النصرانية بزمن طويل . وتكسيلا كانت مهد الفن المعروف باسم كندهرا .

وبعد ان اخذنا في حسابنا العوامل الأساسية كلها بما في ذلك العوامل الجغرافية والمناخية، وامكان التوسع والتطور ، ونظام المواصلات والدفاع، قالت اللجنة : « ان العاصمة ليست فقط مدينة جديدة تضاف الى مدن الدولة، ولكنها المدينة الرئيسة في الدولة . فالى هذه المدينة يتوافد رؤساء الادارة والسياسة ورجال الأعمال والتجارة، واهل الادب والفن، وكبار الفقهاء ومشاهير العلماء . ومن هذه المدينة يفيض الألهام الذي يبعث الحياة في جسم الأمة . انها رمز آمالنا ومرآة امانينا، وهي قلب الأمة النابض وروحها الشاعرة . من اجل ذلك ينبغي ان يكون الجو المحيط بالعاصمة قادراً على ان يمد الأمة بالحياة الفياضة » .

ولقد كنت ارى ان العواصم لا تبنى ولا يقوم لها كيان لما تقدمه من منافع فقط . نعم، ان المنافع والفوائد العملية من عاصمة الدولة امر مهم، ولكن عاصمة الدولة يجب ان يكون لها ، الى جانب ذلك، استشراف ابعد مدى: يجب ان تكون نبراساً هادياً للشعب في مساعيه . من اجل ذلك وجب ان تقوم العاصمة في احسن الأحوال الملائمة . وبما ان المنطقتين اللتين تتألف منهما باكستان تبعد احداهما عن الأخرى هذه المسافة الشاسعة، فان الحاجة شديدة الى ان نجمع الشعب على صعيد واحد . والوسيلة الوحيدة لبلوغ ذلك هي في ان ننتقل به الى مكان جديد كل الجدّة .

وهكذا لم يكن مرادنا بنـــاء مدينة فقط ، وانما كان مرادنا ان نوحد

---

(١) نهر يجري قرب راولبندي، وسمي الخزان راول Rawal

شعب باكستان وأن نهيء لرجاله الجو الملائم الذي يستطيعون فيه ان يأتوا بأحسن النتائج . ان الحكومة المركزية تمثل القوى التي تفكر والتي تخط السياسة لأجهزة الأدارة، فيجب ان يكون في العاصمة عباقرة الأمة حتى يستطيعوا العمل على تحسين حال الشعب . ولقد لحظت فرقاً واضحاً في صحة الموظفين ورجال الدولة منذ انتقلوا الى اسلام اباد : اذ يبدون الآن اصح اجساداً واكثر عافية مع انهم يعملون بارهاق اكثر من ذي قبل .

ولقد شاع الاطمئنان في نفسي حينما رأيت العاصمة الجديدة تنمو وتتسع : فان مباني الادارة توشك ان تتم، وأحياء السكن تتوسع ، واصبحت المدينة كلها رمزاً لوحدة الوطن ومرآة تتراءى فيها آمال الشعب وامانيه .

— ٤ —

في اول مؤتمر صحفي عقدته بعد يومين من اعلان الحكم العرفي حددت ثلاثة واجبات ملحّة كان علينا القيام بها : الاصلاح الزراعي وتوطين اللاجئين واصلاح التعليم .

كنا في حاجة الى نظام تربوي يهيء لنا قيادة محنكة في الشؤون المختلفة، في نطاق الامكانات التي كنا نملكها . فعمدت الى تأليف لجنة للتربية الوطنية في الثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٥٨ ورغبت الى اعضائها في ان يبدأوا العمل حالاً . واراد اعضاء اللجنة ان يقوموا بدراسات اساسية للنظام التربوي وللنظريات التربوية وقدروا الزمن الذي يحتاجون اليه بالسنين. ولكنني قلت لهم انني اريد ان يقدموا اليّ تقريرهم في ذلك بسرعة . فعملوا بجد وهمة واستطاعوا ان يضعوا تقريراً في ثمانية اشهر .

كانت حاجتنا الأولى والأهم الى فئة كبيرة من الفتيان والفتيات المدربين الناشئين على التقيد بالنظام ليزودونا بالقيادة الحكيمة والتوجيه الصحيح . وفي رأيي ان هذا لب متطلباتنا القومية . ان جميع الاصلاحات في ميادين الزراعة والقانون والادارة ، وان جميع المحاولات لسن التشريعات السياسية والدستورية والاجتماعية والرامية منها الى الاستقرار الاقتصادي والى

الرفاهية خاصّة ، انما كانت تهدف الى تهيئة الأحوال الملائمة لنشؤ جيل صالح من الرجال والنساء .

كنا نتّجه بجميع جهودنا نحو ذلك الجيل الناشىء اليوم في المدارس وفي الجامعات والذي سيدعى في الغد الى الاضطلاع بقيادة البلاد في جميع ميادين الحياة . وحينما كنت اتحدث عن القيادة لم تخطر لي تلك النظرية القديمة التي عفّى عليها الزمن والتي تحصر القيادة في اصحاب المناصب العليا في الدولة . ان القيادة في رأيي مجموع مزايا عامة تصلح في كل ميدان: فالأم بين اطفالها والزوجة في بيتها والمعلم في المدرسة والطبيب في عيادته والموظف في مكتبه المتواضع في دائرة محليّة والفلاح الذي يحرث الأرض والعامل في المعمل... كل واحد من هؤلاء يجب ان يكون قائداً في عمله الذي يقوم به وقادراً على أدائه على خير وجه . ان ما نحتاج اليه هو ان يكون لنا نظام تربوي(١)سليم ومعقول ليطلق عبقرية القيادة التي فينا في كل ميدان من ميادين الحياة . وفي الوقت نفسه كان يضَحُ لي ان الغاية من الاصلاحات التربوية ليست في تهديم النظم التربوية المتوارثة في قومنا اذا كانت تلك النظم صحيحة ومفيدة . ان التراث المجيد وذخائر الماضي يجب الحفاظ عليها، ولكن اكاليل الغار لا تبقى على الجباه نضيرة الا اذا غذّتها الهمم والعزائم .

شرعت اللجنة بفحص أوجه الضعف في النظام التربوي الذي ورثناه من الماضي فكان من تلك الأوجه: السلبية والنفرة من التعاون، فقدان الانضباط وكره الانقياد للسلطات العامة، ايثار المصلحة الشخصية على المصلحة العامة والنزعات الاقليمية المخربة . ان اللجنة قد وصلت الى هذه النتائج بعد ان قامت بدرس دقيق للتطورات السياسية في باكستان . وبعد ان حللت الأسباب التي ادت الى تفسخ النظام السياسي كله . ولعل من الأفضل هنا ان استشهد بشيء مما توصلت اليه اللجنة: « في اول عهد الحكم

---

(١) تقرير لجنة التربية القومية ، ص ٦ (حكومة باكستان) كراتشي ، ١٩٦٠ .

الأجنبي كان موقف الحكومة من الشعب موقف سيطرة تامة . بينما كان موقف الشعب من الحكومة موقف خضوع واستكانة... وكانت روح المبادرة نادرة جداً، وكان تشجيعها اندر كثيراً . وكانت الصلة بين الحكومة والشعب مجردة من كل عطف بين الحاكم والرعية (١) » . واللجنة تشعر ان هذا الموقف السلبي قد حال موقفاً ايجابياً من المقاومة الفعلية في إبّان الكفاح في سبيل الاستقلال . ولكن بعد ولادة باكستان عاد عدد من اسوأ تلك المواقف القديمة ، من الخضوع للحكومة ومن الريبة (في اعمالها) ، الى الظهور .

وبعد ان لخصتْ لجنة التربية القومية اوجه الضعف الأساسية في النظام التربوي جاءت الى اقتراح اوجه الاصلاح . وقد اوصت بألا يكون الأساس الضروري اقل من « ثورة في وجهات النظر حتى يمكن ان تختفي تلك الصفات (السيئة) ، والتي اشار التقرير اليها، من بيئتنا لتحل محلها روح المبادرة في الفرد والأمانة الشخصية والاعتزاز بأعمالنا الصالحة وثقة بعضنا ببعض ثم شعور كل فرد بواجبه نحو المجموع (٢) » .

ووضعت اللجنة مشروعاً قصدتْ منه رفع المستوى العلمي وتشجيع التلاميذ الأذكياء – لا التلاميذ الأغنياء فقط – ثم العمل من طريق التعليم على حل المشاكل القائمة على التناكر والارتياب بين جناحي الوطن ثم بين الفئات في هذا الوطن من تلك التي ترجع في تراثها الى لغة خاصة بها .

واوصت اللجنة بالتأكيد في التعليم العالي على سمو نوع الثقافة حتى تكون النتائج التي نحصل عليها من كلياتنا وجامعاتنا مقاربة لتلك التي يمكن الحصول عليها في المؤسسات الأجنبية . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية وجب ان يرتفع مستوى الأساتذة في الكليات والجامعات . وهذا بدوره يقتضي ان نأتي الى صناعة التعليم بأناس من ذوي المستوى الرفيع، من اولئك

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥ .
(٢) » » » ٨ .

الذين يقفون جهودهم على التعليم والبحث العلمي ثم تكون لهم الرغبة والقدرة على تجديـد معارفهم وطرائق تعليمهم بالمطالعات الشخصية وبالبحث والتنقيب باستمرار .

واوصت اللجنة ايضاً باقامة سلسلة من الدورات الصيفية على مستوى علمي رفيع في موادّ الدراسة المختلفة حباً بتحسين مؤهلات المعلمين الذين هم في المهنة منذ زمن، وذلك بوضع منهاج دائم يمكّن اساتذة الكليات من مسايرة تقدم العلم ومن التعرف الى طرائق التعليم ومن شق طريق لأنفسهم في التفكير . هذه الدورات يحضُرها اساتذة الكليات والجامعات ويشرف عليها اعلام من الوطنيين والأجانب ومن ذوي الاختصاص في كل فن من فنون المعرفة . ومن حسن الحظ ان كان من الممكن وضع هذه التوصية موضع التنفيذ في الحال، وقد قمنا ببداية متواضعة في هذا السبيل بعد اشهر قليلة من تسلم الحكومة للتقرير الذي وضعته اللجنة .

اما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي فان اللجنة قد أشارت الى ان الحاجة الى بناء امة يتطلب براعات فنية كثيرة مختلفة تتصل بالصناعة والتجارة والزراعة، وان الدولة الجديدة تتطلب رجالاً من ذوي الأمانة والوطنية والتضحية في سبيل المثل العليا وخدمة البلاد . ان منهاج المدارس الثانوية الذي كان في الماضي لم يلتفت الى هذه الأمور . والاهتمام المتوارث في تلك المدارس بالآداب والفنون كان قوياً الى حد ان المقاومة لكل تغيير كانت من الشدة بحيث انها عرقلت كل محاولة للاصلاح . وكان التأكيد في مناهج المدارس الثانوية منصباً على اعداد التلاميذ للالتحاق بالجامعات فأوصت اللجنة، في محاولة لازالة هذا الضعف ، بأن يكون التعليم الثانوي مرحلة قائمة بنفسها وان تكون له غايته الخاصة به لا ان يكون عملاً قاصراً على تهيئة التلاميذ لمرحلة من التعليم اعلى درجة .

واما فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي فان اللجنة رأت ان التطور الاقتصادي كان يتطلب – في سبيل تحقيق تقدم سريع – شعباً قارئاً يستطيع ، بوجه عـام، ان يفهم مستكشفات العلم والوسائل الفنية في الزراعة وان يطبق ذلك

كله، كما يستطيع ان يفهم القضايا المحلية والقومية، كما يتوجب في كل بلد يقوم على النظام الديمقراطي، وان يستطيع التفضيل بين المرشحين للمنصب الواحد والاختيار بين خطط العمل .

كانت الغاية الكبرى من اصلاحاتنا التربوية في الحقيقة ان نعد شعبنا لتحمل قسطه من العبء في تطوير مصادر الثروة في بلاده وفي الدفاع عن بلاده . ان هذا الذي نصبو اليه سيتحقق ببطء، ولكني أوَدّ ان اعتقد بأننا قد بدأنا السير في هذا الاتجاه . غير اننا قد اصبنا بنكسات، من ذلك مثلاً أن جامعة داكا لم تسر الدراسة فيها — في خلال عام ١٩٦٣ كله — سوى سبعة وعشرين يوماً . اننا ننفق مبالغ كبيرة من المال حتى نجعل الاقليمين على مستوى واحد . ومن سوء الحظ ان تقدمنا قد عاقته عوائق قام بها عدد من الطلاب كانوا يضيعون وقتهم بالاصغاء الى محترفي السياسة وبالانسياق في طريق الضلال . تلك امور تتفطّر لها القلوب . غير اني اعتقد ان اصلاحاتنا التربوية قد بدأت تعطي ثمارها، وانه سيكون لنا في مدى عامين او ثلاثة اعوام نتاج طيب من جامعاتنا .

واما فيما يتعلق بالأثر الأجنبي علينا، فانني اعتقد انه يجب علينا ان نلتقط الخير حيث وجدناه . ومن سوء الحظ انه من الأسهل على الناس ان يتأثروا بالأشياء المزوقة السوقية . انا لا انظر نظر الريبة الى الآراء الأجنبية ووجهات النظر الأجنبية والعادات الأجنبية ، ولكني اعتقد انه يجب علينا ان نستمسك بتراثنا استمساكاً قوياً والا نتخذ من الآراء الأجنبية إلا ما يمكن ان يكون مفيداً ومؤتلفاً مع واقع حياتنا .

ان معظم الدول التي نشأت حديثاً قد اتخذت نظاماً غربياً للحكم لأنها لم تستطع ان تجد الوقت الكافي لاستنباط نظام خاص بها، من اجل ذلك تجد هذه الدول تعمل في جو من التوتر بينهـا وبين شعوبها . ثم ان سلوك محترفي السياسة وسلوك جماعات الطلاب وسلوك الصحافة قد زاد هذا التوتر حدة . ان تظاهرات الطلاب ظاهرة عامة في جميع البلاد الدمقراطية كباكستان وايران وتركية والفيليبين واليابان . وفي الأيام الغابرة كان

احدنا يسمع كثيراً عن الفوضى التي كان جماعات الطلاب في القاهرة يعيشون فيها . ومنذ الزمن الذي تبدل فيه نظام الحكم (في مصر) اخلد الطلاب الى السكينة . وفي الدول الجديدة، كدولتنا مثلاً، لا يكون الشعور بالتبعة ناضجاً في النفوس نضجاً كافياً : وقد تعودنا ان نرى الاستهتار يُقبل بسهولة ما دام بامكانه ان ينصرف بلا عقاب .

ولكن يحسن ايضاً ان نقر بأن حكوماتنا المتعاقبة لم تستطع في الواقع ان تزود الطلاب بجميع التسهيلات التي يحتاجون اليها . وقد كان لذلك اسبابه . اننا لم نكن قادرين على ذلك . لقد كان عدد الطلاب كبيراً جداً ولم يكن لنا الأبنية الكافية ولا المختبرات ولا المكتبات ولا المساحات الصالحة للألعاب وللاستجمام .

ان كثيراً من وجوه هذا النقص يمكن تلافيه اذا نحن لجأنا الى وسائل حازمة بغير الطرق المألوفة في المعاملات الديوانية، ولكن بالاضطلاع بالتبعة الشخصية . فالرياضة البدنية المنظمة، يمكن ان تحل في مدارسنا وكلياتنا محل الألعاب المعقدة ذات التكاليف الباهظة . فمعلم رياضة واحد يقف على منبر ويحمل مكبراً للصوت يمكن ان يدرب مجموعاً كبيراً من الطلاب في وقت واحد ، ونصف ساعة في اليوم يمكن ان تبني ابدانهم وعقولهم وتستنفد قوة الشر من اجسادهم .

وكانت مشكلة اللغة عائقاً كبيراً في سبيل نشوء نظام تربوي موحد سليم في البلاد . وقد دافعت اللجنة عن التعليم بلغتين ، بالبنغالية والأردية، واشارت ايضاً الى مسألة الكتابة بخطين، ولكنها لم تبحث في المصاعب التي تنشأ من التعليم بلغتين وبأبجديتين في سبيل مجتمع ناشيء يسعى الى ان يجعل من نفسه جماعة تقرّ بمبدأ واحد وتشترك في مصير واحد . ان مشكلة اللغة يجب ان تعالج على انها في اساسها مشكلة علمية فنية . ولكنها مع الأسف قد اصبحت قضية سياسية شديدة التفجر . من اجل ذلك هاب الجميع ان يتحدثوا عنها لئلا يساء فهم ما يقصدون . والمثقفون الذين كان عليهم هم ان يعالجوا هذه القضية الحيوية وقفوا عند تخومها لا يملكون الشجاعة الأدبية لمجابهة القضية

بعزم . لقد كان رأيهم ان يتركوا هذه القضية للزعماء السياسيين يخرجون بين الحين والحين بحل يواجهون به النقمة عليهم والعار، بينما يكونون هم — اي المثقفون — مسترخين في مقاعدهم لينتقدوا كل حل يمكن ان يتقدم به احد من الناس .

والذي يلوح لي اننا لا نستطيع بلغتين قوميتين ان نبني دولة لأمة موحدة، بل اننا بذلك سنظل نؤلف دولة ذات امم متعددة . ولست في موقفي هذا مهاجماً لهذا المدرك (مدرك امة ذات لغتين قوميتين) ضرورة، ولكني ابسط قضية من قضايا الحياة التي يجب الاقرار بها . والأمر الماثل امامنا اننا لا نستطيع ان نفرض لغة واحدة على البلاد كلها، فلا البنغالية ولا الاردية يمكن ان تصبح لغة البلاد كلها . ولكن الصحيح ايضاً انه اذا اراد الشعب — في باكستان الشرقية وفي باكستان الغربية — ان يعقد الخناصر على رفعة هذا الوطن فلا بد له حينئذ من وسيلة ما يتفاهم بها افراده . وهذه الوسيلة يجب ان تكون وسيلة قومية . وحتى نستطيع ان ننشىء هذه الوسيلة يجب ان نتبين العناصر العامة في اللغة الأردية واللغة البنغالية ثم نتركها تتطوران معاً من خلال ابجدية واحدة . ولا ريب في ان ذلك يقتضي زمناً طويلاً . ولكننا اذا تركنا مجالاً لازدياد التفاهم المتبادل وللتعارف فان مثل هذه الوسيلة القومية ستبرز حتماً وستتخذ الشكل الصحيح . غير انني لا استطيع فرض هذا الرأي . وكل ما استطيع فعله هو ان اعرض المشكلة ثم أؤكد الحاجة الى حلها اذا كنا نريد الحفاظ على شخصيتنا ووحدتنا .

من بين جميع الاصلاحات التي بدأناها، تطبيقاً لفلسفة الثورة ، كانت اعادة بناء النظام التربوي احبها الى نفسي . فلا التخطيط الاقتصادي ولا التقدم الاجتماعي ولا التثقيف الروحي يمكن ان يخطو الى الأمام من غير اساس واقعي سليم للتربية . هذه المهمة البالغة تتطلب تعاون جميع العبقريات في البلاد ، وارجو مخلصاً ان يتحقق هذا عند انجاز الأهداف التي ننتظرها من اصلاحاتنا، وحينئذ فقط يمكن ان يكون لنا نظام تربوي يلائم حاجات شعبنا الفردية والجماعية .

— ٥ —

كنت قد دونت في مذكراتي سنة ١٩٥٤ . ما يلي : « هنالك مشكلة نظامنا القانوني، وهو نظام باهظ التكاليف قليل الجدوى بطيء استبدادي ولا يعبر عن عبقريتنا بحال . انه يحتاج الى تنقيح وتعديل حتى يكون عدلاً ثم يضمن السرعة في فض المنازعات، وحتى يكون ايضاً قليل التكاليف. ويبدو ان الحل هو ان يكون لنا نظام يجمع بين اسلوب القضاء العادي واسلوب القضاء القبلي — الذي يمارسه شيوخ القبائل(١) — وان يدخل تعديل على قانون البينات والمحاكمات مع الحق بالاستئناف مرة واحدة . ثم يجب ان ينشأ محكمة عليا واحدة في كل وحدة ادارية فرعية للنظر في غير المسائل الدستورية . اما المحاكم العليا في العاصمة وفي الاقليمين (في باكستان الشرقية وباكستان الغربية) فيجب ان يكون اختصاصها النظر في الدعاوى الدستورية » .

اذكر ان والدي اخبرني، في احدى المناسبات، بعد الحرب العالمية الأولى، ان الناس الذين كانوا موالين للبريطانيين طلبوا ان ينالوا شيئاً من المكافأة على هذه الموالاة . فطلبت الحكومة البريطانية من حكام المناطق ان يشرحوا للناس مقدار الخير الذي جاءت به بريطانيا الى الهند وبما قامت به من الاصلاحات. فدعا «قائمقام» مقاطعة هزارا، واسمه العقيد جيمز، اعيان القوم الى اجتماع عقده في مدينة هيزبور . كان في ذلك الاجتماع كرسي واحد ليجلس عليه القائمقام . اما الناس فكان عليهم ان يجلسوا القرفصاء على سجادة . واشمأز والدي الذي كان مدعواً الى هذا الاجتماع من هذه الحال ووقف تحت شجرة . وقال القائمقام ان الحكومة تفعل في سبيل الناس كل شيء ممكناً، وان هذا التخلف الذي يعم بين الناس لا يمكن ان يزول بين ليلة وضحاها . ثم اشار على وجه التخصيص الى المنازعات القضائية، وكانت على ما يبدو رائجة في ذلك الحين في تلك المقاطعة، وقال:

---

(١) Jirga - Cum judicial System

ان كل فرد يأتي الى المحكمة بدعوى زور ويطلب انصافه . فقال والدي: القول بأن الناس يلفقون الدعاوى ثم يجيئون بها الى المحاكم فيروُون انواع الاكاذيب قول صحيح . ولكن مردّ هذا ليس الى الناس انفسهم وانما الى النظام القائم ؛ ذلك ان هذا النظام القائم بعيد عن مزاج هذا الشعب وعن حاجاته . لقد تكشّف لهذا الشعب — من طريق التجربة والخطأ — وعرف الناسُ بالخبرة العملية ان النظام القانوني الذي جاء به البريطانيون نظام يحابي اولئك الذين يعرفون كيف ينغمسون في الأكاذيب والفساد . ثم ان رجال الأدارة عمدوا الى تشجيع الأفراد على الافتراء على بني جلدتهم . فلا جدوى اذن من الإنحاء باللائمة على الشعب . ان الذي تدعو اليه الحاجة انما هو اعادة النظر في النظام المعمول به في القضاء .

يذكر بندرل مون(١)، وهو موظف سابق في الادارة المدنية الهندية، في كتابه « غرباء في الهند » ان (هذا) النظام القانوني انما هو فوق مدارك الكثرة من الشعب . فهو نظام معقد، وبطيء الفعل، باهظ التكاليف؛ واسوأ من هذا كله انه لا يوصلك الى حقك . فاذا استطعت ان تحصل على حقك من طريق هذا النظام فانت محظوظ ؛ لقد ادّى الى تحطيم معنويات الناس: لقد كان عليك اذا اردت ان تقيم الدليل على حقك ان تلجأ الى أكاذيب كثيرة، واما اذا اردت ان تقيم دليلاً على بطلان حق خصمك فكان عليك ان تأتي بالمزيد من الاكاذيب . لقد كان هذا النظام صالحاً للمكان الذي ولد فيه (انكلترا)، ولكنه لا يصلح في الأحوال التي نعيش فيها نحن؛ فكانت نتيجة ذلك ان تقوّضت حياتنا الخلقية . ويقول بندرل مون، وأُوافقه انا على ما يقول، إننا لما حاولنا العمل بهذا النظام افسدناه ثم عاد هو فأفسدنا افساداً تاماً .

اني — ككثيرين غيري — أثق بالنظام القانوني الحالي . وانا اعلم ان الناس يلومون مهنة القضاء لكثرة اوجه النقص في نظام القضاء . ولكنني لا

---

(١) Pendrel Moon in his book «Strangers in India»

١١. المؤلف مع رئيس وزراء الهند السابق مستر جواهرلال نهرو في بلدة مرى (بباكستان الغربية) يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٠



١٢. المؤلف مع مستر ايزنهاور وعقيلته والرئيس الراحل كنيدي في حفلة العشاء التي اقامها الرئيس ايوب في فندق مي فلاور بواشنطن يوم ١٣ يوليو ١٩٦١

اری هذا الرأي، لأن هؤلاء الناس لم يخترعوا هذا النظام ؛ انه قد فرض عليهم . غير ان الذي لا يزال يثير دهشتي انني لا ارى احداً من العاملين في القضاء يدعو الى التوفيق بين هذا النظام وبين نمط الحياة في باكستان . هنالك عدد كبير من المحامين ساخطون على هذا النظام، ولكنهم يُعربون عن سخطهم هذا فيما بينهم ولا يبدونه للناس لأن نفراً من زملائهم في المهنة قد يقاومونهم بشدة اذا هم فعلوا ذلك؛ فلا ريب في ان كل تبديل جذري يخالف هوى اصحاب المصالح المكتسبة .

ان عدداً كبيراً من اهل باكستان قد اتخذوا المحاماة مهنة . وقد اصبح في هذه المهنة فوق ما تحتاج اليه من الرجال . ثم ان هذه المهنة قد اجتذبت عبقريات كثيرة كان من الامكان الافادة منها في ميادين اخرى من ميادين الحياة . لما اردنا ان نجعل حياة الناس الفقراء في القرى احسن حالاً سمحنا لنفر من الدمقراطيين الأساسيين بمناصب قضائية متواضعة نسبياً، ولكن نفراً من رجال القانون لم يتقبلوا ذلك بصدر رحب . انني اعلم الأسباب التي حملتهم على ذلك، ولكن لم يكن لنا بد من ان نفعل شيئاً لتخفيف الوطأة عن اولئك الذين افسدهم نظام القضاء القديم وألحق بهم الحيف. انني لست خبيراً في القانون، ويصعب عليَّ جداً ان اضع اسساً ومبادىء في هذا الميدان، ولكنني اود ان ارى المعاملات تجري بسهولة اكثر والأحكام تصدر بسرعة اكبر . وانا شخصياً ارى ان قانون البينات وقانون المعاملات القضائية يجب ان يخضعا لتعديل جذري . ولو طال امد الحكم العرفي قليلاً لكان بامكاني ان اعمل شيئاً في هذا السبيل ايضاً .

ان بين المحامين والقضاة من يَنزِعُ نزوعاً شديداً الى اطالة الجدال والنقاش، فهم يتكلفون بالاسهاب والاطالة . اذكر دعوى اقيمت منذ عهد قريب في احدى المحاكم العليا بشأن طلاق او زواج ؛ وكان في تلك المحكمة اربعة قضاة او خمسة تنافسوا في وضع مطالعات طويلة كان اقصرها اثنتين وسبعين صفحة . فماذا كانت النتيجة ؟ لقد اجمعوا كلهم في آخر الأمر على ان يوصوا — في سبيل حل المشكلة — بتشكيل لجنة من العلماء من جميع

الأقطار الأسلامية لوضع اساس موحد للنظر في مثل هذه الدعاوى . ولكن يبدو انه لم يكن ثمة احد يعرف ان يقول لهم انهم في مناصبهم هذه لتطبيق قانون البلاد لا لكتابة الاطروحات الطوال . ان في هذا الأمر اسفافاً كثيراً ولا ارى فيه ما يوحي بالثقة والاطمئنان .

في اثناء الحكم العسكري عينت لجنة للاصلاح القانوني حتى تنظر في احسن السبل الى ذلك . ولقد وضعت اللجنة تقريراً حسناً، ولكنني كنت اشعر ان هذا التقرير لم يَمَسّ الا اطراف المشكلة . ذلك لأن هذا النظام القضائي كان سبباً فاسداً من حيث الأساس .

كان التقرير يبحث في حلول طويلة الأمد غايتها تسهيل الاجراءات والتعجيل باصدار الاحكام، وفي فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، كما كان من غايتها تأليف لجنة للشرع الاسلامي، وتعيين لجنة لتعديل القوانين وتوحيدها، وتخفيض رسوم المحاكم، وانشاء محاكم بدائية ذات صلاحيات محدودة ابتداء من المحاكم المستعجلة (محاكم القضايا المستعجلة) في المدن الكبيرة الى المجالس القضائية القروية(١) وفي المَحالّ (الاحياء) او محاكم الصلح في المناطق الريفية، ثم الغاء قوانين العقوبات الخاصة بمناطق الحدود، وتوحيد القوانين في جميع انحاء البلاد، وتوسيع صلاحية المحاكم العليا في باكستان الغربية الى عدد من المناطق المخصوصة في بلوجستان، واقامة المحاكم العدلية العادية مكان المحاكم الشرعية، وتعديل قانون القدح والذم، وتعيين لجنة لدراسة مشكلات المحاكم الراهنة وغير ذلك .

ان عدداً من هذه التوصيات قد وضعت موضع التنفيذ . من هذه تعديل قانون اصول المحاكمات (المرافعات) المدنية حتى يمكن اختصار الجوانب الفنية في الاجراءات القانونية . وقد جُعلت الجلسة الأولى اوسع نطاقاً وتحقيقاً، كما حيل دون امكان تأجيل الجلسات لأسباب تافهة . وكذلك

(١) Judicial Panchayat وهي مجالس لشيوخ القرية وأعيانها تبت في المنازعات بين ابناء القرية وفقاً للعرف المحلي او لمبادىء القضاء .

ألغى الاستئناف — استئناف الاحكام — اذا اصدره قاض واحد في المحكمة العليا — الى غرفة ذات قاضيين .

غير ان هذا، كما سبق لي ان قلت، لا يَمَسّ قلب المشكلة او جوهرها. على ان الذي كان يقلقني بشأن هذا النظام القضائي هو ما يترتب على تطبيقه من اضرار نفسية وخلقية خطيرة، دعْك عن الاضرار المادية . انك لترى الرجل الصالح الأمين الذي لا يمكن ان يكذب في قريته لا يفتأ، اذا جاء الى المحكمة، يختلق الأكاذيب؛ وما ذاك الا لانعدام ثقته بذلك النظام، فهو ليس بالنظام الخاص به: انه نظام قوم آخرين . من اجل ذلك ترى الرجل يحاور نفسه فيقول: ليس ثمة ذنب في مخالفة نظام اجنبي فرض عليّ فرضاً .

وكذلك المناقشات والمرافعات التي تدور وتستمر طويلاً، ثم تساهُل المحاكم في قبولها مناقشةَ امورٍ طارئة خارجة عن صدد الدعوى، كل ذلك يدل على فقدان الانضباط . لعلّ مادة القانون لا غبار عليها، ولكن تطبيق القانون فيما يتعلق بالادلاء بالبينات وبالاجراءات تفسح المجال لكثيرٍ من سوء استعمال الحق وللاستغلال . فالاجراءات لا تزال مثقلة بالشكليات؛ واعتقد ان القضاة ومأموري الإجراء يجدون أنفسهم مكتوفي الأيدي لا يستطيعون اصلاح الأمور ولا التعجيل بحسمها . تصل اليّ من حين الى آخر طلبات للعفو من اشخاص أُدينوا بالقتل وحكم عليهم بالاعدام، ولكن من النادر أن ارى دعوى فُصل فيها في اقل من عامين . وهذا عيب لا يحسن صدوره من اي نظام قضائي في دعوى جنائية . اما في الدعاوى المدنية فانك اذا كنت ذا مال وكنت لا تريد من المحكمة ان تفصل في قضية ما فان بامكانك ان تترك تلك القضية معلقة في المحكمة الى ما شاء الله .

سألت احد القضاة مرة، وكنت اعرفه منذ زمن بعيد: كيف تجد الحياة في المحكمة العليا ؟ فقال لي: اجل، انت تعلم ان في كل دعوى طرفين — المدعي والمدعى عليه، وان في كل دعوى مدنية فريقين . يجلس القاضي على قوس المحكمة ويصغي الى الفريقين من البداية الى النهاية ويستمع الى اكاذيب وهراء وترّهات ، وعليه ان يستخلص من ذلك كله شيئاً من

الصواب فيصدر حكماً . هذه هي حياتي .

ارى ان علينا ان نعيد النظر في هذا النظام فننقحه ونعدله بدقة لا كما يريد المحامون، بل كما يريد الناس الذين يلاقون من هذا النظام الأمرّين . وانا الآن اعتقد انه من الخطأ ان يكون اعضاء اللجان لاصلاح القانون من المحامين والقضاة فقط ، وكان عليّ ان اعين في تلك اللجان نفراً من الناس الذين يعرفون ما يعانيه المتقاضون من مشاقّ وعذاب .

انني اعلم انه اذا حدث في بيئتنا الاجتماعية، وفي بقعة معينة من بقاع بلادنا، حادث ما، فان اهل تلك البقعة يعرفون الذي كان وراء الحادث . ويمكنهم ايضاً ان يسموه باسمه لو واتتهم الفرصة وامِنوا على انفسهم . من اجل ذلك اعتقد انه كلما زدنا في اعتمادنا في تلك الأمور على السلطات المحلية كانت الاحكام فيها اقرب الى العدل والى رضا الناس . وقد دلت التجارب على ان معالجة القضايا الصغيرة على يد الموظفين المحليين كانت دائماً مشجعة . وهنالك ما هو افضل من ذلك: ان هؤلاء الموظفين المحليين كثيراً ما يقنعون الطرفين بالمصالحة او بالتسوية، وهم في العادة لا يصدرون احكاماً او قرارات ؛ ولو انهم اكتفَوا باصدار الاحكام لوقعوا في التناقض ولأنغمسوا في جدال ونقاش . فالنتيجة من كل ما تقدم، اذن، لا مفر منها: ان شيئاً من اللامركزية في القضاء امر ضروري ، الا في المسائل المعقدة في قوانين العقود والالتزامات .

ما برحتُ أُكثر الفكر في جعل قوانيننا اسلامية . فاذا نحن استطعنا ذلك اصبح نظامنا القضائي اكثر انسانية ورحمة وايسر تطبيقاً . والأمر في هذا متروك الآن للسلطة التشريعية . وانا على استعداد تام للتصديق على اي اقتراح معقول في هذا السبيل . ومع ان الكلام ما زال دائراً منذ زمن في هذا الموضوع، فلم يتقدم اليّ احد بعد — ولا علماؤنا الفقهاء انفسهم — بآراء محددة واضحة . لقد عينت مجلساً استشارياً لمُثُل الاسلام العليا ومجمعاً اسلامياً للبحث(١) وجعلت مهمتهما درس مشاكلنا القانونية على ضوء

(١) Advisory council of Islamic Ideology and Islamic Research Institute

الدين ثم التقدم الى الحكومة بالتوصيات في هذا الشأن . وهذا سيساعد المشرّعين على سن القوانين لنا بما يتفق ومبادىء الاسلام . ولكي تكون هذه القوانين عملية قابلة للتطبيق لا بد لها من ان تحتاط لحاجات المجتمع اليوم.

لا شك عندي في ان ذلك ليس بالأمر الهين . ان كل محاولة لتأويل مقاصد الاسلام وللجمع بين مقصد التشريع وبين المتطلبات الناشئة من تبدل الازمان يعرّض صاحبها لأن يتهمه العلماء بالكفر والزندقة . خذ مثلاً على ذلك الزواج: اجاز الاسلام للمسلم ان يتزوج اكثر من امرأة واحدة، في احوال معينة . ولكن نفراً من المسلمين اتخذوا من هذه الاجازة ذريعة لتعديد الزوجات بلا حساب ثم هم يسببون شقاء لا حدّ له لعدد من النساء والاطفال والابرياء . ان الوفاً من الأسر قد تقوضت من جراء الطريقة الفاسدة التي يتبعها نفر من الرجال في سوء استعمال هذا السماح لهم باتخاذ زوجة ثانية — من غير ان ينظروا الى حاجتهم الصحيحة وكفايتهم لاتخاذ زوجة اخرى .

لقد تألفت ، في عام ١٩٥٥، لجنة برئاسة قاضي القضاة السابق في باكستان لتبحث في قانون الزواج والاسرة (في قانون الأحوال الشخصية) ولتقترح وجوه الاصلاح في هذا القانون، وكان اعضاء هذه اللجنة كلهم من اهل العلم . ولما جئت الى الحكم ، في عام ١٩٥٨، وجدت ان تلك اللجنة قد وضعت تقريراً وتقدمت بعدد من التوصيات . وقد جاءت هذه التوصيات كلها — ما عدا نقطة واحدة اثارت شيئاً من الخلاف — باجماع الآراء . غير ان الحكومة السابقة لم تجرؤ على الأخذ بهذا التقرير به خوفاً من علماء الدين . فدفعت التقرير الى عدد من رجال القانون البارعين فيهم القاضي محمد ابراهيم من باكستان الشرقية وقاضي القضاة في المحكمة العليا في باكستان الغربية سابقاً ليدرسوه . ولم يكن في التوصيات الواردة في هذا التقرير ما يمس اوامر الاسلام ونواهيه بحال، وكل ما كان متصلاً منها بالشرع هو انها وضعت اجراء قضائياً صحيحاً عادلاً لتطبيق المبادىء الاسلامية المتعلقة بالزواج . وحزمت امري على ان اضع الاجراء الذي

اوصت به اللجنة موضع التنفيذ لأنني كنت اعتقد ان واجبي كمسلم وكرئيس للدولة يحتّم عليّ ان اقوم بما يجب عليّ للقضاء على سوء التصرف الخطير في حياتنا الاجتماعية ، مما يهدد حيـــاة الناس . وهكذا وضعنا قيد التنفيذ قانون الاسرة الاسلامية في عام ١٩٦١ . ولكن سرعان ما اتهمني فريق من العلماء بالتدخل في امور الدين . وبالغ نفر منهم فزعموا انني حرّفت آيَ الذكر الكريم . ومن حسن الحظ ان المنافع الاجتماعية في هذا القانون ما لبثت ان ظهرت للعيان في حياة الاسرة خاصة وفي حياة الناس عامة . ثم ان النساء على الاخص كنّ في جانب هذه الاصلاحات فسُدّت الطريق في وجه الذين كانوا يحاولون الصيد في الماء العكر . ولقد سردت هذا كله حتى ابين المصاعب التي كانت تعترض سبيلنا حين بادرنا إلى سنّ القوانين التي توافق حاجات العصر .

— ٦ —

ان للخلاف بين باكستان والهند على مياه حوض السند تاريخاً طويلاً حافلاً بالاحداث . وبينما تكون كشمير مشكلة سياسية من حيث الأساس، تكون قضية اقنية المياه مشكلة اقتصادية فنية ما لبثت حتى انقلبت الى عداء مستحكم من جراء تعنّت الهند . ومن اكبر العوامل التي ادت الى تعقد هذه القضية ضعف الحكومات التي تعاقبت في باكستان، بعد الاستقلال، وترددها في اتخاذ القرارات الحاسمة .

بعد مدة يسيرة من اعلان الحكم العرفي قلت في مؤتمر صحفي عقدته في كراتشي إنه اذا حسم النزاع حول كشمير والنزاع حول مياه الأقنية بصورة سلمية فان على العهد الجديد في باكستان ان يجد لنفسه سبيلاً للتعايش مع الهند . وحزمت امري على معالجة هاتين القضيتين بطريقة ايجابية عملية .

ان نهر السند بفروعه الرئيسية الخمسة يؤلف حوضاً من اعظم احواض الأنهار في العالم، اذ يجري فيه في العام الواحد من المياه ضعفي ما يجري في

نهر النيل او ثلاثة اضعاف ما يجري في نهري دجلة والفرات معاً، اي مائة وسبعين مليون فداناً قدماً، وهو مقدار من الماء يكفي لتغطية سطح فرنسا او سطح ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأميركية الى ارتفاع قدم . ان هذه الفروع الخمسة وشبكة الأقنية التي بنيت في خلال المائة عامٍ الماضية تعيل نحو اربعين مليوناً من سكان باكستان وعشرة ملايين من سكان الهند، او نحو عشر سكان البلدين معاً . ونظام الري في حوض نهر السند اوسع نظام للري في العالم قاطبة فانه يروي نحو ثلاثين مليون فدان، وهذه اوسع من المساحة التي يرويها نهر النيل في مصر وفي السودان .

كان من جراء قسمة شبه القارة الهندية — الباكستانية في عام ١٩٤٧، ان بقي عدد من فتحات الأقنية الرئيسية في الأراضي الهندية . فجميع الأقنية التي تعرف باسم باري دوآب الوسطى ومشروع وادي ستلج كانت تستمد المياه من مراكز تحويل من انهار تقع ضمن سيطرة الهند، فنهر ستلج ونهر بياس ونهر راوي، وهي من الانهار التي تجري مياهها في اقنية الري، تنبع ثم تجري مسافات طويلة في الأراضي الهندية قبل ان تصل الى باكستان . (راجع الخارطة، في آخر الكتاب) .

وما كاد التقسيم يتم حتى عمدت الهند الى حجز المياه عن الأقنية الجارية الى باكستان فخلقت لنا ازمة خطيرة . ولم تسمح الهند بعودة المياه الى مجاريها الا بشروط معينة لم يكن لنا خيار الا القبول بها، والا لكانت مساحات واسعة من اراضينا الخصبة تصبح قفراً. ومما زاد في تعقيد المشكلة ان نظام الري في حوض نهر السند كان يقوم على مجرى مياه النهر مباشرة من غير سدود او خزانات لحفظ المياه من حين الى حين، فكانت مقادير المياه تتفاوت لا باختلاف الفصول فقط، بل باختلاف معدل الامطار التي تسقط على قمم الهملايا.

وكانت الهند تستأثر بجميع مياه نهر ستلج ونهر بياس ونهر راوي وبقسط من مياه نهر جيناب. وبما انها كانت تسيطر على المجاري العليا لتلك الأنهار ، فقد كان بامكانها ان تحرمنا من المياه الجارية الى اراضينا من تلك الأنهار . وأُغريَت الهند بامكان تطور اقتصادي سريع اذا هي استخدمت في الري

مقادير من المياه تتيسر لها بسهولة ، فشيدت سدوداً وخزاناً توخت منها قطع المياه عن مساحات واسعة في باكستان ثم احلال الجدب فيها .

والواقع ان اقتسام مياه حوض السند كان موضع نزاع منذ سنين طويلة ، فمن قبل التقسيم كان الخلاف قائماً مستمراً بين اقليم السند واقليم البنجاب على الحقوق في مياه هذا النهر . ثم جاء التقسيم فخط الحد الفاصل بين الهند وبين باكستان عبر حوض هذا النهر تماماً، ووقع في حصة باكستان القسم الأسفل منه، وبقيت في الهند فتحتان لقناتين رئيسيتين من اقنية الري التي تجري في باكستان . وهكذا اصبح الانتفاع بحصتي المياه قضية دولية . وفي عام ١٩٥٥ او ١٩٥٦، حينما كنت قائداً عاماً للجيش، قرأت في الصحف شيئاً كثيراً حول الخلاف على مياه حوض السند . ويبدو ان الهنود كانوا عازمين على ان يقطعوا المياه عن الأقنية التي كان الماء يجري فيها الى بلادنا . ولو فعلوا ذلك لوجدنا انفسنا مضطرين الى الاشتباك في نزاع مسلح مع الهند . ولقد كان علمي بهذه القضية ضئيلاً جداً . من اجل ذلك استوضحت الامر . فأرسلت اليَّ حكومة باكستان الغربية مهندسَين شرحا لي هذا الأمر بتفصيل دقيق . وكان مبعث قلقي هو احتمال تعرض البلاد للخطر . ذلك ان منابع تلك الانهار ورؤوس الأقنية التي تحمل المياه من تلك الأنهار الى باكستان كانت كلها في الهند، وكانت الهند قد قامت باستعدادات واسعة لتحويل الماء عن الأقنية . والجيش الهندي كان ثلاثة اضعاف جيشنا . فخشيت انه اذا « فشلت » المفاوضات مع الهند وعمدت الهند الى تحويل المياه عن الأقنية، فاننا سنواجه حينئذ حرباً لا مفرّ منها . وهكذا كانت العوامل كلها ضدنا . من اجل ذلك كان الشيء الوحيد المعقول الذي نستطيع القيام به هو ان نحاول الوصول الى تسوية ما، حتى لو لم تكن هذه التسوية هي الفضلى، لأننا ان لم نفعل ذلك خسرنا كل شيء.

وفي شهر تشرين الأول من عام ١٩٥٨، في إبّان عهد الثورة، قمت بدرس دقيق شامل لحقائق هذه القضية واحطت نفسي علماً بها . فتوصلت الى نتيجة معينة جازمة . ففي نحو شهر ايار (مايو) من عام ١٩٥٩ كانت

القضية الأساسية قد تبلورت وتجلّت، وكان البنك الدولي قد استكمل دراسته للمشكلة واستعد لأن يقدم لنا عرضاً باتّاً للمساعدة ثم توصلنا الى اتفاق على المبادىء العامة التي يجب ان تعقد على اساسها معاهدة لتقسيم المياه (بيننا وبين الهند) . ووافق البنك الدولي على طلبنا باقامة نظام للري بدلاً من النظام السابق . وهذا كان جزء من تفاصيل الاتفاق، على ان تقدم الهند تعويضاً مالياً (عن حقوقنا في نظام الري القديم) .

وجاءت لجنة من اركان البنك الدولي برئاسة رئيس البنك الدولي يوجين بلاك، وعرضت علينا القيام ببناء خزان مانكلا(١) وببناء عدد من مراكز التحويل والتشعيب ومن الأقنية الواصلة . وكذلك عرضوا علينا بناء خزان روهتاس قرب جهليم . اما الأموال اللازمة لهذه الأعمال الضخمة فتعهدت بتقديمها دول صديقة في رأسها الولايات المتحدة، كما كان على الهند ان تقدم بعضها وعلى باكستان ان تقدم بعضها الآخر .

ولكن قبل ان ادوّن شيئاً من المفاوضات التي دارت بيننا وبين يوجين بلاك، يحسن ان اقص طرفاً من المجابهة التي لقيتها من الخبراء الفنيين عندنا ومن رجال الأدارة . لقد حدس في نفسي ان هؤلاء لم يكونوا يدركون خطورة الحال التي كنا فيها . فقد كانوا ينشدون المحال، بينما كنا نحن في موقف الفريق الضعيف في كل شيء . ثم إنهم كانوا يريدون ان يفرضوا المواقف . واجتمع نحو ثلاثين او اربعين من هؤلاء في دار الحكومة في لاهور، فقمت فيهم خطيباً وقلت: « ايها السادة: ان لهذه المشكلة عواقب بعيدة الأثر بالنسبة لنا . أريد ان اقول لكم إن كل العوامل ضدنا لا معنا . انا لا اقول ان علينا ان نفرّط في حقوقنا، ولكن — في الوقت نفسه — اريد ان اقول انه اذا استطعنا ان نجد حلاً نضمن به وجودنا وحياتنا فان من الجنون المُطبق الا نقبل به . واذْ انا اقول هذا فانما اقوله لنفسي لأنني انا الذي سأتحمل تبعة الحل .

« ان هذه التبعة ليست ملقاة على عاتق أي رجل منكم، لذلك دعوني

(١) Mangla Dam

اقول لكم بصراحة تامة ان تعيين الوجهة السياسية سيكون من شأني انا . انني ساستشيركم كلما وجدت نفسي في شك من بعض التفاصيل الفنية، اما اذا اراد احد منكم ان يتدخل في سياسة الدولة فسأناقشه الحساب انا بنفسي . ان هذه المشكلة اذا لم تعالج معالجة صحيحة ، فان معنى ذلك نهاية هذا الوطن . انني اعني كل كلمة اقولها لكم، فلا يتجاهلنّ احد منكم شيئاً مما اقصده » . واظن أنهم فهموا قصدي .

ان العرض الذي تقدم به يوجين بلاك بلغ نحو ستمائة مليون دولار نقداً . ثم انني استشرت خبرائي الفنيين فكان رأيهم كلهم مجمعاً على اننا نحتاج ، بالاضافة الى السد على نهر « جهليم » قرب مانكلا، الى خزان آخر عند تربيلا لخزن الفائض من مياه نهر السند . وهذا لا يؤمّن متطلبات التبديل في نظام الري فقط، ولكنّه سيوفر شيئاً من الماء للتنمية ايضاً، ولتزويد عدد من الأقنية الجارية في السند خاصة بالماء . ولذا فان بناء خزان روهتاس لا يكفل الحل المنشود . اما الفرق في التكاليف فكان نحو مائتي مليون دولار، وهو مبلغ مخيف . وقد كنت على يقين من ان يوجين بلاك لو سمع بهذا المبلغ لفقد صوابه . وكذلك فعل حين علم به . غير انني قلت له قولاً سأعيده الآن على الشكل الذي لا ازال اذكره: « لقد طوفت بالأماكن التي ستصاب بكارثة اذا حجزت الهند المياه عنها . وقد قال لي الناس هنالك بصراحة ما بعدها صراحة إنه اذا كان لا بد من ان يموتوا من الظمأ والجوع فانهم يفضلون ان يموتوا في المعركة . ولقد رجَوني ان اتيح لهم هذه الفرصة . وان جندنا وسائر الناس معهم يشعرون هذا الشعور نفسه . وهكذا تجد ان هذه البلاد ستنفجر اذا انت لم تمد لها يد المعونة . ان هذه مشكلة انسانية خطيرة لا يمكن التغاضي عنها . فان ما يراد منا عمله هو ان نستعيض عن المياه التي تجري في اقنيتنا بصورة طبيعية بمياه مخزونة . والبلوى من تخزين المياه هي اننا لا نكاد نتم بناء الخزانات او الأحواض حتى تتراكم فيها الرواسب والغرين . وعلاوة على ذلك فان تقدمنا سيتأخر عشر سنين او نحوها للقيام ببناء الخزانات والأقنية الواصلة وحينئذ يجب علينا القيام بتضحيات كثيرة .

« انا اعلم ان دولاً عديدةً كانت كريمة جداً حينما قدمت لنا هذه المساعدة؛ ولكن ما لم نحصل على حاجاتنا الاضافية من الماء، فوق ما سنتعوضه من الماء الذي ستحجزه الهند عنا، فان هذه البلاد ستتردّى في الفوضى . فالسد في تربيلا اذن ضرورة » .

وظن يوجين بلاك انني عسّرت عليه مهمته، لانه لم يكن يدري كيف يمكنه اقناع الدول الواهبة بان تزيد في هبتها مبلغاً جديداً قدره مائتا مليون دولار . فطلب مني فسحة من الوقت يفكر في اثنائها في هذا الأمر . فألححت عليه قائلاً : « أيلزمك وقت للنظر في امر واضح مثل هذا ؟ » لقد قتلناه نحن تمحيصاً وتفكيراً . واخيراً وافق على ان يسند طلبنا وقال انه سيطلب من الدول الواهبة مبلغاً اضافياً — الفرقَ بين نفقات خزان روهتاس وبين نفقات خزان تربيلا . وفي آخر الأمر حصلنا على وعد بما يزيد على سبعمائة واربعين مليون دولار . وقد علمت، قبل ذلك، ان جودهري محمد علي(١) كان مستعداً ان يوافق على مبلغ يتراوح بين مائة مليون ومائة وخمسين مليوناً، وعلى ان يكون هذا المبلغ ايضاً قرضاً .

علينا ان نعترف بجميل الدول الصديقة وجميل يوجين بلاك لما اسدَوه لنا . ثم انهم وعدوا بمبلغ اضافي قدره ثلاثمائة وخمسون مليون دولار من اجل خزان تربيلا او ما يقابلها، لأن اسعار المواد كانت قد ارتفعت في تلك الأثناء . والفضل في اضافة المبلغ الجديد يعود الى جورج وودس الذي خلف يوجين بلاك في رئاسة البنك الدولي .

ان معاهدة مياه نهر السند قد قامت على اساس قسمة الأنهار — بعد فترة انتقالية مدتها عشر سنوات قابلة للتمديد حتى ثلاث عشرة سنة بناء على رغبة باكستان — بحيث تكون الأنهار الشرقية الثلاثة نهر راوي ونهر بياس ونهر ستلج كلها للهند، بينما تكون مياه الأنهار الغربية الثلاثة: نهر السند ونهر جيلم ونهر جنياب كلها لباكستان، ما عدا مقادير محدودة من المياه

---

(١) جودهري محمد علي هو رئيس وزراء سابق .

تأخذها الهند للمناطق التي تحتلها من كشمير وبنجاب الشرقية وهاجال براديش . وفي اثناء فترة الانتقال تأخذ باكستان على عاتقها بناء سدود للري تضمن الأستعاضة جزئياً عن المياه التي كانت تستمدها من الأنهار الشرقية بمياه من الأنهار القريبة .

ومشروع الري في حوض السند يعد اضخم برنامج من نوعه في العالم كلّه ، وستبلغ نفقاته نحو مليار وسبعين مليون (١،٠٧٠،٠٠٠،٠٠٠) دولار . من هذا المبلغ سينفق نحو ثمانمائة وسبعون مليون دولار على اعمال في باكستان نفسها . وسيتضمن المشروع بناء خزانين كبيرين لتخزين المياه احدهما على نهر جيلم (يتسع لخزن ٤،٧٥٠،٠٠٠ فدان قدم من الماء) (١) والآخر على اعالي نهر السند (يتسع لخزن ٤،٢٠٠،٠٠٠ فدان قدم)، كما سيتضمن ايضاً بناء خمسة خزانات وثماني اقنية (للوصل بين الأنهار) مجموع طولها نحو اربعمائة ميل ، لتحويل المياه من الأنهر الغربية الى الأراضي التي كانت تُروى من قبل بمياه من الأنهر الشرقية ، اي للتعويض عن المياه التي كانت تأتي الى هذه المناطق من قناة باري دوآب الوسطى وقناة وادي ستلج . وسيبنى ايضاً على نهر جيلم محطة لتوليد الكهرباء تنتج ثمانمائة الف كيلو واط . وكذلك ستحفر آبار تغرس فيها اقنية لتجميع الماء من تحت سطح الأرض ونزحها للحيلولة دون استنقاع الماء وتملّح التربة في الأراضي المروية التي تبلغ مساحتها نحو مليونين ونصف مليون من الأفدنة . وبينما يظل العمل في هذا المشروع جارياً تستمر الهند باجراء الماء من الأنهار الشرقية بموجب المنهاج المتفق عليه مع الأخذ بعين الاعتبار ما تحتاج اليه باكستان من الماء لأغراض التنمية .

وفي خلال المفاوضات الطويلة اتضح ان المبالغ الضرورية لتمويل هذه الأعمال في باكستان والهند، وهي التي اتفق الفريقان على انها جزء من التسوية التي رضيا بها ، تفوق ما تقدر الدولتان على احتماله . من اجل ذلك رصد البنك الدولي لتنمية حوض نهر السند مبلغاً للانفاق على المشروع

(١) أي ما يغطي كذا فداناً من الأرض الى علو قدم واحد (ثلاثين سنتيمتراً) .

كله . وقد تعهدت الهند بأن تقدم في سبيل ذلك مائة وسبعين مليون دولار. اما الأعمال التي سيجري القيام بها في باكستان فسيكون الانفاق عليها من رصيد تنمية حوض نهر السند .

ومن تفاصيل ذلك الاتفاق ان قسمة مياه حوض نهر السند ستكون بموجب المعاهدة بنسبة قدرها ثمانون بالمائة لباكستان وعشرون بالمائة للهند . وقد جرى توقيع المعاهدة في كراتشي، في التاسع عشر من ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٠ : وقعها المستر نهرو والمستر إلليف نائب رئيس البنك الدولي.

ان هذا الحل الذي استطعنا ان نتوصل اليه في آخر الأمر لم يكن — كما كنت قد بيّنت للشعب عند توقيع المعاهدة — حلاً مثالياً، ولكنه افضل ما كنا نستطيع الحصول عليه في تلك الأحوال . ويجب ان ندرك ان الخطر المباشر على السلم في شبه القارة، ذلك الخطر الذي كان يلوح في الخلاف بين الهند وباكستان، هو الذي حمل البنك الدولي على ان يتدخل وسيطاً بين الفريقين، في عام ١٩٥١ . وكان علينا ان نبذل جهداً صادقاً في معاونة البنك الدولي على ايجاد حل — من طريق مشروع هندسي لتلك المشكلة الخطيرة التي كانت تهدد السلم بين الدولتين : حلٍ نرضى به ولو على مضض، حل يزودنا بالامكانات المالية والفنية التي تجعلنا قادرين على بناء شبكة للري تصب فيها المياه من انهارنا الغربية الى الأقنية التي كانت من قبل تستمد الماء من الأنهار الشرقية . وبعد سنين طويلة من مفاوضات اعقد ما تكون المفاوضات ، ومن محادثات غالباً ما تعرضت للتأجيل المزعج والركود الرهيب، استطعنا ان نحصل على حل ملائم. وبيْنا لم يكن ثمة داع للابتهاج بتوقيع تلك المعاهدة، فلا شك في انه كان فيها ما يدعونا الى الرضا لأننا تفادينا وضعاً كان من الممكن ان يكون في غاية الحرَج .

حينما يعالج الانسان مشكلة حساسة من هذا النوع فعليه ان ينظر فيها نظرة واقعية وأن يدرس الأحوال المحيطة بها درساً بعيداً عن الهوى كيما يستطيعُ ان يتخذ الى حلها طريقاً معقولاً . وكثيراً ما كان الاحسن عدواً للحسن . لقد تركنا الجري وراء الأحسن، وقنعنا بالحسن، وذلك بعد درس

دقيق واقعي من جميع الجوانب للموقف الذي كنا فيه . ولو لم نفعل ذلك لكان من الممكن ان ننساق الى نزاع في وقت كان فيه عدد من العوامل علينا لا لنا . لقد كان الأساس الذي قام عليه هذا التراضي ، اذن ، وفيما يتعلق بنا نحن ، واقعياً وعملياً . ولم يكن للعاطفة فيه مكان ، ولا يجوز ان يكون لها مكان في حل مشكلة ، اذا كان مستقبل ملايين الناس وامنهم يتعلقان بحل تلك المشكلة . اني لا أكنّ الا الاعجاب للرئيس بلاك ولنائب الرئيس إلليف وللجنة الدراسة الفنية التي ارسلها البنك الدولي برئاسة الجنرال هويلر الذي نقل هذا النزاع من ميدان الجدل السياسي الى ميدان المهارة الفنية والقدرة على سد حاجات الانسان .

واننا لَنَدينُ بالجميل للدول الصديقة التي كانت مساهمتها لصندوق تنمية نهر السند عاملاً فعالاً في تيسير قبول شروط التسوية . ان هذه الدول الصديقة — وفيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا ونيوزيلندة وكندا وألمانيا الغربية — لما قامت من تلقاء نفسها بتلك المعونة المالية قد اثبتت حسن تفهمها ونُبل شعورها نحو هذه القضية؛ بل انها أكّدت رغبتها في ان يسود الاستقرار ويعم الخير في هذه البقعة الحساسة من العالم . ان البنك الدولي ببادرته هذه قد قدم لهذا العالم الحائر أمارةً دالة ومثالاً رائعاً لما قد يصنعه الكرم وحسن النية في حل المشاكل . وارى من الواجب عليّ ان اقول ان الوساطة الشخصية التي قام بها المستر نهرو في المراحل الاخيرة من المفاوضات قد ساعدت على ازالة عدد من الخلافات التي كانت قد نشأت عند البحث في الترتيبات الخاصة بفترة الانتقال .

ان تحسسي للروح الذي ساد المراحلَ الأخيرة من المفاوضات لعقد معاهدة بيننا قد بعث في نفسي الأمل بأن النزاع حول كشمير قد يحل هو أيضاً بطريقة ودية عادلة . ففي الحقيقة ان باكستان اضطرت الى الاكتفاء بمياه الأنهار الثلاثة الغربية حتى تؤكد اهمية السيطرة على الأقسام العليا لهذه الأنهار ، وذلك لضمان استغلالها مياه تلك الانهار الى اقصى حد ممكن لسد الحاجات المتزايدة في باكستان الغربية . من اجل ذلك أرى ان هذه المعاهدة

قد اضفت على القضية الكشميرية خطورة يجدر معها التعجيل بالحل الحاسم .

وبالتوقيع على هذه المعاهدة انطوى فصل من المفاوضات لمرهقة ومن القلق والارتباك في شؤوننا القومية ، وبدأنا عهداً من العمل الشاقّ المتواصل لبناء سدود وخزانات هائلة ونظاماً من الأقنية التي تصل بين فروع الأنهار لنتمكن بذلك كله من ان نستمد المياه من غير المصادر التي كانت تمدنا من قبل . ونرجو ان تم هذه الأعمال كلها قبل حلول عام ١٩٧٠ فنصبحَ حينئذٍ بغنى عن الهند للحصول على مياه الري .



١٣ – أ. الشيخ محمد عبدالله « اسد كشمير » في اجتماع مع المؤلف في راولبندي بعد قدومه من دلهي يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٤



١٣ – ب. في محادثات رسمية مع صاحب الجلالة الملك ظاهر شاه ملك افغانستان في مدينة كابول يوم ١ يوليو سنة ١٩٦٤

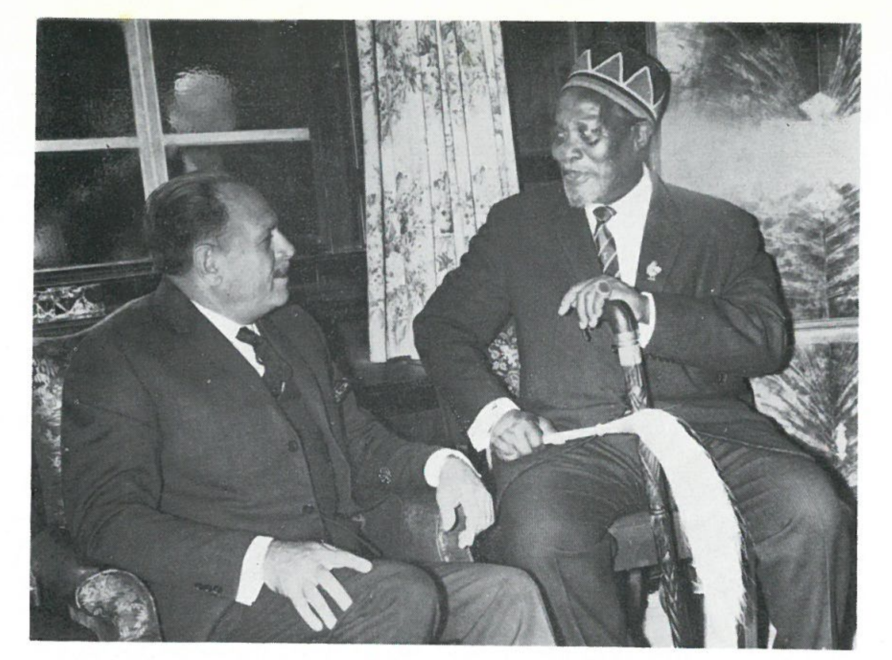
٩

السّياسة الخارجيّة (١)

– ١ –

لا يهبك الحرية أحد، فعليك ان تكافح من اجلها . ولن يكافح عنك احد في سبيلها، فعليك ان تكافح انت بنفسك لنفسك .

تقوم سياسة باكستان الخارجية على محتوى أدبي عميق الأغوار: يوحي به شعور بأن جميع الامم متكافئة وبأن لجميع الشعوب حقاً بأن تحكم نفسها بحسب مدركها للمثل الأعلى . والهدف الرئيسي لسياسة باكستان الخارجية الأمنُ والازدهار . اما النظر في الأمن فيتناول الدفاع عن وطننا والحفاظ على مدركنا للمثل الأعلى . واما متطلبات الدفاع فهي معقدة جداً لأن بلادنا مقسومة قسمين يفصل بينهما ألف ميل او تزيد من بلاد معادية لنا، ولأن كل قسم من هذين القسمين يجب ان يُدافعَ عنه في نطاق نظامنا الدفاعي الجَماعي. هذا الفاصل الطبيعي يؤكد الحاجة الى جمع الشعبين في القسمين من الوطن في « كل » موحد غير قابل للتجزئة . وبغير هذه الوحدة التامة تظل سلامة الوطن معرضة للخطر . وبما اننا نعيش في عالم تصطرع فيه الفلسفات، فان علينا ان نكافح في سبيل الحفاظ على مدركنا للمثل الأعلى، ذلك المدرك الذي هو اساس وجودنا القومي . اما مدرك الازدهار فينشأ من علمنا بأن الاستمرار في الحياة بغير ازدهار امر محال . والبقاء في الحياة وحدَه لا يمكن ان يكون غاية في نفسه : يجب ان تكون له غاية ما . وغايتنا نحن لا يمكن ان تكون شيئاً



١٤ — أ. مع مستر جوموكينياتا رئيس وزراء كينيا في لندن يوم ٦ يوليو ١٩٦٤



١٤ — ب. مع الرئيس جمال غورسيل (في الوسط) وصاحب الجلالة الامبراطور شاهنشاه
ايران (الى اليسار) في اجتماع القمة في استانبول يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦٤

سوى السعادة والتقدم لقومنا بحسب العقيدة التي يعتنقوها . غير ان هذين النظرين (الى المثل الأعلى والى الازدهار) لا يمكن ان يتحققا، على احسن وجه ممكن، الا في جو من السلم . وهذا مما يعزز في نفوسنا الرغبة الصادقة في السلم عامة وفي السلم في هذا الجزء من العالم خاصة .

ليس لدينا مصادر للثروة غير محدودة ولا وقت غير محدود للبلوغ الى ما نريده . من اجل ذلك وجب علينا ان نستخدم مصادر الثروة التي بين ايدينا والوقت الذي لدينا بطريقة حكيمة نستطيع بها ان نزيد في ارباحنا وان نقلل من خسائرنا . يجب ان يكون لنا استشراف قومي في النظر الى الأمور وان يكون لنا اتجاهات سياسية قومية . ان التعبير الذي يجري على الألسنة في هذه الأيام هو « سياسة خارجية مستقلة » ؛ ويراد بالاستقلال — عند بعض الناس — حرية النقد وكَيْلُ اللعنات لجميع الدول الأخرى . اما نحن فلا نستطيع ان نتحمل عبء هذا الترف من الانغماس في انتقاد الآخرين على هذا الشكل ثم المغالاة في انتقادهم حتى نقنع الناس بأن لنا «استقلالاً» . ان سياستنا الخارجية يجب ان تكون سياسة قومية تحسب حساب مصالحنا الحيوية ثم تعمل في سبيل تنمية هذه المصالح . ولا حاجة بعد ذلك الى ان نغرق في الحركات المسرحية، بل علينا ان نعمل بأناة وجِدّ .

ان العالم يكافح اليوم في سبيل المساواة — المساواةِ بين الافراد وبين الأمم بقطع النظر عما اذا كانوا كِباراً او صغاراً . وهذا امر يتطلب من جميع امم العالم تسليماً واضحاً لا لِبْسَ فيه بأن كل امة يجب ان تتمتع بحقوق وبفُرص متاحةٍ تكافىء الحقوق والفرصَ التي يمكن ان تتمتع بها كل امة اخرى . وان الدرجة التي يجب ان تصل اليها كل دولة في السيادة وفي الاعتزاز يجب الا تكون مَقيسة بسعة الأرض التي تنزلها الأمة ولا بمصادر الثروة التي تملكها . وهذا أمر يبدو واضحاً وضوحاً تاماً لا يستطيع احد ان يعارضه او ينازعه، ومع ذلك فليس ثمة وسيلة لفرضه على العالم . انه عالم الدول الكبرى: عالم الدولتين الكبيرتين، عالم لدول ثلاث كبار او اربع او اكثر . هذه الدول الكبار هن اللواتي يسيطرن على مقدّرات العالم، وهن اللواتي يرسمن

له الاتجاه الذي يجب ان يسير فيه . اما الدول الصغرى ، ولاسيما منهن تلك اللواتي لا يزلن في المراحل الأولى من التنمية الصناعية، فانهن ينتسبن الى طبقة دنيا في الوجود ... لقد خلعن عن رقابهن نير الاستعمار ، ولكن معظمهن لم يستطعن الى اليوم ان يبنين شخصيتهن الذاتية ولا ان يرسمن الهدف الخاص بهن، بعد ان تخلصن من شباك العنكبوت التي كان النفوذ الاستعماري يقيدهن بها . ونحن ايضاً يجب علينا ان نوطد لشخصيتنا وان نكافح حتى يكون لنا مقام بين الأمم على قدم المساواة معها شرفاً واعتباراً .

لقد انزلَنا التاريخ في طريق المصالح المتنازَعة للدول الكبرى . ومنزلنا هذا يضفي علينا اهمية حربية استراتيجية في جنوبي شرقي آسية وفي الشرق الأوسط معاً . ولكنّ الباعث لمشاكلنا الكبرى هو أن الهند لا تستطيع ان تسلم بوجودنا دولةً سيدة مستقلة . وموقف الهند هذا لا يمكن تفسيره الا بأنه نتيجة اعراض مَرَضية . ان الزعماء الهنود يضمرون للمسلمين عداءً شديداً، وبما انهم مضطرون الى التبرؤ من هذا العداء في كل مناسبة، فانهم ضحية توتر دائم . ومنذ عهد الاستقلال كانت الهند عازمة في نفسها على ان تخلق لنا المشاكل . فالمشكلة الهائلة في توطين اللاجئين قد خلقتها الهند حتى تقوض بناء اقتصادنا . وقد صحب هذه المشكلة عراقيل اخرى ،اذ انكرت الهند علينا حصتنا من موجودات الدولة الهندية قبل التقسيم ثم لجأت الى تهديدنا بتحويل روافد نهر السند وقطع المياه عن اراضينا . وخلافاً لجميع الاتفاقات والمبادىء عمدت الهند الى القوة السافرة واحتلت القسم الكبير من مقاطعتي جمو وكشمير وحشدت قواتها هناك، وبذا عرضت سلامتنا لخطر دائم .

وكان الحافز على ذلك كله طمعَ الهند في ان تبتلع باكستان أو أن تحيلها صنيعةً لها . ولم يكن الزعماء الهنود يُخفون مقاصدهم . لقد اعلن المستر اجاريا كريبلاني الذي كان رئيساً للمؤتمر الوطني الهندي في عام ١٩٤٧ قائلاً : « لا المؤتمر الوطني ولا الأمة الهندية قد تخليا عن المطالبة بهند موحدة » (١) .

(١) Amrita Bazar Patrika Calcutta, 18 August 1947

وكذلك صرح السردار فالاي باتيل اول وزير هندي للداخلية في حكومة الهند و « الرجل القوي » في حزب المؤتمر فقال : « وسواء أطال الزمان علينا ام قصُر، فاننا سنعود الى ولاء موحد جامع نحو وطننا » . ومنذ اليوم الأول للاستقلال جُرِّتْ باكستان الى كفاح طويل مرير لضمان وجودها وبقائها . وفي نحو عام ١٩٥٤ اضطُرت باكستان الى ان تنحاز الى الغرب للمحافظة على سلامتها فانضمت الى حلف بغداد والى منظمة الدفاع عن جنوبي شرقي آسيا، وهما مؤسستان ينظر اليهما العالم الشيوعي بِنظرة الريبة .

وفي نحو الوقت الذي اصبحت انا فيه مسؤولاً عن شؤون هذا الوطن، في عام ١٩٥٨ ، بصفتي رئيساً للدولة، كان انحياز بلادي الى الغرب قد اصبح تاماً . وبما انني كنت القائد الأعلى للجيش الباكستاني فان صلتي كانت وثيقة جداً بحلف بغداد، ذلك الحلف الذي انهار على اثر ثورة العراق فعُرِف باسم منظمة المعاهدة المركزية(١) . ولكن رغبتي كانت محصورة في الدفاع عن وطني . ولقد كنت حريصاً على ان استفيد من هاتين المؤسستين اقصى ما استطيع من الاستفادة لبناء قوة للدفاع عن باكستان . اما منظمة الدفاع عن جنوبيّ شرقي آسية فلم يكن لي بها اتصال مباشر . والواقع ان الجيش قد أُخبر خَبَرَها بعد ان كانت الدولة قد انضمت الى تلك المنظمة . وسأعود الى الكلام على تكوين هذه المنظمة فيما بعد .

اما هنا فاني اود ان ابسط حقيقة الحال التي وجدت فيها البلاد إبّان ثورة ١٩٥٨ . كانت الهند قد ألفت قوة عسكرية كثيفة بما حصلت عليه من الأسلحة من الاتحاد السوفياتي ومن الدول الغربية . وكذلك كانت قد شددت قبضتها على المساحة التي كانت قد احتلتها في مقاطعتي جمو وكشمير باقامة حكم من الأرهاب : كانت قد ألقت بمعظم الزعماء الكشميريين في السجون وقضت على جميع مظاهر الحرية قضاءً مبرماً . ويبدو ايضاً ان منظمة الأمم المتحدة كانت قد فقدت رغبتها في تنفيذ التوصيات التي

(١) Central Treaty Organization = CENTO

اتخذتها والتي كانت الهند وباكستان قد تعهدتا بشرفهما بتطبيقهما تطبيقاً يتيح لشعب جمو وكشمير فرصة من الحرية والعدل ليقرر بها مستقبله .

كانت صلاتنا وارتباطاتنا بالعالم الشيوعي قليلة جداً . والاتحاد السوفياتي كان ينظر الينا نظرة شك وارتياب على اننا تابعون بصورة ما لمعسكر الولايات المتحدة . اما جمهورية الصين الشعبية فكانت صلتنا بها لا تعدو المجاملات . واما في الشرق الأوسط فكان مركزنا قد تزعزع بالسلوك الذي سلكه بعض قادتنا في معالجة الأمور في ازمة السويس بطريقة خرقاء . وظن الرئيس جمال عبد الناصر وعدد من الدول العربية التي كانت تسير على سياسة شبيهة بالسياسة التي كان يسير هو عليها اننا كنا شركاء في مؤامرة واسعة لبذر التفرقة في العالم العربي . ثم لم يكن لنا اتصال بأسرة الشعوب الافريقية الآسيوية، وافريقيا كانت فيما يتعلق بنا قارة مجهولة تماماً . تلك كانت الحال التي كنا فيها في تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨ .

ولم يكن بالامكان ان نبدل كل هذه الحال بين ليلة وضحاها . ولكن كان من الواضح ان هذا النمط الذي كنا نسير عليه في صلاتنا مع الآخرين كان يقتضي اعادة النظر في أساس تلك الصلات . هنالك نفر من الناس لم يكونوا يدركون العوامل الأساسية في وضعنا الجغرافي، ولا كانت تتضح في أذهانهم الاحوالُ السياسية القاهرة التي كان يمكن ان نخضع لها . والذي اعتقده ان مجرى الحوادث هو الذي حملنا على قدْر هذه الأمور حق قدرها .

لقد ثبت لنا منذ السنوات الاولى ان خطر الهند على سلامتنا وعلى وجودنا كله انما كان خطراً حقيقياً دائماً . فقد كانت الهند تقوم في حقل السياسة الخارجية بجهود تتجه كلها نحو غاية واحدة هي عزل باكستان على امل ان تتفكك باكستان وتتفسخ . ولقد اتيح لي ، وانا قائد عام للجيش، ان اعالج عدداً من المشاكل التي نجمت من هذا الخطر وعرفتُ في اثناء ذلك مواطن الضعف والنقص في كياننا . ولقد بذلنا قصارى جهدنا حتى نقنع الهند بأن كل ما نريده انما هو العيش معها بسلام، ولكن الهند ما كانت تريد ان ترى دولة اسلامية مستقلة قوية تقوم في جوارها . فكان لِزاماً علينا ان نتدارس

احوالنا ونتدارك الضعف في موقفنا بعيداً عن العواطف والأهواء وان ننظم صلاتنا بالدول الأخرى، وخصوصاً تلك التي في جوارنا، حسب الضرورات التي تقتضيها سلامتنا .

فلما جبهتْني هذه المشكلة ثم رأيت موقع بلادنا من الناحية الجغرافية السياسية تولاني الذهول، وسألت نفسي اول ما سألت: تُرى اي هذه البلدان الكبرى تُعنى بباكستان وأيها لها معنا مصالح ؟ وعندئذٍ يترتب علينا ان نحدد تلك المصالح ثم نعينها على وجه الدقة . وكانت غايتنا ان نحاول ايجاد نمط من الصلات يقي وطننا خطرَ العدوان ويتيح لنا في الوقت نفسه فرصة ننمي في اثنائها موارد وطننا ونوحد شعبنا .

لنأخذ الوضع الجغرافي السياسي اولاً . هذه هي باكستان الشرقية تحيط بها الهند من ثلاث جهات، والطريق الوحيد الذي يمكن منه الوصول اليها هو طريق البحر الذي يسهل على العدو ان يسيطر عليه ايضاً . اما باكستان الغربية فهي ملزوزة بين ثلاث دول ضخمة هي: الاتحاد السوفياتي في شمالها، والجمهورية الصينية الشعبية الى الشمال الغربي منها ثم الهند الى جنوبها وشرقها. وانا لا اعلم بوجود دولة صغيرة اخرى تحظى بمثل هذه الميزة — المريبة نوعاً — بمجاورة ثلاث من كبريات الدول... لا ريب في ان هذا الموقع عامل من عوامل الضعف من الناحية الطبيعية، ولكنه يمكن ان يصبح مصدراً من مصادر القوة اذا نحن استطعنا ان نقيم صلات طبيعية مقبولة مع تلك الدول التي تحشرنا في موقعنا هذا .

اما فيما يتعلق بالهند فلا يبدو الأمل كبيراً باقامة صلات عادية معها في المستقبل القريب . من اجل ذلك وجب علينا ان نقبل بهذه الحال من العداوة التي لا هوادة فيها وان نتعود الحياة في جوار الهند .

ثم هنالك الاتحاد السوفياتي . ان انضمامنا الى الحلفين: حلف جنوبي شرقي آسيا والحلف المركزي: (حلف بغداد سابقاً) قد نفّر الاتحاد السوفياتي منا وجعلنا نخسر عطفه . وبما اننا لم نشترك يوماً في عمل مريب ضد الاتحاد السوفياتي، وبما ان انضمامنا الى الحلفين المذكورين قد اوجبته علينا مقتضيات

سلامتنا فقط ، فمن الممكن ان نصل يوماً ما الى تفاهم متبادَل وان نزيل ما علق في نفوس السوفيات من شك وارتياب في امرنا .

وهناك ايضاً جمهورية الصين الشعبية التي تبرز الى الوجود دولة عظمى يحسب لها الحساب . ان الصين تتقدم الآن تقدماً باهراً في جميع الميادين، ويبدو انها حريصة على ان تقيم صلات ودية مع جاراتها . وكل ما في استطاعتنا ان نفعله هو ان نقنعها باخلاصنا وسلامة طويّتنا .

من أجل هذا يسهل علينا الاستنتاج اننا اذا لم نستطع ان نقيم صلات عادية مع جاراتنا الكبرى الثلاث، فان خير ما نستطيع ان نفعله حينئذ هو ان نصل الى تفاهم مع اثنتين منها . وقد يكون بين هاتين خلافات داخلية، ولكن ذلك ليس من شأننا ، إذ لا حاجة بنا الى ان نتدخل في امرهما . ذلك بلا ريب عنصرٌ حيويّ في تفكيرنا الجديد : ان نتحاشى الانغماس في الخلافات الداخلية وفي المنازعات بين الدول، فلا نتفلسف في مناقشة مشاكلهم ولا نتطفل على مشاغلهم . وعلى هذا الأساس بدأتُ العمل على اعادة صلاتنا بجمهورية الصين الشعبية وبالاتحاد السوفياتي الى مجرى طبيعي . وعلى هذا كان الوضع الجغرافي لبلادنا والضرورات السياسية الملازمة له هي التي رسمت الطريق لسياستنا الخارجية في السنوات الأخيرة .

ثم كانت الحاجة ماسّة الى تطوير البلاد لنتيح للناس اسباباً للعيش افضل من تلك التي كانوا يعيشون فيها من قبل؛ ومن ثمَّ نستطيع ان نحقق وحدة اوثق بين جناحي الوطن . وتطوير البلاد يفترض ان يكون فيها موارد وطاقات . وفي الأحوال الاجتماعية التي كنا نحن فيها، وبحسب موازين القيم التي ننهج عليها، لا ترانا نستطيع استثمار هذه الطاقات واستغلال الموارد دفعة واحدة وعلى نظام إلزامي يُفرَض على الشعب فرضاً . من اجل ذلك كان لا بد لنا من الحصول على العون الخارجي حتى نقيم بناء اجتماعياً متكاملاً ونبدأ بتوظيف رأس مال مبدئي . وهو ما استوجب ان تكون صلاتنا حسنة بالولايات المتحدة الأميركية وبالدول الغربية الأخرى التي تستطيع ان تعيننا اقتصادياً . ولا ريب في ان المساعدات تستتبع شيئاً من التبعات ، وكان علينا ان نضمن الا

نستقبل من التبعات ما ينتقص من مصلحتنا او يضر بها .

وقد يبدو هذا من باب الاستهانة بالأمور وتبسيط المشاكل ، ولكننا قد عمدنا من جانبنا الى العمل على ضوء العقل والتجربة . ولقد كان هدفنا اقامة علاقات طبيعية مع الدول الكبرى الأربع التي كانت شؤونها مرتبطة بشؤون آسية من غير ان نسيء الى واحدة منها . ولقد لجأنا الى خطة بسيطة لتحقيق هذه الغاية . فكنا نسعى لاقامة صلات ثنائية مع كل دولة منهن بعد التفاهم بصراحة والاتفاق المتبادل على الا يكون في طبيعة هذه الصلات وفي مضاعفاتها ما يسيء الى المصالح المشروعة للدول الأخرى . وقد كانت ميزة هذه الخطة أن شعبنا — وهو شعب يؤمن بالامانة والاستقامة — كان باستطاعته ان يقدّرها قدرها وان يتفهمها . على انني لم اكن غافلاً عن مزالق هذه الخطة، اذ كنت اعلم ان العلاقات الثنائية لا يمكن ان تقوم بمعزل عن الدول الأخرى، فان كل علاقة ثنائية يمكن ان تؤثر فيها الصلات الأخرى. وفي النهاية لا بد لكل صلة ثنائية من حدود تضيق وتتّسع بحسب تسامح اولئك الآخرين . من اجل ذلك كان لا بد لكل صلة ثنائية من ان ترضى بها الدول التي يمكن ان ننشىء معها صلات ثنائية أخرى ذات فوائد متبادلة . ومن هنا تنشأ جميع المشاكل والمصاعب، اذ يكون الانسان وكأنه (بلهوان) يسير على حبل ممدود ... فمن الأهمية بمكان، اذن، ان نعين بوضوح حدود ذلك التسامح، تلك الحدود التي يجوز ان تجري تلك الاتفاقات الثنائية في نطاقها . من ذلك مثلاً ان الولايات المتحدة الأميركية سترغب عن تزويدنا بمساعدات اقتصادية وعسكرية بغير حساب اذا نحن عزمنا على اقامة صلات ثنائية مع دولة شيوعية كبيرة بقطع النظر عن مصالح الولايات المتحدة وعن سياستها الحربية في آسية . فاذا لم نستطع ان نجاري الولايات المتحدة في مصالحها مجاراة مطلقة، فعلينا اذن ان نعوّد انفسنا الاكتفاء بمساعدات اميركية غير مطلقة .

وكذلك يجب ان نوضح للولايات المتحدة الحد الذي نستطيع ضمنه مجاراتها من غير ان نعرّض مصالحنا للضرر . فليس من مصلحتنا ان نعادي

جمهورية الصين الشعبية . ثم ان من مصلحتنا ان تكون لنا مع الاتحاد السوفياتي صلات عادية ودية . فعلينا اذن ان نجعل الولايات المتحدة تطمئن الى ان صلاتنا بجمهورية الصين الشعبية وبالاتحاد السوفياتي لا يراد منها الاضرار بمصالح الولايات المتحدة في آسية . وفي مقابل المساعدات الاقتصادية التي نتلقاها من الولايات المتحدة نقدم نحن لها حسن نياتنا وفرصاً متزايدة للتعاون في مجالي التجارة والصناعة ؛ ولكننا لا نستطيع ان نقدم لها في مقابلة مساعداتها شيئاً يمكن ان يضر بدولة ثالثة . فاذا هي وجدت لسياستها العالمية نفعاً من تفهمنا لمشاكلها ومن عدم اضرارنا بمصالحها فذلك خير وأحسن، ولكن اذا هي طلبت منا مطلباً يجاوز هذا الحد ويقتضي ان نقوم بعمل مضر بمصلحة دولة ثالثة فاننا حينئذ سنأبى ذلك لأنه سيكون مناقضاً لمصلحة باكستان نفسها . ثم انني ادركت أننا في نهجنا الجديد هذا سنضطر بين الحين والحين الى ان نختار سبيلاً من هذه السبل . ففي مثل هذه الحال ينبغي على المسؤولين ان يفاضلوا بين السبل: إما الخضوع لضغط دولة كبيرة وإما الاستغناء عن كل مساعدة تتلقاها البـلاد، سواء أكانت تلك المساعدة سياسية او عسكرية او اقتصادية . والفصل في هذا الأمر يَرْجع في النهاية الى الشعب الباكستاني .

على ان هنالك اسباباً تحملنا على الاعتقاد بأن مثل هذا الوضع قد لا يفرض علينا، اذا نحن سلكنا سلوك الحكمة والاعتدال، ذلك لأن نهوض الصين الى مرتبة الدول الكبرى قد جعل الانحياز او التكتل في شكله السابق — إما الى الاتحاد السوفياتي واما الى الولايات المتحدة — يزول شيئاً فشيئاً . وستمر سنونَ كثيرةٌ تكون هذه الدول الكبار الثلاث في اثنائها في صراع لا هوادة فيه حتى يكون لها مناطق نفوذ في البلاد المختلفة . ولن يكون من مصلحة دولة من هذه الدول ان تعزل بلداً من البلدان النامية عزلاً كاملاً او ان تخاصمه . ومهما يكن من الأمر، سواء اضطررنا الى سلوك هذا المسلك ام لم نُضطر ، فان الوسيلة الوحيدة التي تمكننا من البقاء هي ان نصارح تلك الدول الكبرى بأنه ليس في وسعنا الدخول طرفاً في منازعاتها . وكل ما نرجوه منها ان تتركنا وشأننا حتى نعمل في سبيل سلامة وطننا وفي سبيل

توحيد شعبنا وتنمية مواردنا . فلسنا ممن يبيعون انفسهم لهذه الكتلة او تلك من الكتل التي تتصارع من اجل السلطة .

ولعل بعض الناس قد يخلطون بين هذا المسلك وبين نوع « الحياد » الذي كانت الهند تحاول العمل به في السنوات التي تلت ١٩٥٠ والذي اخفق اخفاقاً ذريعاً . ولكنّ بين خطتنا وبين حياد الهند فارقاً اساسياً : فقد كان حياد الهند — في احسن صوره — من قبيل الجلوس على التل بمأمن من ميدان المعركة لتجر لنفسها مغنماً من كلا الطرفين؛ أما في اسوأ صوره فكان نفاقاً مغشّى بالتقوى وخداعاً . ولقد انطلت حيلة الهند في اول الأمر زمناً بفضل اتساع رقعتها ومركزها الاستراتيجي في آسية . ولم يكن « حياد » الهند هذا سوى محاولة للظهور بمظهر « الكبار » وللتستر على نزعتها التوسعية . اما نحن فلا تغرينا هذه الاوهام . ان مسلكنا يرمي من حيث الأساس الى المحافظة على مواردنا وعلى التخفيف من اعبائنا والتزاماتنا .

ولقد أقامت الهند نفسها وكأنها منارة ترسل نورها ذات اليمين وذات اليسار لهداية الانسانية الضالة الحائرة . واستطاعت ان تتشبث بهذا المظهر حينما كان التوتر قائماً بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي متخذة من نفسها جسراً بينهما . وبينما كانت الدول الكبرى مشغولة بالصراع فيما بينها، وبينما كانت الصين غافلة عن حقيقة نيات الهند، تسنى لزعماء الهند ان يتفلسفوا ثم يسعَوا تحت ستار هذه الفلسفة للتمهيد لمطامع الهند على حساب جاراتها الصغيرات . اعتقد ان الهنود قد غالَوْا في مطامحهم واسرفوا اسرافاً شديداً ، ولكن تناقضهم في ما كانوا يعلنون وفي ما كانوا يصنعون ما لبث ان تكشّف فعَسُر عليهم تبرير مواقفهم بما يقبله العقل والمنطق .

ان مسلكنا مع الدول الكبرى ومع جاراتنا انما هو الذي تمليه علينا حدود امكانياتنا، وليست لنا رغبة في الدخول في حَومة الصراع الدائر بين الدول الكبرى ولا لنا القدرة على ذلك . ثم إننا لسنا ايضاً في موقف يمكّننا من ان نبدّل احكامهم او ان نحل مشاكلهم . فالأساس الذي تقوم عليه سياستنا الخارجية اذن هو ان نبقى ضمن حدود طاقاتنا السياسية والاقتصادية .

وكل ما نرجوه هو ان نُترك وشأننا لندبر شؤوننا الداخلية ونشدّ عُرى الوحدة بين شعبنا ونعمل على رفاهه وعلى الحفاظ على شخصيته سياسةً وعقيدة . في نِطاق هذا الاطار من التفهم لأحوالنا ننشُد المعونة من الدول الأخرى . اننا لا نقصد تحميلهم ما لا يريدون او فوق ما يستطيعون . إن غايتنا ان نصل الى حال تصبح فيها مطالبنا منهم اقل فأقل . اما الحياد فيرمي الى وضع الدول في مراكز قوية للمساومة . واما مدركنا نحن لانشاء صلات ثنائية فانه يرمي الى توطيد العلاقات مع الدول الأخرى في نطاق مواردنا ونطاق حدودنا وامكانياتنا وفي نطاق موارد الآخرين وحدود امكانياتهم . اننا لا نقصد ان نساوم احداً . اننا نأمل من اولئك الآخرين ان يعينونا الى الحد الذي يستطيعون ؛ وفي مقابل ذلك سنعينهم نحن ايضاً الى الحد الذي نستطيع .

ولقد ظن بعض الناس ان معنى هذا ان تقتصر باكستان في ذلك على اقل الصلات ارتباطاً بالدول الكبرى وبجاراتها خاصة . وعلى هذا الأساس يجادلون فيقولون لو ان باكستان دُفعت الى موقف حرج فعلاً فانها لن تجد من يَخِفّ لنجدتها . انا اوافق على هذا ، بلا ريب، ولكن يجب الا ننسى ان علينا نحن ان ندافع عن باكستان، وليس ثمة دول يمكن ان ننتظر منها ان تدافع عنا . هذا هو الأساس الذي يجب ان نخطط عليه جهودنا وسائر مساعينا في ميدان الدفاع عن وطننا وفي الميادين الأخرى. ان للدول الكبرى مشاكلها الخاصة بها؛ وسياستها الخارجية تتبدل وتتغير تبعاً للأحداث، وقد تتخلى عنا مرة واحدة فنجد انفسنا في آخر الأمر ولا معين لنا الا الله. وعندها نجد من ايماننا بالله العلي القدير ما يطمئننا ويثبت اقدامنا . في علم الله وقضائه انه اذا ركب الظالم المعتدي رأسه في مكان ابتلاه الله بمن هو اشد منه فتكاً وجبروتاً ليهزمه ويفسد عليه خططه . ان المنازعات بين الأمم لا يمكن ان يبقى بعضها بمعزل عن بعض، فلو نشب نزاع بين الهند وباكستان فستنجرّ اليه لا مَحالة دول اخرى، ولكن علينا نحن ان ننمي قوانا ونشحذ عزائمنا ونمضي قدُماً في سبيلنا بقطع النظر عما يفعله الآخرون او لا يفعلونه .

— ٢ —

بعد ان سردت المبادىء العامة آتي الآن الى تتبع التطور الفعلي للصلات الثنائية المختلفة التي اقمناها والى مناقشة المشاكل التي اعترضتنا في توطيد تلك الصلات .

سأعالج، اول ما اعالج، علاقة باكستان بالهند . ان تاريخ العلاقات بين الهند وباكستان منذ الاستقلال غني عن البيان ، ذلك ان الثماني عشْرة سنةً التي مرت كانت سنوات يأس وخيبة لجميع المحاولات التي بذلتها باكستان للوصول الى التعايش مع الهند على شيء من حسن الجوار . واني اعتقد ان قادة باكستان قبل الثورة قد بذلوا قُصارى جُهدهم للوصول الى تفاهم ما مع الهند بينما كانت الهند تنسج منطقها على المنوال التالي: «دعونا ننسى منازعاتنا، ولتكن بيننا معاهدة عدم لجوء الى الحرب(١) ، ولنستزدْ من التبادل التجاري بين بلدينا ولنسمحْ بتنقل الافراد عبر حدودنا، وليكثر ايضاً التعاون الثقافي بيننا ! ان هذا سيساعد على تهدئة المشاعر، واذا ساد بيننا جو من حسن النية والتفاهم فان جميع المشاكل ستحل نفسها بنفسها» . ان هذا كله قد يبدو للهنود حجة مقبولة ورأياً ظاهر السَّداد . وكثيراً ما كانوا يدّعون — وهم يصطنعون السذاجة ويتكلفون البراءة— ان باكستان لم تستجبْ لما ابدوه لها من عروض خالصة مخلصة .

فما هو يا ترى موقف باكستان ؟ ان باكستان لتتساءلُ: كيف يكون لحسن النية وللتفاهم وجود ونموّ بينما الخلافات الأساسية والمنازعات باقية بلا حل ؟ اذا كانت الهند ترغب فعلاً في عقد معاهدة مع باكستان لمنع الحرب فلماذا تشغَل نفسها ببناء هذا النظام الحربي الهائل ؟ يقول الهنود في الجواب على ذلك: انما يراد بهذه الطاقة الحربية هو الاعداد لصد العدوان من جانب الصين . فاذا كان الأمر كذلك فلماذا نرى هذا الجهاز الحربي الذي يشيدونه مُعَدّ في الأصل للعمل في السهول ؟ وكيف يمكن باكستان ان

(١) No war pact

تتجاهل ان الهند في مركز جغرافي يمكنها من ان تسيِّر على باكستان جيوشاً جرارة بعد ساعات قليلة من اعلان الحرب ؟ ففي امور الدفاع لا تقوم سياسة الدول على نيات الآخرين بل على طاقتها وامكانياتها . فاذا كان لدولة كبيرة كالهند قدرة على مهاجمة باكستان فان نيتها قد تتغير في اي وقت من الاوقات، سواء اكانت طرفاً في معاهدة ام لم تكن . فلا معنى لمعاهدة عدم اللجوء الى الحرب الا اذا صحبها اتفاق على ابقاء قوات الطرفين على مستوى معين .

ثم علينا ايضاً ان نرى كيف نشأت الحاجة الى معاهدة عدم اللجوء الى الحرب . انها نشأت من وجود منازعات خطيرة قد تؤدي الى صدام مسلح بين البلدين. فاذا لم تعمد الهند الى حل هذه المنازعات حلاً عادلاً شريفاً فكيف يزول خطر التصادم بمجرد الدخول في معاهدة عدم اللجوء الى الحرب . فلكي يكون لمثل هذه المعاهدة قيمة ما يجب ان يُصار الى ايجاد هيئة تبحث في تلك المنازعات ثم تضع لها حلولاً شريفة . هذه الهيئة يجب ان تحوز ثقة الطرفين ورضاهما ويجب ان تضع اساساً لحل المشاكل حلاً سلمياً اذا حدث يوماً بين الفريقين خلاف على امر من الأمور . فما لم يعمد الطرفان الى تخفيض القوى العسكرية، وما لم يقيما هيئة لحل المنازعات، فان معاهدة « عدم اللجوء الى الحرب » لا تعدو ان تكون مجرد تعبير عن البراءة وحسن النية مدّة قصيرة من الزمن . ثم إنّ معاهدة كهذه ستعزز بذاتها ما تدعيه الهند امام الملأ من نيات سلمية، ولكنها سوف لن تجدي باكستان نفعاً لأن تلك النيات قد تتغير وتتقلب في اية لحظة .

واخيراً ، فان الافتراض القائل بان المنازعات ستنحل وتنحسم بمرور الزمن أمر هو موضع شك كبير وجدل، ذلك لأن المنازعات الأساسية التي تمس حياة الشعب وحريته لا يمكن ان تُلقى في ثنايا النسيان او تدفن تحت غبار الزمن . فمن طبع المنازعات انها تشجُر وتثور لأن البشر لا يذعنون للظلم والعبودية ابد الدهر .

هذا هو الامر الذي يجب على الهنود — وعلى الناس اجمع ايضاً — ان

يدركوه حين يعالجون مشكلة جمّو وكشمير، وهي الإمارة التي يكافح اهلها كفاح موت او حياة للوصول إلى حقهم في تقرير مصيرهم. وحينما تقول الهند: « يجب ان يسود حسن النية بيننا وان نترك حل المشاكل للزمن »، فانها لا تقدّم ضماناً لبقاء هذه المشاكل مجمدة الى حين . فالواقع ان جميع الدلائل المتوفرة لدينا تشير الى ان الهنود ينصرفون بكليتهم الى حل هذه المشاكل عـلى هواهم . ان جزءًا كبيراً من امارة جمو وكشمير يحتله الهنود بالقوة . ثم انهم مشغولون ايضاً بتوطيد دعائم احتلالهم وذلك بتبديل عناصر السكان في تلك الإمارة. وهكذا، فهم اذ يقولون: « دعوا حسن النية يسود بيننا » فانما يعنون: « دعونا نبتّ في الأمور على هوانا ! » .

ثم انظر فيما صنعته الهند بصدد الاتفاقات السابقة التي عقدت بيننا وبينها في كثير من الشؤون . ليس على الانسان الا ان يتصفح سجل الهند في هذا المجال ليرى بنفسه مبلغ احترام الهند لهذه الاتفاقات . ولقد سبق لي ان ذكرت ان باكستان قد حُرمت حصتَها في المخلفات والأموال والاسلحة والذخائر عند اعلان الاستقلال . ان كل شيء من هذه الأشياء قد جرى التراضي على تقسيمه في اتفـاق تعهدت الدولتان بتنفيذه . وهنالك قرار لجنة الامم المتحدة (للهند وباكستان) بصدد النزاع حول جمو وكشمير، وهو القرار الذي وافقت عليه الهند وباكستان معاً . ومع ذلك ففي كل مرة تجري محاولة لتنفيذ هذا القرار تتذرع الهند بحجة من الحجج لعرقلة تنفيذه . فقد قالت في اول الأمر: لندع الأحوال في جمو وكشمير تستقر وتعود الى مجراها الطبيعي قبل ان نتيح الفرصة للشعب ليمارس حقه في تقرير مصيره . وحينما عادت الأمور الى مجراها الطبيعي قالت الهند: اما وقد استقرت الأمور الآن فلا يجوز ان نردها الى الاضطراب بالتحقّق من رغبات السكان . تلك كانت الخطة الدائمة للسياسة الهندية : « دعوا الأمور تستقر حتّى نعالج المشكلة » — « اما وقد استقرت الأمور فلماذا نثير المشكلة».

وقد اجتمعت بالبانديت جواهر لال نهرو مرتين: مرة في مطار بالم بدلهي الجديدة، في اول ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٠، ثم مرة اخرى

حينما جاء الى باكستان للتوقيع على معاهدة مياه السند، وذلك بين التاسع عشر والثالث والعشرين من ايلول من العام نفسه . اما الاجتماع في مطار بالم فقد دام نحو ساعتين ثم اصدرنا على الأثر بلاغاً مشتركاً اكدنا فيه وجوب السلوك في علاقاتنا على اساس معقول مدروس . واتفقنا ايضاً على ان نحل الأمور والمشاكل المعلقة بيننا بالعدل والانصاف وبروح من المودة والتعاون وحسن الجوار . وبعدئذ ، وبينما كنت اتحدث مع رجال الصحافة، اقترحت اعادة النظر في الأمور فقلت : « ان هنالك حاجة لأن ننظر الى الأمور بنظرة جديدة ولأن ننسى ونصفح ولأن نقيم العلاقات فيما بيننا على اسس واقعية معقولة » .

لا اظن ان البانديت نهرو كان عظيم السرور بلقائي، ولكنه ابدى انشراحاً لبعض الاقتراحات التي تقدمت اليه بها . ولقد بدا لي نهرو تعباً مرهقاً، مع قوة باقية فيه من روح النضال والفطنة السياسية . غير انني لم اجد فيه تلك المثالية ولا ذلك الفكر الثاقب مما ينسب اليه . ولقد اخبرته انني ارى ان الصلات بين الهند وباكستان تجري على غير هدى وعلى غير نهج معقول . والسبب – فيما ارى – ان الفريقين لم يضعا خطة لحسن جوار . وكان الناس في البلدين يحسبون ان جميع المساوىء الاجتماعية والاقتصادية انما سببها البريطانيون، فاذا ما غادر البريطانيون البلاد زالت الشرور وعمّ الخير . ولكن الاحداث اثبتت انهم لم يكونوا مصيبين كل الصواب، مع ان جانباً كبيراً من مصائبنا سببه الاحتلال البريطاني . غير أنّ قدراً كبيراً من المحن ومن الحقد تولد بعد ذلك حتى اصبح الناس في الدولتين يعتقدون بوجوب قطع الصلة بينهما قطعاً تاماً . ثم انني شعرت ان الوقت لم يفت بعد، وان بالامكان وضع خطة لإقامة الصلة بين بلدينا على اساس معقول مقبول .

وتكلم البانديت نهرو عن التصريح بنبذ الحرب وعدم اللجوء اليها . ولقد بينت له انه قبل القيام باصدار مثل هذا البيان يجب علينا ان نعد وسيلة لحل المشاكل المعلقة . ثم ان اصدار بيان بنبذ الحرب لا يكون له تأثير الا اذا عمدنا الى تخفيض سلاحنا تخفيضاً يكون بالاضافة الى ما بين بلدينا من

الصلات . ان العنصر المرجح في التفكير العسكري هو « المقدرة » . فاذا كان لدولة من الدول طاقة او مقدرة عسكرية راجحة فان بامكان تلك الدولة ان تبدل رأيها دائماً وان تقوم بعدوان . ثم ذكّرته بما حدث في عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥١ من قيام الهند بحشد جيشها على حدودنا من غير ان يكون ثمة مبرر عسكري لذلك .

بعدئذ اثرت في حديثي معه قضية كشمير ، وقلت له ان القول الفصل في هذه القضية يجب ان يكون لأهل كشمير ، وانه من الضروري ايجاد حل مرْضي من وجهة نظر اهل جمو وكشمير انفسهم . ولم يخالفني المستر نهرو في ذلك، ولكنه اكد على الحاجة الى ايجاد اساس للتفاهم بين الدولتين والى العمل – بادىء ذي بدء – على وضع حد لحوادث الحدود ولحوادث اطلاق النار عبر الحدود .

وعدنا الى الحديث نفسه في اجتماعنا الثاني في « مري » في الحادي والعشرين من ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٠ . وطرقت موضوع كشمير مرة ثانية وقلت للبانديت نهرو ان اجتماعنا هذا اوفق ما يكون لحل هذا الخلاف حتى نقر السلام بين الهند وباكستان . قلت له انه زعيم مسموع الكلمة في اهل الهند، وربما كان اهل باكستان على استعداد لأن يصغوا اليّ ايضاً . ومن الممكن الا تتفق لنا مثلُ هذه الفرصة مرة ثانية قبل وقت طويل . من اجل ذلك ارى من المؤسف جداً ان تضيع هذه الفرصة علينا . وكل تفكير في ان باكستان يمكن ان تغفل – بمرور الزمن – عن المطالبة بحل شريف عادل لمشكلة كشمير انما هو تفكير بعيد عن الصواب . ان البلاد كلها مجمعة على الاهتمام بهذه القضية، ولا ارى ان حكومة من الحكومات التي ستتعاقب في باكستان ستستطيع تناسي هذه المشكلة .

ثم انني نشرت امامه خارطة لكشمير وباكستان الغربية وأريته ان جميع وسائل نقلنا المهمة من سكك الحديد والطرق الدولية واقنية المياه الجارية الى باكستان تطوقها الأراضي الهندية . فسلامة باكستان تقتضي حلاً عادلاً لهذه المشكلة – مشكلة كشمير . وهنالك ايضاً العامل الاقتصادي، وهو ان

باكستان الغربية تعتمد الآن في ريها على استغلال المياه من ثلاثة فروع من نهر السند فقط . فعلى باكستان من اجل ذلك ان تحفظ كل قطرة من مياه هذه الفروع . وهذا لا يمكن ان يتم الا بعمل الخزانات في المناطق الجبلية من كشمير . وكذلك القوى الكهربائية الاضافية التي تحتاج اليها باكستان لا يمكن الحصول عليها الا بتوليد الكهرباء من المياه المنحدرة في تلك المناطق . وحتى تستطيع الهند وباكستان ان تعيشا جارتين متحابتين لا بد لهذه المشكلة من حل في يوم من الايام . فاذا امكن حلها بطريقة سلمية شريفة وبتراضي الحكومتين، فان الفريقين سيحصلان حينئذ على مغانم جمة: ستتمكن الهند بذلك من ان تخفض جيشها الى النصف وسنستطيع نحن ان نخفض نفقاتنا العسكرية بمثل تلك النسبة .

في هذه المرة اخذ الباندين نهرو يجيب بتردد كثير ولكن بعد فترات من التفكير . قال لي ان قضية كشمير قد اصبحت شديدة التعقد بمر الزمن . ان (الهند) قد اتخذت بعض المواقف الصلبة، واصبح من العسير الآن التراجع عن تلك المواقف . لقد جرى انتخابان في كشمير، والاستعداد يجري للانتخاب للمرة الثالثة . ثم هنالك المبالغ العظيمة التي انفقتها الهند على الأعمال العمرانية في كشمير بالاضافة الى النفقات العسكرية . وكذلك هنالك في الهند نفسها اقلية كبيرة من المسلمين يجري الآن جمعها الى الشعب الهندي . وكان رأيه ان كل تسرع في عمل ما سيقلب هذه السياسة رأساً على عقب . والهند كانت تحاول (كما يقول نهرو) ان تحوّل جهود شعبها في اتجاهات بناءة، فاذا اضطربت الحالة الراهنة في كشمير فان جهود الشعب قد تنصرف الى الاتجاهات السلبية .

وقلت لنهرو إنّه يعلم نوع «الانتخاب» الذي كان يجري في امارة (جمو وكشمير) في جو ليس فيه شيء من الحرية المدنية، كما انه لا يستطيع ان ينكر ان اهل جمو وكشمير كانوا يشكون من استمرار احتلال الجيش الهندي لبلدهم شكوى مريرة . اما الاقلية المسلمة في الهند فلا يجوز اعتبارها رهائن في ايدي الهنود كما لا يجوز ان يرتبط مصيرها بمشكلة جمو وكشمير .

والأمل ضئيل جداً في تقبُّل الاقلية المسلمة وحدة العيش في البيئة الهندية قبل ان تصل الهند وباكستان الى اتفاق على كشمير . واما فيما يتعلق بصرف جهود الناس الى الاتجاهات البناءة فان ذلك لا يمكن ان يتم الا اذا كان للبيئة الاجتماعية مثلٌ اعلى واحد . ولقد طال جدالنا حول هذه النقطة .

وأخيراً سألني نهرو رأيي في الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها باعتبار أنّ من المسلّم به وجوب قيام السلم بين البلدين وان المجال محدود لتسوية النزاع حول كشمير . فأجبته بأن ذلك يتوقف على الهدف الذي نريد الوصول اليه . فاذا نحن عيّنا هذا الهدف فان من الممكن بعدئذ ان نؤلف هيئة تضع الخطة المطلوبة . ولكن المستر نهرو قال انه يتوقع قيام معارضة سياسية خطيرة في بلده . ثم ذكر ان الرأي العام الهندي قد ثارت ثائرته لما «احتل» الصينيون ارضاً هندية . غير انني لم ارَ لهذا صلة بالموضوع، لأن كشمير لم تكن يوماً ما ارضاً هندية ولكنها كانت موضوع نزاع دولي تعهد الفريقان بأن يجدا له تسوية على أُسس القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة(١) .

لم يبدُ لي قط ان نهرو كان راغباً في حل طويل الأمد دائم ولا كان، فيما يبدو ايضاً، كارهاً للحوار الدائر بيننا، ولكنه لم يكن متطلعاً الى تفاهم بين الدولتين . ولو انه كان راغباً في مثل ذلك، فيما ارى، لأولى هذا الموضوع عناية جدية حينما تقدمت انا مثلاً في ايار (مايو) من عام ١٩٥٩، بمشروع الدفاع المشترك .

ولقد ظن نهرو في ذلك الحين — لأسباب خافية — ان مشروعي كان تهجّماً على وفاء الهند وانتقاماً من كرامتها . ولم يكن ذلك المشروع ينطوي على شر او سوء ولا كنت انا اول من تقدم به؛ فان القائد الأعظم (محمد علي جناح) قد رأى فيه اهمية بالغة للهند ولباكستان — كدولتين مستقلتين سيدتين — اذا تعاونتا معاً بطريقة ودية للدفاع عن حدودهما في البر والبحر في وجه كل اعتداء . وكان الصحافي اريك شترايف المراسل الخاص للصحيفة

---

(١) انظر الملحق الاول .

« نويه تسوريخر تسايتونغ » (١) (الصادرة في زيوريخ، بسويسرا) قد سأل القائد الأعظم (محمد علي جناح) فقال: « هل ينتظر ان تتعاون باكستان والهند في الشؤون الدولية وان تعملا يداً بيد في الدفاع عن حدودها — البرية والبحرية — فتتعاونا في وجه كل عدوان خارجي؟ » فأجاب القائد الأعظم (والجواب نقلته جريدة « دون Dawn »، كراتشي في ١٢ — ٣ — ١٩٤٨ :

« لا ريب عندي ابداً في ان مصلحتنا العليا تتطلب ان تنسق باكستان والهند جهودهما حتّى تستطيعا القيام بدوريهما في الشؤون الدولية وفي التطورات المقبلة التي يمكن ان تحدث . وانه لمن الأهمية بمكان ان تتعاون باكستان والهند — كدولتين مستقلتين سيدتين — بطريقة ودية مشتركة للدفاع عن حدودهما في البر والبحر في وجه كل عدوان .

« ولكن هذا كله يتوقف على ما اذا كانت باكستان والهند تستطيعان حل خلافاتهما الخاصة ومشاكلهما الداخلية في الدرجة الأولى . وبعبارة اخرى اذا نحن استطعنا ان نرتب بيتنا من الداخل، فسيكون بامكاننا بعدئذ ان نقوم بدور كبير جداً في الخارج في جميع الشؤون الدولية .

وفي نيسان (ابريل) من عام ١٩٥٣ اعلن محمد علي بوكرا، وكان في ذلك الحين رئيساً للوزارة في باكستان، انه اذا حُلّت المشاكل المعلقة بين البلدين وتهيأ الجو الملائم «كان بامكان الدولتين حينئذ ان تبحثا بحثاً مُجدياً في الدفاع المشترك عن الهند وباكستان » . ثم اضاف الى ذلك قوله: « واذا وُضع الدفاع المشترك موضع التنفيذ فان الدولتين تستطيعان بعد ذلك ان تقتصدا في نفقات الدفاع وتوفرا مبالغ تنفقها في وجوه اخرى لخير البلاد ولرفع مستوى المعيشة بين الجماهير » .

وفي الرابع والعشرين من نيسان (ابريل) من عام ١٩٥٩ قلت انا إنه في حال عدوان خارجي فان على الهند وباكستان ان تتعاونا في الدفاع عن شبه

(١) Neue Zuricher Zeitung, Zurich.

القارة . وظن عدد من زعماء الهند انني كنت اقترح عقد نوع من معاهدات الدفاع، فكان رد الفعل منهم خوفاً كثيراً وارتياباً . وبعد بضعة ايام كنت في مدينة كويتا فأوضحت مقترحاتي وبينت انني لا اقصد نوعاً خاصاً من المعاهدات التي يمكن ان تقلق الهند . فما قصدته هو ان يكون ثمة تفهم عام للأحوال التي يمكن ان تؤدي الى احلال السلم بين الدولتين . وقد اكدت ان مقدمات هذا التفهم للأمور يجب ان تكون حسم المشاكل الكبيرة كقضية كشمير وقضية اقنية مياه الري . فاذا حلت هذه المشاكل فان جيوش الدولتين ستنسحب من موقفيهما اللذين تعسكر فيهما الآن وجهاً لوجه ثم تتخذ مراكزها على الحدود المعرضة للاخطار . هذا هو فحوى الدفاع المشترك، اي التخلص من الخوف الذي يساور احدنا من الآخر واطلاق ايدينا لحماية حدودنا .

ولقد شاء المستر نهرو عامداً ان يسيء فهم مقترحاتي فأعلن في البرلمان الهندي(١) (لوك سبها)، في الرابع من ايار (مايو) من عام ١٩٥٩ قائلاً: « لا نُزمع عقد حلف عسكري معَ ايّة دولة من الدول؛ وليكن ما يكون » . ثم فسر ذلك قائلاً: « انا اريد ان نحل مشاكلنا مع باكستان لنعيش عيشة راضية على المودة وحسن الجوار — ولكننا لا نود ان يكون لنا سياسة دفاعية مشتركة لأن ذلك من قبيل التحالف العسكري—انني لا افهم ضد من يتكلمون على السياسات الدفاعية المشتركة . أعلينا ان نصبح اعضاء في حلف بغداد او في حلف جنوب شرقي آسيا او في حلف آخر (٢) ؟ » وبعد امد، في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٠، تساءل المستر نهرو، بينما كان يخطب في الاجتماع السنوي لحزب المؤتمر في بنكلور فقال: « ما معنى الحلف العسكري ؟ أمعنى ذلك ان تسير الجيوش تخترق الهند ؟ » ثم اضاف قائلاً بشيء من الحماسة: ومهما يكن من امر فان الهند لن تسمح للجيوش الأجنبية ان تخطو على ارضها ولو كان ذلك لحمايتها (٣) » .

(١) لوك سبها او مجلس النواب، مجلس الشعب .
(٢) جريدة Dawn ، كراتشي ١٦/١/١٩٦٠ .
(٣) جريدة Morning News ، كراتشي ١٦/١/١٩٦٠ .

والذي غاب عن المستر نهرو تماماً انني انا لم اكن اقترح تبديلاً في السياستين الخارجتين للدولتين ولا كنت ادعو الى تنظيم دفاعي رسمي . وما تخيُّلُه للجيوش الباكستانية تسير على الأرض الهندية بحجة الدفاع عن حدود الهند الا تَعِلَّةٌ لصرف الرأي العام عن حل الخلافات المعلقة بين البلدين وعن العيش بسلام . ثم عدت الى الكلام على هذا الاقتراح مرة بعد مرة لأزيد في توضيحه اكثر فأكثر حتى امكّن اهل الهند من ادراك فوائده . حاولت في اول الأمر ان اطمئن الزعماء الهنود الى ان اقتراحي لا يتنافى وسياسةَ «عدم الانحياز» التي تنادي بها الهند. ولقد عبرت عن ذلك تعبيراً لا لَبْس فيه ولا غموض لما قلت: «ان جوهر اقتراحي هو انه اذا حلت الخلافات بين الشعبين، فان الجيش الهندي والجيش الباكستاني اللذين كانا يقفان وجهاً لوجه سينصرف حينئذٍ كل واحدٍ منهما الى حماية حدود بلاده».

غير ان رئيس وزراء الهند قد رفض، على كل حال، ان يرى وجوه الخير في حل الخلافات مع باكستان او في العيش معها على وفاق وسلام. ان الدولتين ما زالتا في حال من المجابهة منذ اليوم الأول لاستقلالهما، وما زال جيشاهما يقفان وجهاً لوجه في كشمير وعلى الحدود الدولية بين الهند وباكستان. وكنت اعني باقتراحي لَفْتَ النظر الى حقيقةٍ هي ان جيشينا سينتقلان حينئذٍ الى حيث ينبغي لهما ان يكونا؛ وحينئذٍ يتخلص الشعبان في الهند وباكستان من مخاوفهما . وكذلك انطوى اقتراحي على امكان الوصول الى تفاهم يضمن لنا الأمان بحيث اذا اشتبكت احدى الدولتين في حرب مع دولة ثالثة فلا خوف حينئذٍ من الدولة الثانية ان تطعن الأخرى في ظهرها .

ولم يكن رئيس وزراء الهند وحده الذي شاء ان يسيء الظن باقتراحي . لقد كان في باكستان نفسها ايضاً من ظن ان اقتراحي يمكن ان يقود الى نوع من النظام الاتحادي (١) بين الهند وباكستان . اما كيف توصل هؤلاء كلهم الى هذا الاستنتاج، فأمر لا اعرف كنهه، اذ لا يرى هذا الرأي

(١) النظام الاتحادي Confederation

الا الذين لا يعرفون التاريخ ولا يدركون احداث التاريخ . فالهند وباكستان لن يفلحا ابداً في الأخذ بنظام اتحادي حتى لو فرض عليهما بالقوة ، والسبب بسيط: ان القومية الهندية قائمة على الديانة الهندوكية، وقومية باكستان أساسها الاسلام ؛ والفلسفتان تختلفان اختلافاً اساسياً . ومع ان القوميتين لا يمكن ان تجتمعا وتمتزجا، فان من الممكن ان تعيشا جنباً الى جنب في سلام وعلى وفاق . ذلك هو هدف سياستنا الخارجية حِيال الهند. اما اولئك الذين يتحدثون عن اقامة الاتحاد بين الهند وباكستان فاولئك هم الذين يجهلون ماضيَ تاريخنا ومزاجَي الشعبين كما يجهلون مُثُلَهما العليا وفلسفتيهما . ولما جاء الشيخ عبدالله ومِرزا افضل بك الى باكستان، في عام ١٩٦٤، عرضا هما ايضاً اقتراحاً سخيفاً يرمي الى اقامة اتحاد بين الهند وباكستان وكشمير . ولقد اخبرتهما بصراحة اننا لا شأن لنا بذلك مطلقاً . ومن الغريب انه بينما كنا نحن نحاول انقاذ اهل كشمير، كان هذان (الشيخ عبدالله ومرزا افضل بك) قد أُجبرا على ابداء رأي لو نفذ لردّنا الى الاستعباد . ولعل هذا هو ما اراد منهما المستر نهرو ان يحملاه إلينا: وانا لا أَلومهما لأنهما كانا يعملان — كما بدا لي بوضوح — تحت وطأة أحوال قاهرة، ولكنهما لم يدعا لي مجالاً للشك في ان مستقبلهما مرتبط بباكستان .

اعتقد ان البانديت نهرو وشعبه لم يستطيعوا ان يصدقوا انني تقدمت باقتراحي ذلك بدافع الاخلاص المحض . لعلهم ظنوا انني كنت احاول ان احصل على تسوية لقضية كشمير بثمن بخس . اما الذي لم يستطيعوا ان يدركوه فهو انني كنت اسعى الى احلال سلم طويل الأمد بين البلدين . لا ريب في اني اريد لأهل جمو وكشمير ان يقرروا مصيرهم بأنفسهم . ولكني اردت ايضاً ان ابدل موقف الهند العدائي من باكستان . لقد كنت اسعى في سبيل التعايش مع الهند وفي سبيل ازالة التوتر بيننا وفي سبيل الوفاق والوئام .

ولكن لم يُقْدَرْ لذلك ان يتم . ولم يقيِّض التاريخ للهند ولباكستان بعد مثلَ هذه الفرصة الثمينة . ولقد ضاعت هذه الفرصة لأن الزعماء الهنود حسبوا ان عليهم ان يَمضوا في التسلح غير مكترثين بالأعباء الباهظة التي

كانوا يُلقونها على عاتق شعبهم . لقد صمموا على الا يكون لهم جيش واحد بل جيشان: جيش لحروبهم مع الصين وجيش آخر لتهديد باكستان والجارات الأخرى الصغيرات . وبدلاً من ان تستقر الصلات بين الهند وباكستان الى حدّ ما، آلت الى التوتر والاضطراب في اعوام قليلة .

— ٣ —

اما العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية وبين باكستان فكانت صلة صداقة وتحالف . ولقد توطدت هذه الصلة حين اصبحتُ رئيساً للجمهورية. ولقد كان لي، بلا ريب، اثر في تقرير الأمور التي كانت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بشؤون الدفاع العسكري؛ غير ان المضمون الأساسي لتلك الشؤون كان قد اقرها الزعماء السياسيون من قبل . ففي ذلك الحين كنت احسب ان من الطبيعي ان تُعنى الولايات المتحدة برفاهية الدول الصغيرة في قارّة آسيا وبسلامتها . وكان تعليلي لذلك هو ان الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية والهند ايضاً — برغم نواحي الضعف الخطيرة التي كُنَّ يعانينَ منها في المجال الداخلي — كن كلهن يطمحن الى ان يكون لهن مناطق نفوذ وان يتوسعن في تلك المناطق . ولم يكن من المحتمل ان يتفقن على نوع ذلك النفوذ وعلى مداه . وقد كان بالامكان، على كل حال، ان يتفقن على امر واحد هو الا يسمحن للولايات المتحدة — وهي دولة بعيدة عن آسية — ان يكون لها موطىء قدم دائم في آسيا .

بين هذه البلدان الثلاث الكبرى تسكن شعوب كثيرة صغيرة تبدأ بتركية فايران فالافغان فباكستان ثم نيبال فبورما فمليسيا (مالازيا) فأندونيسية فالفليبين وكوريا: قطع جغرافية ضيقة وقعت بين اصقاع واسعة من الأراضي . ولا همّ لهذه الشعوب الصغيرة بطبيعة الحال الا العيش في أمن وسلامة . فلم يكن من غير المعقول اذن الافتراضُ بأن هذه الشعوب الصغيرة قد تعمد الى البحث عن اصدقاء يساعدونها على حماية نفسها . ولنفترض ان الولايات المتحدة كانت هي ايضاً تريد ان يكون لها منطقة نفوذ في آسيا،

فمن المنطق لها ان تظهر بمظهر الصديق الطبيعي لدول مثل باكستان . ولقد مرّ وقت كانت فيه سياسة الولايات المتحدة تنهج هذا المنهج ثم حدث ما تبدل به تفكير الولايات المتحدة وسياستها تبدلاً اساسياً، وذلك على اثر بُروز جمهورية الصين الشعبية دولةً اسيوية كبيرة، وعلى الأخص على اثر النزاع الذي نَشِب بين الهند والصين حول قضية تخطيط الحدود .

لقد ساور القلقُ المفكرين والمخططين في الولايات المتحدة فعمدوا الى دعم بعض الدول في آسيا ليتخذوا منها حصوناً منيعة ضد الصين . وقد اختاروا اليابان والهند لهذه المهمة . على ان جعل الهند قوية معناه تزويدها بمقادير جسيمة من التجهيزات والآلات والأدوات العسكرية مما اثار المخاوف في نفوس جاراتها الصغيرات، بطبيعة الحال . وبما ان الهند كانت تنظر الى باكستان على انها عدوُّها الاول، فان باكستان كانت اول الدول التي تأثرت بهذا التبديل في السياسة الأميركية . واذا نحن اردنا ان نفهم مغزى هـذا التبديل على وجه الدقـة وجب ان نعود قليلاً الى تاريخ العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة .

لقد اصبحتْ باكستان حليفة للغرب في ايار (مايو) من عام ١٩٥٤ على اثر التوقيع على اتفاقية مساعدة الدفاع المتبادل بين باكستان والولايات المتحدة . وفي اواخر ذلك العام اصبحت باكستان عضواً في منظمة جنوب شرق آسيا مع الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسا وتايلاند (سيام) والفليبين واسترالية ونيوزيلاندة . وبعد عام انضمت باكستان الى حلف بغداد، وهو منظمة اخرى للدفاع المشترك مع بريطانية وتركية وايران والعراق . اما الولايات المتحدة فلم تنضم الى حلف بغداد ولكنها كانت ذات صلة به منذ البداية . وفي عام ١٩٥٨ تركت العراق الحلف فسمي حينئذٍ منظمة المعاهدة المركزية . وقد استمرت تركية وايران وباكستان في هذا الحلف اعضاء اقليميين . وفي اوائل عام ١٩٥٩ وقعت باكستان (كما وقعت تركية وايران ايضاً) مع الولايات المتحدة معاهدة تعاون ثنائية غايتها دعم الاهداف الدفاعية للحلف المركزي . وهكذا لم تبق باكستان مرتبطة مع الولايات

المتحدة بمعاهدة واحدة بل بأربع معاهدات للأمن المتبادل . وبهذا المعنى كان يُنظر الى باكستان على انها اقرب الحلفاء الى الولايات المتحدة في آسية . ولقد كانت باكستان الدولة الآسيوية الوحيدة التي انضمت الى الحلفين معاً، الى منظمة المعاهدة المركزية ومنظمة جنوب شرق آسية .

ولما انضمت باكستان الى هذين الحلفين تعرضت لنقد مرير من جانب الهند . فقد اتهمت الهندُ باكستان بأنها قد جلبت بذلك الحرب الباردة الى شبه القارة . غير ان السبب الحقيقي لهذا النقد المرير من جانب الهند ما لبث ان اتضح، مع الايام، وخصوصاً بعد ان وقّعت باكستان مع الولايات المتحدة الاميركية معاهدة التعاون الثنائية في عام ١٩٥٩ . وبموجب هذه المعاهدة كان على الولايات المتحدة ان تساعد باكستان – في احوال معينة – اذا وقعت باكستان ضحية عدوان ما . وتقدمت الهند بطلب توضيح حول ذلك من الولايات المتحدة . وجاء التوضيح من واشنطن، كما يقول المستر نهرو، بأن المعاهدة لا يمكن ان تطبق على الهند(١) . فاذا نحن جردنا طلب التوضيح هذا من حواشي السفسطة كان معناه ان الهند كانت تريد ان تطمئن الى انها اذا اعتدت على باكستان فان الولايات المتحدة بموجب هذه المعاهدة لا تكون ملزمة باسداء العون الى باكستان . فليس بعد هذا اذن ما هو اكثر توضيحاً لموقف الهند التاريخي من باكستان .

هذا الموقف يفسر لنا ايضاً لماذا كانت الهند، دوماً وابداً تعارض المساعدات العسكرية لباكستان، لا لأن الهند تخاف باكستان: فان مساحة الهند خمسة اضعاف مساحة باكستان، والقوات الهندية المسلحة اربعة اضعاف القوات الباكستانية . من اجل ذلك لا يمكن بوجه من الوجوه ان تكون باكستان خطراً على الهند .

سبق لي ان تكلمت على موقف الهند العدائي من تحالف باكستان مع الولايات المتحدة . وقد كانت الهند من قبل قد لجأت الى بذل جهد مباشر

---

(١) من خطاب للمستر نهرو في مجلس النواب الهندي، ١٩٥٩/٣/١٤ .

للحيلولة دون هذا التحالف . ففي آب (اغسطس) من عام ١٩٥٣، وبعد محادثات ثنائية دامت شهراً ، اصدر نهرو ومحمد علي بوكرا – وكان محمد بوكرا في ذلك الحين رئيساً للوزارة في باكستان – بياناً مشتركاً حول كشمير اتفقا فيه على انهما يؤمنان ايماناً راسخاً بان هذا النزاع (حول كشمير) انما ينبغي ان يحسم على وجه يرضي رغبات اهل الإمارة (كشمير)، وان خير الوسائل العملية لمعرفة رغبات الشعب (الكشميري) انما هو الاستفتاء العادل المحايد(١) . ثم اتفقا على وجوب تعيين مدير للاستفتاء في آخر نيسان (ابريل) من عام ١٩٥٤ . وعندها سيتقدم مدير الاستفتاء بالمقترحات المتعلقة بالترتيبات اللازمة للقيام باستفتاء عادل وحيادي في جميع ارجاء الولاية.

وبعد مدة يسيرة بلغ مسامعَ نهرو ان باكستان قد تعقد حلفاً مع الولايات المتحدة تتلقى منها بموجبه مساعدات عسكرية . فأرسل نهرو على الأثر رسالة مطولة شديدة اللهجة يذكر فيها انه اذا مضت باكستان في هذا المشروع فان الاتفاق بين الهند وباكستان على قضية كشمير سيبطل(٢) . ورد محمد علي بوكرا بانه لا يرى مُسوّغاً لموقف الهند هذا: فعلام تكون المساعدات العسكرية التي تتلقاها باكستان لاغراض دفاعية بحت سبباً يحول دون تحسين العلاقات بين الهند وباكستان أو دون تسوية النزاع حول كشمير؟ ثم انه لا يرى، على الاخص، لماذا يكون انضمام باكستان الى حلف مع الولايات المتحدة مانعاً لأهل كشمير من التمتع بحق اقرت لهم به الامم المتحدة والهند وباكستان، حقّهم بالتصويت بحرية للانضمام الى الهند او الى باكستان؟

---

(١) البلاغ المشترك لرئيس وزارة الهند ورئيس وزارة باكستان ، ١٩٥٣/٨/٢٠ .

(٢) نحن في الهند ، قد عمدنا الى اتباع سياسة خارجية لا نعدّها في مصلحة السلم العالمي فحسب ، وإنما اريد لها ان تكون ايضاً – بوجه خاص – للبلدان الاسيوية . انها سياسة مستقلة وسياسة عدم انحياز الى أي من المعسكرين . ومن الواضح ان السياسة التي تريد باكستان ان تتبعها إنما هي سياسة مختلفة تدل على ان باكستان مرتبطة عسكرياً على وجه ما ، مع الولايات المتحدة وعلى انها منحازة الى دول تلك الكتلة خاصة ، ان هذا سيحدث تبديلاً فارقاً في الموقف الراهن وسيؤثر، من اجل ذلك ، في الصلات بين الهند وباكستان وعلى الأخص فيما يتعلق بمشكلة كشمير (رسالة نهرو الى رئيس وزارة باكستان ١٩٥٣/١٢/٢١) .

وفي كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٥٣ — وحين لم تكن باكستان قد انضمت بعد الى اي حلف مع الولايات المتحدة او بدأت تتلقى منها مساعدات عسكرية — أشار المستر نهرو الى انه لا يستطيع الاستمرار في الالتزام ببنود الاتفاقات التي وردت في البلاغ المشترك بصدد كشمير « لأن جميع الملابسات التي رافقت عقد تلك الاتفاقيات ستتبدل اذا تلقت (باكستان) مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الاميركية(١) » . ومن البديهي ان باكستان لا تسمح للمستر نهرو بان يملي عليها سياستها الخارجية . ففي ايار (مايو) من عام ١٩٥٤ سارت باكستان في طريقها ووقعت اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة . ومن ذلك الحين تجلى بوضوح ان رئيس وزراء الهند سينكص على عقبيه وينقض البلاغ المشترك . واخيراً انتهت جهود باكستان لحمل الهنـــد على الوفاء بذلك الاتفاق الى الفشل التام لما اجتمع رئيسا الوزراء لآخر مرة في ايار (مايو) من عام ١٩٥٥.

وفي ذلك العام نفسه تعرض تحالف باكستان مع الولايات المتحدة لمقاومة وضغط اشد، فلقد انضم الاتحاد السوفياتي الى هذه المقاومة، في عام ١٩٥٥، حينما انضمت باكستان الى حلف بغداد (الذي يعرف الآن باسم منظمة المعاهدة المركزية) . حتى ذلك الحين كان الاتحاد السوفياتي لا يزال يلتزم الحياد حيال النزاع حول كشمير، وكان ممثلو الاتحاد السوفياتي يستنكفون عن التصويت كلما طرحت القضية امام مجلس الأمن . ولكن منذ ذلك الحين جعل الاتحاد السوفياتي يتهم باكستان بانها قد اصبحت، بسبب انضمامها الى حلف بغداد، عضواً في « تحالف غربي عدواني »؛ فكان رده على ذلك تغييراً اساسياً في موقفه من قضية كشمير . منذ ذلك الحين اخذ الاتحاد السوفياتي يساير الهند في ادعائها بان الاستفتاء غير ممكن في كشمير ولا هو ضروري لأن كشمير « جزء لا يتجزأ » من الهند .

هذا من ناحية؛ أما من ناحية اخرى فقد طرأ على سياسة الولايات المتحدة،

(١) تصريح في مجلس النواب الهندي ، ١٩٥٣/١٢/٢٣ .

خلال السنوات العشر الماضية، تبديل وتغيير كان من شأنهما إلحاق الضرر بصورة مطردة بحليفتها باكستان وذلك بالاضافة الى الهند المحايدة . حينما انضممنا نحن الى التحالف مع الولايات المتحدة كان الحياد — او « عدم الانحياز» كما تحب الهند ان تسميه — امراً مشبوهاً في نظر الولايات المتحدة، اذ كان يعتبر، في الواقع، امراً « لا اخلاقياً »: كان اسماً آخر للّعب على الحبلين . ولكن بمرور الايام اصبحت تلك السياسة تتشح برداء المهابة في عيون الأميركيين . وفي اواخر العقد الخامس من هذا القرن زاد دعمهم لها شيئاً فشيئاً حتى كانوا في بعض الاحوال ينافسون السوفيات . ثم شرعت الأوساط الأميركية، لاسيما الأوساط الأميركية المتنفذة، تدعو وتنادي بوجوب تقديم « مساعدات ضخمة » الى الهند .

وفي الوقت نفسه اخذ الشعور ينمو بين عدد من حليفات الولايات المتحدة الأميركية — في باكستان وفي غيرها — بأن اميركا لم تبق من نواحٍ شتى تعتمد آراء حليفاتها، بل تعتبر مسايرتهن لهـــا امراً مفروغاً منه . وهكذا، ونتيجة لتبدّل السياسة الأميركية، اصبحت الهند المحايدة تتلقى اكبر قدر من المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة، برُغم انها كانت تواصل التنديد علناً بالسياسة الأميركية في اروقة الأمم المتحدة وفي خارج الأمم المتحدة كلما سنحت لها الفرصة . وهنا وقفت باكستان تراقب هذا التبدل في السياسة الخارجية الأميركية بحَيرة وعجب .

ولقد كان مبعثَ قلقنا انّ توسع الهند في استعدادها الحربي انما يقصد به باكستان اكثر مما يقصد به اية دولة اخرى . ولقد كانت تصريحات الزعماء الهنود والتجمعات المتوالية للجيش الهندي على حدود باكستان كلها دلائل واضحة على ذلك .

وحتى عام ١٩٦٢، على كل حال، ظلت السياسة الاميركية تفرق بين الهند « غير المنحازة » وبين باكستان حليفة الولايات المتحدة . ومع انه في اثناء اتفاق مساعدات الدفاع المشترك الموقّع في عام ١٩٥١ (والمؤكد في عام ١٩٥٨) كانت الهند ايضاً تتلقى مساعدات عسكرية من الولايات

المتحدة — من غير ان تضطلع بالالتزامات المترتبة عادة على الحليف — فان السياسة الأميركية ظلت، فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية المباشرة، تفرق عموماً تفريقاً ظاهراً بين الحليف وبين المحايد . غير ان هذا التفريق بين باكستان وبين الهند « غير المنحازة » اختفى بعد النزاع على الحدود بين الهند والصين، ذلك النزاع الذي آل الى صدام مسلح في عام ١٩٦٢ .

ومع ان الفرق بين الحليف وبين المحايد كان قد اخذ يمّحي شيئاً فشيئاً في نظر الولايات المتحدة، خلال السنوات العشر الأخيرة، فان باكستان ظلت ثابتة في موقفها من الحلف . وقد كانت وجهة نظرنا اننا ما دمنا في الحلف فان علينا ان نفيَ بالتزاماتنا قدر استطاعتنا بشرف ووفاء، بصفتنا اعضاءً فيه .

ولكن حدث في عام ١٩٦٣ ما حمل الينا سبباً جديداً لخيبة الأمل في سياسة امريكا الخارجية ؛ ذلك ان الولايات المتحدة جعلت، بعد نشوب الصدام على الحدود الهندية الصينية تبعث بالأسلحة الى الهند على نطاق لا تبرره مقتضيات تلك الحال على الاطلاق . منذ ذلك الحين والأسلحة تتدفق الى الهند باستمرار وبمقادير عظيمة، لا من الولايات المتحدة وحدها، بل من بريطانيا ايضاً وبمثل تلك المقادير، ثم من عدد من دول الكومنولث البريطانية ولكن بمقادير اقل حجماً .

يتسائل اناس في الولايات المتحدة احياناً قائلين: أليست المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة للهند قاصرة على الاستخدام في قتال الصين الشيوعية ؟ ألم تتعهد الهند بألا تستخدم هذه الاسلحة لقتال باكستان ؟ ألم تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا الضمانات المؤكدة على انه اذا استخدمت الهند تلك الأسلحة للاعتداء على باكستان فانهما ستحبطان هذا الاعتداء ؟ ثم يسألون: أوليست هذه الضمانات كافية لحماية باكستان من إمكان سوء استعمال تلك الأسلحة الغربية في العدوان على باكستان ؟

ولكن دعني، قبل ان اجيب على هذه الاسئلة، استعيد الحقائق التي حملت (الدول الغربية) على تسليح الهند :

في الثاني عشر من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٦٢ اعلن المستر نهرو أنه قد اصدر تعليماته الى الجيش بأن « يطرد الصينيين » من الأراضي المتنازع عليها . وقد وصفت جريدة هيرالد تريبون النيويوركية (٥ — ١٠— ١٩٦٢) هذا التصريح بأنه « بمثابة اعلان رسمي للحرب »، بينما سمته جريدة مانشستر غارديان البريطانية « انذاراً » . اما ان الهنود هم الذين اطلقوا الرصاصة الأولى فهذا ما ورد في خبر روته، فيما بعد، جريدة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ١٩ — ٤ — ١٩٦٣ والذي يذكر ان « الجنرال ماكسويل تايلور(١) رئيس هيئة اركان الحرب للقوات الأميركية قد اشار — في بيان ألقاه في جلسة سرية للكونغرس ثم اذيع اليوم هنا — الى ان الهند قد تكون هي التي بدأت القتال مع الصين الشيوعية على الحدود » . وفي العشرين من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٦٢ نَشِبَ القتال بين الصين والهند في عدد من النقاط على طول الحدود المتنازع عليها في لداخ (كشمير) وفي منطقة الحدود الشمالية الغربية(٢) الواقعة الى الشرق من امارة بهوتان .

اما الذي حدث فيما بعد فهو على كل حال معروف عموماً بصورة جلية . في اثناء جولتين من القتال — الأولى منها في تشرين الأول (اكتوبر) والثانية في تشرين الثاني (نوفمبر) — مُنِيَ الجيش الهندي بانتكاسات خطيرة . وفي نحو العشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) تخلى الهنود عن مساحة اخرى تقدر بألفي ميل مربع من الأراضي المتنازع عليها في لداخ، وهكذا مكّنوا الصينيين من السيطرة على جميع المساحة البالغة خمسة عشر الف ميل مربع والتي كان الصينيون يدّعون الحق فيها في ذلك الجزء من كشمير . وفي منطقة الحدود (الشمالية الشرقية) اتخذت هزائم القوات الهندية طابعاً اوسع مدى واخطر اثراً . ففي نحو العشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) بدت جميع الأراضي المختلف عليها في منطقة الحدود الشمالية الشرقية مع اقليم آسام

(١) General Maxwell D. Taylor, chairman of the joint chief Staff, U.S.A

(٢) North-East Frontier Agency (N E F A)

(في شرقي الهند) معرضة للسقوط في ايدي القوات الصينية الزاحفة عليها بسرعة . ثم اعلن الصينيون فجأة في الحادي والعشرين من تشرين الثاني وقف اطلاق النار والانسحاب من تلقاء انفسهم من جميع الأراضي التي كانوا قد احتلوها الى مراكزهم وراء خط مكماهون . ونفذ الصينيون ما تعهّدوا به تنفيذاً كاملاً وعرضوا في الوقت نفسه ان يفاوضوا الهند في تسوية خلافهم على الحدود بطريقة سلمية . ومنذ ذلك الحين لم يقع حادث حربي واحد يستحق الذكر في موقعٍ ما على جميع الحدود المتنازع عليها .

وفي التاسع والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٦٢، وبعد مدة طويلة من توقف اطلاق النار على الحدود الهندية الصينية، قررت الولايات المتحدة وبريطانية في اجتماع عقد في مدينة ناسو (١) ان تواصلا تزويد الهند، بالنظر الى الأحوال الطارئة، بمساعدات عسكرية تبلغ قيمتها مائة وعشرين مليون دولار . كان برنامج المساعدة يتضمن انواعاً مختلفة من الاسلحة العسكرية . على أنّ أهم ما كان في ذلك البرنامج تسليح ست فرق هندية بسلاح يصلح للحروب الجبلية . ومما تم الاتفاق عليه في اجتماع ناسو ايضاً تأليف لجنة اميركية - بريطانية - كندية لشؤون الطيران لتزور الهند وتنظر في حاجات الهند في ميدان الطيران اذا عادت الصين الى استئناف هجومها . ثم ذهبت لجنة اميركية الى الهند لتدرس مدى مقدرة الهند على انتاج الأسلحة . وعقد اجتماع بعد ذلك، في الثلاثين من حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٣، في برش غروف(٢) اتفقت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا على زيادة منهاج المساعدة العسكرية للهند علاوة على ما جرى عليه الاتفاق في اجتماع ناسو . وتضمن هذا البرنامج ، بالاضافة الى الأسلحة والعتّاد، شبكات رادار واسعة ووسائل للنقل الجوي والتدريب ومساعدة فنية من الخبراء الأميركيين والانكليز لزيادة انتاج السلاح في الهند على نطاق واسع .

ثم طمأنوا الهند بأنْ لا حاجة بها الى ان تنضم الى حلف مع الدول الغربية

(١) Nassau (Bahamas Islands) in the West Indies

(٢) Birch Grove

لكي تظل تتمتع بالمعونة العسكرية للوقوف في وجه الصين . والواقع انها أفهمت من طرف خفي ان من مصلحة الغرب ان تستمر في سياسة «عدم الانحياز» وأن تتلقى مساعدات عسكرية من الاتّحاد السوفياتي ايضاً . واغتنمت الهند الفرصة التي اتاحتها لها الدول الغربية فقررت زيادة جيشها الدائم من إحدى عشْرة فرقة الى اثنتين وعشرين فرقة بأسرع ما يمكن معَ توسيع قواها الجوية والبحرية توسيعاً ملموساً — كل هـذا كان في ظاهره فقط استعداداً للحرب ضد الصين .

ولننظرْ بايجاز ، في ما اذا كان تسليح الهند على هذا النطاق الواسع ضرورياً او ان له ما يبرّره . ان هذا البرنامج الأميركي — البريطاني لبذل المساعدة العسكرية للهند . انما وضع في الأصل في زمن كان يُخشى فيه من نشوب نزاع بين الهند والصين قد يتطور الى حرب كبرى . الا اننا كنا نرى منذ البدء ان هذا القتال لا يعدو ان يكون نزاعاً على الحدود ؛ ففي الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٢، بعد هذا الصدام بين الهند والصين، أدليت ببيان بهذا المعنى واعربت فيه عن قلقنا من قرار الدول الغربية لإغداق المساعدات العسكرية على الهند بمقادير قدرت، على ما يبدو، على اساس الافتراض ان الهند معرضة لحرب عامة من جانب الصين . لم يكن ثمة وجه لهذا الافتراض على الاطلاق . ولقد قلت إنني لا ارى وجهاً، من الناحية العسكرية، لقيام الصين بالهجوم على الهند من فوق جبال همالايا في صبارّة الشتاء . ولذلك كان المنطق يحتّم، في تلك الأحوال، ان تكون اغراض الصين محلية محدودة . ثم انني لما زرت الصين، فيما بعد، اخبرني اعلى مرجع رسمي فيها ان الصدام الصيني الهندي على حدود التيبت كان نتيجة للاستفزازات الحربية التي صدرت من الهند، فقد بلغت هذه الاستفزازات حداً لم يبق بالامكان أن يطيقه رئيس الوزراء ورئيس اركان الحرب فقررا رد الصاع صاعين . وقد دلت الأحداث التالية على ان الصينيين لم يكونوا يفكرون بشن هجوم واسع على الهند . ومنذ ذلك الحين والصينيون يعلنون عن رَغبتهم في حسم النزاع بصورة سلمية . اما الهنود فيحرصون على تجنب الحرب مع

الصين ولا يألون جهداً في الوصول الى حل سلمي . ومع ذلك فان الهند ما زالت تطلب – وما زالت تتلقى ايضاً – مزيداً من المساعدات العسكرية .

ان الهند تتبدى للعالم اليوم بثلاثة وجوه: بوجه تقبل به على دول الغرب متظاهرة بالعزم على حرب الصين حتى تستطيع ان تتلقى اكبر قدر ممكن من المساعدة العسكرية ؛ وبوجه ثان تطلع به على الاتحاد السوفياتي مصطنعة الثبات على « عدم الانحياز »، ثم بوجه ثالث تطل به على الصين طالبة التسوية للنزاع ، وذلك بعروض سرية توسط بها مندوبين محايدين .

انني اعتقد ان الخلاف بين الهند والصين انما يتسنى حله بصورة سلمية، وسيحل بصورة سلمية . من اجل ذلك كان الاستمرار في تزويد الهند بالمساعدات العسكرية امراً لا مبرر له ، حتى في حال تجدد القتال على الحدود بينهما – وهو امر بعيد الوقوع قطعاً – فان الهنود لا يستطيعون ، باعتبار وعورة الأراضي الجبلية حشد اكثر من ثلاث فرق او اربع ضد الصين . من اجل ذلك يجوز لنا ان نتساءل: لماذا تضاعف الهند جيشها الدائم فتجعله اثنتين وعشرين فرقة ؟ ثم اذا نحن اجزنا ان يكون لها احتياط ، فمن هو المقصود بالفرق الباقية ؟ فحقيقة الأمر ، إذَنْ ، ان الهند تستغل استجابة الغرب لتزويدها بالأسلحة فتنشىء جيشين: جيشاً تواجه به الصين وجيشاً لاستخدامه ضد باكستان وسائر جاراتها الصغيرات لتحقيق اغراضها التوسعية . ثم ان كل جيش يقال إنما يُعَدُّ لمجابهة الصين قد يوجه في طرفة عين لمهاجمة باكستان الشرقية . وهكذا يكون الجيشان الهنديان تهديداً خطيراً لباكستان .

وبعد ان شاد زعماء الهند هذا الجهاز الحربي الضخم، ترتب عليهم ان يبرروا المتاعب والأعباء التي ألقوها على عاتق الشعب الهندي من جراء ذلك . وربما ارادوا ايضاً ان يستردوا كرامتهم التي فقدوها في حربهم ضد الصينيين . فمن الممكن، اذن، ان تعزم الهند على ان تفعل ذلك – حالما تسنح لها الفرصة – بالانقضاض بهذا السلاح الثقيل على باكستان . فتهوي بادىء ذي بدء على ذلك الجزء من كشمير وهو الذي يقع تحت اشراف باكستان

والذي تدعي الهند انه « ارض هندية » (١) .

لقد اوجزت الأحداث التي ادت الى تعكير الصلات بين باكستان وامريكا . وكان قد وضح لي – منذ ذلك الزمن – ان منافسه كنيدي ونكسون في انتخابات الرئاسة حملت الولايات المتحدة على استرضاء الهند وعلى اجتذابها الى مدار فلكها السياسي بكل وسيلة ممكنة . فاذا كانت باكستان لا تجد في ذلك ما يسرها، كان ذلك مما يؤسف له؛ ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع ان تفعل شيئاً .

وزرت الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس كنيدي في تموز (يوليو) من عام ١٩٦١ . وقد قال الرئيس كنيدي في خطابه الترحيبي إن باكستان « صديق للوداد وللدوام » . ثم ذكر ان « الأميركيين يقَدّرون في حياتهم الخاصة وحياتهم العامة قَدْرَ الصداقة ويقدرون الأصدقاء الأوفياء » . ولقد شدد ذلك من عزيمتي لأن قيمة الصداقة تكون بما فيها من تبادل الشعور .

وألقيت خطبة في جلسة جامعة لمجلس النواب الأميركي، في الثاني عشر من تموز (يوليو) من عام ١٩٦١ وشرحت فيها بشيء من الاسهاب، اسس تنسيم شبه القارة الهندية . وقلت ان مطالبتنا بوطن خاص بنا كانت مبنية على ادراكنا انه لا يمكن ان يكون لنا منزلة محترمة في بيئة تخضع لنظام طبقي . ومطالبتنا تلك لم تكن منبعثة من تعصب ولا من نقص في التسامح . لقد كانت، في الواقع، هرباً من تعصب ومن نقص في التسامح مما عانيناه اجيالاً في البيئة الهندية . ولم نكن نريد ان ننشىء مجتمعاً يتحكم فيه رجال كهنوت، بل كنا نسعى الى بناء مجتمع حر متنوّر نستطيع ان نعيش فيه بحسب مثلنا العليا وعقيدتنا . ففي مجتمعنا اليوم لا مجال للتمييز العنصري ولا للتعصب القومي . « نحن اناس – اذا جاز القول – عُمْيٌ عن الألوان عمي عن الأجناس » . ثم ذكّرت اعضاء الكونغرس بواجباتهم والتزاماتهم نحو شعوب

(١) فحوى هذه الفقرة تستند إلى مقال لي في موضوع التحالف بين باكستان وامريكا نشرته فيما بعد مجلة الشؤون الخارجية بعددها الصادر بتاريخ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٤ . ولقد اثبتت الحوادث التالية مدى صدق مخاوفي .

العالم اجمع . ولقد صفقوا لمّا قلت: « ان الشعب الوحيد الذي سيقف الى جانبكم هو شعب باكستان » . ولكن، قبل ان يهدأ التصفيق، تابعت قولي فقلت: « على شرط – على شرط ان تقفوا انتم الى جانبه ايضاً . لذلك اود منكم ان تذكروا انه مهما كانت الأحوال التي تملي عليكم التزاماتكم نحو الآخرين، فانه لا يجوز بحال ان تخطوا خطوة من شأنها ان تزيد مشاكلنا تعقيداً او ان تعرض سلامتنا للخطر . وما دمتم تذكرون ذلك فلا ريب عندي ابداً في ان صداقتنا ستنمو وتتوثق » .

وفي خلال زيارتي كلها كنت اؤكد على ضرورة الوصول الى حل عادل وشريف للنزاع حول كشمير، لأنه ما لم يمكن الوصول الى حل لهذا النزاع فلا امل في ان يسود السلام في شبه القارة . وقد كنت احث الولايات المتحدة على ان تقنع الزعماء الهنود – بما لها من النفوذ المتزايد في الهند – بأن يدركوا فضل العيش بسلام في جوار باكستان . وقد سألني احد الصحفيين: « الى اي حد يستطيع الرئيس كنيدي ان يقنع المستر نهرو بحسمٍ للخلاف على كشمير، فقلت : « سنرى الى اي حد سيستطيع ذلك . انه يستطيع ذلك الى حد بعيد ! » (١)

وقبل ذلك ببضعة ايام حضرت اجتماعاً على غداء اقامه نادي الصحافة القومي في واشنطن . ومن الاسئلة التي وجهت إليّ: « ما يكون رد الفعل في باكستان اذا زوّدت الهند بالأسلحة ؟ » فاجبت على ذلك بقولي: « لقد اوضحنا وجهة نظرنا بجلاء للولايات المتحدة وللعالم اجمع . نحن نريد ان نعيش بسلام مع الهند . ولكننا لا نجد مفرّاً من النزاع في كشمير . ومشكلة كشمير تتعلق بشعور اهـل كشمير وبرغباتهم . ثم هي ايضاً مظهر من مظاهر عداء الهند نحو باكستان . وبالاضافة الى هـذا كله فان كشمير تتصل بمصالحنا الاقتصادية وبسلامتنا . اما الهنـد فلا يبدو عليها استعداد للرغبة في أن يَحِلّ السلام بينها وبين باكستان . وقوات الهند المسلحة

(١) لقاء مع الصحافة ، الاحد في ١٩٦١/١/١٦ .

ثلاثة اضعاف قواتنا . ولا يزيد عدد القوات الهندية التي تقف في مواجهة الصين على خمسة عشر بالمائة؛ وكل ما تبقى محشود في وجه باكستان . ففي مثل هذه الحال، اذا زودت الهند بأية معونة عسكرية استبد القلق بباكستان على امنها وسلامتها، ثم سخط الرأي العام وهاج في باكستان مما يؤدي، لا محالة، الى انفصام عرى الصداقة بيننا وبين الولايات المتحدة » .

ولقد حاولت في اجتماعاتي مع الرئيس كنيدي ان اقنعه بأن الحال في شبه القارة الهندية لا يمكن ان تستقر ما دام العداء مستحكماً بين الهند وباكستان حول كشمير . ثم بينت له ان الادارة الأميركية في وضع تستطيع فيه على وجه التحقيق ان تمارس نفوذاً شديداً على الهند في هذا الشأن، وان اهدافها السياسية لا يمكن ان تتحقق ما لم يحل السلام في شبه القارة الهندية .

وسألت الرئيس كنيدي ايضاً عن تحول السياسة الأميركية نحو الدول غير المنحازة وعن الأثر الذي سيكون لذلك التحول في الأحلاف كحلفي منظمة الدفاع المركزي ومنظمة جنوبيّ شرقي آسيا . وقد اخبرته ان الاعضاء الأقليميين في هذه الأحلاف سيجدون صعوبة في تبرير عضويتهم في هذه الأحلاف نظراً لهذا التبدل في الموقف الأميركي . ولقد اكد لي الرئيس كنيدي انه كان مدركاً تمام الادراك للحاجة الى السلامة الجَماعية، ورأى ان ما كان يقصده من مساعدة الدول « المحايدة » لم يفهم على حقيقته . فهو لم يفكر قط في التخلي عن الأصدقاء ومحاباة « المحايدين »: ان كل ما كان يقصده هو ان « المحايدين » يجب ألا يعاملوا كأعداء . وقد اراد ان يعرف على الأخص كيف يستطيع ان يشد ازر الحلف المركزي وحلف جنوب شرقي آسيا، وكيف تستطيع الولايات المتحدة ان تساعد في العمل على حسم المنازعات بين الهند وبين باكستان .

وسألته ايضاً عن اتجاهات الادارة الأميركية في توسيع نطاق قانون السلامة المتبادلة بحيث يضم بلاداً محايدة . هل معنى ذلك تزويد الهند بالسلاح ؟ وهنا لم ادع له مجالاً للشك في ان هذا العمل سيكون له ردة فعل عكسية خطيرة على الرأي العام في باكستان . ان الشعوب اخذت تتساءل ، لا في باكستان

وحدها بل في سائر البلاد الممتدة من كوريا الى تركيا، عما اذا كانت الولايات المتحدة ما تزال قادرة على التمييز بين « الاصدقاء » و « غير الأصدقاء » . فطمأنني بأنه لم يقدم على عمل يمكن ان يخلق المصاعب في وجهنا ، وبأننـــا سنستشار قبل تقديم اية مساعدة عسكرية لدولة محايدة بموجب قانون السلامة المتبادَلة (المعدّل) .

وشرحت للرئيس كنيدي تاريخ النزاع حول كشمير بشيء من التفصيل فقلت ما دامت الهند وباكستان تقفان وكل واحدة منهما تصوب مدافعها الى جارتها فان تنمية الموارد الحيوية في البلدين لن تجد العناية الكافية . ثم ان في حسم هذا النزاع خدمة عظيمة، لا لهذه المنطقة فحسب بل للعالم كله . ثم اخبرته عن اجتماعي بنهرو في لندن، في عام ١٩٦٠؛ إنّ نهرو لم يكن شديد الاستجابة لعروض الحلول التي اوردتّها له في حديثي معه عن قضية كشمير . لقد قلت للمستر نهرو في ذلك الحين بأن ثمت اعتقاداً شائعاً بأن موقفه تجاه قضية كشمير كان خاضعاً لعوامل نفسية معينة . ورد نهرو قائلاً: « لو كان الأمر كذلك لاتخذت من وادي (كشمير) منتجعاً كسويسرا » من كثرة زياراته لها . ثم اضاف قائلاً بأن امه من مدينة لاهور، ومع ذلك فان عاطفته لا تتعلق بهذه المدينة .

وقلت للرئيس كنيدي: انه من الواضح ان نهرو يستغل واقعاً هو ان الهند تحتل بالقوة جزءاً كبيراً من ولاية جمو وكشمير وان هذا، فيما يتعلق بنهرو، هو كل ما في الأمر . وكل الذي كنت ارمي اليه هو ان تزويد الهند بالاسلحة لا يؤدي إلا الى تشجيع الهند على الاستمرار في احتلال ارض لم تكن لها من قبل ؛ وهكذا يضيع كل امل بحسم هذا النزاع بصورة عادلة .

ووافقني الرئيس كنيدي على ان الحاجة ملحّة الى ايجاد حل لقضية كشمير . ولكن الذي كان يبدو لي انه لم يكن يعتقد انه يستطيع ان يقوم بدور فعال ومباشر في هذا الشأن . وحدّس في نفسي انه رجل مشغول البال منفرد وحيد . لم يكن يومذاك قد قضى بعدُ وقتاً طويلاً في منصبه، وكان

يبدو وكأنه يحمل عبئاً ثقيلاً لعله من اثر خيبة الحملة على «خليج الخنازير»(١). وبدا لي وكأنه غير واثق من أنه ملمّ بالامور . وكنت ارى حوله عدداً كبيراً جداً من اصحاب النظريات، وهؤلاء اناس مفيدون ولكنهم في بعض الأحيان يصرفون المرء عن الاتجاه العملي الصحيح . ان المرء يحتاج الى رجال شِداد العزائم اقوياء الشكائم ذوي خبرة واطلاع ، ولاسيما في ايام المحن والازمات . ذكر لي الرئيس كنيدي انه يود ان يتحدث اليّ نصف ساعة على انفراد . بعدئذ تأبط ساعدي وقادني الى مقعد تحت شجرة في حديقة من حدائق البيت الأبيض . ولما اتخذنا مجلسنا تحدث اليّ عن الوضع في برلين وسألني ما عساي افعل لوكنت في مثل ذلك الموقف . ومن الواضح انه لم يكن ينتظر مني ان اجد له حلاً لمشكلة برلين، ولكنه اراد ان يتكلم في موضوع كان يسبب له قلقاً وغماً شديدين . وقد لمحت انه يشعر بتوتر نفسي شديد وانه لا يستطيع ان يبوح بمكنون قلبه لكل انسان .

ورجعت من الولايات المتحدة راضياً مقتنعاً بمعنى انني استطعت ان انقل وجهة نظري الى الرئيس كنيدي بلا تحفظ . وقد كان كل املي ان تدرك الولايات المتحدة الاخطار التي قد تترتب على ترك قضية كشمير معلقة بلا حل وعلى الاندفاع في تزويد الهند بالسلاح بلا حساب .

في ذلك الحين كانت الولايات المتحدة تنظر بشيء من القلق الى الاتفاقية التي كنا نفاوض الاتحاد السوفياتي في سبيل عقدها من اجل البحث عن البترول، والى احتمال الاتفاق على تحديد الحدود بين باكستان والصين . وكان رأيي في ذلك انه بالنظر الى تبدل الاحوال فان من المهم لنا ان نعود بصلاتنا مع الاتحاد السوفياتي ومع جمهورية الصين الشعبية الى مجراها الطبيعي، اذ لم يبق في وسعنا تحمل اعباء سياسية لا ضرورة لها .

سبق لي ان ذكرت بعض الحوادث التي طرأت في اثناء النزاع الصيني الهندي، في عام ١٩٦٢ . وارى من الضروري ان اتتبع مجرى تلك الحوادث

(١) الهجوم على كوبا .

بتفصيل اوفى لأدُلّ على الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في ذلك النزاع ولأري، فوق ذلك، كيف استطعنا نحن ان ندرك شيئاً فشيئاً، والالم يحز في نفوسنا، ان الولايات المتحدة لما جاءت الى الموازنة بين (حليفتها) باكستان وبين الهند (المحايدة) شاءت ان تقف في جانب الهند .

اصدرت السلطات الصينية في التبت امراً في تموز (يوليو) من عام ١٩٥٩ تعلن فيه ان العملتين الهندية والتبتية عملتان باطلتان ؛ ونصحت الرعايا الهنود بالاّ يدخلوا الى التبت حرصاً على سلامتهم . وفي آب (اغسطس) من العام ١٩٥٩ نفسه احتلت قوة صينية مركزاً من مراكز الحدود عند لونغ جو، بين اسام والتبت، كما احتلت مركزاً في لداخ. وقد تبع ذلك تبادل مذكرات احتجاج بين الهند والصين . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٥٩ اعلن نهرو قائلاً: « انني اود ان انفي كل شك يخامر نفوس الشعب في استطاعتنا الدفاع عن وحـدة بلادنا اذا هاجمنا الصينيون . إننا واثقون من قوتنا وعزمنا على ان نرد التحدي، وسنرده بكل قوانا » . واقترح المستر شوآن لاي على المستر نهرو بان يسحب الفريقان جيوشهما عشرين كيلومتراً على طول الحدود البالغة ألفين وخمسمائة ميل، وهكذا تنشأ منطقة منزوعة السلاح تبلغ خمسة وعشرين ميلاً في انتظار « تسوية سلمية لقضية الحدود » . غير ان المستر نهرو رفض الاقتراح . عندئذٍ اصدرت الحكومة الصينية امراً الى وحداتها المرابطة على الحدود بأن تتوقف عن تسيير الدوريات لتتحاشى الحوادث .

وفي نيسان (ابريل) من عام ١٩٦٠ اجتمع المستر نهرو والمستر شوآن لاي في نيودلهي ولكن محادثاتهما لم تحسم الخلاف. ثم تبع ذلك عدد من الاجتماعات على المستوى الرسمي . وفي آذار (مارس) من عام ١٩٦١ امرت حكومة الهند عدداً من الرعايا الصينيين بمغادرة الهند . وظلت العلاقات بين الصين والهند في غضون عام ١٩٦١ متوترة توتراً شديداً . وطفق المستر نهرو يتخذ موقف المحارب . وتعالت الشكاوى من الفريقين باختراق اجوائهما واختراق الحدود بينهما . ثم اعلن المستر كريشنا منون، (الذي

كان في ذلك الحين وزيراً للدفاع) قال في البرلمان الهندي، في الحادي عشر من نيسان (ابريل) من عام ١٩٦١، ان الحكومة الهندية « قد اتخذت كل الخطوات اللازمة » للدفاع عن حدودها على جبال همالايا وان من الخطل القولَ بان في امكان الغزاة الشيوعيين « ان يزحفوا على الهند بسهولة ويُسر».

وفي تموز (يوليو) من عام ١٩٦٢ وقع على الحدود حادثان جديدان . وفي ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٢ عاد الصينيون فاقترحوا « ان تنسحب القوات المسلحة من الفريقين مسافة عشرين كيلومتراً على طول الحدود كلها لتخفيف حدة التوتر »، ولكن الهند رفضت هذا الاقتراح مرة اخرى. وفي نحو منتصف ايلول نفسه تكرر الاصطدام مراراً على الجانب الشرقي من الحدود في منطقة جبال همالايا . وبقيت الحال على حدود الولايات الشمالية الشرقية هادئة حتى العاشر من تشرين الأول (اكتوبر) حينما حدث صدام خطير عند الطرف الغربي من خط مكماهون .

وفي الثالث عشر من تشرين الأول طلب الصينيون من نهرو « ان يتراجع عن شفير الهاوية »، لانهم كما قالوا، « لا يريدون ابداً ان يجردوا سلاحهم على الهند او ان يحاربوها » . وبعد اسبوع حدث قتال في لداخ، ولكن الصينيين لم يتقدموا في لداخ وراء الخط الذي ادّعوا انه داخل في حدودهم. اما في منطقة الحدود الشمالية الشرقية فقد استولى الصينيون على مركزين من مراكز الحدود . ثم تطورت حملتهم فاتخذت شكل هجومٍ عامٍ عند طرفي خط مكماهون . وفي ثلاثة ايام اجتاح الصينيون نحو تسعين ميلاً واستولوا على ممر سى لا وعلى بومديلا(١) . ثم اعلنت الصين من جانبها وقف اطلاق النار في الحادي والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٢، وشرعت تسحب قواتها مسافة عشرين كيلومتراً وراء الخط الذي كانت تسيطر عليه فعلاً والذي كان يفصل بين الهند والصين في السابع من تشرين الثاني من عام ١٩٥٩ .

---

(١) Se La Pass and Bomdila

وكتب اليّ الرئيس كنيدي رسالة في ٢٨–١٠–١٩٦٢ يعبر فيها عن قلقه من الحال التي آل اليها النزاع الصيني الهندي ثم اخبرني ان الولايات المتحدة تنوي ان تمد الهند بما تستطيع من العون لسد حاجاتها العاجلة . واكد لي الرئيس كنيدي ان كل مساعدة ستسديها الولايات المتحدة الى الهند ستستخدم ضد الصينيين فقط . ثم احتجّ بقوله ان باكستان في وضع تستطيع فيه ان تقوم بمبادرة هامة لا تستطيع دولة غيرها – في رأيه – ان تقوم بها، وذلك بأن تشعر الهنود بصورة سرية ولكن فعالة بان القلق – الذي لا يجد له الرئيس كنيدي نفسه مبرراً – والذي حدا بالهنود لأن يحتفظوا بالقسم الأوفر من قواهم العسكرية على حدودهم مع باكستان ينبغي ان يطرح جانباً خلال الازمة الراهنة . ورأى ان من الطرق الفعالة في هذا الصدد ان ابعث انا برسالة شخصية سرية الى نهرو اخبره فيها انـه يستطيع ان يعول على ان باكستان لن تقوم بعمل على الحدود قد يثير الفزع في الهند . ثم اكد الرئيس كنيدي انـه ما من مساعدة خارجية يمكن ان تزيد في مقدرة الهنود على الوقوف في وجه الهجوم الصيني أفضل من تمكّنهم من نقل قواتهم (من حدود باكستان الى مواجهة الصينيين) . ثم قال انه يعلم حق العلم قصة كشمير وانه لا يتقدم باقتراحه هذا تهاوناً منه بأصل المشكلة . ولكنه يقترح اقتراحه هذا املاً منه وايماناً بأن هذه اللحظات الحرجة التي تمر بها الهند قد تلقّنها درساً مؤداه ان الخطر الذي يهددها من الشمال – كما قال – أعظم وأشد على شبه القارة من اي نزاع اقليمي فيها . ثم اكد لي بان خطوة اقوم بها انا، لخير شبه القارة عامة، سيساعد في مقبل الأيام على ايجاد حل معقول للخلافات الباكستانية الهندية اكثر من كل شيء آخر يمكن ان يخطر له .

وفي ما يلي الجواب الذي ارسلته الى الرئيس كنيدي في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٢ :

عزيزي السيد الرئيس

انا شاكر لكم رسالتكم الكريمة المؤرخة في الثامن والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٦٢ والتي حملها اليّ سفيركم .

منذ خمسَ عشْرةَ سنةً والهند توجه لباكستان تهديداً عسكرياً خطيراً، فقد حشدت قواتها وجهزتها – اذا جاز لي ان اقول – بالمعدات الأميركية والبريطانية فجعلتها اربعة اضعاف قواتنا ثم اعلنت بصراحة ان باكستان عدوها الأول .

ان ثمانين بالمائة من قوات الهند المسلحة، او اكثر من ذلك، قد أُعدّت لنا، وقد استُنفر معظم هذه القوات عشرة ايام متوالية على حدودنا . وكنا نحن معرضين للخطط العدوانية في جميع هذه السنين الماضية لسبب بسيط هو ان رئيس وزراء الهند نفسه لا يريد ان يفي بالعهود التي قطعها على نفسه في اتفاقات كثيرة، ولاسيما فيما يتعلق بحل قضية كشمير مما لباكستان فيه مصلحة حيوية لأسباب تتصل باقتصادنا وبسلامة بلادنا . من اجل ذلك ترانا قد قضينا السنين الخمس عشرة الماضية في حال استنفار فرضتها علينا الهند . وفوق ذلك كله، فقد ادى النزاع الأخير بين الهند والصين الى تطورات تسبب لنا قلقاً شديداً .

وعلى كل حال، ان المعلومات التي رشحت الينا – على قلتها – تحملنا على الاعتقاد بان قصد الصينيين انما هو احتلال الأراضي التي يعتقدون انها تخصهم والتي ثار الخلاف حولها بين الصين والهند . حتى المستر نهرو، قد رأى من الحكمة ان يعلن في البرلمان الهندي، في عام ١٩٥٤، بصدد موقف الصين من التبت فيقول: « لا استطيع ان اذكر وقتاً، خلال مئات الأعوام التي خلت كانت فيه سيادة الصين، او هيمنة الصين اذا شئتم، موضع تحدٍّ من جانب دولة اجنبية في اثناء هذه الفترة كلها . وبرغم ادوار الضعف والقوة التي مرت بها الصين، وبرغم اختلاف الحكومات التي توالت على ادارتها، فان الصين كانت تتمسك دوماً بدعواها في السيادة على التبت... ان الامبراطورية البريطانية، في ايام اللورد كرزن قد تغلّلت الى التبت وعقدت ضروباً من الاتفاقيات والمعاهدات . ومن المستحيل علينا الآن – ومن غير اللائق بنا أن نُبقيَ على مثل هذه الترتيبات ... على الخُرُط والاتفاقات التي كان البريطانيون المستعمرون قد أعدّوها ، فَهيَ اتفاقات وخرط قد قُصِد

بها كلّها أن يرانا المستعمرون نفعل اليوم ما كانوا هم يفعلون بالامس .

اما من الناحية العسكرية فاننا، على كل حال، لا نعتقد ان الصين تستطيع ان تُهوي على الهند بمعظم قواتها عن طريق المناطق الوعرة في جبال الهمالايا بغية الوصول الى نتائج حاسمة . ولو قصدت الصين الى شيء من هذا فان السبيل إليه هو الالتفاف على الهند عن طريق بورما . وفي رأينا ان هذا السبيل اسهل واقل كلفة ايضاً . فلو كان للصينيين مقاصد غير محدودة وكانوا يودون التوسع في منطقة آسام لكان لنا من دواعي القلق مثل ما للهند، ذلك لأن باكستان الشرقية ستتأثر بذلك تأثراً مباشراً . ونحن لا نُلقي القول هنا في هذا الموقف الراهن بشيء من قلة المبالاة .

فلماذا تطور الموقف في شبه القارة وفي ما حول الهند الى مثل هـذا الحدّ ؟ اننا نعتقد ان هذا كان نتيجة مباشرة للتفكير الخاطىء العقيم من جانب المستر نهرو ومن جانب مساعديه ونتيجة للسياسة الخارجية الجوفاء التي يتبعونها . هذه السياسة الخارجية تقوم على العوامل التالية :

(أ) استرضاء الشيوعية وتملقها .

(ب) رفع شعار الحياد لاسترضاء الشيوعية ولحمل الشعوب الحيرى على الانضمام الى الهند لتجعل الهند من تلك الشعوب عنصراً من عناصر الشغب والتهويش .

(ج) تخويف باكستان وتهديدها بغية عزلها سياسياً واضعافها اقتصادياً.

(د) استغلال الغرب، والولايات المتحدة خاصة، بسبب وبلا سبب .

لقد اثبتت الاحداث ان كل ما يصيب المستر نهرو انما هو نتيجة مباشرة لذلك التفكير المعوجّ . ونحن ما زلنا ننذر بذلك ونشير اليه في جميع الأحوال .

ايها الرئيس ، ان الذي تطلبه منا هو ان نقدم ضماناً للمستر نهرو على شكل يمكنه من تحويل جيوشه المحشودة على حدودنا الى مكان آخر . انا استغرب ان يقدم هذا الطلب إلينا نحن ، ذلك لأن كل ما كنا نفعله لا يعدو تلافي نتائج التهديد الذي كانت الهند دائماً توجهه الينا . وهل من خصائص الطبيعة البشرية

ان نمتنع عن اتخاذ الخطوات الضرورية للحفاظ على انفسنا ؟ وان لم نفعل، فهل يقبل شعبنا بمثل هذا الموقف ؟

والمعلومات التي وصلت الينا تدل على ان الهند قد سحبت فرقة ونصف فرقة من المشاة عن حدودنا، ولكن هنالك دلائل قاطعة تشير الى انهم يسيرون الى حدودنا قوات مدرعة من الاحتياط تبلغ فرقة واحدة ولواء الى مواقع حربية قُبالة باكستان . ومن جهة ثانية، فانهم قد اقاموا الآن مقراً لقيادة الفيلق للاشراف على قواتهم الموزعة على حدود باكستان الشرقية . ومعظم اسطولهم، ما عدا سفينتين صغيرتين قد حشد في مرفأ بومباي، للقيـــام في الظاهر ببعض الاصلاح . وليكون في الحقيقة وسيلة لتهديدنا . فمهما تخيّل المرء ومهما اتسع خياله فانه لن يستطيع، يا سيادة الرئيس، ان يَعُدَّ هذه الخطوات دلائل على مقاصد الهنود السلمية نحونا . فكيف ينتظر منا، والحالة هذه، ان نخطب ودّهم ؟

لا، يا سيادة الرئيس، ان حسم هذه المشكلة لا يأتي من هنا ؛ انه يأتي من خلق جو نتحرر نحن فيه من تهديد الهند، ثم يتحرر فيه الهنود من كل خوف منا . وهذا لا يمكن ان يكون الا بعد الوصول الى تسوية لقضية كشمير . وقد يقال احياناً إن هذه القضية عسيرة الحل جداً . غير أنّا لا نوافق على هذا القول . فأنا اعتقد أنه اذا صفت النية وحسُنت من جانب الهند فلن يصعب ايجاد تسوية عادلة شريفة .

ان هدفنا ان نعيش بسلام، وخصوصاً مع جاراتنا . وانا شاكر لك تأكيدك بأن الاسلحة التي تزودون بها الهند الآن لن تستخدم ضدنا . هذا لطف عظيم منك . غير انني لما كنت عليماً بسيرة اولئك الذين تعاملهم، وهم اناس جبلوا على نكث العهود، فاني لا اطلب لصديق مثلك ان يزج بنفسه في موقف حرج كهذا . ان مسلك الهند في قضايا جوناكاد ومانكرول(١)

(١) Junagadh and Mangral ولايتان من ولايات الهند كانتا قد انضمتا الى باكستان بموجب القانون ، ولكن الهند استولت عليهما بالقوة وضمتهما الى أراضيها .

وحيدرآباد وكشمير وغوا معروف لديك . اننا نعتقد ان السلاح الذي تحصل عليه الهند الآن منكم لاستخدامه ضد الصين، انما سيستخدم ضدنا نحن في اول فرصة مناسبة . وعلى كل حال، واستناداً الى الوعد الذي تفضلتم فقطعتموه لنا، وهو اننا سنستشار قبل ان تزودوا الهند بمساعدة عسكرية، فقد توقعنا ان نستشار وان نحاط علماً بانواع الاسلحة والاعتدة التي تزودون الهند بها الآن وبمقادير هذه الاسلحة ايضاً . ولكن مما يؤسف له انه لم يحدث شيء من ذلك قط .

وكذلك اود ان ألفتَ نظركم الى حقيقةٍ هي ان الهند — وان كانت تتظاهر اليوم بانها الفريق المحزون المظلوم المضطهد — ما زالت في الواقع تهدد جاراتها الصغيرات وتهوّل عليهن باستمرار، ولكن على درجات متفاوتة . واسمح لي ان اؤكد لك ان مقاصد الهند هي اليوم موضع شك بين شعوب كثيرة في آسية، وان الصورة التي كانت تبدو فيها الهند امة محبة للسلام قد امّحت .

ولقد اشرتَ، يا سيادة الرئيس، الى تعليقات الصحف في باكستان . وجواباً على ذلك أقول إننا قد حاولنا جُهدنا ان نخفف من ابداء الآراء المتطرفة في صحفنا، ولكن ليس في امكاننا التدخل في حرية الصحافة التي تعكس حقيقة شعور الشعب . ويجب ان ندرك ان الرأي العام قد سخط سخطاً عظيماً بسبب التطورات الجديدة التي نجمت من تزويد الهند بالسلاح، وخصوصاً بعد أن رأى استمرار الهند في تهديد سلامتنا بصورة خطيرة . اخشى ان حكومتي ستجد من الصعوبة بمكان عظيم ان تتجاهل الرأي العام .

مع بالغ الاحترام   المخلص لك

الامضاء: محمد ايوب خان

ونشرت جريدة نيويورك تايمز في عددها الصادر في الحادي والثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩٦٢ رسالة تتعلق برسالة الرئيس كنيدي اليّ . وذكرت الرسالة ان الرئيس كنيدي بعث في نفس الوقت رسالة اخرى الى المستر نهرو « يؤكد له مساندة الولايات المتحدة وعواطفها في معركة بلاده ضد الصين » . ثم اضافت الرسالة : « ويقال ان الرسميين

الأميركيين يدركون ما يخالج نفوس اهل باكستان من الريبة من ازدياد قوة الهند العسكرية، ولكن الأمل معقود في واشنطن على ان حكومة المارشال ايوب ستتفهم بواعث المساعدة العسكرية الأميركية . والمأمول هنا ايضاً ان الباكستانيين لن يبادروا الآن الى اتخاذ اية خطوات جديدة بشأن نزاعهم الطويل الأمد مع الهند حول كشمير .

وفي اليوم نفسه نشرت جريدة واشنطون بوست(١) مقالاً افتتاحياً ورد فيه :

« برُغم مدى ذلك الألم الذي عاناه الهنود حين صَحَوْا على خطر الصين، فليس من الواضح ما اذا كانت هذه الدولة الآسيوية الكبرى قد وعت تمام الوعي هذا الخطر الذي يحدق بها . ومعَ أنّ الهند تتطلع من حولها باحثة عن موارد عسكرية تصد بها الزحف الصيني، فانها لم تشعر بعد بمدى الأخطار التي تتعرض لها والتي تقتضي الاستعانة بالقوة العسكرية المتوفرة لديها . وبينما نجد قواها العسكرية المشتبكة مع الصينيين تتقهقر مهزومة لقلة عددها وسوء تسليحها، نجد معظم الجيش الهندي القوي يقف على الحدود الباكستانية جامداً مشلولاً ... وليس ثمة مساعدة نافعة يمكن ان يقدمها العالم الغربي الى شبه القارة الهندية كالمساعدة التي يمكن ان تقدمها الهند نفسها وباكستان نفسها بتسوية النزاع (حول كشمير) ... »

ولقد كانت ثمة فئة من الصحافة الأميركية قد حذرت حكومة الولايات المتحدة، من خطر تزويد الهند بالمساعدة بالسلاح بلا ترو . فقد كتبت جريدة فيلادلفيا انكويرر(٢) في مقال افتتاحي (٣٠ — ١٠ — ١٩٦٢) فقالت:

« على كل حال، ليس هنالك سبب يبرر الاندفاع بلا تروّ في بذل الهبات التي لا نستطيع احتمالها ولا في التزويد بأسلحة يمكن بعد قليل ان تنقلب

---

(١) Washington Post, 31 October 1962

(٢) Philadelphia Enquirer, 30 October 1962

مصوبة الى العالم الحر . ان هذه البلاد قد سبق لها ان قدمت للهند مساعدات اقتصادية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، بينما بادرت تلك البلاد (الهند) في عام ١٩٤٧ إلى الاستيلاء على جوناكاد وكشمير ثم انصرفت الى سلسلة طويلة من المغامرات العسكرية ضد شعوب ضعيفة . ولم يكن الاستيلاء على غوا سوى آخر تلك المغامرات . ولم تلجأ الهند في حال من تلك الأحوال الى الأمم المتحدة ولا هي سمحت لتلك الشعوب الضعيفة ان تعبر عن ارادتها من طريق الاستفتاء . ولذا فان باكستان، وهي واحدة من ضحايا السياسة الهندية، تعرب — بحق — عن بالغ قلقها من تقديم هذه الهدايا السخية من الأسلحة لجارتها... اما ما ابداه الرئيس نهرو من رغبة في دفع ثمن الأسلحة « فيجب ان يشجع الى حد لا يتعدى السماح له بالاستمرار في السير على طريق العدوان باسم «عدم الانحياز» او ما يسمى «الحياد» .

وقد اجتمع سفيرنا في الولايات المتحدة بموظف في وزارة الخارجية في الثاني من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٦٢ وسأل عن نوع السلاح الذي طلب الهنود مساعدتهم به . وكان الجواب ان الهنود لم يعينوا الى الآن مطالبهم من السلاح، ولكن المستر نهرو اجتمع بالسفير الأميركي غالبرايت في نيودلهي في ذلك الصباح نفسه وطلب منه سلاحاً اميركياً على سبيل المساعدة ضد الصين .

وقد اخبره السفير، بتفويض من الحكومة الأميركية، ان الولايات المتحدة ستقدم للهند سلاحاً على سبيل المساعدة وأنها تركت للمستر نهرو تحديد مطالبه . غير أن الولايات المتحدة الأميركية قد سبق لها أن وافقت على عدم التدخل في أمر الأفضلية للحصول على ناقلتين جويتين من طراز كاريبو اراد الهنود الحصول عليهما من الكنديين .

وقد ذكّر سفيرُنا وزارةَ الخارجية الأميركية (الولايات المتحدة) بأن الرئيس كنيدي قـد قطع لي وعداً بأن باكستان ستُستشار قبل ان تتخذ (الولايات المتحدة) قراراً بتقديم الأسلحة إلى الهند . غير ان حكومة الولايات المتحدة قد تجاهلت امرين مهمين جـداً اولهما ان قرارها بتزويد الهند

بالسلاح على سبيل المساعدة قد اتخذ من غير استشارة باكستان، وثانيهما أن هذا القرار قد أبلغ الى الهند قبل ابلاغه الى باكستان . ولقد اعرب السفير عن امله في ان تستشار باكستان قبل ان يُتخذ قرار بصدد شروط هذه المساعدة ومقدارها ونوع الأسلحة التي ستزود الهند بها . وقد أُخبر سفيرنا بأن المساعدة العسكرية قد تقدم الى الهند إما من طريق الاعارة والتأجير واما لقاء ثمن يدفع بالعملة المحلية واما لقاء ثمن يدفع بعد أجل .

وكذلك نقل الى سفيرنا ان الولايات المتحدة عزمت على المبادرة بتقديم المساعدة على الفور، ذلك لأنها تعتبر بادرة الصين اكبر بادرة منذ الحرب الكورية . ففي حرب كوريا اتخذت الولايات المتحدة قرارها بسرعة كبيرة؛ وان الموقف الراهن يتطلب البت في القرار بمثل تلك السرعة . لقد قضى الهنود خمس سنوات حتى وَعَوْا حقيقة الصين، وها قد تبدّدت اوهامهم الآن . وحرصت الولايات المتحدة على ان تساند الهند مساندة تامة، على شرط، بطبيعة الحال، ان تتلقى من الهند ضمانات وافية بأن السلاح سيستخدم ضد الصين فحسب .

وفي اجتماع آخر في وزارة الخارجية الأميركية في اليوم التالي، قيل لسفيرنا ان الولايات المتحدة قد تلقت من المستر نهرو التماساً خاصاً للمعونة العسكرية . وتضمن الالتماس قائمتين في احداهما ذكر لأسلحة يجب ان ترسل في مدى مائة وعشرين يوماً، والثانيـة منهما تتضمن ذكراً لموادّ مستعجلة يجب ارسالها بالطائرة فوراً . وكان المفروض أن هذه الأسلحة ستقدم الى الهنود « بروبيات » هندية يفتح بهـا اعتماد كما كان الشأن في البرنامج المعروف باسم بل — ٤٨٠(١) . وقد قبلت الولايات المتحدة ان تتنازل عن ثمن الشحنة الأولى من السلاح — وكان الهنود يرمون من طلباتهم تلك تلافي الضعف في الموقف الحربي فضلاً عن سدّ حاجات الاحتياط المتصلة بها . واما الولايات المتحدة فكانت غايتها ان تزود الهند فوراً بسلاح

(١) PL — 480 Programme

يزيد في قدرتها على المقاومة . وقد أبلغت الولايات المتحدة سفيرنا بأن السلاح الأميركي لن يستخدم ضد باكستان وان بامكانه ان يثق بالعهد الذي تقطعه الولايات المتحدة في ذلك . وكذلك أبلغ ايضاً بأن على باكستان ان تنسى الماضي وان تظهر بوادر من حسن النية نحو الهند وفي سبيل التعاون معها . ان مثل هذه البادرة قد تترك اثراً طيباً في الهند فيتبدل موقفها من باكستان نتيجة لذلك . ومن يدري، فلعل هذا يؤدي الى حل مَرْضي لمشكلة كشمير . تلك، بايجاز كانت وجهة نظر الولايات المتحدة .

من الواضح ان الولايات المتحدة قد عزمت ان تمنح الهند مساعدات عسكرية طويلة الأمد، بالاضافة الى تزويدها بالنجدات العاجلة . وكان من الواضح ايضاً انه بينما كان ساسة الولايات المتحدة يريدون ان يروا تسوية ودية للخلاف على كشمير بين الهند وباكستان، فان الولايات المتحدة لم تكن على استعداد لأن تستخدم نفوذها كله مباشرة لئلا تشعر الهند بأنها تتعرض للضغط . والواقع ان موقف الولايات المتحدة كان يتلخص في ان الهند يجب ان تنال كل عطف وكل مساعدة، وان من الخليق بباكستان الا تثير المصاعب.

وفي ٢٧–١٠–١٩٦٢ كتب اليّ المستر نهرو رسالة يذكر لي فيها رأيه في النزاع الذي نشب بين الهند والصين بصدد تحرير الحدود، فأرسلت اليه الجواب التالي في ٥–١١–١٩٦٢:

« من المؤسف حقاً ان يؤدي هذا الخلاف الى اشتداد الأعمال الحربية والى قيام احتمالات جديدة لاندلاع نار الحرب ومن ثمّ إلى اضطراب السلم وقلّة الاستقرار في هذه المنطقة التي لباكستان بها صلة حيوية .

وانا اوافقك اذ تقول انه يجب الا ندخر وسعاً للقضاء على الخداع والاكراه في الصلات الدولية . لذلك أراني مضطراً الى ان اشير في هذا الصدد الى ان من الممكن حل المنازعات المختلفة والقائمة بين الهند وباكستان بصورة ودية اذا قررت حكومة الهند ان تعتمد هذه المبادىء باخلاص واقتناع .

نحن هنا في باكستان قد آلينا على انفسنا ان نتبع سياسة سُداها السلام ولُحمتها الصلات الودية معَ جميع جاراتنا، وخصوصاً الهند . ولقد ارتضينا



١٥ – أ. مع الدكتور سوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا في دار الضيافة براولبندي يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٤



١٥ – ب. مع الرئيس ماوتسي تونغ في بكين يوم ٤ مارس ١٩٦٥

السير على هذا السبيل لأننا نعتقد انه هو الوسيلة الوحيدة التي نستطيع بها ان نستمر في تحمل الإعباء الثقال في ميداني الاقتصاد والتطوير الصناعي، ذينك الميدانين اللذين يجب ان ينشطا في سبيل خير الشعب وازدهار احواله ورفاهية عيشه ».

وكان المستر هارولد ماكميلان قد بعث اليّ برسالة بوساطة مفوضه السامي في ٢٥–١٠–١٩٦٢، وبعد ايام قليلة تسلمت رسالة مماثلة من رئيس وزراء استراليا المستر ر. ج. مانزس. وقد اجبت على الرسالتين بمثل ما كنت قد اجبت به على رسالة المستر كنيدي مكرراً بوجه خاص اعتقاديّ الراسخ بان الصينيين لم يكونوا يغزون الهند غزواً عسكرياً واسع النطاق. وكنت آمل ان تعير الدول الغربية وجهة نظرنا العناية اللازمة قبل ان تندفع في تزويد الهند بالاسلحة على نطاق واسع. ولكنّ الذي بدا ان تلك الدول، لحرصها على الاسراع في مساعدة الهند بالسلاح والذخائر، لم تشأ ان ترعى مصالحنا ولا ان تأخذ بعين الاعتبار الاختلال الخطير في التوازن بين القوى مما سيترتب على عملهم في شبه القارة الهندية – الباكستانية.

وإخال ان ثمة محاولة مدبرة، لنشر الرعب بين الهنود لحملهم على الاعتقاد بان الصينيين سيشنون عليهم هجوماً بخمس وعشرين فرقة او بثلاثين فرقة من طريق بورما ومن فوق جبال التبت. ثم ان المستر نهرو الذي اخذ يتكلم على « قتال طويل مع الصين » قد اقنع نفسه بأن الغزو الصيني امر لا مفر منه، ذلك لأن التحدث عن مثل هذا الاحتمال يلائم مصلحته.

لا استطيع ان اقول الى اي مدى كانت دلهي تتدخل في سير القتال. ولكن مثل هذا التدخل لا يؤدي عادة الا الى المهالك. إن على الحكومة ان تختار قائد الميدان بعناية وتُلقي بالمهمة على عاتقه ثم تتركه ينفذها على احسن وجه يراه. ثم ان الجنرال كول(١) – قائد الجيش الهندي على الجبهة الشمالية الشرقية – كان ضابطاً من ضباط التموين والمواصلات، فلم تكن له خبرة

(١) General Kaul



١٦ – أ. مع صاحب الجلالة الامبراطور جلالة شاهنشاه ايران في مطار مهراباد يوم ١ يوليو ١٩٦٤



١٦ – ب. المؤلف يرحب برئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية مستر تشو إن-لاي عند وصوله الى راولبندي يوم ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٥

بالقتال الفعلي . وكان اولَ ما عمله ان اخرج كتيبة هنديــة على السفوح الامامية من ممر سي لا على مرأى من الصينيين . وهو عمل ما كان ليقومَ به قائد ذو خبرة . عند ذلك تظاهر الصينيون بمهاجمة الجبهة الأمامية للكتيبة ثم التفّوا عليها . وتملك الجنرالَ كول رعبٌ شديد فأصدر امره الى كتيبة المؤخرة بأن تتقدم لنجدة اختها . فلما تم ذلك قــام الصينيون بحركة التفاف ثانية واحتلوا الخنادق التي كانت كتيبة المؤخرة قد غادرتها . ولما وجدت كتيبة المؤخرة انها لا تستطيع اختراق النطاق الذي ضربه الصينيون على كتيبة المقدمة ارتدت في محاولة للرجوع الى مواقعها الأصلية . ولَشَدّ ما كانت دهشتها اذ رأت الصينيين يحتلون خنادقها . فتفرق الهنود خوفاً من ان يُمحقوا، فقام الصينيون عندئذ بحركة التفــاف اخرى ودخلوا سهول آسام حيث طفق السكان المدنيون يهربون في حال من الذعر الشديد . وعندئذ اخذ الجيش الهندي نفسُه يولّي الادبار ثم تشتت شذر مذر . ولعل المعارك ما كانت لتنتهي الى هذه الكارثة لو تهيأ للقوات الهندية قيادة حسنة واجادة في توزيع القوات، معَ الابقاء على قوات الاحتياط للقيــام بالهجوم المعاكس على الجناحين .

أما الصينيون فقد حاربوا بمهارة فائقة تحت قيادة محنكة، نعم، انهم اصلب عوداً من الهنود وقد تعودوا الأعمال العسكرية في ذلك المُناخ . وحياة هؤلاء الصينيين في التبت، على علو الف وثمانمائة قدم فوق سطح البحر، وحدها كافية لأن تكون لهم ميزة يفضُلون بها الهنود . وبقطع النظر عما كان الهنود يهوّلون به على انفسهم من ان الصينيين كانوا خمسة وعشرين فرقة او ثلاثين، فان الواقع المحض هو ان هذا العدد كان من اوهام الهنود والأميركيين، اذ لم يكن للصينيين في تلك المنطقة كلها اكثر من ست فرق او سبع . اما في منطقة الحدود الشمالية الشرقية فان الصينيين لم يستخدموا مرة في قطاع من القطاعات المختلفة اكثر من فرقة او فرقة ونصف فرقة في محاربة الهنود . ومع ذلك فان الصينيين، بفضل براعتهم في فن القتال، قد استطاعوا ان يضربوا حول الهنود اطواقاً لا فكاك منها .

على انني لا اريد هنا ان انتقص من قدر الجندي الهندي، فان من بين الجنود الهنود من هم في مصافّ خيرة الجند في العالم، الا انهم كانوا لا يحظَون بالعناية اللازمة؛ وانهم لو تهيأت لهم قيادة خير من تلك القيادة لأثبتوا جدارتهم ..

— ٤ —

ظن الهنود انهم سيجابهون عما قليل غزواً صينياً بالغاً اشُدّه . وقد شجعهم الأميركيون على تصديق هذا الظن . فكانت النتيجة ان تدفقت الأسلحة على الهند بنطاق مخيف . وحسبت الولايات المتحدة ان كل ما يلزم بالنسبة لباكستان، باعتبار ما يقوم بين البلدين من التفاهم الماضي والتحالف، انما هو شيء من الضّمان بأن سلاحهم لن يشهر في وجهها ، وان يمهدوا السبيل لقيام محادثات مباشرة بين الهند وباكستان لحل النزاع حول كشمير .

اما الضمان فقد ورد في بيان صحفي اصدرته وزارة الخارجية، في السابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٢ .

اذاعت وزارة الخارجية اليوم نصَّ المذكرات المتبادلة بصدد تقــديم المعونة العسكرية من جانب حكومة الولايات المتحدة الأميركية الى حكومة الهند . وقد جاء الآن في المذكرات المتبادلة ان المساعدة ستبذل لغرض الدفاع ضد العدوان الصيني الشيوعي الذي تواجهه الهند الآن .

وفي عام ١٩٥٤، لما قررت الولايات المتحدة ان تشمل باكستان بمساعدتها العسكرية، تقدمت الى الهند بضمان مفاده انه اذا كانت مساعداتنا لدولة من الدول، بما فيها باكستان، سيُساء استخدامها او ستُوجَّه الى دولة (اخرى) عدواناً، فان الولايات المتحدة تتعهد بان تتخذ حينئذ في الحال، وبموجب السلطة الدستورية (التي لها)، الخطوة المناسبة في داخل منظمة الأمم المتحدة وفي خارجها لإحباط ذلك العدوان .

ثم إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية قد طمأنت حكومة باكستان كذلك بقولها: إنه اذا أسيء استخدام مساعدتنا للهند ووجهت الهند الى دولة

اخرى عدواناً عليها فان الولايات المتحدة تتعهد بأن تتخذ حينئذ في الحال، وبموجب سلطتها الدستورية، الخطوة المناسبة في داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها لاحباط هـذا العدوان . ولا حاجة بالولايات المتحدة الى ان تقول، وهي تتقدم بهذين الضمانين، انها على ثقة من ان كلا الدولتين اللتين تساعدهما لا تضمران نيات عدوانية .

وقد اصدر الرئيس كنيدي نفسه بياناً في الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٢ قال فيه: « فيما نحن نبذل المساعدة العسكرية الى الهند ترانا نذكر ان بيننا وبين باكستان تحالفاً . ان جميع مساعدتنا انما هي في سبيل دحر الأعمال التخريبية التي تقوم بها الصين الشيوعية »؛ ومساعدتنا للهند لا تقلل شيئاً من التزاماتنا نحو باكستان ولا تبدل شيئاً منها . ولقد اوضحنا ذلك للحكومتين ايضاً .

ولقد قام المستر دنكن ساندز (١)، وكيل وزارة الخارجية لعلاقات الكومنولث في المملكة المتحدة، والمستر آفريل هاريمان (٢)، الأمين العام المساعد في وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأقصى، بدور بارز في التمهيد للمحادثات المباشرة بين الهند وباكستان . وقد صدر البيان المشترك التالي عن حكومة الهند وحكومة باكستان بتوقيع نهرو وتوقيعي، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٢:

اتفق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب بذل المساعي مجدداً لحل الخلافات العالقة بين بلديهما فيما يتعلق بكشمير وبالقضايا الأخرى حتى تستطيع الهند وباكستان ان تعيشا جنباً الى جنب في سلام ووئام.

وبناء على ذلك قررا ان يبدأا المناقشات في وقت قريب في سبيل الوصول الى تسوية شريفة عادلة .

---

(١) Mr Duncan Sandys

(٢) Mr Averell Harriman

وستجري هذه المناقشات بادىء ذي بدء، على مستوى الوزراء . وتجري في الوقت المناسب محادثات مباشرة بين المستر نهرو والرئيس أيوب .

الامضاء:
ج . ل. نهرو
٢٩ — ١١ — ٦٢

الامضاء:
م. أ. خان
مشير
٢٩ — ١١ — ٦٢

الساعة ٧:١٠ بعد الظهر

ولم يكد نهرو يوقع البيان المشترك حتى ابدى في البرلمان الهندي عدداً من الملاحظات اكدت شكوكي في حسن نيته للدخول في محادثات جدية بناءة فيما يتعلق بالخلاف على كشمير . وقد لفتُ نظر المستر دنكن ساندز الى ملاحظات نهرو، في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر)، حينما وصل الى كراتشي من نيودلهي في طريق عودته الى لندن . وقد استغرب ذلك جداً حتى انه قرر ان يعود الى دلهي ليستوضح الأمر . ومن المطار ركب السيارة الى بيت رئيس الوزارة وادرك نهرو وهو ذاهب الى فراشه .

وحاول نهرو في اول الأمر ان يبدوَ وكأنه لا يفهم لماذا تثور كل هذه الضجة . ثم قال انه ادلى بهذا البيان من غير ان يكون قد اعده من قبل، كما هي عادته في ذلك، وان ملاحظاته تلك قد وردت في معرِض سؤال طُرِحَ عليه على عجل فيما يتعلّق بإشاعة صدرت من الاذاعة البريطانية في لندن توحي بأن فكرة تقسيم كشمير كانت موضوع المناقشة . ثم أضاف الى ذلك قوله: انه من الخطأ ان يتقصى الانسان معانيَ كثيرة من بين السطور . ولكنه لم يشأ ان يدلي ببيان آخر يمكن ان يفسر بانه عدول عن موقف سابق . غير انه وافق، على كل حال، وبعد اقتراح من المستر دنكن ساندز، على ان بياناً ما يمكن ان يصاغ من غير ان يتضمن تراجعاً عن شيء من القول، ثم يكون في الوقت نفسه معبراً عما قاله تعبيراً ملائماً فيبدد الشكوك التي اثارها بيانه الأول في البرلمان الهندي . وقد كانت النتيجة ان اصدر نهرو البيان التالي في اول كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٦٢ :

« ليست هناك شروط مسبقة او قيود على نطاق المحادثات التي ستبدأها الحكومتان . وقد اوضحت امس في البرلمان الهندي ان مشكلة كشمير قضية معقدة عسيرة . ولكنني واثق من انه اذا توافرت النية الحسنة عند الجانبين فمن الممكن ايجاد حل شريف عادل لهذه المشكلة ولسواها من المشاكل » .

في هذه الأثناء تقدم نهرو بطلب آخر مستعجل الى الولايات المتحدة ينشُد المعونة العسكرية . فأرسلت الولايات المتحدة الى الهند، في ٢٠–١١–١٩٦٢، اثنتي عشْرة طائرة عسكرية للنقل من طراز س – ١٣٠ . ثم تلت تلك الطائرات مساعدات اخرى تتألف من اجهزة حربية تستخدم في الحروب الجبلية . اما الطائرات فكانت للاستخدام في نقل المؤن في داخل الأراضي الهندية، كما كان بإمكانها القيام « بواجبات مستعجلة » تتصل بإعداد مواقع دفاعية جديدة للهنود في منطقة الحدود الشمالية الشرقية .

كان الموقف العسكري يبدو في ذلك الحين محزناً من وجهة نظر الهنود . فقد كان الصينيون يتقدمون بسرعة على جانبي الوادي في منطقة الحدود الشمالية الشرقية، وكان القسم الأوفر من القوات الهندية في منطقة الحدود الشمالية الشرقية – نحو فرقة او فرقة ونصف فرقة – قد شلت حركتها تماماً . وبدا ان الصينيين سيستولون على « تيزبور » و « جورهات » و « دكبوا » . ووَفَد على الهند فريق من كبار ضباط البنتاغون ووزارة الخارجية الأميركية وممثل من البيت الأبيض في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر)، ليساعدوا السفارة الأميركية هنالك في « تقدير حاجات الهند » وليقدموا المشورة بصدد « ملابسات السياسة المتعلقة بذلك » . وقد كان التقرير الأميركي في ذلك الحين انه اذا تغلّل الصينيون في زحفهم الى ما وراء الأراضي المتنازَع عليها، فان النزاع لن يبقى حينئذٍ « من شأن الهنود وحدهم » وانما سيغدو « شيئاً اكثر من ذلك » .

في هذه الحال اضطر نهرو إلى ان يوقع البيان المشترك الذي تعهدت فيه الهند وباكستان ان تجددا المسعى لحل الخلاف على كشمير . وفي مدى اسابيع

من اعلان وقف اطلاق النار من جانب الصين وحدها تبدل موقف الهند تماماً . وآلت المحادثات – التي لم تكن تبشر بخير كبير اصلاً – مشاحنات فارغة وجدلاً بيزنطيّاً .

وأحاطني الرئيس كنيدي ورئيس الوزراء ماكميلان علماً بمقادير الأسلحة التي قدّمتها الولايات المتحدة وبريطانية الى الهند . وقد كتبت الى الرئيس كنيدي في ٢–١–١٩٦٣ ما يلي :

ان التسوية السريعة العادلة لقضية كشمير هي وحدها التي يمكن ان تؤكد لنا ان زيادة قوة الهند العسكرية ليس من المحتمل ان تكون موجهة ضدنا في المستقبل .

انا اوافقك تمام الموافقة على انه ما من عمل يُسهم في احلال الأمن والسلامة في شبه القارة الهندية كحل قضية كشمير . وبرغم ما في التصريحات التي يتفوه بها المستر نهرو من التحدي والاثارة في هذا الموضوع فاننا ماضون في جُهدنا المخلص للمفاوضة مع الهند في سبيل حل يمكن ان يحقق ثلاثة متطلبات: احترام رغبات اهل جمو وكشمير، والحفاظ على المصالح الحيوية لباكستان، ومراعاة ما هو مشروع من مطالب الهند .

وإن النظر الى هذه المقاييس الثلاثة الأساسية وحدها هو الذي سيقود إلى حكم صحيح على مدى تعنت الهند المنتظر في المفاوضات (المقبلة) .

وفي اليوم نفسه كتبت الى رئيس الوزراء هارولد ماكميلان:

عزيزي رئيس الوزراء

اشكرك على رسالتك المؤرخة في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) . وقد اخبرني السير موريس جيمز(١) بمدى المساعدة العسكرية التي قررت انت والرئيس كنيدي في اجتماعكما في ناسو ان تزودا بها الهند .

ان مدى المساعدة العسكرية التي قررت بريطانية والولايات المتحدة

---

(١) ممثل بريطانيا في باكستان .

تقديمها الى الهند في الوقت الحاضر في معزل عن كل تسوية لقضية كشمير يسبب لنا قلقاً عظيماً . ان ما قررتماه في ناسو بناء على تقديرات خبرائكما العسكريين يمكن ان يبدو، بالاضافة الى سياستكم العسكرية الشاملة، حداً أدنى للمساعدة الضرورية للهند حتّى تستطيع ان تدافع عن نفسها اذا وقع عليها هجوم من منطقة الحدود الشمالية الشرقية او من منطقة لداخ . ونحن، من جانبنا، لا نستطيع ان نصدق ان غزواً لشبه القارة الهندية يمكن ان يصدر من هاتين الناحيتين . من اجل ذلك نعتقد ان مبلغ هذه المساعدة العسكرية التي زودتما بها الهند — من حيث انواعها ومن حيث مقاديرها — سيؤدي الى نتائج خطيرة منها الاختلال في ميزان القوى العسكرية في شبه القارة، وسيعرّض بالتالي سلامة باكستان للخطر .

ولقد كنت ارى دوماً ان اجدى الوسائل نفعاً في الحفاظ على السلام في شبه القارة تسريح القوات المسلحة في كلا البلدين وعدم مواجهة بعضهما بعضاً . وان تسوية كشمير ستقنع الدولتين بجدوى هذا التسريح . اما اذا لم يكن الوصول الى مثل هذه التسوية ممكناً فان المساعدات العسكرية الجسيمة التي تنالها الهند ستكون على الأغلب وسيلة لتهديد باكستان اكثر منها وسيلة لتمكين الهند من مقاومة الصين دفاعاً عن القطاع الشمالي الشرقي والقطاع الغربي عند الحدود بين الهند والصين .

لقد اطلعْنا المفوضَ السامي البريطاني على المحادثات التي جرت في راولبندي على مستوى الوزراء خلال الأيام القليلة الماضية، وقد كان هذا الاجتماع تمهيدياً محضاً لمعرفة امكان الاتفاق؛ اما الاختبار الحق لنيات الهند فيما يتعلق بكشمير فسيكون في اجتماع الوزراء المقبل في دلهي الجديدة في نحو منتصف شهر كانون الثاني (يناير) . واما موقف باكستان فلن يكون صلباً، فقد اوعزت الى وفدنا بان يهتدي بثلاثة مبادىء اساسية عند البحث في الحلول الممكنة . هذه المبادىء هي :

(أ) ما اذا كان الحل سيحظى بقبول الشعب الكشميري .

(ب) ما اذا كان الحل سيصون مصالح باكستان الحيوية .

(ج) ما اذا كان الحل سيرعى حقوق الهندَ المشروعة .

على انني لست واثقاً كل الثقة من ان حلاً يقوم على هذه الاعتبارات الثلاثة لن يصطدم بالعقبات ؛ ولكن اذا كانت الهند ترغب مخلصة في حسم هذا الخلاف — ثم توفرت النية الحسنة لدى الجانبين — فلن يكون ثمة ما يمنع البلدين من ان يتوصلا، بمعاونة بريطانية والولايات المتحدة، الى تسوية عادلة شريفة في خلال شهر واحد او شهرين .

ان الرأي العام في باكستان في حال من التوتر بحيث اجد — معَ رَغبتي في التحلّي بالصبر — من الصعب جداً ان احمل الشعب على الصبر بينما تنتهي الدورة من المحادثات تلو الدورة بلا أمل في الوصول إلى حسم النزاع .

انني لا ازال مقتنعاً بان مفتاح التسوية العادلة السلمية بيدك انت وبيد الرئيس كنيدي، فلو ان تدفق السلاح من بلادكما جرى على نسق يضمن حمل الهند على السماحة والتعقل لانتهت المفاوضات الجارية الى نتائج ايجابية .

مع اطيب التمنيات لدوام الصحة والسعادة والرفاه، في هذا العام الجديد.

المخلص

الامضاء:

محمد ايوب خان

أنا أذكر ان سفير الصين زارني ذات يوم، خلال تلك الفتْرة، بعد ان اعلنت الصين وقف اطلاق النار . وكان قد أُوعز اليه ان ينقل اليَّ ان بيانات موحىً بها تصدر من جهات معلومة بغية اثارة الشكوك في نفوس الباكستانيين في موقف الصين من تسوية قضية كشمير . لقد أكد لي ان الحكومة الصينية ستسر غاية السرور حينما تتوصل الهند وباكستان الى تسوية شريفة في هذا الشأن .

لا ارى ضرورة لسرد تفاصيل المفاوضات التي دارت بين الهند وباكستان. انها القصة القديمة نفسها: كان الهنود يماطلون ويسوّفون ليكسبوا الوقت . فقد استطاعوا ان يحصلوا على مقادير كبيرة من الاسلحة، على سبيل المساعدة، من دول الغرب، ولم يروْا في البيان الذي وعدوا فيه باجراء محادثات حول

كشمير ثمناً باهظاً للحصول على تلك الاسلحة . وكنا نعلم على الدوام أنه اذا لم يكن للولايات المتحدة اهتمام مباشر فلن تتزحزح الهند قيدَ انملة . غير ان الولايات المتحدة كانت ترى ان القيام بدور مباشر في المفاوضات، وفي تلك الاحوال، لن يجدي نفعاً . وهكذا ضاعت تلك الفرصة العظيمة التي جاد بها التاريخ للوصول الى تسوية للنزاع حول جمو وكشمير . وبما ان الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى قد عزمن على الا يربِطن بين المساعدات العسكرية للهند وبين تسوية النزاع حول كشمير ، فقد وجد الهنود انفسهم في حل من الدخول في مباحثات جدية مع باكستان .

عقدتُ اجتماعاً مع الجنرال ماكسول تايلور في كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٦٣ فذكر لي ان الولايات المتحدة ترغب في اقامة قوة نووية ضاربة(١) في المحيط الهندي . فقلت له ان الولايات المتحدة حرة في ان تعمل ما تشاء في عُرض البحار، ولكنني لا ارى من ذلك فائدة تجنيها في المجال الحربي او السياسي . إن بامكان الأميركيين تحقيق اغراضهم في المواقع التي هي بأيديهم ، فما الداعي الى ان يزيدوا عنصراً آخر للتوتر على شواطىء المحيط الهندي . اما من الناحية السياسية فان المشروع سيكون ممقوتاً عند شعوب افريقيا وآسيا . واما فيما يتعلق بباكستان ، فان وجود مثل هذه القوة سيزيد في مشاكلها وسيشجع الهند على التمادي في الغيّ .

كان في ذلك الحين — كما سبق لي ان قلت — اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة الأميركية وبين باكستان يقضي بان تَخِفَّ الولايات المتحدة الأميركية الى نجدة باكستان اذا تعرضت باكستان لهجوم من اي طرف من الاطراف. ولقد اقترحتْ علينا الولايات المتحدة في مناسبات عديدة ان تبعث بطريق الجو قوة ضاربة الى باكستان . فاردنا ان نعرف ما اذا كانت هذه القوة ستنفذ خطة طارئة بالتعاون معنا، كأن تقوم قواتنا المجتمعة بدور معين . فلم يوافق الأميركيون على ذلك . إن كل ما كانوا يريدونه هو ان يستعرضوا

(١) Nuclear Task Force

مقدرتهم امام عيوننا، وذلك بان تطير تلك القوة الى باكستان من قواعد حربية بعيدة . وما كنا نرغب في هذا . وبما انهم لم يوافقوا على اشتراكنا في ضروب التمارين التي اقترحناها لم نرَ جدوى في مجيء قوة اميركية ضاربة الى باكستان للقيام بالتمارين . لقد اتضح لنا بجلاء، في ذلك الحين، انه في حال مهاجمة الهند لنا لن يكون من المحتمل ان تفيَ الولايات المتحدة بالتزاماتها نحونا فتخف لنجدتنا .

١٠

السّياسة الخارجيّة (٢)

— ١ —

ذكرت من قبل أن باكستان كانت الدولة الآسيوية الوحيدة التي انضمت الى منظمة حلف جنوبي شرقي آسية(١) والى منظمة الحلف المركزي معاً. غير انني لا ازال اشعر ان الأسباب التي دعتنا الى الانضمام الى هذين الحلفين لم تكن دائماً مفهومة كل الفهم، حتى في باكستان. ان اصل المشكلة هي، من أول الامر، موقف الهند العدائي من باكستان دائماً؛ فكان علينا أن نبحث عن حلفاء لنصون مركزنا. ثم كانت هنالك الرغبة الشديدة التي حدَت بباكستان دائماً إلى أن نقيم أوثق العلاقات بجاراتنا في الشرق الأوسط ولاسيما بالدول الإسلامية الأخرى؛ لا لما بيننا وبينها من عرى الايمان الجامعة فحسب، بل لما لنا ولها من مواقف واتجاهات متماثلة ومن قيم واعتبارات واحدة: إننا نشترك وإياها في ماضٍ تاريخي واحد ونواجه كلنا مشاكل متماثلة.

ان الولايات المتحدة هي التي كانت ترعى حلف بغداد؛ وقد كانت بادىء ذي بدء ترغب في الانضمام الى هذا الحلف عضواً عاملاً. ولكن نفرة الرئيس جمال عبد الناصر من هذا الحلف حملت الولايات المتحدة، على كل حال، على أن تبدل رأيها وان تقرر الاشتراك فيه بصفة مراقب. وكانت

(١) South East Asia Treaty Organization

مصلحة الأميركيين في الحلف معروفة جيداً، اذ كان الأميركيون يريدون استحداث قوة تقابل قوة الشيوعية في الشرق الأوسط. فالخوف من الشيوعية هو الذي اضطر العالم المسيحي إلى أن يساعد العالم الاسلامي، للمرة الأولى في التاريخ؛ ذلك لأن العالم الاسلامي يحتل رقعة من الأرض مهمة جداً من الناحية الحربية (الاستراتيجية) ومن الناحية الاقتصادية. هذا هو السبب الذي حدا بالولايات المتحدة وبعدد آخر من الدول الغربية إلى أن تعمل على كسب وُدّ المسلمين. وكان العالم الاسلامي نفسه في ذلك الحين يخرج من سيطرة الدول الغربية، وكان بحاجة الى المساعدة المادية والى فسحة من الوقت والى الخبرة الفنية حتى يستطيع تطوير موارده البشرية والمادية. ولم يكن ثمة ما يبرر استنكافه عن انتهاز هذه الفرصة. اما نحن فكنا في امسّ الحاجة الى التطور والتقدم، وهذا هو السبب الذي حدا بنا الى الانضمام الى الحلفين.

ولو ان دولاً كثيرة من دول الشرق الأوسط انضممن الى حلف بغداد لأتاح الحلف للدول الاسلامية، بلا ريب، فرصة سانحة ومجالاً فريداً لتعرّف بعضهن على بعض ولتنسيق سياستهن وخُططهن. إنه لم يكن للمسلمين منتدى جامع يلتقون فيه، فكان من الممكن ان تتخذ الدول الاسلامية من حلف بغداد مجمعاً او منتدى تستطيع فيه استكشاف مجالات كثيرة للتعاون.

وقد كان من سوء الحظ ان الدول العربية لم تنظر الى هذه الفكرة بعين العطف. على أننا ندرك السبب الذي دعا العرب الى أن يسيئوا الظن بالحلف منذ اللحظة الأولى: انهم كانوا قد قاسَوُا الشدائد على يد المستعمرين، ثم ان قيام الانكليز والافرنسيين بالحملة الغادرة على السويس(١)، بمساندة اسرائيل، قد شددت موقف العرب من الحلف. ولم يكن العرب ليثقوا أبداً بأي شكل من أشكال التعاون إذا كان للبريطانيين فيه مصلحة ما. لقد زرت القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٠ وألقيت في اجتماع للاتحاد الوطني خطبة قلت فيها: « لعل ممثلي باكستان قد سلكوا في

(١) حملة السويس سنة ١٩٥٦ .

أيام ازمة السويس سلوكاً «فجاً»، ولكن ما من انسان حصيف في باكستان إلا ساوره الجزع والأسى من ذلك العدوان؛ والباكستانيون كانوا يحْنون بقلوبهم على مصر. وكنت في ذلك الحين قد تداولت مع حكومتي — بصفتي القائد العام للجيش — ونبهتها الى امكان هجوم بريطانيا على مصر بمساندة دول أخرى. وكنت حريصاً على تنبيه رجال السلطة في مصر على ضرورة القيام بعمل ما للحيلولة دون وقوع الكارثة. وبينما كانت باكستان تساند القضايا العربية دوماً — ومحاضر منظمة الأمم المتحدة شاهدة على ذلك — كنا نجد اسباباً تحمل الباكستانيين على الشعور بالاسى حينما لا يحظون دوماً بنصرة العالم الاسلامي في كفاحهم.

وهنالك سبب آخر لانضمام باكستان الى حلف بغداد، هو ان الشرق الأوسط منطقة مكشوفة معرضة للهجمات، وفيه موارد طبيعية غنية يمكن ان تصبح مثاراً للنزاع بين الاتحاد السوفياتي وبين العالم الغربي. فاذا ما ثار هذا النزاع فانه سينتشر حتى يصل الى حدودنا فيعرّض سلامتنا لخطر شديد. فكان من الطبيعي اذن أن نهتم اهتماماً بالغاً بالاشتراك في كل خطة للدفاع عن سلامة هذه المنطقة. ثم اننا كنا نؤمل الحصول من طريق هذا الحلف على قدر من الحماية من مكائد الهند في الشرق الأوسط وليتسنى ايضاً لجيراننا ان يتعرّفوا مشاكلنا ويدركوا عن كثب ذلك الخطر الذي نتعرض له من جانب الهند. وبهذه الوسيلة كنا نأمل أن ننال عطفهم ومناصرتهم.

وقصارى القول، ان غرضنا من الانضمام الى حلف بغداد كان لتوطيد مركزنا وللاسهام في احلال الاستقرار ونشر العمران في المنطقة كلها، ولاسيما العالم الاسلامي منها. لقد اردنا توطيد السلام وتمكين الاستقرار، ولكنّ بعض الدول العربية ظنت اننا كنا نريد خدمة مصالح الدول الغربية. وبعد، فانني لا انكر ان الغايات التي كانت الدول الغربية ترمي اليها من وراء هذا الحلف كانت مختلفة كل الاختلاف من الأهداف التي كنا نحن نفكر فيها؛ ونحن لم نُخْفِ عن أحدٍ قط مقاصدنا ولا مصالحنا.

انا لا ادري اذا كان بامكاننا ان نقنع الدول العربية بحسن نياتنا لو بذلنا

في سبيل ذلك جُهداً أكبر، ولكنْ مما يدعو الى الاشفاق أن ما كان يمكن أن يكون مجمعاً او ملتقىً اسلامياً عظيم الأثر قد تقوض بسبب الموقف العربي، مهما كان لهذا الموقف من مبرر. ان اهدافنا من الحلف لم تكن مناقضة للأهداف العربية، بل لعل الاجتماع معاً في الواقع برعاية حلف بغداد كان يمكن ان يكون ابلغ اثراً من جامعة الدول العربية. ولكن الذي حدث أن أهدافنا لم تفهم على حقيقتها، بل لقد اتُّهمنا بأننا نعمل على احلال الفرقة في صفوف العالم العربي. ولقد زعموا أننا نحن الذين غررنا بالعراق للدخول في منطقة النفوذ الغربي. هذا مع العلم بأننا لم نكن لنفيد شيئاً من بذر بذور التفرقة في العالم العربي. فماذا نجني من ذلك وكيف يتفق ذلك مع مصالحنا القومية؟ وانه لمن المؤلم جداً أن نرى العالم العربي ينقسم على نفسه. ولم يكن حلف بغداد السبب في انقسام العالم العربي، ولو كانت الحال كذلك لأمكن رأب الصدع بعد ان تركت العراق حلف بغداد. اجل، اننا لم نقصد قط تقسيم العالم العربي بل جمعَ كل المسلمين، وفيهم العرب، معاً في منتدى واحد.

وثمة خسارة كبرى أخرى مُنينا بها من جراء انضمامنا الى حلف بغداد، هي أننا أضعنا فرصة كان بالامكان ان تساعدنا على تفهم (موقف) الاتحاد السوفياتي في وقت اسبق. ان الروس جيرانُنا؛ ولقد دلت الحوادث فيما بعد على أنه كان باستطاعة بعضاً ان يتفهم بعضاً تفهماً احسن لو ان صلة ما نشأت بيننا. وبسبب فقدان كل صلة بيننا نشأت بيننا أوجه كثيرة من سوء التفاهم فعمد قادة الاتحاد السوفياتي الى مساندة الهند مساندة تامة، فكان الضرر علينا من ذلك يفوق جميع الفوائد الاقتصادية والعسكرية التي جنيناها من الحلف المذكور.

ولكن القضية لم تكن كلها سلبية. فمن فوائد الحلف الكبرى تانك المشاركة والصداقة اللتان استطعنا ان ننميّها بيننا وبين حكومتيْ ايران وتركيا وشعبيهما. فعلى اساس هاتين المشاركة والصداقة استطعنا في آخر الأمر أن نستنبط مشروع التعاون الاقليمي من اجل التنمية، فصار النـــاس في ايران وتركيا يثقون



١٧. المؤلف يسلم على الجنود القدماء في يوم الجيش براولبندي يوم ١٤ اكتوبر ١٩٦١

باخلاصنا كما عرفنا نحن لهم قدرهم واخلاصهم .

وكانت لحلف بغداد فائدة اخرى غير مباشرة تبدو وكأنها تناقض نفسها بنفسها، وهي اننا أصبحنا ندرك الأضرار والأخطار المترتبة على الأحلاف السياسية والعسكرية ذات الصفة الاقليمية . ولقد توصلت الى فكرة التعاون الاقليمي من اجل التنمية بناء من افتراضين اثنين: اولهما أن يكون لكل عضو، بقطع النظر عن حجم الدولة التي يمثلها، صوت واحد وان تكون أصوات الاعضاء متكافئة، ذلك لأن كل تكتل فيه عضو مسيطر يصطدم بعقبات كثيرة . وثاني الافتراضين هو استبعاد الشؤون السياسية والعسكرية قدر الامكان . وانا اعتقد ان تحالفاً ما اذا اقتصر في مراحله الأولى، على الأقل ، على التعاون في ميداني الاقتصاد والثقافة وفي ميدان التنمية ، يمكن ان يضع أساساً وطيداً للتفاهم يُشاد عليه فيما بعد بناء دائم .

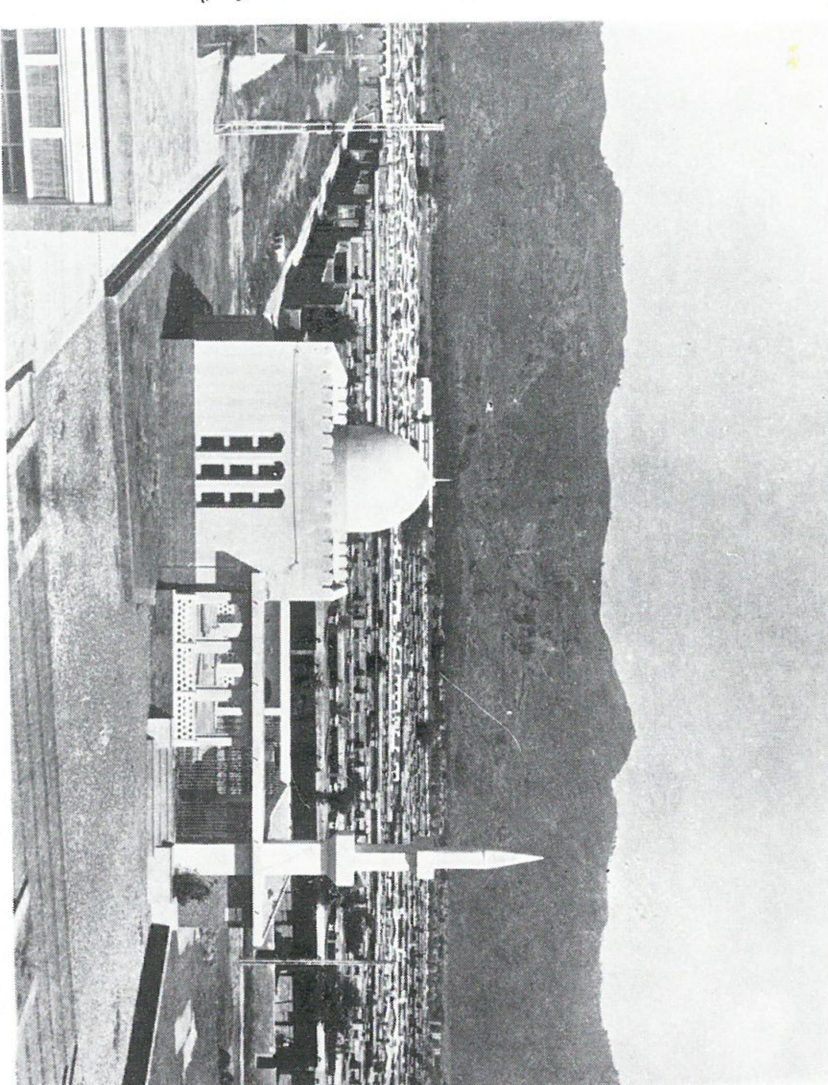
وحينما عرضت فكرة التعاون الاقليمي من اجل التنمية على جلالة الامبراطور شاهنشاه ايران وعلى الرئيس غورسل ورئيس الوزراء اينونو في تركيا، تقبّلوها قبولاً حسناً كريماً . ولا اريد ان ازعُم بأنهم وجدوا الفكرة مقنعة ووافقوا على أن يتبنّوها ساعة سمعوها . ان أحوالهم الخاصة كانت تحملهم على الاعتقاد بأن تفاهماً اقليمياً كان ضرورة لازمة، ذلك لأن الدول الصغيرة اللواتي يعشن في عزلة منطويات على انفسهن لا يستطعن ان يحتللن مكاناً في عالم اليوم، بل ان عليهن ان يتعاون بعضهن مع بعض حتى يستطعن ان يَحُزْنَ الاحترام وان يؤلفن جبهة قوية تُكتب لها الحياة . على أننا لم نكن لنُغفِلَ حدود امكانيات بلادنا . فتركيا، مثلاً، تقع في مركز حربي استراتيجي: هي شريكة في السوق الأوروبية وعليها أن تعتمد على منظمة حلف الأطلسي اعتماداً كبيراً . ومع حدود امكانياتنا فاننا قد كشفنا عن مجال واسع للتعاون بيننا . ولولا حلف بغداد لما تأتت لنا الخبرة الضرورية في معرفة بعضنا بعضاً، تلك الخبرة التي ساعدتنا على استنباط فكرة التعاون الأقليمي من اجل التنمية .

اما الحلف الثاني الذي انضممنا اليه فهو منظمة حلف جنوبيّ شرقي آسيا .

والحق انني لا اعرف الأسباب التي دعت حكومةَ باكستان الى الانضمام الى هذه المنظمة . ومن يُرِدْ ان يعرف تلك الأسباب فعليه أن يسأل جودري ظفرالله خان الذي كان وزيراً للخارجية في ذلك الحين . اما نحن العسكريين فلم نُستشر في ذلك، والذي اظنه اننا عرفنا بذلك في مقر القيادة العامة بعد أن كان وزير الخارجية قد وقّع على الحلف . كان رأيي حتى في ذلك الحين انه لم يكن ثمة مبرر للانضمام الى ذلك الحلف . ولعل الاعتبار الأول في الانضمام كان ارضاء الولايات المتحدة التي كانت تمنحنا مساعدة اقتصادية كبيرة . اما فيما عـــدا ذلك فانني لم أرَ غاية اخرى تقضي بأن نكون عضواً في هذا الحلف . واذا ظن أحد ان انضمامنا الى هذه المنظمة مما يوطّد مركزنا في باكستان الشرقية بوجه من الوجوه، فانه انما يغفل عن حقيقة واقعة هي أن الخطر الحقيقي على باكستان الشرقية انما ينبعث من الهند التي تحيط بباكستان الشرقية من جميع جهاتها .

على ان كلتـــا منظمتي الحلف المركزي وحلف جنوبي شرقيّ آسيا قد فقدتا الكثير من قيمتها وإن كانتا لا تزالان تحتفظان بشيء من الأهمية الشكلية . ومن الأسباب التي افقدت هاتين المنظمتين قيمتهما اننا عقدنا اتفاقات ثنائية مع معظم الدول وفيهن الولايات المتحدة نفسُها، وان كانت قيمة هذه الاتفاقات الثنائية ايضاً مشكوكاً فيها . أما القيمة الحقيقية الوحيدة التي لا تزال لذينك الحلفين فانما هو الواجب الذي قد تشعر به بعض تلك الدول للتعبير عن عطفها نحو اخواتها في أوقات الشدة . اما من الناحية العسكرية فانا ارى أن فيهما سبباً للازعاج اكثر مما فيهما من وسيلة للعون . واشك في ان يتضرر احد اذا أُلغي هذان الحلفان . ولكن ما من دولة في الوقت الحاضر تريد أن تتحمل اللوم وحدها بالخروج منها . اما الولايات المتحدة فمع كرهها لهذين الحلفين فانها لا تريد أن تطمرهما لأنها لا تريد أن يقال عنها إنها تتخلى عن مصالحها بالمنطقة . ان عملاً مثل هذا ربما احدث فراغاً قد تملأه دول اخرى كبيرة .

ان هذين الحلفين يُضفيان على الولايات المتحدة شيئاً من الوجاهة ويسبغان



١٨. منظر لاسلام آباد، عاصمة باكستان الجديدة .

عليها قدراً من النفوذ السياسي . ومع ما يمكن أن يكون لهذه الاعتبارات من وزن في نظر الولايات المتحدة، فانني ارى ان هناك وعياً متزايداً لحقيقة هي ان هذه الاتفاقات لم تبقَ ذات جدوى في الأحوال الحاضرة . ولا شك في ان تبدل الاتجاه الأميركي نحو الاتحاد السوفياتي قد جعل حلف المعاهدة المركزية في خبر كان .

— ٢ —

لقد قصصت ما خلقت لنا السنون التي مضت بين ١٩٦٠ و١٩٦٤ من الجزع والقلق الشديدين فيما يتعلق بصلاتنا بالولايات المتحدة . ولقد كنت اشعر ان الولايات المتحدة كانت تُسلم زمام سياستها للأحداث، وان ما تأخذ به من تغيير وتبديل في سياستها انما كان يؤثر في ثقة الشعوب بالمحتوى الاخلاقي لتلك السياسة . ففي باكستان اناس انجلتِ الغِشاوة عن اعينهم فشعروا بخيبة الأمل، ذلك ان صلة كانت قد عُقدت بعد عملٍ شاق مضن خلال الخمسينات ثم ما لبثت أن فقدت موجبات الاحترام . فالشعب في باكستان قد بدأ يرفع الغشاوة عن عينيه، اذ لم يكن في وسعنا ان نتجاهل اطّراد الزيادة في قوى الهند الحربية ولم يكن بامكاننا ايضاً الاعتماد على الولايات المتحدة اذا ما شاءت الهند يوماً ان تعتدي على بلادنا . ولم نكن نملك الوسيلة التي نمنع بها الولايات المتحدة من انتهاج سياسة كنا على يقين بأنها ستضعف مركزها في القارة الآسيوية بعد حين . فالحكومة الأميركية يسيطر على تفكيرها الخوف من الصين، فكانت من أجل ذلك تتشبث بكل قواها بأمل هو أن الهند قد تدفع عنها شيئاً من هذا الذي تعتبره الخطر الصيني .

ولقد حاججنا الولايات المتحدة، كما حاولت ان أبين في الفصل السابق، ولكننا لم نجد منها استجابة . حتى اننا لم نكن نستطيع اقناع رجال السياسة فيها بأنه ما دامت العلاقات بين الهند وبين باكستان على ما كانت عليه فلا امل في ان يسود السلام ولا ان يستتب الاستقرار في شبه القارة الهندية . والذي اعتقده أن البريطانيين كانوا اكثر ادراكاً للحاجة إلى وجوب قيام الوفاق بين الهند وباكستان، ولكن نفوذهم في الحقلين الاقتصادي والعسكري كان

ضئيلاً جداً . ان الولايات المتحدة وحدها تملك النفوذ اللازم، ولكنها كانت تأبى ان تستخدمه . وكنت اشعر ان لرجال القوات المسلحة في الولايات المتحدة عطفاً على وجهة نظرنا، ولكنهم لم يكونوا في وضع يستطيعون فيه التأثير على واضعي السياسة في وزارة الخارجية .

غير اننا قد بقينا في خلال هذه الفترة العصيبة حذرين جداً نخشى ان يصدر منا نحو الولايات المتحدة ما يمكن ان يحمل على الاساءة اليها او على اغاظتها بلا موجب . غير اننا لم نستطع ان نتجاهل مصالحنا القومية . من اجل ذلك كان علينا ان نتخذ خطوات معينة تعيد علاقاتنا مع جيراننا الى حالتها الطبيعية . ولعل هذا قد أغضب رجال وزارة الخارجية الأميركية الذين ما كانوا يرتضون ان تفعل باكستان شيئاً في الحقل الخارجي بغير اذن منهم . ولعل نفراً منهم ظنوا ان الولايات المتحدة لما منحت باكستان شيئاً من المساعدات المادية، لم يبقَ لباكستان حقٌ — ولو تبدلت الاحوال — في ان تحمي نفسها أو ان تحافظ على سلامتها بالوجه الذي تراه هي مناسباً .

تلك هي الصورة الوحيدة التي استطيع أن افسر بها المحاولات التي قامت بها الولايات المتحدة في تضييق الخناق على باكستان . والشيء الذي لم يستطع (الأميركيون) ان يدركوه هو انه ما من حكومة في باكستان — تستحق هذا الاسم — يمكن ان تتجاهل الخطر الحقيقي الذي يحدق بنا من جانب الهند وان تسمح بأن تبقى سلامة البلاد معلقة بتأكيدات واهية وبضمانات على الورق. وأنا اعتقد أيضاً ان الولايات المتحدة ما كانت لتدركَ مدى ما يستطيع الشعب الباكستاني أن يتحمله من الضيق الاقتصادي ومن المصاعب في سبيل الحفاظ على شرف بلاده ووحدتها . ان الناس في البلاد النامية ينشدون المعونة، ولكن على أساس من الاحترام المتبادل: انهم يريدون أن يكون لهم **أصدقاءُ لا أسيادٌ** . اننا نعلم بمجال العلاقة بين الولايات المتحدة وبين الصين . ولكنَّ على الولايات المتحدة أيضاً ان تدرك مقتضيات أحوالنا السياسية والجغرافية .

وما ان تفهّمت الولايات المتحدة تلك المقتضيات حتى عادت علاقاتنا بها فقامت على اسس جديدة من حسن التفاهم . إننا حين عُدنا الى العلاقات

الطبيعية مع جمهورية الصين الشعبية ومعَ الاتحاد السوفياتي لم نفعل ذلك حتى ندور في الفلك الشيوعي وفي ما يتصل به من الاحلاف العسكرية . ان الطريق الذي سلكناه لإعادة العلاقات مع الصين ومع الاتحاد السوفياتي الى حالتها الطبيعية كان واضح المعالم جليّ الحدود .

— ٣ —

لقد ظن الأميركيون ، بعد نشوب النزاع بين الهند والصين، أن شيئاً مهماً وأساسياً قد حدث في آسيا . غير ان صدمة هذا النزاع والهزيمة الهندية قد بدلتا اتجاه الهند . فقبيل هذا النزاع لم يكن للهند سياسة عسكرية، اللهم الا بالنسبة الى باكستان؛ ولكن سرعان ما عرفت الهند بعد ذلك ان لها في الصين عدواً طويل النفس . وهكذا كان انحراف الاتجاه الهندي ذا اهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة، ففي فترة قصيرة اصبحت الولايات المتحدة في مركز الثقل فيما يتعلق بمساعدة الهند بالسلاح وفي بنائها العسكري كله . ثم كان على الهند ان تعيد نظرها في فلسفتها السياسية في مجال الشؤون الدولية . ثم دلتها الحوادث أيضاً على انها يجب ان تجعل علاقاتها الاقتصادية والعسكرية اوثق صلة بالولايات المتحدة حفاظاً على سلامتها هي . اما من وجهة النظر الأميركية فان الهند قد استيقظت من سباتها على يد الصين . فلم تشأ الولايات المتحدة ان تضيع الفرصة لايجاد توازن خير من هذا التوازن في آسيا .

وفسر الأميركيون حركة الصين على أنها امر مشحون باحتمالات الشؤم. وظنوا ان الصينيين — في سبيل تشديد قبضتهم على التبت — كانوا يتطلعون الى الاستيلاء على مملكات الهملايا : على نيبال وبهوتان وسكيم وعلى منطقة الحدود الشمالية الشرقية .

ثم كانت هنالك دلائل على أن بين السوفيات والصينيين خلافات بعيدة الجذور . ومن الشواهد على ذلك اغلاق السوفيات لقنصلياتهم في الصين وتخفيض العون الاقتصادي السوفياتي للصينيين وطلب السوفيات تسديد الديون في آجالها المحدودة . وفي هذه الأثناء أيضاً كان يجري بين الاتحاد

السوفياتي وبين جمهورية الصين الشعبية حوار جدلي بالغ الخطر . وكل الدلائل كانت تشير الى انشقاق كبير في المعسكر الشيوعي . وقد كان من المنتظر ان تنتج الصين قنبلة ذرية في عام ١٩٦٢، ولكن ذلك تأخر بعوامل مختلفة منها الاخفاق في انجاز المنهاج الزراعي الصيني . ومن هذا كله استنتج الخبراء الأميركيون ان الصينيين كانوا في حاجة ملحّة الى احراز انتصارات وكسب انجازات ليعادلوا بها اخفاقهم في المجالات الأخرى . فكانوا من اجل ذلك يريدون الخروج من نزاعهم مع الهند بشيء مهم: كان الصينيون يريدون ان يقيموا مراكز قوية على طول الحدود في منطقة جبال همالايا . وهذه المنطقة كانت اهون اختراقاً من الجزر القريبة من الشاطىء في جنوبي شرقي آسيا . واستناداً الى هذا الافتراض استنتج واضعو السياسة الأميركية ان الصينيين سيعيدون الكرة على الهند عبر سلسلة جبال هملايا وحدود شرقي آسام بالارتكاز على التبت وبورما على التوالي .

ولقد بدا لي أن هذا كله سُخف مستحيل من الوجهة العسكرية : إن اجتياح جزء ما من الهند في منطقة لداخ او آسام لا يمكن إلا ان يعرض الصينيين لتدخل الولايات المتحدة وحرب نووية ، ثم هو يلقي عبئاً باهظاً على وسائل نقلهم وعلى موارد ثروتهم وعلى اقتصادهم كله . وأنا لا استطيع ان اصدق ان الصينيين يمكن ان يقوموا بمثل هذه المغامرة الخاسرة . فما الذي سينالونه مقابل ذلك ؟ ان الصينيين اذا اقاموا مائة وعشرين الف جندي في مراكز في التبت — وجعلوا سلسلة جبال هملايا حاجزاً بينهم وبين الهند — ثم استطاعوا ان يثيروا الذعر في الهند ويحملوها على زيادة قواتها المسلحة الى مليون ومائتي الف جندي وعلى رفع ميزانيتها العسكرية بنحو ثلاثمائة بالمائة — بقطع النظر عن الحرمان والفاقة اللذين سيعانيهما الشعب الهندي — فان الصين تكون قد حققت أهدافها كاملة . ان الهند ستتحطم حينئذ تحت وطأة مشاكلها . والقضية في ذلك كله قضية زمن، وكل ما هنالك أن تترك الهند لتلاقي مصيرها المحتوم .

ولقد شاء الهنود ان يعلنوا على الملأ انهم انما هُزموا لأن الصينيين كانوا

يتفوقون عليهم في العدد تفوقاً كبيراً ؛ وكانوا يصورون الصينيين وهم يهوُون عليهم في « أمواج متلاحقة من البشر » . والحقيقة أنه كان للصينيين في التبت نحو ست فرق خفيفة او سبع أو ما لا يزيد عن فرقة واحدة او فرقتين في كل قطاع . ثم كانت المسافة بين هذه القطاعات أبعد من ان تستطيع فرقة في قطاع ان تنجد فرقة أخرى في قطاع آخر . اما الدعوى بأن الجيش الهندي لم يستطع ان يصد التقدم الصيني لأنه كان مسلحاً ببنادق الزناد(١) فقول هُراء، ذلك لأن هذا النوع من البنادق لا يزال قوي الأثر . وعلى كل، فان البنادق الأوتوماتيكية ما كانت لتبدل الموقف كثيراً، لأن الصينيين لم يهوُوا بثقلهم كله في وجه نيران الأسلحة الهندية . أما من الوجهة العسكرية فان الهنود خابوا لضعف القيادة وقلة التدريب . والسبب الأساسي في انهيار مقاومتهم يعود الى ان تفكيرهم العسكري لم يكن يساير الزمن والى أنهم قد قاتلوا على النمط الذي كانوا يقاتلون عليه في عام ١٩٣٩ . وكذلك كانت تنقصهم البراعة والخبرة، وكان أسلوبهم في القتال دون اسلوب الصينيّين كفاية . ثم انهم حشدوا في مراكزهم الدفاعية قوات كبيرة فكانوا بذلك اهدافاً سهلة لخصومهم . حتى مراكزهم الدفاعية هذه لم يكن بعضها قريباً من بعض قرباً يمكن بعضها من انجاد بعضها الآخر . وكذلك لم يستطيعوا ان يقوموا بحركات استطلاعية على جناحي جيشهم . وهكذا كانت التحركات الصينية مفاجأة تامة للهنود انتهت بالانهيار التام لجميع مواقعهم الدفاعية .

— ٤ —

لما دخل الصينيون التبت ولجأ الدلاي لاما الى الهند اخذت الصلات بين الهند والصين تتوتر . وكنت إخال في ذلك الوقت ان مكماهون قد رسم خطاً على خارطة ليكون فاصلاً بين الصين والتبت . ولكن ما لم توضع ركائز تمثل هذا الخط على الأرض لتكون حداً فاصلاً فلا بد من نشوب الاصطدام كلما عمد جانب الى البحث في مسألة الدوريات على تلك الحدود.

(١) Bollaction rifles

ان مثل هذا الموقف يمكن ان يتبدل على حدودنا غير المحددة او المثبتة عند منطقتي سنكيانغ وبالتِستان . فبين الحين والحين ترد الينا تقارير تقول ان الدوريات الصينية تصل الى شمشال . لم تحدث حوادث اطلاق نار، ولكن الصينيين كانوا يطردون الغنم والبقر من بعض الأماكن . وخطر لي انه من المفيد أن لو نَعرِض على الصينيين اقتراحاً لتحرير الحدود، فليس فينا من يغنم شيئاً اذا بقيت تلك الحدود غير محرّرة . وسألت عما اذا كانت هنالك محاولة في الماضي لتحرير هذه الحدود فعُرضت عليّ الخرط والوثائق المتعلقة بذلك . ان عدداً من المحاولات قد قام بها البريطانيون . وسألت الخبراء عندنا ان يوقعوا على الخارطة الخط الذي يمثل، من وجهة نظرنا نحن، ما يدخل في حقنا؛ ففعلوا ذلك . وقد وجدنا ان من حقنا الشرعي ان نسيطر نحن على نقطة تقع مقابل ممر شمشال فيستطيع أهل قرية شمشال حينئذ، بحسب العرف، ان يرعَوا انعامهم في الوادي الخصيب الذي يقع على الجانب الآخر من الممر حيث اقام الصينيون عدداً من المراكز للحراسة . وكذلك كان اهل شمشال يحصلون على الملح — وهو هناك حاجة نادرة ثمينة — من ارض في تلك المنطقة . واثرت هذا الموضوع في اجتماع وزاري، ولكن الوزراء رأوا انه من غير المحتمل ان يستجيب الصينيون لتحرير الحدود . ولكني لم أرَ بأساً من اعداد مذكرة في هذا الشأن ومن الاتصال بالسلطات الصينية . وقد كان هذا في أواخر عام ١٩٥٩ .

ومرّ وقت طويل من غير ان تردّ الحكومة الصينية على مذكرتنا . في هذه الأثناء اتخذت قضية دخول الصين الى الأمم المتحدة أهمية عظيمة . اما نحن فكنا بطبيعة الحال نرى ان من حق الصين ان تكون من اعضاء الأمم المتحدة. وقد عبرت عن رأي باكستان في هذا الأمر بوضوح حينما قمت بزيارة الولايات المتحدة، في عام ١٩٦١ . فقد صرحت علناً بأن من العدل ان تتخذ جمهورية الصين الشعبية مكانها الشرعي في الأمم المتحدة . من اجل ذلك تعرضتُ للنقد في الصحافة الأميركية التي كانت ترى انني ، وأنا ضيف في البلاد، لا يسوغ لي أن أُبْدِيَ في العلن رأياً يخالف رأي الولايات المتحدة في الموضوع .

فلما رجعتُ من الولايات المتحدة، في كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٦١، جاء السفير الصيني لزيارتي ورغب اليَّ أن نكون الى جانب الاقتراح الذي يقول ان قبول الصين في الأمم المتحدة يجب ان يكون بالأكثرية البسيطة لا بأكثرية ثلثي الأصوات. فسألته عن اقتراحنا نحن بشأن تحرير الحدود بين الصين وباكستان، فقال لي ان ذلك أمر معقد جداً. فقلت له: اذا كان تحرير الحدود بين الصين وباكستان امراً معقداً جداً، فان أمر دخول الصين الى الأمم المتحدة أشد من ذلك تعقيداً. ثم اقترحت عليه أن ننظر الى الأمرين كليهما بما يستحقان من عناية، بقطع النظر عما اذا كانا يسيرين او معقدّين، وان نقوم بما هو حق ومعقول. وقد قلت له: نحن نساند قبول الصين في الأمم المتحدة لا لنسرّ الصين بل لأننا نشعر في قرارة نفوسنا بأن للصين حقاً بأن تكون عضواً في الأمم المتحدة. ثم أبديت دهشة من أن الاقتراح لتحرير الحدود بين الصين وباكستان لم يلق استجابة. وأظن ان السفير الصيني قد تأثر بما قلته له.

بعدئذ تناول وزير خارجيتنا السيد منظور قادر هذا الأمر مع السفير الصيني وسأله بصراحة عما اذا كان الصينيون يرفضون البحث في تحديد الحدود بسبب طبيعة الخلاف فيما يتعلق بكشمير. ورجَح لدى وزير خارجيتنا أن ذلك هو السبب الحقيقي، وأن الصين في ذلك الحين لم تكن تريد الاشتباك مع الهند في نزاع جديد. ثم اننا استطعنا أن نبين للحكومة الصينية ان كل ما نطلبه انما هو التثبت من مجرى خط بين نقطتين معينتين: فالأرض شمال هذا الخط تكون أرضاً صينية، أما الأرض التي تكون جنوب هذا الخط فليس من الضروري تعيينها. ثم ان الصين تكون مسؤولة عن الدفاع عن الارض التي تقع شمال الخط، بينما تكون باكستان مسؤولة عن الدفاع عن الأرض التي تقع جنوبَ الخط. وسرعان ما أخبرنا الصينيون أنهم مستعدون لبحث الأمر وتحديد الحدود بيننا وبينهم. وسمى الجانبان فريقين من الخبراء للبحث في القضية.

كان ذلك في نحو الزمن الذي زار فيه المستر نهرو باكستان لتوقيع معاهدة

حوض نهر السند. وقد سألني عما اذا كنا قد اتصلنا بالصينيين لتحديد الحدود فأخبرته بالواقع. ثم طلب مني أن أريَه الخُرُط التي بنينا عليها مطالبنا اذ اراد ان يعرف على وجه الحصر مدى المساحة التي تتعلق بها مطالبنا. فأجبته بصراحة تامة اننا لا نفكر بالمطالبة بأرض لا نعتقد مخلصين انها لنا بموجب خط السيطرة كما حدده خبراؤنا. ولكن ربما طلبنا رقعة معينة وراء هذا الخط ليكون فيها شيء من السَراح للسكان المحليين (والمرعى لأنعامهم).

وطلب المستر نهرو ان اسمح له بنسخة من الخارطة فوافقت على ذلك مبدئياً. وما كاد يعود الى الهند حتى أخذ ينتقدنا على اتصالنا بالصينيين لتحديد الحدود. ثم ذكر الخارطة التي أريته اياها وقال إننا لم نكن ندري أين تقع الحدود وإننا كنا نسلك سلوكاً صبيانياً. ذلك كان اسلوب المستر نهرو: لقد نسي الروح التي عالجنا بها تلك القضية ثم راح يتخذ من القضية كلها موضوعاً للجدال. وفي الوقت نفسه بعث يطلب الخارطة بصورة رسمية. وبعد أن نظر رجالنا في الموقف الذي اتخذه المستر نهرو، رأوْا ان نرفض اعطاءه الخارطة. اما ردي انا على ذلك فكان ان المستر نهرو مسؤول عن سلوكه وتصرفاته وانا مسؤول عن سلوكي. وما دمت انا قد وعدتُه بأن اعطيه نسخة من الخارطة فان علينا أن نُعطيَه إياها بقطع النظر عما يصنع هو او يقول؛ ثم أرسلت الخارطة اليه.

وأبتدأت المباحثات الرسمية مع الصينيين وشيكاً. وكان الصينيون بادىء ذي بدء متشددين جداً، ولكن ما إن ادركوا اننا لم نجتمع بهم لنكيد لهم بل لنبحث عن حل شريف حتى لان موقفهم. فأبرزوا خارطة طالبوا على اساسها ببضع رقاع من الأرض على الجانب الذي لنا بموجب خط السيطرة الحقيقي بوادي خان جاراب قرب قمة ك٢(١). وفي آخر الأمر وافقوا على خط السيطرة كما هو على خارطتنا واتخذوه أساساً لتحديد الحدود مع بعض التعديلات البسيطة. وكانت سفوح الجبال التي تسيل عليها انهار

(١) قمة جبل فودرين اوستن.

حوض السند على الجانب الباكستاني، أما مساقط انهار حوض ياكانغ وعدد من البقاع المجاورة فكانت على الجانب الصيني. ودار شيء من الجدال حول قمة ك٢، ثم استقر الرأي على ان يمر خط تحديد الحدود على رأس تلك القمة تماماً، على ان تكون قمة الجبل تابعة للجانبين كما حدث عند تحديد الحدود في قمة جبل افرست مع امارة نيبال. وما كدنا نتفق على تحديد خط الحدود حتى قمنا بالمسح من الجو وسُوِّيت القضية كلها ودياً ولم تعترضنا صعوبة ما.

ثم اثرنا قضية المراعي التي تنتشر في مساحة بضع مئات من الأميال المربعة على الجانب الآخر من ممر شمشال. وقد أقمنا الدليل لممثلي الصين على أن هذه البقعة كان يرتادها اهل شمشال بحكم العرف، فاذا مُنعوا الآن من ارتيادها فانهم سيعانون عسراً شديداً. فقال الصينيون انهم سيرجعون في ذلك الى اهل سيكينانغ، ولكنهم وافقوا مبدئياً على أن هذه المسألة ستحل كما يجب. وأخيراً وافقوا على أن يتركوا لنا هذه البقعة.

كان الاتفاق على تحرير الحدود الخطوة الأولى في تطور العلاقات بين باكستان والصين، وكانت غايتها الوحيدة تلافي اسباب النزاع في المستقبل. وبعد هذا الاتفاق بدأ الصينيون يثقون بنا، وشعرنا نحن أيضاً بأن الانسان اذا كان صريحاً مستقيماً فانه يستطيع ان يتعامل معهم ويجد في معاملتهم امانة واخلاصاً.

هذا الاتفاق تبعه انشاء خط للمواصلات الجوية بين الصين وباكستان. كانت الخطوط الجوية الباكستانية(١) قد اشترت طائرات من طراز بوينغ، وهي طائرات باهظة الثمن. وكان بامكاننا ان ندفع اثمان هذه الطائرات اذا استطعنا ان نحصل على قدر وافٍ من النقد الأجنبي. وبهذا الصدد اثيرت قضية افتتاح خطوط مواصلات معً البلاد الأجنبية. والذي أظنه أن شركة الخطوط الباكستانية اقترحت، على المستوى التجاري، ان يُسْمَحَ لطائراتها بالطيران الى اليابان عبر الصين بدلاً من الطيران من طريق هونغ كونغ.

(١) Pakistan International Airlines (PIA)

واعتقد ان طائرات الصين ايضاً كانت تلاقي صعوبات جمة في الطيران عبر هونغ كونغ. وفي الوقت نفسه تقدمت شركات طيران عديدة — منها شركة الخطوط الجوية الملكية الهولندية والخطوط الجوية البريطانية عبر البحار — من الصين للحصول على حق الطيران في اجوائها.

وأجاب الصينيون طلب الخطوط الجوية الباكستانية لأنهم اعتقدوا من الأرجح أن انشاء العلاقات مع جار افضل من التعامل مع دولة اوروبية ليس بينها وبين الصين صلات دبلوماسية. حتى فرنسا لم يكن بينها وبين الصين علاقات دبلوماسية في ذلك الحين. واما مع بريطانية فعلاقات الصين الدبلوماسية كانت على مستوى القناصل. واعتقد ان الصينيين اخبروا البريطانيين ان قضية حقوق الطيران يمكن البحث فيها فقط بعد تبادل السفراء.

أما فيما يتعلق بنا فقد كان الأمر كله مقصوراً على صفقة تجارية. وبعد ان تمت الصفقة كثرت حولها التأويلات السياسية. قيل ان باكستان قد فتحت للصين نافذة تُطلّ منها على سائر انحاء العالم. ومن الواضح أن هذا غلوٌّ في تجسيم واقع الحال؛ فلو لم نعقد نحن هذا الاتفاق لظفرت به، بكل تأكيد، الشركة الهولندية او الشركة البريطانية. ثم لم يكن ثمة حاجة الى نوافذ يختلس الصينيون النظر منها الى العالم. بعد ذلك ازداد السفر بين الصين وباكستان، مع أن رئيس وزراء الصين كان قد زار من قبل باكستان، حين كان سهروردي رئيس الوزارة عندنا، كما زار سهروردي ايضاً جمهورية الصين.

وأعتقد ان ارتياب الغرب في علاقتنا مع الصين كان راجعاً في اغلبه الى أننا كنا قد بدأنا نضطلع بدور فعال في الشؤون الأفريقية الآسيوية. وقد كانت المؤتمرات الأفريقية الآسيوية موضع ريبة دائماً في عيون الغربيين، حتى ظنوا اننا كنا نتعاون مع الصينيين تعاوناً وثيقاً لاقامة منبر دفاع افريقي آسيوي او «عالم ثالث». وأرى لزاماً عليَّ ان اقول ان الصينيين لم يحاولوا قط ان يؤثروا فينا ولا هم طلبوا منا مرة ان نساندهم في مقترح معين في الاجتماعات الأفريقية الآسيوية.

ان اهتمامنا بالعالم الافريقي الآسيوي كان على الأخص في الاقتصاد وفي

تبادل الآراء والخبرات . والهدف من ذلك كان ايجاد نمط او اسلوب للتعامل، يتسنى معه للدول النامية ان تحيا وتتبادل التجارة مع الدولة المتقدمة . ولقد كنا مُنينا بعوائق كثيرة لأننا بلد منتج للمواد الأولية، فكان لا بد لنا من ان نقيم صلات اقتصادية معقولة بيننا وبين الدول الأفريقية والآسيوية حتى يكون بيننا وبينها تجارة لفائدة الطرفين . فبعض البلاد الآسيوية والأفريقية بدأت مرحلة التصنيع ثم وجدت ابواب التصدير إلى الأسواق الأوروبية والأميركية موصدة في وجهها أو مقيدة تقييداً شديداً .

هذه هي الأمور التي كنا نقصد ان نتحدث عنها في المؤتمرات الأفريقية الآسيوية، ونحن لم نوضح هذه الأمور للصينيين وحدهم، بل للاعضاء الآخرين ايضاً ممن كانوا يحضرون هذه المؤتمرات . غير ان الدول الغربية كانت تظن ان لهذه المؤتمرات غاية واحدة هي ان نهاجم فيها الاستعمار الغربي والاستعمار في شكله الجديد . ولم نرد قطّ ان نشترك في حملة على الغرب وفي الطعن به، بل اردنا ان نكون عامل استقرار وعنصر تهدئة واعتدال . وفي الواقع ان توصية بشجب العدوان الأميركي على فيتنام قد أُتخذت في اجتماع لوزراء الخارجية بجاكرتا، في عام ١٩٦٤، وان عدداً من الأعضاء في ذلك الاجتماع قد سند هذه التوصية . ولكنّ تدخلنا نحن هو الذي أدى الى التغاضي عن هذه التوصية . وقد كانت حجتنا ان مثل هذه التوصية لا يمكن ان تأتي بخير ولن تكون الا سبباً للاثارة فقط . فرجونا أن يوفر المؤتمر جهده على الأمور الإيجابية البناءة .

ومن الممكن ان تكون بعض الدول الغربية قد ظنت ان لقاءنا بجمهورية الصين الشعبية سيجعلنا شيوعيين . ولقد اخبرت عدداً من اصدقائي الأميركيين أنْ لا شيء اسخف من هذا الظنّ . وبعد، فان الأميركيين كانوا اصدقاءنا الحميمين فترة طويلة من الزمن، فلا هم جعلونا نعتنق النصرانية ولا نحن جعلناهم يعتنقون الاسلام . والشيوعية شيء لا يمكن ان يُستورد، انه شيء ينبع من الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في البلاد . فحينما تسوء الأحوال الى حد يحمل الناس على فقدان كل أمل تثور الثورة لتقلب النظام الظالم

الراهن . لقد ابدى بعض الشيوعيين البارزين استغرابه مرة من ان كارل ماركس كان ألمانياً ومع ذلك فان ألمانية لم تعتنق الشيوعية . فقلت له انه لم يحدث في ألمانية، حتى في أحلك أيامها بعد الحربين العالميتين، انهيار تام للنظام الاجتماعي الاقتصادي؛ فلم يكن ثمة اذن حاجة الى اللجوء الى تدابير يدعو اليها اليأس . أما في الروسية، من جانب آخر، ثم في الصين فيما بعد، فان هذه الظاهرة حدثت بعد أن تقوّض المجتمع تقوضاً تاماً فلم يبقَ من سبيل لإنقاذ ذلك المجتمع إلا باعتناق الشيوعية . فالشيوعية ليست سلعة للتصدير ولكنها ترياق للمجتمع المريض بمرضٍ عُضال . أما إلى متى يبقى مفعول الشيوعية بعد ان يكون المجتمع قد تغلب على المرض فذلك أمر ستكشف عنه الأيام . ان للباكستانيين عقيدة خاصة بهم — وهي عقيدة قائمة على الأمل ومحال ان يتخلّوا عن هـذه العقيدة ليتقبلوا فلسفة ما للحياة غريبة عنهم . ولم تنفعْ هذه الحجة مع الأميركيين؛ ذلك لأن الدين، فيما يبدو، لا يقوم في حياتهم بالدور الحتمي الذي يقوم به في حياتنا نحن . ان الأميركيين ينظرون الى الشيوعية على انها عدوى لا على انها نتيجة للضيق الاقتصادي والانحلال الاجتماعي .

أنا أعتقد أن باكستان والصين تدركان مدى الحدود الذي يمكن ان تتطوّر صلاتهما في نطاقه إدراكاً صحيحاً وتحترمان ذلك المدى فلا تتعدّيان حدوده . ان ثمة عاملين يمكن ان يؤثرا في تطور هـذه العلاقة بيننا : احدهما شعور الصينيين بأن الولايات المتحدة تحاول، بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، ان تضرب نطاقاً حول الصين حتى تحصرها وتعزلها . وبعد، فاذا دخلت باكستان في اتفاق من هذا القبيل مع الاتحاد السوفياتي او مع الولايات المتحدة الأميركية، فان علاقتها حينئذٍ مع الصين ستتقوض . فعلينا، من اجل ذلك، ان نقنع الصين بأننا لن نكون طرفاً في مثل هذه المساومات وأن عليها هي، من أجل ذلك، ألا تخشى شيئاً من جانبنا .

اما العامل الثاني فهو احتمالٌ كَثُرَ الحديث عنه، احتمال اتفاق الهند والصين على التفاهم فيما بينهما . لا ريب ان الهنود يرسلون الرسل ويتخذون

الوساطات ليروا إذا كان بالامكان التقرب الى الصين . إلا أنني أرى أن العودة الى « الاخاء » (١) بين الهند والصين لن تتم في المستقبل القريب لأسباب كثيرة منهـــا ان الصينيّين لن يضعوا ثقتهم بالهنود مرة اخرى عاجلاً . هذا هو الانطباع الذي بقي في نفسي على اثر اجتماعي بالزعماء الصينيين . ثم ان الهنود انفسهم لا يريدون الصلح مع الصين لأنهم يُفيدون فائدة عظيمة من الولايات المتحدة، وهم لا يرَون سبباً للاستغناء عن هذا الربح الوفير . وبازدياد اعتماد الهند على الولايات المتحدة يوماً بعد يوم يستحيل على الصينيين قبول الدعوى القائلة بأن الهند لن تنحاز الى جانب الولايات المتحدة ضدهم او ان الهند ستتردد في منح جميع التسهيلات للاميركيين لاستخدامها ضد الصينيين في حال نشوب نزاع مسلح .

وقد يقال ان الهند والصين ستظلان دائماً متباعدتين لأنهما تتنافسان على زعامة آسية . انني لا اعتقد ان الهنود مرشحون لهذا السباق، ذلك لأن الهند لا تملك ما تتحدى به الصين تحدياً حقيقياً بسبب نظامها الاجتماعي وبسبيل الحياة فيها . بل إن الهند أبعد من أن تكون قادرة على القيام بدور رئيسي في شؤون العالم، ذلك لأنها ستعتمد دوماً على إحدى الدول الكبرى حتّى من أجل بقائها في الوجود . ان الهنود يدركون معايب انظمتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . والذي يمكن ان يحدث هو أن يتقوض ذلك النظام من أثر الفشل الذريع واليأس المتزايد في المجتمع الهندي . وعندئذ سيكون السؤال : أي النظريتين الشيوعيتين ستسود الهند: أهي النظرية الصينية ام نظرية الاتحاد السوفياتي ؟ وأعتقد أنه لو حلت الشيوعية في الهند فإن الشيوعية السوفياتية هي التي ستسود فيها، وحينئذ سيتحتّم عليها، أي على هذه الشيوعية، أن تكيف نفسها لتقبل نظام الطبقات الصارم في المجتمع الهندي . وهذا سيزيد في تباعد الشقة بين الهند والصين .

(١) يقتبس المؤلف هنا هتافاً ردده الهنود في فترة من الزمن كانوا خلالها مع الصين على أحسن علاقة، وذلك قبل ان يشجر النزاع بينهما، كان الهنود يهتفون : الهند والصين اخوان Bhai Bhai

— ٥ —

ينصرف الصينيون اليوم بكليّتهم إلى توحيد شعبهم وتوحيد أراضيهم . والذي يَشغَل بالهم هو مستقبل تايوان (جريزة فورموزا) وما يتصل بذلك من وجود الأميركيين والقواعد الأميركية من حولهم . ولا يبدو من المحتمل أن تحل مشكلة تايوان في وقت قريب. على أن في الولايات المتحدة جماعةً يعتقدون أن من مصلحة الولايات المتحدة أن تتوصل إلى تسوية مع الصين فيما يتعلق بتايوان . ولكن الأميركيين قد سبق لهم أن تورّطوا تورطاً بعيداً في شروط عسكرية وسياسية مع تشيانغ كاي شك الذي يسيطر على جيش يبلغ تعداده ستمائة ألف جندي . وفي الوقت نفسه نجد في فيتنام حرباً تدور، وقد تلتقي فيها الصين بالولايات المتحدة وجهاً لوجه في أية لحظة . ويرى الصينيون أن ذلك ممكن ومحتمل، فهم يستعدون للدفاع عن أنفسهم .

ومع أن الصينيين قلقون بسبب تايوان وبإمكان نشوب حرب عامة، فانهم على ما اعتقد يوجّهون جهودهم في الدرجة الأولى إلى التوفر على تطوير الاشتراكية في بلادهم حتّى يبنوا مجتمعهم ويستغلوا مواردهم الطبيعية الى الحد الأقصى . ثم انني اعتقد انهم، وان كانوا شداد العزائم كثيري الاعتداد بانفسهم، فان من غير المحتمل ان يغامروا في شيء قد يثير الحرب . ان غاية الجمهورية الصينية على المدى الطويل هو ان يمكّن الصينيون لأنفسهم في العالم كياناً مساوياً لكيان الاتحاد السوفياتي ولكيان الولايات المتحدة . وتحقيق هذه الغاية سيقتضي وقتاً طويلاً . وعلى العالم أن يتعود العيش في جو من التوتر المتصل ومن خطر الاصطدام بين الصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

لقد تم التفاهم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حينما ملَك الاتحاد السوفياتي المقدرة على ضرب الولايات المتحدة مباشرة من داخل اراضيه الواسعة . في ذلك الحين خطر للدولتين ان تعملا على إحلال قدر من التعايش حتّى تتجنّبا احتمال الدمار الذي قد يصيبهما معاً من جراء خطأ مروّع او قصد مُبيّت . اما التفاهم بين الصين والاتحاد السوفياتي فسوف يتم ايضاً بعد

ان تتوصل الصين الى مقدرة مماثلة . ولعل ذلك سيقتضي خمسة عشر عاماً أو نحوها . وفي هذا الأثناء ستكون كل دولة من هذه الدول الثلاث سعيدة اذا رأت الدولتين الأخريين مشتبكة في نزاع محدود يوهن قواهما . ولن تستطيع الدول الصغرى ان تفعل حينئذٍ شيئاً أزاء هذا الوضع . اما الآراء القائلة بوجوب إرسال بعثات للسلام (فهي آراء خيالية ، إذ) من غير المحتمل أن تأتي تلك البعثات بنتائج ايجابية . إن الدول الكبرى لا تبدل سياساتها إلا إذا وجدت نفسها مضطرة الى ذلك اضطراراً .

ولعل مما يخفف شيئاً من حدة التوتر قبولَ جمهورية الصين الشعبية في منظمة الأمم المتحدة . وأرى أن الاتصال المباشر والحُوار بين الغرب وبين الصين يمكن ان يزيل مخاوف كثيرة وسوء تفاهم كثيراً مما لا محل له على الإطلاق. على أن الولايات المتحدة تشعر انه اذا دخلت جمهورية الصين الشعبية الى منظمة الأمم المتحدة فان اكثر الدول النامية في آسية وافريقية ستقف حينئذٍ إلى جانبها . غير انني اعتقد انه ما من دولة من الدول الطالعة تود ان تربطَ مصيرها بإحدى الدول الكبرى، ذلك لأنها تعلم ان مثل هذا الأمر يكلفها حريتها في العمل وربما عرّضها ايضاً لاضطراب حبل الأمن فيها .

— ٦ —

لم تستطع باكستان ان تنشىء صلة مباشرة باتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية الا في نيسان (ابريل) من عام ١٩٦٥ . وفي خلال السنين الثماني عشرة التي مضت لم يعرف احدنا من امور الآخر الا شيئاً يسيراً على المستوى الانساني فقط ، فكان من المحتّم ان يتصرف كل واحد منا على هواه وان يشعر انه بمنأى عن الآخر . وكان لياقت علي خان قد قبل دعوة لزيارة الاتحاد السوفياتي مرة، ولكن هذه الزيارة لم تتم لسوء الحظ .

ذكرت من قبل ان انضمامنا الى حلف بغداد كان قد عرّض علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي لشيء من التوتر . ولم يترفع الهنود عن استغلال هذه الحال فكانوا يوهمون الاتحاد السوفياتي ان الحكم عندنا شكلٌ من اشكال الدولة الدينية

التي تمقت جميع الحركات التحررية . وكذلك كان في باكستان شيء من الحظر على (الاتصال) بالاتحاد السوفياتي ، كما ان جانباً من الشعب كان يعتقد أن كل اتصال بالروسية يشجع نموَّ الشيوعية في البلاد .

وفي رأيي ان السبب الأساسي في القطيعة بيننا وبين الروس — مع العلم بأن لحضارتنا وثقافتنا صلات وثيقةً باواسط آسية — ان مائتي عام من الاحتلال البريطاني قد محت هذه الصلاتَ . وحينما غادر البريطانيون بلادنا كنا قد فقدنا كل اتصال بالروس . ثم لما ظفرنا باستقلالنا كان من الطبيعي ان نتجه نحو الدول الغربية اكثر مما نتجه نحو جيراننا المتاخمين لنا . ولم تكن الدول الغربية ترغب في ان يكون لنا مع الاتحاد السوفياتي صلة ما . وما كانت الزيارة التي قمت بها للاتحاد السوفياتي، في عام ١٩٦٥، الا لاستعادة تلك الصلات التي كانت قد تقطّعت . ان الجوار حقيقة طبيعية وجغرافية، فأردت ان اردَّ لهذه الحقيقة حكمها وواقعها .

كان اول اجتماع لي بالزعماء السوفيات في الثالث من نيسان (ابريل) من عام ١٩٦٥ . كان الاجتماع في مكتب المستر كوسيغين بعد ظهر يوم غائم شديد البرد . وكان مع المستر كوسيغين المستر بوليانسكي والمستر غروميكو ونفر آخرون من اعضاء الحكومة . ولم يكن الجو داخل الغرفة اقل برداً برغم التدفئة المركزية . وبدا على الوفد السوفياتي شيء من التبلّد والكآبة . وبعد تبادل التحيات المألوفة انتظرت من رئيس الوزارة السوفياتية أن يبدأ الكلام . ولكن المستر كوسيغين كان يعتقد ان من حقنا نحن كضيوف في بلاده ان نفتتح الحديث . فقال ان هذه عادتهم . فقلت: « تلك عادة مستحسنة، يا دولة رئيس الوزراء » . ورد المستر كوسيغين قائلاً: « وانتم لا ترغبون في ان تكون لنا عادات غير مستحسنة » .

وادركت ان الشهرة التي يتمتع بها السوفيات لبراعتهم في افتتاح حركات الشطرنج لم تكن على غير اساس . وجدت ان من الأفضل ان اتناول صلب الموضوع فوراً: بدأت بتلخيص وجهة نظرنا في الأحوال العالمية . وتكلمت على العلاقات التي اقامها الاتحاد السوفياتي مع الهند وذكرت تأثير هذه

العلاقات علينا وتطرّقت الى العلاقات بين الاتحـــاد السوفياتي وبين الصين والولايات المتحدة ثم أوضحت وجهة نظرنا نحن بالنسبة إلى هذه العلاقات . بعدئذ ذكرت الموضوع الذي نحن بصدده: كيف نستطيع توثيق العلاقات بين باكستان والاتحاد السوفياتي وتعيين مجال التفاهم والوئام . وبدأ المستر كوسيغين يتكلم، فيما بدا لي، بكثير من الحيطة والتحفظ . ذكر التقدم الذي احرزه الاتحاد السوفياتي في عدد من ميادين الحياة ثم انهى قوله بما يوحي ان سياسة الاتحاد السوفياتي تحقق اكبر مقدار من التعاون مع الشرق والغرب ايضاً . وهنا بادرت الى القول بأن الاتحاد السوفياتي لما كان يمثل مركزاً وسطاً فانه يستطيع القيام بهذا التعاون لخير الجميع . فلم يخفَ عليه ما قصدت، فقال وهو يبتسم: « انتم ايضاً تعيشون في الشرق وتجدون ان من الخير لكم ان تتعاونوا مع الجانبين ! »

وبدأ الجليد يذوب... وشعر المستر كوسيغين ايضاً بذلك فقال: « سيتم بيننا التفاهم عما قريب بلا ترجمان » . ثم انه تحمس وبدأ يعالج الموضوعات المعينة التي كنت قد اثرتها . وقد كان يبدو قلقاً من جراء الحال في فيتنام، فقد جاءت الأخبار في ذلك الحين تنبىء بأن الولايات المتحدة قد استخدمت الغاز في فيتنام . ولم يرَ المستر كوسيغين ان التعليل الذي قدمه الرئيس جونسون، وهو ان القادة العسكريين هم الذين لجأوا الى هذا التدبير بغير موافقته، امر يقبل التصديق . «إن رئيس الولايات المتحدة يملك، بكل تأكيد، زمام السيطرة على جيشه ! » ثم ان المستر كوسيغين اتهم الولايات المتحدة بالعدوان على فيتنام بلا مبرر فتكون بذلك قد خرقت اتفاقية جنيف. وكان يرى ان الولايات المتحدة ستجد نفسها في ارتباك متزايد من جراء قضية فيتنام حتى انها لن تدري كيف تنسلخ عنها . ثم ذكر المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي الى فيتنام الشمالية . أما السؤال الملحّ في رأيه فهو كيف يمكن وقف هذه الحرب ؟ ولقد كان على اولئك الذين دبروا هذه الحرب ان يجيبوا على هذا السؤال . اما الاتحاد السوفياتي فانه واقف الى جانب فيتنام الشمالية .

ثم قال المستر كوسيغين: لعل الولايات المتحدة كانت تحاول ان تستغل

الخلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي . ولكن يجب على الولايات المتحدة ان تعلم ان هذا الخلاف لن يقف في وجه الاتحاد السوفياتي ولن يحول دون نجدة الفيتناميين . ان الخلاف بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية لم يكن خلافاً اساسياً، بل هو مظهر عارض . والموقف في فيتنام لن يزيد هذا الخلاف حدة ولكنه سيساعد على حله . ان الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية يقومان على « نظرية واحدة » ؛ وهناك تاريخ طويل من الصداقة بين شعب الاتحاد السوفياتي وبين الشعب الصيني، والشعب السوفياتي يُكنّ للشعب الصيني احتراماً واعجاباً عظيمين .

بعدئذ عاد المستر كوسيغين الى الكلام على الخلاف بين الهند وباكستان . وبينما كان هو يشرح الأسباب التي دعت الحكومة الروسية إلى تقديم المساعدات العسكرية للهند، قلت له: من غرائب الصدف ان تتفق سياسة الاتحاد السوفياتي وسياسة الولايات المتحدة في الهند . هذه الملاحظة لم تُرْضِ المستر كوسيغين فقال بشيء من الانفعال: « لا بد من ان يكون الذي قال لك هذا عدواً لنا » . فأكدت له اننا لا نحتاج الى احد يقول لنا ذلك، لقد استنتجناه بأنفسنا . وبعد، فان الأمن في شبه القارة لا يمكن ان يحصن بتزويد الهند بمقادير كبيرة من السلاح، سواء ورد ذلك السلاح من الدول الغربية او من الاتحاد السوفياتي . ان الاهداف والأسباب يمكن ان تتباين، ولكن النتائج كانت دائماً واحدة: ان سلامة الدول الصغيرة قد اضطربت من كثرة تسليح الهند . ان الولايات المتحدة تفترض ان الهند كانت محتاجة الى هذه الاسلحة لأنها كانت مهددة بهجوم من جانب الصين وهو ما لا نجد له معنى أبداً من الناحية العسكرية .

ثم قلت ان الاتحاد السوفياتي كان يزود الهند بالسلاح كيلا يترك الميدان للولايات المتحدة تمرح فيه . وكل هذا كان يشجع الهند على ان تمضيَ في سياستها العدوانية وفي طلب التوسع . بعدئذ ذكرت له كيف ان الهند طردت نصف مليون مسلم، في المدة الأخيرة، فلجأوا الى باكستان . ثم ذكرت له كيف كانت الهند تخرق اتفاقية وقف اطلاق النار في كشمير .

ونحن لم نستطع ان نحل مشاكلنا مع الهند لأن قوة الهند العسكرية التي تزداد يوماً بعد يوم تشجعها على الاستمرار في احتلال جزء كبير من ولاية جمو وكشمير بالقوة وعلى ان تتحدى توصيات الأمم المتحدة من غير أن تلقى على ذلك عقاباً . ذلك لأنه كلما عُرضت هذه القضية على بساط الأمم المتحدة كانت الهند واثقة من انها ستخرج بريئة بفضل الفيتو السوفياتي .

واستمع المستر كوسيغين اليَّ بصبر وأناة . لقد كان يظن ان الخلافات بين الهند وباكستان لم يكن مبعثها السلاح الذي تتزوّد به الهند من دول الغرب او من الاتحاد السوفياتي . ان هذه الخلافات في حقيقتها بقية من الارث الاستعماري، والمستعمرون لا يزالون يرون من مصلحتهم ان يستمر التوتر بين الهند وباكستان . ثم ان كوسيغين اثار قضية انضمامنا الى حلف جنوبي شرقي آسية والى الحلف المركزي اللذين تصول فيهما الولايات المتحدة، على حد تعبيره، وتجول . ثم تكلم خاصة على حادث طائرة يو–٢(١) التي ولّدت كثيراً من سوء الظن بيننا .

كان لشكوى الاتحاد السوفياتي من الحلفين سبب معقول، ولكن كان على السوفيات ان يقدروا موقفنا ايضاً . ان سياسة الهند المعلنة ترمي الى عزلنا عن دول العالم، فكنا مضطرين الى البحث عن اصدقاء هنا وهناك . ونحن لم ننضم الى الاحلاف حتى نشجع على العدوان في اية ناحية من نواحي العالم؛ ان هدفنا الوحيد كان ضمان سلامتنا . اما فيما يتعلق بحادثة الطائرة يو–٢ فمن الواضح اننا كنا على خطأ، ولكن الحادثة نفسها كانت صدمة لنا مثلما كانت صدمة للاتحاد السوفياتي . بعدئذٍ شرحت وجهة نظرنا فقلت ان وجودنا في الحلفين كان عامل تهدئة ولم يكن فيه، على كل حال، ضرر على اتحاد الجمهوريات السوفياتية الشعبية . فقال المستر كوسيغين : « قد لا يكون فيهما لنا ضرر، غير اننا لم نكن مسرورين بهما ايضاً » . بعدئذٍ عاد الى الكلام على الخلاف بين الهند وباكستان وحث على القيام بمفاوضات مباشرة.

(١) The U-2 Incident ، وهو الحادث الذي وقع على أثر اسقاط الروس لطائرة من هذا النوع كانت قد أقلعت من مطار قرب بيشاور بباكستان الغربية .

اعتقد ان هذه الجلسة الأولى التي استمرت نحو ثلاث ساعات قد ساعدت على ان يفهم احدنا الآخر . لقد كان في الحديث قدر كبير من الصراحة من جانب الفريقين، كما كان بامكان المرء ان يرى من القلق والتجهُّم على وجوه الدبلوماسيين في الوفدين ان المحادثات لم تتبع البروتوكول ولا الشكل الرسمي.

ثم اجتمعنا بعد ذلك في منزل ريفي (داشا Dacha) يقع على بعد نحو خمسةٍ وعشرين ميلاً من موسكو – وهو بيت قروي قديم قائم في قلب حَرَج من الصنوبر والشربين على ضفة نهر موسكوفا الذي كان في ذلك الحين متجمداً . وقمنا بشيء من الرياضة للاستجمام، وذلك باطلاق النار عن حمائم من الطين .

وبدأنا مباحثاتنا في الحادية عشرة والنصف صباحاً ثم واصلناها حتى الساعة الواحدة والنصف . وانضم المستر برجنر في هذه الجلسة الى الوفد السوفياني . وبحثنا عموماً في القضايا التي كنا قد بحثنا فيها في الاجتماع الأول، ولكن الجو كان مختلفاً، فقد كان يسوده قدر اكبر من المودة ومن التفاهم . ورجعت انا الى الكلام على تسلح الهند: اذا كان مما لا يصدَّق ان تقوم الصين بهجوم على الهند، فما المبرر لأن تسلح الهند نفسها ؟ هل لها من وراء ذلك غرض سوى التوسع ؟ ان النظريين الهنود كانوا يطالبون بحدود تمتد من نهر جيحون الى نهر ميكونغ . ونحن لا نستطيع ان نتّهم الاستعماريين بكل ذنب، فها هي الهند نفسها غير راضية بمنطقة نفوذها الحالية، وهي تعلم ان لدى الباكستانيين الارادة لمقاومة خططها التوسعية وانهم قادرون على ذلك . انها تريد ان تُكرهنا على الخضوع لسلطانها . وكل الذي نريده نحن ان نعيش معاً جيراناً انداداً شرفاء، والهند لا يمكن ان ترضى بذلك . ان تعصب البرهميين القومي وعجرفتهم هما اللذان حملانا على ان يكون لنا وطن خاص بنا ننظم فيه حياتنا بحسب اسلوب تفكيرنا وعلى اركان ايماننا . انهم يريدون لنا ان نبقى عبيداً، كما هي حال القلة المسلمة التي تعيش اليوم في الهند . ثم هنالك الخلاف الاساسي في عقيدة الهند وعقيدة باكستان . انَّ المجتمع الهندي كلّه مبنيّ على التمييز الطبقي، حتى ان الهنود يعتقدون أنه إذا وقع خيال

الرجل من الطبقة الدنيا على جسد رجل من الطبقة العليا فانّ جسد الرجل من الطبقة العليا يتدنس ويتلوّث .

وظن المستر كوسيغين ان العلاقات بين الهند وباكستان قد اصبحت شديدة التعقيد . ثم اوضح ان الاتحاد السوفياتي يقاوم كل تسلح لأمة من الأمم وأنه لا يحبّ أن يرى صداماً مسلحاً في بقعة من بقاع العالم، وخصوصاً في المنطقة التي نحن فيها . وقد أقر بوجود خلاف في العقيدة والمثل العليا بين الهند وباكستان ؛ أما الحل في رأيه فهو إيجاد سبيل للتعايش بصورة عملية . وقال: إن الاتحاد السوفياتي كان يزود بلاداً مختلفة بالسلاح حتّى تقاوم الاستعمار . فأردت أنا أن أعرف أي أنواع السيطرة الأجنبية أو الاستعمار كانت الهند تقاوم . فتدخل المستر برجنيف هنا وقال: ان الهند غير منحازة ولم تكن عضواً في اي حلف من الأحلاف الدفاعية . وأبديت دهشتي لسماعي ان الهند تعتبر غير منحازة برغم انها تسمح باقامة مراكز للدعاية في بلادها وتساهم في المناورات او التمارين العسكرية المشتركة وتبحث عن مظلة نووية وتتقبل المساعدات العسكرية بغير حساب . فاذا كان هذا كله يعني عدم الانحياز، فما هو الانحياز اذن ؟

وعُدنا الى المناقشة في موضوع الاحلاف فبسطت حقيقة موقفنا بشيء من الاسهاب . والذي أظنه ان زعماء الاتحاد السوفياتي قد اخذوا يومذاك يدركون وجهة نظرنا ويبدون نحوها مزيداً من العطف . بعدئذٍ درسنا وجوه التعاون بين الاتحاد السوفياتي وبين باكستان على اساس ثنائي . وأبدى المستر كوسيغين ملاحظة هي أننا استطعنا أن ننجز عملاً ايجابياً كبيراً في أقل من اربع وعشرين ساعة وأننا استطعنا ان نحقق في يوم واحد اكثر مما استطاع غيرنا أن يفعل في ثمانية عشر عاماً . وقال المستر كوسيغين: « كل ما كنا نعرفه عنكم انكم كنتم عضواً في حلفين — مع انهما حلفان من ورق — وكنا نشك فيكم ونحذر منكم » .

وأعتقد أنه كان ثمة إقرار من الجانبين بأن ذلك الاجتماع قد يكون نقطة تحول في علاقاتنا وأن هنالك امكانيات واسعة للتعاون . وقد وجدت

الزعماء السوفيات واسعي المعرفة بالأمور؛ وكانوا يتحلّون بالكياسة والأدب وكرم الضيافة، ولكنهم كانوا لا يتزحزحون عن افتراضاتهم الأساسية . وبوسعي أن أقول إنهم ادركوا اخلاصنا وأخذوا يقدّرون موقفنا أكثر من ذي قبل .

وفي اثناء زيارتي للاتحاد السوفياتي استطعت أن استزيد تفهماً لطبيعة الخلاف الصيني—السوفياتي . فقد عُنيت بهذه المشكلة لأن لها صلة مباشرة بسلامتنا نحن . ففي تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٦٢ اثار الهنود النزاع مع الصينيين، وفي هذا الوقت ظهر الخلاف الصيني—السوفياتي امام اعين الملأ . هذان الحدثان أدّيا الى مشاركة اوثق بين الهند والدول الغربية من جانب ثم بين الهند والاتحاد السوفياتي من جانب آخر . وعلى اثر ذلك اخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتنافسان في تزويد الهند بالسلاح، كما رأينا: فالولايات المتحدة تزوّد الهند بالسلاح حتى تُعِدّها لمجابهة الصين، والاتحاد السوفياتي يزودها به للمحافظة على توازن القوى في آسية . فكان من نتيجة ذلك ان اختفت جميع الدواعي التي كانت ستضطر الهند الى الاتفاق مع باكستان .

ان طبيعة الخلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي قد اصبحت معروفة، وكذلك حجج الفريقين واتّهاماتهما . ولكنّ الفريقين لا يوضحان المرارة التي يضمرها كل منهما في نفسه، وخصوصاً تلك التي في نفس الصين . ان الصينيين يشعرون أنهم لم يتلقّوا من لدُن الروس انصافاً، وقد يسود في الصين اعتقاد — لا أدري مداه من الصحة — مؤداه ان الاتحاد السوفياتي لا يود ان يرى الصين تعلو الى مصاف الدول الكبرى . ثم ان الصينيين يعتقدون ان محاولة الاتحاد السوفياتي اقامة تعايش الى جانب الولايات المتحدة تنطوي على عداء نحو الصين . وبكلمة أخرى، مع ان الحجج التي يتقاذف بها الفريقان تقوم على مستوىً عقائدي وتتغلف ببطانة فلسفية، فان أسباب سوء الظن تعود الى أسس قومية . ان الهدف الأسمى في نظر الصينيين ان تبلغ الصين مرتبة تساوي بها الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفياتية الشعبية، وهي تخشى أن يؤدي حسن التعايش بين الاتحاد السوفياتي والغرب الى تأخير الوصول الى هذا الهدف .

على ان زعماء الاتحاد السوفياتي يحاجّون قائلين ان تطور الأسلحة النووية قد جعل الأخطار الناجمة من الصراع بين العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي واسعة المدى بالغة الأذى، فاذا نشب النزاع فان الدمار لن يفني الفريقين فحسب بل العالم كله . وهم يـرَوْنَ ان على الطرفين اذن ان يحولا دون الكوارث التي قد تترتب على الحرب الذرية .

ان الاتحاد السوفياتي مقبل على ما يمكن ان يسمى حالاً من الرضا، من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية . انه يتطور ويتقدم بسرعة، ومستوى المعيشة بين الشعب يتحسن . وقد عثر الروس على موارد طبيعية واسعة تحتاج في استغلالها وتطويرها إلى عشرات السنين . من اجل ذلك لا تراهم يريدون ان يجازفوا بما حققوه لئلا يُضيعوا على شعبهم مستقبلاً من الازدهار باثارة الحرب . ولكن يصعب على احدنا ان يوفق بين هذا وبين القرار الذي كان خروتشتشيف قد اتخذه بوضع صواريخ ورؤوس نووية في (جزيرة) كوبا . في ذلك الحين وقفت الدولتان الكبريان تنظر احداهما الى الأخرى من فوق هاوية كاد العالم يتردى فيها وينتهي الى كارثة، ولكنهما ارعوتا عن غيهما ثم تراجعتا في اللحظة الأخيرة . وأرى ان ذلك الموقف السابق كان غلطة فاحشة ليس من المحتمل ان تتكرر . وفي رأيي أن التراجع في اللحظة الأخيرة كان النهاية الحقيقية لحرب باردة دامت عشرات السنين ثم انقضت حينما زال الخوف من الصدام . وعندئذٍ فرض التعايش نفسه — باعتباره حقيقة واقعة من حقائق هذا العصر النووي — على الولايات المتحدة وعلى اتحاد الجمهوريات السوفياتية الشعبية معاً .

وإخال ان الخلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي سيستمر، وان لم يكن — كما قال المستر كوسيغين — ذا خصائص اساسية . ولكن لو تعرض الاتحاد السوفياتي او تعرضت جمهورية الصين الشعبية لهجوم من دولة ثالثة، فان هذا الخلاف سيزول وستتحد الدولتان الشيوعيتان في مقاومة ذلك الهجوم . فمهما كانت آراء الزعماء في الدولتين ، فان الشعب في كل دولة منهما لا يمكن ان يقف موقف المتفرج اذا رأى الشعب الآخر يخوض وحده غمار حرب عامة .

— ٧ —

أما علاقاتنا بأفغانستان فلم تسلك سبيل الصداقة والأخوة كما كان ينتظر من دولتين مسلمتين جارتين . فحينما ولدت الهند وباكستان دولتين مستقلتين سيدتين ساورت اذهانَ كثيرين من الأفغانيين نظريتان خاطئتان: احداهما نشأت نتيجة للدعاية الهندية المتواصلة ومؤداها ان باكستان لن تستطيع البقاء على قيد الحياة دولة مستقلة منفصلة ؛ فصدق حكام افغانستان هذه الدعاية وعزموا ان يدّعوا حقاً في اراضينا قبل ان تتداعى باكستان وتتفسخ . من اجل ذلك طالبوا بقسم من أراضينا الشمالية حيث يعيش الباثان، او البشتون(١). وعلى هذه الدعوى نشأت الفكرة باقامة « دولة بشتونستان » المصطنعة داخل حدودنا، واتخذ منها حكام افغانستان مداراً للخصام . ومن الواضح ان شيئاً مثل هذا لا يمكن ان يجد عندنا قبولاً، لأنه ما من دولة مستقلة يمكن أن تسمح لدولة أخرى بأن تتدخل في شؤونها الداخلية .

عمدت الهند الى مساندة افغانستان في دعواها لأن من مصلحتها ان تطمئن الى انه اذا اضطرت هي يوماً الى محاربة باكستان بسبب كشمير، فان الافغانيين حينئذ سيفتحون جبهة ثانية ضد باكستان عند الحدود الشمالية الغربية . ثم ان الهنود حسبوا أنهم اذا تفاهموا مع افغانستان على هذه الصورة فاننا نحن لن نستطيع أن نستخدم رجال القبائل من الباثان في الحرب ضد الهند . وكذلك ظنوا أنهم بذلك سيطبقون علينا بكُلابتين .

اما النظرية الخاطئة الثانية فمردها الى موقف حكام الأفغان أنفسهم، وذلك أنهم قالوا إنه اذا لم يصح افتراضهم الأول وبقيت باكستان على قيد الحياة، فانها ستقيم حكومة ديموقراطية . وهذا بطبيعة الحال سيقوض مركز الحكام (المالكين) في افغانستان . من اجل ذلك ادّعَوْا اجزاء من أراضينا وقاموا بغارات عبر خط دوراند(٢) الذي يفصل بين دولتينا . ثم انهم استأجروا

---

(١) Pathan or Pashtoons

(٢) Durand Line خطّ ديوراند أو حدّ ديوراند .

العملاء ونفراً من رجال القبائل المتمردين لاثارة الاضطراب في المنطقة ؛ كل هذا حتى يستطيعوا ان يصرفوا اذهان شعبهم عن المصاعب التي يعانيها شعبهم نفسُه في داخل البلاد .

وفي خلال ذلك كله سلكنا نحن سياسة الصبر والأناة حيال افغانستان: منحناها جميع التسهيلات الممكنة لنقل بضائعها على سككنا الحديدية، ولم نضع قيوداً على تبادل التجارة بين البلدين . لقد فعلنا ذلك لأننا نضمر اعمق المودة لشعب أفغانستان . ان للأفغانيين بلاداً تُحيط بها اليابسة من جميع الجوانب فلا منفذ لها الى البحر ، فمنحناهم تسهيلات تجارية وغير تجارية وتحملنا في سبيل ذلك أعباء فادحة . وفي مناسبات عدة عالجنا مع الأفغان مشاكلنا المشتركة على المستويات المختلفة . ولقد دل اختبارنا دائماً على أن مطالب الأفغانيين تزداد وتلحّ حين تكون في باكستان حكومة ضعيفة؛ فاذا جاءت حكومة اكثر قوة وأحسن استقراراً تضاءلت تلك المطالب وقلّتْ . وقد عُني الافغانيون عناية شديدة بألا يحددوا موقفهم بوضوح حيال «بختونستان». ففي الماضي كانوا ينشرون خرطاً عليها مناطق تصل الى حوض السند أو تمتدّ أحياناً نحو الجنوب الى كراتشي إيهاماً أن هذه المساحات كلّها مناطق من « بختونستان » . وكلما سألناهم عما كان يقلق بالهم كانوا يعلنون انه ليس لهم مطالب اقليمية، وأن الذي يهمهم انما هو خير شعب بختونستان، وأنه يجب ان تتاح الفرصة لشعب بختونستان للتعبير عن رغبته . وحينما كنا نذكرهم بأن البختون قد سبق ان عبروا عن رغبتهم في استفتاء حرّ عادل عند تقسيم الهند وان كل قبيلة كبيرة قد استشيرت، في ذلك الحين، كانوا لا يحيرون جواباً ولكنهم يظلّون ساخطين .

وفي كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٩ عقدت اجتماعاً طويلا انا والأمير نعيم(١) . لقد بينت له ان باكستان قامت بعد كفاح عاناه المسلمون في شبه القارة الهندية ليحرروا أنفسهم من سيطرة البريطانيين والهندوس . والهند البريطانية قد قسمت على أساس الكثرة الدينية في المناطق المختلفة لا

(١) الأمير نعيم احد أفراد العائلة المالكة في افغانستان .

على أساس الجنس . فلما ظفرنا بالاستقلال كان من الطبيعي أن نتجه الى العالم الاسلامي ، ولا سيما الدول الاسلامية في الشرق الأوسط ، ننشُد التفاهم والمودة والعون . وان ممّا يخيب آمالنا ان نرى افغانستان تتخذ حيالنا موقفاً من العداء السافر منذ اليوم الأول لاستقلالنا .

ومن سخرية القدر ايضاً أن تكون أفغانستان الدولة الوحيدة التي عارضت دخولنا الأمم المتحدة . ومنذ ذلك الحين ونحن عرضة لحملة من السباب والافتراء في الصحافة الافغانية والاذاعة الافغانية . وفي ذات مرة تعرضت سفارتنا في كابل للنهب والسلب، وتعرض رعايانا للطرد من افغانستان . ولقد كان من الصعب علينا أن نفهم معنى هذا الموقف الذي وقفته افغانستان. كان الأفغانيون يعرّفون « بختونستان » تعاريف مختلفة متباينة . فقد جعلوها مرة دولة مستقلة قائمة بنفسها، ومرة مقاطعة ذات حكم ذاتي، ومرة أخرى وحدة ادارية ضمن باكستان تدعى « بختونستان » . وفي بعض الأحيان كانوا يطالبون باستفتاء يعرب فيه الباتان عما اذا كانوا سعداء في العيش في باكستان . وقد اخبرت الأمير نعيم في ذلك الحين اننا ندرك تمام الادراك سبب تعمدهم في بقاء الاقتراح الذي يتقدّمون بصور منه بين الحين والحين غامضاً . من الواضح ان حكام افغانستان يريدون ان يدّعوا حقاً للتدخل في شؤون باكستان الداخلية قبل الاقدام على مغامرات أخرى . والذي لم يدركه هؤلاء ان هذا الكلام لا يجوز في عُرف، وأنه بمثابة العدوان عبر تخوم دولية، عبر خط دوراند الذي أقرته السلطات الأفغانية ثم صدقته مرة بعد مرة . ان الاتفاق الأول على تحديد هذا الخط قد تم في عام ١٨٩٣، ثم أُكد في عام ١٩٠٥، وقد أعيد التأكيد عليه في المعاهدة البريطانية الأفغانية عام ١٩١٩، وأخيراً صدقته الأسرة الحاكمة في افغانستان لما تولت الحكم .

ان موقف الأفغان لا يمكن أن يفسر إلا بشيء واحد، هو أنه محاولة غير مباشرة للتوسع . والمطالب السخيفة التي ينادي بها حكام أفغانستان لا تؤدّي الا الى اثارة الاضطراب . فكل هذا الاهتمام بالباتان في باكستان انما يقوم على الادعاء بأن افغانستان في زمن من أزمنة التاريخ الغابرة كانت تحكم

اقساماً مما يقع اليوم في باكستان الغربية . ولكن هنالك ايضاً أزمنة اطول عهداً في التاريخ كانت سيادة دلهي تمتد الى كابل والى ما وراء كابل ايضاً . فاذا كانت الفتوحات القديمة يمكن ان تتخذ أساساً للحقوق الراهنة ، فان من حق باكستان ان يكون لها قدر أكبر من الاهتمام بمستقبل الباتان الذين يعيشون في افغانستان نفسها . ان العالم قد تغير عما كان عليه في غابر الأيام، وان الحياة في العصور الحديثة لاتستند الى خرافات الأمجاد الغابرة . وعلى هذا، إن ما تبديه باكستان من صبر يجب ألا يفسر بأنه ضعف او خوَر في العزيمة. ولقد رجوت الأمير نعيم ان يتخلى (حكام أفغانستان) عن سياسة العداء هذه حيال باكستان وقلت له : « ان من المفيد لنا كلنا أن نكون جيراناً أحبّاء » .

على أنني أعتقد ان علينا ان نتعود العيش في هذا الجو . وفي أثناء ذلك نرى ان نستمر في الصبر والتسامح . ثم ان حسن النية والتفاهم لا يأتيان الا بمرور الزمن، ولا فائدة من العجلة في مثل هذه الأمور .

وفي المدة الأخيرة وافق ملك افغانستان على أن يكون لنفر من الشعب من غير الأسرة الحاكمة قدر من المساهمة في ادارة البلاد . وفي اعتقادي انه اذا واصل ملك افغانستان إلقاء التبعة على عاتق المواطنين العاديين، فان تلك الخلافات المصطنعة بين أفغانستان وباكستان ستزول حتماً، وسيدرك الأفغانيون المنافع الظاهرة التي يمكن أن يجنوها من التعاون معنا . وستمر أفغانستان، كغيرها من الدول، في دور من التطور في اثناء هذه التجربة التي يقومون بها في الحياة الديمقراطية . والناس هنالك، كالناس في كل مكان، يجب ان يتفهموا الروح المستمدة من النظام الديمقراطي . وما دام قسط الرجل العادي في ادارة البلاد قد اخذ يزداد ، فالذي اعتقده انه سيكون ثمة ادراك اوسع لحقائق الحياة الحاضرة وحنين اقل الى الأمجاد الغابرة .

أنا شديد الاعجاب بالأسرة الحاكمة في افغانستان، وبالملك شخصياً، وهو الرجل الحكيم الذي أظهر الرغبة في اشراك الشعب في السلطة . ونحن نشارك اخوتنا في افغانستان العقيدة والايمان ، وهذا وحده يجب أن يكون

عاملاً حاسماً في ازالة الخلافات الراهنة وفي اقامة أساس وطيد لحسن الجوار بيننا . وعلى هذا تتوقف رفاهية القبائل التي تعيش على جانبي خط دوراند . ان القبائل التي تعيش على الجانب الباكستاني قد حظيت بالفرص حتى تطوّر المنطقة التي تعيش هي فيها، ولقد تم في تلك المنطقة تقدم عظيم في مجال تحسين الزراعة وفي اقامة الصناعات الصغيرة . وموقفنا نحن في هذا الشأن هو ان نترك لرجال القبائل انفسهم امر اختيار المنهاج او الخطة التي يريدون هم انتهاجها لتطوير مناطقهم . كل هذا قد ساعد على جمع هذه المناطق وتوحيدها مع سائر اقسام البلاد . وبعدُ، فان لأهل هذه المنطقة حقاً في نصيب عادل من الازدهار الذي تنعم به البلاد ، فهم منها ولها .

— ٨ —

كنت قد أشرت الى تجمعات الدول الكبرى في أنحاء العالم — الغرب تحت قيادة الولايات المتحدة، والكتلة الشيوعية تحت قيادة مزدوجة يقوم بها اتحاد الجمهوريات السوفياتية الشعبية والصين — كما اشرت الى وجود الهند الهندوكية على حدودنا . والهند قارة بذاتها . ولكن وراء هذا العالم عالماً آخر من ملايين البشر ممن يؤلّفون عشرات الدول المستقلة حديثاً في افريقيا والشرق الأوسط وآسيا .

وقبل الحرب العالمية الثانية كان الانسان يسمع قولهم: السادس الاشتراكي في العالم، فيفهم أن المراد بذلك روسيا(١) . فلما ظهرت الصين الى الوجود أدرك العالم ان رابع كل اربعة من الناس في العالم صيني . ومع ذلك فقد ظل الثقل في ميزان القوى في جانب الولايات المتحدة بفضل سلاحها النووي الى ان استطاع الاتحاد السوفياتي ان يبرز في ميدان الصناعة الفنية والعلم .

والى جانب هذا كله هبت أمم جديدة ما بين الدار البيضاء وجاكرتا وما بين القاهرة ونيروبي وما وراء ذلك . هذه القوة العالمية الثالثة في آسيا

(١) ان سدس سكان العالم كانوا اشتراكيين أو يساريين وشيوعيين (الناقل) .

وافريقيا كانت تستجيب للهتاف . « اهورو »(١) — الله أكبر ! — مرديكا(٢) . ما العالم الثالث هذا الذي يسكنه اكثر من سبعمائة مليون من الأجناس السود والسمر ممن تجمعوا امماً ثم نشأت لهم دول ؟ في هذا العالم الثالث — عالم المُعْدِمين والمحرومين — لا يوجد في الحقيقة دول تملك من السيطرة ما تستطيع به ارهاب الآخرين . ان اكثر اجزاء هذا العالم ازدحاماً بالسكان باكستان بسكانها البالغين مائة وعشرة ملايين نسمة، تتلوها مباشرة اندونيسيا بسكان عددهم مائة وسبعة ملايين ثم تايلاند (سيام) وسكانها ثمانية وعشرون مليوناً ثم تركيا والجمهورية العربية المتحدة والفلبين، وفي كل منها سبعة وعشرون مليوناً او تزيد .

ما العالم الثالث هذا ؟ انه ليس نظرية جغرافية، ولا هو واقع اجتماعي ولا هو ايضاً فكرة سياسية يمكن تعريفها او تحويلها الى نظام شكلي ؟ إنه في الحقيقة صورة لوعي جماعي بين أُناس ينتمون الى عدد كبير من البلاد في شبه قارّات مختلفة وعلى درجات متفاوتة من الاستقلال والتطور . انه مدرك تريد الدول النامية من العالم الذي نعيش فيه أن يُعترف به على أنه مدرك شرعي ذو حقّ في الوجود وأن تَحْمِل الآخرين أيضاً على القبول بوجوده .

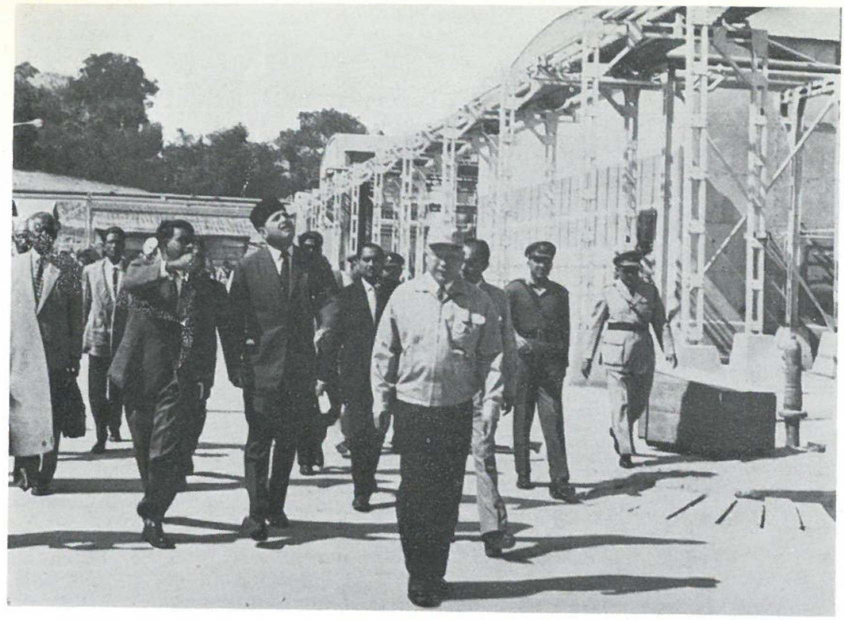
كان العالم منذ عشر سنوات خلت مقسوماً بين الدولتين الأكثر تطوراً من الناحية الصناعية، وهما الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفياتية الشعبية . والمشكلة الوحيدة التي كانت تجابه هاتين الدولتين هي التفاهم على مناطق نفوذهما ومجال سيطرتهما . فالعالم في ذلك الحين كان يعني في الحقيقة العالم الأميركي والعالم السوفياتي . ولكن هذين العالمين كانا يشكوان من متناقضات داخلية خطيرة كما كانا ملتحمين في حرب باردة طويلة في سبيل سيطرة كل دولة منهما على العالم كله . في هذه الاثناء كانت الشعوب المقهورة المستعبدة في انحاء مختلفة من هذا العالم تخوض كفاحاً شديداً في سبيل التحرر، وكان النزاع القائم بين هاتين الدولتين الكُبريين يساعد تلك الشعوب على

(١) « اهورو » تعني الحرية بلسان الشعوب في شرقي افريقيا .
(٢) « مرديكا » تعني الحرية بلغة اندونيسيا .

اثبات حقها في الحرية . ثم ان هذه الشعوب برزت من طيات عهود الظلام شعباً بعد شعب لتتخذ مكانها تحت الشمس .

وبرزت هذه الدول ونُصب عيونها صورة العالم الثالث . أما الذي جعل بينها نوعاً من التجانس فهو ان شعوبها كانت كلها مستغَلّة مظلومة . ان الألم والشقاء الناجمين من الاستغلال كانا الظاهرة الغالبة عليها؛ وكذلك كانت آمالها وأمانيها منصبّة على تحقيق حياة أسعد وأنبل لأنها كلها كانت تشعر ان لها حقاً مشروعاً في نعيم الحياة . ولكن الرؤيا الجديدة لم تكن صافية بل كانت مضطربة غامضة: فالمشاكل التي ورثتها تلك الدول الجديدة لم تُحَلّ كلها مع رفع اعلام الاستقلال . والواقع ان تلك المشاكل كانت تنشأ مع نيل الاستقلال، وكان حلها يحتاج الى اكثر من التحليق في جوّ الروحانيات . لقد اكتشفت تلك الشعوب ان سادتها السابقين قد تركوها في حال من العزلة، وان جميع الروابط التقليدية في عالم الصلات الثقافية والتبادل الثقافي بينها وبين غيرها قد تقطّعت . وكذلك اختفت جميع طرق التجارة القديمة وجميع وسائل التبادل والتقارض، كما كانت الطرق لتبادل المعرفة ايضاً قد اختفت .

كانت البلاد الآسيوية تتماثل للشفاء من أهوال الحرب العالمية الثانية، وكانت تعاني من اللوعة والمرارة من الماضي ما يكفي لأن يشغلها في المنازعات الداخلية اجيالاً . وكانت الشعوب الأفريقية خاصة في حال اشد ايلاماً وكرباً، اذ كانت الدول الأوروبية، في عهد الاستعمار الأول، قد وضعت خارطة القارة الأفريقية أمامها ثم خطّت عليها — تحكماً واعتباطاً — خطوطاً مستقيمة ترمز بها الى بلدان وممالك . ثم ان الدول الأوروبية توزّعت فيما بينها هذه البلدان والممالك على شكل يتيح لكل دولة أوروبية أن تتمكن من السيطرة على ما وُزّع عليها كما توزّع الغنائم بين الفاتحين . وكلّ ماكان يهم تلك الدول الأوروبية في ذلك الحين أن يرسمن على قارة افريقية خطوطاً مستقيمة حتى تكون المعالم المنصوبة على الحدود بين تلك البلدان اقرب ما يكون بعضها من بعضٍ مسافةً . ولم يكن يهمهن قط ان تكون تلك الخطوط قد قطعت اواصر العادات الموروثة والصلات القومية والروابط الثقافية والوحدات الجنسية



١٩ – أ. المؤلف يطوف في جنبات معمل للاسمدة الكيماوية في بلدة سيلهيت بباكستان الشرقية يوم ٤ فبراير ١٩٦٢



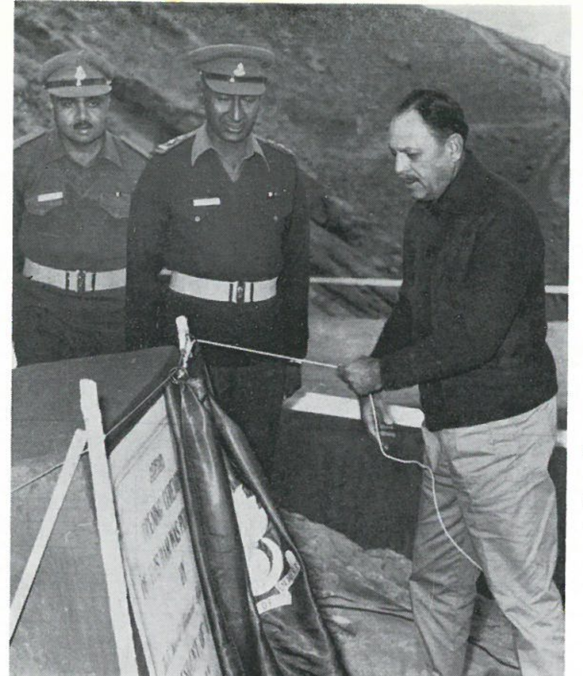
١٩ – ب. المؤلف يطوف في جنبات مشروع انشائي متعدد الاغراض في كرنافلي بباكستان الشرقية ٣١ مارس ١٩٦٢

واللغوية للأمة الواحدة او للبلاد الواحدة . ولم يكن لشعوب افريقية رأي في رسم هذه الخطوط الوهمية التي رسمت اعتباطاً . وهكذا وقعت شعوب افريقيا كلها ضحايا الخطوط المرسومة . فلما نالت تلك الشعوب استقلالها وجدت كلُّها تقريباً أنها لا تملك جهازاً إدارياً، ولا سلكاً مدنياً . بل ان معظمها لم يكن في ذلك الحين يملك جيشاً مدرباً او منظماً . ولم يكن فيها نظام للتعليم الصحيح، ولا كان افرادها قد أُعدّوا لتحمل التبعة اذا اصبحوا يوماً ما مواطنين في دولة مستقلة .

بعد انحلال الامبراطورية العثمانية، عقب الحرب العالمية الأولى، اقامت الدول الغربية في الشرق الأوسط دويلات توافق مصالحها . ونشأ في تلك الدويلات ميول قومية قوية ينازع في الغالب بعضها بعضاً . ذلك ان اساليب مختلفة من الأجهزة الادارية قد فرضت على الدويلات المختلفة فرضاً؛ وقد كانت غاية الدول الكبرى ان تضمن بقاء هذه المنطقة مرنة طيعة فلا يقوم فيها دولة قوية تهدد مصالح الدول الكبرى . وكانت الدول الكبرى ايضاً حريصة على أن تخلق المنازعات الداخلية في تلك الدويلات حتى يتلاشى الامل في امكان اجتماع هذه الدويلات في اتحاد يملك من القوة ما يستطيع به فرض ارادته .

ولما تأسست الدول العربية كان الأمل معقوداً على قيام نوع من الوحدة بين الشعوب العربية . ولكن هذا الأمل لم يتحقق . وكذلك كان في قيام الرئيس جمال عبد الناصر وفي نظام حكمه أمل بأن يستطيع الرئيس عبد الناصر ان يجمع كل البلاد العربية على رأي واحد . ومع أن الدول العربية لم تنضمَّ الى الدول المسلمة غير العربية، فان الوحدة بين العرب أنفسهم – لو تمت – لكانت نعمة عظيمة لهم ومصدراً للقوة في المنطقة كلها . ومن سوء الحظ ان الخلافات بين دول الشرق الأوسط كانت عميقة الجذور الى درجة لم يكن بالامكان التغاضي عنها واغفالها. ثم تأزمت الحال لما بدرت محاولات، بطريق غير مباشرة وغير ظاهرة على كل حال ، لتدخُّل كلّ دولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وعلاوة على هذه المشاكل الناجمة من العوائق الطبيعية ومن فقدان الصلات



٢٠ – أ. المؤلف يفتتح سد سراخا الذي شيده مهندسو الجيش قرب كويتا ١٤ ديسمبر ١٩٦٢



٢٠ – ب. المؤلف يدشن معامل تكرير النفط الوطنية في كراتشي يوم ٢١ فبراير ١٩٦٣

واستمرار المنازعات القومية، واجه العالم الثالث مشكلة استنباط فلسفة خاصة به ثم اراد استحداث الوسائل الناجعة لمعالجة مشاكله . وكل ما ورثه الخارجون حديثاً من الاستعمار، عن الدول المستعمرة، من تراث ثقافي كان منقطع الصلة بحاجاتهم الثقافية . فانصرفوا كلهم الى البحث عن آراء أجنبية وعن أهداف أجنبية ، لا لأن المعرفة التي كانوا قد اكتسبوها في أيام الحكم الأجنبي كانت عبثاً باطلاً ، معاذ الله ! ففي معظم الأحيان كانت تلك المعرفة قد ساعدتهم في كفاحهم من أجل الحرية، ولكن وسائل تلك المعرفة وقواعدها هي التي كانت لا تتلاءم وأحوالهم . لقد كانت تلك الوسائل والقواعد قد استُنبطت لمعالجة مشاكل معينة قليلة الصلة بالمشاكل والأحوال التي كانت سائدة في الدول التي وُلدت حديثاً .

والدول الكبرى كانت قد تركت وراءها جواً رهيباً من السيطرة الفكرية والتفوق، حتى إن كل محاولة من شعوب الدول الناشئة حديثاً، لتفهم مشاكلها بحسب وجهة نظرها هي او لمعالجة تلك المشاكل بالوسائل الخاصة بها، كانت في نظر اولئك الذين يعتقدون في أنفسهم الفطنة والعلم نزعةً الى التخلف والرجعية . فنظام الحكم المتمدن الوحيد في نظرهم هو نظام الغرب ، وكل انحراف عن هذا النظام كان عندهم موضع شك . والكيان الدمقراطي الذي أقيم في الغرب كان عند هؤلاء النظامَ القادر على دعم الاستقلال وعلى الاعداد للنمو والتطور . كانت الدمقراطية قد حلت محل الدين في حياة الشعوب في البلاد الغربية، فكانوا يحافظون على اساليبهم الدمقراطية بتعصب يشبه تزمت المتعصبين الذين لا يألون جهداً في اداء فروضهم وعباداتهم . لقد كان هؤلاء اكثر حرصاً على شكل الدمقراطية منهم على مؤداها ومبادئها، وكان افتراضهم في ذلك ان المبادىء لا يُعبَّر عنها الا في شكل واحد مخصوص – ذلك الشكل الخاص بهم وحدهم .

كل هذه المشاكل والقيود قد عاقت نمو العالم الثالث . وكل ما اخشاه ان يبقى هذا النمو حلماً من الأحلام او – في أحسن الأحوال – غاية أو أمنية عظيمة ولكن بعيدة المنال ، مدة طويلة من الزمن .

ان ادق التعابير التي وصف بها العالم الثالث هي الحركة الأفريقية الآسيوية . ونحن في باكستان قد انغمسنا انغماساً تاماً في الحركة الأفريقية الآسيوية ؛ وأعتقد اننا ساهمنا مساهمة واضحة في الأعداد للمؤتمر الأفريقي الآسيوي الثاني . ولكن لسوء الحظ لم يُتَحْ لهذا المؤتمر أن ينعقد لأسباب لم يكن للذين عُهد اليهم باعداده سلطان عليها . تلك كانت خيبة أمل عظيمة . ولقد شعرت في ذلك الحين أن حلماً جميلاً قد تبدد، وأنه سيمضي وقت طويل قبل أن يمكن جمع الشمل مرة أخرى .

من الأسباب التي أدت الى خيبة الجهود في عقد المؤتمر، بل السبب الحاسم في ذلك على ما أرى، هو ان قدراً كبيراً من السياسة، وما يترتب عليها من الجدال والمناظرة والتوتر، قد تسرب الى هذه الحركة . ان المشكلة الحقيقية التي تواجه الدول النامية هي ان تعمل تلك الدول على ايجاد خطة او نظام للتعامل مع الدول الكبرى . ولكن بدلاً من أن يفعلوا ذلك أنفقوا جهودهم في الجدال والمناظرة في خلافاتهم الداخلية ومنازعاتهم .

ومع ان المؤتمر الأفريقي الآسيوي الثاني لم ينعقد، فأنه قد علّمنا دروساً مفيدة جمة . ان كل اجتماع للشعوب الصغيرة في العالم الأفريقي الآسيوي لا تقاومه الدول الكبرى فحسب، بل الدول التي يخيل لها انها من الدول الكبرى . خذ مثلاً على ذلك الهند: فلقد خرجت الهند من المؤتمر الأفريقي الآسيوي الأول، في عام ١٩٥٥، وهو المؤتمر الذي ساعدت هي على اعداده، فاشلة خائبة الأمل لأن المستر نهرو لم يستطع ان يفرض نفسه زعيماً لآسيا . وبعد عشر سنوات ناصبت الهند المؤتمر الأفريقي الآسيوي عداءً شديداً لأن سائر الشعوب في المنطقة لم يقبلن زعامتها وكن يشككن في نياتها . من أجل ذلك بدأت الهند تهدم التضامن الأفريقي الآسيوي ثم جعلت المؤتمر المقترح ميداناً للشجار الصيني — السوفياتي .

في عام ١٩٥٥ افلح نهرو في الحيلولة دون حضور الاتحاد السوفياتي للمؤتمر الأول اذ قال انه من غير الممكن ان تدعى روسيا للحضور لأنها جزء من أوروبة . وبعد ذلك بعشر سنوات انقلب نهرو على عقبيه وأخذ

يجادل مبرراً اشتراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الثاني فقال ان ذلك سيكون مصدرَ قوة كبيراً للعالم الأفريقي الآسيوي . إن وجهة النظر هذه لم تعرض الا لتفرّق الدول الأفريقية الآسيوية فلا يستطعن الإجماع على موقف واحد خوفاً من دولة كبيرة يمكن أن تنيخ بمطامعها عليهن . ثم حاولت الهند ايضاً أن تفرض على المؤتمر تعريفها لمبدأ « تقرير المصير » فقالت ان تقرير المصير حق لكل بلد تسيطر عليه دولة أخرى حتى يحرر نفسه، ولكن لا يمكن أن يكون ثمة حق في تقرير المصير للمناطق والاصقاع في نطاق دولة مستقلة ذات سيادة لأن ذلك يؤدي الى التجزئة والانشقاق، ثم لا تكون سلامة دولة ما مضمونةً بعد ذلك . ومن الواضح أن هذا التعريف يستبعد كل مناقشة لمشكلة كشمير . فكان هدف الهند ان تشق العالم الأفريقي الآسيوي؛ ثم انها حاولت ان تثير الصدام بين انصار اندونيسيا وأنصار ميليسيا (مالازيا) فطلبت ان تدعى مليسيا الى حضور المؤتمر .

انا اتخيل هذا العالم الثالث « كوناً» فسيحاً من الدول التي تسير في طريق التطور، كوناً فيه مجموعات من النجوم يمسك بعضها بعضاً بالتوازن بين قواها الداخلية . فكل مجموعة يجب ان تنظم بحسب ما لأهلها من الآراء الجامعة والاختبار الجامع والمشاكل المشتركة . تلك هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها عالم النمو والتطور ان يقف موقف النِّد في وجه العالم الآخر — العالم التام التطور .

ان الفطنة تقضي على باكستان ان تنتمي الى مجموع كبير من الدول تمتد من الدار البيضاء الى جاكرتا . وان نوعاً من المشاركة والتفاهم يجب أن يتوفر بين دول هذه المنطقة، لا من الناحية السياسية او العسكرية فقط بل من الناحية الاقتصادية والثقافية ايضاً . ان لنا حاجات مشتركة، وثمة عدد من الأمور التي نستطيع أن نقوم بها في سبيل مصلحتنا العامة . كلنا نستفيد اذا اجتمعت كلمتنا . ثم ان كتلة من الدول كهذه ستكون قوة عظيمة ذات صوت مسموع في شؤون العالم . أما الدول الصغيرة في العالم اليوم فلا يحسب لها حساب؛ ولكن اذا نطقنا كلنا بصوت واحد فان الدول الكبرى

ستعي ما نقول . ما اصل الأتراك والإيرانيين والأفغانيين وكثيرٍ من الباكستانيين؟ نحن كلنا نرجع الى أصل واحد : الى سهول التركستان . فكيف اتفق لنا ان ننسى ان لنا سلفاً واحداً الى حد اننا لا ندرك اليوم ان سلامتنا لا يضمنها الا قدرتنا على أن نكون جبهة واحدة في وجه العالم الخارجي من الدول الكبرى وفي وجه النظريات المناوئة لنا .

ان مجموعتنا هذه، اذا استطعنا ان نبرزها الى حيز الوجود – وبذورها ماثلة في منظمة التعاون الأقليمي – يمكن ان تكون أُسوة حسنة للآخرين، وخصوصاً للمجموعة العربية التي يقوم مركزها في الجمهورية العربية المتحدة. والذي أعتقده أن الرئيس جمال عبد الناصر يستطيع ان يقوم في هذا المجموع بالدور الرئيسي . وأرى ان الرئيس عبد الناصر هو أعظم رجل في هذه المنطقة اليوم؛ وأنا آمل وأرجو الله مخلصاً ان يتمكن من دفع عجلة التاريخ في الاتجاه الصحيح . فاذا لم تستطع دول هذه المنطقة – وهي دول يرتبط بعضها ببعض بأواصر متينة ووشائج تتغلل في ماضيها وحاضرها – أن تزداد قوة ومنعة فانها ستبقى عرضة للعدوان وتبقى المنطقة كلها ميداناً للمكائد الدولية وللصراع الدولي .

ان الفكرة القائلة بوجوب اقامة عالم واحد يجمع بين البلدان النامية كلها ويكون قاصراً عليها، لا تبدو فكرة عملية في الأحوال الحاضرة . ولكن اذا لاقت هذه الفكرة الأساسية قبولاً فحينئذٍ يمكن القيام بتجربة لعدد من المجموعات في سبيل تعزيز الهدف الأساسي من أجل الوحدة ومن أجل اقامة جبهة لمواجهة العالم الخارجي . هنالك ، مثلاً، مجال واسع للتعاون الأقليمي المجدي بين دول المغرب الثلاث أو الأربع: ليبيا وتونس والمملكة المغربية والجزائر . ففي المقام الأول تشترك هذه الدول في الدين ثم في وحدة التاريخ الى حد كبير . هذه الدول تستطيع أن تؤلف مجموعة تتمتع بخصائص الحياة وتتألف من ثلاثين مليوناً من البشر ينتشرون في مساحة ذرعها مليونان من الأميال المربعة . ويبدو لي ان هذه المجموعة قد تجني خيراً كثيراً لو استطاعت ان تجتمع وأن تستنبط نظاماً مشتركاً تستطيع أن تتعاون في نطاقه . وعلى

هذا الغرار ارى ان مصير مصر مرتبط بمصير السودان؛ والعكس صحيح، لأنهما تعتمدان على مصدر واحد للماء ولوسائل المواصلات؛ وهما في الواقع جارتان متجاورتان ومتصلتان . ومثل ذلك أيضاً يقال عن شبه جزيرة العرب فانها مرتبطة بمصير واحد .

انني شخصياً أميل الى هذه التجمّعات الاقليمية والى تعاون هذه التجمعات فيما بينها حتى تستطيع أن تنال حظاً اكبر من القدرة على المساومة الجماعية . والا فإن الدول الكبيرة ستتناول كلّ شعب منا على حدة ، وسنخسر نحن كثيراً من جراء ذلك، ثم سنظل دائماً نعيش في منطقة يسيطر عليها الضعف. وكل من وجد فرصة لالتهام هذه المنطقة من العالم فانه لن يتردد في التهامها؛ وفي حالنا الحاضرة لن تكون لنا القدرة على دفعه عنا وتفادي شره . ان الرادع الوحيد في الوقت الحاضر هو المنافسة بين الدول (الكبيرة) . وسنظل نحن « امماً مستضعَفة » اذا لم نجتمع معاً على ابداء مقاومة موحدة في وجه الضغط الذي توجهه الدول (الكبرى) إلينا .

ثم ان الدول في هذه المنطقة، من الدار البيضاء الى جاكرتا، انما هي كلها موضع شك في عيون الدول الكبرى . لأن معظمها يدين بالاسلام . ومهما كانت الخلافات الداخلية بين هذه الدول في مذاهب الاسلام، وبقطع النظر عن الشكل الذي تطبق به كل دولة منها الاسلام في بلادها هي، فالواقع الذي لا مفرّ منه هو ان العالم الشيوعي والعالم المسيحي والهند الهندوكية كلها تنظر الى تلك الدول على انها دول مسلمة .

والهند على الأخص تضمر للمسلمين حقداً دفيناً يكاد يكون مرضاً عضالاً . وما عداؤها لباكستان إلا لأنها تكره ان ترى في جوارها القريب دولة مسلمة آخذة في القوة والنمو . وكذلك لن تُطيق الهند ان ترى قيام مجموعة اسلامية قوية، لا قرب حدودها ولا بعيداً عن حدودها .

ان التنافس بين الدول الكبرى واتساع بؤرة القوة العالمية بظهور الصين وبنهاية الشجار بين الولايات المتحدة وبين اتحاد الجمهوريات السوفياتية الشعبية للسيطرة على العالم... كل هذه حقائق واقعة، ولكنها لن تكون سبباً

لإضعاف الشعوب الصغيرة اذا ما تعاونت هذه الشعوب فيما بينها . ومن الممكن، مع شيء من بعد النظر، ايجاد مجموعات من القوى يتصل بعضها ببعض لتساند هذا العالم من الشعوب التي هي في طريق التطور حتى يكون في مقدور هذه الشعوب أن تصمد في وجه تحديات الدول الأجنبية التي يمكن ان تطرأ عليها من الخارج .

— ٩ —

وما ان تقاربَ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في سبيل تقبل فكرة التعايش حتى قلّت حاجتها إلى تملّق الدول الصغيرة من اجل مساندتها . وقد كانت المساعدات الاقتصادية والعسكرية تتخذ اداة لاستمرار الحرب الباردة، ولكن اذا تدبرنا الأحوال الحاضرة رأينا ان من الصعب بعد الآن أن تستطيع الدول الصغيرة أن تحصل على مساعدات على نطاق واسع . واني لأشكُّ كثيراً في ما اذا كانت هذه ستبقى «مساعدات» بحتاً؛ والغالب انها ستتخذ شكل صفقات تجارية . ان الدول المتقدمة صناعياً قد عرفت أن استعمار الأراضي لم يبقَ ملائماً لروح العصر، وانه ليس من السهل أن تحافظ هي على هذا النوع من الاستعمار . ان لهذه الدول طاقة اقتصادية عظيمة متراكمة، فهي ترى من الأجدى استخدام هذه الطاقة في المجال التجاري .

ان الدول النامية ، والدول التي تسلك سبيل التطور، تحتاج الى معونة اقتصادية حتى تواصل النمو والتطور . ثم ان عليها ان تدفع اثمان ما تستورده من معامل ومصانع لتجعل من موادّها الأولية بضائع للاستهلاك؛ وهي لا تستطيع ان ترد بدل المساعدات والقروض الا اذا هي استطاعت ان تكسب نقداً اجنبياً من بيع مصنوعاتها في الأسواق الأجنبية . غير أن وصولها الى الأسواق الأجنبية مقيد بقيود كثيرة، ذلك لأن الدول الصناعية تفضل ان تشتريَ المواد الخام فقط وان يكون لها تدبيرها الخاص بها في الصناعة . وبما ان اثمان المواد الأولية تتقلب كثيراً بحسب الفصول والأحوال، فانّ شروط التجارة كانت دائماً في غير مصلحة الدول النامية . ثم ان هنالك القيودَ الكثيرة

المفروضة والرسوم الباهظة التي يجب على تلك الدول الصغيرة ان تتحملها قبل ان تدفع ببضائعها المصنوعة الى الأسواق الأجنبية . وما دامت الدول النامية غير قادرة على بيع السلع والبضائع في اسواق مفتوحة « غير مقيدة » فان شروط التجارة ستظل دائماً في غير مصلحتها .

كل هذا قد ألحق بنا، نحن في باكستان وفي غير باكستان من البلاد، ضرراً شديداً . ان حاجتنا الى الحصول على نقد اجنبي تتأتى من أمرين: من ضرورة سد حاجاتنا التجارية والصناعية بالاستيراد ومن ضرورة وفاء القروض التي استقرضناها من أجل ذلك، كما هي الحال ايضاً في معظم البلاد المتخلّفة صناعياً . وبعض هذه الديون باهظة جداً ويتوجب عليها فوائد تبلغ أحياناً ٦ ٪ . واني لأتخيل وقتاً تضطر فيه الدول النامية الى تأجيل تسديد ديونها زمناً . فاذا كانت الدول الصناعية المتطورة غير مستعدة لأن تتّجر معنا ولا ان تشتري بضائعنا المصنوعة فما الذي سنفعله؟ وكيف سنفي ديوننا المستحقة، دع عنك شراء ما نحتاج اليه من البضائع الأجنبية ! لا بد اذن من وقوع صدام بين ذوي المصالح المتناقضة على نطاق عالمي واسع ؛ وأنا أعتقد أن الدول الرأسمالية ستجد نفسها في آخر الأمر معزولة اذا هي لم تفتح لنا اسواقها ولم تبدّل بناء صناعاتها فتترك للدول الصغيرة المجال لانتاج مصنوعات ثانوية بسيطة التركيب قليلة التعقيد .

لقد دل احصاء قامت به الأمم المتحدة حديثاً على انه اذا اشترت الدول الصناعية المتطورة بضائع من الدول النامية بمبلغ عشرة مليارات دولار، حوالي عام ١٩٨٠، فان الدول النامية ستفيد فائدة ملموسة؛ مع ان هذه العمليات التجارية بمبلغ عشرة مليارات دولار لا تمثل الا واحداً بالمائة من مقدار الطلب على البضائع في العالم . ولكن هل تفعل الدول الصناعية المتطورة ذلك؟ لا يبدو انها ستفعل . من ذلك مثلاً ان كل ما تتوقعه امريكا ان تسمح به من صادرات النسيج الباكستاني اليها هو خمسة وعشرون مليون يارد (٢٢,٥٠٠,٠٠٠ متر) — وهو مقدار ضئيل تافه . هذا، والنسيج أحد المصنوعات التي تعقد عليها باكستان الآمال . ومثل هذا المبدأ يمكن ان يطبق على البضائع الأخرى .

ثم ان بريطانيا التي لم تكن، قبل عشر سنوات، لتواجه مشكلة في ميزان المدفوعات، قد بادرت الى فرض « كوتا » على المنسوجات القطنية والخيوط التي تستوردها باكستان . ولما أثرت أنا هذه القضية، في عام ١٩٦٢، مع المستر دنكن ساندز وزير علاقات الكومونولث قال لي إن صناعة النسيج في مانشستر قد أصيبت بنكسة قوية، وأن الحكومة تراعي مسألة الأصوات الانتخابية في منطقة مانشستر . ثم أثرت القضية نفسها مع رئيس الوزراء ماكميلان فكان جوابه: « ليس في وسعنا تجاهل الأصوات الانتخابية » .

هذا فيما يتصل بأخلاق الدول الصناعية المتقدمة وبحسن نياتها ، فاذا سألنا رجال هذه الدول لماذا لا يتركون ميدان الصناعات الخفيفة لنا وينصرفون الى صناعة البضائع التي هي أكثر تعقيداً قالوا: « القول سهل والعمل صعب . من يشتري هذه الأشياء منا ؟ » هذا سبب واحد من اسباب عزوفهم عن حرية التجارة: خوفُهم من أن يفقدوا الأسواق التي يبيعون فيها البضائع السهلة الصنع الوافرة الربح . أما السبب الآخر فهو أن المصنوعات المعقدة تحتاج الى توظيف رأسمال اكبر . لا شك في ان للدول المتقدمة صناعياً مشاكلَها ومصاعبها، ولكن هذه الدول قد سبق لها أن استغلت هذه المناطق زمناً طويلاً، فيجب عليها الآن ان تكون على الأقل على استعداد لأن تقيم بينها وبين أهل هذه المناطق تجارة مشروعة . ولكن تلك الدول ما ان رأت المنافس الأول يغامر في الوصول الى اسواقها حتى سارعت الى اقامة الجدران حول نفسها لتحمي نفسها فلجأت الى سياسة تقوم على تقنين « الكوتا » بمنح حق الأفضلية في التصدير والرسوم الجمركية (لدولٍ دون دول) .

من أجل هذا يترتب على الشعوب النامية، لاسيما تلك التي تتولى انتاج المصنوعات الخفيفة، أن تعيد النظر في أمر نفسها بسرعة وأن تتخذ اجراءات جَماعية عاجلة . ويبدو ان السلامة والنجاة في الميدان الأقتصادي، مثلها في الميدان السياسي، هي في اتخاذ اجراء جَماعي عاجل . وعلى الدول التي تنتج السلع المتقاربة او المتشابهة ان توحّد جهودها . خذ الشاي، مثلاً، او الخيش او الأرز أو أية سلعة رئيسية: فاذا توصلت الدول المنتجة لهذه السلع

الى تدبير يحمل العالم على أن يتعامل مع منظمة واحدة، عامة للبلاد التي تنتج هذه السلع ، فان هذه البلاد تستطيع حينئذٍ ان تحصل على شروط أفضل في التجارة . واذا توصلت هذه الدول الى تدبير معقول، فان الأرباح تقسم حينئذٍ بنسبة المقادير التي تنتجها كل دولة من هذه السلع . وبعد، فنحن المنتجين يمكن ان يتراكم عندنا « مخزون » عظيم من الانتاج . فما نحن فاعلون به ؟ لنتركْ هذا المخزون في العنابر، ولا تحاولْ دولة ان تربح ببيع مخزونها منفردة على حساب سائر الدول أو أن تنافسها في أسعارها . ثم لماذا تبقى تجارتنا مقيدة بأوروبة او بأميركة ؟ يجب ان نتاجر حيث نستطيع التجارة: يتاجر بعضنا مع بعض ونضع ترتيبات مشتركة لتبادل السلع التي نصنعها نحن . انني افهم الحجة القائلة بأن التجارة بين الدول في افريقية ذاتها تتراوح بين واحد بالمائة وخمسة بالمائة من مجموع تجارة هذه الدول لأن الوحدات الاقتصادية في افريقية تنتج حاصلات وبضائع متشابهة ينافس بعضها بعضاً ولا يُكمِّلُ بعضها بعضاً . وعلاج هذا في أيدينا نحن . يجب علينا الآن، وفي المستقبل، ان نعمل باتفاق فيما بيننا وان نعيد النظر باستمرار في امكان تبديل اساليب انتاجنا وأن نُنَسِّقَ تلك الأساليبَ ونُوفّق بينَها . ولقد كان هذا سبباً من الأسباب الهامة التي حرصت أنا من أجلها على أن ينعقد المؤتمر الثاني للدول الأفريقية الآسيوية .

ومن أي الزوايا نظرت الى هذا الأمر وجدت ان العمل على انقاذ العالم الثالث يعتمد على تشكيل مجموعات متجانسة لحماية مصالحها المتبادلة ولحل مشاكلها المشتركة أيضاً .

١١

الدّستور والمثل العُليا

لكي نتتبع الطريقة التي عالجت باكستان بها المشاكل الدستورية علينا ان نرجع في الزمن قليلاً الى الوراء . كنت في الرابع من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٤ اقيم في احد فنادق لندن حيث توقفت مدة يومين في طريق عودتي من الولايات المتحدة . كانت الليلة تميل الى الحرارة، ولم يكن بامكاني ان انام . ولكن الذي ارّقني تلك الليلة لم يكن الجوّ وحده . إن الأخبار الواردة من الوطن كانت مقلقة، والدلائل كانت تنذر بالسوء، ثم كان يساورني شيء من القلق لأنني سمعت ان الحاكم العام غلام محمد قد يقدم على عمل طائش، اذ كان هو ورئيس الوزراء محمد علي بوكرا على عداء مستحكم . وكان يحدس في نفسي ان غلام محمد سيجرني الى حلبة السياسة، وهذا ما كنت اود ان اتجنبه قبل كل شيء . .

قلت لنفسي وانا اذرع الغرفة ذهاباً واياباً: « يجب ان ادوّن آرائي بأسلوب عسكري: ما خطْب بلادي، وما يجب عمله حتى تصح الأحوال فيها ؟ » وعالجت هذا الأمر كما لو كنت اضع دراسة عسكرية: ما المشكلة ؟ ما العوامل المتشابكة فيها ؟ وما الحل، اذا كان هنالك حل ؟ وهكذا اتخذت مجلسي الى المنضدة في غرفتي وبدأت اكتب . في مبدأ الأمر اعتراني الارتباك، ثم ما لبثت حتى وضح لي كل شيء . وفي بضع ساعات استطعت ان احرر وثيقة تضمنت آرائي وخطة معالجتي للمشاكل التي كانت تواجه البلاد . ثم

وصلت الى نتيجة هي ان شؤون الوطن، على ما آلت اليه من نكد، ليست مستعصية على الاصلاح . وهذا ما جاء في الوثيقة :

تقدير موجز للمشاكل الحاضرة والمقبلة في باكستان

الهدف :

١ — ان الهدف الأسمى لباكستان هو ان تكون امة سليمة قوية متراصّة حتى تستطيع ان تقوم بالدور المنتظر منها في تاريخ العالم . وهذا هدف لا يمكن تحقيقه الا اذا شرعنا بوضع دستور يتفق مع عبقرية الأمة ويقوم على الأحوال التي نواجهها حتى يهدينا الى طريق الوحدة والتعاون والتقدم الخلاق .

٢ — وقبل ان يتسنى لنا سن دستور مثل هذا يقتضي القيام بخطوات تمهيدية معينة تتيح لهذا الدستور ان يتطور تطوراً متواصلاً لا يعترضه عائق . لذا ينبغي ان تكون هذه الخطوات الهدف المباشر لباكستان .

العوامل عامة :

٣ — (أ) يتألف شعب باكستان من عدد من السُلالات لكل منها ماضيها التاريخي وثقافتها . فأهل بنغال الشرقية الذين يؤلفون الكثرة من الشعب ينتمون في الأغلب الى اقدم السلالات الهندية . وليس من المبالغة ان يقال انهم ما عرفوا ، حتى مولد باكستان، حرية حقيقية ولا سيادة حقيقية . لقد حكمهم على التوالي طبقة الهندوس والمغول والباتان والبريطانيون . يضاف الى ذلك انهم كانوا ولا يزالون متأثرين تأثيراً شديداً بالثقافة الهندوكية وبالتراث اللغوي الهندوكي . وبذلك كانوا يعانون من المركبات النفسية التي عانت منها السلالات المستذلّة الأخرى . ولم يكن بامكانهم، الى اليوم، ان يوفقوا نفسياً بين ما كانوا عليه وبين متطلبات الحرية التي ولدت حديثاً . ان عقدهم النفسية العامة وانطواءهم على انفسهم وسوء ظنهم وشيئاً من استباقهم الآخرين بالعدوان في سبيل الدفاع عن النفس كلها تنبع في الأغلب من هذا الماضي التاريخي . فالحكمة تقضي اذن ان نقر بهذه العوامل وان نعمل على ان نشعرهم

بانهم شركاء في هذا الوطن وعلى ان يكونوا له عماداً — ولا يتسنى هذا الا اذا نالوا نصيباً وافراً من المشاركة في شؤون الوطن .

(ب) اما سكان باكستان الغربية فانهم يمثلون من الناحية الأخرى مزيجاً اكثر تنافراً من كل مزيج آخر في اية بقعة من بقاع العالم . وبما ان باكستان الغربية تقع على ابواب شبه القارّة الهندية، فقد كان لا بد من ان يترك فيها كل شعب فاتح بقايا من جنسه وثقافته . هذا المزيج الذي جاءت به بالقوة ادّى الى صهر الافكار ووجهات النظر ونماذج الثقافة برُغم تباين اللغات. على ان هذه البقعة من الأرض قد كتِب لها، من الناحية الحربية والناحية الاقتصادية، ان تقوم على انها «كُلٌ» وأن تثبت او أن تنهار ككل . إن موقعها، في حوض نهر السند وروافده ، يقتضي النظر الى تطورها الاقتصادي المقبل باعتبارها كلاً لا يتجزأ حتى تستطيع الحصول على اكبر قدر من النتائج . على ان هذا يدل على ان باكستان الغربية — اذا اردنا لها ان تتطور تطوراً صحيحاً وان تكون حصناً منيعاً للدفاع ، من الشمال او الجنوب — ينبغي ان تندمج في وحدة واحدة وان تزول منها جميع الحدود الأقليمية المصطنعة، بقطع النظر عن كل عصبية معارضة يفتعلها السياسيون المحترفون على غير اساس . ولكن علينا، ونحن نعمل من اجل ذلك، ان نأخذ بعين الاعتبار جميع العصبيات وجميع المخاوف التي قد يستشعرها الناس وان نحافظ على التوازن في تطورهم المقبل . ثم ان هذه الوحدة يجب ان تقسم وُحيدات تضم كل وحيدة منها جماعة جنسية واحدة او جماعات جنسية متقاربة، لها اقتصاد مشترك وطرق مشتركة للمواصلات ومجال للتطور، على ان تكون الادارة في الوحيدة لامركزية الى اقصى حد ممكن .

(ج) ان جمع باكستان الغربية كلها في وحدة واحدة امر ممكن اذا كان الجانب الأكبر من السكان فيها قادرين على ان يتصفوا بالتسامح وسعة الصدر وكانوا مستعدين لأن يضحوا شيئاً من مصلحتهم الخاصة في سبيل المصلحة العامة . ان البنجاب أكبر الأقاليم واهمها في باكستان الغربية، وفيه اكثر من نصف سكان باكستان الغربية كلها . فاذا هو اصر على التمثيل النسبي فان

الأقاليم الأخرى ستتردد وتحجم عن الوحدة . ثم ان من غير الممكن ان يقوم ائتلاف بين شركاء يسعى احدهم إلى السيطرة على بقية الشركاء . من اجل ذلك يجب ان ترضى البنجاب — حباً بالمحافظة على كيان باكستان وعلى عظمتها — بأربعين بالمئة من عدد الممثلين في المجلس التشريعي لهذه الوحدة الجامعة . اما الاقسام او الوحيدات الأخرى فيجب ان يكون لكل واحدة منها ممثلون بنسبة عدد سكانها . ولكن قبل العمل على هذا الأساس يجب ان تلغى المجالس التشريعية والوزارتين الأقليميتين القائمتين في الوقت الحاضر كيلا تتدخل في مجرى اعادة التنظيم وكيلا تعيقه .

نستنتج مما سبق :

١) لنجعلْ بنغال الشرقية وحدة واحدة ونوفّر لها اكبر قسط ممكن من المشاركة الى أبعد مدى ممكن .

٢) لنُعِدْ تنظيم باكستان الغربية في وحدة واحدة ونوفر لها قسطاً معادلاً من المشاركة كما مر اعلاه .

٣) لنُلغِ الوزارتين الأقليميتين والمجلسين التشريعيين الأقليميين حباً بالتعجيل باعادة التنظيم .

٤) لنقسم كل وحدة من هاتين الوحدتين وحيدات مناسبة تضم كل منها جماعة عنصرية او جماعات عنصرية بحسب حياتها الاقتصادية العامة ووسائل المواصلات فيها والتطور المنتظر لها . اما الادارة فتجعل لا مركزية الى اقصى حد ممكن .

٥) وحباً بازالة كل عوامل التسلط يُطلب من البنجاب ان تقنع بأربعين بالمائة من التمثيل في المجلس التشريعي لوحدة باكستان الغربية .

٦) يكون لكل وحدة من تينك الوحدتين، باكستان الشرقية وباكستان الغربية، مجلس تشريعي خاص بها .

٤ — فاذا تم هذا انتفى الخوف من ان تنقسم احدى الوحدتين ويسيطر بعضها على بعض. ثم يمكن بعد ذلك ان يقوم في كل وحدة تطور متّسق لا

يعيقه شيء، وسيتضاءل الشعور الأقليمي الى حده الأدنى، وسيحدث وفر في رجال الادارة وفي الأيدي العاملة، وذلك بالاقلال من الدوائر الاقليمية المحتشدة بالموظفين . وكذلك ستخف نفقات الادارة حتى تصل حداً ادنى، وسينتفي تدخل محترفي السياسة في شؤون الادارات الأقليمية . وبعبارة اخرى، ستحصل البلاد على فوائد جمة قيّمة اذا هي اعادت تنظيم مرافقها الادارية على هذه الصورة .

٥ — وبعد ان نقيم وحدتين اقليميتين في باكستان نتناول البناء الاداري الذي ينبغي ان يكون لكل وحدة منهما . وقبل البت في هذا الأمر يحسن ان نؤكد تأكيداً قاطعاً على ان هدفنا النهائي هو إحلال حكم ديمقراطي في باكستان، ديمقراطي بالوجه الذي يوافق عبقرية الشعب . ان شعبنا في معظمه غير متعلم، ورجال السياسة عندنا تنقصهم الفِطنة . فالشعب، وان كان قادراً على اجتراح المعجزات، عرضة للتضليل . ولذا فان الديمقراطية غير المقيدة قد تكون خطراً كبيراً، وعلى الأخص حينما نجد الشيوعية في ايامنا هذه تعمل من الداخل ومن الخارج لاستغلال ضعفنا . فعلينا، من اجل ذلك، ان نتخذ شكلاً من الديمقراطية قابلاً للتوجيه وللرقابة مع تحفظات واحتياطات تضمن حسن تطبيقها . ومن هذا نستدل على ان للمجلس التشريعي ان يحاسب الوزارة، والوزارة بدورها تخضع لسيطرة الحاكم الأقليمي، والحاكم الأقليمي خاضع لسيطرة رئيس الدولة (رئيس الجمهورية) . وفي بعض الأحوال يكون للحاكم سلطة اقالة الوزراء او اقالة الوزارة جملة . وينبغي ان يكون الحاكم في موقف يستطيع معه ان يحمي حقوق موظفي الدولة وان يحملهم ايضاً على القيام بواجباتها .

٦ — ويتصل بالانتخابات للمجالس التشريعية حق الانتخــاب . من غير الممكن الآن ان نرجع عن حق التصويت العام، مهما كانت عيوبه الماضية، ولكن سبيل الأصلاح هو ان نأخذ بتحفظات تحول دون استفحال عيوبه ونقائصه . وعلينا ان نذكر ان الديمقراطية وسيلة الى غاية، وليست غاية في نفسها؛ وانه ليس ثمة نمط واحد من الديمقراطية يمكن ان يطبق في جميع

البلاد من غير تعديل او تبديل . ومن الأولى انتخاب هيئة من الشعب في كل وحدة صغيرة؛ وهذه الهيئة تنتخب المجلس التشريعي المركزي والهيئتين التشريعيتين الأقليميتين . هذا النظام الأنتخابي سهل التطبيق قليل التكاليف ثم هو يكفل نمو الشعور بالتبعة بين الناس .

٧ — اما فيما يتعلق بالمجلسين التشريعيين الأقليميين والمجلس التشريعي المركزي، من حيث العدد والنوع، فقد تتباين الآراء؛ ولكن الحاجة الى الاقتصاد بالرجال والمال تقضي بالاكتفاء بمجلس تشريعي واحد لكل اقليم من الأقليمين على ان يتألف كل منها من نحو مائة وخمسين عضواً . وكذا المجلس التشريعي المركزي — وسيأتي الكلام عليه فيما بعد — يجب الا يزيد عدد اعضائه عن هذا القدر .

٨ — وما دمنا بصدد الكلام عن الادارة، فعلينا ان نشير الى مشكلة النظام القانوني عندنا، وهو نظام باهظ النفقات ضعيف الأثر شديد البطء فاحش الظلم غير موافقاً لعبقريتنا اصلاً . انه يحتاج الى تجديد شامل والى ان يكون اكثر رحمة واسرع اجراء واقل نفقة . ولعل خير حل لهذه المشكلة هو الأخذ بنظام يجمع بين القضاء العادي والقضاء القبلي(١) مع تعديل احكام البينات وقانون المحاكمات والاجراءات، على ان يقتصر حق الاستئناف على مرة واحدة فقط . ثم تنشأ في كل وحدة فرعية محكمة عليا واحدة للنظر في الدعاوى غير المتعلقة بالشؤون الدستورية . اما المحاكم العليا الاتحادية والاقليمية فيجب ان تقتصر على النظر في الدعاوى ذات الطابع الدستوري :

يُستنتج مما سبق :

١) يجب ان يكون في كل اقليم مجلس تشريعي واحد اعضاؤه نحو مائة وخمسين وترئسه وزارة . ويكون في كل اقليم حاكم يعينه رئيس الجمهورية وتكون له سلطة رقابة على الوزارة وعلى موظفي الدولة في اقليمه .

---

(١) Jirga-Cum-Judical System ، جركا تعني المجلس القبلي ، او مجلس أعيان القرية أو شيوخ القبيلة .

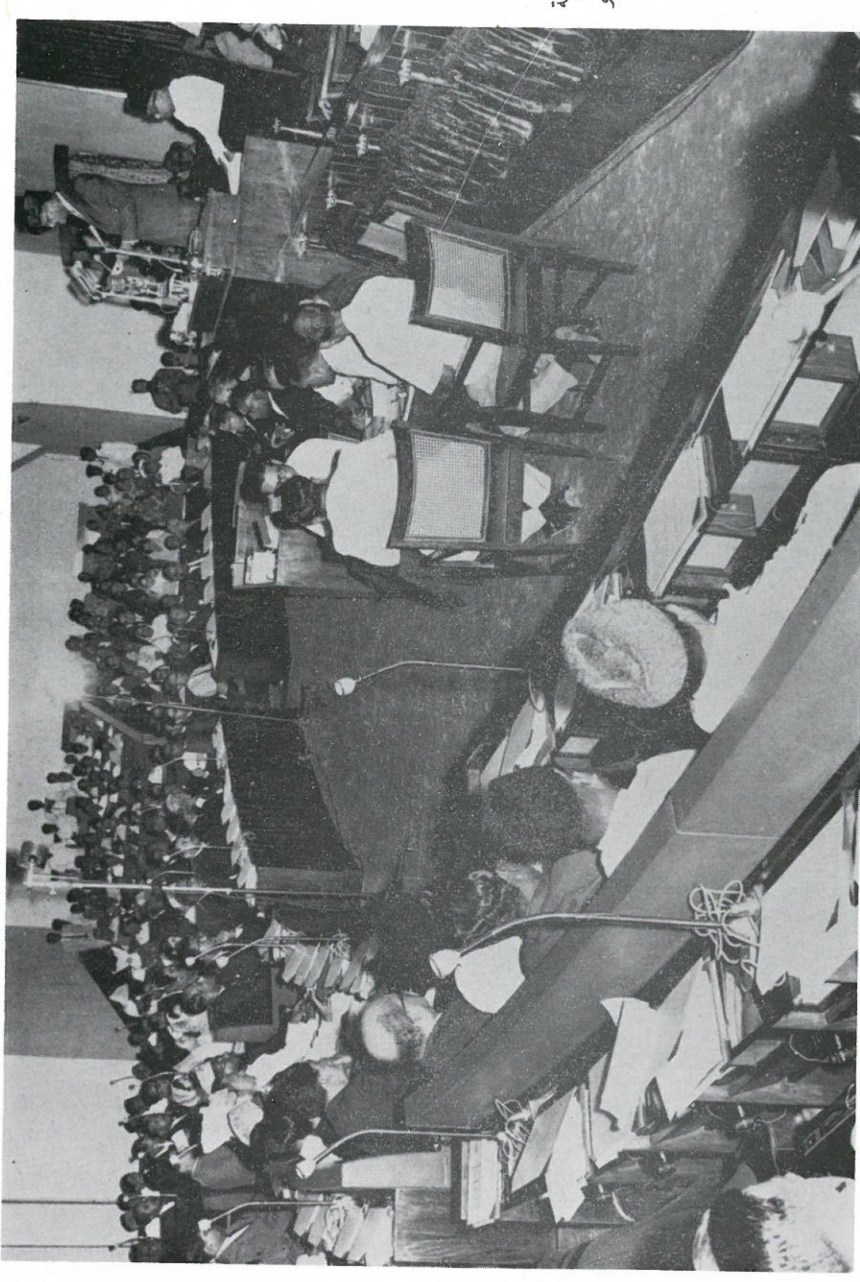
٢) يقوم النظام الانتخابي على انتخاب هيئات انتخابية في الوحيدات الصغرى والمراكز بالاقتراع العام، ثم تجتمع الهيئات الانتخابية لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي في مقاطعتها و(للاشتراك) في انتخاب المجلس التشريعي الاتحادي (المركزي ولانتخاب رئيس الجمهورية ايضاً) – كما سنذكر فيما بعد .

٣) يجب تيسير النظام القضائي وتسهيله وتوزيعه في الوحيدات الصغرى – بحيث لا يبقى مركزياً – وكذلك يُنظر في امكان الأخذ بنظام القضاء القبلي والقضاء العادي ممزوجين .

٤) ويجب تعديل قانون سلوك الموظفين بحيث يتسنى اتخاذ الاجراءات المستعجلة للنظر في مكافأة الموظفين او تأديبهم .

الجهاز الاداري المركزي :

٩ – وبعد ان قسمنا البلاد وحدتين اداريتين، وجدنا أنه من المتيسر اقامة اتحاد بين تينك الوحدتين على قدم المساواة من غير سيطرة احداهما على الأخرى . وينبغي ان يكون لهذا الاتحاد مجلس تشريعي واحد يتألف من مائة وخمسين عضواً مقسومين بالسوية بين الوحدتين، وأن يكون على رأس الاتحاد وزارة . ويكون للوزارة سلطات تنفيذية يقرّها المجلس التشريعي بالتصويت. وتكون الوزارة ايضاً خاضعة لرقابة فعلية من قِبَلِ رئيس الجمهورية الذي يجب أن يكون منتخباً انتخاباً . ورئيس الجمهورية هو القيِّم الأعلى عل السلطة باسم البلاد كما يجب ان يكون قادراً على تصحيح الأمور في الوحدتين وفي المركز اذا لم تسر تلك الأمور سيراً حسناً . والقوانين توضع موضع التنفيذ بعد ان تقترن بموافقته، الا اذا كان المجلس قد أقرها باغلبية ثلاثة ارباع الأصوات . ولا يعدّل الدستور الا بموافقة الرئيس . واذا استحكم الخلاف بين الرئيس وبين المجلس التشريعي فيُصار حينئذٍ الى انتخابات جديدة لانتخاب رئيس الجمهورية او المجلس التشريعي او لانتخابهما معاً . وقد يكون من الضروري قبول اقتراح السيد محمد علي بصدد انتخاب رئيس الجمهورية .



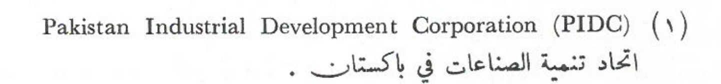
٢١. المؤلف يخطب في الجمعية الوطنية في راولبندي يوم ١٢ يونيو ١٩٦٥

١٠ — وبناء على الأسباب التي ورد ذكرها آنفاً يجب ان يتمتع الأقليمان بأكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي، وهذا يعني ان يعهد الى الأقليمين — بالاضافة الى الشؤون التي يتولّيانها الآن كالمواصلات (ما خلا المواصلات بين الأقليمين) — بشؤون الصناعات والتجارة والصحة وغيرها . أما الدفاع والشؤون الخارجية والعملة فتبقى في يد الحكومة المركزية .

١١ — ان الاسراع في تطوير مصادر الثروة الطبيعية وفي رفع مستوى المعيشة بين الشعب هما من المشاكل الرئيسية التي ينبغي على باكستان حلها . ولا يمكن الاضطلاع بهذا كله ما لم نجدد نظامنا التربوي حتى نعد رجالنا للنهوض بالواجب وحتى نقيم مؤسسات منظمة ومزودة بالاعتمادات المالية الكافية تستطيع القيــام بمشاريع واسعة للتطوير . ان هذا العمل يقتضي تنظيم مجلس للانماء على غرار اتحاد تنمية الصناعات في باكستان(١) لنشر التعليم وتنمية الصناعات القروية ولتطوير وسائل الزراعة والقوة المحركة ولعدد كبير من الأشياء الأخرى في كل اقليم من الأقليمين. ولا ريب في ان هذه التدابير ستساعد على إزالة كثير من المصاعب عن عاتق الادارات المحلية وسيضمن سرعة التطور في جميع المجالات .

١٢ — ولكن البلاد لن تكسب من ذلك كثيراً الا اذا اخذت بالاصلاح الزراعي على اساس علمي . ان امتلاك قلة من الناس لمساحات واسعة من الأرض لم يبقَ شيئاً معقولاً، وكذلك تملك الأراضي بلا عوض او بلا مقابل. فبرنامج الإصلاح الزراعي في مصر يقدم مثلاً حسناً جداً، اذ تركت الدولة لأصحاب الأراضي مساحات معينة ثم اشترت ما تبقى لتوزيعه على الفلاحين باقساط تستوفى في مدى سبعين عاماً .

١٣ — لقد ذكرنا من قبل ان رئيس الجمهورية سيكون عماد السلطة . وهو يستطيع القيام بهذه المهمة اذا كانت القوات العسكرية مسؤولة تجاهه


(١) Pakistan Industrial Development Corporation (PIDC)
اتحاد تنمية الصناعات في باكستان .



٢٢ — أ. المؤلف مع الرئيس جمـال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحــدة، القاهرة في ٥ نوفمبر ١٩٦٠



٢٢ — ب. مـع الرئيس جونسون بواشنطن ١٤ ديسمبر ١٩٦٥

مباشرة . ولكنّ تحقيق ذلك يقتضي انشاء قيادة مشتركة يرئسها قائد اعلى . هذا القائد الأعلى يعينه رئيس الجمهورية . وينبغي أن يُعيَّن القائد العام ، بالاضافة الى مهامه الأخرى، عضواً في مجلس الدفاع وأن يكون بحكم منصبه عضواً في الوزارة . ان اجراء مثل هذا من شأنه ان يزيد في تماسك القوات المسلحة وأن يؤدي الى الاقتصاد في النفقات، كما يحول دون امكان تدخل السياسيين المحترفين في شؤون الجيش الداخليـــة وفي استغلال الجيش لمصالحهم الخاصة .

١٤ — ان ما عانيناه خلال السنوات السبع الماضية قد دلنا على مدى الخطر في الهتافات المبهمة والكليشهات المعمّاة . كان كل فرد يقول ان علينا ان نأخذ بالديمقراطية الاسلامية من غير ان يحاول تحديد المعنى الذي يقصده ومن غير ان يعلم الفرق بين الديمقراطية الاسلامية والديمقراطية بمفهومها العادي . قد لا نستطيع تعريف الديمقراطية، ولكن ألا يصح القول بأن كلّ نوع من أنواع الديمقراطية يطبق بروح القرآن الكريم قد يسمى ديمقراطية اسلامية ؟ لعل من الأفضل أن نأخذ بهذه النظرية تجنباً للمزالق .

١٥ — نبادر، مبدئياً ، الى إلغاء الوزارات والمجالس التشريعية في باكستان الغربية ثم نجعل باكستان الغربية كلها اقليماً واحداً يديره حاكم ويعاونه عدد كافٍ من الموظفين .

١٦ — تقسم باكستان الشرقية وباكستان الغربية أقساماً أو وحيدات ادارية يعادل كلّ قسم أو وحيدة منها مديرية(١) ، ويراعى في كل وحيدة أن تكون مشتملة على مجموعة عنصرية أو مجموعات ذات اشتراك في اللغة وفي مرافق اقتصادية متماثلة وفي وسائل النقل وفي استعداد عامّ للتطور . وتكون الادارة (في كلّ وحيدة) لامركزية حتى يكون المدير (أو المحافظ أو المتصرّف) مطلق التصرف في ادارة مديريته .

١٧ — نقوم باصلاح النظام القضائي بحيث يصبح اقل كلفة واسرع اجراء

(١) Commissioner's Division هذه أكبر وحدة ادارية في كل اقليم في باكستان . وتقابل في لبنان « محافظة » وفي العراق « لواء » ، وفي مصر « مديرية » (الناقل) .

ويكون في كل مديرية محكمة عليا للاستئناف ، إلا الدعاوى التي تتعلق بالقانون الدستوري فيكفي للنظر في هذه الدعاوى محكمة اتحادية واحدة او محكمة عليا في كل اقليم . ولنأخذ بنظام القضاء القبلي والقضاء العادي جنباً الى جنب مما يسهل الاجراءات القانونية .

١٨ — تقام لجان للتنمية في كل اقليم لمعالجة امور التعليم وتنمية موارد الماء والقوة المحرّكة والاصلاح الزراعي واستصلاح الأرض وللصناعات القروية الخ..

١٩ — اقامة قيادة مشتركة للأسلحة الثلاثة يرئسها قائد اعلى يكون — بالاضافة الى مهمّاته وواجباته المألوفة — عضواً في مجلس الدفاع ، ثم بحكم منصبه هذا، عضواً في الوزارة المركزية . وبذلك يكون خاضعاً لسلطة رئيس الجمهورية مباشرة .

٢٠ — تتألف الحكومة المركزية من مجلس تشريعي واحد قوامه نحو مائة وخمسين عضواً مقسومين بالسوية بين الأقليمين، ومن وزارة ورئيس للجمهورية . ويكون لرئيس الجمهورية سلطات يستطيع بها ممارسة الرقابة الفعالة اذا ما ساءت الأحوال في الأقليمين او في الحكومة المركزية . ولكي نتجنب سيطرة احد الأقليمين على الأقليم الآخر نأخذ بنظرية محمد علي في انتخاب رئيس الجمهورية وفي اقرار مشاريع القوانين .

٢١ — تتألف الحكومة الأقليمية في باكستان الشرقية من مجلس تشريعي يتألف من نحو مائة وخمسين عضواً ترئسه وزارة لها حاكم يعينه الرئيس؛ ويكون للحاكم قدر من السيطرة على الوزارة وعلى اجهزة الادارة . وهذا التدبير نفسه يطبق في باكستان الغربية، الا ان البنجاب تتمثل في المجلس التشريعي بأربعين بالمائة من عدد اعضائه فقط ثم توزع المقاعد الباقية بين سائر المديريات بنسبة عدد سكانها .

٢٢ — يتمتع الأقليمان بحكم ذاتي الى اقصى حد ممكن، ويقتصر اختصاص الحكومة المركزية على الدفاع والشؤون الخارجية والنقد (العملة) والمواصلات فيما يختص منها بالأقليمين معاً .

٢٣ — يعدل قانون سلوك موظفي الدولة بحيث يتسنى منح المكافآت وفرض العقوبات بلا تأخير .

٢٤ — يكون حق الانتخاب للبالغين الذين يُدْعَون لانتخاب هيئة انتخابية في كل مديرية، وعلى هذه الهيئات ان تنتخب الرئيس واعضاء المجلسين التشريعيين الأقليميين واعضاء المجلس التشريعي المركزي .

٢٥ — وأخيراً نرجو — وندعو الله — ان يطبَّق هذا الدستور بروح القرآن الكريم . فاذا تم لنا ذلك ضَمِنّا لبلادنا التماسك والقوة والمستقبل المشرق .

— ٢ —

كنت اعتذرت عن قبول اقتراح الحاكم العام غلام محمد بأن اتولى ادارة البلاد . وبعد هذا الحدث بفترة وجيزة قال لي : « حسناً، ولكن عليك ان تقوم بعمل ما، يجب ان تدخل الوزارة » . ودخلت الوزارة فكان اولَ ما قلته للحاكم العام ولزملائي الوزراء أن علينا ان نعمل عملاً بناءً . فسألوني : « وما ذلك الذي تريد منا ان نعمله ؟ » فبسطت امامهم وثيقة عام ١٩٥٤ وقلت لهم : « هذا هو منهاجي، هذا ما يجب علينا ان نعمله . ان اول ما ينبغي عمله هو ان نوحّد باكستان الغربية » .

انا لا ادّعي ان فكرة توحيد مناطق باكستان الغربية في وحدة واحدة كانت كلها من بنات افكاري، فقد كان ثمة رجال آخرون يتحدثون عنها . على ان جهدي انا في الموضوع كان انني حينما دخلت الوزارة اردت ان اسعى الى تحقيق هدفين واضحين: ان اجنب القوات المسلحة تدخل محترفي السياسة وان اجمع مناطق باكستان الغربية في وحدة واحدة . وألححت كثيراً على ذلك وبدأتْ عملية الدمج فعلاً .

لا ازال اذكر طارئاً طرأ لي شخصياً اقنعني بوجوب ضرورة توحيد باكستان الغربية . كان ذلك ونحن نقوم بتركيب مصنع للذخيرة الحربية في بلدة واه . فحينما قصدت المصنع « للتفتيش » وجدت ان آلاته قد نصبت

ولكن لم يكن بالامكان « تشغيلها » لأن القوة الكهربائية اللازمة لذلك لم يتسن جلبها من محطة ملكند المائية عبر نهر السند . وبدا لي الأمر غريباً . ولكن لما سألت عن ذلك علمت ان نقل القوة الكهربائية عبر نهر السند لم يتم لأن خان عبد القيوم خان رئيس وزراء اقليم الحدود الشمالية الغربية (يومذاك) وميان ممتاز دولتانا رئيس وزراء البنجاب كانا على خلاف فيما بينهما . كان ذلك أمراً مضحكاً ومحزناً معاً . لم يكن لأحدهما سلطة على أن يفرض حكمه على المنطقتين أو على أن ينسّق وجوه العمل فيهما على الأقل .

كان موطن الضعف في نظامنا السياسي خُلُوُّه من مركز جامع للسلطة . لقد كنا قد اخذنا بنظام اجنبي من الحكم النيابي من غير ان نتفهم متطلبات ذلك النظام ومن غير ان تقوم بيننا الأحوال التي تساعد على تطبيق هذا النظام . ولم اكن وحدي مدركاً لنقائص هذا النظام النيـــابي . ذكر الأستاذ رشبروك وليامز(١)، وهو الذي كان وثيق الصلة بالقائد الأعظم (محمد علي جناح) ثم اصبح فيما بعد عضواً في المجلس التشريعي الهندي في دلهي، أن القائد الأعظم قال له مرة تلو مرة: « هذا النظام النيابي ليس لنا، ولكنَّ علينا ان نبدي تمسكاً به حتى ندحض حجة البريطانيين ونخرجكم من بلادنا . ان هذه الحجة الوحيدة التي تستطيعون فهمها، ولكنني اشك كثيراً في ما اذا كان بامكاننا ان نطبق هذا النظام تطبيقاً عملياً » .

وفي اثناء الفترة القصيرة التي تولى خلالها القائد الأعظم منصب الحاكم العام كان نظام الحكم عندنا، في الواقع، نظاماً رئاسياً . كان القائد الأعظم حاكماً عاماً وكان ايضاً رئيساً للمجلس التأسيسي . والحاكم العام هو الذي كان يرئس اجتماعات الوزارة، لا رئيس الوزراء . وقد كان هذا بطلب من المجلس الوزاري نفسه . وكان القائد الأعظم متردداً في أول الأمر، لأن ذلك كان اجراء غير مألوف . ولكن بعد ان تدبر الأمر قال إنه سيحضر اجتماعات الوزارة، وإنه سيقبل مشورة الوزارة ولكن لن يقبل رداً لما يقرّره .

(١) Professor Rushbrook-Williams

واذكر اجتماعاً ممتعاً كان لي مع المرحوم آغا خان بعد اغتيال المغفور له لياقت علي خان بمدة وجيزة . كان آغا خان عادة يكتب اليّ حينما اكون في انكلترة لحضور مؤتمر يعقد هناك . في تلك المناسبة ذهبت الى نيس (في فرنسا) ومكثت معه في مكان يدعى ياكيمور، وهو مكان جميل جداً يشرف على البحر . وكان آغا خان في ذلك الحين يشكو من اضطراب في القلب . كان رحمه الله ذا شخصية عظيمة، وكنت أُعْجَبُ بسعة اطلاعه على شؤون العالم وببعد نظره . واني لأستطيع ان اذكر عدداً من الأحاديث التي دارت بيننا استعيدها الآن من الذاكرة لاثبتها في ما يلي :

قلت له: « يا سيدي، لو كنتَ اصغر سناً مما انت الآن لكنت لنا ذخراً عظيماً » . فقال: « أتمنى لو كنت أصغر سناً . لقد كانت باكستان دائماً حلماً يراود مخيلتي . اما الآن وقد اصبحت حقيقة فانني ارجو ان اكون نافعاً لها بعض النفع » . ثم تابع حديثه فقال: « لقد ظفرتم بباكستان بعد تضحيات جسام . وأنتم لا تريدون ان تضيعوها . ولكن اذا كان النظام النيابي هو النظام الذي ستتخذونه في الحكم فانكم ستضيعون باكستان . ولقد استدعيتك الى هنا لأخبرك انكم ستضيعونها من هذه الطريق ولأقول لك انك الرجل الذي يستطيع ان ينقذها » .

فقلت له : « وكيف استطيع ، فيما ترى، ان انقذها من الضَّياع ؟ » فقال : « هذا النظام يجب ان يتبدل؛ وإنّ شيئاً ما يجب ان يُستنبَطَ على أن يكون نسبياً لتاريخكم وماضيكم ولأسلوب تفكيركم . وانت، في الواقع، الرجل الذي تُعقد عليه الآمال» . فقلت: «حسناً، انا افهم، يا آغا — وكنت بدأت اناديه آغا بعد فترة — انا أعلم حميّتك وعظيم لهفك لأن ترى باكستان تنمو وتزدهر، ولكن عليك بالصبر فستصلح الأمور » . فأجابني قائلاً : « لا، انك طفل، وانت لا تفهم . ان الأمور لن تصلح على هذه الصورة » .

وفي يوم من الأيام، بعد ذلك، اخذ آغا خان يتحدث على صلاته بالقائد الأعظم فقال: « اننا لم نتفق يوماً على رأي، ولكني كنت اعده رجلاً

عظيماً حقاً . وانا اقول ما اقول لأنك لا تُتاح لك الفرصة في الحياة الا مرة او مرتين تعزم فيهما على القيام بعمل عظيم . ان القائد الأعظم أُتيحت له الفرصة مرة ان يقول ما اذا كان مسلمو الهند يجب أن تكون لهم دولة باكستان او يجب الا تكون لهم دولة باكستان ، فقال : « لا بد لهم من باكستان ». فقرّ قرارهم في الوقت المناسب . وانت تستطيع الآن ان تدرك بُعْدَ نظره وما كان اعظمَه من رجل قوي العزيمة شديد العريكة . كان اذا عزم على امر امضاه حالاً . ليته عاش الى الآن » .

وأنا أيضاً أتمنى أنه كان حياً الى اليوم . كان للقائد الأعظم شخصية فذة وكلمة مسموعة، فيا ليت المنية امهلته حتى يسن لنا دستوراً نعمل به . كان الشعب يطيعه في كل ما يقول، وكان الزعيم الذي لا ينازع . وكان الشعب يتفانى في حبه . فلو سن في حياته دستوراً لاستقرتِ الأحوال في البلاد في الوقت المناسب ولتجنّبنا الشقاق الذي عراها بعد ذلك .

— ٣ —

في الوقت الذي توليت فيه امور البلاد، في عام ١٩٥٨، كان مزاج الناس قد تغير بعض التغيير . ان بوادر الحماسة الأولى قد ادركها شيء من الفتور، وان الاستبشار والتفاءل انقلبا خيبةَ امل . ذلك ان اوجهاً كثيرة من التوتر ومن الخلاف كانت من قبل مستترة فبرزت الآن واخذ سوس العصبية الأقليمية ينخر في بناء الوحدة الوطنية . وتجاذبت البلاد قوىً هوجاء ونوازعُ انانية فبدا الشعب وكأنه في نزاع مع نفسه .

نحن الباكستانيين مزيج من عناصر واجناس كثيرة . اننا فرديون في استشرافنا للأمور في الحياة المدنية، وليس من السهل علينا ان نتعاون . ومع ذلك فاذا حضر البأس اصبحنا جنوداً من الطراز الأول . وهذا يتيح لكل زعيم ناشيء فرصة حتى يجمع حوله عصبة تأتمّ به . وكذلك فينا استعداد للاندفاع العاطفي، وقلما نظرنا الى الأمور نظرة واقعية . وليس بوسع غوغائيٍ ان يقاوم الإغراء حتى يتلاعب بعواطفنا ويضللنا . ونحن ننتقد كل

الناس الا انفسنا . وبما اننا نعاني قحطاً في الرجال الذين يتمتعون بالمعرفة والاختبار، فان التزاحم على المناصب عندنا كثير . كل هذا يفسر لنا تلك الأحوال المؤسفة المحزنة التي وجدنا انفسنا فيها بعد بضع سنوات من الاستقلال . ومع ذلك كله فأنا مقتنع بأن قومنا يملكون الارادة والجهد والمقدرة على مواجهة المحن، والبِشْر ملء قلوبهم، فيبذلون التضحيات الجسام كلما دعاهم الواجب الى ذلك . وهم لا يضعفون او يَهِنون امام الأزمات ابداً، ذلك لأن الله انعم عليهم بايمان هو لهم قوة عظيمة في سبيل الاتحاد ثم هو يوحي اليهم دائماً بحب العدل وبالعطف على الانسانية .

كانت مهمتي، كما تراءت لي، ان انشىء مؤسسات تمكن اهل باكستان من ان يحسنوا الاستفادة من ثروتهم المادية والمعنوية والفكرية ومن طاقاتهم الى اقصى حد ممكن . والمطلب الأساسي قبل الاضطلاع بهذه المهمة ان استطيع تحليل المشاكل القومية تحليلاً ايجابياً . غير انني لم اكن مستطيعاً ان أُقنع نفسي بأننا قد اصبحنا امة بكل معنى الكلمة . ان مظهرنا كله كان يدل على التفكك والتشتت . كنا مقسومين نصفين، وكل نصف منا كان خاضعاً لنمط من اللغة والثقافة مختلفاً مما عند الآخر . والمسافة الجغرافية بين النصفين كانت وحدها عنصراً واضحاً يمكن استغلاله في خلق البلبلة والشكوك في نفوس الناس . وكذلك كنا ورثنا عداء مستحكماً يفصل بين اهل الأرياف وبين طبقات اهل المدن . لقد كان اهل المدن قلة من مجموع السكان، ولكنها قلة عالية الصوت، فكان اهل القرى يعانون من السيطرة والاستغلال التي فرضها عليهم اولئك النخبة من ابناء المدن .

ثم كانت هنالك الخصائص الاقليمية التي كانت تطغى احياناً على الخصائص القومية . تلك الخصائص الأقليمية حمّلت الثروة الوطنية اعباء جديدة . ولما كانت البلاد تعاني نقصاً في الاعتمادات المالية، لم يكن بامكان مقاطعة من المقاطعات ان تحصل على كل ما كانت تريد .

ولكن الذي كان يحول دون توحيد الشعب الباكستاني اكثر من كل شيء آخر هو طبيعة النزاع الذي لا هوادة فيه بين العلم والعقل من جانب وبين

التزمت والتجديد من جانب آخر . لقد قام انشقاق واضح بين الدولة والدين، وثار من جديد ذلك الجدل القديم — حول السلطة الزمنية في مقابل السلطة الروحية وحول العلمانية في مقابل السلَفية — ولو اردنا ان نوجز القضية لقلنا إن الخلاف الاساسي كان بين العلماء، علماء الدين، وبين الطبقات المثقفة . فكل ما كان مادياً زمنياً وعلمانياً كان منسوباً الى الطبقات المثقفة، وكل ما كان دينياً روحياً كان احتكاراً للفقهاء . اما الطبقات المثقفة فكان يُنظر اليها على انها تتألف من اولئك الذين ضللتهم الافكار الغربية والنفوذ الغربي . وأما العلماء الذين كانوا في بعض الأحيان متضلعين من اللغة العربية ومن الأمور الدينية فكان ينظر اليهم على انهم حماة الأسلام . وكان في هؤلاء (العلماء) مَن لم يكن يتردد في ان يُحيل السلطة التي كانت له على عقول الشعب قوة سياسية . وهكذا استطاع العلماء ان يقيموا لأنفسهم بالتدريج مركزاً سياسياً حصيناً يجابه مركز جماعات المثقفين بالثقافة الغربية في مجتمعنا . هذا النزاع بين هاتين الطبقتين يرجع الى تاريخ طويل سأعود في مناسبة اخرى الى الكلام عليه بايجاز . على أنّ الذي كان يثير دهشتي ان هذا النزاع ازداد زيادة عظيمة برغم اتفاق الجانبين على المبادىء الأساسية. كلا الفريقين كانا حريصين على التمسك بمبادىء الاسلام بكل جوارحهما وعلى ان يجعلا من باكستان دولة عزيزة قوية . ولكن الفريقين لم يستطيعا ان يضعا خطة موحدة لمعالجة المشاكل القومية معالجة ايجابية . بل ان الأمر كان بالعكس: كان المثقفون ينظرون الى العلماء على انهم بقايا من الماضي؛ وكان العلماء يرون في المثقفين زنادقة لا نفع منهم .

فكيف كان بالامكان أن نحسم هذه الخلافات ؟ ان الاسلام ينظر الى الحياة على انها وحدة؛ والشرع الاسلامي يمثّل وحدة ثقافية تامة . فكيف يمكن قسمة الحياة قسمين متحيِّزين مفترقين: قسماً دينياً وقسماً مادياً يسيطر على كل قسم قوانين نابعة منه نفسه ؟ ان جميع اوجه النشاط الانساني في الاسلام يجمعها مبدأ واحد . فالحياة واحدة؛ وكذلك القوانين التي تسيطر على الحياة، من اجل ذلك، واحدة . فالانسان في بيته او في عمله او عباداته

يهتدى بمبادىء للسلوك واحدة . والقواعد التي نعامل بها أفراد أسرتنا هي التي يجب أن نعامل بها الآخرين . فليس ثمة قواعد روحية خاصة مختلفة من آداب السلوك في حياتنا اليومية . والانسان يُنظر اليه من جميع نواحيه نِظرة واحدة، وقيمة اعماله تقاس بمحتواها الاخلاقي .

كل هذا صحيح . ولكن صورة مجتمعنا، كما كانت تتبدى لي، لم تكن تنطبق على هذه القواعد . والواقع ان حياتنا كانت منشقة جانبين متباينين، وكنا نسير في كل جانب منهما على مبادىء تخالف المبادىء التي كنا نأخذ بها في الجانب الآخر . فكيف لنا بالخروج من هذه الورطة وبأن نتخذ موقفاً موحداً تجاه الحياة ؟ تلك كانت عقدة المشكلة . فاذا نحن لم نستطع أن نحزم امرنا على ذلك ركَدنا في مكاننا وبقِينا متخلفين جامدين . والتخلف يفضي باصحابه الى العبودية؛ لقد تعلمنا ذلك من اختبارنا الشخصي . ان قوماً غيرنا هجروا دينهم حتى يسيروا في طريق التقدم . ومن حسن حظنا نحن ان لنا ديناً هو سبيل الرقي والتقدم . غير ان البدع والخرافات جعلت لهم (لنفر من رجال الدين) استشرافاً اتكالياً بعيداً كل البعد عن تعاليم الاسلام ورسالته السمحة . ولن يُتاح للمجتمع الاسلامي ان يخطو الى الأمام إلا اذا نزعنا عن سلوكنا جميع المؤثّرات الأجنبية التي تشوه حقيقة الاسلام .

هذا هو الذي كان يقلقني اكثر من كل شيء آخر . وكنت قد دونت في مذكراتي الملاحظة التالية في الثاني عشر من نيسان (ابريل) من عام ١٩٥٩ :

منذ اخذت على عاتقي زمام الأمر في البلاد كان همّي الأول توحيد الشعب وحل المشاكل الداخلية والخارجية . فالمشاكل التي تجابهنا كثيرة، ولكننا سنستطيع بعون الله ان نحلها حلاً جزئياً ان لم نستطع حلها نهائياً . أما توحيد الشعب فانه امر يتعلق بنطاق الايمان والروح ولم استطع حتى الآن ان اجد سبيلاً اليه . غير ان من الضروري ان نجد سبيلاً الى ذلك في اسرع ما يمكن، والا فاننا سنكون معرضين لأن تطغى علينا قوى اجنبية ثم نُضيعَ استقلالنا ونَضيع نحن في غيرنا . والواقع ان هناك احتمالاً كبيراً لضياع باكستان. وهذا ما يجب الا نسمح به بحال من الأحوال . من اجل ذلك نرى الحاجة

ملحّة الى ايجاد وسيلة مفهومة محسوسة يمكن ان تثير حمية تلقائية دائمة وان تكون ايضاً عملية في ضوء متطلبات الحياة الحاضرة . ان شعوري في هذا الأمر هو الذي يلي :

الانسان حيوان تحركه فطرته للحفاظ على حياته ولبقاء نوعه، ولكنه – ككائن مدرك لقواه الفكرية – يتمتع بالقدرة على ضبط نفسه وحسن توجيه غرائزه . واعظم ما يتوق اليه الانسان ان تكون له مثل عليا يعتز بها ويموت من اجلها . ومعنى ذلك كله انه كلما سمت المثل العليا وتعالت سما الفرد والمجموع اللذان يؤمنان بها . ان حياتهما تكون حينئذٍ اغنى واقدر على الابداع كما تكون لهما قوة اعظم على التضافر والتضامن والمقاومة . ان مجتمعاً كهذا قد ينحني في بعض الأحيان ولكنه لن يتقوض ولن يتحطم .

ان هذه المثل العليا بالنسبة لنا هي بلا شك مبادىء الاسلام . فعلى هذا الأساس كافحنا من اجل باكستان، وعلى هذا الأساس نلنا باكستان . ولكنْ بعد ان نلنا باكستان عجزنا عن تكييف حياتنا على اساسها . والسبب الأساسي في هذا اننا عجَزنا عن ان نحدد هذه المثل على صورة بسيطة مفهومة . وإمعاناً في الجهل منا اخذنا ننظر الى المثل الاسلامية على انها مرادف للتعصب الذميم ولحكومة يديرها رجال الدين، ثم جعلنا في قرارة نفوسنا نخجل منها . ولقد آن الوقتً الآن لأن نتغلب على هذا الخجل ونلقى المشكلة وجهاً لوجه ثم نحدد هذه المثل تحديداً بسيطاً، ولكنْ بصيغة عصرية مألوفة، لنقدمها بعدئذٍ الى الناس حتى يتخذوها دليلاً يهتدون به .

وحتى نستطيع ان نحدد المثل العليا في الاسلام وان نطبق عليها احوال حياتنا الحاضرة، وخصوصاً احوال الحياة في باكستان، يبدو من الجدير الاستعاضة في الموجز التالي :

(أ) وحدانية الله . وحب الانسان لله في نيته وفي اعماله .

(ب) كل البشر متساوون امام الله . من اجل ذلك يجب ان نقر للانسان بهذه الخاصة من غير تمييز فيما يتعلق بلونه او نوعه او موطنه من الأرض .

(ج) ومع ان القومية المحلية لا مجال لها في مثل هذا المجتمع ، فعلى اولئك الذين يعيشون في بقعة واحدة تبعة الدفاع عنها وعن سلامتها وتطورها . ولذا فان حبنا للبلاد التي نعيش فيها والتي نستمد منها ارزاقنا انما هو في المقام الأسمى .

(د) اذا كان في ما تقدم احكام دينية، فينبغي ان يكون للدين حكمه في الأمور الزمنية والدنيوية . لنحدد كيف يكون ذلك .

(هـ) جُعل هذا العالم موافقاً لنا حتى نحيا فيه ونعمل عملاً صالحاً بناءً مثمراً، ولم يُجعل لنا حتى نعزف عنه ونُزهى فيه . وحتى نستطيع أن ننمي قوتنا الخلاقة لا بد لنا من نشر التعليم الحديث في ربوعنا .

(و) يجب تحديد واجبات الدولة وتحديد واجبات الفرد . ما تعريف « المؤمن » ؟

(ز) ان حقوق الدولة الأساسية هي الحقوق المفيدة للفرد وللدولة معاً .

(ح) ما الوسيلة التي يجب ان نتخذها لتثقيف الجيل الحاضر والأجيال المقبلة بهذه الفلسفة ؟

(ط) مع علمنا بأن الشعب في باكستان مؤلف من اجناس كثيرة ونِحَل متفرّقة ذات اصول وأوجه من التاريخ متباينة فكيف نستطيع ان نَشُدَّ هذه النحل وتلك الاجناس في مجموع موحد من غير ان ننقص شيئاً من فخر أهلها بمواطنهم ومن ثقافتهم الخاصة بهم ومن تقاليدهم ؟

المطلوب ان نعبر عن الأمور السابقة بلغة يفهمها جمهور الناس وبأسلوب يتسنى تطبيقه . ثم مَنْ ذا الذي يجب ان يضطلع بهذه المهمة ؟ لم يكن من الممكن ان اقوم انا بهذه المحاولة لأنني ادرك قصور طاقتي عن ذلك . وكل ما كان بامكاني هو ان اؤكد الحاجة الى وَحدة المجتمع وتوازنه . يجب علينا ان نوفق بين متطلبات عقيدتنا ومتطلبات الزمن الذي نعيش فيه . وليس ثمة شعب يستطيع ان يحيا وأن يبقى على قيد الحياة اذ اكتفى بالتغنّي بأمجاده الماضية وحدها .

ولقد كان في البلاد اجماع على وجوب الأخذ بدستور ديمقراطي، بدستور يمكن الشعب (في الوقت نفسه) من تنظيم احواله بحسب مبادىء الاسلام، ومن التقدم والسير مع الزمن . وكان السؤال: من ذا الذي يمكن ان يحدد المضمون الديمقراطي للدستور وان يحدد المبادىء الأساسية في الاسلام ؟ كان هناك وسيلتان لتحقيق ذلك: ان بامكاننا من ناحية ان نحدد نحن تلك المبادىء بمعونة العلماء او بلا معونة منهم ثم نضعها موضع التطبيق بإصدارها بمراسيم ؛ ومن ناحية أخرى يمكن ان نسمح للشعب بان يعين هذه المبادىء بمساعدة لجان اختصاص يكون لها رأي استشاري فحسب . وافضل انا الوسيلة الثانية . كانت لجنة الدستور قد اقترحت فيما بعد ان تؤلف لجنة اسلامية دولية تقترح علينا كيفية التوفيق بين قوانيننا وبين احكام القرآن الكريم والحديث الشريف . وكنت اشك في أن يكون لهذه اللجنة جدوى، واستطلعت رأي بعض رؤساء الدول في ذلك الحين ولكنهم لم يُبدوا تحمساً لهذه الفكرة، وبدا واضحاً ان علينا ان نعتمد على انفسنا لايجاد الحلول لمشاكلنا وحسمها على طريقتنا . إن المجتمع يجب ان يفكر وان يُنْعِم التفكير في مشاكله .

والقرار الأساسي الذي اتخذته عند معالجتي لهذه القضية، قضية وضع دستور ذي مضمون اسلامي، هو ان تناط التبِعة بالشعب نفسه لتقرير المبادىء التي ينبغي بموجبها تنظيم شؤون الأمة . فالدستور ينبغي ان يكون هيكلاً او إطاراً قائماً على تاريخ الاسلام والخبرة المستمدة من الحياة الإسلامية وان يكون ملائماً لروح الشعب ومزاجه وتقاليده، على ان تكون للمجتمع، في نطاق هذا الاطار، حرية الأخذ بالمبادىء المستمدة من القرآن الكريم ومن السنة الشريفة، وحرية استنباط الوسائل لتطبيق هذه المبادىء على احواله الخاصة به . هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن نوفق بها بين مبادىء الديمقراطية وبين مبادىء الاسلام .

وهنا برز سؤال: كيف تستطيع الجماعة ان تدرك مبادىء الاسلام وتعيّنها؟ لم يكن عندي جواب حاضر في ذلك الحين ، اذ لم يكن ثمة دستور اسلامي

سابق . ان في القرآن الكريم مبادىء للهداية ، ولكن القرآن لم يضع دستوراً مفصلاً لحكم البلاد . على ان نهج رسول الله صلى عليه وسلم في تنظيم الدولة الأسلامية متوفر ومعروف ، بلا ريب . وبعد الرسول نظم الخلفاء الراشدون الأربعة الدولة الاسلامية واداروها بحسب مداركهم للمبادىء الاسلامية . وكان كل واحد منهم يطبق مبادىء الاسلام وتعاليم الرسول بحسب احوال زمانه . ولم يكن ثمة نمط معين للحكومة متفق عليه ، ولا لانتخاب رئيس للحكومة . فلا مفر من القول ، إذن ، بأن الاسلام لم يفرض نمطاً معيناً للحكومة ، ولكنه ترك الأمر للجماعة تختار النمط الذي يوافق الأحوال التي تكون فيها ، في كل زمن ، على ان يكون ذلك موافقاً لمبادىء القرآن الكريم والحديث الشريف . وفي العهود الأخيرة قامت دول اسلامية بوضع دساتيرَ توافق متطلباتها من غير ان تدّعي تلك الدول انها وضعت دستوراً اسلامياً يمكن ان تتبناه جميع الدول الاسلامية . وكان من الواضح عندي ان على باكستان ان تستنبط نظاماً خاصاً بها لتطبيق مبادىء الاسلام على احوالها هي . ان ممارسة ذلك يجب ان تقوم على المقاييس الديمقراطية المألوفة واهمها اشتراك الشعب في شؤون الدولة . فان حق الشعب ، على أنه مجموع واحد في تنظيم شؤون نفسه وتدبير امورها لا ينبغي ان يقيد او ينقص شيء منه في حال من الأحوال ، ولا يجوز ان يسمح لفرد واحد ولا لعدد من الأفراد ، مهما بلغوا من العلم والمعرفة ، ان ينصبوا انفسهم قضاة على الجماعة وان يفرضوا آراءهم على ممثلي الشعب المنتَخبين . هذا المبدأ هو الذي اقر سيادة السلطة التشريعية التي تعمل للشعب وبالنيابة عن الشعب ؛ ثم إنه هو الذي أقرّ ايضاً بأن الشعب يجب ان يكون حراً في اختيار ممثليه واختيار الذين يتولّون امر الدولة باسمه . وحتى نضمن ان تعمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بموجب نصوص الدستور يجب ان يكون هنالك ايضاً سلطة قضائية مستقلة . وفي هذا التنظيم للأمور لا مجال بطبيعة الحال لمجلسٍ أعلى من الخبراء الدينيين أن ينقض قرارات السلطتين التشريعية والقضائية .

لقد كان دليلي في هذا كله فهمي لمبدأ الاجماع في الاسلام . ففي بعض المذاهب يمثل الاجماع اتفاقَ آراء المجتهدين ، ممن لهم حق اصدار الآراء

والفتاوى بحكم معرفتهم بالأسلام ، في امور تتطلب القرار او الفتوى . وفي مذهب آخر يكون الاجماع اجتماع عامة المسلمين على رأي . وهنالك قول آخر هو ان الاجماع ، في ايامنا الحاضرة ، هو رأي السلطة التشريعية التي تمثل نواب الأمة المنتخبين ، وان حق ابداء الرأي في الأمور التي تمس حياة الشعب عموماً مُناطٌ بالسلطة التشريعية لا بطبقة من العلماء . ولم اشأ أنا ان استبق الحكم في هذه القضية . من اجل ذلك تركت الفصل في الناحية الدستورية لنواب الشعب حتى يروا كيف يبدو لهم ان يحكموا في الأمور المتصلة بالقرآن الكريم وبالحديث الشريف . غير انني وجدت من الضروري ان يكون ثمة مجلس استشاري اسلامي تسانده هيئة للبحوث الاسلامية(١) تساعد السلطة التشريعية على صياغة القوانين على اساس النظريات الاسلامية . اما اعضاء هذه الهيئة فكانوا من الاشخاص المتضلعين من امور الدين ، فضلاً عن اشخاص يُلمّون بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والقانونية والادارية في البلاد حتى يستطيعَ هؤلاء كلهم ان يوفقوا بين مطالب الاسلام وبين متطلبات الزمن ومتطلبات الأحوال السائدة .

كنت اعلم ان العلماء لن يرضَوا عن هذا المنهاج ، اذ كانوا يرَون ان من حقهم وحدَهم الافتاء في أمور الدين والحكم فيها . وبينما كانوا يصرون على هذا الادعاء كانوا يمتنعون عن تقديم وثيقة دستورية مفصلة ، اذ كانوا يوقنون ان هذه الوثيقة ستكشف عن خلاف فيما بينهم . من اجل ذلك كانوا يطالبون الحكومة بالموافقة على الأخذ بدستور اسلامي على ان يترك لهم الحق بأن يقولوا (بعد ذلك) ما القانون أو التدبير الذي يوافق الاسلام او لا يوافقه . ولا بد لي هنا من وقفة قصيرة أُلِمُّ فيها بايجاز بذلك الدور الذي قام به علماء الدين في حياة باكستان السياسية .

ان تاريخ علماء الدين في شبه القارة الهندية يشف عن نزاع دائم بينهم وبين الطبقات المثقفة . وبلغ هذا النزاع ذروته في اثناء الكفاح لانشاء باكستان .

(١) Islamic Research Institute

فمن المعروف ان نفراً من رجال الدين كانوا يعارضون القائد الأعظم محمد علي جناح ويرفضون فكرة « باكستان » . انا لا اقول إن جميع اولئك النفر من علماء الدين الذين عارضوا قيام باكستان كانوا ضعاف الذمة . لا، فقد كان فيهم رجال ذوو مقدرة وعقيدة راسخة، ولكن كان فيهم ايضاً من يرى ان قيام باكستان يمكن ان يقضي على سلطته هو . ان افضل هؤلاء الآخرين كانوا يجادلون عن ان حركة الحرية الهندية يمكن ان تتباطأ اذا لم يعمل الهندوس والمسلمون متحدين . وظن بعضهم الآخر ان نظرية باكستان نظرية اقليمية في الدرجة الأولى، وهكذا تكون هذه النظرية بعيدة عن فلسفة الأخوّة في الاسلام وهي فلسفة عالمية عامة في طبيعتها . كلا هاتين الحجتين كانتا نتيجة التفكير المضطرب، نتيجة تنكشف عن جهل فاضح للمشاكل التي يواجهها المسلمون في شبه القارة الهندية . كانت الحرية آتية لا ريب فيها، ولم يكن بالامكان تأخيرها . والذي كان يقلق المسلمين لم يكن سرعة اكتساب الحرية، بل ما ينبغي عليهم عمله حين يكتسبوها لينظموا حياتهم كما يريدون هم . ان انتهاء الحكم البريطاني يجب ألاّ يعنيَ للمسلمين بدء السيطرة الهندوسية عليهم . انهم ما كانوا يريدون ان يتبدّلوا سيداً بسيد. فقد كانوا يعلمون من اختبارهم القديم ان الهندوس كانوا لا يوافقونهم على العيش معهم على مستوى واحد في نطاق سياسي معيّن . ان هؤلاء النفر من علماء الدين الذين كانوا اعضاء في المؤتمر الوطني الهندي لم يدركوا معنى هذه الحقيقة البسيطة فوجدوا انفسهم بالتالي معزولين عن المجرى العام الذي كان المسلمون يكافحون في غماره في سبيل التحرر .

هذه المعارضة لقيام باكستان، بدوافع من القومية الاقليمية، كانت نتيجة للعجز عن تفهم حقائق كثيرة في واقعنا الحاضر . كيف يمكن ان تكون مطالبة مائة مليون مسلم بوطن لهم امراً مخالفاً لنظرية الأخوة الاسلامية ؟ فان الوطن، كلّ وطن، انما هو صلة او قرينة ذاتية يتميز بها اهلها من غيرهم . ولا ريب في ان المسلمين في شبه القارة الهندية ما كانوا ليخدموا قضية الأخوة العالمية لو فقدوا خواصّهم الذاتية ؛ وهو ما كان سيحدث لا محالة لو اضطروا للقبول

بسيطرة الهندوس السياسية عليهم . اما علماء الدين عامة فقد كانوا يفكرون بماضٍ مجيد، ولكنه ماض قد غشيته الظلمة، كما كانوا يفكرون بمستقبل واسعٍ للأخوة الاسلامية ولكن مستقبل غامض لا حدود له ولا معالم . وهذا هو الذي عطّل نمو الوطنية الاسلامية في شبه القارة الهندية اكثر من كل شيء آخر ثم عاق تقدم المسلمين فيها . فاذا لم تكن للمسلمين قاعدة راسخة في شبه القارة الهندية، فانهم لا يَعْدون أن يكونوا حفنة من الفضوليين الذين يتدخلون في شؤون الأقوام الأخرى بحجة الأخوة الاسلامية العالمية . فأي نفع يكون منهم حينئذٍ لسائر المسلمين اذا لم يكن لهم موطن خاص بهم على الأقل . ان اولئك الذين كانوا يرون ان الاستشراف القومي كان مناقضاً لنظرية الأخوة الاسلامية العامّة كانوا في الحقيقة كأنهم يقولون ان المسلمين في شبه القارة الهندية يجب الا يكون لهم موطن خاص بهم لأن لهم مواطن كافية في جميع انحاء العالم . لماذا يكون لكم موطن خاص بكم اذا كان في الشرق الأوسط مواطن اسلامية كثيرة جداً ؟ ان هذا المنطق هو الذي ادى بحركة الخلافة (١) — مع ما كان لها من مثل عليا ومبادىء سامية — الى زقاق لا منفذ له . ان نفراً من اقدر المفكرين كانوا يجادلون في أن الدول الغربية، وبريطانية خاصة، كنّ يحاولن تحطيم الأمبراطورية العثمانية، ولكنهم لم يدركوا ان العرب والاتراك كانوا ملتحمين في معركة حامية وكان كل فريق منها يحاول فيها ان يؤكد خصائصه الوطنية ومميزاته الذاتية . ان الأتراك كانوا قد بدأوا حركة القومية التركية (الحركة الطورانية) وجعلوا يرفعون اصواتهم بالشعار: تركية للأتراك ! ودعاة القومية العرب كانوا يطالبون بالتحرر من الأتراك وبابراز ذاتهم القومية . وكان من مصلحة البريطانيين ان يستغلوا هذا الشعور القومي في الفريقين . وعلماء الدين عندنا من اولئك الذين قادوا حركة اعادة الخلافة الى تركية لم يدركوا قط ان الأتراك انفسهم كانوا قد تخلّوا عن فكرة الخلافة . واستهوى هؤلاء حلم الأخوة الاسلامية فانغمسوا في كفاح طويل وهم يظنون ان الخلافة

(١) Khilafat Movement : حركة الخلافة ، حركة دينية سياسية انتشرت أوسع ما انتشرت بين المسلمين في الهند للمطالبة باعادة الخلافة الاسلامية بعد انحلال الامبراطورية العثمانية وزوال الخلافة فيها (الناقل)

اذا عادت فان الشرق الأوسط يمكن ان يجتمع تحت حكم الأتراك، ثم ان الأتراك يمكن ان يصبحوا اقوياء جداً فيأتوا في يوم من الأيام الى الهند ويطردوا منها البريطانيين !

على ان المعارضة التي ابداها بعض علماء الدين في وجه قيام باكستان لم تكن كلها نتيجة التفكير المضطرب او قلة الادراك لمشاكل المسلمين . ان وراء ذلك كان حب القوة والتسلط .

اود ان اوضح هنا اني اشير الى تلك الطبقة من علماء الدين الذين كانوا يعملون في السياسة علناً لا الى اولئك الأتقياء الورعين، الذين يخشون الله، والذين يخدمون الأمة بتعليم القرآن الكريم وينشرون رسالة الاسلام بتجرد وتواضع واخلاص . ان علماء الدين السياسيين الذين اخصهم بالكلام كانوا يدّعون بانهم مسلمون وطنيون هنود(١) في (مقابل مسلمين وطنيين) ممن كانوا ايضاً اعضاء في حزب المؤتمر الوطني الهندي او في جماعات او منظمات اخرى تعمل بالتعاون مع المؤتمر الوطني الهندي . وكان لهؤلاء النفر من الناس نفوذ كبير بفضل اتصالهم بحزب المؤتمر، حزب الأكثرية السياسية في شبه القارة الهندية . وحتى بعد ان اثبت القائد الأعظم صحة الصفة التمثيلية لحزب الرابطة الاسلامية(٢) باعتبارها الحزب السياسي الوحيد الذي يحق له ان يتكلم باسم المسلمين في شبه القارة، فان حزب المؤتمر كان يصر على حشر الأعضاء المسلمين المنتمين إليه في كل تشكيل سياسي كان البريطانيون يقترحونه، ذلك لأن هؤلاء الأعضاء المسلمين في حزب المؤتمر كانوا يعتقدون أن الهند اذا لم تنقسم ، واذا مكث حزب المؤتمر في سدة الحكم، فان زمام عامة المسلمين سيظل في ايديهم هم . وكان علماء الدين هؤلاء يدركون ان زعامة المسلمين في شبه القارة كانت تنتقل بالتدريج من ايديهم الى ايدي الطبقات المثقفة الحديثة التي وجدت ممثلها البليغ في القائد الأعظم . وان النضال المتصل الذي كان القائد الأعظم يخبّه به البريطانيين والهندوس كان يهدد ايضاً سيطرة

(١) Indian Nationalist Muslims

(٢) All India Muslim League

علماء الدين المذكورين . ثم ان دفاع القائد الأعظم عن قضية المسلمين وتجرده الكامل واخلاصه المطلق قد جعل من تلك الكتلة البشرية المفككة حقيقة قومية راسخة . فخشيَ علماء الدين هذه الزعامة الجديدة وارادوا ان يقاوموها فوقفوا الى جانب حزب المؤتمر الوطني الهندي .

على ان النزاع بين المسلمين المثقفين وبين علماء الدين ليس جديداً . فقد بدأ في الأيام الأولى من العهد البريطاني ثم بلغ ذروته في اثناء الكفاح من اجل باكستان . وفي مدى عشرات السنين، بعد ان وطّد البريطانيون حكمهم في الهند، كان علماء الدين يحولون بين المسلمين وبين الاغتراف من مَعين علوم الغرب . ولم يستطع المسلمون ان يخرقوا هذا الحاجز من التعصب الأعمى والتفريط باسباب المعرفة الا في اواسط القرن التاسع عشر وبدء عهد الانبعاث في شبه القارة على يدي شاه ولي الله الذي بدأ يسبر غور الماضي ثم يعبّر عنه بلغة المستقبل . ثم نهض السيد احمد خان بدعوته القائلة بان المسلمين لا يمكن ان يرقَوا الا باكتساب العلوم الفنية الحديثة ؛ ولقد أكّد، مراراً وتكراراً، تلك الحقيقة البسيطة، وهي ان المعرفة ليست احتكاراً لأمة من الأمم ولكنها ملك للانسانية جمعاء . وسرعان ما اتهمه فريق من علماء الدين بالكفر . ولكن السيد احمد خان لم يَهِنْ ولم يتضعضع برُغم ما كيل له من السِباب والشتم، بل واصل دعوته بشجاعة وعزم ونجح في ان يجلو نشاط الأمة الفكري جلاءً عظيماً . وكان كلما ازداد عدد المسلمين المثقفين بالعلوم الغربية تراخت قبضة العلماء على جمهور المسلمين .

ثم ان قيام باكستان كان اكبر هزيمة مُنيَ بها علماء الدين القوميون(١) . غير أن هؤلاء قوم عنيدون ، لا يثنيهم وازع عما يبتغون، فالجاه والسلطان مخدّران لا يقاومان . وبعد قيام باكستان بفترة قصيرة عاد هذا القبيل من علماء الدين الى تنظيم قواهم من جديد . والآن، وبعد ان تأسست باكستان، يقوم هؤلاء الناس ويسألون : «من يستطيع ان يقرر كيف تدار الدولة

(١) العلماء القوميون هؤلاء هم انصار حزب المؤتمر الوطني الهندي (الناقل)

الاسلامية الجديدة غير علماء الدين ؟ » ان نفراً من علماء الدين القوميين هؤلاء قرروا البقاء في الهند، ثم خفَّ نفر آخرون منهم مسرعين الى باكستان ليمدوا يد المساعدة إلى أهلها؛ فاذا لم يكونوا قد استطاعوا من قبل ان ينقذوا المسلمين من «باكستان»، فعليهم الآن ان ينقذوا «باكستان» من المسلمين. من هؤلاء المهاجرين المستر ابو الأعلى المودودي رئيس الجماعة الاسلامية الذي كان يعارض انشاء باكستان معارضة شديدة . لقد لجأ الى باكستان ثم ما عتّم ان قام بحملة « لنشر الدعوة الاسلامية » بين الشعب الباكستاني السيء الطالع . فلقد هال هذا السيدَ الوقور ما شاهده في باكستان: بلدٌ غير اسلامي وحكومة غير اسلامية وشعب غير اسلامي ! كيف يسوغ للمسلم ان يدين بالولاء لهذه الدولة ! وهكذا شرع يُدخل في رُوع الناس انهم ضالون مارقون عاجزون، لا أمل فيهم ولا رجاء . كل ذلك كان في الواقع واجهة برّاقة ، اما القصد الحقيقي فكان رد السلطة (السياسية) الى علماء الدين وتأكيد حقهم في زعامة الأمة . وبما ان حركة باكستان كان يقودها رجل هو مثال الثقافة الغربية، فان وجاهة علماء الدين قد اصيبت — من اجل ذلك — بجرح عميق . من اجل ذلك جعل رجال الدين يحاولون استعادة مكانتهم . ولكن لم يكن أمام علماء الدين المشتغلين بالسياسة الا طريقان: اما ان يعيدوا النظر في موقفهم ويبدلوا اتجاههم حتّى يصبح الشعب قادراً على ان يستفيد من معرفتهم في معالجة مشاكله، واما ان يقوضوا مكانة الطبقات المتعلمة بين جماهير الشعب ممن يتقون ويرعَون حرمة الدين على قلة حظهم من الثقافة . ولم يكن من غير المنتظر ان يختاروا الطريق الثاني . ان بيئة اجتماعية خارجة، منذ زمن يسير جداً ، من سيطرة اجنبية طالت قرناً او يزيد ثم وجدت نفسها أمام مشاكل عملية ناجمة من بناء دولة جديدة، كانت بلا ريب تشكو من النقص والضعف، والى هذه وجّه علماء الدين نقدهم . ثم انتشر هؤلاء في طول البلاد وعرضها ليقنعوا الشعب بشقاء الحياة التي يحياها وبعيوب الحكومة التي تتولى اموره . وهكذا صيروا ذلك الشعب المتفائل المملوء حماسة وغَيرة ، شعباً قانطاً متبرماً خائباً . وكان علماء الدين يدّعون انهم يحيطون علماً بجميع الأمور وانهم يستطيعون حسم جميع المشاكل التي تواجه البلاد،

ولكنهم الآن لا يقدرون على شيء لأن البلاد — على ما يدّعون — تخضع لحكم الذين تعلموا العلوم العصرية ثم هجروا الاسلام وتبدّلوا به وسائل الحياة الغربية . وبما أنه لم يكن ثمة قيادة حكيمة قادرة على أن تحل مشاكل الناس حلاً سريعاً، فان علماء الدين استطاعوا ان يقيموا من ذلك حجةً على صحة دعواهم وان يجمعوا حولهم جمهوراً كبيراً من المؤيدين لوجهة نظرهم .

كذلك كانت الحال حين انبرى علماء الدين الى الدعوة بقوة واصرار إلى وجوب الأخذ بدستور اسلامي . ولكن بما انه لم يكن قد سبق لأحد ان حدد المبادىء الأساسية في الدستور الاسلامي، فإنه لم يكن بالامكان ان يقال عن دستور إنه اسلامي الا بعد ان يحظى بقَبول علماء الدين جميعهم . فالسبيل الى الدستور الاسلامي اذن هو ان نسلم مقاليد البلاد الى علماء الدين جميعهم وان يرجى منهم « ان يسيروا بالبلاد على رِسلهم » . وهذا ما كان علماء الدين يريدونه تماماً . فالدستور لا يكون (في نظرهم) اسلامياً الا اذا سنّوه هم بأنفسهم والا اذا انيطت بهم السلطة ليقضوا بين الناس ويحكموا العباد . وهذا ما لم يكن احد من الشعب ليقبلَ به، ولا قبلته انا لأنه مخالف لجميع المبادىء الدمقراطية الأساسية والقائلة بأن الشعب مصدر السلطات .

وبدأت ملامح الدستور تبرز شيئاً فشيئاً: ان السلطان لله وحده، وللشعب في الدولة الإسلامية السلطة على تنظيم امورهم وتسييرها اتباعاً لأحكام القرآن الكريم والسنة الشريفة . ان الله تعالى قد دلّنا على السبيل الى مصادر الهدى والعقل وآتانا الفطنة حتّى نتأوّل ما حوته هذه المصادر ونتفهمه . فيجب علينا ان نستخدم قوانا الفكرية ونحدد مبادىء الهدى بمعونة اهل الذكر ، اذا نحن وجدنا حاجة الى ذلك . وبعد أن نحدد هذه المبادىء يجب ان نستنبط الوسائل والاجراءات لتطبيق هذه المبادىء على مشاكلنا . ويجب ان نكون قادرين على العمل بطريقة منظمة بوساطة ممثلينا الذين يصوغون القوانين من اجل الخير العام، كما يجب ان تكون لنا سلطة تنفيذية تنفذ هذه القوانين وتقوم بالأعمال الأدارية باسمنا . وكذلك يجب ان يكون لنا ايضاً سلطة قضائية

مستقلة تفصل في ما اذا كانت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تعملان بمقتضى نصوص الدستور .

وبعد ان قررتُ هذه المسائل الأساسية حاولت أن أعين شكل الحكم الذي يوافق عبقرية الشعب ويلائم تعاليم الاسلام وتاريخ الاسلام . وهكذا قمت بدراسة مفصلة للتاريخ الاسلامي وللدساتير التي كانت الدول الاسلامية المختلفة قد تبنّتها . فتجلّى لي من خلال هذه الدراسة امران: ليس في الإسلام ملكية، ولا يكون التعاقب على الحكم بالوراثة . ان الأمة كلها هي صاحبة الحق في انتخاب قائدها، كما ان لها الحق في خلعه . وثمة ظاهرة أخرى من التاريخ الاسلامي وقع عليها الاجماع هي انه اذا اختارت الأمة قائدها او زعيمها فمعنى ذلك أنها ألقت إليه بمقاليد السلطة كلها ليقوم بتنسيق وجوه الحكم وبالاشراف على ذلك التنسيق . وكذلك يمكن ان يفوض القائد بعض سلطته الى نفر آخرين، ولكنّ السلطة المركزية تبقى في يد القائد المنتخَب الذي يجب أن يقوم بالقيادة الموحدة للبلاد وبادارتها . ويبدو ان هذه القيادة الموحدة ضرورية جداً في احوالنا الاجتماعية والسياسية الحاضرة . فبغير هذه السلطة المركزية لا يمكن ان تحفظ وحدة البلاد . ان الحكم الاسلامي في شبه القارة الهندية بدأ ينحدر، كما بدأت البلاد تعاني (الأزمات)، منذ ايام الأمبراطور المغولي اورانكزيب بسبب ضعف السلطة المركزية في الدرجة الأولى . ويصدق هذا القول ايضاً على سائر عهود الحكم الاسلامي ايضاً .

ان الطبقة المنورة في باكستان قد تعوّدت نوعاً من الدمقراطية النيابية؛ غير ان الاختبار قد دل على أن هذا الشكل من الحكم بدلاً من أن يخدم قضية الشعب قد شجع على الفرقة والتنابذ ثم دفع بالبلاد الى شفير الهاوية . لقد قاسينا في الماضي آلاماً كثيرة بسبب ذلك، ولن نستطيع ان نتحمّل الوقوع في هذا الخطأ مرة ثانية . اما الشكل الآخر الذي يبدو انه يوافق متطلّباتنا فهو النظام الرئاسي للحكم .

يبدو ان خير حل لهذا الإشكال هو نظام رئاسي ينتخب فيه الرئيس

وتترك له حرية اختيار وزرائه، ثم سلطة تشريعية تتألف من مجلسين ليس من الضروري ان يكون عدد الأعضاء فيهما كبيراً، وذلك لندرة الرجال من المستوى الذي يصلُح لذلك . اما العلاقة بين الرئيس وبين السلطة التشريعية فيجب ان تنظم بحيث تناط بالرئيس سلطات كافية يحافظ بها على التوازن ويحول دون انهيار الحكم مرة بعد مرة . وبكلمة أخرى، يجب أن تقرب الشقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حتى تقترب الحال ممّا كانت عليه في أيام الخلفاء الراشدين . وكذلك يجب ان يكون ثمة عدد من القيود وشيء من التوازن حتى نضمن ان يعمل الرئيس والسلطة التشريعية بانسجام وحلم وشعور بالتبعة . فاذا قصّر احدهما في نطاق واجباته خلع او خُلِعا كلاهما .

يجب ان يعين الرئيس حاكمي الأقليمين حتى يضمن ان يكون لأمره نفوذ في الأقليمين . وبغير ذلك يتقوض بناء الدولة كله . ثم يجب أن تفوّض إلى الأقليمين سلطة للنظر في عدد من الشؤون حتى يتحملا تبعة كافية ويكون لهما استقلال داخلي ومرونة في تصريف الأمور .

يبدو لي أن هذه الأمور هي الحد الأدنى من متطلبات الدستور الذي إخاله صالحاً للبلاد . غير أن الناس الذين تعودوا الشكل النيابي في الحكم وعرفوا طريقة استغلاله عز عليهم ان يتقبلوا رأيي . في ذات يوم دعوت نفراً من الناس في باكستان الشرقية للاجتماع بهم . وكان من بينهم مولوي تميز الدين خان والسيد نور الأمين . وقد ناقشتهم في سلسلة طويلة من المشاكل الدستورية .

اما تميز الدين خان فقال انه لا يوافق على النظام الرئاسي البتة . وسألته عن وجه اعتراضه على ذلك فقال: « وجه اعتراضي أن التاريخ الاسلامي وحياتنا السياسية كانا يدوران على حكم الفرد . وأخشى أن نعود اليه مع اننا قد حصلنا الآن على الحرية والدمقراطية » . فسألته قائلاً: « ما دام ذلك – اي حكم الفرد – في دم المسلمين، فما الوسيلة التي تستطيع بها استئصاله من دمهم ؟ وعلى كل حال، هل ترى فرقاً بين فرد مستبد وبين

رئيس منتخب ؟ أليس في الولايات المتحدة رئيس، ثم أليست الولايات المتحدة دولة دمقراطية ؟ وكيف تستطيع ان تحافظ على شكل الحكم الدمقراطي في بلادنا نحن وفيها عشرة أحزاب أو خمسة عشر حزباً سياسياً ليس لواحد منها استشراف قومي ولا منهاج سياسي إلا حزب الرابطة الاسلامية ؟ ثم خطر له اننا نستطيع أن نحدد عدد الأحزاب في البلاد بقانون بحيث لا يكون فيها أكثر من حزبين . ولكني قلت له : « يا سيدي تميز الدين، اذا كان بامكانك ان تسيطر على ضمائر الناس فلماذا لا تجمع المسلمين على مذهب واحد ؟ ان عدد الفرق في الاسلام اثنتان وسبعون، مع أن اصحابها كلهم يستمدون الأحكام بالاستناد إلى القرآن الكريم . دعني أقول لك إنك لن تستطيع ان تسيطر على ضمائر الناس بالحيل القانونية » . فقال لي : « حتى لو كان ذلك كذلك، فاني افضل شكلاً من أشكال الحكم النيابي » . فأجبته بعبارة لاذعة بعد ان فرغ صبري وضاقت حيلتي ؛ ولكن الشيخ تقبّل تلك الملاحظة .

وكان السيد نور الأمين ساكتاً لا يتكلم . وأظنّ انه كان لا يريد أن يدخل في هذا الجدال . ولكن مولوي تميز الدين ظل يتكلم عن اقتناع، عن اقتناع يبدو وطيداً، وإن كان بعيداً عن الواقعية . لقد كنت دائماً معجباً بشجاعته !

وهكذا كان يدور جدل شديد حول حسنات النظام النيابي وحسنات النظام الرئاسي . هنالك نفر من الناس من أمثال مولوي تميز الدين خان يرَون أن النظام النيابي في باكستان قد قيل فيه إنه فاسد قبل ان تُتاح له فرصة ليثبت جدارته . ولعلهم يعنون بهذا أننا لم نجعل الحبل الذي يحيط بأعناقنا طويلاً يستطيع أن يثبت في خلالها حتى نشنق به أنفسنا . فلو ان الحال التي كنا عليها قد استمرت خمس سنوات أخرى او عشراً لأنتهينا الى كارثة .

والحقيقة ان النظام النيابي لا يصلح الا اذا كان في البلاد احزاب صحيحة التنظيم، احزاب قليلة العدد يعمل كل واحد منها على منهاج اجتماعي واقتصادي واضح . على ان نفراً آخرين يقولون، « وما الضرر في ان يكون عندنا خمسة احزاب او عشرة ؟ ان بامكاننا دائماً أن يكون لنا حكومة ائتلافية » .

أهذا — يا ترى — أفضل ما نستطيع صنعه للبلاد ؟ أتستطيع الوزارة الائتلافية في بلد هو في طريق النمو ان تتخذ قرارات جازمة في امور دقيقة حرجة، وخصوصاً اذا كانت تلك القرارات مناقضة لتقاليد البلاد او معارضة لسبيلها المألوف في الحيـــاة ؟ انه لا يسوغ للحكومة التي تقدُر التبعة ان تكون اسيرة لجهل الرأي العام ، فعلى رجل الدولة ان يسبق الرأي العام وأن ينحوَ بالشعب النحو الذي يراه صالحاً . ان الأهداف التي وضعتُها نصب عيني هي توحيد البلاد ودفعها في طريق النمو . وحتى نستطيع تحقيق هذين الهدفين كنا نحتاج حكومة مستقرة وممثلة للشعب، كما كنا نحتاج الى استمرار في الادارة ومنهاج اقتصادي للانماء صحيح التخطيط . كان على الشعب أن يسير بعزيمة الى الأمام حتى يلحق بعصر العلم والتجارب العلمية بينما يبقى محافظاً على المبادىء الأساسية في ايمانه وعقيدته .

من السهل ان نتحدّث على ازالة آثار العادات والتقاليد الموروثة من قديم الأزمنة، ولكن من الصعب معالجة هذه الآثار في الحياة العملية . كيف يكون من الممكن اقامة حكومة دمقراطية نيابية إذا كان بيننا عدد كبير من أرباب الأراضي والاقطاعيين الذين يستطيعون ان يسيطروا على ألوف الأصوات ؟ كيف يمكن أن تقوم حكومة دمقراطية نيابية فيها مشايخ وأولياء وفقراء زهاد يقدرون على أن يؤثروا في الناس بطرق غير مباشرة ؟ وكيف تتسنى لنا دمقراطية نيابية وأمن واستقرار اذا كان عندنا عشرة احزاب او خمسة عشر حزباً او اكثر ليس لواحد منهاج سياسي البتة ؟ بل كيف يمكن أن يكون لنا دمقراطية نيابية اذا لم يكن عندنا بعدُ تعليم ابتدائي إلزامي ؟

اذا كنت تريد أن تنشىء أنظمة ونظريات فمن اسهل الأمور ان تتناول كتاباً مدرسياً انكليزياً او اميركياً او روسياً ثم تقول : « هكذا فعل هؤلاء . فلماذا لا نحذو حذوهم ونفعل مثلهم ؟ » ولكن هل ترانا نستطيع ان نضع ذلك موضع التنفيذ ؟ أيأخذ الشعب بهذا راضياً ؟ هل يتقبّل الناس ذلك ويعدونه صادراً منهم منبعثاً من صميمهم ؟ فاذا لم يكن شيء من هذا، فان كل عمل يذهب حينئذٍ سدىً .

— ٤ —

سئلت مرة: « في اي الكتب عثرت على أسس هذا الدستور ؟ » فأجبت: «وجدته في كتاب باكستان . انه يرجع الى معرفتي بأهل باكستان وبأرض باكستان . فأنا اعرف كل انسان يستحق أن يُعرف، وأعرف كل شبر من أرض باكستان» .

لا أدري اذا كان تعبير « الدمقراطيات الأساسية » يصف نظام الحكومات المحلّي الذي أوجدته وصفاً دقيقاً . قلت « أساسيٌ » ، لأن هذا النظام يجب أن يقوم من القاعدة ثم يرقى صُعُداً، وقلت عنه دمقراطي بمعنى أن شؤون البلاد تناط بالشعب في نطاق دستوري . لقد كان نصب عيني هدفان بارزان: احدهما ان اعمل على تنظيم صفوف الشعب بحيث يستطيع الشعب ان يضطلع بمشاكل المنطقة التي يعيش فيها وأن يبث في أهلها روح الاعتماد على النفس، وثاني الهدفين أن نستنبط نظاماً انتخابياً مُجدياً لاختيار رئيس الجمهورية والمجالس التشريعية .

لقد كان الجهاز الدمقراطي على الوجه الذي طبقه السياسيون المحترفون مشوهاً عقيماً، فما كان دستور عام ١٩٥٦ الا حزمة من التسويات والمساومات العقيمة، فركزت أنا جهودي، منذ عام ١٩٥٨، على أن انقذ الشعب مما كان فيه بالقيام بالاصلاحات الضرورية في كل ميدان . وكنا نقصد من جميع هذه الاصلاحات اعداد البلاد وشعبها لقيام حكم نيابي في أقصر مدة ممكنة . فهدفنا كان الا نفرض على الشعب نظاماً معيناً من فوق، بل ان نوجد نظاماً ينمو متدرّجاً من تحت ومتصلاً بحقائق أحوالنا الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية . وجميع التبديلات والاصلاحات التي قمنا بها كان لها غاية واحدة: اعداد القاعدة التي سينهض عليها البناء الهرمي للنظام السياسي السليم وضمان تطور هذا النظام بصورة مطردة .

ولقد دلت اختباراتنا الماضية على أن الدمقراطية النيابية، في شكلها الغربي، لا يمكن ان تفرض على الشعب الباكستاني . ففي النظام الغربي متطلبات

أساسية لا تتوفر هنا : هذا النظام الغربي يفترض درجة عالية من الوعي الاجتماعي والوعي السياسي كما يفترض تعليماً عاماً ونظاماً راقياً للمواصلات لنشر المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الموضوعات التي تعم الكافة والخاصة على أوسع نطاق . فاذا فُقِدَتْ هذه المتطلبات، فلا ينتظر من الشعب حينئذٍ ان يستطيع ممارسة حقه في التصويت في اطار سياسة قومية عامة . اننا نحمّل الفرد المريض الأمي — والذي يقلق على كفاف يومه — أكثر مما يطيق اذا نحن انتظرنا منه أن يُعمل الفكر ويبني وجهة نظره على أساس من السياسة القومية .

غير أننا لا نستطيع أن ننتظر تحقيق تلك الأحوال حتى نعمل على اعادة الدمقراطية الى نصابها . ان علينا ان نوجد نظاماً يستطيع الناس أن يتفهموه وأن يطبقوه برغم ما يلم بهم من صعاب ومشاقّ . ومعنى هذا ان نتغلّل في قلب الأمة . ان الكثرة الغالبة من الشعب تعيش في القرى، واناس في القرى قليلو الحظ من التعليم تغلب عليهم الأمية . ولكنّ لهم من الذكاء ما يستطيعون ان يتفهموا به مشاكلهم . وكل ما كان مطلوباً منا ان نبسط أمامهم هذه المشاكل بطريقة سهلة مباشرة حتى نساعدهم على ان يصدروا عليها احكامهم . ثم اننا لا نستطيع ان نطلب منهم ان يفاضلوا بين المرشحين الا اذا كانوا يعرفون هؤلاء المرشحين معرفة شخصية او ان يعرفوهم مما اشتهروا به .

هذه المصاعب في صَوغ القضايا وفي تزويد الشعب بمعلومات عن المرشحين يمكن التغلب عليها اذا كان في البلاد احزاب سياسية حسنة التنظيم تساندها وسائل إعلام متطورة تساعد على تفهيم مناهج تلك الأحزاب للشعب . غير انه ليس لدينا — لسوء الحظ — احزاب تستحق هذا الاسم؛ والأحزاب الموجودة عندنا ليس لها مناهج قومية . واذا نحن طلبنا من افراد الشعب أن يشتركوا في عملية تصويت جامعة لمرشحين لم يسبق لأفراد الشعب ان رأوْهم أو عرفوهم، فان هذا يعني في الواقع اننا نسلب اولئك الأفراد اصواتهم من طريق الترغيب او الترهيب . وهذه الطريقة لا تخدم الا المهرجين والدجالين . وبما ان هؤلاء الدجالين لا يملكون لغيرهم نفعاً فانهم يتنافسون

في إثارة اهواء الناس وفي التلاعب بعواطفهم . وحين يكون الناس غارقين في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فانهم يستجيبون عادة لمثل هؤلاء الدجالين إذ يتلقّون منهم وعوداً معسولة وعهوداً براقة فتطمئن نفوسهم إلى ذلك برهة، ثم لا يلبثون أن يتبيّنوا الخديعة . وفي أحيان كثيرة يكون لهتافات اولئك المهرجين والدجالين اثر سلبي عنيف يورث الهستيريا ويغرز الشكوك والارتياب في النفوس ويهدم الوحدة الوطنية، فكأن الناس في ظل هذا النظام مُسَخَّرون حتى يضرب بعضهم وجوه بعض . لقد كنت ادرك كل الادراك ما سألقاه من العنف والمقاومة عند القيام بالتبديل في نظام الانتخاب: اولاً، من المثقفين، وهم قلة من الذين تغذّوا بالافكار الغربية، ولكن قلة لها صوت مسموع . هؤلاء القلة من الناس اتيحت لهم الفرصة لأن يتثقفوا فأصبحوا يشكلون النخبة من الشعب ثم يعدون انفسهم، من اجل ذلك، قادة الرأي العام . هؤلاء يتكلمون باسم الشعب، وهم أحياناً على حق في ذلك . ولكن ثمة نفراً قليلين منهم فقط على اتصال حقيقي بالشعب .

اما الذين يُولُون مشاكل الشعب اهتماماً جدياً فهم أقل من القليل . وكثيراً ما يكتفون بالقول ان السلطة يجب أن تكون من اختصاص الجماهير، ولكن لا يهمهم ان يقولوا كيف تمارس الجماهير تلك السلطة أو ما هو شكل تلك السلطة . وهم يدّعون انهم يكافحون الأمية والفقر والمرض، ولكن كفاحهم قاصر على الشعارات ولا يتناول الحلول . انهم يثورون بعنف على الأمية ولكنهم لا يفعلون شيئاً في سبيل الأميين . وهم يندّدون بالفقر ولكنهم لا يعطفون على الفقراء . ثم هم يُنْحون على الجوع باللائمة ولكنهم لا يبذلون شيئاً للجياع .

أما في المقام الثاني فان المعارضة تصدر من أصحاب المصالح المكتسبة: من محترفي السياسة وأرباب الأراضي . فمن عادة هؤلاء أنهم يتمتعون بولاء الشعب وطاعته في مناطق نفوذهم، ولن يكون من مصلحتهم ان يسمحوا للفرد بأن يمارس حقه في الحكم على الأمور او أن يحاسبهم على ما يفعلون . وفي المقام الأخير تأتي المقاومة من المتشددين أعداء التقدم، أولئك

الذين يُحبِطون كل عمل في سبيل الرقي باسم الدين .

كل هذه الأصناف من الناس تقاوم كل تبديل في النظام الانتخابي الذي يجعل من الفرد العادي سيد نفسه . ومع ذلك فعلى الانسان ان يصنع الخير من أجل بلاده مهما كانت النتائج .

كنت أزور القرى في المناطق الريفية وأقصد الأحياء الشعبية في المدن . تلك هي الأماكن التي يعرف الانسان فيها الناس معرفة مباشرة عن كثب؛ هناك مكمن المشاكل الحقيقية . وقد أدركت أن الناس في القرية كانوا يعرفون — مهما كان حظهم من التعليم يسيراً — مدى حاجات الفرد والجماعة ومدى ضرورة الحصول عليها . وعلى هذا المستوى كانوا يعرفون الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم ليساعدوهم وليَهدوهم سواء السبيل .

وعلى ذلك صُغت المبادىء التالية للدور المقبل الذي ستقوم به الدمقراطيات الأساسية(١): اولاً، يجب ان تساعد على ان يكون تمثيل الشعب صورة صحيحة مباشرة له ولرغباته؛ ثانياً، يجب ان يصبح أهل القرى بمثابة الجهاز العصبي بالنسبة لمناطقهم، وعلى أيديهم هم يجب أن تُدرس المشاكل المحلية المتعلقة بالإنماء والاعمار فتُستنبط لها الحلول ثم تطبق باهتمام بالغ؛ ثالثاً، ومع الأيام يجب أن يأخذ اهل القرى زمام الأمور بأيديهم ليحلوا محل الموظفين الرسميين ويقوموا بشؤون مناطقهم بوساطة لجان شعبية . واخيراً يجب على هؤلاء أن يشجعوا بني قومهم ويستثيروا فيهم الهمم والعزائم، فيطلقوا القوى المعنوية والفكرية من عقالها ليُعدّوا النشء لزعامة قوية فعالة.

بعد يومين من اعلان الحكم العسكري، في العاشر من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨، قلت في مؤتمر صحافي ان السلطة ستّرد الى الشعب . وبعد ثلاثة أشهر قطعت على نفسي العهد بأنه حالما تنفذ الاصلاحات الضرورية سيكون للبلاد دستور مستمدّ من رغبات الشعب قادر على أن يؤمن مصالح الشعب . ولقد بينت بوضوح ان باكستان لن تنتسخ دستور

(١) Basic Democracies

دولة أخرى، ولكن سيكون لها دستور خاص بها ملائم لأحوالها الاجتماعية والاقتصادية .

ان استحداث الدمقراطيات الأساسية كان الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هذا الهدف . ولقد دل الاختبار، فيما بعد، على اننا استطعنا بوساطة هذه الدمقراطيات الأساسية أن نوقظ الجماهير وأن ننظم صفوفهم حتّى يكون لهم اهتمام عملي بالغ في شؤونهم العامة وشعور بقيمة التعاون والمشاركة . وهكذا ضيقنا الشقة بين الموظفين وبين جمهور الناس .

والقرار باستحداث الدمقراطيات الأساسية اتخذ في مؤتمر لحكام الأقاليم عقد في كراتشي في آخر نيسان (ابريل) ويوم اول أيار (مايو) من عام ١٩٥٩ . ثم اتخذت قرارات جديدة أكثر تفصيلاً في مؤتمر لحكام الأقاليم عقد في ناثياكلي(١) في الثاني عشر والثالث عشر من شهر حزيران (يونيو) من ذلك العام نفسه . اما المرسوم الذي قضى باقامة الدمقراطيات الأساسية فقد صدر في السادس والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) ونص على انشاء مؤسسات تبدأ من المجالس المحلية وترقى الى المجالس الأقليمية الاستشارية للانماء .

وقد تمت الانتخابات للوحدات الدمقراطية الأساسية في اوائل كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٠ . أما القيود التي كان الحكم العسكري قد فرضها والتي تمنع المرشحين من تنظيم الاجتماعات السياسية والدعوة اليها وحضورها فقد خُففت حتّى يمكن اجراء الانتخابات المقبلة . وقد كانت الوحدة الانتخابية تتألف من نحو الف ناخب (من البالغين ذكوراً وإناثاً) يشتركون في انتخاب ممثل واحد عنهم . بعدئذٍ يُجمَّع ممثلو هذه الوحدات، من كل وحدة ممثل واحد — ويبلغ عدد الوحدات كلها نحو ثمانين الفاً اي نحو اربعين الفاً في كل اقليم (باكستان الشرقية وباكستان الغربية) ليتكوّن منهم مراتب الجهاز الاداري المحلي او طبقاته . ولقد كان من المفروض

(١) Nathiagali بلدة في شمالي باكستان يصطاف فيها الموسرون من ابنـاء الشعب الباكستاني .

أن يكون ثمة نحو اربعة آلاف من هذه المجموعات الأولية في كل اقليم (من الأقليمين) وأن يُطلق عليها اسم المجالس الاتحادية في المناطق الريفية واسم اللجان الاتحادية او اللجان المدنية في المدن .

وفي هذه المرحلة شعرت أن عليَّ ان احصل على تفويض من الشعب حتّى استمر في القيام بهذه المهمة . ولذا فقد تقرر أنه قبل اعلان نتائج الانتخاب للدمقراطيات الأساسية، ينبغي عليَّ ان أنتهز الفرصة للحصول على الثقة بتصويت يجريه الدمقراطيون الأساسيون الثمانون الفاً حتّى أستطيع أن أضع للبلاد دستوراً باسم الشعب . وقد كانت نتائج التصويت على الثقة، كما اعلنتها لجنة الانتخاب، في الخامس عشر من شباط (فبراير) من عام ١٩٦٠ تبلغ ٧٥،٢٨٢ صوتاً لجانبي تمثل ٩٥،٦ ٪ من مجموع الأصوات التي ادلى بها نحو ثمانين الف ممثل .

وبعد أن اديت اليمين القانونية بصفتي اول رئيس جمهورية منتخب في باكستان، في السابع عشر من شباط من عام ١٩٦٠، بادرت الى تأليف لجنة للدستور برئاسة القاضي شهاب الدين رئيس المحكمة العليا يعاونه خمسة أعضاء من كل اقليم . اما صلاحيات هذه اللجنة فكانت كما يلي:

١) البحث في أسباب فشل الحكم النيابي في باكستان مما ادى الى إلغاء الدستور في عام ١٩٥٦، ثم البحث في الوسائل للحيلولة دون تكرار ذلك .

٢) تقديم اقتراحات لسن دستور، بعد أن نأخذ بعين الاعتبار « عبقرية الشعب » ، والمستوى العام فيما يتعلق بالتعليم وبالنضج السياسي، ومدى النضج القومي في الوقت الراهن، والحاجة الى استمرار النمو ، وتأثير التقلبات الدستورية والادارية في الأشهر الأخيرة » .

٣) ان تتضمن الاقتراحاتُ توصياتٍ في أفضل الطرق لتحقيق ما يلي:

(أ) دمقراطية « توافق تبدل الأحوال وتكون قائمة على المبادىء الاسلامية في العدل والمساواة والتسامح » .

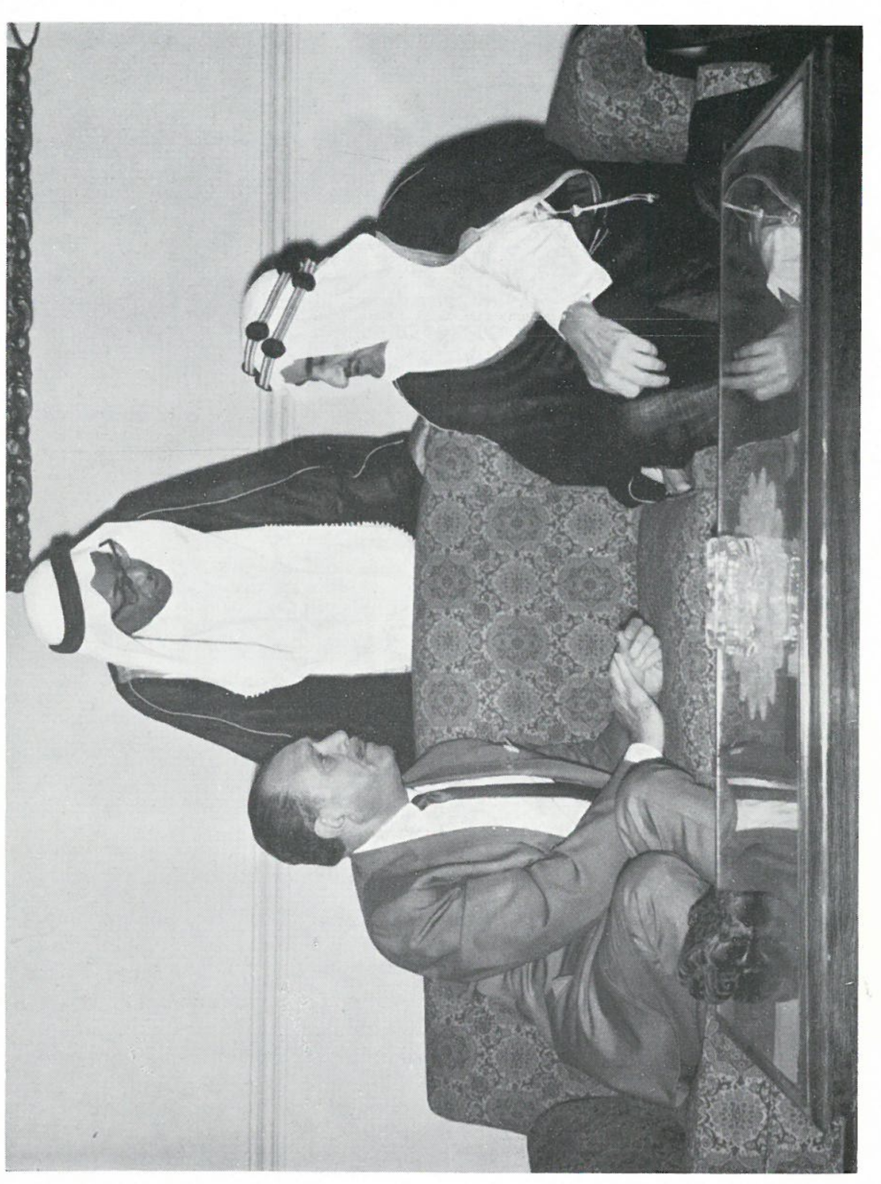
(ب) تدعيم الوحدة القومية،

(ج) نظام للحكم راسخ ثابت .

وظن كثيرون في ذلك الحين انني أسير بالبلاد بأسرع مما ينبغي، وأن عليّ أن أترك مهلة من الزمن حتى ترسخ تلك الاصلاحات . كنا قد نلنا قدراً كبيراً من الاحترام والمكانة في العالم حينما قمنا بهذه الاصلاحات وحققنا نتائج ملموسة ؛ وقد يتلاشى كثير من ذلك اذا نحن عدنا الى الحكم الدستوري (النيابي) . وسألني صديق انكليزي: « لماذا هذه السرعة في وضع الدستور ؟ » فأجبته: « كنت اظن انكم شعب دمقراطي ! » فعاد فقال: « ولكنك تدير البلاد ادارة حسنة جداً في ظل النظام الحالي، وأنتم تتقدمون تقدماً طيباً . وانكم ستعرضون انفسكم للمتاعب مرة اخرى اذا لم تأخذوا حذركم .

وفي باكستان أيضاً، كان نفر من الناس يعتقدون — وفيهم نفر من اعضاء الوزارة التي ألفتها — ان النفعيين الانتهازيين الذين اضرت بهم هذه الاصلاحات ضرراً بالغاً، كأرباب الأراضي ومحترفي السياسة وأشباههم، سيتكاتفون ويبذلون قصارى جهدهم لاقصائي عن الحكم حتى يقوضوا كل ما كنت قد حققته في السنوات القليلة الماضية .

ولكنني كنت اتلمس شعور الناس، بوجه عام، ايضاً . كان كثيرون منهم يظنون انني إذا اعدت الى البلاد الحكم الدستوري فانني أكون كمن يرمي بالناس في افواه الذئاب، وأنه لن يمضي وقت طويل حتى يعود السياسيون الى سيرتهم الأولى فيعبثون بالقانون، ثم يستشري الفساد والتكالب على السلطة وتعود جميع المساوىء والعلل التي كانت تنتاب حياتنا السياسية الماضية . ولقد ادركت انه اذا فتحنا هذا الباب فان محترفي السياسة سيندفعون منه حينئذ هائجين وسيدمرون كل ما كنت قد اقمته . وستساعدهم الصحافة في ذلك ، لأن للصحف التي تدعو الى ركوب متن الشطط ومعارضة الحكومة سوقاً رائجة في البلاد . وكذلك أدركت ان الذين استفادوا من الاصلاحات لم يقوَ عودُهم بعد ولم يكونوا قد نظموا انفسهم الى حد يستطيعون معه ان يدافعوا عن أنفسهم ومكاسبهم . من أجل ذلك كانت مهمتي أن أدافع



٢٣. مع صاحب الجلالة الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية في راولبندي يوم ٢١ ابريل ١٩٦٦



٢٤. المؤلف مع حفيديه في بلدة مرى يوم ١١ يونيو ١٩٦١

عن هؤلاء وعن القوانين الجديدة في وجه اصحاب المصالح المكتسبة .

ومهما كان، فقد تبين لي أنه من الأفضل ان اجازف واتحدّى الخطر، ولو لم تكن الاصلاحات قد رسخت بعد، ثم أفسح المجال للشعب حتى يتابع العمل من حيث وصلت أنا اليه . فعلى الشعب ان يتمثّل تلك الاصلاحات (يتفهّمها) ثم يطبقها بحسب طاقته . وأنا لم أُرغم على هذا القرار بعامل داخلي أو خارجي، ولكنني كنت ادرك تمام الادراك تلك التبعة التي كنت قد أخذتها على عاتقي بأن اضع للبلاد دستوراً قويماً . فقد كنت أعتقد انني وقعت على الحل فأردت ان اضعه موضع التطبيق .

كنت قد اعلنت في تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨ انني سأنهج نهجاً اقرب ما يكون الى دستور عام ١٩٥٦ . ومع ان الحكم العرفي كان مطبقاً بموجب دستور عام ١٩٥٦، فانّه كان ذا نتائج (حاسمة) لأن الجهاز في هذا الحكم العرفي قد جعل للسلطة مصدراً كان مفقوداً في دستور عام ١٩٥٦ نفسه . لقد كنت قد توصلت الى آراء قاطعة فيما يتعلق بالدستور المقبل، ولكنني كنت على استعداد تامّ « لأتقبل توصيات اللجنة ولو كانت مخالفة لآرائي، على شرط ان تكون أفضل من آرائي وان تكون في صالح البلاد » (١) . ثم ان اللجنة كانت « تتمتع بالحرية التامة وبالسلطة المطلقة لتتقدم بالتوصيات التي تراها ملائمة للبلاد . وفي هذا الشأن ما كان لها أن تتأثر بشيء الا بضميرها هي وبحبها لباكستان» (٢) .

وبعد ان فرّغنا من تأليف اللجنة لم يبقَ لنا الا انتظار التقرير الذي سترفعه . وقد رُفع اليّ هذا التقرير في السادس من أيار (مايو) من عام ١٩٦١ . ووجدت اللجنة ان اسباب فشل الحكم النيابي في باكستان كانت ترجع « في الأكثر الى فقدان القيادة الناتج من فقدان الاحزاب ذات التنظيم الحسن والانضباط الدقيق، والى ضعف الخلق بين محترفي السياسة وتدخل هؤلاء

(١) Address to the Karachi Hight Court Association, 15/1/1959

(٢) Constitution Commission Report (Karachi, 1961) p.p. 2-3

في شؤون الادارة » . في هذه الحال رأت لجنة الدستور ان توصي بأن على باكستان ان تأخذ « بنظام حكم يكون على رأس الحكومة فيه شخص واحد يتولى امرها على ان يكون ثمّت وازع فعّال لمراقبة أعماله يتمثّل في هيئة تشريعية مستقلة لا يكون اعضاؤها — على كل حال — في مركز يمكنهم من التدخل في شؤون الادارة من طريق التأثير السياسي توصلاً الى اغراضهم الخاصة ». وكذلك اكدت لجنة الدستور حاجة البلاد الى حكومة مركزية قوية تقوم على اساس شبه اتحادي .

اما فيما يتعلق برأي الأقلية القائل بوجوب اقتصار الحكومة المركزية على ثلاثة أمور هي الدفاع والشؤون الخارجية والنقد (العملة)، بينما تترك الأمور الباقية لاختصاص الأقليمين (باكستان الشرقية وباكستان الغربية)، فان لجنة الدستور قالت ما يلي(١):

ان من الأسباب الرئيسية التي يقوم عليها هذا الرأي ان قرار لاهور المتخذ عام ١٩٤٠ قد ذكر ولايات مستقلة . من اجل ذلك ينبغي ان يكون الاقليمان مستقلين استقلالاً داخلياً . الا ان باكستان الشرقية التي اشير اليها في قرار لاهور كانت تتألف من جميع البنغال وآسام اللتين كان بالامكان ان تؤلفا اقليماً مستقلاً استقلالاً داخلياً، لما فيهما من صناعات وافية وموارد اقتصادية واسعة . ولم يكن بامكان احد ان يتنبأ في ذلك الحين بأن اقليمي البنغال والبنجاب سيقسمان وان باكستان ستنال القسم غير المصنع من البنغال. ان تقسيم هذين الأقليمين قد جاء نتيجة لتطورات متأخرة بناء على المساعي التي بذلت في آخر لحظة من قِبَلِ الطائفة التي هي الكثرة من القائلين « بهند غير منقسمة » للحيلولة دون تقسيم شبه القارة . ولو علمت الرابطة الاسلامية في الوقت الذي اتخذ فيه قرار لاهور ان تقسيماً سيتناول البنغال، وان باكستان الشرقية الحالية ستقتصر على هذا القسم كما هي الحال الآن، لما فكرت في ان تكون البنغال اقليماً مستقلاً استقلالاً داخلياً، ذلك لأن من

---

(١) Ibidem p.p. 40-41

المستحيل على باكستان الشرقية أن تبقى « وحدة مستقلة » وهي لا تملك من وسائل التطور الصناعي شيئاً . في الوقت الذي اتخذ فيه قرار لاهور لم يكن تقسيم شبه القارة دولتين مستقلتين من السياسة العملية في شيء . ويبدو انه ليس من الحكمة ولا من التعقل ان نصرّ على اتباع ذلك القرار حرفياً بقطع النظر عما اذا كانت الوحدتان الراهنتان في باكستان تستطيعان التطور والنمو من تلقاء نفسيهما أو أن تدبر شؤونهما بنفسيهما من غير حكومة مركزية قوية .

وأوصت اللجنة بازدواجية المجلس التشريعي (مجلس نواب ومجلس شيوخ)، وباحداث منصب لنائب الرئيس وبالانتخاب المباشر على اساس حق تصويت محدود للبالغين وانفصال الناخبين هيئتين مستقلتين (لباكستان الشرقية وباكستان الغربية) .

وقد قبلت اقتراحات اللجنة فيما يتعلق بالشكل الرئاسي للحكم، وببناء الدولة الاتحادي واقامة حكومة مركزية قوية . ولكنني لم استطع قبول توصيتها بمجلسين تشريعيين وبنائب للرئيس . أما حق التصويت فقد تركت البتّ فيه للمجلس التشريعي الذي وافق، في نيسان (ابريل) من عام ١٩٦٤، على أن تكون الدمقراطيات الأساسية هيئة انتخابية لانتخاب اعضاء الجمعية الوطنية والجمعيتين التشريعيتين الأقليميتين ولرئيس الدولة .

لا بد لي من القول بأنني كنت معجباً بمنجزات لجنة الدستور . فقد وضعتْ وثيقة خليقة بأسمى درجات الاحترام، وأنا أذكر أنني أبديت على تقريرها ملاحظات مفصّلة لكي تستنير بها اللجنة الوزارية التي اضطلعت بدراسة التقرير وبالتدقيق فيه .

وانتهى بي الدرس الى الاستنتاج بأن باكستان في حاجة الى حكومة (مركزية) قوية قادرة على أن تجزم في قرارات قد لا توافق هوى في نفوس الشعب، ولكنها ضرورية لسلامة باكستان ووحدتها ولتطورها على الأخص . فنحن لا نريد ان نفرّط في مصلحة البلاد بالأخذ بنظام يجعل

وجود الوزارة في الحكم رهناً بأوهام ذوي النفوذ وألاعيبهم . ولم أكن قطُّ مستعداً لأن اتهاون في هذا الأمر .

في كثير من الأحيان يعمد بعض الناس الى المقارنة بين الأحوال السياسية في الهند وبين الأحوال السياسية في باكستان . وكثيراً ما يسألون: لماذا استطاع الهنود ان يطبقوا الدمقراطية النيابية ولماذا لم تستطيعوا انتم ؟ والجواب على ذلك هو اولاً ان الوعي القومي كان بين الهندوس أسبق منه بين المسلمين في شبه القارة، فحزب المؤتمر الوطني تألف منذ زمن طويل . ولم يكن بين الهندوس شقاق كالذي كان بين المسلمين . نعم، كانت هناك احزاب هندوكية كثيرة، ولكنها كلها كانت متفقة في الأمور الأساسية . أما المسلمون فكانوا منشقين على أنفسهم . كانت طائفة منهم تريد ان تجرب العيش مع الهنادكة ظناً منها انها ستحظى بمكانة في القومية الهندوكية . اما الكثرة من المسلمين فكانت تعلم، على كل حال، انها ستتعرض بعد أن يرحل الانكليز لاستعباد جديد على يد الكثرة الهندوكية . وربما كان بين الهنادكة من كان يقول: « حسناً، دعنا نكون متسامحين مع المسلمين »؛ ولكن الكثرة منهم ارادت ان تُخرج المسلمين من ديارهم او أن تبقيهم عبيداً في بلادها .

واذا كان الهنادكة قد استطاعوا الى الآن ان يسيروا بدولة دمقراطية ذات شكل نيابي للحكم، فليس معنى ذلك أن هذا النظام سيدوم في الهند . والذي أعتقده ان تبدلات كثيرة ستحدث، وان الدافع والتضامن اللذين ولّدتهما حركة التحرر يتلاشيان الآن، ذلك لأن المشاحنات الشخصية والتوتر الأقليمي والقوميات اللغوية اخذت تبرز في حياة الهند . وتفسُّخ حزب المؤتمر محتوم . واذا حدث هذا فان الهند ستواجه ما كنا نحن قد واجهناه من قبل .

لنعد قليلاً الى تقرير لجنة الدستور، الى مسألة التصويت والى طريقة الانتخاب اللتين كنت قد خالفت فيهما رأي لجنة الدستور . كانت اللجنة قد أوصت بنظام للانتخاب المباشر قائم على حق للتصويت محدود . ثم انها اقترحت أن يتسع حق التصويت باتساع التعليم . اما في الوقت الحاضر فحق التصويت يجب أن يكون قاصراً على المواطنين الذين أوتوا من الثقافة درجة

تمكنهم من قراءة المناظرات السياسية او الذين يملكون من الثروة ما يربطهم بمصير البلاد . من أجل ذلك أوصت لجنة الدستور بتأليف لجنة انتخابية تضع تقريراً في مدى عام واحد وتعين فيه المستوى المطلوب حتى يمكن تنظيم قوائم الشطب (قوائم باسماء الناخبين) واعدادها لاجراء الانتخابات المباشرة للمرة الثانية .

لم أرَ سبباً يمنع عدّ الدمقراطيين الأساسيين هيئة انتخابية . فها هنا ثمانون ألف عضو انتخبهم الشعب انتخاباً مباشراً على اساس حق التصويت للبالغين . إن هؤلاء في الواقع يمثلون « الجمعية العمومية لباكستان » . فلماذا لا ينتخب هؤلاء رئيس الدولة واعضاء الجمعيتين التشريعيتين ؟ اما الانتقاص من هؤلاء لأن نفراً قليلين منهم لم يُؤتَوْا حظاً من التعليم فذلك من قبيل الحذلقة . فلا شك أن هؤلاء الثمانين الفَ عضوٍ هم أحسن استعداداً وقدرة على اختيار أعضاء الجمعيتين التشريعيتين من الثمانين السابقين الذين كانوا في أيام الحكومات النيابية يمنحون الثقة للوزارة ثم يسقطونها بعد قليل . وقد يقال ان الدمقراطيين الأساسيين لا يمكن ان يقوموا مقام الهيئة الانتخابية لأن عددهم قليل، من أجل ذلك قد يتعرّضون للرشوة والإغراء . لا أشكّ في أنّ الأموال تنتقل من يد الى يد في عدد من الدوائر الانتخابية، وخصوصاً في المدن وفي سائر الأماكن التي يكثر فيها الأغنياء . ولكن هذا ليس عيب الدمقراطيين الأساسيين وحدهم، ان المرشحين الأغنياء هم الذين يفسدون الضمائر حينما ينافس بعضهم بعضاً في بذل الأموال . ولقد علمت عن بعض الانتخابات الفرعية الحديثة في مدينة كراتشي ان خصوماً لمرشح لجأوا الى فكرة بسيطة لإسقاطه في الانتخاب: انهم كانوا يطوفون على الناخبين ويحضونهم على أن يطلبوا قدراً معيناً من المال ثمناً لكل صوت من أصواتهم. ولا ريب في أن نفراً من الناخبين لا يستطيعون أن يقاوموا مثل هذا الأغراء. ومثل هذا يمكن ان يحدث ولو كانت الانتخابات تجري على اساس حق التصويت المباشر للبالغين . والواقع أن المرشحين حينئذٍ سيضطرون الى انفاق قدرٍ أكبر من المال، ولن يجسر على هذه المضاربة الاّ أرباب الملايين . على ان هذا كله يجب الا يحولّ بيننا وبين القضاء على اسباب الفساد وعلى

تفشي الرشوة في الانتخاب . والإشكال في هذا الأمر هو انه ما لم يكن بين الشعب وعي سياسي وما لم يدرك الشعب واجبه المقدس في ممارسة حق التصويت، فلن يجديَ القانون فتيلاً في محاربة الرشوة والفساد .

ولقد كنت ارى بجلاء انه ما لم يتحسن مستوانا التربوي والاقتصادي ومستوى التبِعة السياسية تحسناً كبيراً، فلا سبيل لنا سوى الأخذ بالانتخاب غير المباشر بوساطة الدمقراطيات الأساسية . ذلك ان اضطراباً وفوضى مخيفين سينتشران في البلاد اذا بُخس الدمقراطيون قدرَهم بشكل من الأشكال. إن هذه هي المرة الأولى التي يرقى فيها ممثلو الشعب الى درجة مساوية لدرجة موظفي الدولة على جميع المستويات في الأدارة ، ثم كان لهم صوت مسموع في ادارة البلاد . فاذا حاول احد ان يتخطاهم او يتجاهلهم عند اقامة المراتب النهائية للحكومة التمثيلية فانه سيلقى مقاومة عنيفة . لقد اخذ هذا النظام يمد جذوره في البلاد لتقوى بها الصلة بين المؤسسات الرسمية وبين ممثلي الشعب، فالتقتِ الأهداف في ذلك واتحدت المرامي .

وكذلك لم أوافق لجنة الدستور على خلق منصب نائب للرئيس، وهو المنصب الذي يُنيط الرئيس بصاحبه بعض مهامه . ولقد كان رأي اللجنة ان يمثل نائب الرئيس جَناحاً من جناحي البلاد وأن يمثل الرئيس الجناح الآخر . اما القول بأن نائب الرئيس يشاطر الرئيس عبئه الجسيم في ادارة البلاد فليس صحيحاً، ذلك لأن نائب الرئيس، في مثل هذه الحال، لن يستطيع الاحاطة بمجرى الأمور كلها، لأن القضايا الكبرى ستكون دائمــاً منوطة بالرئيس نفسه؛ ولا يليق بنائب الرئيس أن يحصر همه بالأعمال الآلية . واما الفكرة القائلة بأن نائب الرئيس يمكن ان يكون رديفاً للرئيس فهي فكرة غير سليمة . اننا نبحث دائماً عن أفضل الرجال لنصبه رئيساً، لأن ثمة اموراً كثيرة تعتمد في سيرها عليه وحده . فاذا قُرن الرئيس برجل ادنى منه مستوى فربّما فقدت السلطة التنفيذية حريّة الجزم في الأمور .

ومن الخطل القول أيضاً بأن نائب الرئيس الرديف قد يساعد الرئيس في الحصول على أصوات انتخابية من الأقليم الذي ينتمي هو اليه . ان المرشح

للرئاسة الأولى يجب أن يكون رمزاً قومياً يتمتع بثقة الشعب في جميع اجزاء البلاد . فاذا هو اعتمد على نائب الرئيس في الحصول على التأييد في احد الأقليمين، فانه يكون حينئذٍ رئيساً ضعيفاً . ثم ان تمثيل احد جناحي الوطن بنائب للرئيس لمما يثير لا محــالة الجدال والمشادّة بين شرقيّ البلاد وغربيها ثم يؤدي الى قيام عصبيات وتكتلات داخل الوزارة الرئاسية نفسها . على ان الحاجة تدعو ولا شك الى رديف يخلف الرئيس اذا مات الرئيس او اذا غاب حيناً عن البلاد، وهذا أمر يمكن تحقيقه بالاتفاق مبدئياً على قاعدة هي أنه اذا كان الرئيس من أحد جناحي البلاد فان رئيس الجمعية الوطنية يجب أن يكون حينئذٍ من الجناح الآخر، كما يمكن ان يقوم مقام الرئيس في اثناء غيابه عن البلاد .

— ٥ —

أما الاجراءات التي اوصت بها لجنة الدستور لحل الخلاف الذي ينشَب بين الرئيس وبين السلطة التشريعية حول الميزانية وحول مشاريع القوانين المالية فقد كانت معقدة . ولقد وافقتُ على رأي لجنة الدستور بأن يكون للرئيس حق النقض الجزئي، ولكنني لم اوافق على بقية توصياتها القاضية بأن على الرئيس وعلى مجلس النواب، اذا هما عجزا عن حل الخلاف الناشب بينهما، ان يخوضا انتخابات جديدة لنيل ثقة الشعب من جديد . والذي يتراءى لي ان هذا الاجراء لن يؤدي الا الى الاضطراب . ثم اننا اذا قلنا، كما قالت لجنة الدستور، إن اعضاء المجلس النيابي سيكونون بفضل هذا الاجراء اقل جنوحاً الى الشطط وقلّة الشعور بالتبعة، فاننا نجانب الصواب من حيث اننا نكون قد اغفلنا حقيقة هي ان الدمقراطية الأساسية حين تقوم مقام الهيئة الانتخابية — وهو ما يجب ان يكون — فان اعادة الانتخاب بالنسبة للعضو العادي ليس بالأمر العسير بينما سيترتب على رئيس الجمهورية ان يقوم بحملة انتخابية في طول البلاد وعرضها لكسب التأييد من ٨٠،٠٠٠ ناخب .

أما الحل الصحيح فهو تقليل اسباب الخلاف بين الرئيس وبين السلطة

التشريعية الى الحد الأدنى . فالميزانية يجب ان تقسم قسمين: قسماً يتناول النفقات التي يقتضيها الجهاز الاداري والنفقات الضرورية للاستمرار في برامج التنمية المدورة من العام السابق، وقسماً يجب أن يتناول جميع أبواب النفقات المستجدّة . اما تخفيض نفقات القسم الأول فيجب أن يقترن بموافقة الرئيس . واما النفقات في القسم الثاني فتخضع لتصويت الجمعية الوطنية .

لقد جرى البحث في مقترحات لجنة الدستور في مؤتمر الحكام الذي عقد في راولبندي من الرابع والعشرين الى الثلاثين من شهر تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٦١؛ ثم اعلنت هذا الدستور على الشعب من الأذاعة في أول آذار (مارس) من عام ١٩٦٢ . وقد قلت إن الدستور الجديد « يجمع بين الدمقراطية وبين التقيد بالنظام — وهما الركنان الأساسيان لتسيير دفة الحكم في بلد حر على يد حكومة مستقرة وادارة صحيحة » .

وتقبّل الناس الدستور عموماً تقبلاً حسناً، مع أنه كان ثمة شيء من النقد في بعض الصحف . ان نفراً من الساسة القدماء رأوْا انه اذا استطاع الدستور الجديد أن يثبت فانهم سيخسرون كل ما كان لهم من قيمة واعتبار . وكان أشد الناقدين للدستور الجديد مرارة جودري محمد علي، صانع دستور عام ١٩٥٦: لقد شعر انه قد سلب مجد الخلود ! ولما وُضع الدستور موضع التنفيذ أخذت البلاد كلها تسلك مسلك الحصان الوحشي الذي صيدَ ولكن لم يروّض بعد: فكان كلما مسحتَه بكفك تحبباً او اطعمته عضك او رفسك . كذلك كانت الحال في أول الأمر . ومرّ عام او بعض عام والأمور تسير سيراً عسيراً . ثم هدأت الأحوال وأدرك الناس نعمة الاستقرار في العيش .

لقد كانت غاية النقاد الوحيدة في العام الأول او نحو ذلك — في الجمعية الوطنية، وفي خارج الجمعية الوطنية، في الصحافة كلها، فيما بين محترفي السياسة القدماء او محترفي السياسة الذين منعوا من ممارسة النشاط السياسي (١)—

(١) Those who chose to withdraw from political activity under the options offred by te election Bodies (Disqualification) Ordinance of 1959.

ترمي الى تثبيط عزيمتي والفتّ في عَضُدي ؛ وقد كان هؤلاء يعتقدون انه اذا تم لهم ذلك فانني سأتبع حينئذ ما يُملونه عليّ . لقد كانوا يريدون ان يستردوا نفوذهم وأن يكونوا ، كما كانوا من قبل، صناع الملوك ان لم يكونوا هم أنفسهم «ملوكاً» . كانوا يريدون أن يمهدوا لحال لأن يكون مركزي انا فيها (وهذا كان قليل الأهمية بالنسبة إليّ) بل وجود البلاد كلها رهن اشارتهم . وكذلك كانوا يريدون لي ان أشعر انني لا استطيع ان ادير دفة البلاد من دونهم . تلك كانت لعبتهم .

وفي ذروة هذا الهياج على الدستور عرفت خلاصة آراء رجل من كبار رجال السياسة، كان يقول: « هذا الرئيس رجل مضحك . انه يعلم ان جميع السياسيين يقاومونه، وانني انا وحدي الذي استطيع ان اكبح هذا الهياج وان احقق شيئاً من التفاهم بينه وبين السياسيين . ومع ذلك فانه قد رجع منذ اسبوعين من انكلترة ولم يفاتحني بعدُ بأمره . لا بد أن أمراً خطيراً قد حلّ بهذا الرجل . نعم، لقد ظن هؤلاء انني سأركع على ركبتيّ أمامهم ثم أقول لهم: « لا بأس عليكم . لقد استسلمت . وها انتم، يا رفاقي، قد انتصرتم ! »

ومن الغريب حقاً انهم كانوا أيضاً يدركون انهم لا يستطيعون ادارة البلاد من دوني انا: لقد كانوا يريدون ان يدفعوني الى مقام أكون فيه شبيهاً بركيزة التمثال وان أترك لهم الحرية ليتصرفوا بمقدرات البلاد على هواهم . كانوا يقولون انهم لا يريدون المساس بي شخصياً ولكنهم يريدون أن يحطموا عزيمتي حتى لا أكون في وضع استطيع معه منعهم من تدمير البلاد . ان كل ما كان يريده هؤلاء هو ان تتاح لهم الفرصة للتحكم بالشعب من طريق الغوغائية والشعارات الفارغة حتى يستغلوا ذلك الشعب في تحقيق غاياتهم الأنانية . غير انني كنت قد حزمت امري على أن احول دون ذلك — مهما كان الثمن . ولقد اعانني على ذلك ايماني بالله وبهذا الشعب . ان شعبنا شعبٌ خيّر، ولكنه سليم القلب صافي النية سهل الانخداع . ان هذا الايمان هو الذي اعانني على ما كنت بسبيله ، ولكن كان ثمة ساعات من الحرج

البالغ ومن الجهاد المضني . وكنت اقول في نفسي : « ان هذه الصولة من قلّة الشعور بالتبعة في ظل الدستور الجديد امر لا مفر منه . ان زواجر الحكم العسكري قد انتهت الآن، ثم رُفع الغطاء عن القمقم . ولا بد للسيل من ان يندفع » . ولكنني كنت اعلم ايضاً ان الأمور ستستقر مع الأيام، ولكن كل ذلك يتوقف على ما اذا كنت سأبقى جَلْداً صامداً او انكص متراجعاً . أما المِحكّ الأخير للدستور الجديد فسيكون انتخابات الرئاسة في عام ١٩٦٥. فللمرة الأولى سيتاح لجميع افراد الشعب ممن يبلغون سن الرشد ان يشتركوا في انتخاب رئيس الدولة بوساطة ممثليهم . وستقرر نتائجُ الانتخاب مساندة الشعب للدستور . فحتّى ذلك الحين يجب علينا أن نواصل الجهد لتثقيف الشعب واقناعه بفضائل الدستور الجديد .

يحسن بالشعب ان يعلم ان الحياة أخذ وعطاء، وبغير ذلك لا يمكن أن يقوم نظام دمقراطي . وبعد، فليس بمكنة كل انسان ان يسيّر الأمور كلها على طريقته هو؛ من اجل ذلك كان على القلة ان تقبل بحكم الكثرة . وللقلة حق النقد ولكن ليس لها حق الهدم . يقول خصومي أحياناً : « هذا الرجل مستبد، انه يجمع كل السلطة في يديه » . ولكن كيف ؟ انا لا اعرف . وبعد، فلا بد في آخر الأمر من ان يكون ثمة رجل واحد يتولى الحكم، كائناً ما كان شكل نظام الحكم – نيابياً او رئاسياً، ملكياً او استبدادياً . هنالك نفر كثيرون يعاونون الحكم، ولكن يجب ان يكون ثمة رجل واحد في آخر الأمر يتخذ القرار الحاسم . كذلك كان الأمر كله في التاريخ، وكذلك هو اليوم في جميع انحاء العالم . فاذا كان ذلك الرجل قد اختاره الشعب، وكان رجلاً صالحاً، فيجب أن يحظى بالثقة وان يلقى التعاون التام من جميع الناس.

ومبلغ علمي ان البلاد لم تتمتع من قبل بمثل الحرية التي تتمتع بها اليوم . ففي مناسبات كثيرة وُجهت اليّ التهم والاساءات وافترى الناس عليّ واثاروا حولي الاشاعات والشبهات ظلماً وبهتاناً، وفعل ذلك الأعيان والرعاع، فمسحت ذلك كله بجلدي . لقد صبرت على ذلك كله لسبب بسيط جداً هو أنني اردت أن ادافع عن نظام الحكم وان أصونه وأقيَه من الانهيار .

ثم انني اشعر ايضاً انه اذا كان وليّ الأمر يتمتع باحترام الشعب فلا حاجة به لأن يكون مستبداً . ان الناس يتبعونه من تلقاء انفسهم ومحافظة على مصالحهم، لأن الطبيعة البشرية نفسها تتطلب أن يكون لها قيادة وهي، في الواقع، لا تستطيع أن تحيا بغير هذه القيادة . وسواء أحب الانسان القائد أو كرهه فان الطبيعة تجبر كل انسان على ان يساند هذا القائد لأنه يعلم في قرارة نفسه أن سلامته هو ومستقبله يتوقفان على ذلك . ولكن يجب على القائد، حتّى يظل متمتعاً بثقة شعبه ، أن يكون مخلصاً وفياً باراً بشعبه منكراً لذاته، يخشى الله في سره وعلنه .

ولقد علمتني التجارب الماضية أن أجعل في الدستور من أبواب الاحتياط ما يمكّن صاحب السلطة التنفيذية من أن يقاوم الضغط الداخلي من غير ان يؤدي ذلك الى عرقلة اعمال السلطة التشريعية . أما رجال المعارضة الذين شاءوا ان يتناسَوُا التفويض الذي وضعه الشعب في يديّ فانهم مَضَوْا يقولون ان هذا الدستور قد فرض عليهم فرضاً . هذا مع العلم بأنّ لهم أن يذهبوا الى ممثلي الشعب ويطلبوا منهم تبديل الدستور . إن في الدستور مادة صريحة تقضي بأنه اذا كان في الدستور ما لا يوافق رغبات الشعب فان لأعضاء الجمعية الوطنية ان يعدلوه . ولأعضاء الجمعية الوطنية ايضاً سلطة على إحالة رئيس الدولة على المحاكمة . ولكن المشروع قيّد هذه الأحكام ببعض القيود للحيلولة دون اساءة استعمال ذلك الحق .

ثم ان اللجنة الدستورية قد أوصت بوجوب محاسبة الرئيس والحكام والوزراء وقاضي القضاة وقضاة المحكمة العليا على أعمالهم وباحالتهم الى المحاكم اذا صدرت عنهم مخالفات قانونية . وتكون محاسبة الرئيس في حال اساءة ادارة البلاد اساءةً فاضحة او اذا خرق الدستور عمداً، وذلك باقتراح يتقدم به ربع عدد الأعضاء المنتخَبين في الجمعية الوطنية: وقد قررنا أن يكون الاقتراح مقبولاً ونافذاً بناء على قرار يوقعه ثلث مجموع الأعضاء في الجمعية الوطنية . اما لجنة الدستور فقد أوصت بأن على الرئيس أن يتنحّى عن منصبه اذا ادانه ثلثا مجموع عدد اعضاء الجمعية الوطنية : بينما

نص الدستور على جواز خلعه من منصبه بكثرة لا تقل عن ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء . ولكي نحمي منصب الرئاسة من كيد الكائدين وانتقام المنتقمين نصصنا على انه اذا لم يفُزِ القرار لخلع الرئيس بنصف مجموع الأصوات في الجمعية الوطنية، فان الذين تقدموا بالقرار يسقطون من عضوية الجمعية الوطنية .

وكنت أرى ان الحكام والوزراء يجب ان يُحذفوا من قائمة اولئك الذين تجوز ادانتهم من قِبَل الجمعية الوطنية، ذلك لأن هؤلاء يعينهم الرئيس . فمن الطبيعي اذا أحس الرئيس مقاومة في وجه حكامه ووزرائه في الجمعية التشريعية أن يبادر الى تنحيتهم من تلقاء نفسه حفاظاً على حسن تعاونه مع الجمعية التشريعية .

ثم ان لجنة الدستور قد جعلت تعديل الدستور امراً ميسوراً . لقد اوصت بأن كل تعديل للدستور يجب أن يقترن بموافقة رئيس الجمهورية، كما هي الحال في كل تشريع آخر، مع فرق واحد هو أن مشروع التعديل يجب ان يحظى بتأييد ثلثي الأصوات. فاذا أبى الرئيس تصديق التعديل ثم ردّ مشروع التعديل الى الجمعية فان اثر النقض يبطل اذا وافق على مشروع التعديل كثرة تبلغ ثلاثة ارباع الأصوات . ذلك ما قررته لجنة الدستور . اما نحن فقررنا انه قبل احالة مشروع التعديل الى الرئيس للتصديق عليه يجب أن يكون قد نال ثلثي الأصوات . فاذا أعيد المشروع الى الجمعية فانه يجب ان ينال حينئذ ثلاثة ارباع الأصوات حتى يصبح قانوناً . ولكن اذا أرسل المشروع مرة ثانية الى الرئيس للتصديق عليه فيكون للرئيس حينئذٍ الحق في ان يعيده الى الجمعية مرة أخرى . فاذا اصرّت الجمعية على موقفها، فان الرئيس يَعرض المشروع على الهيئة الانتخابية لاستفتائها في ذلك؛ وللهيئة حينئذٍ أن تقرر ما اذا كان على الرئيس ان يوافق على التعديل او ألا يوافق .

على أن مشروع تعديل الدستور فيما يتعلق بتغيير حدود اقليم من الأقليمين فلا يمكن إقراره في الجمعية الوطنية الا اذا كانت الجمعية التشريعية الخاصة في ذلك الأقليم قد وافقت عليه بثلثي مجموع اعضائها .

ويقوم الدستور على عدد من الأركان هي: النظام الرئاسي — نقل السلطة الى الأقليمين الى أبعد حد ممكن — تعيين الرئيس لحاكمي الأقليمين — نظام الدمقراطيات الأساسية باعتبارها هيئة ناخبة — هيئة استشارية اسلامية للمشاورة عند سن القوانين — وأخيراً الصلة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ثم الصلة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية . فاذا زُحزح ركن من هذه الأركان او اقتُلع وَهَنَ البناء كله؛ فالدستور كالبنيان المرصوص إما ان يمكث كله او ان يسقط كله . وكل الذي فعلناه حين اتخذنا من الدمقراطيات الأساسية هيئة انتخابية هو اننا اقمنا هيئة كبيرة اضافية بين الشعب من جانب وبين الجمعية المركزية (الوطنية) والجمعيتين التشريعيتين الأقليميتين ورئيس الجمهورية من جانب آخر .

على أن الأفكار والنظريات تقتضي زمناً حتى تلقى نُصرة وشيوعاً . فما ان تبدأ الفوائد تَفيض من هذه الأفكار حتى يبدأ المدافعون عنها بالبروز . هؤلاء المدافعون عن هذه الأفكار هم ابطالها وحماتها . وباعتبارنا الشؤونَ البشرية نجد ان النظريات الجديدة تخلق مصالح جديدة مكتسبة .

فالاصلاحات التي قمتُ بها خلقت مصالح قوية مكتسبة . واذا كانت هذه المصالح لم تنتظم بعد، فان هنالك ملايين من الرجال والنساء من زراع الأرض يحصلون على منافع مادية كثيرة من الاصلاحات الزراعية . ثم هناك فئات التجار وأصحاب الأعمال وطبقات المثقفين ممن يحظَون بالفرص المتزايدة لكسب العمل . وان من العسير ان تجد اليوم شباناً يصلحون لوظائف الدولة (لأن هؤلاء يَعزفون عن الوظائف وينصرفون الى الأعمال الحرة)، بينما كان دخول الوظائف لسنوات خلت أسمى ما كان يطمح اليه الشبان . أما اليوم فان استشرافاً جديداً للحياة ينبسط امامهم وفرصاً كثاراً تتفتح لهم وأشياء جديدة تحدث ومصالح جديدة لها خصائص واسعة الأسس واسعة الذيوع تتطور في كل اتجاه فتبرز من بين ثناياها طبقة وسطى جديدة كبيرة . وهؤلاء هم الذين سيُولُون هذا النظام الذي أوجده الدستور اهتمامهم في آخر الأمر، مع ان ذلك سيحتاج الى زمن .

لقد كان اهتمامي منصباً على تبيان النظرة الجديدة او الفلسفة الجديدة التي قد تعين الشعب على أن يحيا حياة اكثر رغداً واكثر رقياً . يجب أن يكون لهذه الفلسفة من المرامي والأهداف ما يؤمن الشعب به وما يدافع عنه ويسانده . وإبعاد الناس عن نظام راسخ عرفوه زمناً طويلاً — ولو كان نظاماً متفسخاً بعيداً كل البعد عن متطلبات الحياة — امر في غاية الصعوبة . إنّ الناس يميلون الى التمسك بما ألِفوه من الماضي ويفضلون ذلك على المغامرة في مخاطر الحاضر . واكبر برهان على ذلك تمسك جماعة منا بشكل الحكم النيابي . فما ان عرضت على الشعب نظاماً للحكم مختلفاً عما ألفوه وأقرب الى التطبيق العملي حتى شرع بعضهم في اثارة الفتن والشغب ثم جعلوا يزعمون انني اريد أن أُبقيَ على سلطتي الى الأبد . وهذا ابعد شيء في الدنيا عما أتمنى . انني أريد ان يخلد بعدي شيء واحد هو هذا التراث الجديد من التقدم والتطور . وانني لأرجو ان اكون قد اوجدت بين بني قومي أُناساً يعتنقون أسلوب تفكيري ويتبعون هذا الاسلوب في الحياة . وأني لأشعر ايضاً ان هذا الأسلوب في الحياة لا ينهض به في الحقيقة الا الشبان . فان الزعامة القديمة يجب أن تُخْليَ مكانها لزعامة جديدة فتيّة . وكان جهدي كله منصرفاً الى ان امهّد الطريق للشبان حتى يضطلعوا بالمهمة، فهم وحدهم القادرون على ان ينمّوا هذا التراث وان يزيدوه غنى .

تلك هي المصلحة المكتسبة الوحيدة التي ارعاها: ان انقذ النظام الذي نضحت دمي عرقاً في سبيل بنائه وان أحميه . لقد لقيت الأمرّين حتى اقمته، ولن اسمح لأحد ان يستهين به ويقضي عليه . عدلوه او بدلوه ما شئتم تعديله او تبديله، ولكن بعد ان تختبروا مواطن القوة والضعف فيه، وليكن تعديله او تبديله في سبيل الشعب لا لاعتبار آخر . ففي النظام الرئاسي، حينما يتولى الرئاسة رجل يستطيع ان يحتمل ضغط الحياة، يتاح للمؤسسات الجديدة خمس سنوات او عشر من الزمن ترسخ في اثنائها قواعدُها، كما تتاح الفرصة لانتشار التعليم وبروز طبقة وسطى من الشعب اوسع نطاقاً . حينئذٍ يكون ثمة عدد كافٍ من الناس للدفاع عن تلك المؤسسات . هذا هو الهدفُ الذي ترمي اليه باكستان اليوم .

ان التغيير الكبير الذي طرأ نتيجة للانتقال عن النظام النيابي السابق، هو: ان الجمعية الوطنية الراهنة وإن كانت لها السيادة في سن القوانين فانها لا تستطيع ان تسقط الحكومة . اجل، ان المشاحنات السياسية ورشق المعارضة للحكومة بالتهم ما زال مستمراً، كما كان في الماضي، غير أن هذا أمر لا مفرّ منه في الوقت الحاضر وخصوصاً لأن نوابنا وممثلينا الجدد لا يزالون بعيدين عن الاختبار الصحيح . ولكن المهم أن يتمتع كل انسان بحرية الكلام وحرية التعبير .

ولا بد لي من الاعتراف باساءة الحسبان في امر واحد يتصل بالدستور : ذلك ان البلاد قد قاست كثيراً من الختل والغدر على يد الأحزاب السياسية، فرجوتُ أن نتمكن من السير بحياتنا السياسية من غير أن يكون ثمة احزاب . من اجل ذلك وُضع هذا الدستور في نطاق يمكن أن يُعمل فيه بأحزاب وبغير احزاب . وبعد أن وضع الدستور موضع التنفيذ ادركت وشيكاً انه ليس من الممكن الاستغناء عن الأحزاب السياسية . ففي داخل الجمعية التشريعية لا يمكن للاعضاء ان يتوزعوا الا على اساس من الأنظمة الحزبية والانضباط الحزبي . وأما في خارج الجمعية فلا بد من تنظيم لاقامة الصلة بين الأحزاب وبين الشعب . ثم هنالك حاجة الى شرح وجهة نظر الحكومة في السياسة لأهل الأرياف، وهذا لا يتسنى الا بوساطة الحزب السياسي . وهكذا تبدى لي أنه في مثل أحوالنا لا نستطيع أن نسيّر النظام (الذياختزلناه) بغير احزاب سياسية . وأعتقد ان قدراً كبيراً من الفوضى قد حدث في العام الأول بعد اعلان الدستور — لأن انشاء حزب الرابطة الاسلامية قد اقتضى وقتاً غير قليل — وخصوصاً في الجمعية التشريعية المركزية وفي الجمعيتين التشريعيتين الأقليميتين .

لم يكن في ذلك شيء يدعو الى الاستغراب فأعضاء الجمعيات التشريعية قد انتُخبوا بناء على مزاياهم الشخصية نفسها؛ وأنا لا اعرف منهم الا نفراً قليلين . وقبل الانتخابات اخبرت الحاكمين الأقليميّين ان الانتخابات يجب أن تتم بلا محاولة لفرض نفوذ وبلا تدخل من أحد . وقد أنذرت هؤلاء

اني اذا علمت ان احداً تدخل في الانتخابات بطريقة ما فان ذلك سيكون حينئذ سبباً قوياً للشكوى منه . ولو اننا قررنا أحياء الأحزاب السياسية قبل الانتخابات لكان للحكومة بلا ريب دعامة قوية في الجمعية التشريعية . لقـد اقترح بعضهم عليّ — ولكن بشيء من التردد والغموض — احياء الأحزاب السياسية، وفي الطبيعة البشرية أن يحذر الانسان من شيء قاسى منه المرارة؛ ولقد قاسينا من النظام الحزبي في الماضي مرارة شديدة .

ولقد استولت الدهشة على كثيرين في الوطن لما انضممت الى الرابطة الاسلامية الباكستانية، وهذا يدل على أن كثيرين مثلي كانوا يشعرون ان علينا أن نسير بالدستور بلا أحزاب . ولكنّ محترفي السياسة ايضاً غمهم عزمي على الانضمام الى حزب سياسي. إنهم كانوا يرغبون في ان ابقى معزولاً عن الحياة السياسية العملية . ولكن هل كان بالامكان أن أبقى خارج الأحزاب بعد ان سمحنا بتأليف الأحزاب بموجب القانون ؟

يسألني الناس أحياناً ان أعمل على انشاء حزب للمعارضة . ان سؤالهم في الواقع أمر في غاية من الغرابة . اذ كيف يمكن أن اقوم بهذا العمل حينما تكون عقيدة معظم احزاب المعارضة عندنا قائمة على الأقليمية الضيقة واستغلال الدين والولاء لسلطة خارج البلاد ؟ ليعمل اي حزب للمعارضة في سبيل القومية الاسلامية في باكستان وفي سبيل حكومة مركزية قوية فسيجد له منّي نصيراً .

ومن سوء الحظ أن المعارضة ، حتى في الجمعية التشريعية نفسها، تسلك سلوكاً يضطرني الى أن أعتمد اعتماداً كلياً على حزبي أنا . وهذا أمر لا يجوز ، يجب ان يكون الرئيس حراً في اختيار الرجال لوزارته معتمداً (في اختيارهم) على كفايتهم ومساندتهم له، في داخل الجمعية التشريعية او في خارجها، بقطع النظر عن صلاتهم الحزبية . ان المجلس الوزاري، في الأحوال المشابهة لأحوالنا، لا يجوز ان يكون — وفي الواقع، يجب الا يكون — وزارة حزبية (مؤلفة من حزب واحد) .

— ٦ —

وقبـل الانتهاء من هذه المناقشة للدستور أرى لزاماً عليّ ان اشير الى ظاهرة كانت سبباً كبيراً لتوتر ولسوء تفاهم شديدين بين الأقليمين (باكستان الشرقية وباكستان الغربية) . انه الشعار القائل « بانعدام المساواة » بين الأقليمين والذي اتخذ تلك الأهمية الاجتماعية العظيمة في ذلك الحين . كان المراد بهذه العبارة « انعدام المساواة » عدداً كبيراً من الشكاوى والظُلامات مما كان في أكثر الأحيان شكاوى شخصية بحتاً . فاذا تقدم احد الى وظيفة ثم وُجد عاطلاً من المؤهلات المطلوبة فلم يعين في تلك الوظيفة نسب ذلك الى انعدام المساواة في تكافؤ الفرص بين أهل الأقليمين . ومثل ذلك كان يقول صاحب الدكان الذي لم يستطع أن يجمع رأس مال كافياً ليؤسس به مصنعاً للخيش . وكذلك كان أصحاب مصانع الخيش يحتجون بدورهم بقلة المساواة اذا لم يستطيعوا ان يوسعوا اعمالهم باستخدام المواد الخام المصنعة تركيبياً وكيماوياً . واهتبل كل محترف للسياسة فرصة هذا الاندفاع العام في طلب المزيد من المنافع الشخصية وجعل منه شعاراً سياسياً شعبياً . كان هذا المحترف للسياسة يقيم حملته السياسية كلها على معارضته للحكومة المركزية وعلى باكستان الغربية بدعوى انعدام المساواة بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية .

أجل، ان جميع الناس كانوا يدركون أن في البلاد تفاوتاً بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية وأن الحاجة كانت ملحّة الى ازالة هذا التفاوت . على أن الذي لم يستطع هؤلاء أن يدركوه هو أن التفاوت مظهر من مظاهر حركة التطور نفسها . ففي الزمن الذي استقلت فيه باكستان لم تكن كل اجزائها على مستوى واحد من التطور او من التخلف . ذلك أن بضعة اجزاء من باكستان الغربية كانت متطورة نسبياً من الناحية الصناعية، بينما لم يكن في باكستان الشرقية شيء يذكر من المقدرة على التصنيع . ففي الأيام الأولى من أيام الادارة البريطانية، في المناطق الوسطى والشرقية من شبه القارة الهندية، تجمع النشاط التجاري والصناعي حول فورت وليم(١) في كلكتا .

(١) Fort William in Calcutta

ولما اصبحت الهند تحت الحكم البريطاني مباشرة لم يحدث ثمة تبدل يذكر . لقد بقيت باكستان الشرقية ريفاً لكلكتا . ومع ان سبعين بالمائة من محصول الجوت (الخيش) في العالم كان يزرع في تلك المنطقة، فانه لم يكن فيها كلها مصنع واحد للخيش . كان ذلك المحصول كله ينقل خاماً الى كلكتا ليصنّع هنالك . وحتى وسائل النقل كانت بدائية، ولم يُبذل جهد ما في استغلال موارد البــلاد الطبيعية من الفحم والغاز والبترول والقوة المحركة والمياه (في سبيل تطوير وسائل النقل) .

واذا نحن ذكّرنا الجيل الناشىء في باكستان الشرقية بهذه الحقائق ظن أننا نحاول أن نسرد على مسامعه جانباً من التاريخ القديم للتخفيف من وطأة الصعوبات التي يواجهها . ثم يجد الجيل الجديد من يشجعه على القول بأنه يجب ان تتوقف كل تنمية في جميع اجزاء البلاد حتى يصبح اقليمهم على المستوى نفسه في سائر باكستان . ولكنهم ينسّون ان هذه النزعة الى التقدم التي تملأ قلوبهم انما تملأ قلوب سائر الشعب ايضاً في جميع اجزاء الوطن . ولا يستطيع أحد ان يتخيل ان حكومة ما تستطيع أن تجبر الناس في بقعة من بقاع الوطن الواحد على ان يعملوا اقل مما يقدروا عليه حتى تتاح الفرصة لأناس في بقعة أخرى حتى يصلوا الى مستوى الأولين . على أن مما لا ريب فيه ان هدف الدولة التي تنشُد الخير العام انما هو تضييق الشقة بين طبقات الشعب والقضاء على الفوارق واختلال التوازن . ولكن الطريقة الوحيدة الى ذلك هي زيادة الحوافز للتقدم والانتاج في المناطق التي هي أقل تطوراً، لا بالقضاء على الحوافز الراهنة في المناطق التي تمّ فيها شيء من التطور . وانه لمن العبَث، بل من الخطل ايضاً، ان تعمد الدولة الى فرض المساواة والانسجام بين اجزاء الوطن بخفض مستوى الرقي في كل مكان (راقٍ) منه .

ان مشكلة التفاوت بين اجزاء باكستان الغربية قد سويت الى حد كبير بأن جمعت المناطق السابقة في وحدة واحدة . لقد استغلت مصادر الثروة الطبيعية ثم وزعت المنافع على جميع باكستان الغربية بقطع النظر عن حدود المناطق السابقة .

ومن الأمور التي أُوليها عظيم عنايتي تنمية المرافق الاقتصادية في باكستان الشرقية . فلقد قلت في وثيقة عام ١٩٥٤ ان باكستان الشرقية يجب أن تبنى حتى تصبح شريكاً نِدّاً . وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن ذلك الأقليم من أن يقوم بدوره الفعال في شؤوننا الوطنية . ومع أن سهروردي قد أعلن، يوم كان رئيساً للوزارة في عام ١٩٥٧، ان باكستان الشرقية قد حققت مساواة مع باكستان الغربية بنسبة ثمان وتسعين في المائة، فانني رأيت من الضروري أن ننص في الدستور نفسه على السعي لازالة التفاوت بين المقاطعات المختلفة وفي قلب كل مقاطعة . وكذلك كنا اتخذنا مبدأ في الدستور نفسه يقضي بأنه عند سن القوانين لا تجري الموافقة على قانون يمكن ان يُعيق تطور لغة من اللغات ولا ثقافة من الثقافات . وكان من مبادىء سياستنا أن على الحكومة ان تُعنى عناية خاصة بترقية الأحوال التعليمية والاقتصادية في طبقات الشعب المتخلفة وفي المناطق المختلفة .

وهنالك امر أَوْلاه الدستور اهتماماً خاصاً: هو ان إتاحة الفرصة لمن ينتمون الى مناطق معينة أن يدخلوا في خدمة الدولة للاضطلاع بمناصب تتصل بتلك المناطق . ولقد كان القصد من هذا أن يضمن الدستور لأناس من جميع أجزاء باكستان ان يدخلوا في خدمة الحكومة المركزية كما يضمن ايضاً لأناس ينتمون الى جميع اجزاء الأقليم ان يدخلوا في خدمة الحكومة الأقليمية التابعة لمقاطعتهم .

وبالاضافة الى هذه الاعتبارات العامة فان الدستور قد نص على أن تتحقق المساواة – الى أبعد حد عملي ممكن – بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية في جميع مراتب الحكومة المركزية . وكذلك يوجب الدستور ان تفتح ابواب الدفاع الوطني عن باكستان لأناس من جميع أنحاء باكستان .

ولكي نُقرّ العناية بالحاجات الاقتصادية الخاصة بالمناطق المختلفة جعلنا المجلس الاقتصادي الوطني (١) مسؤولاً بموجب المــادة ١٤٥ من الدستور

(١) The National Economic Council

عن اعداد خطط وبرامج تضمن القضاء على التفاوت بين الأقليمين الشرقي والغربي ثم بين المناطق المختلفة في كل اقليم فيما يتعلق بمعدل الدخل الفردي . ومن الواجبات المترتبة على المجلس الاقتصادي الوطني ايضاً ضمان استخدام مصادر الثروة الوطنية (بما في ذلك مصادر الثروة من التبادل التجاري الأجنبي) وتوزيعها بطريقة تؤمن ازالة التفاوت بين اقليمي باكستان وفي سائر اجزاء كل اقليم منهما في أقصر وقت ممكن . ثم ان على المجلس الاقتصادي الوطني أن يرفع في كل عام تقريراً الى الجمعية التشريعية الوطنية يتضمن النتائج التي تحققت والتقدم الذي تم لازالة ذلك التفاوت .

ولقد حرصت على أن يكون النصّ على هذه المواد في صلب الدستور حتى اجعل معالجة قضية التفاوت فوق مستوى النزعات الشخصية والاقليمية. فعلى الصعيد السياسي أصبح ممثلو باكستان الشرقية مساوين في العدد لممثلي باكستان الغربية في الجمعية الوطنية وفي مجلس الوزراء . غير ان المساواة بمعنى التعادل في مستوى الرقي الاقتصادي تتطلب اكثر من نصوص في الدستور . واذا كان على الحكومة أن تنظم الأسس التي يجب أن تقوم عليها المساواة، فيجب على الشعب ايضاً أن يقوم بما يتوجب عليه . وليس يكفي أن يتطلب الناس المساواة في حقهم من الثروة الوطنية ومن الفرص المتاحة، ولكن المهمّ ايضاً ان يدرك الناس أن المساواة يجب أن تكون في بذل الجُهد كذلك . فالمساواة في التقدم لا تكون الا بالتساوي في بذل الجهد . من اجل ذلك يجب الا نهتف بشعارات « التفاوت » بين الأقليمين، حتى نغطي بها أوجه عجزنا الشخصي .

وأعتقد أننا قد حققنا قدراً كبيراً من النجاح في بناء طاقة اقتصادية في باكستان الشرقية تكفي لرفعها الى المستوى الذي بلغت إليه المناطق المتطورة في باكستان الغربية . لقد كانت باكستان الشرقية حتى العام المالي ١٩٥٧–١٩٥٨ لا تحصل على اكثر من اربعين بالمائة من مجموع المساعدات التي تخصصها الحكومة المركزية للأقليمين كليهما . وبحسب الاحصاء الأخير لعام ١٩٦٦–١٩٦٧ ستتلقى باكستان الشرقية من الحكومة المركزية مبلغاً قدره

١،٧٤٦،٢١٠،٠٠٠ روبية في مقابل ١،٢٠٠،٧٠٠،٠٠٠ روبية نالتها باكستان الغربية . وكذلك لا صحة للزعم القائل بأن النقد الأجنبي الذي تحصله باكستان الشرقية تستغله باكستان الغربية، ففي عام ١٩٦٣ – ١٩٦٤ كان العجز في ميزان التجارة الخارجية لباكستان الشرقية نحو ٢٢٤،٦٠٠،٠٠٠ روبية ثم ٣٨١،٩٠٠،٠٠٠ في ميزان التجارة الداخلية بين الأقليمين . بعدئذٍ ارتفع هذا العجز في عام ١٩٦٤ – ١٩٦٥، الى ٤٣٤،٥٠٠،٠٠٠ روبية في التجارة الخارجية وإلى ٣٨٢،١٠٠،٠٠٠ روبية في التجارة الداخلية. وان في هذه الأرقام لَدليلاً ساطعاً على أن رؤوس الأموال لا تنتقل من باكستان الشرقية الى باكستان الغربية ثم على ان باكستان الغربية لا تستغل مكاسب باكستان الشرقية من العملة الأجنبية .

والذي يجب أن يدركه الشعب هو أن على اهل البلاد كلهم ان يساهموا مساهمة تامة في الجهد الوطني العام لتنمية البلاد وإعمارها . وقد سبق لي ان قلت إن هذا لا يقتضي فقط أن نطالب بالمساواة بل ان نعمل للمساواة بجهود متساوية .

– ٧ –

عليك دائماً ان تجعل الشعب يلتف حولك . فقد تخطر لك فكرة بارعة، ولكن هذه الفكرة لا تكون نافعة فعالة الا اذا وضعتها موضع التنفيذ . والشعب وحده هو الذي يضع الأفكار موضع التنفيذ . ولكن ما لم يقتنع الشعب بصواب الفكرة ويكون على استعداد لينهج نهجها فلا فائدة ترجى منها . ان موقفي من الأمور والنهج الذي انهجه كانا يقومان دائماً على انني باكستاني وانني اتأثر بما يصيب قومي ووطني . ها هي بضعة آراء تتأجج نارها في قلبي، جرّبْها مرة في سبيل خيرك انت . فانا لم احاول يوماً فرض شيء على الناس مخالفٍ لمصلحتهم .

ان الدستور الذي وضعتُه للوطن ليس عُشبة مستوردة، ولكنه نبتة اصيلة من أرض الوطن . انه موافق لأحوال الناس ولمتطلباتهم وخليق بعبقريتهم .

ان فيه جميع عناصر الدمقراطية وانه سيكون قابلاً للتنفيذ وسيمنح البلاد استقراراً أكيداً . وان ثقتي بالنظام الحاضر وطيدة، ولكن على الشعب أن يفسح له مجالاً كافياً من اختبارهم، وعليهم ان يحملوا ذِماره . وليس في العالم نظام لا يتطرق اليه الفساد او تعْلَق به الظِنة اذا قصد المنتفعون به ان يستغلوه في سبيل مآربهم الخاصة بقطع النظر عن مصلحة المجتمع .

ان التاريخ لا يهيّيء لنا الفرص كل يوم، فعلينا ان نستفيد من الفرص التي اتاحها لنا . فاذا نحن عجزنا عن تحسين النظام الذي بين ايدينا عرّضنا انفسنا لفوضى لا تُبقي ولا تذر .

١٢

انتخابات الرئاسة

— ١ —

كانت نظرية الدمقراطيات الأساسية قد وضحت وتجلّت، وكانت طريقة الانتخاب قد اتخذت شكلها النهائي . وفي أواخر عام ١٩٥٩ تقدم جميع الراشدين من سكان البلاد الى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم الذين أصبحوا يُعرفون باسم « الدمقراطيين الأساسيين » . ثم حُددت دوائر الانتخاب كما عُدلت أيضاً قيود الحكم العرفي حتى يتسنى للمرشحين أن يعقدوا الاجتماعات الشعبية العامة . وقد أعلنت نتائج هذه الانتخابات في الحادي عشرَ من شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٠ .

وقبل بضعة أيام كانت الوزارة قد نصحت لي أن اتقدم بطلب الثقة من الأعضاء الثمانين الفاً الذين انتخبوا أخيراً وأصبحوا يمثلون مجالس الدمقراطيات الأساسية . فقبلت هذه النصيحة . وشعرت حينئذٍ أن من الصواب أن يكون في يدي تفويض واضح من الشعب قبل أن أضعَ أسس الجهاز الدستوري للبلاد . وقمت برحلة واسعة في الأقليمين الشرقي والغربي من باكستان . وقد كانت مهمتي ان أجتمع بالهيئات الشعبية وأن أشرح للناس ما كنت أفكر فيه فابيّن لهم الخطوط التي سأسير عليها في اقرار النظم الدستورية . لقد اجتمعت بملايين من الناس في أثناء هذه الرحلة وألقيت عدداً كبيراً من الخطب في اجتماعات عامة كثيرة . فكانت النتيجة انْ منحني الدمقراطيون الأساسيون

أصواتهم على الثقة بأغلبية مطلقة . وجرت الانتخابات في الخامس عشر من شهر شباط (فبراير) من عام ١٩٦٠ . وكما سبق لي ان ذكرت، تلقيت تأييداً يمثل ٩٥،٦ بالمائة من مجموع الأصوات التي أُدليَ بها والتي تبلغ نحو ثمانين الفاً . وفي السابع عشر من شهر شباط من عام ١٩٦٠ اقسمت يمين الولاء وبويعت بالرئاسة لمدة أربع سنوات . فكنت أول رئيس منتخب في باكستان . ثم اعلنت وشيكاً بعد ذلك تأليف لجنة لتضع للبلاد دستوراً جديداً .

في خلال الفترة بين شباط (فبراير) من عام ١٩٦٠ نما نظام الدمقراطيات الأساسية وتطور تطوراً مطّرداً . ولقد اتيح لممثلي الشعب من جميع الطبقات أن يتعرفوا بأنفسهم، وبطريقة منظمة، الى أحوال مناطقهم والى مشاكلها ثم أقيمت لهم ندوة ليحل كل فريق منهم مشاكله بالتعاون مع مندوبين رسميين من رجال الحكومة . وكذلك وُضعت الخطط والمشاريع، وضعها أفراد الشعب أنفسهم وطبقوها تطوّعاً من عند أنفسهم ومساندة للمبادرة وللتنظيم الرسميين .

في اثناء ذينك العامين استطاع الشعب أن يدرك فضل انتخاب ممثلين له من صفوفه وفضْل مراقبتهم في سلوكهم العام عن كثب ، فيما يتعلق بالأمور التي تتصل بالشعب مباشرة . وفي الوقت نفسه انشئت مؤسسات لتدريب الدمقراطيين الأساسيين على وسائل العمل على التنمية في النطاق الرسمي . وصار الجهاز الرسمي محل مراقبة الشعب فأخذ هذا الجهاز الرسمي يتفهم حاجات الرجل العادي ومتطلباته . وقد كان جُهدي كله منصباً على توطيد ثقة الشعب بممثليه حتى يعهد اليهم بتبعات سياسية أكثر أهمية شيئاً فشيئاً . فالتفويض الذي طلبته من الدمقراطيين الأساسيين، في عام ١٩٦٠، كان الخطوة الأولى في هذا الاتجاه .

وقد فكرت كثيراً في ما اذا كان من الواجب منح الدمقراطيات الأساسية أوجهاً من العمل السياسي او اذا كان من الأصوب قصْر نشاطها على العمل الاقتصادي والاجتماعي . اما النظريون فلم ينصحوا فقط بألا يعهد الى

الدمقراطيات الأساسية بتبعات سياسية البتة، بل زادوا فقالوا ان اتصال هؤلاء بالأجهزة الحكومية يجب أن ينتهيَ أيضا . ولقد رأيت انني اذا وافقت على نصح هؤلآء النظريين فان هذا النظام كله سيتجرد حينئذ من كل اثر فعال . ان اشتراك الدمقراطيات الأساسية معَ موظفي الدولة قد أتى بنتيجتين سليمتين : ففي المقام الأول كان ذلك رقابة تساعد على أحكام سير الجهاز الحكومي ؛ وأما المقام الثاني، وهذا هو الأهم، فانّ ذلك لم يُتح للدمقراطيين الاساسيّين أن يعرفوا كيف يعمل الجهـــاز الحكومي فقط، بل أصبحوا بذلك رقباء عليه كما أصبحوا هم الذين يوجّهون سيره في العمل. واذا كان الهدف الأقصى أن تصبح جميع أوجه النشاط للحكومة المحلية تبعة ملقـــاة على عاتق ممثلي الشعب، فان هذا الاشتراك بين الدمقراطيين الأساسين وبين موظفي الدولة يصبح حينئذٍ ضرورة لا مفر منها . واني لأستطيعُ ان اتنبأ بالزمن الذي سيصبح فيه موظفو الدولة مستخدمين عاملين في المجالس المحلية بينما يقوم ممثلو الشعب بدورهم الشرعي كإداريين .

ثم ان الفكرة القائلة بوجوب الفصل بين التنمية والسياسة انما هي فكرة غير واقعية ايضاً . إنني لا أريد ان يتحول الدمقراطيون الأساسيون عاملين مرؤوسين في الحقل الاجتماعي بلا سلطة البتة على تسيير شؤون البلاد السياسية، اذ ليس لدينا من الرجال ما يكفي لانشاء قيادات متوازية: قيادة لأوجه النشاط في التنمية وأخرى للشؤون السياسية . فاذا نحن انكرنا على الدمقراطيين الأساسيين حقهم في تمثيل دوائرهم الانتخابية في الأمور السياسية، فانهم يفقدون حينئذ كل أهمية ويصبحون تابعين إما للجهاز الاداري الرتيب وإما خاضعين لأولئك الذين يتمتعون بالنفوذ لأنهم يملكون ثروة ضخمة أو ينتمون الى عصبية قبَلية أو يتميزون باعتبارات مذهبية دينية .

على انني كنت اعلم ان الدمقراطيين الأساسيين الذين انتخبهم الشعب في عام ١٩٥٩ لم يكونوا، في جميع الأحوال، افضل الأشخاص الذين كان بامكان الشعب ان يختارهم . ان محترفي السياسة القدماء قد قاموا بدعاوة

قائمة على المكر والخديعة لتسويد صفحة نظام الدمقراطيات الأساسية ثم لجأوا الى كل وسيلة للحيلولة دون وصول الأفراد من ذوي المزايا الفاضلة الى مرتبة القيادة في مناطقهم . ففي بعض الأحيان نجحوا في أن يفوز خدم بيوتهم في الانتخابات ويكونوا دمقراطيين اساسيين . وكانت غايتهم ان يشوهوا نظام الدمقراطيات الأساسية وأن يعرّضوا أهل القرى للهزو والسخرية. ولقد ساعدهم في ذلك « النخبة » من أهل المدن الذين كانوا عادة يسخرون من العادات المحلية في المناطق المختلفة ومن طريقة السلوك « البلدية » التي كان الدمقراطيون الأساسيون يتصفون بها . وان عمامة كبيرة يتفق ان يعتمرّها احد الدمقراطيين الأساسيين كانت كافية في نظر بعض المثقفين لأن يسيء هذا المثقف الظن بالنظام كله . فكيف يستطيع مثلاً من لا يتحدث باللغة الانكليزية ان يمثل الشعب ؟ ان الدمقراطيين الأساسيين الذين لم يتفق لأحدهم ان قرأ رواية لشكسبير والذي لا يستطيع ان يستشهد ببيت من شعر طوماس اليوت كانوا يَبْدون ، في نظر اولئك « المثقفين »، وكأنهم برابرة قد رُفعوا بين عشية وضحاها الى مرتبة القيادة .

كل هذه الدعاوة كانت ترمي للنيل من كرامة الرجل العادي، كما كانت الرد الوحيد من المثقفين على ذلك النظام الذي توخى دفع جميع الناس في طريق الرقي بقطع النظر عن مبلغ ثروتهم او مدى علمهم . غير أنّ هؤلاء المثقفين قد ساعدوا على اثبات وجهة نظري من غير ان يقصدوا . ان القيادة ليست احتكاراً خاصاً بنفر قليلين من اولئك الذين اكتسبوا البراعة في العلوم الغربية والانسانية . ان القيادة حق للناس اجمعين . ان خادماً من خدم المنازل قد يحسن القيادة اكثر من رب البيت، لأنه اكثر عطفاً على احوال الناس ولأن وقته اكثر اتساعاً لمعالجة مشاكلهم . ان هذا الموقف من جانب رجال السياسة المحترفين ومن جانب من البيئة الاجتماعية في المدن هو الذي اقنعني، في آخر الأمر، بأنه اذا لم يُلقَ على عاتق الدمقراطيين الأساسيين شيء من التبعة السياسية فانه سيقضى عليهم في وقت قصير جداً؛ وبالقضاء عليهم سيتقوّض النظام كله .

وحوالي مطلع عام ١٩٦٢ بدأ الناس يدركون نفع الدمقراطيات الأساسية وأثرها الفعال، وكان يتضح شيئاً فشيئاً انني كنت أقصد ان اضع بين يدي الدمقراطيين الأساسيين جوانب من العمل السياسي . لقد أُعلن الدستور الجديد في اول آذار (مارس) من عام ١٩٦٢ . وبعد ذلك أخذ الدمقراطيون الأساسيون يتقدمون لانتخاب ممثلي الشعب للجمعية الوطنية، في نيسان (ابريل) من عام ١٩٦٢، ثم للجمعيتين الأقليميتين في أيار (مايو) من عام ١٩٦٢ نفسه . وقبيل ذلك كنت قد أصدرت امراً يخوّل لجنة الانتخاب بأن تتخذ التدابير الضرورية لتأمين سير الانتخاب بأمانة وعدالة وانصاف وبازالة جميع أسباب الفساد . وأدرك محترفو السياسة انهم اذا لم يشتركوا في هذه الانتخابات فانهم سيجدون انفسهم معزولين عن الحياة السياسية جملة . ولقد كان من الشائق فعلاً ان أرى اولئك الذين انتقدوا نظام الدمقراطيات الأساسية علناً ووصموه بكل شائبة يرجعون في أقوالهم ثم يتقدمون الى الدمقراطيين الأساسيين يطلبون منهم العون: كان أرباب البيوتات يتقدمون الى خدم منازلهم، كما كان « المثقفون » يتقدمون الى «البلديين المُعَمّمين»، يستجدون منهم الأصوات في المعركة الانتخابية . لقد كان ذلك انتقاماً آلهياً عادلاً !

اما الأحزاب السياسية فلم يكن قد سُمح بعد باعادة تأليفها . لقد كنت قد أعلنت في العاشر من شهر أيار (مايو) من عام ١٩٦٢ ان مسألة الأحزاب السياسية ستنظر فيها الجمعية الوطنية « بعد مناقشة عامة وافية » .

واجتمعت الجمعية الوطنية الجديدة في راولبندي، في الثامن من شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٢، وبويعت فيها بموجب الدستور الجديد رئيساً للجمهورية للمرة الثانية . وفي ذلك اليوم نفسه أُلغي الحكم العرفي وعادت البلاد الى الحكم العادي . ولقد أهبْتُ بالجمعية الوطنية وبالشعب أن يتيحا للدستور فرصة للاختبار . وكنت ارى أن الأهداف التي كان ينتظر من الجمعية الوطنية تحقيقها هي التالية :

١) الحفاظ على وَحدة باكستان بمقاومة الخطر الخارجي والتفكك الداخلي.

٢) جعل باكستان قوية الى أبعد حد ممكن وحمل الشعب كلّه على أن يتخذ موقفاً وطنياً موحداً ثم القضاء على جميع اسباب الضغينة والارتياب بين جناحي الوطن .

٣) اتخاذ التدابير لتوفير رغد العيش والاطمئنان بين طبقات الشعب مما يمهّد السبيل لقيام دولة تُعنى برفاه الشعب وخيره .

ان هذه الأغراض يمكن تحقيقها بوساطة حكومة قوية مستقرة وقادرة على أن تضع خططاً وسياسات طويلة الأمد ثم على أن تضع تلك الخطط والسياسات موضع التنفيذ .ولكن اذا كان بقاء الحكومات في مناصبها خاضعاً لتكتلات قائمة على المخاتلة والكيد بين الأحزاب السياسة فلن تجد البلاد سبيلاً الى الرقي والعمران .

والشيء الذي يلي هذا في الأهمية مباشرة هو تحقيق الوحدة التامة بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية وإحلال التفاهم التام بينهما . لا ريب في أن الشقة البعيدة التي تفصل بين الأقليمين مدعاة لنشوء الخلافات وسوء التفاهم، ولكن من المهم لنا جداً ان نعلم ان هذه الخلافات اذا اتّسعت شقتها في عدد من الأماكن فان كارثة تحل حينئذ بالبلاد كلها . فعلينا أن ندرك، اذن، ان وحدة البلاد وسلامتها ورقيها امورٌ تهم الجميع على السواء . من أجل ذلك قلت في خطابي الافتتاحي في المجلس الوطني :

« اننا نفتتح، منذ اليوم، عهداً من الحياة الوطنية والمجهود الوطني . وفي مثل هذا التبدل العظيم آمل ان يعمل الشعب وأن يسلك بطريقة تدل على النضج والحكمة وحب النظام . وسنحظى جميعنا بخير عظيم اذا أدرك الشعب بجميع طبقاته عامة، والمتنورون من ابناء الشعب خاصة، تلك النعم التي جاءت بها عودة المؤسسات الدستورية الى حياتنا العامة . وبما ان المتنورين هم قادة الرأي العام فعليهم ان يقوموا بعبء القيادة وان يسلكوا في ذلك المسلكَ اللائق بهم ويتجملوا بالذوق . اما الفوضى في التفكير وفي العمل فهي آخر ما نرضى به كشعب يتطلع الى حياة أفضل .

وأحب أن أذكركم بأن عودة الحياة الدستورية لا تعني أننا سنعود في

حياتنا السياسية الى الحال التي كنا عليها في الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٨ . ففي الأعوام الثلاثة ونصف العام التي مرت امعنّا في التفكير والتخطيط السياسيين على أسس ثابتة وتقدم مطّرد . ولقد تعوّد الشعب في خلال هذه الفترة أن يتطلع الى نتائج ملموسة تحققها له حكومته . والشعب سينتظر منكم انتم ايضاً ان تفعلوا ذلك . ومعنى هذا كله ان الجهود البناءة فقط والسياسة الحكيمة هي التي ستوقظ الوعي وتشحذ الهمم بين صفوف الشعب لا الثورات العاطفية ولا الخطب النارية .

وعلى مقدار النجاح الذي يمكن أن نصيبه في تطبيق الدستور بالروح التي نتوخّاها يكون مقدار الخير والرفاهية للأجيال المقبلة، وتكون ايضاً نصرتنا لتلك الثقة بالنفس ولذلك الايمان اللذين اتصف بهما اولئك الذين عملوا تحت قيادة القائد الأعظم محمد علي جناح وكافحوا بصبر وقاسَوُا الشدائد في سبيل تأسيس باكستان .

ان النقاش الحادّ الذي ثار حول الدستور لم يخفت بافتتاح الجمعية الوطنية . لا، إنه قدِ استمر في كل شيء وفي الدستور نفسه بحميّة شديدة حتى في قلب الجمعية الوطنية . ولقد أوضحت بجلاء انني كنت مستعداً لأن أتقبل جميع التعديلات الايجابية لإدخالها على الدستور؛ وهذا هو الغرض من النص في الدستور نفسه على طريقة تعديله . اما اذا اراد احد أن يعبّث بمبدأ أساسي من مبادىء الدستور، فان جميع البناء الدستوري سيتقوض حينئذٍ . وانني لأربأ بنفسي أن أشارك بعمل ينتهي الى الاضطراب والفوضى .

كان أمام الجمعية الوطنية موضوعان مهمان: أحدهما يتعلق بعودة الأحزاب السياسية، وثانيهما بطريقة التصويت في ظل نظام يقرّ في صلب الدستور حق الاقتراع العام . ولقد قررت الجمعية الوطنية وجوب السماح للأحزاب السياسية بحرية العمل، ووافقت انا على مشروع القانون الذي أقرته الجمعية الوطنية لهذه الغاية . وكذلك طرح تقرير لجنة الاقتراع على الجمعية الوطنية ، فأقرته بأغلبية كبيرة وقررت أن على الشعب ان ينتخب رئيس البلاد، كما يجب ان ينتخب ممثليه للجمعية الوطنية والجمعيتين الأقليميتين

بوساطة الدمقراطيين الأساسيين الذين يؤلفون الهيئة الناخبة . غير ان الجمعية الوطنية قررت أن على الدمقراطيين الأساسيين اولاً ان يقوموا بواجبهم كهيئة ناخبة قبل ان تناط بهم اعباء في ميادين النشاط الاجتماعي والتنمية. وقد وافقت انا على هذا ايضاً .

وكنت احسب ان الجمعية الوطنية ستنتقل، بعد أن تفصل في هاتين القضيتين الحيويتين، الى العمل على استكمال البناء الشعبي . غير أن الكتل السياسية والمنظمات خارج الجمعية الوطنية استمرت في مباشرة الضغط بنفوذها فأبقت الجو مشحوناً بالمجادلات . أما المعارضة التي كانت تتألف من كتل متعددة فقد انقسمت آراؤها فيما يتعلق بعودة الأحزاب السياسية الى العمل . فقد طالب قسم من هؤلاء بألا يسمح للأحزاب السياسية بالعودة الى نشاطها الأول وبأن تشن حملة غايتها « جعل الدستور دمقراطياً » تتزعمها قيادة موحدة . ولكن قسماً آخر كان اكثر تفهماً لواقع الحال فطالبوا بعودة أحزابهم السياسية حتى تمهد للانتخابات العامة المقبلة، في عام ١٩٦٥، في ظل الدستور . أما الكتلة الأولى، كما استطعت أن أعلم، فانها كانت تريد ان تتجنب الانتخابات العامة . وفي العهد الذي كانت السلطة في ايديهم كانوا يداورون ويسوّفون حتى يتجنبوا الانتخابات ويُبقوا السلطة في أيديهم . من أجل ذلك كانوا نادراً ما يخوضون انتخاباً فرعياً، دعك من الانتخابات العامة . غير أنني الآن لا اخشاهم لأنني أعلم ان هذا النظام قد حاز من الناس ثقة كافية تجعله قادراً على أن يثبت برُغم جميع المكائد .

أما الكتل التي أرادت ان تنشىء احزاباً سياسية فقد رحبتُ بها . كنت أعلم أن الدستور سيواجه اختباراً سياسياً في الانتخابات العامة المقبلة فكنت عازماً على أن يكون للبلاد اختيار كامل في انتخابات على مستوى وطني عام شامل . ولقد ادركت يومذاك انني كنت في حاجة الى حزب سياسي ليخوض معركة الدستور . وقد اعيد تأليف حزب الرابطة الاسلامية (الباكستاني)(١)

(١) Pakistan Muslim League

وقبلت أنا رئاسته . وكان قلقي الحقيقي حول احزاب المعارضة هو ان اكثر هذه الأحزاب قد تبنى برامج سياسية سلبية من حيث الأساس كما كانت تعتمد الانفعال العاطفي والشغب الصاخب؛ ولم يكن لأحدها فلسفة وطنية . وكان بعضها يسعى للفصل بين الأقليمين (باكستان الشرقية وباكستان الغربية) باسم الحكم الذاتي والاستقلال الداخلي، كما كانوا يحاولون تفكيك وحدة باكستان الغربية . وكان نفر آخرون يحاولون سد السبل في وجه كل تقدم وتطور لأنهم أرادوا تأسيس شكل من الحكم الاستبدادي باسم الدين .

ولقد اقترح عليَّ بعضهم في ذلكَ الحين الا انتميَ الى حزب سياسي، وكان في ذلك شيء من النفع . ولكن احزاب المعارضة قد آلت على نفسها ان تسلك طريق الشغب فحزمت امري على ان اناصر الحزب السياسي الوحيد الذي تقدم الى الشعب بمنهاج ايجابي وطني تتجلى فيه مُثُلُ باكستان وحماسة الشعب في سبيل الرقي .

وما ان دنا عام ١٩٦٤ حتى زادت احزاب المعارضة نشاطها وقامت تبحث عن مرشح للرئاسة . ولقد كانت تلك الأحزاب تعرف انه ليس في قدرة احدها ان يتقدم بمرشح خاص به . وظن بعض تلك الأحزاب انني سأسلك خطاها فأُعلن تأجيل الانتخابات بحجة ما . ولكن الطريقة العلمية التي كانت لجنة الانتخاب قد أعدت بها لوائح الشطب (قوائمَ بأسماء الناخبين) ورتبت منهاج الانتخاب اقنعت اعضاء تلك الاحزاب اني ماض في عزيمتي وأنني سأحتكم في هذه الانتخابات الى ارادة الشعب . تلك كانت الطريقة الوحيدة التي استطيع بها ان ابرهن على أنّ الدستور هو نظام قويم فعال وليس وثيقة زائفة اختُلقت لتخدم اغراضي . لقد كان نظاماً للشعب وضع ليحقق اغراض الشعب .

كنت ادرك ما لأحزاب المعارضة من قوة وكنت اعلن ان نفراً من اصحابها كانوا متبرّمين بالاصلاحات التي قمت بها . وكانت كتل دينية معروفة تقيم الأرض وتقعدها احتجاجاً على قانون الأحوال الشخصية (المتعلق بتنظيم الأسرة) . ثم ان اولئك الذين مستهم الاصلاحات الزراعية ففقدوا

بذلك نفوذهم، كانوا يجدون من الصعب ان يكيفوا انفسهم بحسب الأحوال الجديدة . ثم كان هنالك ايضاً في باكستان الشرقية جماعات يودّون أن تقوم في مركز الدولة حكومة عاجزة، اذ كان هدفهم اثارة الحقد على الحكومة المركزية في باكستان الغربية فيتقوض بذلك تضامن البلاد . وكذلك علمت بأن احزاب المعارضة لن تألوّ جهداً في توجيه اللوم اليّ أنا شخصياً على كل اهمال او خطأ كبير او صغير في الجهاز الاداري . ان هؤلاء يعدّونني مسؤولاً عن كل ما يفعله رجل من الشرطة في احدى القرى النائية او كاتب في ديوان المحاكم . وبما ان حكم القانون لم يأتلف مع حياتهم وسيرتهم، فانهم كانوا يميلون دائماً الى أن ينسبوا كل شيء الى فرد واحد .

وفي أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٤ أجمع اتحاد أحزاب المعارضة (١) على ترشيح الآنسة فاطمة جناح لمنصب الرئاسة . ومع ان الآنسة فاطمة جناح لم تكن تشارك هذه الأحزاب المعارضة رأيها في شيء، فانها لم تتردّد في النزول الى الميدان بعد أن نالت وعداً بالاجماع على تأييدها . ان قبول الآنسة فاطمة جناح بما عرضه عليها أهل الأحزاب المعارضة لم يكن مفاجئاً لي . فبما ان حملة المعارضة كلها تقوم على النوازع الطائفية، فان اختيارها كان شيئاً منطقياً جداً: فهي شقيقة القائد الأعظم محمد علي جناح، فلا بد ان تجتذب قدراً كبيراً من اهتمام الناس لأسباب عاطفية لا غير . وكان رجال المعارضة يعرفون انه اذا وصلت فاطمة جناح بهم الى غايتهم فسيكون من السهل عليهم ان يتخلّصوا منها . ربما كانوا مخطئين في ما قدّروه، ولكنّ هذا كان حُسبانهم في ذلك الحين .

لا أدري ما الذي حمل الآنسة فاطمة جناح على قبول الترشيح . فلقد كانت تعيش في عزلة، ولم تبدُ كثيرة الاهتمام بالسياسة الا بين الفينة والفينة حينما كانت تدلي بتصريحات دورية للصحف في أيام الأعياد الوطنية . فمنذ وفاة القائد الأعظم وهي تتخذ موقفاً معارضاً على طول الخط وتنتقد كل

(١) Combined Opposition Parties (COP)

حكومة في البلاد . حتى في أيام لياقت علي خان فإنها كانت تنحو نحوها المألوف في المعارضة فلا تضيع فرصة لإشاعة الغموم واليأس في قلوب الناس وزعزعة الثقة بكل حكومة قائمة إلا انتهزتها . وفي عزلتها تلك، وفي احتمائها بذكرى اخيها القائد الأعظم، جعلت من نفسها حكَماً بين الناس وناصحاً أميناً . ولما أعلن الحكم العرفي في البلاد رحبتْ بالتبديل الذي جرى في شكل الحكم، ولكنها سرعان ما عادت الى سيرتها الأولى . وفي مناسبة من المناسبات كتبتُ اليها أقول إن عليها أن تتعرف اولاً الى حقائق سياسة الحكومة قبل أن تطلق عليها أحكامها . وأعتقد انها لم تسامحني على محضها هذه النصح .

ولعل الآنسة فاطمة جناح قد قدّرت انني ألقى من المعارضة في البلاد قدْراً أكبر مما كنت القى في الحقيقة وواقع الأمر، وانها ستستطيع بمعونة السياسيين القدامى ان تبلغ الى المنصب الذي كانت تصبو اليه . على انني، من ناحية ما، كنت مسروراً بترشيحها . إن المعارضة قد جاءت الى الميدان بأقوى المنافسين لديها . ان الانتخابات ستتمخّض عن منافسة شديدة ثم تثبت بالدليل القاطع صحة رأيي القائم على العقل والتجربة كما ستدل على فساد دعوى المعارضة التي تقوم على العواطف والأهواء .

ولقد أُعلنت أسماء المرشحين للرئاسة قبل ان يختار الشعب ممثليه في الهيئة الناخبة . وكان كل فرد راشد في مجموع الشعب يعلم ان الدمقراطيين الأساسيين الذين سينتخبهم هم الذين سيُدعَوْن الى انتخاب رئيس البلاد . وبموجب قانون الهيئة الناخبة الذي أُقر في السابع عشر من نيسان (ابريل) من عـام ١٩٦٤ قُسم كل اقليم من اقليمي باكستان اربعين الف وحدة اقليمية تنتخب كل وحدة منها ممثلاً (دمقراطياً اساسيا) واحداً، فيكون مجموع الدمقراطيين الأساسيين المنتخَبين هم «الهيئة الناخبة» التي ستقترع لانتخاب رئيس البلاد ولانتخاب اعضاء الجمعية الوطنية (المركزية) والجمعيتين الأقليميتين . وقد عرّفت لجنة الانتخاب هذه الوحَدات بأنها وحدات تقوم على «اعتبار الوحدة الأقليمية» وتوزع السكان وسهولة التنظيم الاداري. وكان معدل عدد السكان في كل وحدة نحو ١،٠٧٣ شخصاً وذلك على

أساس عدد الناخبين المسجلين والبالغ عددهم نحو خمسة وأربعين مليوناً من أصل مجموعٍ للسكان هو مائة مليون وعشرة ملايين . اما تحديد الوحدات الأقليمية والفصل في الاعتراضات على ذلك فقد تمّا في الخامس والعشرين من شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٦٤، ثم نشرت التفاصيل المتعلقة بالوحدات الانتخابية مع قوائمَ بأسماء الناخبين في كل وحدة في نحو النصف من آب (اغسطس) . واقتضى اجراء الاقتراعات عدداً كبيراً من المشرفين فجُنّدوا من بين صفوف الموظفين ومن الأطباء والمعلمين .

ان هذه الانتخابات للدمقراطيين الأساسيين قد اثار من الاهتمام والجِد اكثر كثيراً مما اثارته الانتخابات السابقة في عام ١٩٥٩، ذلك لأن كل واحد كان يعرف أن نتائج هذه الانتخابات ستقرِّر ، في آخر الأمر، اسلوب الدمقراطية التي ستُتّبع في البلاد . ففي باكستان الشرقية خاض الانتخابات اكثر من مائة الف مرشح . وفي باكستان الغربية تقدم اكثر من مائة وثمانية وعشرين الفاً بترشيحاتهم في أربعة وأربعين وحدة فقط . وكان سير الانتخاب على العموم هادئاً برُغم بعض حوادث العنف في مراكز معدودة من مراكز الاقتراع . والكثرة من الذين فازوا في الانتخابات باسم « ديمقراطيين اساسيين » كانوا من الذين تتراوح اعمارهم بين الثلاثين والأربعين . وفي باكستان الشرقية كان أكثر من أربعة وخمسين بالمائة من الذين فازوا في الانتخاب من الذين وصلوا في تعليمهم الى المستوى الثانوي . اما في باكستان الغربية فان واحداً وعشرين بالمائة من الأعضاء المنتخبين كانوا من الذين تلقّوا تعليمهم الثانوي، كما كان أكثر من سبعة وعشرين بالمائة منهم من الذين اتموا تعليمهم الابتدائي . تلك النِسَب كانت أعلى من مثيلاتها في نسبة التعليم في الأقليمين عامة .

لم يكن في البلاد حزب سياسي يملك من التنظيم ما يمكنه من اصدار لوائح حزبية للترشيح للمقاعد او يستطيع أن يرشح باسمه احداً للمقاعد الثمانين ألفاً (من الدمقراطيات الأساسية) . فانتهزت المعارضة هذه الفرصة وتبنّت كل مرشح كان له أمل في الفوز . فكان من أثر ذلك ان نشأت حال

مضحكة جداً بعد أن أعلنت نتائج الانتخابات خلال شهري تشرين (اكتوبر ونوفمبر) من عام ١٩٦٤ في الأقليمين، فقد زعم كل حزب من الأحزاب أن مرشحيه جميعاً تقريباً قد فازوا بالانتخابات . ومن أجل أن تثبت تلك الأحزاب مزاعمها شرعت تنشر قوائم مرشحيها . فلم يكن من المستغرب ان تظهر اكثر الأسماء على قوائم الأحزاب جميعاً ...

— ٢ —

شرعت الآنسة فاطمة جناح بحملتها الانتخابية للرئاسة في الاسبوع الثالث من شهر تشرين الأول (اكتوبر) قبل انتخابات الدمقراطيين الأساسيين بوقت غير قصير . بدأت بمدينة كراتشي . وفي أول اجتماع عامّ عقدته كشفت جميع أوراقها فلم تترك سرّاً مخبوءاً . أمّا التفكير الهادىء والنقاش الرصين فلم يكن لهما في حملتها سوى مجال ضيّق جداً . وكاد الأمر كلّه أن يكون انجرافاً عاطفيّاً تامّاً . ولقد استطاعت أن تجمع حولها جموعاً حاشدة في كراتشي فكثُر في نصرتها الخبط على الطاولات ورفع العقائر بالشعارات .

وعقدتُ اجتماعاً مع نفر من مساعديّ السياسيين لاستعراض نتائج أول اجتماع عامّ لها . وبدا على مساعديّ اكتئاب وقلق . وكان جل ما يقلقهم ان اسلوب الحملة التي تقوم به الآنسة فاطمة جناح مما يصعب الرد عليه، ذلك لأنها سيدة متقدمة في السن وتتمتع باحترام كبير لأنها شقيقة القائد الأعظم . غير انني قلت لهم: « يجب أن نعاملها على انها مرشحة لمقام الرئاسة — منافساً — وان علينا ان نقاومها بكل سبيل، على أن نفيَها حقها من الأدب واللياقة، بقطع النظر عن الخطة التي يمكن ان تتبعها هي ومساعدوها » . وكذلك اخبرتهم أن حجم الحشود يجب ألا يهولَهم، فان هذه اول انتخابات عامة يشهدها الناس، فهم يحبون ان يحضُروا الاجتماعات ويسمعوا ما يقال فيها من الطرفين . وقد صدرت تعليمات مشددة الى الجهاز الاداري في الدولة بألا يتدخل في اجتماعات الآنسة فاطمة جناح بأية طريقة من الطرق

وان يقدّم لها جميع التسهيلات . وهكذا مُنحت معاملة خاصة في اسفارها واقامتها حيث كانت في انحاء البلاد .

وقُدِّم اليَّ اقتراح بأن اتبع خطواتها من مكان الى مكان . ولكنني رددت هذا الاقتراح لأن المتنافسين اذا عقدوا اجتماعاتهم في المدينة الواحدة في اليوم الواحد او في الأيام المتوالية فلا يكون حينئذٍ مفرٌّ من وقوع الاشتباكات بين أنصار المتنافسين . ثم قلت: دعوها تتم حملتها الانتخـابية اولاً في الأقليمين كليهما . يجب أن نتركها حتى تتم حملتها الانتخابية في باكستان الغربية، فاذا انتقلت الى باكستان الشرقية شرعت أنا بحملتي الانتخابية .

وهكذا طافت الآنسة فاطمة جناح في انحاء باكستان الغربية تخطب في الاجتماعات العامة في كراتشي وبيشاور وراولبندي ولاهور وفي عدد من المدن الرئيسية الأخرى . لقد كان موضوع خطبها واحداً في كل مكان: ان البلاد قد بارت وحل بها الخراب؛ لم يحدث فيها تطور او تنمية؛ ليس فيها حرية عامة ولا حرية للتعبير عن الآراء؛ وليس للدولة سياسة خارجية او سياسة داخلية؛ وانني انا مستبد لا أسمح بقيام المعارضة؛ الى آخر ما هنالك من مثل هذه الأقوال . وبرزت الآنسة فاطمة جناح في ذلك كله نصيرة لمحترفي السياسة القدماء ناسية انها كانت — حينما كان هؤلاء في الحكم — توجه اليهم أشد ضروب النقد مرارة . ثم أخذت تدّعي ان كل شيء تم في البلاد كان من عملهم او كانوا هم الذين بدأوه . أما الثورة — في رأيها — فكانت أُضحوكة، وإنني أنا كنت المسؤول عن جميع سوء التصرف الذي قام به السياسيون . وقد علمت منها لأول مرة ان الوزارات كانت تؤلّف وتسقط باشارة مني ! وأن كل رئيس وزارة وكل حاكم عامّ كان يأتمر بأوامري . وراحت الصحف تنشر خطب فاطمة جناح على صفحاتها الأولى . وسرعان ما أصبحت البلاد كلها تغلي باخبار الانتخابات للرئاسة .

— ٣ —

أما أنا فافتتحت حملتي الانتخابية في مدينة بيشاور . وقد تكلمتُ في الأكثر على الاصلاحات التي تحققت منذ الثورة . كان الوقت بعد الظهر،

وكان الجو خانقاً لكثرة الحر، وقد احتشد جمهور غفير من الناس . وتولى تنظيم الاجتماع كتائب متطوعة من حزب الرابطة الاسلامية، ولكنّ هذه الكتائبَ نفسَها كانت سيئة التنظيم فكثر الدفع والجذب بين الجماهير الحاشدة. وفجأة وقعت عيني عل رجل عجوز يجلس القرفصاء في الصف الأول؛ وكان في يده قفص، وفي القفص طير (سمّن) . ومبارزة طيور السمّن في بيشاور لعبة شائعة جداً . ومن المعروف ان من انواع السمّن طائر مهما غذيته وعُنيتَ به فانه يهرب من ميدان النزال حالما يرى خصمه . فأشرت بيدي نحو القفص وقلت ان قادة اتحاد احزاب المعارضة ليسوا أحسن حالاً من «السمّن الهارب»، ففي جميع أدوار حياتهم السياسية لم يستطع احد منهم أن يكمل الشوط . فاثارت هذه العبارة في الجموع روح المرح وأُلصقت كلمة « السمّن الهارب » بقادة المعارضة طوال الحملة الانتخابية . على أنني قد تحاشيت الاشارة الى اشخاص بالذات رجاء ان تبقى الحملة الانتخابية على مستواها الرصين .

وبعد بيشاور خطبت في اجتماع عام كبير في راولبندي . وفي راولبندي قام نفر من احزاب المعارضة وخطبوا وأغرقوا في الافتراء والسبّ، لا على الحكومة فحسب بل عليَّ انا شخصياً أيضاً . وأعتقد أن اتحاد الأحزاب المعارضة قد أراد أن تصبح الحملة الانتخابية كلها مهاترة وتقاذفاً بالتهم المُقذعة . وكنت قد صممت على ألا يحدث شيء من ذلك، ذلك لأنني علمت انني سأُضطر حينئذٍ الى ان اكشف الستر عن بعض حقائق منافسيّ، ولكنني رأيت ان أُبدي لفاطمة جناح من الاحترام ما هي خليقة به .

ومن راولبندي انتقلتُ بالسيارة الى لاهور وخطبت في عدد من الاجتماعات في أثناء طريقي . لم أدّع يوماً انني أجيد الخطابة، ولكنني ما لبثت حتى استزدت في الأوردية صحّة نطقٍ وطلاقة . فلما وصلت الى لاهور وجدت في نفسي القدرة على أن أخطب ساعاتٍ طوالاً من غير ان انظر في مذكرة. ولقد ساعدني هذا على توثيق الصلة بيني وبين الذين كانوا يستمعون اليّ .

أما اجتماع لاهور فعقد في باب موجي(١) — ميدان المعارك السياسية المشهور . كان المجتمعون حشداً غفيراً ممتلئاً حماسة . وفكرنا في أن نقدم المهرجان الخطابي بنفر من الشعراء والخطباء المحليين، ولكن الجموع لم تكن مستعدة لسماع أحد منهم . لقد جاءوا ليستمعوا اليّ ولم يرغبوا في الاستماع الى شعراء ولا الى خطباء محترفين . وما كدت ارتقي المنصّة حتى تحول المشهد من حشد تسوده الفوضى والصخب الى اجتماع تامّ النظام . تكلمت باسهاب وشرحت فلسفة الاصلاحات والدستور بلغة سهلة واضحة. وفي المساء شعرت أنني قد ربحت المعركة في باكستان الغربية .

في هذه الاثناء كانت الآنسة فاطمة جناح تتطوّف في باكستان الشرقية، وكانت اخبار اجتماعاتها تُحدث شيئاً من التأثير . ومع أنها قد استطاعت ان تحقق شيئاً من الظفر هنالك، فانها كشفت ايضاً عن أوجه من المنافسة الداخلية الخطيرة ومن التوتر بين اتحاد احزاب المعارضة، وخصوصاً بين حزب العوامّ الوطني(٢) ورابطة العوام(٣)؛ ذلك لأن أحد قادة رابطة العوام جعل من نفسه رئيساً لجوقة الدعاية في حملة الآنسة فاطمة جناح مما أدى الى امتعاض رؤساء الأحزاب الأخرى . ثم ان الطريقة الجافية الغليظة التي كانت الآنسة فاطمة جناح تعامل بها أعوانها جعلتهم هم أنفسهم يتساءلون عما اذا كانوا مصيبين في ترشيحها .

وأصيب اتحاد احزاب المعارضة بنكسة على اثر وفاة الخاجا ناظم الدين في اثناء الحملة . لقد كان ناظم الدين زعيماً سياسياً محنكاً، وكان وجوده بين صفوف المعارضة يزيدها قوة ومكانة . وشر من هذا علي الآنسة فاطمة أنها غادرت باكستان الشرقية قبل أن تحضر مأتم ناظم الدين . أما انا فكنت في مساء ذلك اليوم في بلدة سُكّر (بباكستان الغربية) فاصدرنا قراراً نعزي فيه بفقد الخاجا ناظم الدين .

(١) أو بوابة موجي : Mochi gate

(٢) National Awami Party

(٣) Awami League

وتبنّى اتحاد أحزاب المعارضة برنامجاً يتألف من تسع نقاط . ولم يفضح رجالَ المعارضة شيء أكثر مما فضحهم برنامجهم هذا . لقد عُهد الى جودري محمد علي رئيس حزب نظام الاسلام مهمة تحرير البرنامج . فاستطاع بدهائه ان يضع حزمة من التسويات الفاضحة، ثم تعمد أن تكون لغته في ذلك البرنامج مبهمة تحتمل جميع أوجه التأويل . فلما نشر البرنامج وجدَ حزب العوام الوطني نفسه — وهو حزب يساري ظاهر — مؤيداً لفلسفة ثيوقراطية، فلسفة الحكم القائم على الدين . ثم ان ذلك البرنامج تحاشى الاشارة الى جميع القضايا الأساسية المهمة: لم يشر الى موقف المعارضة من الشؤون الخارجية، ولا الى نمط الصلة السياسية بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية . أكانت المعارضة تناصر اجتماع باكستان الغربية في وحدة واحدة أو ترى تفكيكها مناطق كما كانت ؟ أكانت المعارضة تساند نظام الدمقراطيات الأساسية او تعارضه ؟ لم يكن شيء من ذلك واضحاً . وأخذ الناس يتساءلون: « ماذا يمثل اتحاد الأحزاب المعارضة المتحدة ؟ » وفي احد الاجتماعات الشعبية التي عقدتُها اشرت الى ان اتحاد الأحزاب المعارضة انما يمثل « عبادة السلطة». ولم يكن يجمع بين رجاله الا النزعة الملحّة لتسلم زمام الحكم بأي ثمن، وقد كانوا كالهررة البرية التي ربطت أذناب بعضها بأذناب بعضها الآخر .

كنا قد اتحْنا للمعارضة جميع التسهيلات لعقد اجتماعاتها بطريقة منظمة سلمية . ولكنّ رجال المعارضة كانوا يحاولون تعكير صفو اجتماعاتي . فقد أعلن ان نفراً من زعماء حزب رابطة العوام قد قطعوا عهداً لاتحاد الأحزاب المعارضة بألا يمكنوني من اقامة الاجتماعات في باكستان الشرقية . وكان حزب رابطة العوام اشد نزوعاً من كل حزب آخر من أحزاب المعارضة الى خلق جو من الاضطراب والفوضى لا يمكن معه القيام بانتخابات . فقد جمعوا عدداً من الأشقياء من بعض المناطق في فيالق من المتطوعين؛ وأخذتْ هذه الفيالق تجوب البلاد وتزرع الرعب في قلوب المقترعين . وكان حزب رابطة العوام يثير النعرات الأقليمية في باكستان الشرقية: كان يقف معظم جهوده على بث العداوة والبغضاء بين باكستان الغربية وباكستان الشرقية .

أما حزبنا فكان يعمل على اساس وطني من اجل تحقيق منهاج ايجابي، فشق عليه ان يرى ما آلت اليه الأحداث، لقد كنا نربأ بأنفسنا عن اللجوء الى الشغَب ومقابلة الحقد بالحقد .

وافتتحنا حملتنا الانتخابية في باكستان الشرقية باجتماع عقدناه في داكا : كان اللقاء في ميدان بالتان، وهو مكان مشهور في داكا شهرة باب موجي في لاهور . ويبدو ان المعارضة قد جاءت الى هذا الاجتماع بعدد من الناس ليحدثوا البلبلة في سير المهرجان، ولكن هؤلاء سرعان ما فطنوا الى ضآلة عددهم . كان الميدان يَغَصّ بالناس، وأصغى الجميع اليَّ هادئين صابرين . فاقتنعت بأنه مهما يكن من أمر الخطة التي كان اتحاد احزاب المعارضة يتبعها، فان الشعب عموماً كان يُبدي رغبة شديدة في التعرف بنفسه الى سياسة الفريقين والى منهاجيهما الانتخابيّين .

وطفت في جميع ارجاء باكستان الشرقية، أخطب في الجموع الحاشدة . وكان أكبر الاجتماعات في رانغبور، فقد كان من حولي بحر خضم من الناس . وفي الريف، حيثما ذهبت، كنت استطيع أن أدل الناس على مظاهر التطور والتقدم التي تمت . فلقد شُيِّدت الطرق في الأماكن التي كانت من قبل مسالك لمركبات النقل؛ والأدغال التي كانت مألفاً للوحوش الضارية قد أزيلت ثم أقيم مكانها شبكات الري . وكذلك أصبح في متناول الناس في تلك الأصقاع قوى كهربائية ووسائل للنقل أفضل مما كان لهم من قبل وتسهيلاتٌ أوسع مدى للبيع والشراء . وهنالك مشاريع لا عداد لها نُفِّذت على يدي لجنة برنامج الأشغال الريفية فأثمرت للناس منافع عاجلة . تلك كانت منجزات ملموسة ومآثر بيّنة للعهد الجديد لا يستطيع اتحاد المعارضة التقليل من شأنها، مهما بلغت دعايته من القوة .

وبانتهاء المرحلة الأولى من الحملة الانتخابية استطعت، فيما اعتقد، أن أعْرض على الشعب الأسس التي تقوم عليها افكاري، فلا حياة للبلاد بغير وحدة بين الأقليمين (باكستان الشرقية وباكستان الغربية) ذلك لأن سلامة هذين الاقليمين ومستقبلهما يعتمدان على توحيد جُهدَيها . ولقد كان من

الضروري للبلاد ان تكون فيها حكومة مركزية قوية تستطيع ان تنسق السياسات وان ترسم للبلاد خطوط اتجاهها الوطني . أما اذا ضعفت السلطة المركزية فان الأقليمين سينفصلان وسيتفكّكان . ان سبع سنوات فقط من الاستقرار قد جاءت بتقدم عظيم جداً في جميع ميادين الحياة ثم افادت البلاد فوائد جليلة وأتاحت لنا تلقي مساعدات جمّة . لقد غدت باكستان مثلاً يُحتذى في النمو والتطور وعلت مكانتها بين الأمم . ثم اننا وُفّقنا الى اعادة علاقاتنا بجارتينا الكبيرتين الى طبيعتها وانسجامها .

في هذه الأثناء كانت النتائج لانتخابات الدمقراطيات الأساسية قد ظهرت، فقامت الآنسة فاطمة جناح برحلة انتخابية أخرى في باكستان الغربية . غير أنها كانت قد بدأت تصطدم بمصاعب نشأت بينها وبين مساعديها؛ ولكن اتجاهها كله في الحملة الانتخابية كان لا يزال مركّزاً على اثارة النعرات الأقليمية والمذهبية . فحيثما ذهبت كانت تُفيض في الكلام على ما في ذلك المكان من الظُلامات، متناسية ما كان قد تمّ في المجال الوطني العامّ من المنجزات . وكان قد بطل اكتراث الناس بما يقال (من التحامل عليّ وعلى الحكم الراهن) فكان من المحزن حقاً أن نرى رجال أتّحاد الأحزاب المعارضة يجرّون الآنسة فاطمة جناح من مكان الى مكان ثم لا يفتُرون يخبرونها أن البلاد كلها تقف وراءها صفاً واحداً وأن الدمقراطيين الأساسيين الذين أُنتخبوا حديثاً كلهم ينتمون الى المعارضة .

وأصدرت بياني الانتخابي مثبتاً فيه آرائي وبرنامجي السياسي وتناولت فيه جميع أوجه الحياة الوطنية كما رسمتُ فيه صورة واضحة لتفكيري وُخططي . اما المعارضة فقد وصفت برنامجي هذا بأنه تحايل على كسب الأصوات. ولكن لم يستطع أحد ان يدل على هفوة واحدة فيه .

كان موعد الانتخابات قد حُدّد في بعض شهر اذار (مارس) من عام ١٩٦٥ . فطلبت المعارضة ان تجريَ الانتخابات في وقت اقرب من هذا، اذ ظن زعماء المعارضة انه اذا كان هنالك فترة من ثلاثة اشهر او اربعة بين انتخاب الدمقراطيين الأساسيين وبين الانتخابات العامة فقد تحاول

الحكومة التأثير على المقترعين . فأخذتُ المعارضةَ بما قالت وقدمت موعد الانتخابات نحو ثلاثة أشهر . عندئذٍ أخذتهمُ الدهشةُ من ذلك وسادت الفوضى في صفوفهم .

ووصلت الحملة لانتخابات الرئاسة إلى مرحلتها الأخيرة حينما تعين على المرشحين أن يجتمعوا بناخبيهم، بالدمقراطيين الأساسيين . هذه الاجتماعات الوجاهية نظمتها لجنة الانتخاب وترأسها رئيس قضاة المحكمة العليا . وفي هذه الاجتماعات التقى المرشحون والناخبون وجهاً لوجه . وفي هذه الاجتماعات تجلى للعيان مدى جهل الآنسة فاطمة جناح بالشؤون الوطنية ، فبرغم الجهد الجهيد الذي بذله رجال المعارضة في إعدادها وتلقينها، لم تكد تجد جواباً واحداً واضحاً دقيقاً على سؤال طرح عليها . وهكذا يكون النقاش قد بلغ أخيراً مستوى العقل والمعرفة .

وشُغل الناس بالانتخابات ايمّا شغل، من ممر خيبر الى كوكس بازار . فما من اسرة الا تحدثت في امر انتخابات الرئاسة وتناقش افرادها في ذلك . أما الصحافة فانقسمت فئتين ظاهرتين: فئةٌ تناصر مرشح اتحاد الأحزاب المعارضة وفئة تناصر مرشح الرابطة الاسلامية الباكستانية . وهكذا بحث الشعب قضية الانتخابات ومحّصها ثم عرف عموماً موقف كل مرشح .

وقام حزب رابطة العوامّ بمحاولة اخيرة للحيلولة دون القيام بالانتخابات. كان متطوعو هذا الحزب يقابلون الدمقراطيين الأساسيين فرداً فرداً ويهددونهم ويرهبونهم . وانتهى الأمر بالآنسة فاطمة جناح إلى أن قالت: اذا كان لا بد من أن تجتاح البلاد فوضى فَلْتَعُمَّ فيها الفوضى .

— ٤ —

وبدأ الاقتراع في جميع أنحاء البلاد في الساعة الثامنة من صباح اليوم الثاني من شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٥ ، ثم بدأت النتائج الأولى تصل في نحو منتصف النهار . وكانت لجنة الانتخاب قد أعدت العدة لإعلان النتائج من اذاعة باكستان شيئاً فشيئاً بحسب ورودها من مراكز

الاقتراع . وفي حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر كان اتجاه الرأي العام قد أصبح واضحاً: كانت الآنسة فاطمة جناح تتخلف في كل مكان . وكذلك كانت معاقل اتحاد احزاب المعارضة في المدن الرئيسية تسقط واحداً تلو واحد . ففي شيتاغونغ وُخلنا وراجشاهي وسيلهت وحيدراباد وبيشاور ولاهور كانت النتائج في غير مصلحة الآنسة فاطمة جناح . والمدينتان الوحيدتان اللتان حازت فيهما أكثرية كانتـــا داكا وكراتشي . اما في باكستان الغربية فقد احرزت أنا اغلبية واضحة في جميع الدوائر والمناطق ما عدا كراتشي . وأما في باكستان الشرقية فقد فزت في ثلاث عشرة منطقة من أصل سبعَ عشرة . وكانت نسبة الأصوات المُدلى بها نحو ٩٩،٦٢ من أصل أصوات الهيئة الناخبة؛ وفزت انا بكثرة ثلاثة وستين بالمائة على الآنسة فاطمة جناح .

وهكذا يكون الشعب قد أصدر حكماً واضحاً قاطعاً بشأن الدستور؛ هذا الى انه لم يسبق في تاريخ البلاد أن جرت فيها انتخابات عامة . فاهتمام الشعب بالانتخابات واستجابته لأصولها كانا باعثاً على الرضى والامتنان: لقد آثرت البلاد الاستقرار على الفوضى، والسلامة على التفكك، والتقدم على الجمود .

كانت خطة الآنسة فاطمة جناح للانتخابات قد وضعت باحكام . وأظن أن بعض هذه الخطة كان من صنع مساعديها الذين لا يُشقّ لهم غبار في مثل هذه الأمور . ثم انها كانت تعلم أن ركنها الراسخ في حملتها الانتخابية كان صلتَها بالقائد الأعظم . من أجل ذلك تراءى لها أن تشن الحملة على المستوى العاطفي . وكان جهدها في بعض الأحيان يبدو وكأنه يرمي الى الطعن فيّ شخصياً أو حمل الأمور على غير محملها . ولقد ابدت نشاطاً عظيماً وقامت بحملة مُضنية مما يُستغرب صدوره عن ابنة سبعين عاماً؛ فانا اقدرها من اجل ذلك حق قدرها . غير أنني أعتقد انها اخطأت في تقدير مبلغ حب الناس لها . ان الشعب كان يدرك أنها كانت تستحق كلّ احترام وتقدير لأنها أخت القائد الأعظم (محمد علي جناح) ، ولكنّ هذا لا يعني ضرورة أنه

كان بامكانها أن تخدم الشعب اذا هي تولت رئاسة الجمهورية . وكان التصويت في آخر الأمر هو الحدّ بين الحقيقة والباطل؛ فانتصر الحق على ما اعتقد .

لقد كنت ممتناً من الذين ناصروني ومن الذين خالفوني ايضاً، فان هؤلاء ايضاً قد ادّوا خدمة لقضية الدمقراطية . انني اتمنى أن تعود هذه اللحظة من التزكية (لي) رمزاً للوحدة الدائمة . ويجب ألا يحول أثر من غلّ او اسف بين احد وبين ان يفرح بعزة هذا الشعب . وأنا أناشد الشعب كله أن يعمل في سبيل المثل العليا التي تقوم عليها باكستان .

« لنقم بالبناء معاً، ولننجز ما نبنيه معاً، كيما تبقى باكستان وتزدهر » .

لتعش باكستان !

الملحق الاول

اعترف بأن اجتماعاتي بالبنديت نهرو قد خيب املي الى حد بعيد . كان موقفه كله متصفاً بالتعنّت والغرور إذ كان لسان حاله « ان الاستيلاء هو تسعة اعشار القانون » — مهما كان ذلك الاستيلاء منافياً للأخلاق والقانون والخلق . وما كان بامكاني ان اتخيل رئيس دولة ينتهك العهود والمواثيق من غير ما وازع من ضمير . وانا هنا لا اشير فقط الى تأكيداته الشخصية التي قطعها على نفسه وجهاً لوجه او بوسائط مختلفة، بل الى العهود الرسمية التي ابلغها رسمياً ايضاً الى حكومة باكستان في موضوع جمو وكشمير .

في ما يلي بعض المقتطفات من البرقيات التي كان يرسلها الينا رئيس وزراء الهند من حين الى حين :

(أ) الى رئيس وزراء باكستان من رئيس وزراء الهند بتاريخ ٢٧ — ١٠ — ١٩٤٧ :

« أريد ان اوضح بأن مسألة مساعدة كشمير في هذه الحالة الطارئة لا يراد منها التأثير على كشمير حتى تنضم الى الهند . ان آراءنا التي كنا اعلنّاها مرة بعد مرة هي ان مسألة الانضمام ، في كل ارض او ولاية مختلف عليها، انما هي مسألة تتقرر حسب رغبات اهلها . ونحن نتمسك بهذا الرأي .

(ب) من رئيس وزراء الهند الى رئيس وزراء باكستان بتاريخ ٣١ — ١٠ — ١٩٤٧ :

« ان تأكيدنا بأننا سوف نسحب جيوشنا من كشمير حالما يعود السلم والأمن اليها وبأن نترك تقرير مستقبل هذه الولاية الى اهل الولاية ليس

عهداً لحكومتكم فحسب بل هو ايضاً عهد الى اهل كشمير والى العالم ».

(ج) الى لياقت علي خان، من جواهر لال نهرو بتاريخ ٤ — ١١ — ١٩٤٧ :

« اود ان ألفِتَ نظرك الى اذاعة لي في موضوع كشمير مساء امس . لقد بسطت سياسة حكومتنا واوضحت اننا لا نرغب في ان نفرض ارادتنا على كشمير . وقد قلت ايضاً اننا وافقنا على قيام اداة دولية حيادية كالأمم المتحدة للاشراف على الاستفتاء » .

(د) من جواهر لال نهرو ، الى نواب زاده لياقت علي خان، بتاريخ ٤ — ١٠ — ١٩٤٨ :

« اننا لم نتراجع قط عن موقفنا من انه حالما تعود الأحوال العادية الى جمو وكشمير فيجب ان يصار الى استفتاء حر عادل » .

(ه) من جواهر لآل نهرو، الى نواب زاده لياقت علي خان، بتاريخ ٤ — ١٠ — ١٩٤٨ :

« ليس لي الا ان اقول إنني اشاطرك الرغبة في السماح لرغبة السكان ان تسود عند ايجاد حل لمشكلة كشمير ، وانني سأكون دائماً مستعداً للتعاون في سبيل ايجاد حل سلمي شريف لهذه المشكلة » .

الملحق الثاني

بلاغ صادر من رئيس الجمهورية

(بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٧، صادر عن رئيس جمهورية باكستان)

رقم ف ٨١ الرئيس / ٢٥،٥٨ — ١٠ — ١٩٥٨ (الجريدة الرسمية في ٣١—١٠—١٩٥٨) . إنّ البلاغ التالي اعلنه الرئيس في الساعة ١٠:٣٠ ق.ظ. في ٧ — ١٠ — ١٩٥٨، وهو ينشر للمعلومات العامة :

« ما زلت أرقب منذ عامين، بقلق بالغ، ذلك الصراعَ القاسي في سبيل الوصول الى الحكم، وذلك الفساد والاستغلال الشائن لجماهيرنا السليمة القلب المخلصة الوطنية العاملة بجد، وذلك النقص في الذوق السليم وتلك الاستهانة الفاضحة بالاسلام في سبيل تحقيق الأغراض السياسية . على أن هناك قِلّةً شريفة تُستثنى من ذلك؛ وبما انها قِلّةٌ فانها لم تستطع أن تفرض ارادتها في اصلاح شؤون البلاد .

« تلك الأعمال الحقيرة أدت الى استبداد من اسوأ الانواع ، فالمغامرون والمستغلّون ازدادوا عدداً وقوة على حساب الجماهير ثم اخذوا يُثرون بوسائل غير شريفة .

« وبرُغم جهودي المتوالية لم تبذل مساعٍ جديدة لمعالجة ازمة الطعام . ان الطعام قد أصبح قضية حياة أو موت في بلد يجب أن يكون فيه في الواقع فيض من المواد الغذائية . ان الزراعة والإشراف على الأراضي الزراعية قد أصبحا ألعوبة بيد السياسيين حتّى لم يبقَ باستطاعة أحد ، في نظامنا السياسي

الراهن، ان يتخذ موقفاً يستطيع به أن يزيد الإنتاج . وفي باكستان الشرقية، فوق ذلك، حركة منظمة لتهريب الأطعمة والأدوية واسباب الحياة الأخرى مما جعل الجماهير هنالك تعاني العذاب من نقص الأطعمة والأدوية، ذلك النقص الذي أدّى بدوره الى ارتفاع اسعار الحاجيات . واستيراد المواد الغذائية ما يزال منذ زمن يستنزف احتياطنا من النقد الأجنبي استنزافاً شديداً متواصلاً مما اضطر الدولة الى الانصراف عن بعض المشاريع الحيوية الخاصة بتنمية المرافق الداخلية .

وهنالك نفر من محترفي السياسة عندنا اخذوا في المدة الأخيرة يتحدثون عن ثورة دموية عارمة . وبين هؤلاء فريق من المغامرين ممن يرَون ان من المناسب اللجوء الى دول اجنبية والانحياز اليها مما لا يمكن أن يوصف الا بأنه خيانة عظمى .

« كلنا يعلم ذلك الحدث المشين الذي وقع أخيراً في المجلس التشريعي في باكستان الشرقية . لقد اخبروني أن مثل هذه المشاهد المبكية كانت مألوفة الحدوث قبل قسمة اقليم البنغال . وسواء أكانت هذه الأحداث مألوفة من قبل ام لم تكن، فانها بلا ريب ليست اسلوباً من أساليب السلوك المتمدين . انك لا ترفع مقام بلادك اذا انت ضربت رئيس مجلس النواب وقتلت نائب الرئيس ودنست علم وطنك .

« ان عقلية قادة الأحزاب السياسية قد انحطت الى مستوىً لم يبقَ من الممكن معه الاعتقاد بأن الانتخابات يمكن أن تصلح الأحوال الداخلية وتجعلنا قادرين على أن نقيم حكومة قوية راسخة تستطيع أن تعالج المشاكل المعقدة المتعددة التي تواجهنا اليوم . هؤلاء هم رجالنا، ونحن لا نستطيع ان نأتي برجال من القمر . ان هؤلاء الذين دفعوا باكستان الى شفير الخراب هم الذين سيعمدون الى تزوير الانتخابات واستغلالها لمآربهم الشخصية، وسيعودون الى مناصبهم اكثر حقداً وأشد نزوعاً إلى الانتقام لأنني واثق من ان المنافسة في هذه الانتخابات ستكون على أسس شخصية واقليمية ومذهبية . وحينما سيعود هؤلاء فانهم سيلجأون الى الوسائل التي كانت سبب هذه

المهزلة المؤسفة باسم الدمقراطية والتي هي سبب هذا العبث السائد في البلاد . فمهما حاول الجهاز الاداري أن يفعل فانني مقتنع، مما أشاهده من تحول ولاء السياسيين من حزب الى آخر ومن تزاحمهم على المناصب بلا انقطاع وبصورة فاضحة، بأن الانتخابات لن تكون حرة ولا شريفة . ثم إنها هي لن تحلّ لنا مشاكلنا؛ بل على العكس من ذلك، فقد تخلق لنا زيادة من الشقاء والقنوط . وقد تؤدي في آخر الأمر فعلاً الى ثورة دموية . فمنذ مدة قريبة جرت انتخابات لاختيار اعضاء بلدية كراتشي، فمارس عشرون بالمائة من الناخبين حقهم في الاقتراع؛ وكان نصف الأصوات زائفاً .

« ونحن نسمع صرخات وتهديداً بالعصيان المدني بغية الاحتفاظ بمنظمات المتطوعين الخاصة وتفكيكِ الوحدة الادارية في باكستان الغربية . ان هذه النزعات الهدامة تدل على مبلغ وطنية اصحابها وعلى مدى ما يمكن ان يذهب اليه محترفو السياسة من الغيّ لادراك اغراضهم الذاتية .

« وتعاني سياستنا الخارجية نقداً مستهتراً غير واع لا يصدر عن دوافع وطنية بل عن منازع الأنانية، حتى من اولئك الذين كانوا بالأمس مسؤولين عن السياسة الخارجية . نحن نرغب في أن تكون صلاتنا ودية بجميع الدول، ولكن المغامرين السياسيين عندنا يسعَون جُهدهم إلى ان يغرزوا الحقد وسوء التفاهم بيننا وبين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. ثم هم بطبيعة الحال ينادون بمحاربة الهند، وهم يعلمون انه اذا وقعت الحرب فلن يكونوا هم قريبين من خطّ النار ابداً . وليس في العالم بلد تعالج الأحزاب السياسية فيه سياسة بلدها الخارجية كما يحدث في باكستان . وحتى نستطيع قطع دابر هذا الاضطراب فانني أعود هنا فأوكد اننا سنتابع السياسة التي تمليها علينا مصالحنا وموقعنا الجغرافي، وسنظل قائمين بالتزاماتنا الدولية، كما هو معروف، وقد كنا تعهدنا بها للمحافظة على سلامة باكستان وأمنها وسنقوم بدورنا — كشعب محب للسلام — لتجنيب هذا العالم المضطرب أخطار الحرب .

« وفي السنوات الثلاث التي خلت كنت أبذل قصارى جُهدي لتطبيق

الدستور بطريقة دمقراطية . ولقد بذلت جهدي لأن احقق الائتلاف بعد الائتلاف بين الأحزاب رجاء ان يستقر الجهاز الاداري وان تدار شؤون البلاد لخير الجماهير . والذين كانوا يعيبون عليّ سياستي، زوراً وبهتاناً، كانوا يصفون تلك المحاولات بأنها من مؤامرات القصر، حتى صار لوم رئيس الدولة بدعة شائعة . وقد علق أحد الظرفاء على ذلك بقوله : اذا أمطرت السماء كثيراً فان الذنب في ذلك على الرئيس، واذا هي لم تمطر قط فان الذنب ايضاً ذنب الرئيس ! ولو أن الأمر كان قاصراً عليّ لنظرت الى ذلك الدس بالاحتقار الذي يستحقه . ولكن مقصد هؤلاء الخونة الأشرار ان يحطموا سمعة باكستان ويهدموا الدولة بالهجوم على رأس الدولة . ولقد نجحوا الى مدى بعيد؛ واذا استمرت هذه الحال على هذا المنوال فانهم سينالون مآربهم .

« وقد ادّى بي تقديري للموقف الداخلي الى الاعتقاد بأن الكثرة الغالبة من الشعب لم يبقَ لها ثقة بالنظام الحاضر للحكم، بل إن الناس ما انفكوا يزدادون تبرماً به وسخطاً واشمئزازاً من الطريقة التي استُغِلّوا بها . وإن لاشمئزازهم وشكواهم المريرة ما يبرره، ذلك لأن الزعماء لم يكونوا قادرين على أن يؤدوا اليهم الخدمة التي يستحقونها . ثم ان هؤلاء الزعماء خابوا في أن يكونوا أهلاً للثقة التي وضعتها الجماهير فيهم .

« والدستور الذي بدأ العمل به في الثالث والعشرين من شهر آذار (مارس) من عام ١٩٥٦، بعد محن ومشاق كثيرة لا يصلح للتطبيق . لقد كان مشحوناً بالمساومات الخطرة التي من شأنها ان تعمل على تفكيك باكستان داخلياً اذا نحن لم نعمل على ازالة السيئات المتأصلة فيه . والعمل على تصحيح هذه السيئات يقتضي الرجوع بالوطن الى حال من الصحة بثورة سلمية . ثم انني انوي أن أجمع نفراً من الوطنيين لدرس مشاكلنا في الحقل السياسي ولوضع اسس لدستور أكثر ملائمة لعبقرية الشعب المسلم . وبعد أن يُهيّأ هذا الدستور سيقدَّم في الوقت المناسب الى الشعب ليكون موضع استفتاء عام .

« يقولون ان الدستور شيء مقدس . ولكن الذي هو مقدس أكثر من

الدستور، ومن كل شيء آخر، انما هو الوطن ورفاهية اهل هذا الوطن وهناءتهم. وأول واجباتي امام الله وامام هذا الشعب — وأنا رئيس لهذه الدولة — الحفاظ على وحدة باكستان، تلك الوحدة التي تتعرض لخطر جسيم من جراء عبث الخونة ومغامرات السياسيين ممن ليس لأنانيتهم وتعطشهم الى الوصول الى الحكم ولسلوكهم البعيد عن الشعور الوطني حدّ، هذا التهديد الخطير لا تستطيع أن تبعده حكومة تقوم في نطاق هذا النظام الحاضر . ولا أنا قادر بعد هذا ان أقف موقف المتفرج من ذلك النشاط الذي يرمي الى تدمير الوطن . وبعد تروّ وتفكير طويلين أقتنعت ، والألم يحز في قلبي، انني سأكون خائناً للأمانة التي وضعت في عنقي اذا انا لم اتخذ التدابير اللازمة لمثل هذه الأحوال حتى انقذ باكستان من الدمار التام . ومن أجل ذلك عزمت على ما يلي :

(أ) تعطيل دستور الثالث والعشرين من شهر أيار (مايو) من عام ١٩٥٦.
(ب) اقالة الحكومة المركزية والحكومتين الأقليميتين فوراً .
(ج) حل الجمعية الوطنية المركزية والجمعيتين التشريعيتين الأقليميتين .
(د) حل جميع الأحزاب السياسية .
(هـ) والى حين اتخاذ ترتيبات أخرى توضع باكستان تحت الحكم العرفي .
وبناء على هذا أعين الجنرال محمد ايوب خان — القائد العام للجيش الباكستاني — رئيساً لادارة الحكم العرفي واضع تحت امرته جميع القوى المسلحة في باكستان .

وأرى لزاماً عليّ أن اقول للقوات المسلحة في باكستان إن الصلة بيني وبينها كانت وثيقة منذ مولد باكستان، وانني قد تعلمت أن أُعجَبَ بوطنيتها وبولائها . وأنا أعلم انني ألقي عليها عبئاً ثقيلاً . وانا ادرك ذلك ادراكاً تاماً، ولكني اقول لكم، يا ضباطَ القوات المسلحة ويا جنودها: ان على جهودكم في الخدمة يتوقف بقاء باكستان في المستقبل دولة مستقلة وحصناً في هذا القسم من العالم الحر . أدّوا واجبكم من غير خوف وبغير رجاء منفعة، وليكن الله في عونكم .

« واما اهل باكستان فانني اتحدث اليهم حديث اخٍ مواطن . انني آسف كل الأسف لاتخاذ الخطوات الحاضرة، ولكن لم يكن ثمة بد من القيام بها في سبيل الوطن وفي سبيل الجماهير، ممن لا يستطيع احد ان يتخيل افضل منهم رجالاً . والى الوطنيين الغيُر على مصلحة الوطن وعلى سيادة القانون عهدي بأنكم ستكونون اكثر سعادة وحرية . واما المغامرون السياسيون والمهربون والمتاجرون في السوق السوداء والمحتكرون فسيلقَون شقاء وسيوضع لجميع اعمالهم حدٌ بشدة وقسوة . واما الخونة فخير لهم أن يفروا من البلاد اذا وجدوا الى الفرار سبيلاً » .

الملحق الثالث

اعلان الحكم العرفي

(حكومة باكستان، بلاغ رقم ٩٧٧ ــ ٥٨ مؤرخ في ٧ ــ ١٠ــ١٩٥٨. عدد خاص من الجريدة الرسمية ١٥ــ١٠ــ١٩٥٨) .

١ ــ بما انني وجدت من اللازم لمصلحة الوطن ان امارس السلطة في نطاق الحدود الدولية لباكستان، فأنا ــ القائد الأعلى للقوات المسلحة في باكستان ــ ، بهذه السلطة أعلن ما يلي :

٢ ــ ستصدر تعليمات وأوامر عسكرية عرفية في الأحوال والأوقات المناسبة . وكل من يخالف هذه التعليمات والأوامر سيتعرض بموجب القانون العرفي للعقوبات المنصوص عليها في تلك التعليمات .

٣ ــ ان التعليمات المشار اليها قد تنص على عقوبات خاصة للمخالفات المنصوص عليها في القوانين العادية .

٤ ــ وان التعليمات المشار اليها قد تقضي بتشكيل محاكم خاصة للنظر في المخالفات المذكورة في التعليمات والأوامر المشار اليها وللمخالفات المنصوص عليها في القوانين العادية وللمعاقبة عليها كلها .

محمد ايوب خان، (هلال باكستان . هلال الجرأة)
جنرال
القائد الأعلى والمشرف العام على ادارة الحكم العرفي
في باكستان

الملحق الرابـع

هيكل الدمقراطيات الأساسية

مجلس المحافظة (او اللواء) (١)
١٦

مجلس المديرية (دار القضاء)
٧٩

مجالس المراكز (او النواحي) واللجان البلدية
٧٥٤

المجالس او اللجان الاتحادية (في القرى) ولجان المدن
٨٨٦٣

لجان الجناح ٨٠٠٠٠

الناخبون
(مجموع عدد السكان الذين يحق لهم الادلاء بأصواتهم)
٤٨،١٥١،٥٠٩

---

(١) المراد بالمحافظة والمديرية والمركز ، الوحدات الادارية : أكبرها المحافظـة وتليها المديرية ، ثم المركز . ويقابل هذه في العراق اللواء فالقضاء فالناحية .

الملحق الخامس

اللجان التي اقامها رئيس الجمهورية

الاسم	عينت في :	قدمت تقريرها في :
١ ـ لجنة الاصلاح الزراعي	٣١—١٠—٥٨	٢٠—١—٥٩
٢ ـ لجنة الملاحة	١٩—١١—٥٨	٨—٤—٥٩
٣ ـ لجنة اصلاح القوانين	٢٣—١١—٥٨	٢٧—١٢—٦١
٤ ـ لجنة اعادة التنظيم الاداري	٢—١٢—٥٨	٢٥—٤—٦٢
٥ ـ لجنة التربية الوطنية	٣٠—١٢—٥٨	٢٦—٨—٥٩
٦ ـ لجنة اختيار العاصمة المركزية	٢١—١—٥٩	١٢—٦—٥٩
٧ ـ لجنة التحقيق في شؤون التسليف	٢٤—٢—٥٩	١٠—٩—٥٩
٨ ـ لجنة الأغذية والزراعة	٨—٧—٥٩	٢٩—١١—٦٠
٩ ـ اللجنة العلمية	١٥—٧—٥٩	٨—٩—٦٠
١٠ ـ لجنة الرواتب والخدمة	٣١—٨—٥٩	١—٦—٦١
١١ ـ لجنة قانون الشركات	١٥—١٠—٥٩	٢٧—١٢—٦١
١٢ ـ لجنة اصلاح مهنة الطب	١٩—١١—٥٩	١٦—٤—٦٠
١٣ ـ لجان الرياضة والثقافة والشباب	١٠—١٢—٥٩	٦—٨—٦٠
١٤ ـ لجنة الشرطة	٢—١—٦٠	١٩—٥—٦١
١٥ ـ لجنة الدستور	١٧—٢—٦٠	٦—٥—٦١
١٦ ـ لجنة الأسعار والتكاليف	١٨—٢—٦٠	٣—٧—٦٠
١٧ ـ لجنة جمع المعلومات عن الأفلام	١٠—٣—٦٠	٢٨—٤—٦١

الاسم	عينت في :	قدمت تقريرها في :
١٨ ــ لجنة الأيدي العاملة	١٨ ــ ١٠ ــ ٦٠	٧ ــ ٧ ــ ٦١
١٩ ــ لجنة للتحقيق في الشرور الاجتماعية	١٣ ــ ١ ــ ٦١	١٨ ــ ٦ ــ ٦٣
٢٠ ــ لجنة الطاقة وتوليد القوى	١٢ ــ ٥ ــ ٦١	٨ ــ ٨ ــ ٦٢
٢١ ــ لجنة المالية	١٢ ــ ١٢ ــ ٦١	١٥ ــ ١ ــ ٦٢
٢٢ ــ لجنة التسليف	١٠ ــ ٥ ــ ٦٢	٧ ــ ١١ ــ ٦٢
٢٣ ــ لجنة حق التصويت	٤ ــ ٨ ــ ٦٢	١٨ ــ ٢ ــ ٦٣
٢٤ ــ لجنة الدخل القومي	٤ ــ ٤ ــ ٦٣	١٣ ــ ١١ ــ ٦٤
٢٥ ــ لجنة المالية الوطنية	٢٥ ــ ٣ ــ ٦٤	٤ ــ ٥ ــ ٦٦
٢٦ ــ لجنة الأقليات	٤ ــ ٥ ــ ٦٥	لم تقدم تقريرها بعد
٢٧ ــ لجنة الاذاعة	٢٩ ــ ٧ ــ ٦٥	لم تنته من تقريرها بعد
٢٨ ــ لجنة الصحافة *	٥ ــ ٩ ــ ٥٨	٤ ــ ٥ ــ ٥٩
٢٩ ــ لجنة السكر *	٣٠ ــ ٩ ــ ٥٧	٤ ــ ٨ ــ ٥٩
٣٠ ــ لجنة الزواج والأسرة *	٤ ــ ٨ ــ ٥٤	١ ــ ٦ ــ ٥٦

وضع التقرير موضع العمل به في ٢ ــ ٣ ــ ٦١

(*) لجنة عيّنت باكراً ولكنّ تقريرها لم يقدّم أو لم يوضع موضع التنفيذ إلا بعد تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٥٨ .

الملحق السادس

بيان الرئيس

(اصدر في الليلة التي انتخب في صباحها الرئيس محمد ايوب خان للمدة الثانية من رئاسته ونشر في المهرجان الافتتاحي في الثالث والعشرين من آذار (مارس) ١٩٦٥)

اعتقد:

١ ــ ان الله عز وجلّ ، قد انعم علينا برحمته الواسعة، فأنشأ الباكستان ليهيء للمسلمين في هذه الديار وطناً يستطيعون فيه ان يقيموا حياتهم وفقاً لأركان الاسلام ووفقاً لروح الدين الحنيف .

٢ ــ ان من المقدر لباكستان ان تقوم بدور مجيد في تاريخ البشرية، ولاسيما في اعلاء شأن المسلمين وتحسين احوالهم .

٣ ــ ان ارادة الشعب هي العليا في جميع شؤون الدولة .

٤ ــ ان النظم الديموقراطية هي آمَن السبل لضمان مشاركة الشعب بصورة تامة في شؤون البلاد .

٥ ــ انه مهما كان الشكل الذي سيتخذه النظام الديموقراطي في باكستان فانه ينبغي ان يقوم على اسس عملية تطبيقية اكثر منها نظريةً محضاً؛ وينبغي ان يكفل حقوق الشعب الأساسية في حرية الكلام وحرية الاجتماع وحرية التجمع وفقاً لحكم القانون .

٦ – ان للشعب الباكستاني نفسه ان يقرر شكل الحكومة التي يريده بما يتفق ومُثُل البلاد العليا والحاجة لصيانة سيادة البلاد وسلامتها ووحدة اجزائها .

٧ – ان على باكستان ان تلحق بركب العلم والفنون التطبيقية في أسرع وقت ممكن، على ان تبقي معتصمة بالعقائد الأساسية للدين الحنيف وأن تحافظ عليها حتى تتمكن من بلوغ مستوى اعلى للحياة .

٨ – ان جميع الفوارق ينبغي ان تزول فيعيش الباكستانيون عيشة راضية هنيئة على أنهم مجتمع تتمثل فيه الأخوة الاسلامية والمساواة بين البشر خير تمثيل .

٩ – انه يجب تحقيق المساواة التامة في إتاحة الفرص لجميع ابناء الشعب الباكستاني .

١٠ – ان باكستان ينبغي ان تتطور تطوراً يجعل منها دولة في خدمة الشعب، بحيث تتوفر الحاجات الأساسية لجميع ابناء الشعب .

أرى :

١ – ان وجوه الاصلاح، كاصلاح نظام الأراضي واصلاح نظم التعليم، والاصلاح الدستوري، وهي الاصلاحات التي اخذنا بها خلال السنوات الست الماضية، قد قُصد بها تحرير المجتمع من قيود السيطرة الماضية وازالة التوتر والنزاع الطبقي .

٢ – ان المضي في التطور والتقدم تبعاً للآراء التي عرضتها انما يتيسر ويتحقق اذا كان لدينا العزم الكافي والثقة بالنفس لأن ندرس مشاكلنا ونعالجها ونحسمها بطريقتنا الخاصة .

٣ – ان السبل والوسائل المستمدة من العلم والمعرفة، ومن صميم الحقائق الواقعة، لا من النظريات والتخيلات، هي التي تعيننا على نبذ العادات السقيمة والتقاليد البالية، وتحمل الينا عهداً تحررياً حقاً، في مجال السياسة والثقافة والاجتماع والاقتصاد والفكر .

٤ – أما فيما يختص بالشؤون المادية والاقتصادية، فينبغي الا يكون موقفنا محدوداً بحدود من النظريات، بل ينبغي ان يكون مستمداً من واقع الحال وضرورات الوضع .

٥ – ان سيادة باكستان ووحدتها كأمة انما تكفلهما على خير وجه حكومة مركزية قوية في قدرتها ان تخول الأقاليم حكماً محلياً تاماً من غير تدخل من جانب السلطات المركزية .

٦ – ان العامل الحاسم في معاملاتنا مع الدول الأخرى انما هو مصلحة باكستان، وان علينا ان نسعى على الدوام لتوسيع مدى التفاهم وشد اواصر الصداقة بالبلدان الأخرى ولاسيما جيراننا .

٧ – ان علينا ان نعمل على توطيد السلم العالمي وعلى سعادة البشر، وألا ندخر وُسعاً في سبيل انقاذ الانسانية من اهوال الحرب .

اتعهد :

١ – بتمكين الشعب من استغلال الموارد الوطنية الى اقصى حد ممكن .
٢ – باتخاذ الوسائل الفعالة لتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً على اوسع نطاق ممكن.
٣ – باتخاذ الوسائل العملية لرفع الدخل للرجل العادي وتقليل الفوارق بين الغني والفقير .
٤ – بضمان توزيع عبء الضرائب بصورة عادلة .
٥ – بازالة الامتيازات والاحتكارات .
٦ – بتعديل نظام ضريبة الأرض بصورة معقولة تحقق العدالة لصغار الملاكين خاصّة .
٧ – باتخاذ تدابير عملية للحيلولة دون تكرر الفيضانات في باكستان الشرقية وبتقديم الوسائل الكافية قدر المستطاع لاعادة توطين المنكوبين.
٨ – باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة المستنقعات وتراكم الاملاح على التربة في الأقسام الزراعية في باكستان الغربية واستصلاح الأراضي المصابة بهذه الآفة قدر المستطاع .

٩ – بضمان استقرار اسعار البضائع التي يستخدمها عامة الناس والحيلولة دون التضخم المالي قدر المستطاع .

١٠ – باتخاذ التدابير لإسكان من لا سكن لهم من الناس وبتحسين بيوت السكن.

١١ – بضمان تحسين مستوى المعيشة بين الناس بصورة لا تتأثر بازدياد السكان ازدياداً غير متوازن .

١٢ – باشراك الناس في كل بقعة من البلاد بادارة شؤونهم وان تحال الى مجالس الديموقراطيات الأساسية جميع المهام التي يتيسر احالتها اليها تدريجاً .

١٣ – بتوسيع نطاق البرنامج الريفي (برنامج اصلاح الريف) في مجال التطبيق والتمويل .

١٤ – باقامة مجتمع ريفي قوي يستطيع تدبير اموره والوفاء بحاجاته .

١٥ – بالاستزادة من وسائل التعليم كما احتطنا لذلك في المشروع الثالث للسنوات الخمس .

١٦ – بالعمل على وضع دستور اخلاقي للصحافة وتأسيس جهاز اختياري من بين المنظمات الصحفية ذاتها لتنظيم سلوكها وفقاً لهذا الدستور .

١٧ – باتخاذ المزيد من الاجراءات للقضاء على الفساد في جميع فروع الجهاز الاداري ولرفع مستوى الكفاية بين الموظفين .

١٨ – باتخاذ الاجراءات العاجلة لاحلال المساواة بين قسمي البلاد، الشرقي والغربي، على ضوء النصوص الدستورية ولضمان الاسراع في تطوير الاقسام المختلفة في باكستان الغربية بصفتها وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، وبحيث يكون التطور والنمو في جميع الأجزاء متناسقاً متناسباً .

١٩ – بتوفير اسباب التمازج والتوحيد الثقافي بين جميع ابناء الأمة الباكستانية وتشجيع الأفكار الانشائية .

٢٠ – بأن نرسّخ (في النفوس) المُثُل العليا للأمة الاسلامية ممّا يمكّن باكستان من أن تكون قاعدة قوية للتعاون مع البلدان الاسلامية الأخرى .

٢١ – بمساندة جميع قضايا الحرية وتقديم كل ما يلزم من مساعدة للشعوب أو الطوائف التي ترزح تحت نير العبودية، او الاستعمار، او السيطرة من أي لون كانت .

٢٢ – بمواصلة الكفاح من اجل حق تقرير المصير لأهل جمو وكشمير، ومن اجل ممارسة هذا الحق وفقاً لمقررات الأمم المتحدة (للهند وباكستان) وتقديم كل مساندة ادبية للمناضلين من اجل الحرية في كشمير .

٢٣ – بتقديم الحماية والصيانة التامتين للأقليات في باكستان والتكفل لهم بتكافؤ الفرص بالتمتع بجميع الحقوق والامتيازات .

احثكم على :

١ – الصبر ؛ فان النمو والتطور يتطلبان وقتاً، ولن تتأتى جميع الفوائد لجيل واحد . فعلينا الا نعمل لانفسنا فحسب، بل علينا ان نعمل ايضاً لمن يأتون بعدنا . ويكفينا تشجيعاً على المضي في مجهودنا اعتقادنا بأن أكثر الفوائد ستجنيها الأجيال القادمة من ابنائنا واحفادنا .

٢ – الايمان – ايماننا بأنفسنا وبمصيرنا ومستقبلنا، فان كل ما تُقدم عليه جماعتنا ينبغي أن يكون لنا كلنا مصدر فخر ورضى .

٣ – الاعتدال، اذ ينبغي القيام بالاصلاح ونحن نعتقد أننا نقوم بأداء رسالة لا تعرف الانانية، فان ما نتوخاه هو الاصلاح وتحسين مرافق الحياة لا تدميرها والقضاء عليها .

٤ – النظرة الوطنية الشاملة : لا ينبغي أن ننظر عند العناية بأمر الوطن الى خير المناطق أو خير المقاطعات . انّ التطوير الاقتصادي الذي سبق لنا أن حققّناه قد وصل بنا الى مرحلة تُوجب علينا أن يكون لنا استشرافٌ وطني ووجهة نظر وطنية وأن نحقق وَحْدة وطنية .

٥ – الجِدّ في العمل : انّ الشعارات الفارغة والأمانيّ الكاذبةَ لا تُبلّغنا شيئاً من أهدافنا . انّ الجِدّ وحدَه ، اذا قُمنا به بروح التجرّد وفي سبيل خدمة المجموع ، هو الذي يصل بنا الى نتائجَ (مفيدة) :

هذه هي الاهداف التي اسعى إلى تحقيقها اذ اتقدم لترشيح نفسي للانتخاب لرئاسة الجمهورية . وكل مرادي هو ان احقق سيادة الشعب وان اعمل على ترقية باكستان وسعادة الشعب الباكستاني ورفاهيته .

عاشت باكستان

الملحق السادس

نتائج الانتخابات ١٩٦٥

المطلوب من ضابط النتائج ان يقدمها الى لجنة الانتخاب

الاقليم	رقم التسلسل	اسم المرشح	عدد الأصوات الصالحة	عدد الأصوات غير الصالحة	مجموع عدد اصوات المقترعين الصالحة منها وغير الصالحة	النسبة المئوية التي حازها كل مرشح
المجموع لباكستان الشرقية	١	المشير محمد أيوب خان	٢١،٠١٢			٥٣،١٢
	٢	السيد ك. م. كال	٩٣			٠،٢٣
	٣	السيد ميان بشير احمد	١١	٢٧٤	٣٩،٨٢٤	٠،٠٢
	٤	الآنسة فاطمة جناح	١٨،٤٣٤			٤٦،٦٠
			٣٩،٥٥٠	٢٧٤	٣٩،٨٢٤	
المجموع لباكستان الغربية	١	المشير محمد أيوب خان	٢٨،٩٣٩			٧٣،٥٦
	٢	السيد ك. م. كال	٩٠			٠،٢٣
	٣	السيد ميان بشير احمد	٥٤	٥٣٦	٣٩،٨٧٦	٠،١٤
	٤	الآنسة فاطمة جناح	١٠،٢٥٧			٢٦،٠٧
			٣٩،٣٤٠	٥٣٦	٣٩،٨٧٦	
المجموع العام لكل باكستان	١	المشير محمد أيوب خان	٤٩،٩٥١			٦٣،٣١
	٢	السيد ك. م. كال	١٨٣			٠،٢٣
	٣	السيد ميان بشير احمد	٦٥	٨١٠	٧٩،٧٠٠	٠،٠٨
	٤	الآنسة فاطمة جناح	٢٨،٦٩١			٣٦،٣٦
			٧٨،٨٩٠	٨١٠	٧٩،٧٠٠	

اعلن بهذا ، وبموجب الفصل ٣٨ (الفقرة ١) من قانون الانتخاب للرئاسة ، عام ١٩٦٤ ، ان المشير محمد أيوب خان قد حاز اكبر قدر من الاصواب وانه انتخب لمنصب الرئاسة في جمهورية باكستان الاسلامية . هذه النتائج للانتخابات ترفع ، لذلك ، الى لجنة الانتخاب .

المكان : راولبندي

التاريخ : ١٩٦٥/١/٨

الامضاء : معين الدين

ضابط النتائج

الملحق الثامن

تراجم موجزة

نور الأمين (١٨٩٧–) تولى رئاسة الوزارة في البنغال الشرقية سنة ١٩٤٨ . وفي عام ١٩٥٤ خسر مقعده في الجمعية التشريعية أمام الفوز الكاسح الذي احرزته الجبهة المتحدة المعارضة . وفي ١٩٦٥ انتخب عضواً في الجمعية الوطنية الباكستانية (المركزية) وزعيماً للمعارضة .

مولانا عبد الحميد خان بهاشاني (١٨٨٥–) معروف بدفاعه عن قضايا الفلاحين في البنغال وأسام . ألّف الجبهة المتحدة في باكستان الشرقية خلال الانتخابات التي جرت هناك سنة ١٩٥٤، وذلك بالاشتراك مع عدد من الاحزاب المعارضة على اساس منهاج مؤلف من احدى وعشرين نقطة . وبعد الغاء الحكم العسكري، في عام ١٩٦٢، اعاد تأليف حزب العوامّ الوطني، وكان هو رئيساً له .

محمد علي بوكرا (١٩٠١–١٩٦٣) تولى رئاسة الوزارة في الحكومة المركزية سنة ١٩٥٣ بباكستان، وبقي في هذا المنصب حتى آب (اغسطس) من عام ١٩٥٥ . وفي نيسان (ابريل) ١٩٥٥ رأس وفد باكستان الى المؤتمر الأفريقي الآسيوي في باندونغ . وفي ١٩٦٢ انتخب عضواً للجمعية الوطنية (المركزية) وزعيماً للمعارضة وكان من بعدُ وزيراً للخارجية وبقي في هذا المنصب الى وفاته في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٣ .

حميد الحق جودري (١٩٠٣–) كان وزيراً للبنغال الشرقية في

وزارة خاجا ناظم الدين، سنة ١٩٤٨ . ثم كان نائب رئيس وفد باكستان الى الجمعية العامة في الأمم المتحدة في ١٩٤٩، ثم وزير خارجية باكستان (من ٢٦–٩–١٩٥٥ الى ١٢–٩–١٩٥٦) . وهو صاحب جريدة «باكستان اوبزرفر» التي تصدر في مدينة داكا .

جودري خليق الزمان (١٨٨٩ –) كان رئيس حزب الرابطة الاسلامية في المقاطعات المتحدة (بالهند) مدة عشر سنين (١٩٣٧–١٩٤٧) . عين حاكماً لباكستان الشرقية سنة ١٩٥٣ . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٤ عين سفيراً لباكستان في اندونيسيا والفليبين .

جودري محمد علي (١٩٠٥–) عين بعد التقسيم، في آب (اغسطس) ١٩٤٧، اميناً عاماً لحكومة باكستان ومكث في هذا المنصب حتى ١٩٥١ . خلف محمد علي بوكرا في رئاسة الوزارة لباكستان في آب ١٩٥٥ وبقي في هذا المنصب حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٥٦ . وهو الآن رئيس حزب نظام الاسلام المعارض .

جوندريكر (١٨٨٩–١٩٦٠) عين بعد التقسيم، في ١٩٤٧، وزيراً في اول وزارة تألّفت في باكستان برئاسة لياقت علي خان . ولما خلف سهروردي جودري محمد علي في رئاسة الوزارة اصبح جوندريكر زعيماً للمعارضة . فلما سقطت وزارة سهروردي تولى رئاسة الوزارة مدة ثلاثة اشهر : تشرين الأول الى كانون الأول (اكتوبر الى ديسمبر) ١٩٥٧ .

ميان ممتاز محمد خان دولتانا (١٩١٦–) كان بعد التقسيم وزيراً للمالية في الوزارة البنجابية الأولى برئاسة نواب ممدوت . وفي نيسان (ابريل) ١٩٥١ اصبح رئيساً لوزارة البنجاب ثم استقال في نيسان ١٩٥٣ بعد الفتنة المذهبية التي قامت ضد الاحمدية . وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧ انضم الى وزارة جوندريكر .

فضل الحق (١٨٧٣–١٩٦٢) كان رئيساً للوزراء في البنغال سنة ١٩٣٧ .

تقدم الى حزب الرابطة الاسلامية بقرار لاهور المشهور سنة ١٩٤٠ (١) . في نيسان (ابريل) ١٩٥٤ اصبح كبير الوزراء في باكستان الشرقية ، رئيساً لوزارة الجبهة المتحدة . وكان وزيراً للداخلية في الوزارة (المركزية) برئاسة جودري محمد علي، في ١٩٥٥ . وفي ١٩٥٦ اصبح حاكم باكستان الشرقية ومكث في هذا المنصب حتى سنة ١٩٥٨ . وقد سمي « أسد البنغال » لدفاعه عن قضية مسلمي البنغال .

صاحب السمو الأمير آغا خان (١٨٧٧—١٩٥٧) الرئيس الروحي للطائفة الاسماعيلية . في ١٩٠٦ رأس وفد سملا التاريخي الذي ضم نفراً من زعماء المسلمين البارزين من جميع اقطار الهند للمطالبة بصيانة حقوق المسلمين . وفي اثناء رئاسته للجمعية العامة لعصبة الأمم رحب بدخول مصر والعراق وتركية وغيرها من الدول الاسلامية الى عصبة الأمم .

عطاء الرحمن خان (١٩٠٧—) تولى رئاسة الوزارة في وزارة رابطة العوام في باكستان الشرقية في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٦ . وفي نيسان (ابريل) ١٩٥٨ عين ثانية رئيساً لوزارة رابطة العوام فبقى فيها شهرين . في آب (اغسطس) ١٩٥٨ اصبح رئيساً للوزارة في باكستان الشرقية وبقي في الحكم حتى اعلان الحكم العرفي في ٧—١٠—١٩٥٨ .

خان عبد الغفار خان (١٨٩١—) يعرف باسم « غاندي الحدود ». في ١٩٤٦ نزل البنديت نهرو ضيفاً عليه حينما زار مقاطعة الحدود الشمالية الغربية . وفي ١٩٦٥ قصد لندن للمعالجة الطبية، وفي طريق عودته توقف في افغانستان حيث اخذ منذ ذلك الحين يدعو الى دولة « بختونستان » المزعومة .

خان عبد القيوم خان (١٩٠١—) عين رئيساً للوزارة في منطقة الحدود الشمالية الغربية في آب (اغسطس) ١٩٤٧، بعد التقسيم . وفي ١٩٥٣ دخل وزارة محمد علي بوكرا وزيراً للأغذية والزراعة والصناعات .

---

(١) The Lahore Resolution وهو القرار (او التوصية) الذي ضمنته الرابطة الاسلامية، مطالبتها بانشاء دولة باكستان .

لياقت علي خان (١٨٩٥—١٩٥١) كان وزير المالية في وزارة الائتلاف الموقتة لحكومة الهند، في سنة ١٩٤٦ . وفي ١٩٤٧ الف اول وزارة في باكستان . اغتيل في راولبندي في ١٦—١٠—١٩٥١ .

مولوي تميز الدين خان (١٨٨٩—١٩٦٣) كان وزيراً للزراعة والصحة والصناعات والتجارة في وزارة البنغال في ١٩٣٨ . وفي ١٩٤٧ انتخب نائب رئيس الجمعية التأسيسية في باكستان والتي كان رئيسها القائد الأعظم (محمد علي جناح) . وبعد موت القائد الأعظم اصبح هو رئيساً للجمعية التأسيسية . ولما حل الحاكم العام غلام محمد الجمعية التأسيسية اقام تميز الدين خان دعوى في محكمة السند وربحها، ولكنه عاد فخسرها في المحكمة العليا . وفي ١٩٦٢ انتخب عضواً في الجمعية الوطنية ثم انتخب بالاجماع رئيساً للجمعية بموجب دستور عام ١٩٦٢ .

الدكتور خان صاحب (١٨٨٢—١٩٥٨) كان اول رئيس وزراء لباكستان الغربية الموحدة بموجب مشروع الوحدة المفردة في ١٩٥٥ . وفي نيسان ١٩٥٦ اسس الحزب الجمهوري وكان رئيسه . اغتيل في أيار (مايو) ١٩٥٨ .

خاجا ناظم الدين (١٨٩٤—١٩٦٤) كان وزيراً للداخلية في وزارة البنغال قبل التقسيم ثم رئيساً لوزارة البنغال . وفي سنة ١٩٤٧ اصبح رئيساً للوزارة في باكستان الشرقية . وفي ١٩٤٨، لما توفي القائد الأعظم محمد علي جناح، عين حاكماً عاماً لباكستان . وفي تشرين الأول (اكتوبر) عين رئيساً للوزارة (المركزية) ثم اعفاه الحاكم العام غلام محمد من منصبه في ١٧—٤—١٩٥٣ .

م. أيوب جوهرو (١٩٠١—) كان أول رئيس لوزارة السند بعد التقسيم سنة ١٩٤٧ . وفي سنة ١٩٥٧ عين وزيراً للدفاع في الوزارة المركزية برئاسة فيروز خان نون .

ميان افتخار حسين صاحب ممدوت (١٩٠٦—) كان اول رئيس وزارة في البنجاب بعد التقسيم سنة ١٩٤٧ . وبعد انتخابات ١٩٥١ اصبح

زعيماً للمعارضة في الجمعية التشريعية بالبنجاب . وفي نيسان (ابريل) ١٩٥٤ عين حاكماً للسند .

مولانا ابو الأعلى المودودي (١٩٠٣—) بدأ حياته العامه محرراً في جريدة « الجمعية » . وفي ١٩٥٤، في اثناء الفتنة على الطائفة الاحمدية في لاهور، حكمت عليه المحكمة العسكرية بالأعدام، ولكن خفض الحكم فيما بعد الى السجن . مؤلف عدد من الكتب في الاسلام وفي التاريخ الاسلامي . زعيم معارضة يميني .

ميان افتخار الدين (١٩٠٨—١٩٦٢) شرع قبل التقسيم باصدار جريدة باللغة الانكليزية (باكستان تايمز) في لاهور . وبعد التقسيم صار وزيراً للاجئين وللأسكان في وزارة البنجاب برئاسة ممدوت . وفي ١٩٥٦—١٩٥٧ تعاون مع بهاشاني وعبد الغفار خان على تأليف حزب العوام الوطني المعارض .

اسكندر ميرزا (١٨٩٠—) عين حاكماً لباكستان الشرقية في ١٩٥٤ وكان وزيراً للداخلية ولمناطق الحدود في وزارة محمد علي بوكرا . خلف غلام محمد حاكماً عاماً لباكستان، في ١٩٥٥ . وفي ١٩٥٦، حينما تم التصديق على اول دستور في البلاد، انتخب رئيساً لجمهورية باكستان الاسلامية . وفي ٧—١٠—١٩٥٨ اعلن الحكم العرفي . وفي ٢٧—١٠—١٩٥٨ تخلى عن سلطاته للمشير محمد أيوب خان .

عبد الستار بيرزاده (١٩٠٧—) كان وزيراً في وزارة السند (١٩٤١—١٩٤٣) ثم وزيراً للأغذية والزراعة والصحة في اول وزارة لباكستان برئاسة لياقت علي خان . ثم رئيساً لوزارة السند وبقي في منصبه هذا حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ .

ملك فيروز خان نون، كان رئيساً للوزراء في باكستان، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧، ثم اعفي من منصبه عند اعلان الحكم العرفي في ٧ — ١٠ — ١٩٥٨ .

فضل الرحمن (١٩٠٥—) عين في سنة ١٩٤٧ وزيراً للتجارة والصناعات في اول وزارة في باكستان برئاسة قائد الملة لياقت علي خان وبقي في هذا المنصب حتى ١٦—١٠—١٩٥١ . ثم اصبح ايضاً وزيراً للتجارة وللتربية من ١٩—١٠—١٩٥١ الى ١٧—٤—١٩٥٣ برئاسة المغفور له خاجا ناظم الدين .

ابو حسين سركار (١٨٩٤—) عين في حزيران (يونيو) ١٩٥٥ وزيراً في وزارة الجبهة المتحدة في باكستان الشرقية وبقي الى آب (اغسطس) ١٩٥٦ . وفي حزيران ١٩٥٨ تولى رئاسة الوزارة لمدة يومين . وهو من زعماء الجبهة الديمقراطية الوطنية .

الشيخ مجيب الرحمن (١٩٢٠—) كان وزيراً في وزارة الجبهة المتحدة في باكستان الشرقية برئاسة فضل الحق سنة ١٩٥٤ . وفي ١٩٥٥ اصبح عضواً في وزارة رابطة العوام برئاسة عطاء الرحمن خان . وهو الآن رئيس حزب رابطة العوام في باكستان الشرقية . وباسم حزبه هذا قام بحركة النقاط الست لتوسيع مدى الحكم الذاتي في الإقليمين .

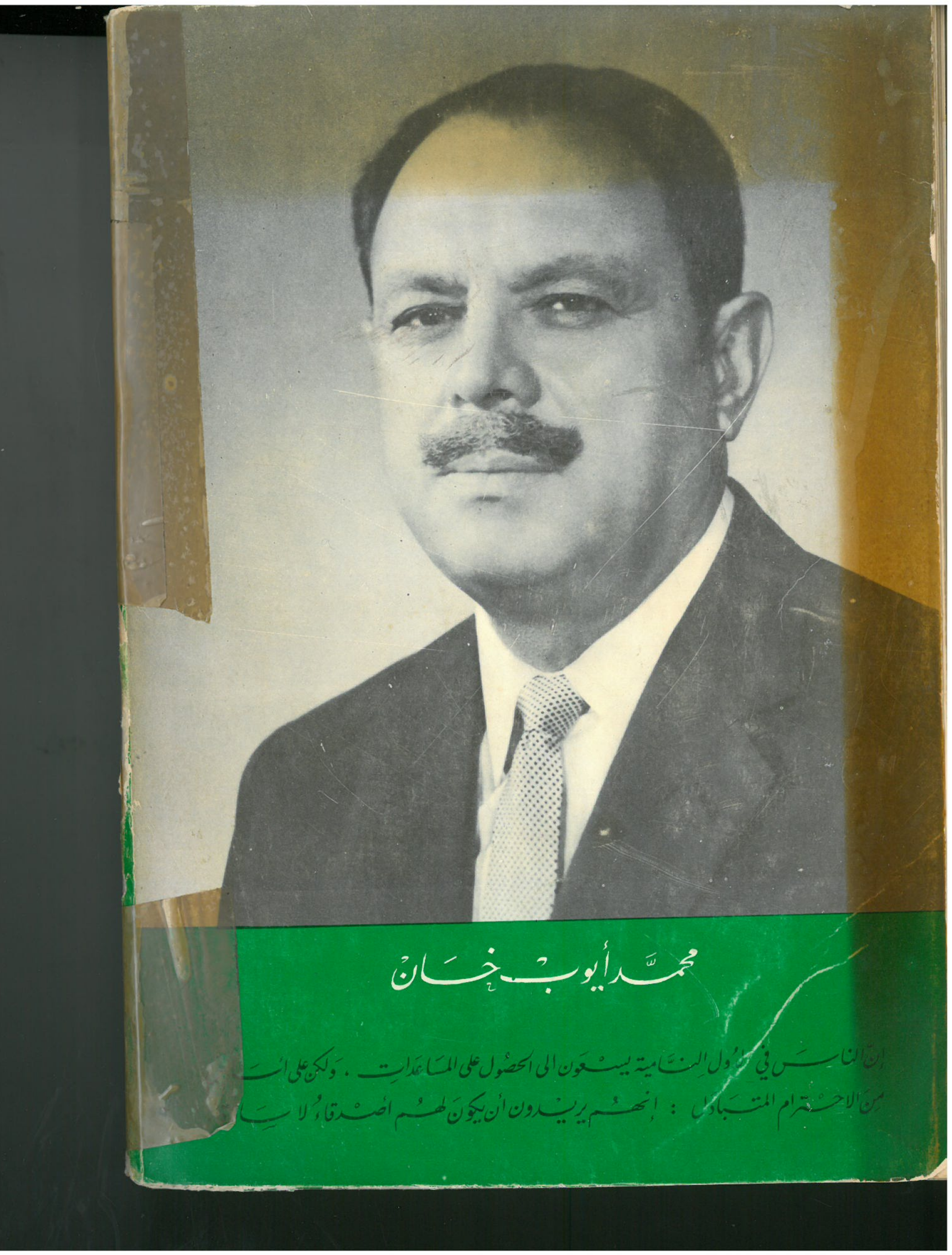
حسين شهيد سهروردي (١٨٩٣—١٩٦٣) كان رئيساً للوزارة في البنغال سنة ١٩٤٦ . انتخب اميناً عاماً لفرع الرابطة الاسلامية في البنغال، وقد نظم هذا الفرع حملة انتخابية، في ١٩٤٥، ادت الى التصويت بكثرة ساحقة في صالح الانضمام إلى باكستان . وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٥٦ اصبح رئيساً للوزارة في باكستان، وهي الوزارة الائتلافية بين حزب الرابطة الاسلامية والحزب الجمهوري . مكث في هذا المنصب حتى ١٧— ١٠—١٩٥٧ .

الفهرست الابجدي

تصويب

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المصححون لتلافي أي خطأ مطبعي في هذا الكتاب فقد وقعت بعض الأخطاء القليلة نرجو أن نلفت اليها الأنظار .

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٧٢	الحاشية	وبعد ان قضى مدة الحكم	وبعد ان قضى جزءًا من مدة محكوميته
١٥٨	٢١	نحو أربعمائة الف عام	نحو أربعمائة عام
١٩٧	السطر الأخير	أول أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٠	أول أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٥٩
١٩٩	١٣	(سبتمبر من عام ١٩٦٠)	(سبتمبر من عام ١٩٦١)
٢٥٦	السطر الأول والثاني	كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٦١	تموز ١٩٦١
٣٩٢	١١	(١٩٠١ – ١٩٦٣)	(١٩٠٩ – ١٩٦٣)
٣٩٥	قبل الأخير	ميان افتخار حسين ممدوت	خان افتخار حسين ممدوت


محمد أيوب خان
ان الناس في الدول النامية يسعون الى الحصول على المساعدات ، ولكن على
من الاحترام المتبادل : انهم يريدون أن يكون لهم أصدقاء لا